الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليـــم العـــالي والبحـــث العلمـــي

جامعـــة الحـــاج لخضـــر بـــاتنـــة. قسم العلوم الاقتصادية.
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الموضـــوع:

أثـــر السيـاسـات الإقتصادية على النمـــو الإقتصادي في الجزائـــر.

دراسـة تطبيقية للفترة (2014/1999).

أطروحـة مقدمـة لنيل شهـادة دكتـوراه علـوم في العلوم الاقتصاديـة. شعبـة: تحليـل إقتصادي.

إعداد الطـالب:
محمـد كريـم قـــروف

تحت إشـــراف:
أ.د: محمـد الطـاهر سعـــودي

لجنـة المنـاقشـــة:

1/. أ.د. عمـــار زيتوني.....أستاذ التعليم العالي.....جامعـة بـــاتنـــة.....رئيســـاً
2/. أ.د. محمد الطاهر سعودي.....أستاذ التعليم العالي.....جامعـة بـــاتنـــة.....مـقـــرراً
3/. أ.د. لخضـــر ديلمـي.....أستاذ التعليم العالي.....جامعـة بـــاتنـــة.....عضواً مناقشاً
4/. أ.د. مبارك بوعشة.....أستاذ التعليم العالي.....جامعة قسنطينة 2.....عضواً مناقشاً
5/. أ.د. الشريف بقـــة.....أستاذ التعليم العالي.....جامعـــة سطيـــف.....عضواً مناقشاً
6/. د. زبيـــر عيـــاش.....أستـــاذ محـــاضـــر.....جامعة أم البواقي.....عضواً مناقشاً

السنـة الجامعيـة: 2015/2014.

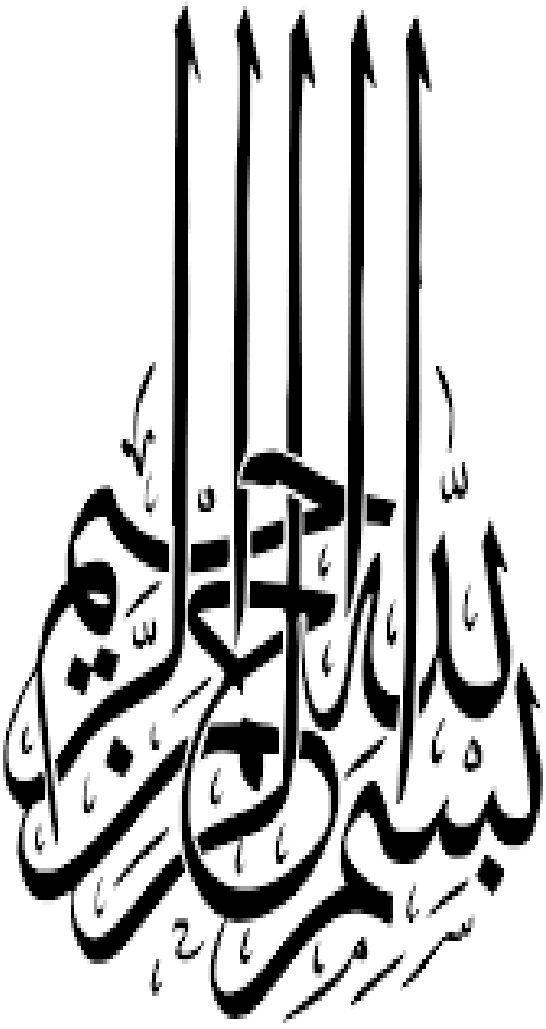

الملخـــــص:

تهدف هذه الأطروحة إلى دراسة أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2014/1999). وقد إخترنا مجموعة من المتغيرات الاقتصادية المحددة للنمو، والتي تمت الإشارة إليها ودراستها وتحليلها من قبل نظرية النمو والأبحاث التطبيقية لهذه النظرية. حيث تم دراسة أثر السياسات المالية والنقدية والتجارية الخارجية كمحددات لهذا النمو في الجزائر. ومن جهة ثانية تم تقدير معادلة النمو الاقتصادي أو الناتج المحلي الخام التي استخدمتها الأبحاث التطبيقية في إطار نظرية النمو الاقتصادي. وإستخدمنا من أجل إختبار فرضيات البحث، منهج التحليل الوصفي وأسلوب الاقتصاد القياسي. وتبين من نتـــائج الدراسة أن هناك تأثير معنوي في النمو لكل من السياسة النقدية من خلال تغير حجم العرض النقدي للكتلة النقدية، وسياسة التجارة الخارجية من خلال مؤشر حجم الصادرات الكلية، بينما كان تأثير السياسة المالية في شكل النفقات العامة سلبي في نمو حجم الناتج. وقد أوصت الأطروحة بضرورة الإصلاح المؤسسي وتوطين التكنولوجية وتصنيع الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل في الجزائر. أما في جانب السياسات، فقد إقترح زيادة الإنفاق الاستثماري في القطاعات المنتجة وإتباع سياسة نقدية ملائمة لنمو اقتصادي مستديم. إضافة إلى ضرورة زيادة التأثير الإيجابي للصادرات الجزائرية من أجل تحسين شروط التبادل التجاري وإستدامة التأثير الإيجابي في النمو. وأخيراً نقترح إستكمال البحث في العديد من الجوانب ولاسيما فيما يتعلق بتأثير الجوانب المؤسسية وتوزيع الدخل والفقر وتأثير التغيرات في مؤشرات سوق العمل في النمو الاقتصادي للجزائر.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، السياسات الاقتصادية، الاقتصاد الجزائري، النظريات الحديثـــة للنمو، الاقتصاد القياسي.

***Résumé*:**

Cette thèse vise à étudier l'impact des politiques économiques sur la croissance économique en Algérie durant la période (1999/2014). Nous avons sélectionné une série de changements économiques déterminant la croissance. Ces changements ont été désignés, étudiés et analysés par la théorie de la croissance et ses recherches appliquées. L'impact des politiques monétaires, financières et commerciales externes a été étudié pour déterminer cette croissance. D'autre part, le taux de croissance économique ou le produit intérieur brut (PIB), utilisé par la recherche appliquée en vertu de la théorie de la croissance économique, ont été estimées. Nous avons utilisé l'approche de l'analyse descriptive et la méthode économétrique pour tester les hypothèses de recherche, les résultats de l'étude ont montré un effet de croissance significatif sur la politique monétaire à travers le changement du volume d'offre monétaire de stock ainsi que la politique étrangère en suivant l'indice boursier du volume global des exportations. L'impact de la politique budgétaire a, sous forme des dépenses publiques, été négatif sur la croissance du volume de production. La thèse a recommandé à la réforme institutionnelle, la réinstallation technologique, l'industrialisation de l'économie et la diversification des ressources de revenu en Algérie. Au niveau politique, l'augmentation des dépenses d'investissement et la poursuite d'une politique monétaire appropriée a, dans les secteurs productifs, été suggéré pour une croissance économique durable. En outre, il est important d'accroître l'impact positif des exportations algériennes afin d'améliorer les termes de l'échange et garantir l'effet positif durable sur la croissance. Enfin, nous vous suggérons de compléter la recherche dans de nombreux aspects, en particulier l'impact des aspects institutionnels, répartition des revenus, pauvreté et l'impact des changements sur les indicateurs du marché du travail pour une croissance économique en Algérie.

***Mots clés*:**

Croissance, politiques économiques, économie algérienne, théories modernes de croissance, économétrie.

***Abstract*:**

This thesis aims to study the economic policies effect on the Algerian economic growth during the period (1999/2014). We have selected a set of economic changes that define growth. These changes have been referred to, studied and analyzed by growth theory and its applied researches. The impact of monetary, financial and external trade policies was studied to determine this growth. On the other hand, economic growth rate or gross domestic product (GDP), used by the applied research under the economic growth theory, were estimated. We have used descriptive analysis approach and econometric method to test the research hypotheses, the study results showed a significant growth effect on monetary policy through change of money supply size of monetary stock as well as foreign policy through the stock index of overall export volume. Fiscal policy impact has, as overhead charges, been negative on output volume growth. The thesis has recommended to institutional reform, technological resettlement, economy manufacturing and diversifying income resources. In policy level, increasing investment expenditure and following appropriate monetary policy has, in productive sectors, been suggested to sustainable economic growth. In addition, it is important to increase the positive impact of the Algerian exports to improve the terms of trade and sustainable effects on growth. Finally, we suggest completing research in many sides, especially the impact of the institutional aspects, income distribution, poverty and changes' impact on labor market indicators of Algeria's economic growth.

***Key words*:**

Economic Growth, Economic Policies, Algerian Economy, Modern Theoies of Growth, econometrics.

الإهداء

إلى والدي أطال الله في عمره وأحسن إليه كما أحسن تربيتي .

إلى الوالدة الكريمة التي مدت يديها إلى الباري عز وجل بالدعاء لي بالتوفيق،

أطال الله في عمرها وأمدها بالصحة والعافية .

إلى الزوجة الكريمة التي كانت لي سنداً لإتمام هذه الأطروحة .

إلى كل إخوتي وأخواتي حفظهم الله .

التشكر

يفيض القلب، ويسعد اللسان بالإشادة بمن رسم الطريق لهذا البحث وقدم العون وأنار البصيرة بالأستاذية المخلصة والريادة الحقة فكانت الرسالة وصح التفكير. الأستاذ الفاضل **محمد الطاهر سعودي**، الذي اسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يمن عليه بوافر العافية ويهديه الجنة، والعيش أرغده والعمر أسعده والإحسان أتمه والإنعام أعمه والعمل أصلحه والعلم أنفعه والرزق أوسعه.

والشكر الجزيل لكل من ساهم في إتمام هذا العمل ولو بكلمة طيبة.

قـائمــة الأشكــال

شكل رقم 01:	مخطط توضيحي لسياسة الإنعاش.....	07
شكل رقم 02:	مخطط توضيحي لسياسة الإنكماش.....	08
شكل رقم 03:	مخطط توضيحي لسياسة التوقف ثم الذهاب.....	09
شكل رقم 04:	العلاقة بين الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي.....	26
شكل رقم 05:	آلية تحقيق التوازن الاقتصادي باستخدام السياسة المالية التوسعية.....	36
شكل رقم 06:	آلية تحقيق التوازن الاقتصادي باستخدام سياسة مالية إنكماشية.....	38
شكل رقم 07:	استخدام السياسة النقدية للتخلص من الركود ومعالجة البطالة.....	47
شكل رقم 08:	إستخدام السياسة النقدية لمعالجة التضخم.....	50
شكل رقم 09:	منحنى دالة عرض العمل.....	68
شكل رقم 10:	منحنى دالة الطلب على العمل.....	71
شكل رقم 11:	التوازن في سوق العمل.....	72
شكل رقم 12:	مخطط توضيحي للتدفق الدوري للدخل الوطني في الإقتصاد.....	92
شكل رقم 13:	إطار الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.....	104
شكل رقم 14:	منهجية البحث في الاقتصاد القياسي.....	326
شكل رقم 15:	العلاقة المقدرة بين المتغيرات الاقتصادية في الإنحدار الخطي البسيط.....	313
شكل رقم 16:	مناطق القبول والرفض لديربين واتسون (Durbin-Watson)	339
شكل رقم 17:	نوع العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.....	347
شكل رقم 18:	معاملات التوزيع الطبيعي لبواقي أفضل نموذج مقدر.....	359
شكل رقم 19:	دالة الإرتباط الذاتي لبواقي التقدير للنموذج.....	361

قـائمــة الجـداول

الجدول رقم 01:	حصة الفرد من الدخل الوطني مقارنة بحصته من الدخل وفق تعادل القوة الشرائية.	98
الجدول رقم 02:	ترتيب بعض البلدان حسب دليل التنمية البشرية ومؤشراته لسنة 2012.....	112
الجدول رقم 03:	توزيع النفقات العامة ذات الطابع النهائي لسنة 2013 حسب القطاعات بالجزائر...	161
الجدول رقم 04:	تطور حجم النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2014/1999).....	162
الجدول رقم 05:	تخصيصات برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2004/2001).....	164
الجدول رقم 06:	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2009/2005).....	166
الجدول رقم 07:	التخصيص القطاعي لاعتمادات برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2014/2010)..	168
الجدول رقم 08:	الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الجزائر لسنة 2013 (الجدول أ).....	179
الجدول رقم 09:	تطور الحصيلة الضريبية بالجزائر خلال الفترة (2012/2000).....	181
الجدول رقم 10:	الأهمية النسبية للضرائب المباشرة في الحصيلة الضريبية بالجزائر للفترة (2012/2001).	182
الجدول رقم 11:	تطور معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2012/2001).	184
الجدول رقم 12:	تطور بنية الديون الخارجية للجزائر خلال الفترة (2013/2000).....	187
الجدول رقم 13:	تطور بنية الدين الداخلي للجزائر خلال الفترة (2014/2000).....	190
الجدول رقم 14:	تطور هيكل إيرادات الميزانية العامة في لجزائر خلال الفترة (2014/2000)	192
الجدول رقم 15:	تطور مساهمة الجباية البترولية في تمويل إيرادات الميزانية بالجزائر للفترة (2014/2000).	195
الجدول رقم 16:	علاقة أسعار النفط بتطور إحتياطي الصرف الأجنبي للجزائر بالفترة (2014/2000)..	197
الجدول رقم 17:	تطور الوضعية المالية لصندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2012/2000).....	202
الجدول رقم 18:	تطور رصيد الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (2014/2000)	210
الجدول رقم 19:	تطور تمويل صندوق ضبط الإيرادات لعجز الموازنة العامة بالفترة (2012/2000)...	212
الجدول رقم 20:	توقعات عجز الميزانية العامة في الجزائر للفترة (2016/2014)	213
الجدول رقم 21:	تطور معدل إعادة الخصم لبنك الجزائر بالفترة (2013/1999)	217
الجدول رقم 22:	تطور مؤشرات أداة الاحتياطي الإجباري لبنك الجزائر خلال الفترة (2011/2001) ...	218
الجدول رقم 23:	تطور معدل تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة خلال الفترة (2013/2002)	222

الجدول رقم 24:	تطور حجم فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة (2012/2006)	224
الجدول رقم 25:	تطور الكتلة النقدية ومعدل السيولة لبنك الجزائر خلال الفترة (2013/2000).....	226
الجدول رقم 26:	تطور توزيع القروض بحسب استحقاقها بالنظام المصرفي للجزائر بالفترة (2013/2000)	229
الجدول رقم 27:	تطور توزيع القروض بحسب القطاعات القانونية بالجزائر في الفترة (2013/2000)..	230
الجدول رقم 28:	تطور معدلات التضخم بالجزائر خلال الفترة (2014/1999).....	233
الجدول رقم 29:	تطور معدلات الفائدة وإعادة الخصم بالجزائر خلال الفترة (2013/2000).....	242
الجدول رقم 30:	تطور متوسط سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2014/2000)	247
الجدول رقم 31:	تطور الميزان التجاري الأورو جزائري خلال الفترة (2013/1980)	259
الجدول رقم 32:	تطور الميزان التجاري الجزائري ومعدل تغطية الواردات خلال الفترة (2014/1999)..	273
الجدول رقم 33:	تطور التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2014/2000)	275
الجدول رقم 34:	تطور التركيب السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2014/2000)	277
الجدول رقم 35:	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2013/2008)	280
الجدول رقم 36:	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2013/2008)	283
الجدول رقم 37:	تطور ميزان الخدمات ومعدل تغطية وارداتها خلال الفترة (2010/1999)	285
الجدول رقم 38:	تطور قيمة ومعدل الصادرات خارج المحروقات بالجزائر خلال الفترة (2014/1999).	295
الجدول رقم 39:	مؤشرات التصدير خارج المحروقات للجزائر خلال الفترة (2013/2000)	297
الجدول رقم 40:	مقارنة بين الصيغ الرياضية المختلفة لنماذج الانحدار.....	309
الجدول رقم 41:	بيانات المتغيرات الإقتصادية المستخدمة في الدراسة القياسية.....	346
الجدول رقم 42:	نتائج تقدير النموذج الخطي لمعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2014/2000) ...	348
الجدول رقم 43:	نتائج إختبار ستودنت للنموذج المقدر.....	350
الجدول رقم 44:	نتائج تقدير أحسن نموذج بعد حذف متغير النفقات العامة.....	353
الجدول رقم 45:	نتائج إختبار ستودنت للنموذج المقدر.....	355
الجدول رقم 46:	نتائج إختبار وايت لأفضل نموذج مقدر خاص بالناتج المحلي الخام.....	357
الجدول رقم 47:	نتائج اختبار بريش قودفري (*Breusch-Godfrey*) للارتباط الذاتي للأخطاء.....	358

قـائمــة الملاحــق

ملحــق رقم 01:	**جدول قانون ستودنت (Student)، إختبـار t**.....	--
ملحـق رقم 02:	**جدول متغيــرة فيشـــر (Fisher)، إختبـار f**.....	--
ملحـق رقم 03:	**جدول توزيع كاي تربيع (Chi-Square)، إختبـار** χ^2	--

فهـرس المحتويـــات

الملخص:..... I

الإهـداء:..... IV

التشكـــر:..... V

قائمة الأشكال:..... VI

قائمة الجداول:..... VII

قائمة الملاحـق:..... IX

فهرس المحتويات:..... X

المقدمـة:..... أ - ز

الفصل الأول: التأصيل النظري للسياسة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي.

تمهيـد:..... 01

المبحث الأول: المنهج العام للسياسة الاقتصادية..... 02

المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية..... 02

المطلب الثاني: أسس السياسة الاقتصادية..... 03

المطلب الثالث: أنواع السياسة الاقتصادية..... 06

المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي..... 11

المطلب الأول: السياسة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الاسلامي..... 11

المطلب الثاني: السياسة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي القديم..... 15

المطلب الثالث: السياسة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث..... 17

المطلب الرابع: السياسة الاقتصادية والنظام الاقتصادي..... 19

المبحث الثالث: أهداف السياسة الاقتصادية..... 21

المطلب الأول: تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي..... 21

المطلب الثاني: تحقيق العدالة في توزيع الدخل..... 22

المطلب الثالث: البحث عن التوازن الخارجي..... 23

المطلب الرابع: رفع مستويات التشغيل والتحكم في التضخم..... 25

المبحث الرابع: مكونات السياسة الاقتصادية..... 28

المطلب الأول: السياسة المالية..... 28
المطلب الثاني: السياسة النقدية..... 39
المطلب الثالث: سياسة التجارة الخارجية..... 51
المطلب الرابع: سياسة الأجور ووسائل معالجة البطالة..... 65
خلاصة الفصل:..... 84

الفصل الثاني: السياسات الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

تمهيـد:..... 85
المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي..... 86
المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي..... 86
المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي..... 89
المطلب الثالث: مصادر النمو الاقتصادي..... 101
المطلب الرابع: فوائد النمو الاقتصادي وتكاليفه..... 107
المبحث الثاني: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية..... 108
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية..... 108
المطلب الثاني: قياس التنمية الاقتصادية..... 110
المطلب الثالث: إستراتيجية التنمية الاقتصادية..... 113
المطلب الرابع: الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية..... 118
المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي..... 120
المطلب الأول: نظرية آدم سميث في النمو الاقتصادي..... 120
المطلب الثاني: الماركسية والنمو الاقتصادي..... 122
المطلب الثالث: الكينزية والنمو الاقتصادي..... 125
المطلب الرابع: نظرية النمو النيوكلاسيكية..... 129
المطلب الخامس: نظرية النمو الحديثة..... 134
المبحث الرابع: العلاقة بين السياسات الاقتصادية الكلية والنمو الاقتصادي..... 138
المطلب الأول: العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي..... 138
المطلب الثاني: العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي..... 144
المطلب الثالث: العلاقة بين سياسة التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي..... 149
خلاصة الفصل:..... 156

الفصل الثالث: واقع السياسات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2014/1999).

تمهيد: 157

المبحث الأول: السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2014/1999)..... 158

المطلب الأول: سياسة النفقات العامة في الجزائر..... 158

المطلب الثاني: سياسة الإيرادات العامة في الجزائر..... 175

المطلب الثالث: تحليل الموازنة العامة في الجزائر..... 203

المبحث الثاني: السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2014/1999)..... 215

المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية في الجزائر..... 215

المطلب الثاني: تحليل أداء السياسة النقدية في الجزائر..... 223

المبحث الثالث: سياسة التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2014/1999)..... 251

المطلب الأول: تطور سياسة التجارة الخارجية في الجزائر..... 251

المطلب الثاني: دراسة هيكلة التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2014/1999)..... 273

المطلب الثالث: الآليات الجديدة لترقية التجارة الخارجية الجزائرية..... 287

خلاصة الفصل:..... 299

الفصل الرابع: دراسة قياسية للعلاقة بين السياسات الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

تمهيد:..... 300

المبحث الأول: الأسس النظرية للإقتصاد القياسي..... 301

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي..... 301

المطلب الثاني: أهداف الاقتصاد القياسي..... 304

المطلب الثالث: منهجية البحث في الاقتصاد القياسي..... 305

المبحث الثاني: عرض عام لنماذج الانحدار الخطي..... 309

المطلب الأول: نموذج الإنحدار الخطي البسيط..... 310

المطلب الثاني: نموذج الانحدار الخطي المتعدد..... 318

المطلب الثالث: مشاكل الانحدار الخطي..... 327

المبحث الثالث: نموذج قياسي لتحديد أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر (2014/99). 342

المطلب الأول: المتغيرات الإقتصادية التي يمكن أن تؤثر في النمو الاقتصادي..... 342

المطلب الثاني: صياغة النموذج وتقديره..... 344

المطلب الثالث: تقدير النموذج بعد إزالة متغير مفسر..... 353

المطلب الرابع: تحليل نتائج تقدير أفضل نموذج..... 362

خلاصة الفصل:..... 364

خاتمـــة عامة:..... 365

قائمة المراجـع:..... 368

الملاحـــــــق:..... 381

المقدمـــة:

إن الاهتمام بفلسفة ومرجعية السياسات الاقتصادية التنموية بمختلف مجالاتها يتأسس على أهميتها في تحسين وتطوير المجالات المطبقة عليها، ولعل الحديث عن الإصلاحات الاقتصادية بالذات قد اتسع نطاقه بشكل كبير بسبب قوة الحاجة إلى التحسين والتطوير في هذا الجانب، وسواء تعلق الأمر بالمستوى الكلي أو الجزئي فإن سرعة وعمق التحولات التي تشهدها الساحة الاقتصادية الدولية تضطر الأطراف النشطة في المجال الاقتصادي إلى تبني استراتيجيات محددة لتوفير المناخ الأفضل والأكثر تماشياً مع حجم وطبيعة تحولات هذا المحيط الاقتصادي.

وفي هذا الإطار فقد برزت الكثير من المؤسسات - الوطنية والدولية - التي تهتم بتطبيق السياسات الاقتصادية الإصلاحية والخطط التنموية على المستوى الجزئي والكلي. فعلى المستوى الداخلي تتفاعل جملة من المتغيرات الاقتصادية الجزئية والكلية فيما بينها لرسم السياسة الاقتصادية المنتهجة، هذه الأخيرة التي لها انعكاس كبير على البرامج التنموية التي تتبناها الدول النامية والمتقدمة، وذلك باختلاف الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يتميز بها كل بلد. ومدى قدرة هذه الفلسفة على معالجة مشكلات التخلف الاقتصادي الذي تعاني منه هذه البلدان.

وقد شهد العالم صدمات اقتصادية عديدة أدت إلى بروز عدة أفكار اقتصادية متباينة جسدتها مدارس مختلفة ظهرت خلال حقبات زمنية متعاقبة عملت على تشخيص هذه الأزمات واقتراح طرق لعلاجها، وقد شكلت السياسة الاقتصادية محورا هاماً في تلك الأفكار، حيث مرت بعدة مراحل من حيث درجة تأثيرها على النشاط الاقتصادي وفعالية هذا التأثير، واختلفت أهمية أدواتها ضمن هيكلها الكلي، فاحتلت السياسة النقدية في القرن التاسع عشر مكان الصدارة، باعتبارها الأداة الوحيدة المعترف بها والوسيلة الفعالة لتحقيق الإنعاش الاقتصادي، ثم جاء " كينز" في القرن العشرين ليؤكد أن السياسة المالية هي السياسة الأكثر فعالية، لكن السياسة النقدية سرعان ما استرجعت مكانتها في الخمسينيات من القرن العشرين على يد " فريدمان "، وازداد الاهتمام بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي المعاصر خاصة أثناء الأزمات النقدية وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهدته معظم دول العالم في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي، وهي الفترة التي اشتدت الحاجة فيها للإصلاح الاقتصادي، ولإيجاد سياسة اقتصادية تستوعب التحولات والتحديات الاقتصادية الداخلية والخارجية على مستوى الإقتصادات الوطنية، وكذا لإيجاد الأسس والمعايير الاقتصادية المناسبة لتحقيق انطلاقة تنموية شاملة تضع هذه الاقتصاديات على المسار الصحيح.

ويعد هدف تحقيق معدلات موجبة للنمو الاقتصادي ضمن الأولويات التي تسعى لها السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف حكومات الدول على اختلافها، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بالدول النامية والمتخلفة التي تسعى دوما إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والخروج من دائرة التخلف ومحاربة الفقر وما يصاحبه من معضلات اقتصادية واجتماعية. كما تسعى برامج الإصلاح الاقتصادي والخطط الإنمائية، إلى توفير العوامل المختلفة التي تساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي بهدف اللحاق بالاقتصاديات المتقدمة. ويقع النمو الاقتصادي في مركز دراسات الاقتصاد الكلي Macroeconomic، وبات الاقتصاديون يفهمون أن النمو الاقتصادي طويل الأجل أكثر أهمية من التقلبات قصيرة

الأجل، وأصبح محور الأبحاث الاقتصادية يدور حول تحديد محددات هذا النمو الاقتصادي. ولا تختلف الكتابات الاقتصادية الأكاديمية كثيراً في تحديدها لمفهوم النمو، وتركز أغلب صياغات هذا المفهوم على الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي من فترة إلى أخرى.

وضمن هذه المرجعية، فقد عرف الاقتصاد الجزائري أوضاعاً اقتصادية حرجة خلال العقود الماضية، تميزت بضعف وتذبذب النمو الاقتصادي بشكل عام، بالإضافة إلى اختلال التوازنات الداخلية والخارجية والعجز عن سداد خدمات الديون، فضلاً عن المعدلات العالية للتضخم والبطالة، ونتيجة لذلك تبنت الجزائر العديد من السياسات الاقتصادية الإصلاحية - إما بصفة ذاتية أو بمساعدة الهيئات المالية الدولية - التي تهدف إلى إنعاش الاقتصاد الوطني وإرساء قواعد اقتصاد السوق وبعث النمو الاقتصادي باعتباره أحد أهم التحديات التي تقف أمام السلطات العامة في الجزائر تحت غطاء البرنامج الحديث القديم للحكومات المتعاقبة (ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات) كونه السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في ظل إشكالية تذبذب السعر العالمي للبترول بين الحين والآخر.

ولم تعد مسألة إصلاح السياسة الاقتصادية في الجزائر مسألة اختيارية في ظل التطورات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية على حد السواء، بل أضحت ضرورة بالغة تؤدي إلى خسائر كبيرة للاقتصاد الوطني كلما تأخرت، فالهدف من عملية إصلاح السياسة الاقتصادية في الجزائر هو وجود سياسة اقتصادية على الصعيد الوطني تتصف بالمرونة والانسجام والتكامل بين جميع أدواتها، تتضمن برنامجاً للتغيير والتحديث والتطوير يقوم على أسس ومعايير اقتصادية، تراعي تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز القدرة الإنتاجية والتنافسية للاقتصاد الجزائري داخلياً وخارجياً، بغية رفع مستويات الاستثمار ومكافحة البطالة والتحكم بالتضخم، مما ينعكس ذلك في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وضبط التوازن الخارجي وتحسين مستوى المعيشة لمختلف الطبقات الاجتماعية، وبالتالي تحقيق مؤشرات الاستقرار الاقتصادي من جهة، والاتجاه نحو تحقيق هدف التنمية الاقتصادية المنشودة من جهة ثانية.

إن الجزائر من هذا المنطلق سوف تستجيب لمتطلبات العولمة ساعية في نفس الوقت إلى أن تتوافق مع التحديات الداخلية الجديدة، فما قيل عن انجازات الجزائر بعد سنة 1999 لم يتم تحقيقه منذ الاستقلال كنتيجة للبرامج المسطر، ومع بلوغ سنة 2014 ستشكل الجزائر الثلاثة برامج المسطرة التي تم اعتمادها منذ سنة 2001. إلا أن النتائج المتواضعة نسبيا والمحققة بهذه الفترة، مقارنة بحجم بالموارد المالية الموظفة، تُمَكن من القول بأن السياسة المنتهجة في الجزائر تواجه مشكلة نقص في الفعالية، باعتبار أن أحد الأهداف الأساسية المتوخاة منذ انتهاج هذه السياسة لا يزال بعيد المنال، وهو تحقيق نمو خارج المحروقات حقيقي ومستمر، بحيث يكون له أثر قوي على التشغيل والتنمية الشاملة للبلاد، ويسمح بتنويع الاقتصاد وفك تبعيته المفرطة للخارج (المتمثلة في تصدير المحروقات واستيراد كل شيء تقريبا بعائداتها). وسبب ذلك، في تقديرنا، هو غياب إستراتيجية اقتصادية واضحة وشاملة تعمل خاصة على إزالة مختلف الإختلالات، والقضاء على كل العراقيل التي تحول دون رد الاعتبار لجهاز الإنتاج الوطني، وتعبئة كل قدراته، وتمكينه من استغلال المزايا النسبية المتاحة، ليكون أكثر فعالية وتنافسية.

إشكاليـة البحـث:

إن الحديث عن علاقة السياسات الإقتصادية بالنمو الاقتصادي بالجزائر يقودنا إلى مسايرة تأثير أهم أدواتها في مستوى هذا النمو الاقتصادي، ويدعونا إلى التساؤل حول دور السياسة الإقتصادية في نقل أثرها من الجانب النقدي والمالي إلى الجانب الحقيقي من خلال حفز وزيادة معدلات النمو الاقتصادي خاصة في الحالة التي إنتهجت فيها الجزائر سياسة إقتصادية توسعية بالفترة الأخيرة والتي جسدتها البرامج والخطط التنموية التي شُرع في تجسيدها، وكذا التي تم تسطيرها وإدراجها ضمن الفترات المختلفة اللاحقة. وعليه فإن السؤال الجوهري الذي تحاول هذه الدراسة الإجابة عليه يمكن صياغته على النحو الموالي:

- ما مدى تأثير السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2014/1999) ؟.

ولمعالجة هذه الإشكالية الرئيسية يمكن طرح بعض الأسئلة الجزئية والمتمثلة في:

- ما هو واقع أدوات السياسة الاقتصادية بالجزائر خلال فترة الدراسة ؟.

- ما هو التوجه العام المتبع للسياسة الاقتصادية بالجزائر خلال فترة الدراسة ؟.

- هل أثرت أدوات السياسة الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر بهذه الفترة ؟.

الفرضيـــات:

لقد تم الاعتماد على مجموعة من الفرضيات ضمن هذه الدراسة، والتي يمكن صياغتها كمايلي:

- إرتكزت أدوات السياسة الإقتصادية بشكل واضح على دعم الطلب الكلي وليس العرض الكلي.

-إن إنتهاج الجزائر لسياسة البرامج والمخططات التنموية جعلها تتجه نحو تكريس سياسة إقتصادية توسعية بهذه الفترة.

-لأدوات السياسة الاقتصادية المختلفة تأثير إيجابي في تحديد معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة(2014/1999).

أهـــداف البحـــث:

تسعى الدراسة إلى مجموعة من الأهداف أهمهـــا:

- إبراز دور السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي.

- إبراز دور السياسة الاقتصادية في تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي.

- البحث في توجهات السياسة الاقتصادية التنموية الحالية المنتهجة في الجزائر إنطلاقاً من البرامج والمخططات المنجزة.

- تحديد خصائص الاقتصاد الجزائري في المرحلـــة الحاليـــة، وإبراز أهـــم تحدياته التنمويـــة في الألفيـــة الثالثـــة.

- محاولة معرفة مدى إنعكاس توجهات السياسة الاقتصادية الحالية على بعض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الوطني.

- تقدير حجم الاستفادة من تطبيقات السياسة الاقتصادية بالفترة (2014/1999)، في دعم إنشاء اقتصاد وطني متوازن.

أهميـــة الموضـوع:

لقد أصبحت الحاجة إلى السياسات الاقتصادية على الصعيد الوطني ضرورة تفرضها حقيقة مسلم بها وهي أنه ليس هناك اقتصاد في وقتنا المعاصر يستطيع تحقيق نمو اقتصادي مرن وتنمية إقتصادية وإجتماعية بصورة تلقائية دون وجود سياسة إقتصادية مرنة ومتوازنة ذات كفاءة جيدة تتلائم مع المتغيرات الاقتصادية المحيطة.

وهذا ما يدفعنا إلى محاولة تقديم، رؤية معمقة حول تطور الأسس النظرية والتطبيقية التي يتم من خلالها رسم السياسة الاقتصادية للجزائر، والكشف عن توجهاتها، في خضم مجموعة التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الهـــادفة إلى تفعيل تنمية الاقتصاد الوطني من خلال دعم النمو الاقتصادي.

منهـــج البـــحث:

إن معالجة ودراسة الموضوع ستتم وفقاً لأربعة فصول رئيسية، معتمدين في ذلك على مجموعة من الأساليب وذلك بحسب ما اقتضاه موضوع الدراسة:

- أسلوب وصفي تحليلي يعتمد على عرض الآراء والأفكار التي قدمها الاقتصاديون في مجال السياسة الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

- أسلوب تطبيقي تحليلي، نتناول فيه واقع السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2014/1999)، وذلك للتعرف على دور السياسة الاقتصادية في نجاح التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولقياس الآثار الاقتصادية التي خلفتها مختلف أدوات السياسة الاقتصادية التي إعتمدت، وهو ما يتيح لنا بالتالي في ضوء النتائج تقويم السياسة التي اتبعت خلال الفترة قيد الدراسة.

- أسلوب رياضي يعتمد على إستخدام معادلات الانحدار لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية بالفترة قيد الدراسة.

خطـــة البحـــث:

لقد جاءت محتويات هذه الدراسة في أربعة فصول وخاتمة:

-يتناول الفصل الأول التأصيل النظري للسياسات الاقتصادية في الفكر الاقتصادي، وذلك بعرض مفاهيم نظرية، للمنهج العام للسياسة الاقتصادية وأهدافها ومكوناتهـــا، بالإضافة إلى تطور هذا المفهوم ضمن الفكر الاقتصادي.

-يتطرق الفصل الثاني إلى السياسات الاقتصادية والنمو الاقتصادي، وهي دراسة نظرية تناولنا فيها مفهوم ونظريات النمو الاقتصادي بالموازاة مع تطور رؤى وأفكار المذاهب الاقتصادية المختلفة من جهة، وعلاقته مع مختلف مكونات السياسة الاقتصادية المذكورة بالفصل السابق من جهة أخرى.

- ونستعرض في الفصل الثالث واقع السياسات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2014/1999)، والذي ندرس ضمنه مدى فعالية أهم أدوات السياسة الاقتصادية سواءً المالية أو النقدية في دعم مجموعة البرامج والخطط التنموية

التي شُرع في تجسيدها، والتي تم تسطيرها وإدراجها ضمن الفترات المختلفة اللاحقة. بالإضافة لوضعية سياسة التجارة الخارجية والمنتظر منها أن تلعب دورا هاماً في رسم معالم السياسة الاقتصادية الكلية من جهة. وإنعكاسها الإيجابي على أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي بالفترة المحددة.

- وندرس في الفصل الرابع التقدير القياسي لأثر السياسات الاقتصادية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2014/1999)، بدايةً بعرض نظري عام لحيثيات الدراسة القياسية، ومن ثم التطرق إلى نموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي يربط بين متغيرات الدراسة، حيث تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنشاط الإقتصادي أو النمو الاقتصادي، وعرض النقد الواسع لتمثيل السياسة النقدية. أما السياسة المالية فقد تم تمثيلها بالقيم النفقات العامة، وبالنسبة للسياسة التجارية فقد تم تلخيصها في مؤشر الصادرات.

الدراسـات السابقـة:

فضلاً عن العديد من الدراسات الموثقة في الكتب والمجلات العلمية والدوريات والملتقيات العلمية، فقد تم الإطلاع على الكثير من الدراسات الجامعية والأبحاث التي تناولت موضوع السياسات الاقتصادية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي بصورة عامة، وشكل هذه العلاقة في الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، ومن بين هذه الدراسات نذكر:

- دراسـة وصاف سعيدي (*Saïdi Wessaf* 2002):

تتناول الدراسة البحث في تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، وقد أشارت إلى أن النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الاقتصادي. حيث أثبتت تجارب الدول النامية التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كإحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية، أن تنمية الصادرات تهيئ وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات أو السياسات الأخرى. ولقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بسياسة تشجيع الصادرات، وتركزت جهودهم في بحث وتحليل العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي، وتوضيح أسباب هذه الظاهرة. وأجريت العديد من الدراسات التجريبية لبحث أثر النمو في الصادرات على نمو اقتصاديات الدول النامية من جوانب متعددة. ولقد توصلت هذه الدراسات إلى فعالية نمو الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي للدول النامية مع أخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية العالمية الحالية والمستقبلية.

أما فيما يخص الجزائر فقد تبين من خلال هذه الدراسة أن الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الجزائري بمختلف مكوناته يفتقد للكفاءة التنافسية أو التنافسية الدولية التي تؤهله لأن يتنافس ويكتسب مكانة دائمة في الأسواق المحلية والأجنبية، وهو ما يفسر ضعف مساهمة القطاع الصناعي وحتى الزراعي في حصة الصادرات خارج المحروقات وبالمقابل، الارتفاع المستمر نسبيا لحصة الواردات الجزائرية من المنتجات الصناعية والغذائية إلى الإنتاج الوطني. مما يضعف من مساهمة الصادرات خارج المحروقات في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر.

- دراسة تومي وبختاش (*Saleh Toumi et Bektash* 2006):

وتقدم هذه الدراسة عرضاً عاماً للعلاقة بين السياسة المالية الممثلة بالجباية من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، حيث تهدف إلى تحليل العلاقة الموجودة بين المتغيرة الجبائية ومسألة النمو الاقتصادي، وإلى معرفة ما إذا كان بإمكان السياسة الجبائية أن تستهدف معدل النمو الإقتصادي وكذا دارسة مدى فعالية هذه السياسة بالنسبة للإقتصاد الجزائري، مع إعطاء بعد كمي للدارسة من خلال دارسة الأثر الذي تحدثه مختلف الضرائب والرسوم المشكلة للنظام الجبائي الجزائري على الفعاليات الإقتصادية الكلية، كالاستهلاك، الاستثمار، الادخار والتراكم...إلخ، والتي تعد عاملا محددا للنمو الإقتصادي.

وقد خلصت الدراسة إلى أنه يمكن للجباية تعديل سلوك الأعوان الإقتصاديين نحو الإتجاه المرغوب فيه، كما أنها أداة مفضلة تمكن من معالجـــة الإختلالات التي يعرفها الإقتصاد، وبذلك يمكنها التأثير على النمو الإقتصادي. وبعد إجراء الدراسة القياسية تم التأكيد بأن الجباية تؤثر على قيمة أهم المتغيرات الإقتصادية كالإستهلاك، الإدخار، الإستثمار وذلك حسب شكل الضريبة المفروضة.

- دراســة مـالاي (*Douzounet Mallaye* 2009):

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل آثار الإصلاحات النقدية على النمو الاقتصادي في منطقة المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط بإفريقيا (CEMAC). وذلك في إطار خطط التكييف الهيكلي التي أوصت بها مؤسسات بريتون وودز (Bretton Woods) من أجل استقرار النظام النقدي والمالي العالميين، والتي تشمل صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (BIRD) والبنك الدولي (Banque mondiale).

وفي هذا السياق وبداية من سنة 1990، بينت الدراسة أهم تغيرات السياسة النقدية والمالية التي قامت بها حكومات هذه المنطقة والتي شملت تحرير قطاعاتها المالية، وكذا إتباعها لسياسة نقدية توسعية، كما قامت بإعادة هيكلة البنوك وأدخلت تنظيمات احترازية جديدة. وعليه حاولت الدراسة تقييم أثر السياسة النقدية الجديدة على النمو الاقتصادي بهذه المنطقة خلال الفترة (2003/1990). والنتائج التي توصل إليها البحث بعد الدراسة القياسية لمجموعة البيانات الإحصائية المتعلقة بكل بلد على حدى أظهرت أنه هناك تأثير متباين للإصلاحات النقدية على النمو الاقتصادي في بلدان المنطقة المدروسة. وهو ما يشير إلى إمكانية تنفيذ الشروط الضرورية لنجاح هذه الإصلاحات النقديـــة.

- دراســة بوعتروس (*Abdelhak Buatros* 2010):

تهدف الدراسة إلى تحديد وجود وطبيعة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وكمية النقود للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2005/1970) وتحليلها، وذلك من خلال استعراض الإطار النظري للدراسة والجذور التاريخية لإشكالية البحث، مع عرض التطورات النقدية والمصرفية للاقتصاد موضوع الدراسة والتركيز على تبيان معالم السياسة النقدية.

وتأثيرها على الناتج أو النمو الاقتصادي، وقد تم بعدها إجراء الدراسة التطبيقية بالاعتماد على المناهج الحديثة في مجال تحليل السلاسل الزمنية وإجراء الاختبارات المناسبة. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) إلى كمية النقود بمفهومها الضيق (M_1) أو الواسع (M_2)، وهو ما ينطبق مع طبيعة السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية المنتهجة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

- دراســة الهيتــي (*Ahmed hecenne Elhiti* 2012):

وتضمنت الدراسة دور السياسات النقدية والماليـــة في النمو الاقتصادي، وهي تهدف إلى تحليل فعالية السياستين على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد. وتم الاعتماد على مجموعة من اختبارات القياسية اللازمة للتحقق من صحة النتائج المتوصل إليها، وذلك بالتطبيق على بيانات سلسلة زمنية لدولة الأردن بالفترة (2010/1966) وباستخدام اختبار سببية كرنكر واختبار الانحدار الذاتي للمتجه، وقد خلصت الدراسة إلى أن فاعلية أداء السياستين يعتمد على البنية الهيكلية للاقتصاد ودرجة تطوره، وانفتاحه على العالم الخارجي، ودرجة تطور القطاع المالي الذي يؤثر على النمو الاقتصادي وعلى كفاءة رأس المال، كما إستنتجت الدراسة أن هناك علاقة قوية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي، إذ ينبغي لهذه السياسات أن تتجه لتدبير الموارد المالية بأقصى قدر ممكن من الكفاءة، وأن تعمل على تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية والعينية في الاقتصاد لتفادي حدوث ارتفاع كبير في الأسعار، الذي يترك أثـــره السلبي على النمو الاقتصادي.

وفي العموم، فإن أغلب الدراسات الاقتصادية التطبيقية التي بحثت في العلاقة بين النمو الاقتصادي ومتغيرات السياسة الاقتصادية المتمثلة في السياسة المالية والسياسة النقدية والتجارية. قد خلصت في مجملها إلى أن النمو الاقتصادي يستجيب بشكل ملموس للتغيرات في كل السياسات الاقتصادية الكلية، وإن كانت درجة الاستجابة متفاوتة تبعاً لعوامل مختلفة.

الفصل الأول:

التأصيل النظري للسياسات الاقتصادية في الفكر الاقتصادي.

تمهيـــــد:

تعتبر دراسة السياسات الاقتصادية من أهم الدراسات الاقتصادية في جميع الدول، لما لهـــا من آثـــار مهمة في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وقد إشتدت الحاجة في وقتنا المعاصر لمزيد من الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، ولإيجاد سياسة اقتصادية على المستوى الاقتصاد الوطني تستوعب التحولات والتحديات الاقتصادية الداخلية والخارجية على حد سواء، وكذا لإيجاد الأسس والمعايير الاقتصادية المناسبة لتحقيق انطلاقة تنموية شاملة تضع الاقتصاد الوطني على المسار الصحيح.

وحتى يتم دراسة الواقع الدقيق للسياسة الاقتصادية في الجزائر ودورها ومساهمتها في دفع عجلة التنمية وأثرها على دعم النمو الاقتصادي، يفترض بنا من خلال هذا الفصل عرض الإطار النظري العام للسياسة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي بشكل عام، وقد جاءت محتويات هذا الفصل في أربعة مباحث كمايلي:

المبحث الأول: المنهج العام للسياسة الاقتصادية.

المبحث الثـــاني: السياسة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي.

المبحث الثالث: أهداف السياسة الاقتصادية.

المبحث الرابع: مكونات السياسة الاقتصادية.

المبحث الأول: المنهج العام للسياسة الاقتصادية.

إن ظهور النظرية الاقتصادية الكلية وتفاقم الأزمات الاقتصادية في البلدان المتقدمة وتردي الأوضاع الاقتصادية في البلدان المتخلفة، أدى إلى زيادة الاهتمام بالسياسات الاقتصادية الكلية لما لها من قدرة كبيرة على التكييف مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة، حيث تسعى لرفع مستويات التشغيل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي والتوازن مع العالم الخارجي وتحقيق العدالة في التوزيع.

وأمام تزايد التداخل بين مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، كان لا بد من الإدراك الدقيق لمنهج السياسة الاقتصادية في أي إقتصاد، والذي أصبح أكثر من ضروري. وهذا ما يثير إشكالية طبيعة الأدوات التي بإمكان الدولة استخدامها للتأثير في الواقع الاقتصادي، وهنا يكمن موضوع السياسات الاقتصادية وأهدافها وشروط استخدامها وأسسها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية.

لقد مضى وقت طويل قبل أن ينظر الاقتصاديون إلى السياسة الاقتصادية كوحدة متكاملة، واقتصرت كتاباتهم على مناقشة موضوعات جزئية منفصلة كالسياسة النقدية، سياسة الأجور، التشغيل...إلخ، دون الاهتمام والإحاطة بالعلاقات المتبادلة والمتداخلة فيما بينها. غير أن كل هذه السياسات يجب أن تدرس ضمن وحدة متكاملة تلتزم بالعمل على تحقيق المصلحة العامة كهدف إجمالي.

يقصد بالسياسة الاقتصادية كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالإختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف، كما يُعرفها البعض بأنها مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية.[1] بالإضافة إلى أن السياسة الاقتصادية تُعبر عن تصرف عام للسلطات العمومية يكون في المجال الاقتصادي كأن تتعلق بالإنتاج، التبادل الاستهلاك وتكوين رأس المال، وتسعى السياسة الاقتصادية إلى تحقيق عدد من الأهداف باستعمال جملة من الوسائل، وبالتالي فهي مجموعة القرارات المترابطة المتخذَة من طرف السلطات العمومية والهادفة باستخدام مختلف الوسائل إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالحالة الاقتصادية في الأجل القصير أو الأجل الطويل.[2]

كما يقصد بالسياسة الاقتصادية في معناها الضيق، التدخل المباشر من جانب السلطات العامة (وزارة الاقتصاد، أو وزارة التجارة الخارجية والصناعة...) في حركة أو مجرى النظام الاقتصادي عن طريق الرقابة المباشرة للمتغيرات الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد الوطني مثل: الإنتاج، الاستثمار، الأجور، الأسعار، التشغيل والعمالة، الصادرات والواردات، الصرف الأجنبي...الخ. وهنا يلاحظ أن كافة هذه المتغيرات الاقتصادية تشكل منظومة متكاملة للنشاط الاقتصادي في المجتمع، وذلك يعني أن أي قرار تتخذه السلطات العامـــة ويكون متعلقاً بواحد من هذه المتغيرات

---

[1]- نعمت الله نجيب وآخرون، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص 141.

[2]-عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية وتقييمية، د. م .ج، الجزائر، 2006، ص29.

(مثلاً: خفض سعر صرف العملة المحلية في مواجهة العملات الأجنبية) سيؤثر على كافة المتغيرات في الاقتصاد في هذه المنظومة. وستتوقف درجة هذا التأثير وطبيعته (تأثير إيجابي أو سلبي) على عوامل متعددة من أهمها درجة مرونة الجهاز الإنتاجي في المجتمع. ومن ناحية أخرى فإن هذا القرار أو غيره من القرارات الاقتصادية المتعلقة ببقية المتغيرات سالفة الذكر داخل المنظومة، سيتأثر ويؤثر في ذات الوقت بالقرارات المتخذة من قبل السياسات الأخرى المالية والنقدية، وستكون المحصلة النهائية إيجابية أو سلبية (أى تحقيق الأهداف العامة للسياسة التنموية في المجتمع) طبقاً لمدى التناسق والتناغم بين كافة القرارات المتخذة في إطار كل هذه السياسات مجتمعة (الاقتصادية والمالية والنقدية).

وعليه فإن السياسة الاقتصادية هي مجموعة الإجراءات التي تتبناها الدولة لتسهيل عملية تحقيق الأهداف المرغوبة في المجال الاقتصادي، وضمان تنفيذها. وإذا كانت تلك الأهداف تمثل أولويات يراد الوصول إليها، فإن السياسة الاقتصادية تعد إحدى أهم الأدوات التي يؤدي استخدامها وتطبيقها إلى تحقيق الأهداف وفق الأولويات المعتمدة بأفضل الشروط، أي في إطار الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة أو المتوقع إتاحتها.

وقد تكون للسياسة الاقتصادية الصفة العمومية إذا كان المقصود بها تحقيق الأهداف الشمولية على مستوى كامل المجتمع، وقد تكون قطاعية إذا كان المقصود منها تحقيق أهداف على المستوى قطاع معين، أو على مستوى أحد فروع الإنتاج، أو في إطار وظيفة أو مهمة اقتصادية معينة، في الاستهلاك أو الادخار، أو الاستثمار أو الإنتاج، أو غير ذلك من المهام الاقتصادية والاجتماعية أو الخاصة. كما اختلفت المضامين الاقتصادية للنظم التي قامت على إدارة الدولة والمجتمع عبر عصور مختلفة، واختلفت فلسفتها حول المتغيرات المؤدية للمشكلات الاقتصادية وأساليب معالجتها، وهو ما يفسر اختلاف رؤى المذاهب الفكرية الاقتصادية الرئيسية في معالجة الأطر النظريـــة للسياسة الاقتصادية.

المطلب الثاني: أسس السياسة الاقتصادية.

عند وضع السياسة الاقتصادية لأية دولـــة لابد أن يؤخذ بعين الاعتبار الأسس التي تقوم عليها هذه السياسة، والتي بدورها لا تستطيع أن تَسير بالاقتصاد الوطني نحو تحقيق الأهداف المنشودة، وتتجلى أهم هذه الأسس فيما يلي:

الفرع الأول: الواقعية.

عند التخطيط لأي سياسة اقتصادية لابد من مراعاة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد في المجتمع، فالمواءمة بين الأهداف المراد تحقيقها والإمكانيات المتاحة تعد أمراً ضروريا لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المخططة. فتحديد أهداف للسياسة الاقتصادية المخططة تفوق الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة والمحتملة يحول دون تحقيق هذه الهداف، وبالتالي يحول دون تنفيذ السياسة الاقتصادية، كما أن تحديد أهداف اقل من الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة والمحتملة يؤدي على قصور في عمل السياسة الاقتصادية المخططة، وبالتالي بقاء جزء من الموارد الاقتصادية معطلة مما ينعكس سلباً على الاقتصاد الوطني.[1]

[1]- منى عويس، عبلة الأفندي، التخطيط للتنمية الإجتماعية، دار النهضة المصرية، القاهرة، 1997، ص 65.

كما أن تحديد أهداف غير واقعية يقترن بالضرورة اختيار وسائل غير واقعية لا يسمح الواقع باستخدامها مما يجعل عملية تنفيذ السياسة الاقتصادية المخططة غير ممكن.[1]

الفرع الثاني: التنسيـــق.

عند تصميم السياسة الاقتصادية قد يحدث العديد من التناقضات وخاصة إذا لم تدرس بدقة كبيرة، لذلك يعني التنسيق أن تكون السياسة الاقتصادية المخططة متكاملة ومتناسقة تناسقاً مبرراً علمياً، سواء كان فيما بين الأهداف أو فيما بين الوسائل المستخدمة لتحقيق الأهداف أو فيما بين الأهداف والوسائل معاً.[2]

فعدم تطبيق مبدأ التنسيق يؤدي إلى المزيد من التعارض بين الأهداف والوسائل، كأن يكون أهداف السياسة الاقتصادية رفع مستويات العمالة، واستخدام أساليب إنتاجية متطورة [3]، وكذلك كأن يقوم المصرف المركزي برفع أسعار الفائدة لمكافحة التضخم بينما نجد السلطة المالية تحقق عجزاً في الموازنة العامة السنوية.

لذلك تطوير الاقتصاد الوطني وزيادة معدلات النمو الاقتصادي تتطلب الأخذ بمبدأ التنسيق ووضع النسب الصحيحة بين جميع المتغيرات الاقتصادية، (الإنتاج والاستهلاك)، (الادخار والاستثمار)، (الأجور والأسعار)، (العمالة المتاحة ومتطلبات الاقتصاد الوطني من العمالة)...إلخ [4]. إذن فالمقصود هنا بشرط التناسق في السياسة الاقتصادية هو أمران:

- أن لا تخصص أداة بذاتها لتحقيق هدف واحد بذاته.
- وان قيمة أي أداة من أدوات السياسة الاقتصادية بذاتها لا يجب تحديدها بمعزل عن تحديد قيم كل الأدوات الأخرى.

ويمكن أن نستخلص ذلك من خلال النموذج البسيط التالي: $P = a_2 G + b_2 M$ ، $Y = a_1 G + b_1 M$

حيث تمثل:

Y: مستوى الدخل ، وقيمته المستهدفة Y*

P: مستوى الأسعار ، وقيمته المستهدفة P*

G: الإنفاق الحكومي، M: كميـــة النقود.

a_1 ،a_2 ،b_1 ،b_2 : معاملات ثابتـــة.

فإذا فرضنا:

(1) أن قيمـــة Y أقل من القيمة المستهدفة لها Y*، بينما قيمـــة P مساويـــة لقيمتها المستهدفة P*.

(2) أن الدولة يمكنها التأثير في الأداة G، وترى أن مهمتها تنحصر فقط في تحقيق المستوى المستهدف للدخل.

(3) أن السلطات النقدية، والمسيطرة على الأداة M ترى ان مهمتها تنحصر في العمل على استقرار الأسعار.

---

[1]- عبد الله عقيل جاسم، المدخل إلى التخطيط الاقتصادي، الجامعـــة المفتوحة، طرابلس، 1997، ص 34.

[2]- حربي محمد عريقات، مقدمة في التنميـــة والتخطيط الاقتصادي، دار زهران، عمان، 1997، ص 149.

[3]- عبد الله عقيل جاسم، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[4]- حربي محمد عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 150.

وبناء على النموذج السابق [1]، فإن الدولة سوف تستخدم معادلة الدخل، بحيث تزيد (G) بالقدر المطلوب للوصول بالدخل الوطني إلى المستوى المستهدف له. ولكن هذا الإجراء سوف يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار، وهو ما سوف يدفع السلطات النقدية على اتخاذ إجراء مضاد لإصلاح الوضع، وذلك بأن تقلل من عرض النقود حتى تنخفض الأسعار إلى مستواها الأصلي (هدف استقرار الأسعار).

غير أن هذا بدوره يؤدي إلى تخفيض مستوى الدخل، وهو ما سوف يدفع الدولة على القيام بإجراءات إنفاق توسعية. وهكذا تكون النتيجة حدوث تقلبات متتالية في كل من مستوى الدخل ومستوى الأسعار. أي أن الأثر النهائي لافتقاد التناسق بين أدواتي السياسة الاقتصادية (G، M) هو تعرض الدخل والأسعار لتقلبات يأخذ مداها في الاتساع المستمر.

ويلاحظ في هذا المثال أن السياسة المالية دائماً ذات طبيعة توسعية **Expansionary**، بينما رد الفعل من جانب السياسة النقدية ذو طبيعة انكماشية **Deflationary**. وانعدام التناسق من شأنه أن يؤدي إلى تشويه خطير لقيم الأدوات المختلفة، ذلك أن مستوى الإنفاق الحكومي (G) يميل في هذه الحالة إلى الإرتفاع المستمر، بينما عرض النقود (M) يميل في نفس الوقت إلى الانكماش المستمر.

أما إذا كانت السياسة الاقتصادية كاملة التناسق، أي إذا عملت كل من السلطات النقدية والسلطات المالية على السعي في آن واحد إلى تحقيق المستويات المستهدفة لكل من الدخل والأسعار، لأمكن تفادي إختلالات في الاستقرار الاقتصادي.

الفرع الثالث: التساوي العددي بين أهدافها وأدواتها.

أي يجب أن يراعى كقاعدة عامة توفير عدد من أدوات السياسة الاقتصادية مساوي لعدد الأهداف التي تتضمنها، وكمثال على ذلك، إذا كان للسياسة الاقتصادية في دولة ما هدفان، موازنة ميزان المدفوعات (D) وتحقيق مستوى معين مرتفع من التشغيل (L)، فإن المعادلات الهيكلية المكونة للنموذج يجب ان تشتمل على وسيلتين، ولتكن مثلاً معدل التبادل ومستوى الإنفاق العام. فإذا توفر هذا الشرط استطعنا التوصل إلى تحديد مستوى الإنفاق العام، ومعدل التبادل اللازمين لموازنة ميزان المدفوعات في ظل مستوى معين مرتفع من التشغيل.

أما على المستوى التطبيقي الواقعي، يمكن أن نجد مثال عن الوضع الذي طرح للمناقشة في هولندا عام **1950**. فقد ظل ميزان المدفوعات الهولندي يعاني عجزاً لعدة سنوات. وكان الاعتقاد السائد أنه من الممكن حل هذه المشكلة خلال العامين التاليين اللذين كان من المتوقع أن تحصل فيهما هولندا على معونة خارجية. وكان السؤال هو ما إذا كان من الممكن إغلاق فجوة ميزان المدفوعات في مدة العامين، مع المحافظة على مستوى الإنفاق الوطني الحقيقي، ومعدل الأجور الحقيقية، ومستوى التشغيل، وذلك باستخدام الأسلوب الضريبي، وسياسة الأجور والأسعار، ورفع إنتاجية العمل. وعلى أساس ذلك فإن الأهداف الأربعة المذكورة كان يقابلها أربع أدوات، وهي

[1]- سلوى على سليمان، السياسة الاقتصادية، الطبعة الأولى، وكالة المطبوعات، الكويت، **1973**، ص **82**.

معدل الضريبة غير المباشرة، ومعدل الأجر النقدي، وهامش الربح، وإنتاجية العمل. وهذه حالة يتوفر لها شرط التساوي العددي بين الأهداف والأدوات.

الفرع الرابع: وضع الأهداف حسب أولويتها.

من الطبيعي أن يكون لكل سياسة اقتصادية في أي دولة كانت، أهداف رئيسية وأهداف فرعية وحتى الأهداف الرئيسية لكل منها أولوية في التنفيذ بناءً على المعطيات الاقتصادية الموجودة أو التي قد تحدث خلال فترة تنفيذ السياسة. فالأهداف الرئيسية لأية سياسة اقتصادية قد تكون أهدافاً شاملة مثل تحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن الداخلي والتوازن الخارجي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، أما الفرعية فهي الأهداف التي يمكن أن تعمل كوسائل لتحقيق واحدة أو أكثر من الأهداف الرئيسية، وبنـــاءً عليه يتحدد أيضاً هيكل السياسة الاقتصادية.[1]

الفرع الخامس: الشمولية.

يتطلب تصميم السياسة الاقتصادية على المستوى الوطني ان تشمل جميع القطاعات الاقتصادية (الزراعة، الصناعة، البناء، الخدمات،...إلخ) وجميع المتغيرات الاقتصادية (الإنتاج، الاستهلاك، والادخار، والاستثمار، والأجور، ...إلخ) لأن الاقتصاد الوطني وحدة مترابطة ومتكاملة لا يمكن تخطيط جزء منه وإهمال الأجزاء الأخرى. وكذلك لابد أن تشمل جميع أقاليم الدولة لتقليل درجة التفاوت بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، ولتحقيق الاستخدام الأمثل بغية رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة لجميع السكان.

الفرع السادس: المرونـــة.

ويعني مبدأ المرونة قابلية السياسة الاقتصادية المخططة للتعديل سواء كان ذلك بسبب ظهور خلل في تصميمها، أو بسبب ظهور بعض المتغيرات لم تؤخذ بعين الاعتبار عند تصميم السياسة الاقتصادية، إلا أن مبدأ المرونة يجب أن يكون مبرراً بمتطلبات ضرورية تستدعي اللجوء إليها، وبالتالي ألا يكون إطاراً لعدم تنفيذ السياسة الاقتصادية المخططة.

المطلب الثالث: أنواع السياسة الاقتصادية.

يمكن التمييز بين عدة أنواعٍ للسياسة الاقتصادية وذلك حسب الأجل، حيث هناك سياسة اقتصادية ظرفية، وسياسة اقتصادية هيكلية، وتهدف السياسة الظرفية إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية المالية قصيرة الأجل، بينما تهدف السياسات الهيكلية إلى تغيير هيكل وبنية الاقتصاد في الأجل الطويل.

الفرع الأول: السياسة الاقتصادية الظرفية.

تهدف هذه السياسة إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية في الأجل القصير، وهناك مجموعة من السياسات الظرفية التي تستخدمها السلطات لتحقيق هذا الهدف والتي نذكر منها:

---

[1]- عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997، ص 227.

أولاً. سياسة الاستقرار: وهي سياسة تهدف إلى كبح النشاط الاقتصادي ومنه مستوى الأسعار والأجور باستعمال سياسات مالية ونقدية انكماشية، وترتكز سياسات الاستقرار على محاربة التضخم وتخفيضه، أما المفهوم الواسع فيعني مجموعة الإجراءات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه الطبيعي (تقليص الضغوط الاجتماعية).[1]

ثانياً. سياسة الإنعاش: وهي سياسة تهدف إلى إنعاش النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الإنتاج والشغل وعن طريق دعم الطلب الخاص للعائلات، وهي مستوحاة من الفكر المالي الكينزي، حيث ساهم كينز عن طريق دحضه لما جاء به الفكر الكلاسيكي من حلول لخروج الإقتصاد العالمي من التداعيات السلبية لأزمة الكساد الكبير، في التأكيد على ضرورة دعم الطلب الكلي وتعزيز دور الدولة في النشاط الإقتصادي باعتبارها عنصرا رئيسيا فيه لا يمكن تجاهله، ومنطلق "كينز" في ذلك هو أن الإقتصاد يسير وفق مبدأ " الطلب يخلق العرض "، ومن ثم فإن الدولة تساهم في دعم الطلب الكلي وتنشيط الجهاز الإنتاجي ومن ثم حركية النشاط الإقتصادي من خلال إنفاقها العام الذي يعتبر أحد مكونات الطلب الكلي إلى جانب الإستهلاك الخاص والإستثمار الخاص. ويستند "كينز" إلى مفهوم المضاعف بشكل رئيسي في تفسير آلية تأثير الزيادة في الإنفاق العام (أو أي من مكونات الطلب الكلي) على العرض الكلي ومن ثم معدلات النمو الإقتصادي، حيث أن قيمة المضاعف تمثل عدد مرات التغير في حجم في الناتج نتيجة تغير أحد مكونات الطلب الكلي بوحدة واحدة، إذ يؤكد أن التغير في أي من مكونات الطلب الكلي سوف يؤدي إلى زيادة الإستهلاك ومن ثم الإنتاج فتوليد دخول جديدة فزيادة الإستهلاك وزيادة الإنتاج وهكذا دواليك حتى تنتهي العملية الدائرية بفعل التسرب الناتج عن الإدخار الذي يحد شيئا فشيئا من الدخل الدائري. وتلجأ الدولة في بعض الأحيان إلى التمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك والإنعاش عن طريق الاستثمار. وهي السياسة التي اتبعتها الجزائر انطلاقاً من سنة 2001، والشكل التالي يعطي فكرة أكثر وضوحاً لهذه السياسة:

الشكل رقم (01): مخطط توضيحي لسياسة الإنعاش.

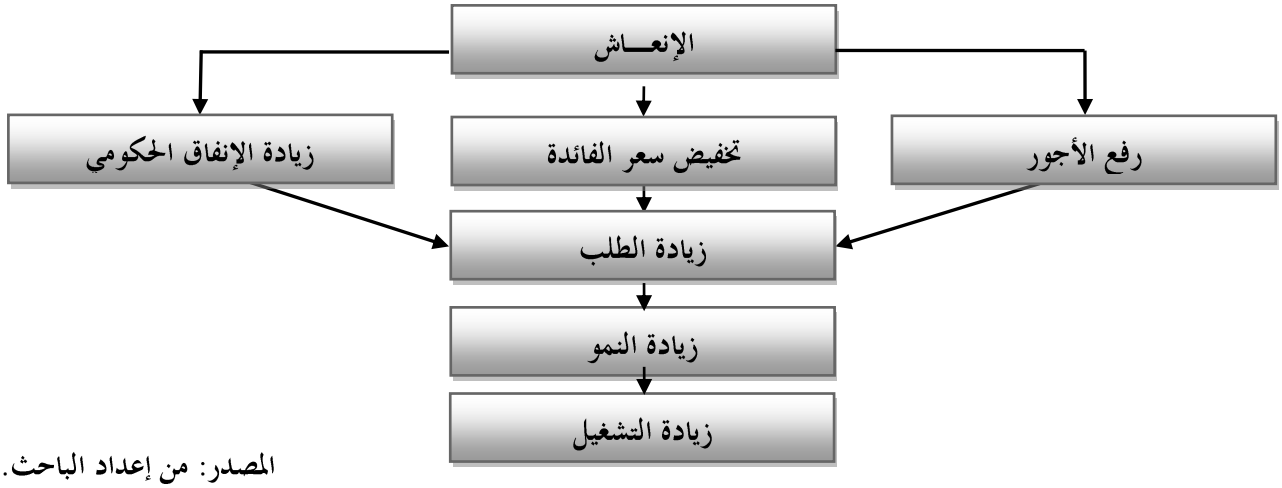

المصدر: من إعداد الباحث.

[1]- عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى تحقق أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص 204.

ثالثاً. سياسة الإنكماش: وهي سياسة تهدف إلى التقليص من ارتفاع الأسعار عن طريق الوسائل التقليدية مثل الاقتطاعات الإجبارية وتجميد الأجور ومراقبة الكتلة النقدية وتؤدي هذه السياسة إلى تقليص النشاط الاقتصادي. ومن المظاهر الناتجة عن سياسة الانكماش، انخفاض مبيعات السلع الاستهلاكية والمعمرة مثل السيارات والأجهزة الكهربائية، حيث تتراكم كميات هائلة من هذه السلع في المخازن، فتهبط الأسعار وتتراجع الأرباح، فتهرب رؤوس الأموال من الاستثمار في إنتاج هذه السلع. بالإضافة إلى ذلك انخفاض الطلب على العمالة، وهذه نتيجة منطقية لانخفاض المبيعات. لكن هذا الانخفاض يتم تدريجيا ودون أن يلفت النظر إليه، حيث يبدأ بتقليص ساعات العمل، ثم يتطور إلى زيادة نسبة العمالة المؤقتة وانخفاض نسبة الوظائف الدائمة. ثم تأتي مرحلة تسريح أعداد أكبر من المتعاملين.

كما ينتج عن سياسة الانكماش انخفاض الدخول فتكون النتيجة انخفاض الطلب، مع بقاء العرض على ما هو عليه أو ارتفاعه. وكذا انخفاض أرباح الشركات الأمر الذي يؤدي إلى هبوط أسعار الأسهم في الأسواق المالية، بحيث تبدأ مشاعر التشاؤم تتسلل إلى نفوس المستثمرين. بالإضافة إلى انخفاض أسعار الفائدة ويحدث نتيجة ضعف الطلب على القروض الاستثمارية. ويمكن تلخيص مضامين هذه السياسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02): مخطط توضيحي لسياسة الإنكماش.

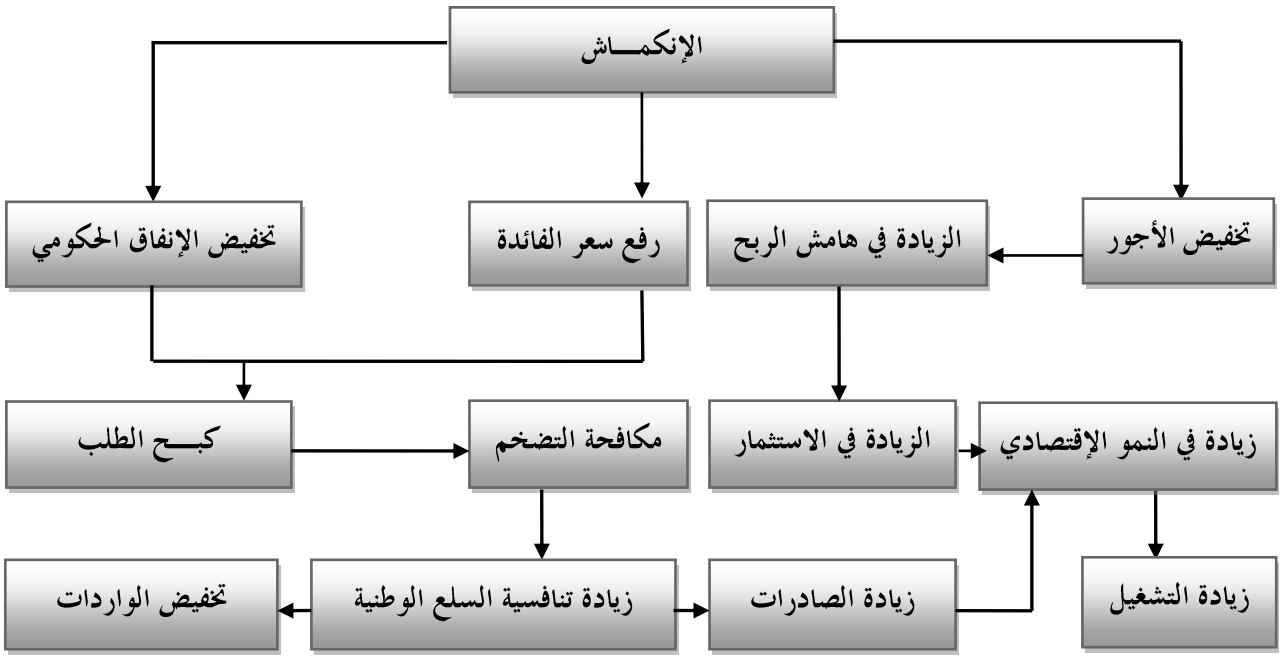

المصدر: من إعداد الباحث.

رابعاً. سياسة التوقف ثم الذهاب: وقد تم اعتمادها في بريطانيا وتتميز بالتناول المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي، وتستخدم هذه السياسة عـــادة الإنفاق الحكومي في التأثير على النشاط الاقتصادي. ويمكن تلخيص هذه السياسة (**La politique du stop and go**) في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): مخطط توضيحي لسياسة التوقف ثم الذهاب.

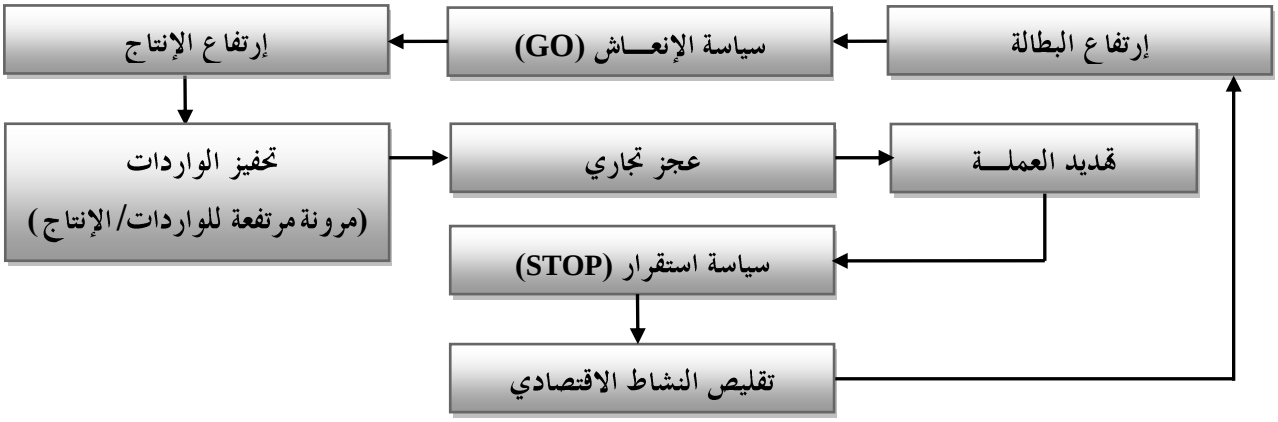

المصدر: عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، د.م.ج، الجزائر، 2003، ص 33.

الفرع الثاني: السياسة الاقتصادية الهيكلية.

تهدف السياسة الاقتصادية الهيكلية إلى تكييف الاقتصاد الوطني مع تغيرات المحيط الدولي، وتمس هذه السياسة كل القطاعات الاقتصادية، ويكون تدخل الدولة قبلياً من خلال تأطير آلية السوق، الخوصصة، سيادة قانون المنافسة، كما يمكن أن يكون تدخل الدولة في الأسواق بعدياً من خلال دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين، وهي عموماً أهم محاور السياسة الاقتصادية الهيكلية في الدول المتقدمة، أما الدول النامية والتي أغلبها أبرمت برامج إصلاح اقتصادي مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية، فإن السياسة الاقتصادية انقسمت إلى سياسات التثبيت وسياسات التصحيح الهيكلي، فمن الملاحظ أن هذه السياسات تعارض سياسات الإنعاش التي تقوم على أساس التدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة الإنفاق الحكومي. وتقسم سياسات برامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي إلى نوعين، هما:

أولاً. سياسات جانب الطلب: وهي حزمة اجرائية من سياسات التثبيت يقدمها صندوق النقد الدولي، وتتضمن تقييد الطلب الكلي ولاسيما الاستهلاكي، وإلغاء الدعم الحكومي على السلع الأساسية[1]، وتهدف هذه السياسة إلى إزالة حالة الاختلال بين العرض والطلب الكليين، كما ترتكز هذه الإجراءات على خفض العجز في الميزانية العامة عن طريق خفض الإنفاق العام، وزيادة الضرائب والرسوم الجمركية وأسعار بيع منتوجات وخدمات القطاع العام، وإلغاء الإعانات الممنوحة للسلع والخدمات ووضع حدود عليا للائتمان المصرفي للحكومة، فضلا عن رفع أسعار الطاقة وخفض التوظيف الحكومي. وتعد سياسات ادارة الطلب الكلي العنصر الرئيس لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، لاسيما أنها ترتكز على حزمة من السياسات المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف كأدوات تتفاعل فيما بينها في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي.

[1]- إكرام عبد العزيز، الإصلاح المـــالي بين نهج صندوق النقـــد الدولي والخيارات البديلة، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 54.

ثانياً. سياسات جانب العرض: وتأتي سياسات جانب العرض في إطار فلسفة مدرسة اقتصاديات جانب العرض، وهي فلسفة ذات جذور كلاسيكية تهدف إلى زيادة العرض من السلع وزيادة حجم الموارد والخدمات في الاقتصاد.[1]

وتقسم هذه السياسات على ثلاث مجموعات على النحو الآتي:

1. مجموعة السياسات التي تهدف إلى زيادة الناتج الجاري عن طريق تحسين الفعالية التي تعمل بها عوامل الإنتاج من مثل: رأس المال واليد العاملة وكيفية توزيعها على الاستعمالات المختلفة. وتشمل هذه المجموعة التدابير الضرورية لتخفيف حدة التشوهات الحاصلة في جمود الأسعار والضرائب والقيود التجارية.

2. مجموعة السياسات التي تهدف إلى رفع مستوى النـــاتج على الأمد الطويل، ويدخل ضمن هذا الإطار الحث على الادخار والاستثمار، وتدفق المدخرات الأجنبية للداخل سواء بصورة قروض خاصة أو استثمارات أجنبية مباشرة. ويلاحظ وجود تداخل بين هاتين المجموعتين من السياسات الخاصة بجانب العرض واللتين من الممكن ان يؤديان إلى تدفق اكبر من الادخار والاستثمار ونمو اكبر للطاقة الإنتاجية.

3. مجموعة سياسات المنافسة الدولية، وتشمل هذه السياسات مزيجا من عناصر السياستين الخاصة بكل من العرض والطلب والهادفة إلى تقويم سياسة خفض العملة لغرض التأثير في سعر الصرف الحقيقي لعملة الدولة المتبنية للبرامج. إن جوهر سياسات المنافسة الدولية تتمثل بالإجراءات الهادفة إلى زيادة الصادرات من السلع والخدمات عن طريق تحرير التجارة الخارجية وإلغاء الحماية والدعم للصناعة الوطنية وإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

وعليه يمكن الإقرار أن هناك تداخلا بين برامج التثبيت الاقتصادي وبرامج التكييف الهيكلي، على الرغم من تباين اتجاهات تأثير كل منهما بحسب المدى الزمني المرتبط بطبيعة الأهداف المتوخاة والتي ترتبط بدورها بطبيعة المدى الزمني اللازم للانجاز قصيرا كان أو طويلا. إذ ان سياسة التثبيت المرتبطة بالمدى القصير تولد تأثيرات انكماشية تنعكس باتجاه خفض الطلب الكلي عن طريق السياستين المالية والنقدية، وهذا يؤدي إلى خفض عجز الموازنة في إطار تراجع الاستثمار المتحقق في ظل تحرير أسعار الفائدة وارتفاعها وزيادة الضرائب غير المباشرة.

ومقابل ذلك نجد سياسة التكييف الهيكلي تهدف إلى توسع العرض من السلع والخدمات وتحقيق نسبة نمو في الأمدين القصير والطويل عن طريق زيادة الاستثمار في القطاع الإنتاجي، وطالما ان سياسة جانب العرض تنطلق من قاعدة مفادها ان الدول النامية تعاني من ضعف الجهاز الإنتاجي، لذا ان هذه السياسات تصاغ بهدف معالجة هذا الضعف عن طريق وضع إجراءات تساعد على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، فضلا عن تقديم مساعدات من قبل الصندوق والبنك الدوليين لأجل زيادة الطاقة الإنتاجية للقطاع الخاص، مع التركيز على إزالة القيود التي تعرقل عمل هذا القطاع، فضلا عن خلق بيئة مواتية لآلية السوق لتؤدي دورها في تحرير الأسعار وتحسين تسويق المنتجات، بالإضافة إلى تحسين كفاءة القطاع العام وتركيز استثماراته على قطاع البنى التحتية الإرتكازية وذلك لزيادة

---

[1]- إكرام عبد العزيز، مرجع ســـابق، ص 56.

حجم الطاقة الإنتاجية التي ترتكز عليها سياسات جانب العرض، لذا فان كل من السياستين سواء تلك المتعلقة بجانب العرض، أو تلك المتعلقة بجانب الطلب جعلتا الصندوق والبنك الدوليين يسيران بمسارين متوازيين، إذ ان البنك الدولي أخذ مساراً موازيا لصندوق النقد الدولي مع الفرق أن البنك الدولي يتجه في عمله لتمويل مشاريع طويلة المدى، لذا فان برامج البنك الدولي صارت تتداخل مع برامج صندوق النقد الدولي وازدادت درجة التشابك والترابط بين أنشطة المؤسستين بشكل كبير، ويبدو ذلك جليا عندما تقوم أي دولة بإصلاح اقتصادها على أساس برامج الإصلاح الهيكلي فإن المؤسستين كليهما تقوم بعمليات التمويل والرقابة.

المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي.

إن علم الاقتصاد يعنى بدراسة مختلف الأنشطة المتعلقة بالثروة بهدف تحقيق الرخاء المادي اللازم لسعادة الإنسان، بينما يهدف النظام الاقتصادي إلى تحقيق الرخاء المادي على المستوى الوطني عن طريق تطبيق سياسات اقتصادية فعالة في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من خلال تنظيمها لطرق استغلالها ووسائل تبادلها، ثم إعادة توزيعها لتحقيق الرخاء المادي على المستوى الفردي. ومع تطور الشعوب وتعدد وجهات نظر القائمين على الشأن العام تباينت الأفكار والأنظمة والسياسات الاقتصادية التي اعتمدتها الشعوب والدول.

المطلب الأول: السياسة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الإسلامي.

تتمثل السياسة الاقتصادية في المنظور الإسلامي في الإجراءات العملية التي تباشرها الدولة في تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي، وحل المشكلات الاقتصادية التي تواجه المجتمع المسلم. والسياسة هي القيام بالشئ بما يصلحه، والسياسة فعل السائس إذا قام عليها والوالي يسوس رعيته. حيث قال الشافعي لا سياسة إلا ما وافق الشرع، فقال ابن عقيل في ذلك السياسة ما كان فعلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، وإن لم يشرعه الرسول ولا نزل به وحي، فإن أردت بقولك لا سياسة إلا ما وافق الشرع أي لم يخالف ما نطق به الشرع فصحيح، وأن أردت لا سياسة إلا ما نطق به الشرع فخطأ وتغليط للصحابة.[1]

وتظهر أهمية السياسة الاقتصادية من المنظور الإسلامي في ضمان انتظام حركة النشاط الاقتصادي مع أهداف ومقاصد الدولة، وتزداد عند حدوث الاختلال في هذه الحركة، حيث يتعين على الدولة أن تضع السياسات التي تعالج الاختلال وتعيد الأمور إلى وضعها الأمثل.

وتتضح معالم توسع تدخل الدولة الإسلامية في النشاط الاقتصادي من خلال الدور الذي تلعبه السياسة الاقتصادية الإسلامية العامة في ميادين الاقتصاد والاجتماع. فإنه وتخطيا لمبدأ الحياد في التدخل يستخدم النظام الاقتصادي الإسلامي وسياسته الاقتصادية العامة في تحقيق الأهداف والأغراض التنموية تماشيا مع درجة وقوة تدخل الدولة الإسلامية في مجالات وجوانب الحياة الاقتصادية في المجتمع الإسلامي.

---

[1]- عوف محمد الكفوري، السياسة المالية في ظل الاقتصاد الإسلامي، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2006، ص 142، 143.

إن السياسة الاقتصادية في الإسلام كما هو واضح، سياسة شاملة منضبطة تنظر على جميع الجوانب الإنسانية وتدخل في اعتبارها كافة الحاجات البشرية وتوفق بينها بأسلوب جدلي معتمد على منهج للبحث والتفكير يقوم على أساس أن كل ما في الوجود (مادة أو فكراً) في تغير مستمر، وذلك لإن الإسلام يقر التناقضات الاجتماعية الموجودة في الحياة، كالثبات والتطور، مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، المصالح المادية والحاجات الروحية. إلا أن نقطة الخلاف الأساسية بين الإسلام وكافة المذاهب والنظم الوضعية السائدة، تتمثل في أن هذه التناقضات الاجتماعية، تعتبر في نظر الإسلام كالسالب والموجب، للتعاون والتكامل لا للتصارع والتصادم. ومن ثم فهو على خلاف كافة المذاهب والنظم الوضعية السائدة، يعمل على الإبقاء على تلك التناقضات والتوفيق بينهما، لا على إهمال أو نفي احدهما للآخر. على أنه في بعض الحالات الخاصة قد يغلب أحدهما على الآخر ولكن بصفة مؤقتة وبقدر الضرورة، وذلك لإعادة التوازن وتحقيق التعاون المستهدف.

وعلى هذا الأساس فإن للإسلام اتجاهاً خاصاً، وأن له سياسة اقتصادية متميزة. وهي سياسة إن اتفقت مع السياسات الاقتصادية الأخرى في بعض الخطوط والفروع، إلا أنها سياسة إقتصادية ذاتية ومنفردة ببعض الخصائص، نذكر منها:

أولاً. سياسة تجمع بين الثبات والتطور: إن السياسة الاقتصادية الإسلامية سياسة ثابتة خالدة من حيث أصولها العامة وضمانها الحاجات الأساسية للفرد والمجتمع، بغض النظر عن درجة تطوره وأشكال الإنتاج السائدة. وهي سياسة متغيرة ومتطورة من حيث تطبيقاتها العديدة لهذه الأصول بحسب ظروف الزمان والمكان.

ثانياً. سياسة تجمع بين المصلحتين الخاصة والعامة: وكلا المصلحتين لديها أهميتهـــا، فهي لا تهدر المصلحة العامة من أجل النظم الفردية، ولا تهدر المصلحة الخاصة من أجل النظم الجماعية، وإنما تعتمد بالمصلحتين على درجة واحدة وتحاول التوفيق بينهما. غير أنه إذا تعذرت هذه الملاءمة أو الموازنة بين المصلحتين، وهو ما لا يكون إلا في الظروف الاستثنائية أو غير العادية كحالة الحروب أو الأوبئة أو المجاعات. وفي مثل هذه الحالات تضحي بالمصلحة الخاصة من أجل المصلحة العامة.

ثالثاً. سياسة تجمع بين المصالح المادية والحاجات الروحية: حيث تعتبر الفرد عند ممارسة نشاطه الاقتصادي البحت، متعبداً طالما كان هذا النشاط مشروعاً ومستهدفاً به وجه الله تعالى. بل أنه يكافأ ويثاب على ذلك النشاط بقدر إتقانه لعمله وبقدر ما يعود به من منفعة على أكبر عدد ممكن من الأفراد. فليس هناك في الإسلام اصطدام بين المادة والروح، وليس هناك انفصال بين الاقتصاد والدين بل هناك ارتباط وثيق بينهما.

واستنادا إلى مجموعة القواعد الشرعية، والمبادئ الكلية الإسلامية تُسخر السياسة الاقتصادية العامة أدواتها المالية والنقدية في التدخل بتحويل شرعية المسار الحيادي لتلك الأدوات إلى المسار الايجابي بالتأثير في حركة العوامل التنموية في مختلف القطاعات الإنتاجية والإنمائية، بهدف تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية بين أفراد المجتمع الإسلامية.[1]

---

[1]- منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية للفعالية الاقتصادية في مجتمع يتبنى النظام الاقتصادي الإسلامي، دار القلم، الكويت، 1979، ص 92.

إن من الخطأ محاولة إلحاق الاقتصاد الإسلامي بأحد النظامين الرأسمالي أو الاشتراكي، أو تصور السياسة الاقتصادية في الإسلام أنها مزاج مركب بين الفردية (الرأسمالية) والجماعية (الاشتراكية) تأخذ من كل منهما جانباً. وإنما هو اقتصاد متميز، له سياسة اقتصادية منفردة، تقوم على مفاهيم مختلفة عن تلك التي تقوم عليها الرأسمالية أو الاشتراكية. وإذا كان في السياسة الاقتصادية الإسلامية (فردية) فهي فردية تختلف عن فردية الرأسمالية، إذ لا تذهب إلى إقرار الحرية المطلقة للفرد في النشاط الاقتصادي وفي التملك. وإذا كان في هذه السياسة (جماعية)، فهي جماعية تختلف عن جماعية الاشتراكية، إذ لا يسلم بحق الدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي أو إلغاء الملكية الخاصة. إلا أنه قد يتداخل الاقتصاد الإسلامي مع غيره من المذاهب الاقتصادية. وقد تتفق بعض الحلول أو التطبيقات الاقتصادية الإسلامية مع غيرها من الحلول الرأسمالية أو الاشتراكية. ولكنه تداخل أو توافق عارض وفي التفاصيل، بحيث يظل الاقتصاد الإسلامي متميزاً بسياسته المنفردة وتظل حلوله متميزة بأصولها الخاصة.[1]

ويمكن القول أن الحقبة الأولى من التاريخ العربي الإسلامي، التي تشمل دولة النبوة والعصر الراشدي، قد اتسمت بنمطين من السياسات الاقتصادية، الأول تمثل بنمط الإنتاج الزراعي الذي ساد آنذاك، والذي اتسم بخصوصيات اعتمدت المفاهيم العشرية والخراجية والجزية، وكانت الدولة أكثر قوة في تنظيم وتطبيق هذه المفاهيم بالنسبة إلى الأنماط المختلفة من الملكية، والثاني اهتمام الفكر العربي الإسلامي بإعادة توزيع الدخل لدعم القدرة الشرائية للأفراد، وذلك من خلال جمع فريضة الزكاة التي تعد نوعا من الضرائب على المدخرات في الاقتصاد الإسلامي، وإعادة توزيعها على هؤلاء الأفراد.

وعندما توسع الفتح الإسلامي أخذت حدود الدولة الإسلامية تبتعد عن مركز الخلافة، حيث شهد الوطن العربي توسعاً ملحوظاً في ظاهرة الإقطاع في العهد الأموي، وتركزت مساحات واسعة من الراضي الزراعية، وهي إحدى أهم مصادر تكوين الدخل، تحت إدارة عدد محدود من صفوة المجتمع الأموي وأشراف القبائل، وتناقصت الموارد المالية المتأتية منها للدولة، وهو الأمر الذي ترتب عليه ضعف السياسات الاقتصادية للدولة في معالجة المشكلات الاقتصادية التي بدأت تتسع ظواهرها نتيجة إعادة توزيع المصادر المكونة للدخل لصالح الإقطاع الزراعي.[2]

وقد اهتمت الخلافة العباسية بتحسين أوضاع الأفراد الاقتصادية من خلال الاهتمام بأحوال الزراعة، حيث انتشرت الزراعات المتخصصة والمعتمدة على الميزة النسبية في معظم بلدان الخلافة، مما يشير إلى إعتماد سياسات اقتصادية تنموية وصيغ التكامل الاقتصادي الإنتاجي في المحاصيل الزراعية. والذي نتج عنه تحقيق قدراً من التحسن في النمو الاقتصادي في الفترة الأولى من ذلك العهد، وهو الأمر الذي حسن أوضاع الخراج ونظم توزيع الزكاة، مع اعتماد العقيدة الإسلامية في توزيع الإرادات الناتجة عن هذا النمو. إلا أن فترات الضعف التي مرت بها الخلافة العباسية فيما بعد

---

[1]- محمد شوقي الفنجري، ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية، مكتبة الإسكندرية، القاهرة، 1993، ص46.

[2]- سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2008، ص 60.

أثرت في كفاءة النظام الاقتصادي، إذ ترتب عليه خفض الفائض الاقتصادي، ورافق ذلك سيادة نظام إقطاع الراضي الزراعية في بعض مراحل ذلك العصر، وخاصة في فترة تولي الأتراك حكم الدولة العباسية.

وقد سعت الدولة العثمانية إلى معالجة المشكلات الاقتصادية من خلال إعادة تطبيق العقيدة الإسلامية في بادئ الأمر، فقد اعتبرت نفسها امتدادا واستمرارا للدولة الإسلامية في ما يخص الأراضي والضرائب، إلا أن دراسة الآثار التي عكستها السياسات الاقتصادية على أوضاع الأفراد المعيشية في ذلك العهد، وخاصة في سنوات ضعفه، كانت غير فاعلة في تحسين تلك الظروف. فقد اعتمدت هذه السياسات ثوابت عبر المراحل المختلفة من ذلك العهد، وفي مقدمة تلك الثوابت تعظيم إيرادات الدولة، وتركز مصادر تكوين دخل الأراضي الزراعية لدى الفئة الموالية للسلطة العثمانية.

إن الفلسفة الاقتصادية التي اعتمدت في مراحل ضعف الدولة العثمانية قد انحرفت عن أهداف العقيدة الإسلامية، حيث إن قدراً من التشويه قد مس نمط الدخل لصالح فئات المجتمع ذات الدخل المرتفع. وقد ترتب على هذا الإجراء زيادة التراكم الرأسمالي وتركزه لدى مالكي ومستخدمي الأراضي الزراعية. وبمعنى آخر، إن الفائض الاقتصادي الزراعي قد استأثر به عنصر رأس المال بشكل أكبر من حصة العمل الزراعي، وهو الأمر الذي خفض عوائد العمل الزراعي مقارنة بأجوره الفعلية.

وعليه فإن أسباب تباطؤ معدلات النمو الزراعي قد جاءت في جزء منها في ذلك العهد نتيجة لانخفاض كفاءة أداء الموارد الزراعية مقارنة بأفضل استخداماتها المرودية في ظل إمكانيات اقتصاديات تلك البلدان. ويشير ذلك إلى أن السياسة الاقتصادية العثمانية، وخاصة في أواخر عهدها تعد المسؤولة عن اتساع الأزمات الاقتصادية، وذلك بسبب التشويه في هيكل عوائد عناصر الإنتاج الزراعي، والتدهور في نشاط القطاع الزراعي، وعدم تغير النمط البنيوي لهيكل الزراعة خلال تلك الحقبة الزمنية من التاريخ الاقتصادي الإسلامي.

وقد اعتمد الفكر الاقتصادي الإسلامي في صياغته للسياسات الاقتصادية لمواجهة المشكلات الاقتصادية اتجاهين أساسيين، الأول يكمن في الحث على العمل، وقدم بشأن ذلك العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، وهي المعالجات لهذه المشكلات على صعيد الفرد، وتقوم على حفز الإصلاحات الرسمية وغير الرسمية في إعادة تشكيل سياسات التنمية الاقتصادية بما يتفق واحتياجات السكان، سواء على صعيد الإصلاحات الضرورية لاستخدام الراضي الزراعية أو توفير خدمات التوسع في زراعتها.

والاتجاه الثاني هو معالجة المشكلات الاقتصادية على صعيد المجتمع، وخاصة عندما تسود ظواهر طارئة، كالجفاف والأوبئة وغيرها، التي يرافقها اتساع الفقر والجوع في الأوساط المجتمعية الإسلامية. وفي هذه الحالة، فإن معدل الأجور لا يفي بالاحتياجات الأساسية للفرد، إنما يتطلب تنشيط الوسائل التقليدية لإعادة توزيع الدخل، وفي مقدمتها الزكاة وتفعيل قوانين الإرث التي تؤدي إلى إعادة توزيع الملكية، وخاصة بالنسبة إلى الأراضي في الدول الإسلامية المنخفضة الدخل والتي يقوم اقتصادها على الزراعة. وتؤدي هذه المتغيرات في محصلتها النهائية إلى التخفيف من ظاهرة الفقر النسبي من جانب، في حين ان النمو الاقتصادي مع إعادة توزيع الدخل في إطار العقيدة الإسلامية يعمل

على التخفيف من الفقر المطلق من جانب آخر، ويمثلان السياسات الأكثر فاعلية في معالجة الأزمات في الفكر الاقتصادي الإسلامي في المدى البعيد.

المطلب الثاني: السياسة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي القديم.

يرتبط مفهوم السياسة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي عبر التاريخ بتطور النظرة إلى دور الدولة في النشاط الاقتصادي، ويختلف هذا المفهوم وفقاً للدور الذي تلعبه الدولة رأسمالية كانت أو اشتراكية، حيث تستخدم أدوات السياسة الاقتصادية في الإقتصادات المخططة لتوفير أفضل الشروط اللازمة لتنفيذ أهداف الخطة وضمان تحقيقها، كما تستخدم بصورة واسعة في اقتصادات السوق للتأثير في نظام الأسعار، وتوجيهه بصورة يسهم معها في توجيه النشاط الاقتصادي باتجاهات مرغوب فيها ومفضلة.

واقع الأمر أن السياسة الاقتصادية لا تمثل مادة جديدة في الإقتصادات المعاصرة، بل إنها تذهب بعيداً في التاريخ الاقتصادي. فمنذ بروز التجارية (الماركنتيلية) في القرنين السادس عشر والسابع عشر في بريطانيا وفرنسا دافع الماركنتيليون عن السياسة الاقتصادية التي كان يعبر عنها بجمع المزيد من كميات الذهب والفضة في البلاد.
وخلاف ذلك فقد أكدت المدرسة التقليدية الكلاسيكية على أولوية المشروع الحر، وضرورة منع الدولة من التدخل في الشأن الاقتصادي، لأن مثل هذا التدخل سيقيد من حرية الأفراد في متابعة مصالحهم الاقتصادية التي تتفق بالضرورة مع مصلحة المجتمع. وبناءً عليه فقد دافع أصحاب هذه المدرسة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر عن الحرية الاقتصادية التامة، مثل آدم سميث وريكاردو وجون ستيوارت ميل وأخيراً كينز الذي انشق عنها مؤسساً المدرسة الكينزية، وهاجموا السياسات التقييدية للمدرسة الماركنتيلية. ففي الاقتصاد الحر تشكل السياسات الاقتصادية منظومة متكاملة من الأدوات المستخدمة لتفعيل النشاط الاقتصادي على مختلف المستويات الشاملة والقطاعية والإقليمية للاقتصاد الوطني. ويمكن تلخيص نظرة المدرسة الكلاسيكية فيما يلي:

- الأصل في السياسة الاقتصادية أن تكون محايدة، أي أنها لا تؤثر في الحياة الاقتصادية أو في حياة المجتمع بوجه عام، أي أنها لا تغير في الدورة الاقتصادية من حيث الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.
- إن الإنفاق العام الذي تقوم به الدولة والذي يمثل السياسة الاقتصادية هو إنفاق استهلاكي.
- تقليل حجم الإنفاق قدر المستطاع.
- إن الدولة تحصل على الإرادات بهدف تمويل النفقات.
- الإنفاق العام هو تبديد للثروة الوطنية.

وينظر الكلاسيك إلى الدولة على أنها مبدد للأموال، فهي تقطع جزءاً من الأموال الموجودة تحت تصرف الجماعة، وتقوم باستهلاكها من خلال النفقات العامة، ومن هنا فالنفقات العامة تؤدي إلى ضياع الثروات. فالمدرسة الكلاسيكية تؤمن بعدم تدخل الدولة، لأن السوق كفيلة بإعادة التوازن له في حالة الاختلال.

وبناءاً على ذلك فقد كان موقف ريكاردو من السياسة الاقتصادية متأثر بفكر المدرسة النفعية المعاصرة له، وهو يؤيد هدفهم القائل "بالنفع الكبر للعدد أكبر"، فهو يرى ان بعض السياسات الاقتصادية الحكومية كالتعرفة الجمركية مثلاً معوقة للتنمية الاقتصادية. ولقد استأثرت السياسة الضريبية بإهتمام ريكاردو، فقد حاول اكتشاف الوعاء الضريبي لمختلف الضرائب. ولم يعط جانب المصروفات من موازنة الدولة اهتماماً كبيراً كونه يعتبر الخدمات الحكومية غير منتجة.

ويرى ريكاردو أن الضرائب كافة تدفع في النهاية من دخل البلاد أو من رأسمالها، وإذا لم يرافق زيادة الضرائب تصاعد في الإنتاج أو تناقص في الاستهلاك غير الإنتاجي فإن جباية الضرائب سوف تؤخر نمو التراكم الرأسمالي. وبما أن معظم الضرائب تقع على الربح فإن من شأنها ان تحد من التنمية. وفي ضوء تحليل ريكاردو هذا، تعتبر الضرائب على الريع والكماليات هي أقل الضرائب مدعاة للاعتراض لأن المالكين فئة لا تدخر والضرائب المفروضة على الكماليات لا تدخل عادة في موازنة العمال الإنتاجية.[1]

وتعبر أراء ألفرد مارشال عن أفكار هذه المدرسة في كتابه "مبادئ الاقتصاد" الذي صدر في عام 1890، ويمكن إجمال أفكار مارشال المالية بتوجيه الإنفاق العام بما يتفق مع مصالح الطبقة العامة في المجتمع، ورفع مستوى المعيشة بوجه عام، ومن الضروري مراجعة النمو السكاني كل فترة زمنية حتى يمكن المحافظة على مستوى معيشي مناسب. وفي مجال تدخل الدولة في السياسة الاقتصادية، يرى مارشال أن على الدولة أن تعمل على تحديد حدود دنيا للأجور، ومنع تشغيل النساء، ودفع معونات للذين تقل أجورهم عن الحد الأدنى للأجور. كما ان على الحكومة مراقبة أنشطة المضاربة والبحث عن انسب الوسائل الفعالة لتوجيه الإنفاق ورفع مستوى المعيشة. وقد أدرك مارشال أهمية الضرائب باعتبارها وسيلة للحصول على المال من الأغنياء ودفعها للفقراء من خلال الإنفاق العام بحيث يستفيد منها الفقراء بدرجة أكبر من الأغنياء.

وساهم الفكر المالي الكينزي من خلال دحض ما جاء به الفكر الكلاسيكي في المساهمة في خروج الإقتصاد العالمي من التداعيات السلبية لأزمة الكساد الكبير، من خلال تأكيده على ضرورة دعم الطلب الكلي وتعزيز دور الدولة في النشاط الإقتصادي باعتبارها عنصرا رئيسيا فيه لا يمكن تجاهله، ومنطلق "كينز" في ذلك هو أن الإقتصاد يسير وفق مبدأ "الطلب يخلق العرض"، ومن ثم فإن الدولة تساهم في دعم الطلب الكلي وتنشيط الجهاز الإنتاجي ومن ثم حركية النشاط الإقتصادي من خلال إنفاقها العام الذي يعتبر أحد مكونات الطلب الكلي إلى جانب الإستهلاك الخاص والإستثمار الخاص.

إن ما جاء به "كينز" من فعالية دعم الطلب الكلي على شكل التوسع في الإنفاق العام في التأثير إيجابا على النمو الإقتصادي لم يكن مطلقا، إذ أنه أشار إلى أن الشرط الرئيسي في تحقق ذلك هو تمتع جهاز الإنتاج للبلد المعني بالكفاءة والمرونة اللتان تمكنانه من جهة من الإستخدام الأمثل للموارد برشادة وعقلانية ومن جهة أخرى من ضمان

[1]- وديع شرايحة، دراسات في التنمية الاقتصادية، شقير وعكشة للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1987، ص 60.

تحقق الإستجابة الكافية في جهاز العرض المحلي لتلك الزيادة المحققة في الطلب الكلي المتولدة عن زيادة الإنفاق العام بما يضمن التأثير الإيجابي على معدلات النمو الإقتصادي والبطالة في البلد المعني.

وأبرز كينز العامل الرئيسي الذي يسبب عدم استقرار الطلب على الاستثمار، وهو تقلبات منحنى الكفاية الحدية لرأس المال، وقد كان لإبراز هذا الجانب تأثير في توجيه السياسة الاقتصادية التي يقصد بها معالجة البطالة والأزمات، فطالما انه اعتبر الميل إلى الاستهلاك مستقرا في الاقتصاد الوطني، فإن أي سياسة يقصد منها تحقيق الاستقرار يجب أن توجه أولا وقبل كل شيء إلى معالجة تقلبات منحنى الكفاية الحدية لرأس المال.

ويرى كينز ضرورة زيادة الإنفاق الحكومي لكي يزيد حجم الطلب الفعال خلال فترات الكساد، ولما كان طلب الحكومة على السلع والخدمات جزءاً من الدخل الوطني، مثله مثل الإنفاق على الاستثمار، فإن تدهور الاستثمار يمكن تعويضه بزيادة الإنفاق الحكومي، ومن ثم اتجهت الأنظار نحو السياسة المالية كوسيلة لمعالجة الكساد، وقد تم تطبيق النظرية الكينزية في أزمـــة الكساد العظيم ومنذ ذلك الوقت أصبحت النظرية الكينزية أداة لدعاة السياسة المالية.

ولم تلبث أن لقت أفكار "كينز" الكثير من الترحيب والقبول وسط الكثير من المفكرين وصناع القرار في السياسة الإقتصادية للعديد من الدول خصوصا بعد ثبوت صحتها وواقعيتها آنذاك، حيث شهد حجم الإنفاق العام تصاعدا كبيرا ومتتاليا في الإقتصاد العالمي بحيث أصبح يشكل 3/1 من حجم الناتج الكلي كمتوسط، إذ طغت سياسات دعم الطلب المالية الكينزية كالشكل الأبرز في السياسات الإقتصادية لعديد الدول، وكان ذلك أحد أهم أسباب خروج الإقتصاد العالمي نحو مرحلة ازدهار اقتصادي لم يشهدها من قبل حتى سميت بـ "العصر الذهبي" أو "السنوات الثلاثين الساطعة" والتي امتدت من سنة 1946 إلى سنة 1975، ورغم الإنتقادات الكبيرة والفشل الذي لاقته سياسات دعم الطلب المالية الكينزية في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين بعد فشلها في مواجهة أزمة الكساد التضخمي سنة 1973 التي كانت حسب الكثير من المفكرين كنتيجة لذلك النوع من السياسات الإقتصادية، إلا أن صداها كان قد عم وأخذت لها مكانا وحيزا واسعا في فكر السياسة الإقتصادية.

ومن الملاحظ أن جميع الآراء الاقتصادية لأصحاب المدرسة الكلاسيكية القديمة لم تتصف بعمق التحليل المالي والنقدي، كما أن آراءهم تقتضي بعدم تجاوز الحكومة لموقف الحياد فيما يتعلق بالتدخل في إدارة وملكية النشاط الاقتصادي، في حين أن توزيع الدخل الوطني بشكل عادل ومن خلال الإنفاق العام لابد له من تدخل الدولة، وإن كان بشكل غير مباشر لتقليل الفجوة بين طبقات المجتمع.

المطلب الثالث: السياسة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث.

انبثقت هذه المدرسة عن المدرسة الكلاسيكية القديمة، وقد عرف أصحابها بالنقديين، وهي تشكل الأساس للسياسات الاقتصادية وبرنامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي تطبق حالياً، والتي تؤمن بأن النظام الاقتصادي في البلدان الصناعية المتطورة لا ينطوي على العيوب، وإنما العيوب تعود إلى العوائق التي تحول دون عمل قوانين الاقتصاد

الحر، وهذا ناتج عن تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي. في حين تبدأ العلاقة بعرض النقد لتنتهي في الناتج المحلي الإجمالي، أي ان أي تغير في عرض النقد يؤدي إلى تغير في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي سواء انعكس ذلك بزيادة حقيقية أو بزيادة بالأسعار، والأسعار دالة في عرض النقد، وإذا أمكن السيطرة على عرض النقد أمكن التحكم في التضخم.

وساد اعتقـــاد لدى هذه المدرسة بأنه لو توافرت حريـــة حركة الأسعار على أساس السوق وانحصرت مهمة الحكومات في حماية هذه الحركة من ضغوطات النقابات، فإن النظام الاقتصادي سوف يسير بسهولة ويسر دون مشكلات اقتصادية. ولقد جاء تطبيق النظرية النقدية في الوقت الحالي نتيجة عدم قدرة النظرية الكينزية على معالجة الكساد التضخمي في السبعينيات، وعدم فعاليتها في معالجة الأزمة الاقتصادية التي واجهتها الدول المتقدمة صناعياً.

ويرى النقديون أن الحد من التضخم يتركز في ضبط عرض النقد الذي تقوم به الحكومة لتمويل عجز الموازنة الناتج عن الرعاية الاجتماعية، والتي يرون أنها سبب العجز، ولكنهم لا يتحدثون عن الإنفاق الحربي كسبب من أسباب عجز الموازنة، ويرون أن تغطية العجز تكون من خلال تطبيق ضريبة الدخل بشرائحها المختلفة.

وقد تبنت مؤسسات بريتون وودز في النصف الثاني من القرن العشرين بصفة رئيسية آراء وأفكار النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الحديثة، وأخذت تتسع المسارات التطبيقية لهذه الأراء والأفكار في الاقتصاديات النامية في مطلع الربع الأخير من القرن الماضي، وخاصة بعد الانعطافات الحادة في أسعار النفط، والتطورات النقدية الدولية بالتحول من نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة إلى النظام العالمي لأسعار الصرف المرنة. وقد ترتب على بعض من هذه التغيرات تزايد مديونية الاقتصاديات النامية، وكان الهدف من بعض هذه الديون الإنفاق على الوسائل والأساليب المخفضة من الأوضاع الاقتصادية المتأزمة، إلا أن تزايد مأزق المديونية وما ترتب عليها من عجز بعض الدول النامية كالمكسيك، في مطلع العقد الثامن من القرن الماضي، عن الوفاء بديونها تجاه الأطراف والمؤسسات الدولية المقرضة، أدى إلى اتساع دائرة إلزام الدول النامية المدينة بشروط البنك وصندوق النقد الدوليين، التي تعتمد في خلفيتها المرجعية النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية بهدف إعادة إقتصاداتها إلى أوضاع التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي.

وتعتمد المتضمنات النظرية للفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي على مجموعتين من الآراء في هذا المجال، تضم الأولى برامج التثبيت الاقتصادي، مستهدفة تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في الأجل القصير، وقد اهتم بهذا الجانب صندوق النقد الدولي. في حين تستند الثانية إلى برامج التكيف الهيكلي، معتمدة على تخصيص الموارد وتوزيعها، وقد اهتم بالآراء الأخيرة البنك الدولي، ويفترض ان هذا النمط من المعالجات يقع في إطار المدى المتوسط أو الطويل.[1]

[1]- رمزي زكي، الراهن والمحتمل في تأثير برامج التثبيت والتكيف الهيكلي في التنمية البشرية، ورقة مقدمة ضمن بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحت عنوان: التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 210.

وتشير بعض سياسات الإصلاح الاقتصادي المعتمدة في مرجعيتها التثبيت والتكيف وما يرافقها من تغيرات هيكلية، إلى أنه قد نجم عنها اتجاه الاقتصاديات النامية نحو الركود في المدى القصير. فقد تبين أن تأثير معطيات هذه الإجراءات في الأداء الكلي كان غير مرضٍ، وأدى إلى خفض معدل النمو الاقتصادي بقدر أكبر مقارنة بالاقتصاديات النامية التي لم تعتمد هذا النمط من الإجراءات. وقد انخفض متوسط إسهام القطاع الزراعي في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من 0,35 % إلى 0,02 %، وأخذت هذه النسبة الاتجاه ذاته في العديد من الدول العربية.[1]

وتعتمد أولويات المفاهيم الاقتصادية النيوكلاسيكية مبادئ التوازن الاقتصادي العام لتحفيز معدلات النمو الاقتصادي في مكونات الجهاز الإنتاجي من خلال تغيير لهيكلية الوسائل المؤثرة في العرض. وتعتمد هذه المفاهيم مزايا السوق في تخصيص الموارد الاقتصادية وتوزيعها، ويرافق هذه المجموعة من التغيرات، إجراءات مرتبطة بمفهوم خفض الطلب المحلي.

وقد ميزت مفاهيم هذه النظرية الوضع الاقتصادي العالمي خلال الربع الأخير من القرن الماضي، إلا أن المشكلة التي تواجه اقتصادات الدول النامية في هذا المجال هي أن منهج النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية قد تم بناؤه ليتلاءم والاقتصاديات في مراحلها المتقدمة من التطور الاقتصادي. ولا يعد البحث في التنمية الاقتصادية والحاجات الأساسية من أولويات إشكالات هذه الاقتصاديات. لذا فإن مناقشة النتائج التي يمكن أن تحدثها المتضمنات الاقتصادية لهذه النظرية ستعكس مجموعة من الأعباء التي تعمق المشكلات الاقتصادية. كما أن النظرية النيوكلاسيكية لا تشير في متضمناتها الاقتصادية إلى أن هناك اهتمامات في مجال عدالة التوزيع، ما دامت قوى السوق هي التي تحكم تخصيص الموارد وتوزيعها لتحقيق أقصى العوائد الأرباح بعيداً عن أمثلية التوزيع في إطار المنطلق الإجتماعي الذي يعمل على التخفيف من المشكلات الاقتصادية.

المطلب الرابع: السياسة الاقتصادية والنظام الاقتصادي.

يشير التسلسل الفكري الاقتصادي السابق على إختلافه إلى أن الدور الذي تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي للمجتمع من خلال سياستها الاقتصادية يتوقف على طبيعة النظام الاقتصادي السائد، والذي يمكن أن يتخذ واحداً من أشكال عديدة تقع بين ثلاثة نماذج مختلفة، نموذج التوجيه المركزي الشامل، والنموذج المجرد لاقتصاد السوق الحر. ونموذج الاقتصاد الاسلامي الذي بدأ يفرض منطقه بالفترة الراهنة مستفيداً من التغيرات الاقتصادية الأخيرة والتي أحدثتها تعقيدات الاقتصاد الليبرالي المعاصر وما نتـــج عنها من أزمات مالية واقتصادية.

حيث تقوم الاشتراكية على تملك الدولة أو العمال لوسائل الإنتاج والتوزيع، فترتب على تجاهل حقوق الملكية الخاصة والحرية في مزاولة النشاط الاقتصادي إنتشار البيروقراطية في إدارة وسائل الإنتاج بما تحمله من إتباع قيود صارمة. ومع فقدان الحافز المادي والدافع للإبداع نتج عن البيروقراطية تدنى كفاءة التشغيل وانخفاض الناتج

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة آثار برامج التعديلات الهيكلية الاقتصادية على الزراعة العربية، الخرطوم، 1993، ص 83.

الوطني وتنامي طبقة البروليتاريا [*] تفرض دكتاتورية الطبقة العاملة، الأمر الذي أدى إلى عدم تحقيق أهداف الاشتراكية في توفير الرخاء والمساواة بين أفراد المجتمع ومن ثم انهيار الأنظمة الاشتراكية والتحول نحو الرأسمالية.

وتستخدم أدوات السياسة الاقتصادية في نظم الإقتصادات المخططة بالدول الاشتراكية لتوفير أفضل الشروط اللازمة لتنفيذ أهداف الخطة وضمان تحقيقها، كما تستخدم بصورة واسعة في اقتصادات السوق بالدول الرأسمالية للتأثير في نظام الأسعار، وتوجيهه بصورة يسهم معها في توجيه النشاط الاقتصادي باتجاهات مرغوب فيها ومفضلة.

وإذا كان رواد الفكر الاشتراكي قد عارضوا اتجاهات المدرسة الكلاسيكية، فقد أكدوا أن الأفراد يستطيعون تحقيق حاجاتهم بالتعاون فيما بينهم، وليس من خلال تكريس النزعة الفردية في العمل. وبتطبيق نظام التخطيط الاقتصادي في الاتحاد السوفييتي السابق وبلدان أوروبا الشرقية فقد انحسر دور استخدام السياسات الاقتصادية في عملية التنمية، واستعيض عنها باعتماد أسلوب التخطيط الإلزامي كأداة أساسية لتحقيق الأهداف الملحوظة في الخطط الإنمائية، ومع ذلك فقد جرى الاعتماد على حزمة من السياسات الاقتصادية التي كانت تركز على مبدأ التحفيز المادي والمعنوي لرفع مستوى الأداء الاقتصادي للأفراد والمؤسسات. ففي الزراعة كانت الدول تعتمد أسعار شراء المحاصيل الإستراتيجية كالقمح بصورة تصاعدية، وبما يتناسب مع ازدياد الكميات التي تقوم التعاونيات الزراعية الجماعية بتسليمها للدولة، كما كانت تطبق عدداً من السياسات التحفيزية والتشجيعية في حال تنفيذ المنشآت خططها الاقتصادية قبل الوقت المحدد لها. إلى جانب المحفزات المعنوية في إطار التنافسية الإنتاجية الاشتراكية بين الشركات.

ومن الناحية النظرية، تتميز الرأسمالية باحترام الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وعدم تقييد حرية العمل في النشاط الاقتصادي. ولكن ترتب على التطبيق العملي للرأسمالية تركز الثروة بيد فئة قليلة، وانتشار الفساد المالي، وانهيار المؤسسات الصغيرة. وحيث أصبح للنشاط المالي دوراً مهماً في الاقتصاد الرأسمالي فقد تحولت الرأسمالية بمضي الوقت إلى رأسمالية إحتكارية تقود إلى أزمات مالية إقليمية وعالمية.

ويشير الاقتصاد المختلط إلى نظام إقتصادي تمتلك فيه الدولة الصناعات الأكثر حيوية وأهمية، بينما يترك للقطاع الخاص مزاولة الأنشطة الاقتصادية الأخرى، فجمعت الدولة بين ظلم الرأسمالية وعيوب الاشتراكية.

وخلافاً للأنظمة الحياتية المعاصرة التي ترتكز على مبادئ وأسس وضعها البشر في شكل دساتير تحدد معالم النظم والسياسيات الاقتصادية التي تعتمدها كل دولة، فإن الأنظمة الحياتية في الإسلام تستند على أسس من العقيدة الإسلامية التي تقضي بأن الله سبحانه هو الخالق لكل شيء، المالك لكل شيء، أما الناس فهم مستخلفون فيما يرزقهم الله، لهم أن ينتفعوا بما استخلفهم فيه وفق أحكام وقواعد محددة وضعها الخالق.

---

[*] - البروليتاريا (proletarius) هو مصطلح ظهر في القرن التاسع عشر ضمن كتاب بيان الحزب الشيوعي لكارل ماركس وفريدريك أنجلز يشير فيه إلى الطبقة التي ستتولد بعد تحول اقتصاد العالم من اقتصاد تنافسي إلى اقتصاد احتكاري، ويقصد ماركس بالبروليتاريا الطبقة التي لا تملك أي وسائل إنتاج وتعيش من بيع مجهودها العضلي أو الفكري والثقافي، ويعتبر ماركس البروليتاريا هي الطبقة التي ستحرر المجتمع وتبني الاشتراكية بشكل أممي.

بالرغم من تميز كل نظام بمعالم خاصة به، إلا أنها جميعاً تشترك في مواصفات موحدة. تتحكم النقود في النمو الاقتصادي. تفرض الأنظمة القائمة التعايش مع التضخم. النمو المتزايد في الخدمات الحكومية يعكس تنامي الإنفاق الحكومي والدين العام والفساد في المال العام. تشريع الاحتكارات والسياسات الحكومية تحد من حرية السوق. وبدلاً من توجيه جميع الموارد نحو الإنتاج، فإن القطاع غير الإنتاجي فتح المجال لإمكانية تحقيق مكاسب دون عناء من خلال جني فائدة الإقراض أو ربح المضاربة.

المبحث الثالث: أهداف السياسة الاقتصادية.

لقد أصبحت الحاجة إلى السياسات اقتصادية سليمة تتلاءم مع جميع المتغيرات الاقتصادية ضرورة ملحة لمعالجة ارتفاع مستويات البطالة والكساد والتضخم في البلدان المتقدمة، ولمعالجة إنخفاض معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض مستويات المعيشة لغالبية السكان في البلدان المتخلفة، وتتجلى أهم أهداف السياسة الاقتصادية فيما يلي:

المطلب الأول: تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي.

الفرع الأول: تحقيق النمو الاقتصادي.

يُعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الوطني، ويميز الاقتصاديون عادة بين نوعين للنمو شامل وكثيف، حيث يتحقق النمو الإقتصادي الشامل عندما تحقق دولة ما نمواً اقتصادياً واسعاً حتى ولو لم يزداد نصيب الفرد من الدخل الوطني، بينما يتحقق النمو الاقتصادي الكثيف عندما تحقق دولة ما نمواً اقتصادياً واسعاً يزيد معها نصيب الفرد من الدخل الوطني، وسوف يتم التطرق لهذا المفهوم بالتفصيل في الفصل الموالي.
وتسعى السياسات الاقتصادية على اختلاف الأنظمة الاقتصادية لتحقيق المزيد من النمو الاقتصادي، ويأتي تحقيق هذا الهدف من تحقيق زيادة في الدخل الوطني بالأسعار الثابتة أو الحقيقية عبر الزمن، وفي إطار الدفع بمزيد من الاستثمار داخل الاقتصاد الوطني، ويلاحظ أن هدف تحقيق معدل النمو الاقتصادي لابد أن يرتبط بمعدل النمو السكاني، أي لابد أن يتحقق معدل للنمو الاقتصادي أكبر من معدل النمو السكاني، حتى نستطيع القول أن هدف النمو الاقتصادي بالصورة المطلوبة، التي ترفع من مستوى معيشة أفراد المجتمع.
ومن ناحية أخرى فقد أصبح من الضروري في وقتنا الحاضر ان يقترن هدف النمو الاقتصادي بهدف أخر وهو هدف حماية البيئة، وتصبح المعضلة أمام صانعي السياسة الاقتصادية هي كيف يمكن تحقيق أكبر معدل للنمو الاقتصادي بأقل درجة من التلوث البيئي والحفاظ على الموارد الطبيعية.

الفرع الثاني: الاستقرار الاقتصادي.

يعتبر تحقيق الاستقرار الاقتصادي أحد الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية سواء كان ذلك في الدول المتقدمة أو في الدول المتخلفة، حيث يرتبط النمو الاقتصادي باستقرار وتوازن الاقتصاد الوطني. أي إن الاستقرار الاقتصادي

لا يعني الجمود في الاقتصاد الوطني وإنما تدخل الدولة للحيلولة دون حدوث الأزمات الاقتصادية وللتخفيف من آثارها إن حدثت. وعندما يتحقق الاستقرار الاقتصادي تكون السياسة الاقتصادية قد حققت هدفين معاً، هما تفادي بطالة الموارد البشرية والمادية عند الانكماش الاقتصادي، والعمل على تجنب حدوث ارتفاعات تضخمية في مستويات الأسعار عند مرحلة الرواج الاقتصادي لما يحدث من آثار ضارة على الاقتصاد الوطني برمته.[1]

فالسياسة الاقتصادية السليمة هي التي تسعى دائماً إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التخطيط السليم لاستخدام الموارد المادية والبشرية مع الأخذ بعين الاعتبار استقرار مستويات الأسعار، وذلك لدفع عملية التنمية الاقتصادية والإجتماعية إلى الأمام. حيث ان الاستقرار الاقتصادي يرتبط غالبا باستقرار الأسعار، وحدوث اختلال في توزيع الدخول تؤثر بالسالب على النمو والتجارة الخارجية والاستهلاك والعمالة وغيرها، وبالتالي فإن ارتفاع الأسعار يخل بالاستقرار الاقتصادي، ومن ناحية أخرى فإن الاستقرار الاقتصادي يعني الاستخدام الكامل للموارد دون أن يتعرض الاقتصاد الوطني لهزات اقتصادية أي دون تقلبات وأزمات كبيرة وارتفاع في مستوى الأسعار، وتصبح مشكلة الاستقرار الاقتصادي هي العمل على مقاومة التقلبـــات التي قد تحدث للاقتصاد محـــل الدراسة.

ولهدف الاستقرار الاقتصادي مظهران، قصير الأجل وطويل الأجل. فالقصير الأجل يقصد به ضرورة القضاء أو التخفيف من حدة التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي. ولكن لا يكفي، كهدف أساسي للسياسة الاقتصادية العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير. فإلى جانب ذلك يجب أن تنجح السياسة الاقتصادية في التحكم في المستوى الذي يمكن أن تحدث حوله التقلبات المسموح بها في النشاط الاقتصادي على المدى الطويل الأجل.[2]

المطلب الثاني: تحقيق العدالة في توزيع الدخل.

إن تحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني هدف لابد أن يؤخذ في الاعتبار عند تصميم أي سياسة اقتصادية، سواء كان ذلك بين الطبقات الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع، أو في توزيع الدخل الوطني بين المناطق والقطاعات الاقتصادية المختلفة، وبالرغم من أن تعبير العدالة في التوزيع الدخل الوطني تعبير فضفاض يتفاوت من نظام اقتصادي إلى آخر وبالتالي من سياسة اقتصادية إلى أخرى، إلا انه يمكن القول بصفة عامة إن تحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني تقتضي تقليل التفاوت بين مستويات الدول المختلفة.[3]

فعند السعي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى قد يحدث تفاوت في توزيع الدخل، وبالتالي لابد أن يكون من أهداف السياسة الاقتصادية إيجاد شبكة من الأمان والضمان الاجتماعي، تحقق درجة من العدالة في التوزيع، بالتأثير على توزيع الدخل سواء بين الفئات الاجتماعية والأفراد أو التوزيع بالتأثير بين أنماط الأسر المختلفة، أو التوزيع بين المناطق والأقاليم، أو التوزيع بين القطاعات الاقتصادية، وتحقيق العدالة بدرجة أكثر وضوحاً في الصورتين الأولى والثانية.

---

[1]- غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب اليوم، الإسكندرية، 2000، ص 119.

[2]- سلوى على سليمان، مرجع سابق، ص 164.

[3]- نعمت الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 387.

والعدالة في توزيع الدخل كما أشرنا سابقاً، قائمة على فكرة العدالة النسبية، وهناك وجهتان نظر للعدالة في التوزيع، فهناك العدالة بمفهوم أخلاقي إنساني يدعو إلى ضرورة التعايش السلمي بين طبقات المجتمع ذات الدخل المرتفع، والطبقات ذات الدخل المنخفض. ويقضي هذا المفهوم بالأخذ من الأغنياء وإعطاء الفقراء حتى تقل الفجوة بين الطرفين ويزول أي حقد، ويسود هذا المفهوم بدرجة أكثر في المجتمعات الاشتراكية.

وهناك مفهوم العدالة المادي البحت، ويعني حصول كل فرد على الدخل الذي يتناسب مع قدراته في العمل والإبداع والابتكار، وأما أولئك الذين ليست لديهم هذه القدرات فإن نصيبهم في الدخل يقل بكثير عن غيره، ويسود هذا المفهوم بدرجة أكثر في المجتمعات الرأسمالية، وبالرغم من هذا التباعد في مفهومي العدالة في التوزيع، فإن كل المجتمعات في الوقت الحاضر تجمع بين المفهومين ولكن بصورة يغلب عليها مفهوم على آخر حسب العقيدة المطبقة في المجتمع أو البلد.

المطلب الثالث: رفع مستويات التشغيل والتحكم في التضخم.

الفرع الأول: رفع مستويات التشغيل.

تهدف السياسة الاقتصادية في جميع الأنظمة الاقتصادية المتقدمة إلى الوصول إلى مستويات قريبة من مستويات التشغيل الكامل، لأن تحقيق التشغيل الكامل يبقى هدفاً نظرياً من الصعب الوصول إليه على الصعيد التطبيقي، ومفهوم التشغيل الكامل أو العمالة الكاملة وكلها ترجمات للمصطلح **Full Employment**، يعني أن كل شخص قادر وراغب ويبحث عن عمل يجب أن يلحق بعمل، وإلا فإن التوظيف يكون غير كامل وينتج عن الأخير بطالة، والتي يتراوح معدلها الطبيعي ما بين 4 % و 5 % من إجمالي قوة العمل، وإرتفاع معدلها فيه خسارة اقتصادية لأنها تنطوي على طاقة عاطلة بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية والسياسية والنفسية التي تنتج عنها.

ويمكن التعبير عن التوظيف الكامل أيضا أيضاً من خلال مفهوم التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية، بمعنى ألا يظل بعض الموارد معطلا، المر الذي يؤدي إلى القصور عن تحقيق الناتج الممكن أو المحتمل في ظل الموارد والإمكانيات المتاحة وينتج عن ذلك بطالة بالمعنى الواسع للمفهوم.

وينصرف البحث عن رفع مستويات التشغيل على صعيد الموارد البشرية، حيث تهدف السياسة الاقتصادية للعمل على رفع مستوى العمالة إلى أعلى المستويات والحد من البطالة لما لها من آثار سيئة على الاقتصاد الوطني. أو على صعيد الموارد المادية حيث تعمل على استخدام جميع الطاقات المتاحة في المجتمع وتوزيعها بالشكل الأمثل على مختلف القطاعات الإنتاجية بما يحقق أعلى إنتاجية ممكنة لعناصر الإنتاج.

أما في الدول المتخلفة التي تتميز بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي نتيجة سوء استخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة فإن الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية يتجلى في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة بكل جوانبها المختلفة.

الفرع الثاني: التحكم في التضخم.

يؤدي عدم التحكم في معدل التضخم إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية الأخرى المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، كما أن تضخمًا زاحفًا إذا لم يتم التحكم فيه يمكن أن يتحول إلى تضخم جامح، ولا يوجد هناك أي اتفاق حول تعرف التضخم لأن هذا المصطلح يستعمل لوصف العديد من الحالات تختلف حسب مصدر التضخم، مثل الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار وارتفاع الدخول النقدية وارتفاع التكاليف، ولإزالة اُللبس من الأفضل تعريف التضخم بإضافة المصدر الذي ينتج عنه، مثل تضخم الأسعار وتضخم الأجور وتضخم الأرباح وتضخم التكاليف. وتعتبر الأرقام القياسية الأدوات الأكثر فعالية لقياس معدلات التضخم، ومن ثم تستخدم كمؤشرات إحصائية لقياس اتجاهات التضخم والانكماش الاقتصادي.

ومند أن ظهرت بوادر تضخمية في الدول الكبرى، بدأت عملية ضبط التضخم ومكافحته تأخد أهميتها القصوى في إستراتيجية السياسة النقدية هذا بعد أن أثبت الإقتصاديون مدى أثر تغيرات كميـــة النقود على مستوى النشاط الإقتصادي. فقد توصلوا إلى أن معدل نمـــو عرض النقـــود في الفترة الطويلة الأجل سوف يعبر عن نفســـه في إختلاف معدل التغير في الأسعار.

أما في الفترة القصيرة سوف يغير معدلات الأسعار والناتج. فكانت نقطة التغير في وجهة إستراتيجية السياسة النقدية نحو إستخدام مجاميع الإحتياطي، بعد فشل إستخدام معدل الفائدة كهدف وسيط في السياسة النقدية، وقد كانت الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية تتمثل في إختيار هدف وسيط هو النمو النقدي في السنة، ويكون ضبط هذا النمو النقدي بالتحكم في معدل الفائدة على الأرصدة النقدية لدى البنوك، ولكن هذه الإجراءات لم تلقى نجاحا كبيرا، وتعرضت لعدة إنتقادات لأن البنوك المركزية تتحكم في سعر الفائدة في حين فقدت السيطرة على عرض النقود، ولذلك كانت هناك مجموعة إجراءات لدعم السياسة النقدية، تمثل أهمها في توسيع عريض لمجال تقلبات أسعار الفائدة، وإستخدام مجموع إحتياطات البنوك كهدف أولي لضبط كمية النقود، وقد تم التركيز على الإحتياطات الحرة.[1]

يتفق كم من الأكاديميين وصناع السياسة الاقتصادية على أن التضخم المرتفع وما يرتبط به من قابلية عالية للتغيير يشوه القرارات التي يتخذها القطاع الخاص بشأن الاستثمار والادخار والإنتاج، ويؤدي في النهاية إلى نمو اقتصادي أكثر بطئاً. وعلى هذا الأساس قامت أعداد متزايدة من الدول خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة أو نحوها بمنح الاستقلال المؤسسي للبنوك المركزية وألزمتها قانونيا بتوجيه السياسة النقدية أساساً لتحقيق نوع ما من استقرار الأسعار، فبعد سنوات من التضخم المرتفع دخل العالم فترة من استقرار الأسعار في التسعينيات، وساعد البنوك المركزية هذا الاتجاه الملائم بالعمل بصورة متزايدة على إعلان المسار المقبل للمتغيرات الاسمية الرئيسية كطريقة للتأثير على التوقعات التضخمية.

---

[1]- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة 2000/1990، رسالة دكتوراه كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، الجزائر، 2003، ص 110.

وتساعد مثل هذه الأهداف الوسيطة المعلنة على تحسين مصداقية السياسة النقدية، وذلك بالحد من دوافع البنك المركزي لاستقلال المفاضلات قصيرة الأجل بين تحركات الإنتاج والتضخم، والتي يمكن بدون ذلك أن يؤدي إلى وجود ميل نحو التضخم. إن تلك الأهداف تكون ركيزة اسمية، تلزم البنوك المركزية بتطبيق سياسات متسقة بينما توفر في الوقت نفسه مقياسا شفافا يمكن للعامة استخدامه في متابعة تطبيق السياسة النقدية.

لقد تولدت القناعة لدى العديد من الأكاديميين ومخططي السياسة النقدية والمسؤولين في البنوك المركزية بأن استقرار الأسعار يجب أن يكون هو الهدف طويل الأمد للسياسة النقدية. وقد تبين منذ نهاية الثمانينات أن التأثير على التضخم بشكل غير مباشر من خلال المقاربات التقليدية القائمة على التحكم بالمتغيرات الوسيطة مثل المجاميع النقدية أو سعر الصرف، لا تساعد كثيرا في تحقيق ذلك الهدف. الأمر الذي دفع ببعض الدول الصناعية والنامية لاحقا، إلى تبني مقاربة مباشرة لمكافحة التضخم عرفت بسياسة استهداف التضخم. وهو إعلان صريح من قبل السلطات النقدية بأن هدف السياسة النقدية الحديثة هو تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال فترة زمنية محددة.

المطلب الرابع: البحث عن التوازن الخارجي.

والتوازن الخارجي يعني التوازن في المعاملات الخارجية للاقتصاد الوطني وأن يكون مجموع التزامات الاقتصاد الوطني تتعادل وتتوازن تقريبا مع حقوقه تجاه العالم الخارجي ويبلور ذلك توازن ميزان المدفوعات حيث يسجل في الأخير كل تلك المعاملات ويعكس وضع ميزان المدفوعات موقف الاقتصاد الوطني تجاه باقي الاقتصاديات. ولو ظهر عجزاً في ميزان المدفوعات يكون معناه ان مجموع المدفوعات أكبر من مجموع المتحصلات الخارجية، ويسدد هذا العجز إما عن طريق الاحتياطي من الذهب والعملات الأجنبية فيؤثر على قيمة العملة الوطنية، وإما عن طريق الديون الخارجية، وهو ما يلقي بالتزامات وأعبـــاء على الاقتصاد الوطني، قد يدخله في دوامة من عدم القدرة على تحقيق التوازن الخارجي خاصة إذا ما تأزمت مشكلة الديون الخارجية، التي تؤثر على الأقل في التحليل الأخير على قيمة العملة فضلاً عن الآثار الاقتصادية الأخرى التي تخلقها مشكلة الديون. ويمكن استعمال ميزان المدفوعات للقيام بمجموعة من التحليلات الاقتصادية باستخراج بعض المؤشرات الاقتصادية أهمها:

1. نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى الديون: وتعبر عن مدى قدرة الاقتصاد على مواجهة أعباء المديونية في الأوقات الحرجة، لذا فإن ارتفاع هذه النسبة يدل على وفرة في السيولة الخارجية، لأن الاحتياطي هو بمثابة هامش أمان تلجأ إليه السلطات للحفاظ على استقرار أسعار الصرف، ويستخدم لمواجهة الإختلالات الظرفية، إلا أن الارتفاع المفرط لهذه النسبة هو مؤشر على تجميد الأموال و بالتالي فهو تضييع لفرص استثمارها.

2. الطاقة الإستيرادية للاقتصاد: ويُعبر عنها عـــادة بالعلاقة التاليـــة: $Cm = \big((X + F) - (D + P) \big) / B$

حيث تمثل رموز العلاقة: **Cm:** الطاقة الكلية للاستيراد. **F:** حجم الأموال الأجنبية المحصلة. **P:** تحويلات نحو الخارج. **X:** الصادرات. **D :** خدمات الديون. **B:** متوسط سعر الوحدة من الواردات.

ويمكن كتابـــة العلاقة السابقة على النحو التـــالي: $Cm = (X - D) / B + (F - P) / B$

حيث تعبر النسبة $\frac{(X-D)}{B}$: عن الطاقة الاستيرادية الذاتية الناجمة عن الفائض من حصيلة الصادرات الكلية للدولة.

أما النسبة $\frac{(F-P)}{B}$: فتمثل الطاقة الاستيرادية المعتمدة على القروض.

3. نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات: اعتبار الكون الصادرات هي المصدر الرئيسي لتسديد هذه الديون على المدى الطويل والمتوسط، فإنه بقدر ما تكون هذه النسبة مرتفعة بقدر ما يواجه الاقتصاد الوطني خطر التوقف عن تسديد ديونه، وتحرص الدول على عدم تتجاوز هذه النسبة 50 %. أي يجب أن تكون الصادرات مرتفعة حتى تستمر الدولة بالسداد.

4. نسبة خدمة الدين إلى الناتج الوطني الخام: وهي نسبة بين خدمات الدين والناتج الوطني الخام مقوما بسعر السوق، وتعبر عن نصيب الأجانب من الناتج الوطني الخام، فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كانت القدرات الإنتاجية الوطنية موجهة بصفة أساسية لخدمة الدين الخارجي، كما يطرح هذا المؤشر شكل تباين الأنظمة المحاسبية بين الدول في تقدير الناتج الوطني الخام، لذا فهو يعد غير صالح للمقارنة بين الدول التي تختلف أنظمتها المحاسبية.

كما يمكن الإشارة إلى أن الحفاظ على التوازن الخارجي يرتبط بهدف التحكم في معدل التضخم في عدة نقاط، حيث أن العلاقة بين التضخم والتوازن الخارجي هي علاقة جد معقدة، والتي يمكن أن تتحول إلى حلقة مفرغة حيث أن التضخم المحلي يجر إلى تخفيض سعر الصرف من خلال ثلاثة طرق مختلفة، حيث يؤدي إلى رفع أسعار الصادرات ويرجعها أقل تنافسية، وينتقل الأثر إلى العملـــة الوطنية التي تنخفض قدرتها الشرائية وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (04): العلاقة بين الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي.

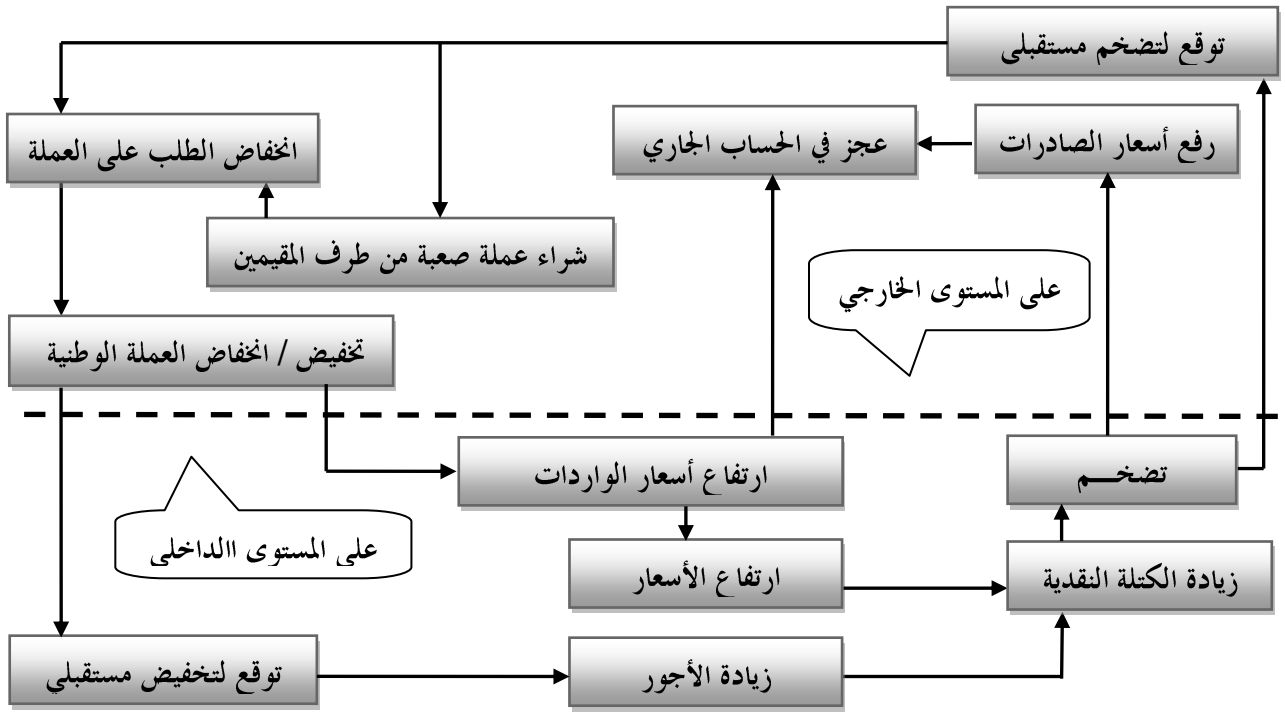

Source: Christian Jiménez, économie générale, Nathan, paris, 1993, p 86.

ومن ثم يصبح من الضروري أمام السياسة الاقتصادية مراقبة العمليات الخارجية وإعداد الأدوات المناسبة لتحقيق وضع لميزان المدفوعات يكون مواتياً أكثر لتحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى. فالسياسة الاقتصادية السليمة هي السياسة التي تسعى لتحقيق التوازن الخارجي من خلال ما تقوم به من مراقبة الأوضاع الاقتصادية ووضع الحلول البديلة والمناسبة لمعالجة الإختلالات الناتجة عن الأوضاع الطارئة.

ويتبلور هدف التوازن الخارجي من خلال التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات في ضرورة تعظيم الصادرات والعائد منها، وتحقيق هيكل معين من الواردات وتخفيض تكلفتهـــا وتحقيق هيكل معين للقروض الخارجية وتخفيض أعبائها.

إلى جانب الأهداف الاقتصادية الرئيسية السابقة والمشتركة في معظم السياسات الاقتصادية المطبقة في الدول المختلفة، يمكن أن نجد عدد من الأهداف الاقتصادية الأخرى، والتي من أهمها:

1. تحقيق أعلى درجة ممكنة من الكفاءة في مجـــالي الإنتاج والتبادل.

2. أن يحقق كل من الناتج الوطني والاستهلاك المتوسط نموا مضطرداً.

3. رفع مستوى الاستهلاك الخاص في الحاضر والمستقبل، حيث يرتبط بتحسين مستوى المعيشة وهو هدف مرغوب.

4. إشباع الحاجات الجماعية، من خلال تحسين الاستهلاك الجماعي للأفراد، بتوفير الكثير من الخدمات والمرافق العامة.

5. حماية البيئـــة من التلوث، وهو أحد الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها حديثـــاً وخاصة في المجتمعات الناميـــة.

ورغم وضوح الأهداف السابقة واتفاق الرأي عليها، إلا أن وضع كل منها موضع التنفيذ كثيراً ما يصطدم بمشاكل تتعلق بتحديد القيم الصحيحة لها. فلا يكفي القول مثلاً بأننا نهدف إلى جعل الإنتاج الفعلي مطابقاً للإمكانيات الإنتاجية القصوى للمجتمع، أو أننا نريد أن نحقق التشغيل الكامل للقوة العاملة، بل يجب ان نترجم ذلك إلى صورة كمية. وبعبارة أخرى يجب أن نعرف أيضاً أي مستوى - من المستويات العديدة التي يمكن أن يتحدد عندها الناتج الوطني الإجمالي - يتفق مع الاستغلال الأقصى للطاقة الإنتاجية، وأي مستوى من مستويات التشغيل يطابق التشغيل الكامل للقوة العاملة.

كذلك تواجه السياسة الاقتصادية مشاكل قياس وتقدير كمي عند مواجهتها العملية للمشكلات الاقتصادية، كمشكلة البطالة مثلاً، فبمجرد تحديد حجم البطالة يقتضي القيام بتقديرات تفصيلية لحجم القوة العاملة وفئاتها المختلفة، والعوامل المؤثرة في تحديد الأهمية النسبية لهذه الفئات، وعلاقة كل ذلك بالاتجاهات العامة للبطالة.

وعلى ضوء هذه المعلومات الهامة تستطيع الدولة ان تتوصل على التقدير السليم لفرص التشغيل التي يتحتم خلقها وإضافتها إلى سوق العمل، ومن ثم اختيار الوسائل المناسبة لتحقيق ذلك. وهذه أمثلة قليلة مما يتطلبه التطبيق العملي لمسائل السياسة الاقتصادية من إلمام بمعلومات كمية، يستحيل بدونها إختيار الأهداف المناسبة، وتحديد الأحجام الصحيحة لأدوات السياسة الاقتصادية التي تتطلبها. والإلمام بمثل هذه المعلومات الكمية يقتضي التعرض للكثير من مشاكل القياس الكمي للمتغيرات الاقتصادية.

المبحث الرابع: مكونات السياسة الاقتصادية.

عند دراسة مكونات السياسة الاقتصادية التي تمثلت في هذا المبحث في السياسة المالية، السياسة النقدية، سياسة التجارة الخارجية، وسياسة الأجور. فإنه لابد من مراعاة التنسيق والانسجام التام بين مختلف مكونات السياسة الاقتصادية، فأي تعارض بينها يحدث تأثيرات مهمة في الحياة الاقتصادية، وهذا ما نشاهده في أغلب الدول النامية.

المطلب الأول: السياســـة الماليـــة.

لقد اهتم الاقتصاديون المحدثون كثيراً بالسياسة المالية ضمن إطار علم المالية العامة لما لها من قدرة كبيرة لمعالجة المشكلات الاقتصادية وخاصة في فترات الكساد والتضخم - حيث تعمل على زيادة النفقات وتخفيض الإيرادات العامة في فترات الكساد وتعمل العكس من ذلك في فترات التضخم - ولما لها من قدرة على توفير الموارد المالية لتحقيق نمو الاقتصاد الوطني، وأيضاً لما لها من أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوزيع وإعادة توزيع الدخول [1]. لتحقيق العدالة في التوزيع في المجتمع.

الفرع الأول: تطور السياسة المالية.

لقد انتشر تعبير السياسة المالية على نطاق واسع خلال الأزمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينيات من القرن العشرين ومع بداية انطلاق النظرية الكينزية، فحتى ذلك الوقت كانت السياسة المالية عبارة عن سياسة محايدة، هدفها تحقيق توازن الموازنة العامة وبأقل حجم ممكن من الإيرادات العامة والنفقات العامة في ظل حياد الدولة وحياد السياسة المالية [2]، وكذا في ظل افتراضات النظرية التقليدية التي كانت سائدة (الحرية الاقتصادية، والمنافسة الكاملة، والتوازن التلقائي بين العرض والطلب عند مستوى التشغيل الكامل). ولكن مع توالي الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي، والتي تمثلت في ظهور الأزمة الاقتصادية الكبرى تطلب الأمر أن تتدخل الحكومات بشكل فعال لتوجيه وإدارة الاقتصاد الوطني. فبعد أن كان نشاط الحكومة قاصراً على القيام بالوظائف التقليدية (تحقيق الأمن الداخلي والخارجي) امتد هذا النشاط غلى المجال الاقتصادي من خلال استخدام السياسة المالية الاستخدام الصحيح وهذا ما نادى به كينز الذي بدوره اخرج السياسة المالية من عزلتها. فالعبرة ليست بالتساوي الحسابي لطرفي الموازنة العامة بل في تحقيق التوازن الاقتصادي ولو كان ذلك على حساب التوازن الحسابي للموازنة العامة.

الفرع الثاني: مفهوم السياسة المالية.

تعبر السياسة المالية عن مجموعة التشريعات والإجراءات التي تتخذها الدولة لعلاج المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني وللتأثير في العرض والطلب الكليين، بحيث يؤدي ذلك لزيادة معدلات نمو الناتج الوطني من خلال استخدام الأدوات المالية "الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة". [3]

---

[1]- R.A Madgrave, Public finance in théory and praitice, Third édition, McGraw hill Tokyo, 1980, p 3.

[2]- أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران، عمان، 1993، ص 346.

[3]- كنعان علي، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، دار الحسنين، دمشق، 1997، ص 219، 220.

وقد تغير مفهوم السياسة المالية تبعاً للنظريات الاقتصادية السائدة، ففي ظل النظرية التقليدية اقتصر عمل السياسة المالية على تحقيق التساوي الحسابي للموازنة العامة دون لجوء الدولة إلى القروض العامة والإصدار النقدي الجديد. أما في ظل النظرية الاقتصادية الحديثة اتسع فيها مفهوم السياسة المالية لتعرف بالسياسة المالية المتدخلة والتي يتحدد عملها حسب الظروف الاقتصادية السائدة، حيث تعمل في الحالات الكساد على زيادة النفقات العامة "الاستثمارية والاستهلاكية" وخفض الضرائب، لزيادة الطلب الفعلي ورفع مستوى التشغيل، ولتحقيق ذلك تلجأ الدولة إلى إيجاد عجز في الموازنة العامة يمول إما عن طريق القروض العامة أو من خلال الإصدار النقدي الجديد. أما في فترات التضخم تعمل السياسة المالية على زيادة الضرائب وتخفيض النفقات العامة لتخفيض الطلب الفعلي، الأمر الذي يؤدي إلى إعادة مستوى التشغيل إلى مستوياته الطبيعية.[1]

وتتحدد عادة السياسة المالية بالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها السياسة الاقتصادية، فالسياسة المالية يجب أن تكون متكاملة مع عناصر السياسة الاقتصادية الأخرى، حيث تتضمن السياسة المالية مجموعة القرارات التي يترتب عليها تحديد طريقة استخدام مختلف العناصر المالية وتوجهها والتنسيق بينها لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وذلك في نفس الوقت الذي تقوم فيه العناصر بوظائفها الأساسية.[2]

الفرع الثالث: أهداف السياسة المالية.

تستمد السياسة المالية أهدافها من الظروف الاقتصادية السائدة، فمن خلال هذه الظروف يستطيع صانعوا السياسة المالية استخدام كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة للتأثير في الحياة الاقتصادية لتحقيق التنمية الاقتصادية، ويمكن إجمال أهم أهداف السياسة المالية فيمايلي:

1. تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الوطنية من خلال تحويل جزء من موارد المجتمع إلى الحكومة لتمويل برامج الإنفاق العام المخصصة لإنتاج وتوفير السلع والخدمات العامة.
2. تحقيق النمو الاقتصادي الأمثل ورفع مستوى التشغيل، حيث تعمل السياسة المالية على توفير الإمكانيات المالية اللازمة وتوجيهها إلى مختلف القطاعات الاقتصادية المنتجة لتسريع عملية التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية.
3. إعادة توزيع الدخول والثروات بالشكل الذي يحقق العدالة الإجتماعية.
4. تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال استغلال جميع الإمكانيات المادية والبشرية في المجتمع بالشكل الذي يؤدي إلى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل.

الفرع الرابع: أدوات السياسة المالية.

تقوم السياسة المالية على استخدام ثلاثة أدوات رئيسية من أجل تحقيق مجموعة الأهداف الاقتصادية للدولة، وتتمثل في أداة النفقات العامة وأداة الإيرادات العامة وبالأخص الضرائب بأنواعها، وأداة الموازنة العامة للدولة.

---

[1]- غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 162.

[2]- محمد الطاهر سعودي، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار قانة، باتنة، الجزائر، 2009، ص 12، 13.

أولاً. النفقات العامـــة:

إن تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة نتيجة التوسع في مهام الدولة ووظائفها المتمثلة في إشباع الحاجات العامة، أدى إلى تطور مفهوم النفقات العامة، حيث ازداد حجمها وتشعبت تقسيماتها وبذلك أصبحت من أهم أدوات السياسة المالية.

1. مفهوم النفقات العامة: لم يختلف الاقتصاديون في إعطاء مفهوم شامل للنفقات العامة بقدر ما اختلفوا حول مدى أهميتها وتأثيرها على النشاط الاقتصادي، فهي تعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواءً من قبل الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية، وتعتبر أحد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة، ويمكن استخدام النفقات العامة كأحد المعايير لقياس حجم الدولة في النشاط الاقتصادي. وتُعرف النفقات العامة عادةً بأنها: " مبلغ من النقود يخرج من الذمـــة المالية للدولة بقصد إشباع حاجة عامـــة " [1]. كما تعرف كذلك بأنها: " كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة " [2]. وتبعاً لمضمون هذه التعاريف فإن النفقات العامة تبرر من خلال ثلاثة عوامل وهي:

1.1 تدعيم تخصيص الموارد: يقصد بتخصيص الموارد في الاقتصاد بعملية توزيع الموارد الاقتصادية المختلفة على الحاجات المتعددة وهذا يمثل أصل المشكلة الاقتصادية والذي تتحدد على إثره مدى كفاءة السياسة الاقتصادية المطبقة. حيث أن آلية السوق في عملية تخصيصها للموارد تتميز بنوع من عدم الكفاءة، إذ أن ارتفاع حجم الأرباح في المواد الاستهلاكية مثلا قد يدفعها إلى التركيز على إنتاجها ومن ثم الحد من عرض المواد الإنتاجية بشكل ينعكس سلبا على العملية الإنتاجية مستقبلا، ومن ثم فإن تدخل الدولة عن طريق نفقاتها العامة سواء عن طريق قطاعها العام أو في شكل إعانات مثلا من شأنه دعم توفير المواد الإنتاجية مما يساعد على استمرار ديناميكية العملية الإنتاجية.

2.1 إعادة توزيع الدخول: حيث أن الدولة من خلال نفقاتها العامة في شكل منح ومساهمات اجتماعية تساعد على الحد والتقليل من التفاوت في الدخول بين مختلف فئات المجتمع بشكل يحد من التفاوت الاجتماعي واللاعدالة الاجتماعية، كما أنها تساهم في تدعيم القدرة الشرائية وما ينعكس عنها من ايجابيات على النشاط الاقتصادي المحلي.

3.1 تدعيم الإستقرار الاقتصادي: ويقصد بالاستقرار الاقتصادي الوصول لأكبر استخدام أمثل للموارد مع ثبات المستوى العام للأسعار، حيث أن الدولة من خلال نفقاتها العامـــة تساعد على تجنب الآثـــار السلبية لعديد الإختلالات في النشاط الاقتصادي على كل من معدلات البطالة والتضخم ومن ثم المحافظة عليها عند مستوياتها الطبيعية.

2. الآثار الاقتصادية للنفقات العامة: تتأثر جميع المتغيرات الاقتصادية (الناتج الوطني، الإستهلاك الوطني، الادخار الوطني...إلخ) بحجم النفقات العامة سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.

---

[1]- باهر محمد عتلم، المالية العامة أدواتها الفنية وآثارها الاقتصادية، مكتبة الآداب، مصر، 1998، ص 71.

[2]- فلح حسين خلف، الماليـــة العامـــة، الطبعة الأولي، عـــالم الكتاب الحديث، الأردن، 2008، ص 89.

1.2. الآثار المباشرة للنفقات العامة في الناتج الوطني: تؤثر النفقات العامة في الناتج الوطني بشكل كبير من خلال تأثيرها في المقدرة الإنتاجية للمجتمع والطلب الفعلي. فالمقدرة الإنتاجية للمجتمع - التي تتكون من جميع عناصر الإنتاج الطبيعية والبشرية ورأس المال والفن الإنتاجي - تزداد بزيادة النفقات العامة سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أم غير مباشرة، ولمعرفة آثار النفقات العامة في المقدرة الإنتاجية للمجتمع لابد من التمييز بين النفقات الاستثمارية والنفقات الاستهلاكية. فالنفقات الاستثمارية تؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال من خلال تكوين رؤوس الأموال العينية وبالتالي فإنها تزيد من المقدرة الإنتاجية للمجتمع. وكذلك النفقات الاستهلاكية تؤدي أيضاً إلى زيادة المقدرة الإنتاجية للمجتمع بصورة غير مباشرة وبنسبة أقل من النفقات الاستثمارية.[1]

أما الطلب الفعلي الذي يتكون من الطلب الخاص والعام على الاستثمار والاستهلاك، فإنه يتأثر بزيادة أو إنخفاض النفقات العامة وينعكس ذلك على مستوى التشغيل وعلى مستوى الناتج الوطني الجاري، مما يعني أن أثر النفقات العامة في الناتج الوطني الجاري يتوقف على أمرين، الأول هو تأثير النفقات العامة في الطلب الفعلي والذي يتوقف على حجم النفقات العامة وعلى نوعها. والثاني هو تأثير الطلب الفعلي في الناتج الوطني الجاري الذي يتوقف على مرونة الجهاز الانتاجي.

2.2. الآثار المباشرة للنفقات العامة في الاستهلاك الوطني: يقصد بالآثار المباشرة للنفقات العامة في الاستهلاك الوطني الزيادة المباشرة في الطلب على أموال الاستهلاك، وتتولد هذه الآثار عن طريقتين:[2]

أ. شراء الدولة مباشرة للسلع والخدمات الاستهلاكية: فقد تقوم الدولة بشراء السلع الأساسية وتوزيعها على بعض الفئات الاجتماعية بغيـــة إشباع حاجاتهم، أو قد تقوم بالإنفاق على الخدمات الاستهلاكية مثل الخدمات الصحية والعلمية والثقافية والأمن والدفاع، مما يؤثر بشكل مباشر في الاستهلاك الوطني.

ب. توزيع دخول تخصص للاستهلاك: تقوم الدولة بتوزيع دخول للافراد سواء كانت رواتب وأجور لقاء أعمال يقومون بها أو كإعانات إجتماعية بدون مقابل تخصص كلها أو أكثرها للاستهلاك نظراً لإرتفاع الميل الحدي للستهلاك لدى هذه الفئات الاجتماعية، لذلك تعتبر هذه الدخول نفقات منتجة لأنها تؤدي بشكل مباشر إلى زيادة الإنتاج. وزيادة النفقات العامة المخصصة لهذه الأغراض تؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي وبالتالي الطلب الكلي الفعلي.

3.2. آثار النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل الوطني: قد تتدخل الدولة لإعادة توزيع الدخل الوطني عن طريق استخدام الوسائل المالية، فإذا كانت تسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية فإنها سوف توجه نفقاتها نحو تنمية الخدمات المقدمة لطبقـــات محدودة الدخل، كالإعانات الاجتماعية للفقراء والعجزة والأرامل، وتعويض البطالة.

---

[1]- رياض الشيخ، عمرو محي الدين، المالية العامة دراسة الاقتصاد العام والتخطيط المالي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974، ص 141.

[2]- زكريا محمد بيومي، مبادئ المالية العامة، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة، 1978، ص 179.

كما أن إعادة توزيع الدخل الوطني لا تتوقف على طبيعة النفقات العامة وإنما أيضا على مصدر تمويل النفقات العامة، فعندما تتدخل الدولة لإعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات الفقيرة لابد أن يكون مصدر تمويل هذه النفقات هو فرض ضرائب تصاعدية على الطبقات الغنية. أما إذا أرادت الدولة إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات الغنية فلا بد أن يكون مصدر تمويل هذه النفقات الضرائب المفروضة على استهلاك السلع الضرورية.

4.2. الآثار الإقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة: لا تقتصر آثار النفقات العامة على الآثار الاقتصادية المباشرة، بل هناك الآثار الاقتصادية غير المباشرة، فالنفقات العامة لها آثار اقتصادية غير مباشرة في الاستهلاك الوطني من خلال أثر المضاعف، كما أن لها آثاراً غير مباشرة في الإنتاج الوطني من خلال أثر (المسارع أو المعجل).[1]

فالمضاعف يبين أثر التغيرات في الاستثمار على الاستهلاك فهو يحدد مقدار الزيادة في الدخل التي تتولد عن الزيادة في الإنفاق على الاستثمار من خلال ما تمارسه هذه الزيادة على الإنفاق الاستهلاكي ولكي يتحقق ذلك لابد من وجود اقتصاد يتمتع بجهاز إنتاجي مرن. أما المسارع يبين أثر التغير في الاستهلاك على الاستثمار، فهو الاستثمار الذي يشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار من قبل المنتجين في القطاعات التي زاد فيها الطلب.

ثانياً. الإرادات العامة:

تمثل الإرادات العامة كل ما تحصل عليه الدولة من الأموال سواء كان ذلك بصفتها السيادية أو من ريع أملاكها ومشروعاتها الاقتصادية أو من القروض (الداخلية والخارجية) أو من مصادر تضخمية، لتمويل النفقات العامة. ولكن مع التطور الاقتصادي لم تبق الإرادات العامة وسيلة لتمويل النفقات العامة فقط بل أصبحت أداة بيد الدولة لتوجيه الفعاليات الاقتصادية ولمعالجة التضخم والانكماش ولإعادة توزيع الدخل الوطني[2]، ومهما تعددت وتنوعت تقسيمات الإيرادات العامة إلا أن أهمها هي:

1. الضرائب: تُعرف الضريبة بأنها فريضة مالية تلزم الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بأدائها للسلطات العامة وفقاً لمقدرتهم التكليفية بصفة نهائية وبدون مقابل بهدف تحقيق المصلحة العامة. ويتبين من هذا التعريف أن الضريبة مبلغ مالي يؤخذ من أموال الأفراد، وأن الضريبة تفرض على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين في وقت واحد سواء كان الأشخاص الاعتباريين من القطاع الخاص أم من القطاع العام، وأن الضريبة تدفع بصفة نهائية أي أن المكلفين لا يستطعون استرداد ما دفعوه من ضرائب، كما أنها تدفع لتحقيق نفع عام بدون مقابل معين للمكلف.[3]

وتعتبر الضريبة أهم أنواع الايرادات في كافة الدول سواء كانت متقدمة أم متخلفة لما لها من دور كبير في تغطية النفقات العامة، ولما لها من دور كبير في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدول. ففي الدول المتخلفة تفرض ضرائب على الاستهلاك لتشجيع الادخار ولخلق ما يسمى بالادخار الإجباري وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

---

[1]- أحمد زهير شامية، خالد الخطيب، المالية العامة، دار زهران، عمان، 1991، ص 106.

[2]- P. Chandra, Finance Sense, Tate McGraw-hill Publishing, Company Limited, 1994, p 81.

[3]- إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، مبادئ المالية العامة، دار صفاء للنشر، عمان، 1997، ص 121.

أما الدول المتقدمة تفرض ضرائب على الادخار لتشجيع الاستهلاك، وذلك للمحافظة على مستويات التشغيل، كما أنه من خلال الضرائب تستطيع توجيه عناصر الإنتاج باتجاه قطاع اقتصادي معين من خلال إعفائه من الضرائب لفترة زمنية معينة أو من خلال تخفيض معدلات الضرائب على هذا القطاع، كما أن لها دوراً كبيراً في حماية الصناعة الوطنية عن طريق فرض ضرائب عالية على الصناعات المنافسة المستوردة، أيضاً لها دور كبير في إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات الفقيرة في المجتمع من خلال فرض ضرائب تصاعدية على الأفراد ذوي الدخل المرتفع. [1]

2. القروض العامة: لقد برزت القروض العامة كعنصر مهم للمساهمة في تمويل النفقات العامة مع تطور دور الدولة وتزايد نفقاتها بشكل كبير وعجز الإيرادات العامة الأخرى عن تمويل النفقات العامة، حيث حذر الفكر التقليدي من اللجوء إليها إلا في الحالات الاستثنائية وبشكل محدود، ولكن مع ظهور النظرية الكينزية بدأت القروض العامة تأخذ مكانتها بين الإيرادات العامة حيث أكدت بأنه يمكن استخدام القروض العامة للتأثير في الطلب الفعلي، وللتقليل من حدة تقلبات الدورة الاقتصادية في البلدان المتطورة، ولتمويل الاستثمارات الهيكلية في البلدان المتخلفة. ويُقصد بالقروض العامة الأموال التي تقترضها الدولة من الأفراد أو من الهيئات العامة والخاصة الوطنية أو من الأفراد والهيئات الأجنبية، أو من المؤسسات الدولية، وذلك مقابل التزامها بإعادة المبالغ المقترضة مع فوائدها المتفق عليها في الفترة الزمنية المتفق عليها. ومما لاشك فيه أن هناك اختلافاً بين الضريبة والقروض العامة، فالضريبة إجبارية وغير قابلة للاسترداد بينما القروض العامة اختيارية وترد مع فوائدها في تاريخ استحقاقها، وللقروض العامة آثار هامة في الاقتصاد الوطني. [2]

1.2. الآثار الاقتصادية للقروض العامة على الاقتصاد الوطني: للقروض العامة تأثير كبير في الاقتصاد الوطني ويتوقف هذا التأثير على مصدر هذه القروض، فإذا كانت مصادر القروض العامة من مدخرات الأفراد المكتنزة فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاتجاه بمستويات التشغيل في الاقتصاد الوطني نحو التشغيل الكامل. أما إذا كانت مصادر هذه القروض مدخرات الأفراد والمؤسسات العامة غير المصرفية المستثمرة أصلاً سوف تؤدي إلى تغيير الجهة التي تقوم بالاستثمار فقط، أما إذا كانت مصادر هذه القروض البنك المركزي والبنوك التجارية الأخرى، فإن ذلك لن يولد آثاراً انكماشية لأن هذه المؤسسات تستطيع خلق قوة شرائية جديدة.

2.2. آثار القروض العامة في الاستهلاك والادخار: تعمل القروض العامة على تشجيع الادخار وبالتالي تقليل الميل للاستهلاك ولكن في فترات التضخم قد يؤدي إلى زيادة الميل للاستهلاك وذلك لشعور الأفراد بأن القيمة الحقيقية لهذه القروض سوف تنخفض نتيجة انخفاض القوة الشرائية للنقود، لذلك سيمتنعون عن الاكتتاب فيها وبالتالي يزيد الميل للاستهلاك. [3]

---

[1]- أحمد زهير شامية وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، دار الثقافة، عمان، 1998، ص 289.

[2]- يونس أحمد البطريق وآخرون، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 327.

[3]- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص 290.

3.2. آثار القروض العامة في إعادة توزيع الدخل الوطني: للقروض العامة دور مهم في إعادة توزيع الدخل الوطني وهذا يتوقف على الأمور التالية:

أ. مصدر تمويل فوائد القروض: عندما تمول فوائـــد القروض من الضرائب التصاعدية يعني ذلك ان الفئـــات الغنية في المجتمع هي التي تتحمل هذا العبء، أي إن للقروض العامة دوراً كبيراً في إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الفئات الفقيرة في المجتمع وتقليل حدة التفاوت بين فئات المجتمع. أما إذا كانت فوائد القروض تمول من الضرائب النسبية أو من ضرائب الاستهلاك فإن ذلك يعني أن الفئات الفقيرة هي التي تتحمل العبء، وبالتالي للقروض العامة دور كبير في إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الفئات الغنية وبالتالي يؤدي على زيادة حدة التباين بين الفئات الاجتماعية.

ب. الجهة التي تمتلك السندات: إذا أُصدرت سندات القروض العامة بقيمة عالية، فإن غالبية مالكي السندات سوف يكونون من الفئات الغنية وبالتالي هم المستفيدون من فوائدها أي إن القروض العامة قد ساهمت في زيادة حدة التفاوت الاجتماعي بين الأغنياء والفقراء لصالح الأغنياء، أما إذا أصدرت القروض العامة بقيمة منخفضة فإن ذلك يعني أن الفئات الفقيرة تستطيع امتلاك هذه القروض وبالتالي سيتم إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الفئات الفقيرة.

3. الرسوم: يمكن تعريف الرسم بأنه مبلغ من المال تحصل عليه الدولة من الأفراد جبراً وذلك مقابل حصولهم على خدمة معينة. وبذلك نرى أنه يختلف عن الضريبة من حيث إن الضريبة تدفع بدون نفع خاص يعود على المكلف، بينما الرسم يدفع مقابل خدمة معينة تؤديها الدولة كما أنه يختلف عن الثمن العام من حيث أن الرسم يدفع مقابل خدمة معينة تؤديها الدولة للأفراد بدون قصد تحقيق الربح من وراء ذلك، بينما الثمن العام يدفع مقابل خدمات تقدمها مشروعات القطاع العام والتي تسعى لتحقيق هامش قليل من الربح.

4. أموال الدومين: يقصد بالدومين الأموال العقارية والمنقولة التي تعود ملكيتها للدولة سواء كانت ملكيتها عامة أو خاصة. فالدومين العام هي الأموال التي تملكها الدولة والتي تخضع لأحكام القانون العام وللأفراد حق الانتفاع بها بدون مقابل، إلا أنه أحياناً قد يفرض عليها بعض الرسوم على الانتفاع بها، ومع ذلك فلا تعتبر هذه الرسوم مصدراً من مصادر الإيرادات العامة.

أما الدومين الخاص فهي الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة والتي تخضع لأحكام القانون الخاص، ويعتبر مصدراً من مصادر الإيرادات العامة ويقسم إلى دومين زراعي وهو ما تملكه الدولة من أراضي زراعية، وإلى دومين صناعي وتجاري وهو ما تملكه الدولة من مشاريع صناعية وتجارية، وإلى دومين مالي وهو ما تملكه الدولة من أوراق مالية تصدرها شركات بعض القطاعات الاقتصادية.

ثالثاً. الموازنـــة العامـــة:

لقد تطور دور الموازنة العامة في الحياة الاقتصادية، حيث أصبح لها دور كبير في إعادة صياغة المتغيرات الاقتصادية وتوجيه الموارد الاقتصادية نحو القطاعات الاقتصادية المراد تطويرها. فلم تعـــد الموازنة العامة مجرد أرقـــام وخطة لإدارة الاقتصاد الوطني وإنما أداة للتأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

1. ماهية الموازنة العامة: إن دراسة الموازنة العامة تكشف عن مدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وعن درجة تدخل الدولة لإعادة توزيع الدخل الوطني لتحقيق العدالة الاجتماعية، وعن مدى مساهمة القطاع العام في الناتج الوطني، وعن مدى مساهمة الدولة في الاستثمار الوطني، وعن مدى مساهمة الدولة في دعم عملية التنمية الاقتصادية...إلخ. لذلك تحتل الموازنة العامة أهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية والمالية، فهي تستخدم كعامل ثبـــات واستقرار ذي فعالية كبيرة، كما تستخدم كأداة لتؤثر تأثيراً مباشراً في جميع الأنشطة الاقتصادية من خلال ما تحققه من توازن أو فائض أو عجز.

فالموازنة العامة هي وثيقة محاسبية وقانونية ومالية وسياسية يتم من خلالها تقدير الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة عن فترة مقبلة تقدر بعام. وقد عرف القانون المالي الأساسي للدولة في الجزائر الموازنة العامة بأنها الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار، أي أن الميزانية العامة للدولة تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية، والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.[1]

2. خصائص الموازنة العامـــة: يتبين من التعاريف السابقة للموازنة العامة، أنها تشتمل على مجموعة خصائص من أهمها:

1.2. الموازنة العامة تقدير للإيرادات العامة والنفقات العامة عن فترة مقبلة، مما يتطلب ذلك الدقة والموضوعية الشديدة في التقدير لتقليل هامش الفجوة بين التقدير والتطبيق.

2.2. الموازنة العامة وثيقة معتمدة من السلطة التشريعية: حيث لا يمكن اعتماد الموازنة من قبل السلطة التنفيذية بدون موافقة السلطة التشريعية مما يعطي ذلك دوراً كبيراً للسلطة التشريعية في مراقبة أعمال السلطة التنفيذية وخاصة في مجال النفقات العامة. حيث أن تقديرات الحكومة للنفقات العامة هي وحدها التي تحتاج إلى إجازة من السلطة التشريعية بالمعنى الفني للكلمة، دون تقديراتها للإيرادات العامة، ذلك أن إجازة البرلمان للنفقات يعطي الحكومة الحق في القيام بها، أما موافقة البرلمان على الإيرادات فلا يتضمن أي خيار للحكومة في تحصيلها أو عدم تحصيلها، لكونها واجبة التحصيل طبقاً لنصوص القوانين التي تقررها كقوانين الضرائب مثلاً.[2]

3.2. الموازنة العامة خطة مالية لسنة قادمة: فهي ليست بياناً عما أنجزته الدولة وإنما هي خطة مالية تتضمن تخصيص موارد معينة في استخدامات محددة خلال فترة قـــادمة تقدر بسنة ميلادية، وقد تختلف بداية ونهاية السنة المالية عن بداية ونهاية السنة الميلادية.

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 35، المادة 3 من القانون رقم 21/90، الصادر في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، ص 1131.

[2]- محمد الطاهر سعودي، المالية العامة، مرجع سابق، ص 161.

4.2. الموازنة العامة خطة لتحقيق أهداف المجتمع: تعد الموازنة العامة من أهم أدوات التخطيط المالي، فمن خلالها تحدد الدولة أهدافها وبرامجها في كيفية الاستغلال الأمثل للموارد المالية، وعملية توزيعها تبعاً للأولويات. بغية رفع مستويات التشغيل لزيادة الدخل الوطني وتحسين مستويات المعيشة لجميع أفراد المجتمع.

يلاحظ مما تقدم أن السياسة المالية تعتبر المفتاح الأساسي للسياسة الاقتصادية، فالهدف منها هو تعبئة الموارد المالية وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية، بشكل يتناسب مع متطلبات السياسة الاقتصادية، بغية تحقيق التنمية الشاملة.

الفرع الخامس: آليـــة عمل أدوات السياسة المالية.

إن أدوات السياسة المالية تستخدم إما لمعالجة وجود فجوة ركودية أو فجوة تضخمية في الاقتصاد، وهنا يمكن توضيح الآلية التالية لعمل السياسة المالية:

أولاً. الآلية الأولى: والتي تستخدم لمعالجة وجود فجوة ركودية في الاقتصاد، حيث يظهر الكساد في الاقتصاد حينما يعاني من حالة إنخفاض مستوى الطلب الكلي والمقترن بعجز تصريف المنتجات، مما يعني أيضاً عدم وجود فرص عمل كافية ووجود البطالة بأنواعها. أي أن النشاط الإقتصادي يمر بحالة تباطؤ. وتسمى السياسة المالية في حالة معالجة الكساد سياسة مالية توسعية **(politique budgétaire expansionniste)**. وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الشكل رقم **(5)**، حيث أن زيادة الإنفاق أو تقليل الضرائب ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي **(AD)** وبالمقابل الناتج المحلي الإجمالي **(Y)**.

الشكل رقم (05): آليـــة تحقيق التوازن الاقتصادي باستخدام السياسة المالية التوسعية.

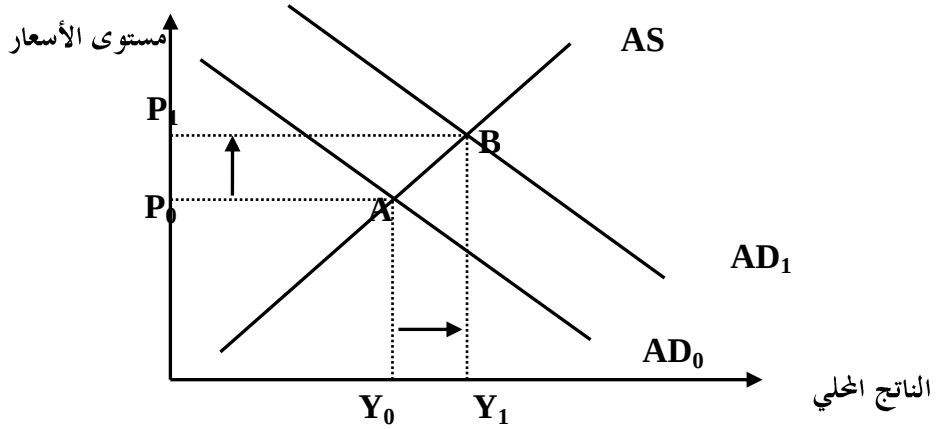

سياسة مالية توسعية

المصدر: من إعداد البـــاحث.

إذ يمثل الطلب الكلي مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ترغب الوحدات الاقتصادية إنفاق المال للحصول عليها، أي مجموع الطلب الاستهلاكي الخاص **(C)** والطلب الاستثماري **(I)** والطلب الحكومي **(G)** والفرق بين الصادرات والواردات **(X-M)**. وهي مجموعة مكونات الطلب الكلي والمتغيرات المؤثرة فيه، والتي يمكن أن تصاغ بالدالة التاليـــة:

$$AD = C + I + G + (X - M)$$

ويمكن دراسة الطلب الكلي هنا بوصفه دالة في متغير مستقل واحد هو مستوى الأسعار (P)، ومن الواضح أن إرتفاع الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى يميل بالوحدات الاقتصادية إلى تخفيض كمية الطلب الذي تظهره على السلع والخدمات، سواء كانت تلك الوحدات الاقتصادية هي المستهلكين في القطاع العائلي أو المستثمرين أو قطاع الحكومة أو القطاع الخارجي. ذلك ان إرتفاع أسعار السلع والخدمات يعني انخفاض ما نسميه القدرة الشرائية للنقود، ويؤدي إلى انخفاض قدرة الوحدات الاقتصادية على طلب كميات السلع والخدمات التي اعتادت على شرائها من قبل. ولهذا فيمكن أن نستنتج أن الطلب الكلي هو دالة في مستوى الأسعار، وأن هذه الدالة متناقصة، وهي من الشكل:

$$AD = AD(P) \qquad \text{حيث: } \frac{d(AD)}{dP} < 0 .$$

كما أنه يمكننا النظر إلى العرض الكلي للسلع والخدمات على أنه دالة متزايدة في الأسعار، على إعتبار أن الدافع الرئيسي وراء الإنتاج وعرض المنتجات في السوق من قبل المنتجين هو دافع الربح، ومن الواضح أنه كلما كان مستوى الأسعار على المنتجات مرتفعاً كان ربـــح المنتجين أكبر وكان إقبالهم على صنع المنتجات وعرضها للبيع في السوق اكبر. فإذا رمزنا للعرض الكلي بالرمز (AS) يكون لدينا العلاقة التالية:

$$AS = AS(P) \qquad \text{حيث: } \frac{d(AS)}{dP} > 0 .$$

ويتحدد مستوى الأسعار في السوق وفقاً لآلية العرض والطلب، فإذا زاد الطلب مع بقاء العرض ثابتاً فإن الأسعار ترتفع. ويؤدي ارتفاعها إلى انخفاض الطلب تدريجياً وإلى ازدياد العرض تدريجياً حتى نصل إلى السعر الذي تتساوى فيه كمية الطلب الكلي مع كمية العرض الكلي. نسمي هذا السعر الذي تتساوى فيه كمية الطلب الكلي مع كمية العرض الكلي بالسعر التوازني (P_0). ونطلق على كميـــة الناتج المقابلة لوضعية التوازن هذه بالناتج التوازني (Y_0).

ورياضياً نحدد مستوى الأسعار التوازني عن طريق التساوي بين دالتي الطلب والعرض كما يلي: $AD(P) = AS(P)$

وفي الحالة التي تكون فيها كمية الناتج التوازني (Y_0) أقل من كمية الناتج الكامن (Y_1) يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات في وضع يكون فيه الأداء الاقتصادي دون مستوى طاقته القصوى الممكنة. وبصورة خاصة فإن هذا التوازن يجعل جزءاً من القوة العاملة في حالة بطالة. لذا يستلزم ذلك تدخلاً حكوميا عن طريق السياسة التوسعية. من أجل رفع مستوى الطلب الكلي ونقل منحنى الطلب الكلي إلى الوضعية (AD_1) مما يجعل وضع التوازن ينتقل من النقطة (A) إلى النقطة (B). وفي هذا الوضع التوازني الجديد يكون حجم الناتج مساوياً الناتج الكامن ويكون مستوى الأسعار (P_1) أعلى من مستواه في وضع التوازن الأول (P_0)، ولتحقق ذلك فإن السياسة الماليـــة تستخدم على النحو الآتي:

1. زيادة مستوى الإنفاق الحكومي العام، ولعل هذا يُذكر بما نادى به كينز (keynes) لدى حدوث الكساد الكبير (Grande Dépression) في بريطانيا. فهنا يأتي دور الدولة التي تعمل على زيادة الإنفاق، وبالتالي دوران عجلة الاقتصاد. فإنفاق الدولة هو بمثابة دخول للأفراد وعند زيادة دخول الأفراد يرتفع مستوى الطلب الكلي. عندها ستلجأ المؤسسات إلى زيادة إنتاجها، وبالتالي إلى توظيف عمال جدد مما يرفع مرة أخرى دخول الأفراد ويعالج البطالة.

2. قد تقوم الدولة أيضاً بتخفيض الضرائب أو بإعطاء إعفاءات ضريبية، وهنا تزداد الدخول من ناحية، كما يزداد الميل نحو الإستثمار من ناحية أخرى، وكلا الأمرين يعني زيادة دخول الأفراد لإرتفاع القوة الشرائية في المجتمع وحقن الاقتصاد بمزيد من الأموال وفرص العمل مما يعني دوران عجلة الاقتصاد وحل مشكلة البطالة والتخلص من الكساد.

3. إستخدام مزيج من زيادة الإنفاق وتخفيض الإيرادات (الضرائب) بما يخدم هدف إعادة النشاط إلى مستوى الطلب الكلي في الإقتصاد.

ثانياً. الآلية الثانية: والتي تستخدم لمعالجة وجود فجوة تضخمية في الاقتصاد، وذلك نتيجة لإرتفاع المستوى العام للأسعار. ودور السياسة المالية هنا هو محاولة تكميش مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية في المجتمع عن طريق إتباع ما يسمى بالسياسة المالية الإنكماشية (Politique budgétaire déflationniste)، وهو ما يوضحه الشكل رقم (6).

الشكل رقم (06): آليـــة تحقيق التوازن الاقتصادي باستخدام سياسة مالية إنكماشية.

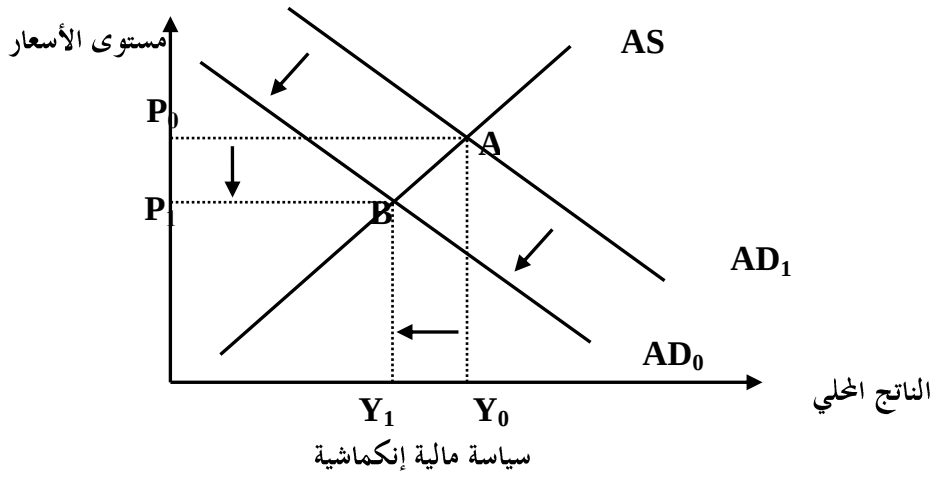

المصدر: من إعداد البـــاحث.

وفي هذه الحالة تكون كمية الناتج التوازني (Y_0) أكبر من كمية الناتج الكامن (Y_1)، وبالمقابل تكون الكمية العظمى للعرض الكلي هي (Y_1)، أما الطلب الكلي فيكون (Y_0). لهذا فإن وضع التوازن النظري عند النقطة (A) بالشكل رقم (6) لا يمكن تحقيقه عملياً. فالعرض الكلي لا يمكن زيادته إلى المستوى (Y_0) لمقابلة الطلب الكلي عند مستوى الأسعار (P_0)، نظراً لعدم وجود الأيدي العاملة اللازمة لزيادة مستوى الإنتاج فوق المستوى (Y_1)، أي أن الاقتصاد لا يكون متوازناً. وحتى يعود التوازن إلى الاقتصاد لابد في هذه الحالة من إرتفاع الأسعار.

والحقيقة أن إرتفاع مستوى الطلب الكلي فوق مستوى العرض الكلي مع عدم القدرة على توسيع الإنتاج لابد إلا أن يؤدي إلى إرتفاع الأسعار. وتظل الأسعار في إرتفاع مستمر حتى يتساوى الطلب مع العرض، وهنا لابد على الحكومة أن تتدخل من خلال السياسة المالية فتمارس سياسة إنكماشية، فتعمل على تخفيض مستوى الطلب الكلي مما يؤدي إلى نقل منحنى الطلب الكلي باتجاه اليسار والأسفل حتى ينطبق على الوضع (AD_0)، بهذا ينتقل

وضع التوازن من النقطة (A) إلى النقطة (B) التي تقابل ناتجاً توازنياً مساوياً الناتج الكامن (Y_1) وتقابل مستوى أسعار (P_1) أقل من المستوى السابق (P_0)، ولتحقق ذلك فإن السياسة المالية الانكماشية تستخدم على النحو الآتي:

1. تخفيض مستوى الإنفاق العام الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف، إلى تخفيض حجم الإستهلاك، مما يخفف من حدة الطلب ويكبح مستوى الزيادة في الأسعار.

2. رفع مستويات الضرائب، مما يخفض القدرة الشرائية للأفراد ويؤدي أيضا إلى تخفيض الإنفاق الكلي بنسبة مضاعفة.

3. مزيج من الحالتين، أي خفض الإنفاق وزيادة الضرائب.

وعليه فإن السياسة المالية الإنكماشية تسعى في الأساس إلى كبح مستوى الإنفاق في المجتمع والسيطرة على مستويات الطلب الكلي وإرتفاع الأسعار.

المطلب الثاني: السياســـة النقديـــة.

تعتبر السياسة النقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية لما لها من تأثير كبير في المتغيرات الاقتصادية، حيث تقوم بدور هام في تحديق الاستقرار الاقتصادي وتهيئة الظروف الاقتصادية المواتية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال التحكم بحجم النقود والرقابة على الائتمان، والمحافظة على سعر صرف العملة الوطنية، ومن خلال استقطاب المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية المنتجة.

الفرع الأول: مفهوم السياسة النقدية.

إن دراسة السياسة النقدية من نواحيها المختلفة هي جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية للدولة، فالسياسة النقدية، هي إدارة التوسع أو الانكماش في حجم النقد المتداول، وهي تعمل على تحقيق هدف أو أكثر من أهداف السياسة الاقتصادية من خلال التحكم في الكمية المعروضة من النقود، وما التدابير والإجراءات المصرفية مثل القيود على المؤسسات المصرفية ورأسمال المصرف الواحد، وشروط الاحتياطي، والقرارات التشريعية والإدارية وأنواع القروض التي يمكن للمصاريف أن تمنحها، وأنواع السندات التي يمكن للمصاريف أن تشتريها، وأسعار الفائدة التي تتقاضاها ما هي إلا تعبير عن السياسة النقدية ما دامت فعالة في ضبط حجم النقد المتاح في الاقتصاد. ويمكن تعريف السياسة النقدية على هذا الأساس بأنها: "مجموعة القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومة في المجال النقدي مباشرة أو عن طريق البنك المركزي من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي "[1]. أي هي كل التدابير النقدية التي من شأنها التأثير على كمية النقود وحجم الائتمان. وذلك بغية التأثير في النشاط الاقتصادي. حيث يمكن للحكومة أن تستخدم هذه السياسة من بين العديد من السياسات والوسائل لتحقيق الأهداف الاقتصادية الرئيسية. ويعرفها Kent أيضاً بأنها: "إدارة التوسع والانكماش في حجم النقـــد لغرض الحصول على أهداف معينـــة ".[2]

---

[1]- أحمـــد الأشقر، الإقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 331.

[2]- R.P. Kent, Money and banking wenston INC, 6th ed, 1972, p 455.

كما عُرفت السياسة النقدية بأنها: "عبارة عن سيطرة وتحكم البنك المركزي في كمية النقود ومعدلات أسعار الفائدة بغرض تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية، حيث تعمل على زيادة كمية النقود وتخفيض أسعار الفائدة في فترات الانكماش، ورفع أسعار الفائدة وتخفيض كمية النقود في فترات التوسع بهدف المحافظة على الاستقرار والتوازن الاقتصادي".[1]

وتشتمل السياسة النقدية على نوعين من القرارات، ففيما يخص الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها فهو قرار سياسي يتخذ في الغالب على مستوى الحكومة، وأما وسائل تحقيق تلك الأهداف فهي مقررات تتصل بالبنك المركزي بالتنسيق مع الجهات السياسية.

وبذلك يمكن القول إن السياسة النقدية تعبر عن مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية للتحكم في حجم النقود والرقابة على الائتمان بما يتماشى مع الظروف الاقتصادية السائدة لتحقيق اهداف السياسة الاقتصادية.

ويعد مصطلح السياسة النقدية حديثاً نسبياً، فقد ظهر في القرن التاسع عشر مع ظهور الأزمات الاقتصادية والحروب، ومع ظهور الأوراق النقدية والمشاكل المتعلقة بها وبغيرها من أمور النقد وخاصة التضخم. ولا يعني تأخر ظهور مصطلح السياسة النقدية عدم وجود التطبيق العملي لها قبل ذلك، فقد قامت البعض من الحضارات السابقة بسك النقود وتمييز الخالص من المغشوش منها وتحديد مقدار المتداول منها، حفظا للحقوق وتحقيقاً لاستقرار الأسعار، وكل ذلك من صميم السياسة النقدية.[2]

الفرع الثاني: تطور السياسة النقدية.

لقد تغير مفهوم السياسة النقدية تبعاً للنظريات الاقتصادية السائدة، حيث كانت السياسة النقدية الوسيلة الوحيدة المعترف بها كمحدد للسياسة الاقتصادية خلال الفكر التقليدي، إذ اقتصر هدفها على تحقيق استقرار الأسعار من خلال المحافظة على كمية النقود، فأية زيادة في عرض النقود ستؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. ولكن بعد حدوث الأزمة الاقتصادية الكبرى التي ألمت بالعالم الرأسمالي في الثلاثينيات من القرن العشرين، ومع انطلاق النظرية الكينزية التي رفضت أركان الفكر التقليدي تراجعت أهمية السياسة النقدية لصالح السياسة المالية ولم تعد تقتصر أهداف السياسة النقدية على استقرار المستوى العام للأسعار بل تجاوزت ذلك للتأثير على المستوى الدخل والتشغيل وذلك حسب الظروف الاقتصادية السائدة.

إلا أنه وخلال الفترة (1955/1951) عاد الاهتمام بالسياسة النقدية، حيث تراجعت أهمية السياسة المالية كونها لم تفلح في محاربة التضخم الذي اشتد بعد الحرب العالمية الثانية من خلال أدواتها المتمثلة في زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق، لأن الحكومات بعد الحرب لم تستطع تقليص الخدمات الاجتماعية وفي الوقت نفسه لا يمكنها رفع

---

[1]- محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار غداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 18.

[2]- جمال بن دعاس، السياسة النقديـــة في النظامين الإسلامي والوضعي، الطبعـــة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص 87.

الضرائب لزيادة حجم الإيرادات، لذلك أصبحت السياسة النقدية هي السياسة الأكثر قدرة على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية من خلال التحكم في كمية العرض النقدي.[1]

ومن ثم عاد الاهتمام من جديد بالسياسة النقدية على يد الاقتصادي "Milton Friedman" كعنصر فعال في مواجهة التقلبات الاقتصادية من خلال إدارة كمية النقود وحجم الائتمان في الاقتصاد الوطني. وبذلك تشكلت النظرية النقدية المعاصرة والتي حاولت الجمع بين الأهداف التي سعت إليها السياسة النقدية الكلاسيكية والأهداف التي تتوخاها السياسة النقدية الكينزية. ويمكن تصور ملامح السياسة النقدية المعاصرة من خلال أهميتها في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وذلك من أجل التأثير في جانب الطلب الكلي والعرض الكلي وفضلا عن ذلك فإن السياسة النقدية المعاصرة لا يمكنها التأثير على النشاط الاقتصادي بصورة فعالـــة دون أن تتلازم إجراءاتها مع إجراءات وتدابير السياسة الماليـــة وغيرها من السياسات الاقتصادية.

ويشار إلى أن اقتصاديي البنك وصندوق النقد الدولي يعطون السياسات النقدية الأولوية في البرامج الاقتصادية الدولية التي يوصي بها صندوق النقد الدولي، إلا أنهم لا يهملون السياسة المالية ويرون بأهميتها في رفد السياسة النقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المطلوبة.

الفرع الثالث: أهداف السياسة النقدية.

تسعى السلطات النقدية في إطار السياسة الاقتصادية بمظاهرها المختلفة لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة والمتمثلة في تحقيق معدلات نمو عالية، والوصول للاستخدام الكامل وخلق استقرار في سعر النقد وكذا توازن ميزان المدفوعات.

كما تستمد السياسة النقدية أهدافها من الظروف الاقتصادية السائدة، فمن خلال هذه الظروف يستطيع البنك المركزي استخدام أدواته والمتمثلة بأدوات السياسة النقدية للتأثير في مجريات الحياة الاقتصادية بغية تحقيق الاستقرار النقدي وبالتالي الاستقرار الاقتصادي. حيث تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق ذلك من خلال التحكم بالعوامل المؤثرة في تغيرات العرض النقدي والتأثير على أسعار الفائدة، كما أن للسياسة النقدية دوراً فعالاً في معالجة التضخم وخصوصاً في البلدان النامية نظراً للارتفاع الكبير في معدلات التضخم.

ويتضح دور السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال مقدرتها على جعل معدل نمو العرض النقدي ينمو بمعدل يعادل معدل قدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج السلع والخدمات، وبالتالي يمكن تفادي التضخم والانكماش. فزيادة معدل نمو العرض النقدي يؤدي إلى زيادة حجم النقود المتداولة لدى الجمهور حيث يخلق فائض في الطلب على السلع والخدمات بالنسبة للعرض المتاح منها، وتكون النتيجة زيادة الضغوط التضخمية. أما إذا كان معدل نمو العرض النقدي ينمو ببطء، فيؤدي ذلك إلى هبوط في الدخل النقدي، وبالتالي تقليل الإنفاق على السلع والخدمات، أي إنخفاض في مستوى الطلب الكلي، أي تراجع مستويات التنميـــة والتشغيل.

---

[1]- Johanson, Hary, Essays in Monetary Economics, 2nd ed, London, George Allen, 1964, p 275.

وعلى هذا الأساس أصبحت السياسة النقدية في الوقت المعاصر أكثر إلتفافاً حول هدف مركزي أساس هو الاستقرار النقدي المتمثل بتخفيض معدل التضخم أو إلغاؤه للحفاظ على القوة الشرائية للنقد، حيث أن الخيارات بين النمو ومكافحة التضخم كهدفين متنازعين لم يعد من دوافعها الأساسية لأن نتائج هذه الخيارات اقترنت غالباً بخيبة أمل فثمة سياسات ووسائل أخرى لدفع النمو غير السياسة النقدية. وتركيز السياسة النقدية حول هذا الطرف الأساسي أصبح هدفاً مشتركاً خلال العقدين الخيرين في مجمل البلدان الصناعية ذات اقتصاديات السوق. كما ان التغيرات الدولية باتجاه التكتلات والعولمة الاقتصادية قدمت حجة جديدة تعزز نسبياً هذا الرأي.[1]

وبذلك يمكن إجمـــال أهداف السياسة النقدية في أي نظـــام إقتصادي معاصر فيمايلي:

1. تحقيق التوازن الداخلي للاقتصاد الوطني من خلال الرقابة على عرض النقود والائتمان وبحيث لا تتجاوز معدلات نمو الكتلة النقدية معدلات نمو الناتج الوطني.
2. تحقيق التوازن الخارجي، وذلك من خلال الحفاظ على استقرار سعر صرف العملة الوطنية في الأسواق الخارجية.
3. تشجيع المستثمرين للاعتماد عل مصادر التمويل الداخلي لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وللتخفيف من الآثار السيئة للتمويل الخارجي التي تحدث إختلالات في استقرار الاقتصاد الوطني .

الفرع الرابع: أدوات السياسة النقدية.

يقصد بأدوات السياسة النقدية مجموعة الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي من اجل تنظيم وتوجيه الائتمان وفقاً للموقف النقدي، من خلال تحكمه في حجم السيولة النقدية التي تحتفظ بها البنوك التجارية ومن ثم التحكم في قدرة هذه البنوك على منح الائتمان وفقاً لمتطلبات السياسة الاقتصادية التي يرمي البنك المركزي إلى تحقيقها، وتنقسم الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي إلى ثلاث أساليب وهي:

أولاً. أساليب الرقابة الكمية:

وتسعى كذلك بالأدوات العامة أو الأساليب الغير مباشرة، وتهدف إلى التأثير على الحجم الكلي للنقود والائتمان بصرف النظر عن وجوه استعمال هذا الائتمان، ومن أدواتها:

1. إعادة الخصم: وهو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي، من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم الحوالات التي لديها، أو تلك الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي على قروضه وسلفياته للبنوك التجارية. وتعتبر سياسة سعر الخصم من أقدم أساليب السياسة النقدية التي اتبعتها البنوك المركزية للرقابة على الائتمان، حيث بدأ بنك انجلترا في استخدام هذه السياسة منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر، وكانت من الأدوات الرئيسية للسياسية النقدية في الولايات المتحدة حتى عام 1925، حيث بدأ استخدام أدوات السوق المفتوحة.[2]

---

[1]- خالد عبدو الزامل، دور السياسة النقدية في رسم معالم السياسة الاقتصادية الكلية في سورية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2005، ص 10.

[2]- مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1998، ص 255.

ويرتبط تحديد سعر الخصم بظروف سوق الائتمان، حيث تلجأ السلطات النقدية إلى تخفيض سعر إعادة الخصم عندما تريد التوسع في حجم الائتمان والعكس في حال رغبت في تقليصه. وقد ثار جدل كبير حول جدوى سياسة سعر الخصم، حيث نادى البعض باستبعادها كأداة من أدوات السياسة النقدية ومنهم فردمان وذلك للأسباب التالية:[1]

- أنها تتأثر بالمناخ الإعلامي السائد، فإذا سار الإعلام يوجه الناس على تخفيض نفقاتهم وتأجيلها للمستقبل في الوقت الذي تنتهج فيه السلطات النقدية سياسة توسعية، فإن سياسة سعر الخصم ستخفق في تحقيق أهدافها بسبب التأثير الإعلامي المعاكس.

- ضرورة إتباع البنوك التجارية خطط البنك المركزي، والتي يضعها كشرط لنجاح سياسة سعر الخصم، وتحديداً تلك التي تعتمد على البنك المركزي في توفير أموالها، أما تلك التي لا تحتاج للاقتراض من البنك المركزي وتمتلك السيولة اللازمة لتسيير نشاطها، فإن سياسة سعر الخصم بالنسبة لها تصبح عديمة الفعالية، لذا تصنف سياسة سعر الخصم بأنها أقل أدوات السياسة النقدية فعالية، سواء في أوقات التضخم أو أوقات الكساد.

ويرى البعض أن فاعلية هذه الأداة ترتبط بضرورة وجود سوق نقدي منظم تتحقق فيه علاقة وثيقة بين سعر الخصم وبقية أسعار الفائدة في سوق النقود، وكذا وجود أسواق مالية متقدمة لبيع وشراء الأوراق المالية الأخرى.

2. نسبة الاحتياطي القانوني: وهي تلك النسبة أو الرصيد من النقود التي يلزم البنك المركزي البنوك التجارية الاحتفاظ بها لديه في شكل نقود سائلة، أو ودائع جارية أو آجلة.

وقد بدأ استخدام هذه الأداة من قبل السلطات النقدية لمراقبة وتوجيه الائتمان بعد الحرب العالمية الثانية، وتعتبر من أهم أدوات وأساليب السياسة النقدية حيث يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني عندما يرغب في تنفيذ سياسة انكماشية لعلاج حالة التضخم، في حين يقوم البنك بتخفيض تلك النسبة عندما يرغب في انتهاج سياسة توسعية لعلاج حالة الكساد التي يعاني منها الاقتصاد، وتستخدم هذه الأداة في البلدان النامية لتمويل الاحتياجات الموسمية اللازمة لتسويق بعض المحاصيل الزراعية، حيث تقوم السلطات النقدية بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني من أجل زيادة قدرة البنوك التجارية على منح المزيد من السلفيات والقروض.[2]

كما أن هذه الأداة لا تتطلب وجود سوق كبير من السندات كما هو الحال في سياسة السوق المفتوحة، ولا يترتب على استخدامها تحمل البنك المركزي أي خسارة رغم أن أثرها يشمل كل المصارف في حين أن سياسة السوق المفتوحة ذات أثر محدود. وتعتبر سياسة الاحتياطي القانوني ذات أفضلية على سياسة السوق المفتوحة من حيث الرقابة على الائتمان لعدة اعتبارات أهمها:[3]

---

[1]- محمد ضيف الله القطابري، مرجع سابق، ص 27.

[2]- ناجي التوني، أدوات السياسة النقدية الحديثة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002، ص 15.

[3]- سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص 575، 576.

- أنها وسيلة مباشرة وتحقق نتائج فورية بمجرد إصدار التوجيهات من البنك المركزي، وبذلك فهي تقلل من الوقت اللازم لظهور أثرها على البنوك التجارية.

- أنها لا تحتاج إلى سوق واسعة ومتقدمة للتعامل، ولذلك فهي مناسبة للاستخدام خاصة بالنسبة للبلدان النامية.

إلا أن هناك بعض الموانع التي تجعل فعالية هذه السياسة محدودة وخاصة في البلدان النامية ومن أبرز تلك الموانع، هو وجود فائض احتياطي لدى بعض البنوك التجارية وبالتالي فإن تغيير نسبة الاحتياطي لن يؤثر على النشاط الائتماني للبنوك التجارية. بالإضافة إلى أنه في حال لم يتغير طلب الائتمان في نفس الاتجاه الذي يريده البنك المركزي فإن تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني قد لا تكون ذات أثر فعال على الائتمان وخاصة أثنـــاء فترات الكساد.

ورغم أن هذه السياسة سريعة وفعالة في تأثيرها على تغيير مقدار الاحتياطي النقدي لدى البنوك التجارية إلا ان هذه السياسة لا يمكن استخدامها بشكل متكرر في تغيير كمية العرض النقدي. فضلاً عن كون هذه السياسة انتقائية في أثرها، حيث يقتصر أثرها على البنوك التجارية. أما المؤسسات المالية غير المصرفية فلا تأثير لهذه السياسة عليها، وبذلك فإن هذه السياسة غير عادلة.[1]

إن هذه السياسة وبالرغم من الموانع السابقة تظل من أفضل الأدوات التي يمتلكها البنك المركزي وخاصة في ظل عدم فعالية سياسة السوق المفتوحة بسبب عدم توفر الشروط اللازمة لنجاحها وخاصة في البلدان النامية، إلا أنها ليست بديلاً عنها، وأفضل طريقة لنجاح البنك المركزي تكمن في المزج المناسب لكل الوسائل الكمية من أجل التوجيه والرقابة على الائتمان خصوصاً في البلدان النامية التي تفتقر للأسواق المالية والنقدية المتطورة مثل الجزائر.

3. عمليات السوق المفتوحة: وهي عبارة عن قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية الحكومية في سوق الأوراق المالية، كأذونات الخزانة، وبعض الأوراق المالية الأخرى بهدف التأثير في سيولة السوق النقدية، حيث يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية من البنوك التجارية والسوق المـــالي عندما يرغب في زيادة حجم سيولة السوق النقدية، في حين يقوم ببيع الأوراق المالية للجمهور والبنوك التجارية في حالة رغبته في تنفيذ سياسة انكماشية، بهدف تخفيض سيولة السوق النقدية للحد من قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان. ويتوقف نجاح هذا الأسلوب على مايلي:

- مدى حجم وطبيعة السوق النقدية، بحيث تكون معبرة بشكل كبير عن إمكانيات النقود والائتمان للاقتصاد ما.

- مدى توفر الصكوك المتمثلة في أذونات الخزانة والأوراق المالية الأخرى، والتي يمكن تداولها في السوق النقدية.

- مدى تلاقي مصالح البنوك التجارية مع توجه البنك المركزي، حيث تزداد فعالية عمليات السوق المفتوحة بتلاقي تلك المصالح وتقل بتصادمها.

- درجة تقدم الوعي الائتماني والمصرفي، حيث يعتبر هذا العامل محدداً هامـــاً لزيادة فعالية سياسة السوق المفتوحة.

---

[1]- سامي خليل، نفس المرجع، ص 579.

ورغم أهمية سياسة السوق المفتوحة يبقى استخدامها في البلدان النامية محدوداً، وذلك بسبب ضيق أسواق الأوراق المالية في بعض هذه البلدان وانعدامها في البعض الأخر، لذا يتم الاستعاضة عنها بالأساليب والسياسات المباشرة كسياسة الاحتياطي القانوني وسياسة سعر الخصم.[1]

4.1. نسبة السيولة: وهي عبارة عن نسبة الأصول السائلة لدى البنك إلى مجموع التزاماته وتعني إلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بجزء من أصولها في شكل أصول عالية السيولة لضمان سيولة البنك وحماية حقوق المودعين، وأصبحت هذه الأداة منذ عام 1945 من الأدوات الأساسية المستخدمة في الرقابة على مقدرة البنوك التجارية في منح الائتمان وحماية حقوق المودعين.

ثانياً. أساليب الرقابة الكيفية:

تعرف الرقابة الكيفية بأنها تلك السياسة التي تستهدف توجيه الائتمان إلى مجالات الإنتاج السلعي والحد من الائتمان في المجالات غير الإنتاجية كالمضاربة في أسواق الأوراق المالية وأسواق المواد الأولية.

وقد بدأ استخدام أساليب الرقابة الكيفية في انجلترا منذ عام 1924 بهدف مساندة السياسة الاقتصادية التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها، مع أن البلدان الرأسمالية لم تعطي أساليب الرقابة الكيفية أي اهتمام، ويرجع ذلك إلى أن اهتمام هذه البلدان يقتصر على تحقيق الاستقرار النقدي، مما جعلها تركز على استخدام أساليب الرقابة الكمية لعلاج حالات التضخم، ويتوقف نجاح استخدام أساليب الرقابة الكيفية على مدى التزام المقترضين في استخدام القروض في الأنشطة التي تعاقدت بموجبها الجهات المقترضة مع البنوك عند طلب القرض. أما أبرز أساليب الرقابة الكيفية فيتمثل فيمايلي:

أ. تحديد أسعار فائدة متفاوتة حسب نوع القرض.

ب. تحديد حصص معينة لكل نوع من أنواع القروض كزيادة القروض الموجهة لأغراض الصناعة على حساب القروض الموجهة للإنفاق على السلع الاستهلاكية.

ج. تحديد أجل الاستحقاق لكل قرض بحسب أوجه استخدامه، بحيث يزيد الأجل في القروض الصناعية والزراعية ويقل في القروض الاستهلاكية.

د. زيادة القروض التي يكون ضمانها الأوراق المالية الحكومية عن غيرها، وذلك تشجيعاً للأفراد والمصارف لإقتنائها.

هـ. ضرورة الحصول على موافقة البنك المركزي لقروض المقدمة من طرف المصارف التجارية التي تتجاوز قيمة معينة.

ثالثاً. أساليب الرقابة المباشرة:

يقصد بالرقابة المباشرة مجموعة الأساليب التي يلجأ إليها البنك المركزي بهدف دعم وتقوية دور أساليب الرقابة الكمية والكيفية. أما أبرز أساليب الرقابة المباشرة فيتمثل فيمايلي:

1. أسلوب العلانية: وفيه يقوم البنك المركزي بنشر بيانات صحيحة عن حالة الاقتصاد الوطني وما يناسبه من سياسة معينة للائتمان المصرفي ووضعها أمام الجمهور، وذلك بهدف كسب ثقة الرأي العام والبنوك التجارية من اجل إقناعهم

[1]- محمد ضيف الله القطابري، مرجع سابق، ص 31.

في مساندة ودعم السياسة النقدية التي يقرها البنك المركزي في التوجه والرقابة على الائتمان، ويرتبط نجاح هذا الأسلوب بدرجة التقدم الاقتصادي والوعي المصرفي حيث يعتبر أكثر نجاحاً في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية.

2. أسلوب الإقناع الأدبي: ويتمثل في التوجيهات والتصريحات والنصائح التي يوجهها البنك المركزي للبنوك التجارية من خلال عقد اللقاءات مع مسئولي هذه البنوك لتوضيح هدف البنك المركزي الذي يرمي تحقيقه في شئون النقد والائتمان، ويتوقف نجاح هذا الأسلوب على مدى تفهم البنوك التجارية لسياسة البنك المركزي طواعياً، وفي حال عدم نجاح هذا الأسلوب، فإن البنك يضطر إلى استخدام أسلوب الأوامر والتعليمات الملزمة.

3. أسلوب الأوامر والتعليمات الملزمة: وفيه يصدر البنك المركزي الأوامر والتعليمات المباشرة للبنوك التجارية والتي تصبح ملزمة بتنفيذها وإلا تعرضت للعقوبات من قبل البنك المركزي، ويحقق هذا الأسلوب نجاحاً في الرقابة على الائتمان وخاصة في البلدان المتخلفة التي لا تنجح أساليب الرقابة الكمية والنوعية في تحقيقها.

أما فيما يتعلق بأي الأدوات أكثر استخداماً في مجال السياسة النقدية فذلك يختلف باختلاف النظام الاقتصادي، حيث نجد أن الأنظمة الرأسمالية التي تتميز بوجود أسواق نقدية متطورة تستخدم الأساليب الكمية، أما الأنظمة الاشتراكية التي تتميز بمباشرة البنوك المركزية فيها لأعمال الرقابة على البنوك التجارية وتلزمها بتنفيذ سياستها النقدية، أما البلدان النامية التي تتصف بتخلف بنيانها الاقتصادي وضعف هياكلها المصرفية، فإنها تستخدم مزيجاً من الأساليب الكمية والكيفية، لذا نجد أن السياسة النقدية في هذه البلدان أقل فعالية عن مثيلاتها في البلدان المتقدمة.

الفرع الخامس: آلية عمل أدوات السياسة النقديـــة.

إن أدوات السياسة النقدية تستخدم من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي وتعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة السياسة الاقتصادية المنتهجة في اقتصاد ما، وهي في مضمونها تغيير في حجم العرض الاسمي من النقود (M) والتأثير على التوقعات الخاصة بسعر الفائدة. وتستخدم بصورة رئيسية في حالتين، إما لتنشيط الفعاليات الاقتصادية وانتشال الاقتصاد من حالة الركود ومعالجة مشكلة البطالة أولاً، ولمعالجة مشكلة التضخم ثانياً.

أولاً. التخلص من الركود الاقتصادي ومعالجة البطالة:

عندما يكون هناك حالة من الركود في الاقتصاد الوطني ويكون معدل البطالة مرتفعاً نسبياً فيمكن استخدام آليات السياسة النقدية لتنشيط الاستثمار وتوسيع العمالة. وتعتمد هذه السياسة على النظرية القائلة إن زيادة كمية النقود المتداولة تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة مما يزيد الإنفاق الإستثماري. وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الدخول، مما يدعو إلى زيادة الإنفاق الإستهلاكي ومن ثم إلى زيادة الناتج. ويمكن توضيح هذا التحليل من خلال نموذج (IS-LM)، والذي تم عرضه لأول مرة في سنة 1937 من طرف الاقتصادي الكيتزي (John R. Hicks)، والذي حاز على جائزة نوبل للاقتصاد في 1972. حيث يبين هذا النموذج أن التوازن في الاقتصاد الوطني يتطلب التوازن في سوق السلع والخدمات، وسوق النقود وسوق العمل.

إن النموذج يعمل على إيجاد قيم سعر الفائدة ومستوى الدخل اللّذان يحققان التوازن في كلا السوقين، سوق السلع والخدمات وسوق النقود. فمن الممكن أن يحدث التوازن في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود عند مستوى دخل أقل من ذلك المستوى الذي يحقق التوازن في سوق خدمات العمل. ومعنى ذلك أن البطالة الإجبارية من الممكن أن تحدث إذا كان الأجر الحقيقي أعلى من الأجر الحقيقي الذي يحقق التوازن، أو إذا كان الأجر الحقيقي السائد هو أجر التوظيف الكامل ولكن كان هناك قصور في الإنفاق. فإذا كان الدخل الحقيقي الذي يحقق التوازن في السوقين أقل من دخل التوظيف الكامل فيمكن معالجة هذا الاختلال بتطبيق السياسة النقدية التوسعية، أما إن كان أكبر فيمكن الوصول إلى التوازن في سوق العمل عن طريق السياسة النقدية الانكماشية. وسنوضح هذه السياسات باستخدام هذا النموذج الذي يبسط طريقة التحليل، والمتمثل في الشكل رقم (7) أسفله.

الشكل رقم (07): استخدام السياسة النقدية للتخلص من الركود ومعالجة البطالة.

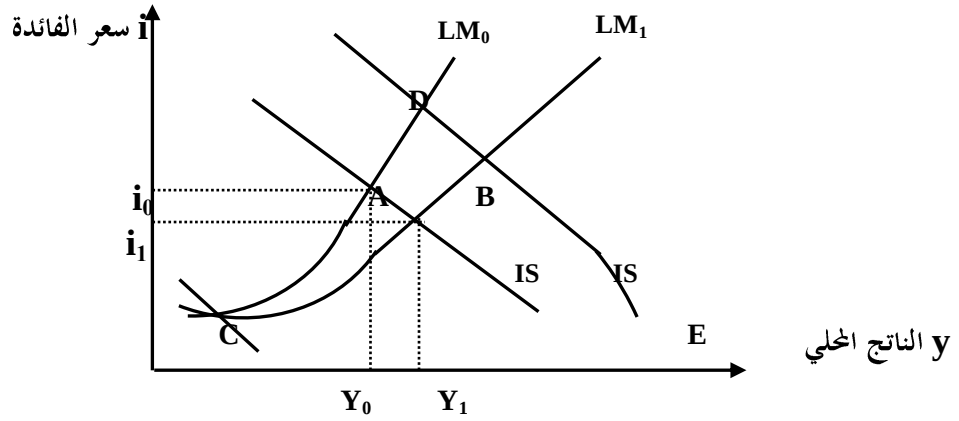

المصدر: من إعداد البـــاحث.

حيث: يمثل المنحنى (IS) بخط مستقيم وهو يعكس الأزواج (i ،Y) من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات أي تساوي الإنفاق مع الدخل. فيما يمثل المنحنى (LM) كل التوليفات (i ،Y) من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق النقود أي تساوي عرض النقود مع الطلب عليها.

من الشكل رقم (7) لنفرض ان التوازن في السوق النقدي يتحقق في البدء عند تقاطع المنحنى (LM_0) مع المنحنى (IS) في النقطة (A). وعند زيادة الكتلة النقدية ينتقل المنحنى (LM) إلى الوضع الجديد (LM_1) الواقع إلى اليمين من (LM_0)، ويتغير تبعاً لذلك موقع نقطة التقاطع مع المنحنى (IS) بحيث يزداد الناتج العيني وينخفض معدل الفائدة (النقطة B). وهنا نميز بين ثلاثة أوضاع للاقتصاد تختلف شدة تأثير السياسة النقدية اختلافاً كبيراً فيها من وضع لأخر. وتتعلق هذه الأوضاع بمكان نقطة تقاطع المنحنيين (LM_0) و (IS) وما إذا كانت تقابل معدل فائدة منخفضاً نسبياً أو متوسطاً أو مرتفعاً.

1. أثر السياسة النقدية معدوم أو ضعيف: إذا كان المنحني (IS) يتقاطع مع المنحنى (LM_0) في النقطة (C) يكون فيها المنحني (LM_0) أفقياً فإننا نقول إن الاقتصاد يقع في مصيدة السيولة (Trappe à liquidité). ذلك أنه إذا كان المنحنى (LM_0) أفقياً لا تستطيع الزيادات التي تطرأ على العرض النقدي أن تنقله إلى اليمين. ومن خلال معدل

الفائدة السائد في هذه الحالة يلجأ الأفراد إلى الاحتفاظ بأية كمية معروضة من النقود مهما كانت تلك الكمية كبيرة. بهذا فإن السياسة النقدية، المتمثلة في زيادة العرض النقدي، لا يكون لها أي تأثير على معدل الفائدة ولا على زيادة الاستثمار ولا على زيادة مستوى الناتج.

عندما يقترب سعر الفائدة من الصفر، وتفتقد السياسات النقدية قدرتها على التأثير، بما فيها قيام الحكومة بإعادة شراء أذونات الخزينة، وخفض الاحتياطي الإلزامي، فإننا في حالة تعرف "بمصيدة السيولة". ذلك أن سعر الفائدة الاسمي يكون صفراً أو قريبا من الصفر. ناهيك عن أن أسعار الفائدة على النقد والسندات تصبح متقاربة جداً ما يجعل المفاضلة بينهما لا يجدي نفعاً. لذا تتراكم السيولة لدى البنوك. وفي ظل انخفاض الأسعار، يحجم الأشخاص والمؤسسات عن الاستثمار، وينخفض الطلب على الاقتراض، بل أن أية سيولة فائضة إن وجدت لدى القطاع الخاص تعود كودائع في البنوك، وهكذا ندور في حلقة مفرغة من السيولة التي لا تأثير لها في الاقتصاد. وندخل في مصيدة مشتركة لا نعرف الفكاك منها هي فخ "مصيدة السيولة".

وإلى جانب الحالة التي يكون فيها معدل الفائدة معدوماً يمكن ان يكون الاقتصاد في وضع مصيدة السيولة عندما يكون معدل الفائدة منخفضاً، دون أن يصل إلى الصفر. وبالرغم من أن مثل هذا الوضع يمكن تصور حدوثه نظرياً إلا أن الاقتصاديات الفعلية لم تشهد مثيلاً له حتى الآن.[1]

وبالاضافة إلى وضع مصيدة السيولة التي يكون أثر السياسة النقدية فيها معدوماً هناك أوضاع اقتصادية أخرى يكون فيها أثر هذه السياسة في تنشيط الاستثمار محدوداً. ويمكن أن نتصور مثل هذه الأوضاع عندما يتقاطع المنحنى (IS) مع المنحنى (LM_0) في نقطة يكون مماس (IS) فيها خطاً رأسياً تقريباً، كما في النقطة (E) مثلاً. فإذا كانت النقطة (E) هي نقطة تقاطع المنحنيين (IS) و (LM_0) فإن زيادة الكتلة النقدية لا يؤدي إلى زيادة حجم الناتج عن المستوى (Y_0) بالرغم من أنها تخفض معدل الفائدة. في هذه الحالة يفقد الاستثمار مرونته بالنسبة لمعدل الفائدة.

وفي مثل هذه الحالة وفي أوضاع مصيدة السيولة لا يمكن تنشيط الاستثمار وزيادة الناتج باستخدام أدوات السياسة النقدية بل يكون ذلك بإتباع إجراءات السياسة المالية، تلك الإجراءات التي تؤدي إلى نقل المنحنى (IS) إلى اليمين.

2. أثر السياسة النقدية متوسطة الشدة: إذا كـــان المنحني (IS) يتقاطع مع المنحنى (LM_0) في النقطة (A) تقابل ميلاً متوسطاً للمنحني (LM_0) فإن زيادة الكتلة النقدية يؤدي إلى إنخفاض معدل الفائدة إنخفاضاً متوسطاً نسبياً يساوي ($i_0 - i_1$) وتؤدي أيضاً إلى زيادة حجم الاستثمار وإلى ارتفاع مستوى الناتج ارتفاعاً متوسطاً نسبياً من (Y_0) إلى (Y_1). ونلاحظ أنه كلما كان المنحنى (IS) أكثر بعداً إلى اليمين فإن أثر السياسة النقدية يكون أكثر شدة بصورة عامـــة.

3. أثر السياسة النقدية قوي: إذا كان المنحني (IS) يتقاطع مع المنحنى (LM_0) في النقطة (D) المتطرفة إلى اليمين فإن الازدياد الذي يطرأ على الناتج من جراء زيادة الكتلة النقدية يكون كبيراً جداً. في هذه الحالة يكون معدل الفائدة

[1]- أحمد الأشقر، مرجع سابق، ص 334.

الأولي (i_0) مرتفعاً جداً فينخفض بعد زيادة الكتلة النقدية انخفاضاً كبيراً إلى المستوى (i_1) ويؤدي إلى ارتفاع حجم الناتج ارتفاعاً كبيراً. نلاحظ أن الوضع الاقتصادي في هذه الحالة يتميز منذ البدء بالازدهار، الذي يتمثل بارتفاع مستوى الدخل وارتفاع مستوى معدل الفائدة. وفي هذه الحالة تكون استجابة كل من الاستثمار والناتج لإجراءات السياسة النقدية كبيرة جداً.

ثانياً. معالجة التضخم:

إن استخدام السياسة النقدية لمعالجة التضخم يقتضي أن تتدخل السلطات النقدية فتقلص حجم الكتلة النقدية مما يؤدي إلى إرتفاع معدل الفائدة وخفض الاستثمار. ويؤدي ذلك تدريجياً إلى إختفاء الفائض في الطلب وإلى وقف ارتفاع الأسعار وزوال العملية التضخمية.

والواقع أن أصحاب النظرية النقدية يرون أن التضخم في الأصل ظاهرة نقدية، بمعنى أن التضخم ينشأ أساساً بسبب العرض النقدي الزائد. وتشير كل الشواهد العملية المتوفرة عن الاقتصاديات المختلفة أن التضخم لا يمكن أن يستمر إلا إذا استمر نمو عرض النقود.

وبصورة أدق يمكن القول إن الزيادات المتواصلة في معدل نمو النقود فوق ما يتطلبه نمو الناتج تؤدي على المدى البعيد إلى زيادات مماثلة في معدل التضخم. لهذا فإن معالجة مشكلة التضخم إنما تكون بتخفيض معدل نمو الكتلة النقدية. وحتى ندرك ذلك بصورة أوضح لابد من التطرق إلى النظرية الكمية للنقود، والتي يمكن شرحها إنطلاقاً من العلاقة التاليـــة: $$M\,V = P\,Y \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن (M) هي الكتلة النقدية، (V) سرعة تداول النقود، (P) هو مستوى الأسعار و (Y) هو الناتج الحقيقي. ولنكتب هذه العلاقة من جديد بعد أخذ معدلات نمو المؤشرات السابقة والواردة فيها خلال واحدة الزمن فنجد:

$$m + v = f + g \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث أن (m) هي معدل نمو الكتلة النقدية، (v) هي معدل نمو سرعة تداول، (f) هو معدل التضخم، (g) هو معدل النمو الحقيقي للناتج. ويمكن ان نكتب العلاقة رقم (2) كما يلي: $$f = m - g + v \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

ويتضح من هذه العلاقة أن معدل التضخم تربطه علاقة طردية مع معدل نمو عرض النقود (m) ومعدل نمو سرعة التداول (v)، في حين تربطه علاقة عكسية مع معدل نمو الناتج الحقيقي (g).

ومن المعتقد أن معدل نمو سرعة التداول (v) صغير جداً في معظم الأحوال. لهذا فإن العلاقة رقم (3) تدل على أن العامل الرئيسي وراء ارتفاع معدل التضخم هو مقدار الفرق ($m - g$)، أي مقدار ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية (m) فوق معدل النمو الاقتصادي (g). فعندما يكون معدل نمو الكتلة النقدية كبيراً بالمقارنة مع معدل النمو الاقتصادي يكون معدل التضخم كبيراً أيضاً. وعليه فإن تخفيض معدل نمـــو الكتلة النقدية من شأنه أن يخفض معدل التضخم.

وعلى إفتراض أن الكتلة النقدية (M_0) تقابل معدل تضخم (f_0) مرتفعاً نسبياً. لهذا فإن الحكومة ترغب بتقليص الكتلة النقدية من (M_0) إلى (M_1) حتى تخفض معدل التضخم من القيمة (f_0) إلى القيمة المرغوبة (f_1). وهنا تصادفنا مجموعة من الحالات الممكنة:

1. الحالة الأولى: فقد يكون تقليص الكتلة النقديـــة وفق ما هو مطلوب تمامـــاً مما يؤدي إلى نقل المنحنى (LM) من الوضع (LM_0) إلى الوضع (LM_1) المطلوب وينخفض حجم الناتج إلى (Y_1) ويرتفع معدل البطالة بنسبة معينة، ويرتفع معدل الفائدة من (i_0) إلى (i_1)، كما في الشكل رقم (7).

2. الحالة الثانية: قد يكون تقليص الكتلة النقدية بكمية أقل من الكمية المطلوبة مما يجعل معدل الفائدة الجديد دون القيمة (i_1) التي تخفض الطلب إلى المستوى المناسب. في هذه الحالة لا ينخفض معدل التضخم إلى المستوى المرغوب (f_1). كما أنه قد يكون تقليص الكتلة النقدية بكمية كبيرة نسبياً مما ينقل المنحنى (LM) إلى وضع واقع إلى اليسار من (LM_1) ويقابل وضعاً توازياً ينخفض فيه مستوى الناتج انخفاضاً كبيراً ويكون معدل الفائدة مرتفعاً جداً وينخفض فيه معدل التضخم إلى ما دون المستوى المرغوب (f_1). هنا يرتفع معدل البطالة كثيراً ويكون على السلطات النقدية إحداث زيادة في عرض النقود حتى ينتقل المنحنى (LM) نحو اليمين ويعود للانطباق على المنحني(LM_1).

الشكل رقم (08): إستخدام السياسة النقدية لمعالجة التضخم.

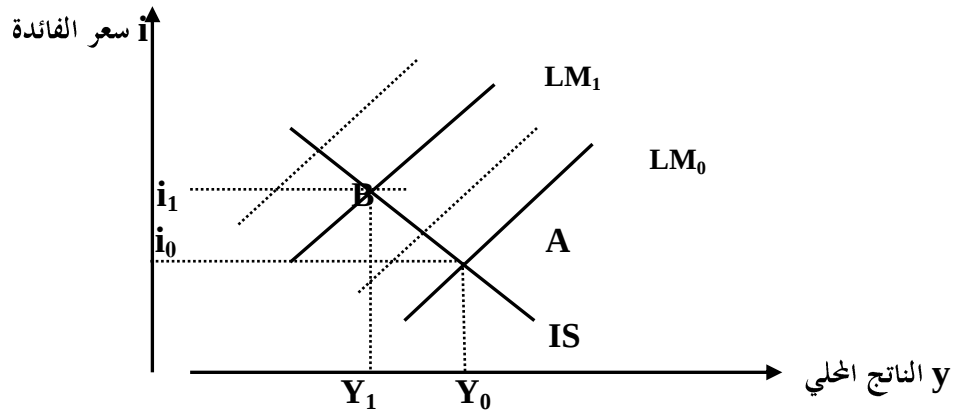

المصدر: من إعداد البـــاحث.

3. الحالة الثالثة: وتحدث هذه الحالة عند هبوط مستوى الناتج إلى ما دون المستوى المرغوب (Y_1)، بصورة خاصة عندما تكون الأسعار والأجور عديمة المرونة في حركتها نحو الانخفاض. فإذا فرضنا أن زيادة الكتلة النقدية، التي أدت إلى الاختفاء التدريجي لفائض الطلب وأدت إلى ارتفاع معدل الفائدة، لم تؤدي إلى انخفاض مستوى الأسعار فإن هذا يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية $\left(\frac{M}{P}\right)$ للكتلة النقدية ويؤدي بالتالي على نقص النقود المخصصة للمعاملات مما يؤدي أخيراً إلى انخفاض الناتج إلى ما دون المستوى المطلوب (Y_1).

المطلب الثالث: سياسة التجارة الخارجية.

لقد أصبحت دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية تتخذ مكاناً بارزاً ومتميزاً في العالم اليوم بعدما طرأت على البنية الاقتصادية العالمية مجموعة من المتغيرات، ولعل أهم هذه المتغيرات هو اتساع نطاق منظمة التجارة العالمية لتحرير التجارة الدولية ورفع جميع القيود سواء كانت تلك القيود جمركية أو غير جمركية. وظهور التكتلات الاقتصادية الضخمة ذات القدرات الهائلة التي أدت إلى تراجع أهمية دور اقتصاد الدولة الواحدة. الأمر الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بآليات سياسة التجارة الخارجية لإيجاد الأدوات المناسبة التي من شأنها أن تحقق أكبر قدر ممكن من المكاسب وأقل خسائر ممكنة.

لذلك تعتبر سياسة التجارة الدولية إحدى الركائز الأساسية للسياسة الاقتصادية في الاقتصاد الوطني في جميع الدول سواء كانت متقدمة أو متخلفة، وذلك نظراً لما توفره هذه السياسة من إمكانيات تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية.

لقد اهتم الباحثون الاقتصاديون كثيراً بدراسة التجارة الخارجية لما لها من دور كبير ومتميز في جميع الاقتصاديات الوطنية، حيث تعتبر التجارة الخارجية ضرورة من ضروريات الحياة الاقتصادية لكل الدول سواء كانت متقدمة أو متخلفة، فلا تستطيع أية دولة مهما كانت مواردها الاقتصادية كبيرة أن تعيش منفردة وان تحقق الاكتفاء الذاتي وذلك لتعدد الحاجات الإنسانية ولاختلافها ولتنوع رغبات الأفراد وأذواقهم. فالتجارة تساعد الدول على تأمين بعض المنتجات والخدمات التي لا تتوفر لديها أو التي تكون تكاليف إنتاجها أعلى بكثير من تكاليف استيرادها.[1]

كما أنها تعتبر عاملاً مهماً تساعد على تنمية الاقتصاديات الوطنية من خلال تأمين الفرص لتصدير الفائض من الإنتاج لديها للدول الأخرى، ومن خلال ما توفره من فرص للحصول على القروض والتمويل اللازم لرفع وتيرة النمو الاقتصادي، وقد تزايدت أهمية هذه السياسات مع تزايد تطور أنظمة المعلومات والاتصالات ومع تزايد درجات الاعتماد المتبادل فيما بين الدول.

فسياسة التجارة الخارجية تعمل على دراسة الصفات الاقتصادية (من تبادل للسلع والخدمات وحركات ورؤوس الأموال والقروض) الجارية عبر الحدود الوطنية للدولة، واتخـــاذ جميع الإجراءات المناسبة التي من شأنها العمل على رفع أسعار صرف العملة الوطنية في الأسواق الدولية ورفع مستويات التشغيل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي والتوازن الخارجي.[2]

---

[1]- عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000، ص 20.

[2]- إسماعيل عبد الرحمن، محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الكلي، دار وائل، عمان، الأردن، 1999، ص 255.

الفرع الثاني: نظريات التجارة الخارجية.

لقد ارتبط تطور مفهوم التجارة الخارجية بتطور نظريات التجارة الخارجية حيث كان لنظرية التجارة الخارجية السائدة تأثير كبير في سياسة التجارة الخارجية المطبقة. وقد مرت نظريات التجارة الخارجية بثلاثـــة مراحل وهي:

أولاً. النظرية التجارية "الميركانتيلية":

تعتبر الأراء والأفكار التجارية الميركانتيلية (Mercantilism) مجموعة من المعتقدات الاقتصادية التي انتشرت في أوروبا خلال الفترة التي امتدت من عام 1500 إلى 1750 ميلادية. إلا أنه لا يمكن اعتبارها نظرية اقتصادية بحتة وإنما هي مجموعة من الإجراءات والسياسات الاقتصادية طبقت للتحكم في النشاطات الاقتصادية المحلية والتجارية الدولية لزيادة تراكم ثروة الأمة[1]. حيث تقاس ثروة الأمة بما لديها من المعادن الثمينة "الذهب والفضة". ولتحقيق زيادة التراكم في ثروة الأمة لابد أن يكون الميزان التجاري للدولة في حالة ربح دائم من خلال زيادة الصادرات والإقلال من الواردات، ولاشك أن للدولة دوراً كبيراً في ذلك حيث تقوم بإنشاء الاحتكارات الضخمة في مجال النقل والتجارة ومنع تصدير المعادن الثمينة وتنظيم الصناعات الوطنية.

إن هذه الأفكار بدأت تنتشر بسرعة لدى الفلاسفة والمفكرين لدرجة أنها أقنعت السلطة السياسية الإقطاعية بها، مما دعا إلى قيامهم ببناء الأساطيل التجارية القوية وتوفير الحماية اللازمة لها، مع ضرورة منع الاستيراد من الخارج إلا للأشياء الضرورية جداً وفي نفس الوقت تشجيع الصادرات إلى أقصى درجة لإن هذين الإجراءين كفيلان بتركيم الذهب والفضة والمحافظة عليهما. فإذا لم يكن للدولة مناجم تحوي الذهب والفضة فإن السبيل الوحيد للحصول عليها هو التجارة الدولية، وهذا يستدعي أن تحقق الدولة فائضا في ميزانها التجاري، أي أن تفوق صادراتها وارداتها ويُدفع الفرق بالمعدن النفيس، ويلزم تحقيق فائض في الميزان التجاري أن تعمل الدولة بأساليبها المختلفة على بلوغ هذه النتيجة. ولقد ميز التجاريين بين ثلاث فترات مرت بها النظرية هي:

1. الفترة الأولى: وهي الفترة التي تعرف بفترة السياسة المعدنية، ويستدعي احتفاظ الدولة في تلك الفترة برصيد من المعدن النفيس وإخضاع عمليات إخراج المعدن النفيس للخارج لرقابة مباشرة وقد اشتهرت هذه السياسة لدى الأسبان أكثر من غيرهم.

2. الفترة الثانية: وهي الفترة التي تعرف بفترة السياسة التجارية، حيث اكتفت الدول بتفسير معاملاتها التجارية مع كل دولة على إنفراد ومن ثم لم تعد هناك حاجة إلى فرض رقابة مباشرة على كل عملية من عمليات إخراج المعدن النفيس إلى الخارج، وعلى أن تكتفي الدولة بالرقابة غير المباشرة على مجموع معاملاتها مع كل دولة وقد اشتهرت هذه السياسة لدى الانكليز أكثر من غيرهم، إذ تم اعتمادهم على أساطيلهم التجارية الكبيرة والقوية في جلب المعادن الثمينة عن طريق التجارة والنقل البحري.

---

[1]- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 1999، ص 17.

3. الفترة الثالثة: وتعرف بفترة السياسة الصناعية، إذ إتضح للدولة أن مركزها النهائي يتوقف على مجموع صادراتها في نهاية العام، وبناءً على ذلك فليس من الضروري أن تكون معاملاتها مع كل دولة في صالحها فالعبرة في مجموع معاملاتها. ومن هنا فقد تم الاعتماد على جلب المعادن الثمينة للتصنيع الحرفي وتصدير البضائع المصنعة. ولقد أقتضى منطق التجاريين ضرورة تدخل الدولة في التجارة الخارجية لذلك طالبوا بوجوب إخضاع التبادل الدولي لبعض القيود والتي تتمثل في الضرائب على الواردات وإعانة الصادرات ومنع استيراد بعض السلع وغير ذلك بقصد تحقيق فائض في الميزان التجاري. وقد كان من الوسائل التي اتبعها التجاريون فرض قيود على تصدير المواد الغذائية لينخفض ثمنها وبالتالي تنخفض مستويات الأجور، ومنه خفض تكاليف الإنتاج في الصناعة وتشجيع الصادرات الصناعية.

ثانياً. النظرية التقليدية الكلاسيكية للتجارية الخارجية:

لقد نشأت النظرية التقليدية كرد فعل على الأفكار التجارية التي نادت بتشجيع الصادرات وبفرض القيود على الواردات للحصول على اكبر كمية ممكنة من المعادن الثمينة التي تعد مقياساً لقوة الدولة، حيث نادت النظرية التقليدية بحرية التجارة الخارجية، وبذلك تعد النظرية التقليدية نقطة الانطلاق الأساسية في تحليل نظرية التجارة الخارجية، وقد قام بهذه المهمة كل من آدم سميث الذي وضع نظرية فروق التكلفة المطلقة وديفيد ريكاردو ونظريته فروق التكلفة النسبية وجون استيوارت ميل الذي وضع نظرية القيم الدولية.[1]

1. نظرية التوازن التلقائي: وتتلخص هذه النظرية التي تبناها الاقتصادي دافيد هيوم (David Hume) في أن المعدن النفيس يتوزع على البلاد الداخلة في علاقات تجارية دون الحاجة إلى تدخل من قبل الدولة، فإذا زاد ما لدى الدولة من المعدن النفيس على القدر الذي يتناسب مع نشاطها الاقتصادي، فإن أسعار السلع في تلك الدولة ترتفع بالنسبة لأسعار السلع في البلاد الأخرى مما يؤدي إلى انخفاض صادراتها وارتفاع في استيراداتها ومن ثم انسياب هذا المعدن النفيس إلى الخارج، وبالعكس، فإذا كان لديها من المعدن النفيس كمية اقل من حاجة حجم نشاطها الاقتصادي فإن أسعار السلع في هذا البلد تنخفض بالنسبة لأسعار السلع في الدول الأخرى مما يؤدي إلى زيادة صادراتها ونقص وارداتها وفي النهاية يتحقق الفائض في الميزان التجاري مما يؤدي إلى تدفق الذهب إلى الدولة من العالم الخارجي.

ولقد استطاع هيوم عن طريق دراسة العلاقة بين كمية المعدن النفيس في بلد ما ومستويات الأسعار فيه، والعلاقة بين مستوى الأسعار فيه ومستوى الأسعار في العالم الخارجي، أن يؤكد على عدم جدوى القيـــود التي تفرض على التجارة الدولية. وتعد نظرية هيوم مقدمة لظهور أشهر النظريات النقدية وهي (النظرية الكمية للنقود) والتي تنصّ على وجود علاقة طردية تربط بين كمية النقود في التداول في بلد ما وبين المستوى العام للأسعار في ذلك البلد، والتي تدعو إلى عدم الفائدة من تراكم الكميات الكبيرة من الذهب والفضة داخل البلد لان ذلك سرعان ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ومن ثم خروج هذه الكميات من المعدن الثمين إلى خارج البلد.

---

[1]- زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1999، ص 46.

2. نظرية فروق التكلفة المطلقة: يعتبر آدم سميث (Adam Smith) أول من كتب في التجارة الخارجية بشكل مفصل، حيث نادى بحرية التجارة الدولية على أساس قانون التكلفة المطلقة. فقد وجد أن التجارة الدولية تقوم لوجود تباين في تكاليف الإنتاج وهذا التباين ناشئ عن تفاوت وجود عناصر الإنتاج بين الدول. ووفقاً لآراء سميث يمكن لدولتين ان تزيدا من إنتاجهما المشترك إذا تخصصت كل منهما في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة، وعلى هذا الأساس فإن التكلفة المطلقة لسلعة ما في إحدى الدول هي كمية العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من هذه السلعة في تلك الدولة. مما يعني أن تقسيم العمل الدولي يجبر الدولة على أن تتخصص في السلع التي تمكنها ظروفها الطبيعية من ان تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها من هذه السلع بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من سلع تتمتع بإنتاجها بالميزات المطلقة نفسها.[1]

وقد إنتُقدت هذه النظرية بأنها امتداد لنظرية التجاريين على الرغم من الاختلاف الشاسع بينهما، وأنه قد توجد دول ليس لديها أية مزايا مطلقة في إنتاج السلع، أي أنها لا تتفوق في أي فرع من فروع الإنتاج، وهو ما يجعلها عرضة لمشكلات اقتصادية لأن سلع الدول المتفوقة ستغزو أسواقها في وقت لن تستطيع فيه تقدير أية سلعة لكي تمول الاستيراد. وبمعنى أخر هل يعني ذلك بأنها ستبقى تعتمد على الدول الأخرى في استيراد كل ما يلزمها من المنتجات.

وبالرغم من هذه الانتقادات، فإنها لا تنقص كثيرا من قدر نظرية سميث لأن الحكم على أية نظرية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الظروف التي كانت سائدة وقت المناداة بها، فحرية التجارة كانت في صالح بريطانيا في ذلك الوقت وكانت صناعة بريطانيا قوية ولم يكن يخشى عليها من منافسة الدول الأخرى.

3. نظرية فروق التكلفة النسبية: لقد اعتمد ريكاردو (David Ricardo) في تحليله للتجارة الخارجية من خلال ما استعرضه في كتابه " الاقتصاد السياسي والضريبة " على عدة افتراضات أهمها ان التجارة الخارجية تقوم بين دولتين تنتجان وتتبادلان نوعين من السلع، وإن عناصر الإنتاج تتمثل بعنصر العمل فقط، وأن تكاليف الإنتاج ثابتة، كما ان التبادل بين الدولتين يتم في صورة مقايضة، بالإضافة إلى عدم وجود نفقـــات نقل أو ضرائب جمركية. فضلاً عن أن كلا الدولتين في حالة تشغيل كامل.

وتتلخص هذه النظرية بأنه في ظل حرية التجارة الخارجية يجب أن تتخصص كل دولة بإنتاج السلعة التي تكون تكلفة إنتاجها منخفضة نسبياً من تكلفة إنتاجها في الدول الأخرى، حتى لو كانت تتمتع بمزايا مطلقة لإنتاج عدة سلع، وأن تستورد من الدول الأخرى السلع التي تتمتع بمزايا نسبية في إنتاجها. أي أننا نقول أن دولة ما لديها ميزة نسبية في إنتاج سلعة معينة مقارنة مع دولة أخرى إذا أنتجت الأولى تلك السلعة بفعالية أكبر (تكلفة اقل) مقارنة مع السلعة الأخرى التي تنتجها.[2]

---

[1]- إسماعيل عبد الرحمن، محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص 261.

[2]- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 343.

ووفقاً لهذه النظرية فإن الاختلاف في التكنولوجيا يؤدي إلى حدوث التجارة الخارجية بين الدول ويحدد مواصفاتها كما أن اختلاف أسلوب الإنتاج (نتيجة لاختلاف دوال الإنتاج) بين الدول يؤدي إلى اختلاف منحنيات إمكانيات الإنتاج بينها وبما أن الدول متشابهة في كل الجوانب الأخرى وبالذات جوانب الطلب فستكون الأسعار النسبية للسلع (المزايا النسبية) مختلفة بين الدول قبل حدوث التجارة. أي إن التجارة الخارجية لا تقوم إلا إذا كان هناك تفاوت في التكاليف النسبية لإنتاج السلع بين الدول.

وقد انتقدت هذه النظرية بأنها قد اعتمدت على نظرية القيمة في العمل دون الأخذ بعين الاعتبار عناصر الإنتاج الأخرى، حيث بنى ريكاردو نظريته في التجارة الدولية على نفس الفرضيات التي بنى عليها نظريته في القيمة، فقيمة أي سلعة في رأيه إنما تتوقف على ما بذل في إنتاجها من عمل على أساس أن هناك علاقة تربط قيمة السلعة وتكاليف إنتاجها، وهو في هذا يفترض انه لا يوجد إلا عنصر واحد من عناصر الإنتاج وهو العمل وان قيمة السلع تتناسب مع ما بذل فيها من عمل. فإذا كانت الوحدة من سلعة معينة يلزم لإنتاجها مستوى (60) يوم عمل وكانت الوحدة من سلعة أخرى تحتاج أكثر من ستين يوما لإنتاجها فان قيمة السلعة الثانية أعلى من قيمة السلعة الأولى. كما أن التجارة الخارجية لا تقتصر على سلعتين وبين دولتين فقط وإنما هناك عدد كبير من السلع والدول.

4. نظرية القيم الدولية (الطلب المتبادل): لقد ساهم جون استيوارت ميل (John Stuart Mill) في إبراز أهمية دور الطلب في التجارة الدولية، فقد بين أن نسبة التبادل الدولية تتحدد بالطلب المتبادل، أي إن معدل التبادل الدولي يتحدد وفقاً لتفاعل قوى الطلب في السوق الدولية، وإن معدل التبادل التوازني في التجارة الدولية، هو ذلك المعدل الذي تكون فيه قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية.[1]

وقد أكد جون استيوارت ميل على أن تحديد معدلات التبادل بين دولتين تتوقف على مرونة الطلب لكلا الدولتين، فالدولة ذات الطلب غير المرن تحصل على اكبر نفع من التجارة الدولية بينما تحصل الدولة ذات الطلب المرن على نفع أقل. كما أوضح أن لتكاليف النقل تأثيراً مباشراً في التجارة الدولية حيث تزيد من أسعار السلع المصدرة والمستوردة عما كانت عليه في الأسواق الداخلية مما يؤدي إلى تغيير الطلب المتبادل لاضطرار الدول أن تنتج داخل حدودها سلعاً كانت تستطيع الحصول عليها من الخارج بأسعار منخفضة إلا أن تكاليف النقل تزيد من تكاليفها مما يجعل إنتاجها داخلياً أفضل من إستيرادها.[2]

وقد انتقدت هذه النظرية كسابقتها، وهي أنها اعتمدت على نظرية العمل في تحديد القيمة وأهملت العناصر الأخرى.

ويلاحظ مما تقدم ان النظرية الكلاسيكية على بساطتها كانت نقطة الانطلاق الأولى في تحليل نظرية التجارة الخارجية، حيث نادت بحريـــة التجارة الدولية لما تقدمه من فوائد لجميع الدول المصدرة والمستوردة معاً. إلا أن اعتمادها

---

[1]- زينب حسن عوض الله، مرجع ســـابق، ص 51.

[2]- محمد يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 33.

على نظرية القيمة في العمل، وإهمالها العناصر الأخرى من ارض ورأسمال، واعتبارها أن التبادل الدولي يتم بين دولتين وعلى سلعتين فقط جعل منها نظريـــة لا تتماشى مع الواقع الاقتصادي وما فيه من تطورات وتناقضات.

ثالثاً. النظرية التقليدية الحديثة في التجارية الخارجية " نظرية هكشر أوهلين ":

إن اندلاع الحرب العالمية الأولى بالفترة (1918/1914) وتردي أوضاع التجارة الدولية وحدوث الأزمة الاقتصادية الكبرى (1933/1929)، قد أدت هذه العوامل وغيرها إلى تبني العديد من الدول أشكالاً من الحماية والانعزالية لحماية المصالح الوطنية. مما دفع ببعض الاقتصاديين إلى تقديم تفسيرات ونظريات جديدة حول التجارة الخارجية. فقد وضع الاقتصادي السويدي هكشر (Hecksher) الإطار العام للنظرية الحديثة للتجارة الخارجية، ثم قام الاقتصادي السويدي أوهلين (Ohlin) بتفسير وتطوير هذه النظرية، حيث أكد أوهلين على أن التجارة الدولية هي امتداد طبيعي للتجارة وإن الأسعار على المستوى الدولي تتحدد بالأسس والطرق نفسها التي تتحد وفقها الأسعار الداخلية [1]، كما أن التجارة الدولية تقوم على العوامل الأساسية التالية:

1. وفرة وندرة عناصر الإنتاج: تختلف وفرة عناصر الإنتاج من دولة إلى أخرى، ونظراً لوجود هذا الاختلاف فإن كل دولة تتخصص حسب هذه النظرية بإنتاج وتصدير السلع التي تحتاج على كمية كبيرة من عنصر الإنتاج المتوفر لديها والذي يعد الأرخص نسبياً، وأن تستورد السلع التي تحتاج إلى كمية كبيرة من عنصر الإنتاج النادر والذي يعد الأغلى نسبياً لديها. أي أن تقوم الدولة التي تتمتع بوفرة عنصر العمل وندرة رأس المال نسبيا بإنتاج وتصدير السلع التي تحتاج إلى يد عاملة كثيرة (مثل السلع الزراعية، والصناعات اليدوية، والصناعات النسيجية) واستيراد السلع كثيفة رأس المال (مثل: الصلب، والآليات، والسيارات). أما الدولة التي تتمتع بوفرة عنصر رأس المال وتفتقر على عنصر العمل فإنها تقوم بإنتاج وتصدير السلع التي تحتاج إلى كثافة رأس المال وتستورد السلع كثيفة العمل.

ومنه ووفقا لهذه النظرية فإن الاختلاف الوحيد بين الدول هو في نسب عوامل الإنتاج المتوفرة لها وأن الدول متشابهة في كل الجوانب الأخرى. فعلى سبيل المثال فإنه في حالة وجود دولتين (A) و (B)، وسلعتين (X) و (Y)، وعاملي الإنتاج المتمثلة في العمل (L) ورأس المال (K)، تفترض النظرية أن:

$$\left(\frac{K}{L}\right)_B^K > \left(\frac{K}{L}\right)_A^L \quad ، \quad \left(\frac{K}{L}\right)^Y > \left(\frac{K}{L}\right)^X$$

إن المتراجحتين السابقتين للنظرية تبين أن نسبة العوامل الرأسمالية المستخدمة مع كل عامل أعلى في الدولة (B)، مما يعني أن الدولة (B) تتميز بوفرة عوامل رأس المـــال والدولة (A) تتميز بوفرة العمال (الأيدي العاملـــة). أي أن إنتاج السلعة (Y) يحتاج إلى عوامل رأس المال بكثافة أكثر مقارنة مع السلعة (X)، وأن السلعة (X) تستخدم الأيدي العاملة بكثافة مقارنة مع السلعة (Y) ويفترض أيضاً هنا أن وجه المقارنة بين السلعتين يظل ثابتاً حتى لو

[1]- أحمد زهير شامية وآخرون، مرجع سابق، ص 375.

تغيرت نسب الإنتاج (أي أن السلعة (Y) تستخدم رأس المال بكثافة بصرف النظر عن مستوى الإنتاج). وبالتالي، فإن نظرية " هكشر أوهلين " تنص على أن كل دولة ستركز على إنتاج السلع التي تستخدم العوامل ذات الوفرة النسبية لها بكثافة وتقوم بتصديرها، وستستورد السلع الأخرى. وفي المثال أعلاه ستقوم الدولة (A) بتصدير السلعة (X) واستيراد السلعة (Y) وسيحدث العكس بالنسبة الدولة (B).

2. حجم الإنتاج: يلاحظ مما تقدم أن اختلاف الوفرة النسبية لمختلف عناصر الإنتاج التي بدورها تؤدي إلى اختلاف نفقات إنتاج السلع بين الدول يعتبر السبب الأول لقيام التجارة الدولية، أما السبب الثاني لقيام التجارة فيتمثل في التوسع بحجم الإنتاج (الإنتاج الكبير) الذي يؤدي إلى ظاهرة تناقص النفقة خاصة في مجال الصناعة وبالتالي خفض أسعار هذه السلع مما يؤدي إلى زيادة الصادرات لزيادة الطلب الخارجي عليها.[1]

3. إختلاف الأذواق: وتفترض النظرية أن الدول متشابهة في إمكانياتها الإنتاجية (دوال الإنتاج، نسب عوامل الإنتاج...) وأن الاختلاف الوحيد بينها يكمن في تذوقها للسلع. أي أن منحنيات الإنتاج متطابقة وأن منحنيات السواء مختلفة. فالعنصر الذي يقود للتبادل التجاري الدولي حسب هذه النظرية هو إختلاف الميول والأذواق، فمثلاً لو قامت دولتين (A, B) بإنتاج سلعة ما وبكميات متساوية، نرى أن هناك ميل لدى المستهلك في الدولة (A) لشراء سلعة من صنع الدولة (B)، حتى ولو من باب التغيير، وتزداد أهمية هذا العامل في خلق التجارة الدولية كلما ارتفع الدخل الفردي في الدولة.[2]

إن النظرية الحديثة قد قامت على أسس علمية وواقعية، وقد تحررت من استخدام نظرية القيمة في العمل واعتمدت على الأثمان النسبية لعناصر الإنتاج والتي بدورها تحدد الأثمان النسبية للسلع، وأظهرت دور النقود وأسعار الصرف، وأكدت على أن لأذواق المستهلكين تأثيراً على حجم التجارة الدولية. إلا أنه يؤخذ عليها أنها تفترض تجانس عناصر الإنتاج في جميع الدول وهذا غير واقعي، وتفترض ثبات الطلب لأن الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج تعكس أثمانها أي إن لعرض عناصر الإنتاج أهمية أكبر من أهمية الطلب عليها، كما أنها تفترض عدم حدوث تغيرات تكنولوجية إلا أن التغيرات التكنولوجية عملية مستمرة.

رابعاً. التوجهات والنظريات الجديدة في التجارية الخارجية:

منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي بدأت تتشكل معالم نظرية حديثة للتجارة الخارجية من قبل بعض الاقتصاديين مثل بوسنر (M.V. Posner)، (D.B. Keesing)، (R.Vernon) ولانكستر (Lancaster)، وهلبمان (Helpman)، وغيرهم. ولعل واحدة من أهم نقاط الاختلاف بين النظرية التقليدية والنظريات الحديثة تكمن في أن النظريات التقليدية في التجارة الدولية، تدرس المنافسة التامة والمثلى وتفسرها على أساس عنصرين هما التكاليف وحيازة عوامل الإنتاج،

---

[1]- محمد يونس، مرجع سابق، ص 63.

[2]- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص 340.

أما النظريات الحديثة للتجارة الدولية فقد جاءت خلافاً لذلك قصد التنبيه إلى الصور الحديثة للمنافسة الدولية وهي بالتالي تدرس الحالات المختلفة من المنافسة غير التامة وغير المثلى مثل التقدم التكنولوجي، التمايز في المنتوج، والمردودية المزايدة أي ما يعرف باقتصاديات الحجم. وبالتالي فهي نظريات متخصصة وتدقيقية وليست عامة وشاملة لكل الحالات مثل النظريات التقليدية.

1. النظريات القائمة على أساس عامل التكنولوجيا: تفترض النظريات التقليدية أن المنتوجات المتبادلة تكون متجانسة ومتشابهة، ويتوقف تصدير كل منتج على أساس الميزة التفاضلية التي يملكها سعره بالنسبة للمنتوجات من نفس نوعه، التي تجد مصدرها في إنتاجية العمل وفي حيازة عوامل الإنتاج الأولية.

1.1. نظرية الفارق التكنولوجي: حيث لاحظ الاقتصادي بوسنر **(M.V. POSNER)** سنة **1961** أنه بالرغم أن بعض الدول هي ذات حيازة عواملية نسبية متقاربة أو متطابقة فإن ذلك لم يمنعها من أن تتعامل تجاريا بينها، بسبب ما يسمى بالابتكار، وهذا ما يؤدي إلى إعادة النظر في نتائج النظرية التقليدية. وذلك بابتكار طرائق أو اختراع منتجات جديدة تصبح بعض الدول مصدرة لها بغض النظر عن الامتياز الذي تملكه في حيازة عوامل الإنتاج، فهو يعطي لها احتكارا لتصدير منتجات هذا القطاع.

ويحدث الفارق التكنولوجي في التبادل الدولي، إذا ظهر طلب من طرف مستهلكي الدول الأجنبية على المنتجات الجديدة للدولة المحلية، الأمر الذي يستدعي وقتا وأجلا يدعى فترة الطلب **(Demand lag)**، يختفي تدريجيا عندما يبدأ منتجو هذه الدول الأجنبية في صناعة نفس هذه المنتجات، الأمر الذي بدوره، يتطلب وقتا يدعى بفترة التقليد **(Imitation lag)**، وإن هذه الفترة هي التي تسمح للمبتكر بفرض احتكاره خلالها، ولكن وبمجرد انتقال هذه التكنولوجيا فيحتمل ظهور منافسة، ويبقى احتكار المنتج ممكنا إذا كان يستفيد من ربح خالص من التكاليف، قد ترتبط هذه الاستفادة على الخصوص باقتصاديات الحجم التي تنشأ من تواجد سوق واسع، أو أن يكون هذا البلد يستجيب لوحده للطلب الداخلي والخارجي.

2.1. المنافسة الدولية عن طريق الابتكار: وقد تم العمل بهذه الطريقة على الاقتصاد الأمريكي سنة **1962** من قبل الاقتصادي **(D.B. Keesing)**، حيث ترى النظرية أن المنافسة لا تكون فقط باستغلال المزايا الطبيعية (مناخ، ثروات سطحية وباطنية) ولا باستخدام العوامل الوفيرة، بل تنتـــج أيضا من ابتكار منتوجات جديدة تتطلب استثمارات بحث مهمة ويتطور هذا النمط الجديد من المنافسة عن طريق التجدد المتسارع والمستمر لأصناف المنتجات المصدرة.

وترتكز المنافسة في جزء كبير منها على التجديد والابتكار، فعملية النجاح في التصدير مرتبط بالجهد المبذول في الابتكار والتجديد المقاس بمؤشر حدة أو قوة البحث والتطوير .ولدراسة مدى نجاعة نظرية الفارق التكنولوجي فلابد من إيجاد العلاقة التي تربط وتيرة البحث والتطوير لكل فرع مع مؤشر فعالية التصدير.[1]

3.1. نظرية دورة المنتوج: ورائد هذه النظرية هو الاقتصادي (R.Vernon)، وتعتبر هذه النظرية امتدادا لنظرية الفارق التكنولوجي بحيث تحلل أسباب الابتكار والتجديد وطرق انتشاره عالميا، وفي هذا الإطار يضع هذا النموذج علاقة بين مبيعات المنتج خلال فترة معينة وعمر هذا المنتج [2]، بالإضافة إلى أهميته من الناحية العلمية كطريقة للتنبؤ ولتقييم حجم المبيعات والظروف التكنولوجية والتنافسية التي تواجه المنتج (تفسير اختلاف المستوى التكنولوجي الذي يستند عليه اختلاف الأثمان كأساس للتجارة)، فهو يسمح بإجراء تخطيط واتخاذ سياسات تجارية. وحسب هذا الاقتصادي فإن كل الدول المتقدمة تمتلك المـــادة العلمية من بحوث ودراسات إلا أنه لا يمكن أن تتحول إلى ابتكار وتجديد إلا في وجود منتجين وأسواق واسعة.

2. النظريات القائمة على أساس اقتصاديات الحجم: نقصد باقتصاديات الحجم في فرع معين، إذا نتج عن الزيادة في حجم عوامل الإنتاج المستعملة، زيادة بنسبة أكبر في حجم الإنتاج. وقد تم إقصاء هذه الظاهرة من فرضيات نماذج النظريات التقليدية السابقة، بحيث إذا وجدت اقتصاديات حجم فإن التخصص العالمي لا يعتمد فقط على حيازة عوامل الإنتاج، ولا يمكن ضمان الربح للطرفين المتبادلين في مثل هذا النوع من التبادل.[3]

وتفترض النظرية التقليدية أن مردودية اقتصاد الحجم ثابتة، وقد تم التطرق إلى المردودية المتزايدة منذ نهاية القرن التاسع عشر من قبل ألفرد مارشال (Alfred Marshall)، وتعتمد هذه النظرية على تبيين أن هذا النوع من المردودية الناتج عن اقتصاد الحجم، يؤدي إلى حدوث تبادل، حتى ولو كانت الدول تملك تكنولوجيا أو تحوز عوامل إنتاج متشابهة، فحجم الدول الداخلة في التبادل يصبح متغيرا مهما في تفسير التخصص العالمي.

3. النظريات القائمة على أساس التمايز في المنتوج: تم إدراج فرضية إمكانية التمايز في المنتوج إنطلاقاً من النظرية السابقة والتي تعتمد على ظاهرة الابتكار في التبادل الدولي والذي يعني اختراع منتوجات جديدة، والفرق بين هذه الأخيرة وبين ظاهرة التمايز في المنتوج، أن هذا التمايز لا يكون شديدا، كأن يكون هناك نماذج مختلفة في صنف واحد من المنتوج (سيارات ذات قدرة واحدة ولكنها من علامات مختلفة، سيارات قدرتها متساوية وذات علامة واحدة ولكن ألوانها تختلف).

---

[1]- **Keesing D.B, The impact of research and development on United States trade, The journal of Political Economy, vol. 75, February 1967, pp. 38، 45.**

[2]- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنـــان، 2003، ص 145.

[3]- **Ahmed Silem, J.M Albertini et d'autres, Lexique d'économie, 8ème éd. Dalloz, France, 2004, pp 267, 268.**

إن وجود هذا التمايز في المنتوج الواحد، يؤدي إلى تيارات مختلفة من المبادلات الدولية حتى ولو كانت لهذه الدول نفس الميزات النسبية. حيث يحمل كل منتوج مجموعة من الخصائص، قد تكون قابلة للقياس (مثل الطاقة، السرعة القصوى لسيارة...)، وعندما يمكن للمستهلك الحكم على هذه الخصائص بطريقة مماثلة لحكم المستهلكين الآخرين، فإننا نتكلم هنا عن التمايز السلمي أو العمودي، فالسيارة السريعة والمريحة مفضلة من طرف جميع المستهلكين بالنسبة إلى السيارة الأقل منها سرعة أو راحة.

كما تتواجد هناك خصائص غير قابلة للقياس أو للمفاضلة الواحدة من طرف جميع المستهلكين على حد سواء، ونسمي التمايز فيها بالتمايز الأفقي، وذلك ما يحدث عندما نكون أمام سيارتين من نفس النوع وتملكان نفس الخصائص غير أنهما من لونين مختلفين. وهذا يعتمد على تمايز أذواق المستهلكين.[1]

والدخول في المنافسة يفرض على المؤسسات التمايز في المنتوج سواء عموديا أو أفقيا، على المستوى الوطني أو الخارجي. وهذا يؤدي إلى ظهور مبادلات متداخلة ما بين الدول لمنتوجات متشابهة، ونشهد تدفقات داخل الفرع الواحد.

وبشكل عام فإن ملاحظة تدفقات التجارة الدولية في الثلاثين سنة الأخيرة يبين أن العوامل المتعلقة بالتكنولوجيا وبتمايز الإنتاج وبآثار التوسع، تلعب دورا فعالا وهاما ومحددا في تطور الدول المتقدمة، بينما نلاحظ أن اشتداد المنافسة العالمية في سنوات السبعينات، جعل سلوكيات حمائية تعود للظهور مع تكوين اتحادات اقتصادية [2]، فعادت مسألة تدخل الدولة في الاقتصاد للطرح عن طريق البحث عن أنجع السياسات الاقتصادية للدولة، وظهرت للدول السائرة في طريق النمو عدة أشكال من السياسات، وهذا ما يؤكد على عدم وجود نظرية مطلقة في التجارة الدولية ولكن من خصوصياتها أنها تتكيف مع متطلبات كل دولة. فهناك عوامل لا تحصى تفسر التجارة الدولية وعوامل قيامها وكل نظرية من النظريات السابقة حاولت إيجاد تفسير لجزء بسيط من هذه العملية المعقدة ولا يمكن الحكم بصحتها أو عدمه إلا في حدود فرضيات وشروط هذه النظرية، فالعوامل مجتمعة وحدها هي الكفيلة بإعطاء تفسير للتجارة الدولية.

الفرع الثالث: أنواع سياسات التجارة الخارجية.

لقد عرف الفكر الاقتصادي في مجال التجارة الخارجية نوعين من السياسات التجارية تتراوح بين الحماية المطلقة والحرية الكاملة، ولكن مهما اختلفت سياسات التجارة الخارجية يبقى الهدف الأول لها هو تحقيق المصلحة الوطنية للدولة على حساب الدول الأخرى.

---

[1]- **Bernard Guillochon, Kawecki Annie, économie internationale :commerce et macroéconomie, 5ème édition, DUNOD, Paris, 2006, p: 105.**

[2]- **Bernard Guillochon, ibid, introduction.**

أولاً. سياسة حماية التجارة الخارجية:

تُعرف بأنها مجموعة من الإجراءات والتدابير تتخذ من قبل الدول لوضع العديد من القيود المباشرة أو غير المباشرة، كمية أو غير كمية على الواردات لتحقيق أهداف اقتصادية محددة.[1]

وتعود هذه السياسة بأصولها إلى المدرسة التجارية التي ظهرت في أوروبا في القرن السادس عشر والتي نادت بتشجيع الصادرات من جميع السلع وبكافة الوسائل المتاحة وفرض القيود على الواردات لزيادة تراكم المعادن الثمينة داخل الدولة، حيث تقاس ثروة الأمة بما لديها من المعادن الثمينة. وقد أعيد تطبيق هذه السياسة مرة أخرى بعد الحرب العالمية الأولى، وبلغت الحماية أوجها بعد الكساد العالمي الكبير الذي ساد العالم الرأسمالي في عام 1929، وبانتهاء الحرب العالمية الثانية وإعادة تنظيم الاقتصاديات الوطنية أصبح الجو مناسباً لتنظيم التبادل الدولي ولوضع مجموعة من الإجراءات المتناسقة لتكون أساساً لتحرير حركة التجارة الدولية.

1. أسس إعتماد سياسة الحماية: يعتمد المؤيدون لهذه السياسة على عدد من الحجج أهمها:

1.1. حماية الصناعة الوطنية الناشئة: يطالب أنصار حماية التجارة الخارجية بتطبيق القيود على الواردات وذلك لحماية الصناعات الوطنية الناشئة وخاصة في الدول التي تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية، ويستند هؤلاء الاقتصاديون إلى قانون الإنتاج الكبير الذي يؤدي مع مرور الوقت إلى تناقص النفقة. فإذا لم تصل الصناعات الوطنية الناشئة إلى مرحلة الإنتاج الكبير فإنها تحتاج إلى الحماية المؤقتة حتى لا تتعرض للمنافسة من الواردات الأجنبية المثيلة ذات السعر المنخفض. وتستمر هذه الحماية حتى تصل هذه الصناعات إلى مرحلة الإنتاج الكبير والذي يستطيع أن ينافس المنتجات الأجنبية المثيلة. ولكن عندما تعطى الحماية يجب أن تعطى إلى صناعات وطنية تتوفر لها مقومات النجاح والاستمرار.

2.1. زيادة حجم العمالة: عندما تقوم الدولة بحماية الصناعات الوطنية وفرض القيود الجمركية على السلع الأجنبية المستوردة فإن طلب المستهلكين المحليين على السلع الأجنبية سوف يتحول إلى الطلب على السلع المنتجة محلياً، مما يشجع ذلك المنتجين المحليين على زيادة الإنتاج لتلبية الفائض من الطلب وتشغيل العديد من العاطلين عن العمل.

3.1. جذب رؤوس الأموال الأجنبية: حيث تعمل سياسة الحماية كوسيلة لجذب رؤوس الموال الأجنبية ورفع مستوى التشغيل في المجتمع حيث تشجع رجال الأعمال والمستثمرين على إنشاء فروع لشركاتها في الداخل وذلك لتجنب الأعباء الجمركية العالية المفروضة على السلع المستورة.

4.1. حماية الأسواق المحلية: حيث تهدف هذه السياسة إلى حماية الأسواق المحلية من سياسة الإغراق التي قد تتبعها بعض الشركات الأجنبية العملاقة حيث تقوم ببيع منتجاتها بالأسواق الدولية بأسعار تقل كثيراً عن السعر الذي تُباع به في الأسواق المحلية.

---

[1]- زينب حسن عوض الله، مرجع سابق، ص 285.

2. أدوات سياسة حماية التجارة الدولية: وهي جميع الوسائل التي تتخذها الدولة للتأثير على التجارة الخارجية سواء كانت بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو سواء كانت على شكل قيود كمية أو غير كمية لتوجيه التجارة الخارجية الوجهة المطلوبة بغيـــة تحقيق توازن المدفوعات، وزيادة الإيرادات العامة للدولة، ومن أهم هذه الأدوات:

1.2. الضرائب الجمركية: تعتبر الضرائب الجمركية من أقدم الإجراءات التي اتبعت للتحكم في التجارة الدولية وهي عبارة عن ضرائب تفرض على السلع التي تعبر الحدود الوطنية سواء كانت صادرات أو واردات. إلا أن الضرائب على الواردات نعتبر أكثر شيوعاً، ويمكن تقسيم الضرائب الجمركية إلى ثلاث أنواع:

أ. الضرائب النوعية: وهي الضرائب التي تفرض على السلع على أساس العدد أو الوزن...إلخ دون النظر إلى قيمتها. مما يعني أنها سهلة التطبيق، إلا أنه بالوقت نفسه يؤخذ عليها عدم قدرتها على حماية المنتجين المحليين مع تزايد قيم الواردات لارتفاع أسعارها. الأمر الذي أدى إلى أن معظم الدول منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي أخذت تقلل الاعتماد عليها في حماية الصناعة الوطنية.

ب. الضرائب القيمية: وهي الضرائب التي تفرض على أساس نسبة معينة من قيمة السلعة محل الضريبة وهي أقدر على حماية الصناعة الوطنية، إلا أنها تثير بعض المشكلات فيما يتعلق بتحديد قيمة السلعة، فقد تحدد السلطات الجمركية القيمة التقديرية للسلعة بأعلى من قيمتها الحقيقية، أو قد يعمد المصدر أو المستورد إلى تخفيض القيمة الحقيقية للسلعة لتخفيض الضرائب الجمركية.

جـ. الضرائب المركبة: لتلافي المشكلات السابقة فإن معظم الدول تأخذ بهذا النوع من الضرائب والذي يتضمن الضرائب النوعية والضرائب القيمية معاً. حيث تفرض الضرائب القيمية على السلع المتعددة الأصناف والقيم. وتفرض الضرائب النوعية على السلع ذات الوحدات المتجانسة والتي في الغالب لا تتفاوت قيمتها إلا بحدود ضيقة.

2.2. نظام الحصص وتراخيص الاستيراد: هو نظام تضعه الدولة تفرض بمقتضاه حدوداً معينة على الكمية التي تسمح باستيرادها أو بتصديرها من سلعة معينة خلال فترة زمنية محددة. إلا أن تطبيقه على الواردات أكثر شيوعاً. وقد انتشر هذا النظام بعد وقوع الكساد العالمي الكبير في الثلاثينات من القرن الماضي. وقد تحدد الدولة الحصة المستوردة من السلعة إما على أساس القيمة - وخاصة عندما يكون الغرض هو تخفيض الاستيراد دعماً لميزان المدفوعات - أو على أساس الكمية، أما بالنسبة لتوزيع نظام الحصص والاستيراد فإنه يتم وفق عدة طرق، أهمها:[1]

أ. الحصص الإجمالية: حيث تقوم السلطات الجمركية بتحديد الكمية التي يمكن استيرادها خلال فترة زمنية معينة توزع على الدول، إلا أن ذلك قد يؤدي إلى أضرار بالإقتصاد الوطني حيث يتنافس المستوردون على استيراد الكميات المحددة خلال الشهور الأولى في الفترة الزمنية المحددة.

[1]- عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 255.

ب. الحصص الموزعة: حيث تقوم الدولة التي تفرض نظام الحصص بتوزيع كمية الحصة على مختلف الدول المصدرة للسلعة، إذ تحصل كل دولة على نسبة مئوية من الكمية المسموح باستيرادها من السلع خلال المدة المحددة لذلك، ويراعى في ذلك طبيعة علاقات الدولة مع الدول الأخرى.

ج. التعريفة الجمركية للحصص: وفق هذه الطريقة تحدد كمية معينـــة من السلع خلال مدة زمنية معينة معفـــاة من الضرائب الجمركية أو تفرض عليها بسعر منخفض، وأية زيادة على هذه الكمية تطبق عليها ضرائب جمركية عالية.

د. تراخيص الاستيراد: حيث تقوم الدولة بتوزيع حصص الاستيراد المسموح استيرادها على المستوردين المحليين فلا يستطيع أي مستورد استيراد هذه السلع بدون الحصول على رخصة استيراد مقدماً. كما تقوم الدولة قبل ذلك بوضع الأسس التي يتم بناء عليها توزيع الحصة على المستوردين، فقد يكون ذلك على أساس الاسترشاد بحجم النشاط الخاص بكل مستورد أو بمتوسط الحصة خلال المدة السابقة، وهذا النظام مفيد في حالة عدم رغبة الدولة في الإعلان عن حجم الحصـــة لسبب أو لآخر، وكذلك إذا أرادت وضع رقابـــة على مستوردي السلعة. غير أنه يأخذ على نظام الحصص وتراخيص الاستيراد أنه يفتح المجال لانتشار الفساد والرشوة للحصول على حصة أكبر، ويتيح الفرصة للمتاجرة في تراخيص الاستيراد بدل الإنشغال في الاستيراد الفعلي.

3.2. حظر الاستيراد: يقصد بحظر الاستيراد هو قيـــام الدولة بإعداد قوائم تحدد فيها السلع التي يحظر استيرادها أو تصديرها خلال فترة زمنية معينة بغيـــة تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية التي من شأنها حمايـــة الاقتصاد الوطني.

4.2. إعانات التصدير: تعتمد بعض الحكومات في كثير من الدول تقديم الإعانات لتشجيع الصناعات التصديرية لكي تستطيع منافسة السلع المثيلة في الأسواق الدولية. ولإعانات التصدير أشكال متعددة منها الإعفاء من الضرائب الجمركية، أو منح مساعدات لقطاع الصناعات التصديرية على إجمالي الوحدات المصدرة.

5.2. إتجار الدولة: يشير مفهوم اتجار الدولة إلى دخول الحكومات مجـــال الاستيراد والتصدير منافسةً الأفراد، حيث تتولى بنفسها تصدير واستيراد سلع معينة نعتبر ضرورية لسير الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الدولة [1]. فعندما تتولى الدولة احتكار تصدير سلع معينة، فإنها تهدف إلى المحافظة على أسعارها في الأسواق الدولية والحصول على القطع الأجنبي اللازم لتحقيق النمو الاقتصادي. أما عندما تتولى الدولة احتكار استيراد سلع معينة فهي تسعى لتأمين الضرورية للمجتمع وبأرخص الأسعار.

6.2. الرقابة على الصرف: يقصد بالرقابة على سعر الصرف بالقيود التي تتخذها السلطات العامة في الدولة للتحكم في سعر الصرف التي من شانها أن تجعل الدولة المصدر الوحيد للقطع الأجنبي مبيعاً وشراءً. ويقوم بذلك سلطة مركزية محددة تتولى توزيع موارد القطع الأجنبي طبقاً لقواعد خاصة تفرضها على مختلف حاجات الطلب،

---

[1]- عبد الحميد طالب، الضروريات الرئيسية لإصلاح السياسة الاقتصادية وتفعيل دورها في عملية التنمية في سورية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2005، ص 54.

حتى أنه يفرض على المصدرين تسليم ما يحصلون عليه من قطع أجنبي ثمناً لمنتجاتهم إلى الدولة. وقد تفرض السلطات العامة أسعار صرف متعددة للتمييز بين مختلف المعاملات الاقتصادية حيث يطبق سعر صرف منخفض على الواردات الضرورية وسعر صرف مرتفع على الواردات الكمالية.

وتلجأ الدولة إلى هذه الوسيلة لعلاج العجز في ميزان المدفوعات ولتوجيه التجارة الخارجية للدولة الوجهة المطلوبة من خلال الحد من استيراد بعض السلع غير المنتجة وتوجيه الاستيراد إلى السلع الضرورية وتشجيع الصادرات التي تريد الدولة تشجيعها. ولمحاربة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

ثانياً. سياسة حرية التجارة الخارجية:

وتعود جذور هذه السياسة إلى المدرسة الطبيعية، ولكنها توسعت في ظل المدرسة التقليدية التي نادت بحرية التجارة الخارجية، وقد انتشرت كثيراً مع بدايات هذا القرن في ظل المناداة بالعولمة وفي ظل الجات ومنظمة التجارة الدولية التي ألغت الكثير من القيود والعقبات أمام التجارة الدولية. ويمكن تعريفها بأنها مجموعة من الإجراءات تتخذها الدول للخفيف من القيود الجمركية وغير الجمركية التي تقف عائقاً أمام تدفق الواردات لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية.[1]

1. أسس إعتماد سياسة حرية التجارة: يعتمد المؤيدون لهذه السياسة على عدد من الحجج أهمها:

1.1. الاستفادة من مزايا التخصص: حيث تتيح حرية التجارة الخارجية لجميع الدول من مزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي، الأمر الذي يعني أن تخصص كل دولة بإنتاج السلعة التي تتميز بالوفرة النسبية لعناصر الإنتاج. كما أن الوصول إلى مرحلة الإنتاج الكبير لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كان هناك حرية في التجارة الخارجية وذلك لعدم قدرة الأسواق الداخلية استيعاب هذا الانتاج الضخم.

2.1. إنخفاض الأسعار السلع: إذ تعمل حرية التجارة الخارجية على تخفيض أسعار السلع المتبادلة لتخصص كل دولة بإنتاج السلع التي تتميز بوفرة عناصر الإنتاج، مما يتيـــح ذلك زيادة الدخل الوطني لجميع الدول المشتركة في التبادل الدولي.

3.1. منـــع الإحتكارات: والتي يمكن ان تحدث في حال إتباع سياسة حماية التجارة الخارجية، حيث تؤمن للصناعات التي تتمتع بالحماية وضع احتكاري يمكنها من رفـــع الأسعار متى شاءت ومهما ساءت نوعية الإنتاج.

4.1. زيادة الإنتاجية والنوعية: تؤدي حرية التجارة الدولية إلى زيادة الإنتاجية والنوعية في آن واحد، حيث تفرض على المنتجين تحسين نوعية الإنتاج وزيادة الإنتاجية لكي يتمكنوا من المنافسة مع السلع المثيلة في الأسواق الدولية.

5.1. خلق فرص العمل: تؤدي حرية التجارة إلى تخفيض معدلات البطالة وزيادة مستوى التشغيل في الإقتصاد الوطني.

2. أدوات سياسة حرية التجارة الخارجية: هي جميع الوسائل التي تتخذها الدول لتحرير التجارة الخارجية والتي تطالب بها منظمة التجارة الدولية وصندوق النقد الدولي، وهي على عكس أدوات سياسة حماية التجارة الخارجية، وأهمها:

[1]- K. Peter B, The international economy, Cambridge university Press, 1994, p 186.

1.2. التخفيض التدريجي للضرائب الجمركية: لقد خفضت الضرائب الجمركية تدريجياً منذ قيام الجات عام 1947 وحتى قيام منظمة التجارة العالمية عام 1995. فقد وصل متوسط الضرائب الجمركية على السلع الصناعية في الدول الصناعية إلى أقل من 10 % بعد دورة طوكيو ومع بداية جولة أوروجواي بعد أن كان 40 % في عام 1947.[1] وبالتالي لم تعد الضرائب الجمركية عائقاً أمام التجارة الخارجية. وبذلك أصبح ممكناً استخدام الضرائب الجمركية المرتفعة كما نصت اتفاقية الجات لمحاربة سياسة الإغراق.

2.2. تحرير التعامل بالصرف الأجنبي: إن تعدد أسعار الصرف تشكل حافزاً كبيراً لدى الجميع للاعتماد على السوق غير النظامية لبيع ما لديهم ولشراء ما يلزمهم من العملات الأجنبية، مما يؤدي على نضوب الاحتياطيات الأجنبية من المصارف المركزية، وبالتالي زيادة التدهور الاقتصادي وزيادة التضخم وتقييد التجارة الخارجية. ولتحرير التجارة الخارجية لابد من تحرير التعامل بالصرف الأجنبي. لأن سعر الصرف يمكن أن يؤدي إلى زيادة حصيلة الصادرات والحد من زيادة الواردات إذا ما كان سعراً موضوعياً ومقدراً بقيمته الحقيقية التي تعكس المعاملات مع العالم الخارجي.

3.2. إزالة القيود الكمية: والمتمثلة في نظام الحصص وحظر الاستيراد وإعانات التصدير التي تقف عائقاً أمام حرية التجارة الخارجية.

4.2. إقامة المناطق الحرة: تعتبر المناطق الحرة نوعاً من أنواع الاستثمارات الوطنية والأجنبية المباشرة في مجال التجارة الخارجية أي الاستثمار من أجل التصدير، والتي يمكن أن تحقق الكثير من الأهداف الاقتصادية للدولة المضيفة مثل زيادة الصادرات وزيادة العائد من العملات الأجنبية، ونقـــل التكنولوجيا، والمساهمة في تنشيط التجارة الدولية.

المطلب الرابع: سياسة الأجور ووسائل معالجة البطالة.

تسعى السياسة الاقتصادية في جميع الدول إلى رفع مستويات التشغيل وخاصة على صعيد الموارد البشرية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث يعتبر الإنسان القيمة الأولى في جميع الدول. فهو العنصر الأساسي والفعال لتحقيق الإنتاج والتقدم والتنمية الاجتماعية، وبالتالي يعتبر العمل الجدي حجر الزاوية في عملية الانتاج والتراكم الرأسمالي وهو العنصر الذي لا يمكن الإستغناء عنه لتحقيق النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: سياسة الأجور.

تعتبر سياسة الأجور إحدى الأدوات الأساسية للسياسة الاقتصادية لما لعنصر الأجور من دور كبير في الحياة الاقتصادية، ولما لهذه السياسة من دور في معالجة المشكلات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من السعي الدائم لرفع مستويات المعيشة للسكان وتوفير أسباب الحياة الكريمة لهم ولتحقيق العدالة الاجتماعية بين جميع الطبقات الإجتماعية.

---

[1]- عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 347.

أولاً. مفهوم الأجور:

للأجور أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي حيث تعتبر إحدى عناصر تكاليف الإنتاج يتوقف عليها تحديد أسعار السلع والخدمات وبالتالي تحديد معدل الربح للمؤسسات الاقتصادية الخاصة والعامة، كما أنها تعتبر المصدر الوحيد للدخل بالنسبة للعامل، فارتفاع الأجور يؤدي إلى زيادة الدخول الحقيقية - خاصة إذا كان ارتفاعها أكبر من ارتفاع مستويات الأسعار - الأمر الذي يؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة للطبقة العاملة في المجتمع مما ينعكس على زيادة الطلب الكلي وبالتالي رفع مستويات التشغيل وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

ويقصد بالأجور ذلك الجزء من الدخل الذي يحصل عليه العمال مقابل مساهمتهم في العملية الإنتاجية، وهي إما على شكل عيني أو شكل نقدي وهو الأكثر شيوعاً، وتدفع إما على أساس القطعة أو على أساس المقاولة، أو على أساس الفترة الزمنية وهو الأكثر شيوعاً أيضاً [1]. وتقسم الأجور حسب القوة الشرائية إلى:[2]

1. أجور نقديـــة: وهي كمية النقود التي يحصل عليها العمال لقاء مساهمتهم في العملية الإنتاجية.

2. أجور حقيقية: وهي كمية السلع والخدمات التي يستطيع العمال الحصول عليها من خلال استخدام دخلهم النقدي، أي إن الأجور الحقيقية تتوقف على مستويات الأسعار السائدة، فإذا ارتفع مستوى الأسعار انخفضت كمية السلع والخدمات التي يستطيع العمال الحصول عليها، أما إذا انخفض مستوى الأسعار زادت كمية السلع والخدمات التي يستطيع العمال الحصول عليها.

ثانياً. نظريـــات الأجور:

لقد وضعت العديد من النظريات لتفسير مستويات الأجور، وقد تطورت هذه النظريات تبعاً لتطور النظريات الاقتصادية السائدة، ومن أهم هذه النظريات مايلي:

1. نظرية حد الكفاف: تعود هذه النظرية إلى المدرسة الطبيعية التي نالت القبول العام خلال القرن التاسع عشر كما تبناها كبار الاقتصاديين، حيث أكدت هذه النظرية بأن الجور تتحدد بالحد الأدنى اللازم لمعيشة العامل وأسرته، أي إن أجور العامل يجب أن تتساوى مع قيمة ما يلزمه وأسرته من الحاجات الضرورية الغذائية لبقائهم على قيد الحياة. فإذا ارتفعت الأجور أكثر من حد الكفاف فإن ذلك يشجع العمال على الزواج وزيادة الإنجاب مما يؤدي إلى زيادة عرض العمل وهذا كفيل بتخفيض الأجور إلى حد الكفاف، أما إذا انخفضت الأجور عن حد الكفاف فإن ذلك سيقلل من حالات الزواج والإنجاب كما ستزيد من معدل الوفيات نتيجة لسوء التغذية، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض عرض العمل حتى ترتفع الأجور مجدداً لتصل إلى مستوى الكفاف.

---

[1]- طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار الصفاء للنشر، عمان، 1998، ص 144.

[2]- إسماعيل محمد هاشم، المدخل إلى مبادئ الاقتصاد الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2000، ص 251.

وقد وجهت لهذه النظرية العديد من الانتقادات، فقد استندت هذه النظرية إلى نظرية مالتوس في السكان التي تشير إلى أن كل زيادة في الأجور ستؤدي حتماً إلى زيادة في المواليد، وهذا ما لا نشاهده في الكثير من المجتمعات، وأنها إعتبرت قوة العمل سلعة مثل بقية السلع تتحدد قيمتها بالنفقات الضرورية للإبقاء على استمرارها ولإعادة إنتاجها وهذا على نقيض الواقع لتعارضها مع جميع الاعتبارات الإنسانية التي تقضي بوجود مستوى معيشي لائق لجميع أفراد المجتمع[1]، كما أنها كانت عاجزة عن تفسير اختلاف الأجور من مهنة إلى أخرى وربط ذلك بكفاءة ومهارة العمال، وقد أغفلت هذه النظرية أيضاً دور الطلب على العمل كعنصر مؤثر في الأجور.

2. نظرية رصيد الأجور أو مخصص الأجور: لقد ظهرت هذه النظرية في القرن التاسع عشر على يد الاقتصادي جون ستيوارت ميل وهي نظرية مكملة لنظرية حد الكفاف، حيث أكدت هذه النظرية على أن مستوى الأجور يتحدد وفقاً لرأس المال المخصص للأجور - وهو حجم ثابت في أي لحظة - وعلى عدد العاملين المستعدين للعمل. أي إن مستوى الأجور هو حاصل قسمة رأس المال المخصص للأجور على عدد العمال المستعدين للعمل، لذلك فالأجور تتناسب طرداً مع رأس المال المخصص للأجور وعكساً مع عدد العمال المستعدين للعمل وفق ذلك الأجر.

وبموجب هذه النظرية فإن أية محاولة لزيادة الأجور هي محاولة مستحيلة، لأن زيادة أجور العمال في قطاع ما ستكون على حساب أجور العمال في القطاعات الأخرى وذلك لثبات حجم رأس المال المخصص للأجور. وقد انتقدت هذه النظرية بأنها لم تستطع تفسير اختلاف الأجور بين الصناعات المختلفة وفي الصناعة الواحدة كما أنها أهملت العلاقة بين الأجور وحجم الإنتاج.[2]

3. نظرية البقية الباقية: تعود هذه النظرية إلى الاقتصادي الأمريكي وولكر حيث يرى أن الأجور هي عبارة عما يتبقى من صافي الإنتاج بعد دفع عائدات عناصر الإنتاج الأخرى، فترتفع الأجور كلما ارتفعت إنتاجية العمل.[3] وقد استطاعت هذه النظرية تفسير اختلاف الأجور داخل الصناعة الواحدة، إلا أنها أهملت قوانين العرض والطلب على العمل التي تلعب دوراً كبيراً في تحديد مستوى الأجور.

4. نظرية الإنتاجية الحدية: تنص هذه النظرية انه في ظروف المنافسة الكاملة تتساوى أجور العامل مع قيمة إنتاجيته الحدية، حيث يقوم المنتج باستخدام العمال إلى الحد الذي تتعادل فيه الإنتاجية الحدية للعامل الأخير مع كلفته الحدية.[4] وقد انتقدت هذه النظرية بأنها افترضت وجود المنافسة الكاملة وهذا غير ممكن، كما أنها لم تأخذ بعين الاعتبار أثر عرض العمل على تحديد مستويات الأجور.

---

[1]- طارق الحاج، مرجع سابق، ص 145.

[2]- إسماعيل محمد هاشم، مرجع سابق، ص 253.

[3]- عبد الحميد طالب، مرجع ســـابق، ص 59.

[4]- طاهر حيدر حردان، مبادئ الاقتصاد، المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 1977، ص 176.

5. نظرية العرض والطلب: تعتبر هذه النظرية أكثر واقعية وشمولية من النظريات الأخرى، حيث تؤكد أن مستويات الأجور تتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب في سوق العمل في إطار المنافسة الكاملة. إلا ان وجود المنافسة الكاملة قد أصبح مستحيلاً[1]. وذلك لتطور تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ولزيادة نفوذ النقابات العمالية، ولزيادة القوة الاحتكارية لبعض المنتجين. لذلك أصبح مستوى الأجور السائد في سوق العمل يختلف عن مستوى الأجور التوازني. وقد انتقدت هذه النظرية بأنها افترضت وجود المنافسة الكاملة وهذا غير ممكن، كما أنها لم تأخذ بعين الاعتبار أثر عرض العمل على تحديد مستويات الأجور.

1.5. عرض العمل: يقصد بعرض العمل إجمالي العمال القادرين والراغبين بالعمل في المجتمع سواء كانوا عاملين فعلاً أو عاطلين عن العمل. أي أن عرض العمل يمثل جميع من لديهم رغبة في العمل، وتزداد هذه الأخيرة مع ازدياد معدل الأجر الحقيقي. ومنه فإن عرض العمل هو دالة متزايدة في الأجر الحقيقي، أي في معدل الأجر الإسمي مقسوماً على مستوى الأسعار. فإذا رمزنا لمعدل الأجر الإسمي بالرمز (w) وللمستوى العام للأسعار بالرمز (p) فإن عرض العمل (LS) سيكون دالـــة في النسبـــة (w/p) كمايلي:

$$LS = LS\ (w/p) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

ولما كانت هذه الدالة متزايدة فإن مشتقتها سيكون موجباً أي:

$$LS'\ (w/p) > 0 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

كما ذكرنا سابقاً فإن العلاقة بين عرض العمل ومعدل الأجر الحقيقي طردية، أي إذا رسمنا الخط البيـــاني للدالة رقم (1)، أي منحنى دالة عرض العمل فإنه يظهر كما في الشكل رقم (9).

الشكل رقم (09): منحنى دالـــة عرض العمل.

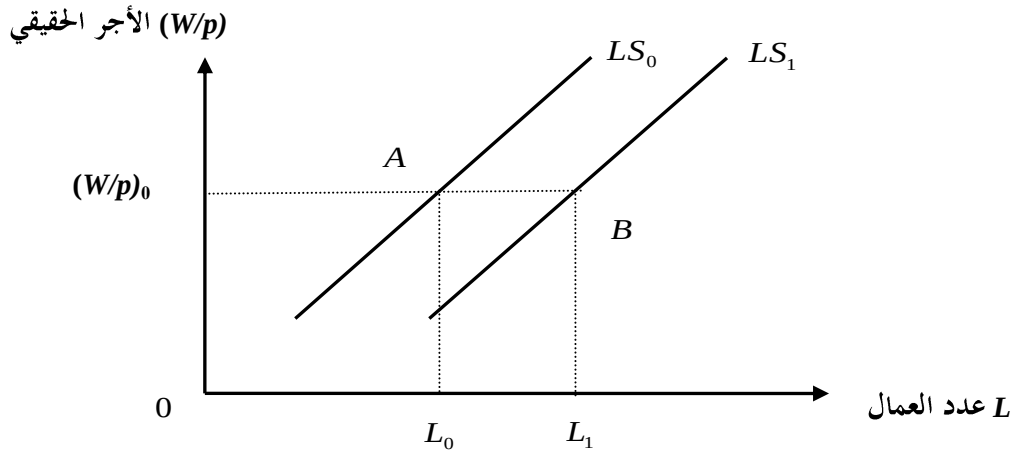

المصدر: من إعداد البـــاحث.

نلاحظ أنه إذا ازداد عرض العمل من فترة إلى أخرى وذلك بسبب عوامل أخرى غير عامل الأجر الحقيقي (سوف يتم التطرق لها بالعنصر التالي) والتي تعمل على زيادة عدد الراغبين في العمل من سنة لأخرى حتى لو ظل مستوى الأجر الحقيقي ثابتاً. فإن هذا يؤدي إلى إنتقال الخط البياني للدالة (LS) إلى اليمين والأسفل حتى يصل إلى الوضع (LS_1).

[1]- حسين سلوم، موجز المبـــادئ الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1990، ص 417.

أما إذا نقص عرض العمل بسبب عوامل أخرى غير عامل الأجر الحقيقي فإن هذا يؤدي غلى انتقال الخط البياني للدالة (*LS*) إلى اليسار والأعلى. من هذه العوامل نذكر إنخفاض معدل الولادات في المجتمع وانخفاض معدل النمو السكاني.

2.5. العوامل المؤثرة في عرض العمل: يتأثر عرض العمل بعدة عوامل، أهمها:[1]

أ. حجم السكان وتركيبه الهيكلي: لحجم السكان تأثير كبير في عرض العمل فكلما ازداد حجم السكان ازداد عرض العمل فعندما ترتفع نسبة الأفراد الذين هم في سن العمل يرتفع بالمقابل عرض العمل.

ب. الأجور: هناك علاقة طردية بين الجور وعرض العمل. فارتفاع الأجور تؤدي إلى زيادة عرض العمل وانخفاضها يقلل عرض العمل. إلا أن هذا يتوقف على مستويات التشغيل في الاقتصاد الوطني، فعند مستويات التشغيل المرتفعة يتضاءل تأثير زيادة الأجور على عرض العمل لانخفاض عدد العاطلين عن العمل، أما عند مستويات التشغيل المنخفضة يزداد تأثير الأجور على عرض العمل نظراً لوجود عدد كبير من العاطلين عن العمل. أي إن مرونة عرض العمل تزداد بانخفاض مستويات التشغيل وتتناقص مع ارتفاع مستويات التشغيل حتى تنعدم عند بلوغ الاقتصاد الوطني مرحلة التشغيل الكامل.

جـ. تفضيلات الأفراد بين الأجور ووقت الفراغ: يتأثر عرض العمل بتفضيلات الأفراد بين الأجور الإضافية التي يمكن الحصول عليها مقابل زيادة ساعات العمل. وتختلف تفضيلات الأفراد بين دولة وأخرى مما يفسر اختلاف عرض العمل بين دولتين لهما ظروف متشابهة من حيث الأجور ومن حيث حجم السكان ومن حيث التركيب الهيكلي للسكان.

د. العادات والظروف الاجتماعية والدينية السائدة: مثل تحديد السن الأدنى للعمل، سن التقاعد، الحالة الاجتماعية والصحية للعمال، التشريعات التي تحدد عدد ساعات العمل، الاعتقادات الدينية المختلفة، كلها تؤثر في عرض العمل.

هـ. نقابات العمال: تلعب النقابات العمالية دوراً كبيراً في التأثير على مستوى الأجور السائدة وبالتالي على عرض العمل وذلك من خلال حصر عرض العمل في عدة نقابات حسب المهن، حيث لا يسمح لأصحاب الفعاليات الاقتصادية باستخدام أي عامل خارج إطار هذه النقابات مما يقلل من عرض العمل وبالتالي ترتفع مستويات الأجور.

تحديد السن الأدنى للعمل، سن التقاعد، الحالة الاجتماعية والصحية للعمال، التشريعات التي تحدد عدد ساعات العمل، الاعتقادات الدينية المختلفة، كلها تؤثر في عرض العمل.

3.5. الطلب على العمل: يعتبر الطلب على العمل طلباً مشتقاً من الطلب النهائي على السلع التي يساهم في إنتاجها، فكلما إزداد طلب المستهلكين على السلع كلما ازداد طلب المنتجين على العمل الذي ينتج هذه السلع، كما أن زيادة عدد العاملين بالإضافة إلى تراكم رأس المال والتقدم التقني تعتبر من أهم العوامل المساهمة في زيادة الإنتاج على المدى البعيد. ولكن في المدى القصير (من سنتين إلى 5 سنوات) تكون زيادة الإنتاج أو انخفاضه مرهون بزيادة عدد العاملين

---

[1]- منى الطحاوي، اقتصاديات العمل، مكتبة نهضـــة الشرق، القاهرة، 1995، ص 12.

أو انخفاض عددهم. ذلك لأنه في المدى القصير يعتبر مخزون رأس المال ثابتاً تقريباً ويعتبر أثر التقدم التقني محدوداً.

لهذا فإننا في المدى القصير سنعتبر الناتج (Y) دالة في عدد العاملين (L) كمايلي: $Y = Y(L)$ .....(3)

كما أن طلب المنتجين على عنصر العمل يتحدد بعاملين أساسيين هما الإنتاجية الحدية لعنصر العمل وتكلفة استخدام عنصر العمل (الأجور)، حيث تتمثل الإنتاجية الحدية لعنصر العمل رياضياً في المشتق الأول للدالة رقم (3) وهو مشتق موجباً ومتناقصاً، أما المشتق الثاني لهذه الدالة فسيكون سالباً كمايلي: $Y'(L) > 0$ ، $Y''(L) < 0$ ..... (4)

ومن المعروف أن صاحب المؤسسة أو المنتج يستمر في إظهار طلب إضافي على اليد العاملة إلى أن يحقق أكبر ربح ممكن. لهذا لابد في نهاية الأمر من تحقيق التساوي بين قيمة الإنتاجية الحدية لعنصر العمل ($P.Y'(L)$) والتكلفة الحدية للعمل التي تتمثل في الأجور الإسمية (w). أي لابد من ان تتحقق العلاقة التالية: $P.Y'(L) = w$

ومن العلاقة يمكن ان نستنتج المساواة التالية: $Y'(L) = w / p$ .....(5)

إن تحقق العلاقة رقم (5) يعني أنه عندما ينخفض معدل الأجر الحقيقي (w/p) فإن الإنتاجية الحدية لعنصر العمل $Y'(L)$ تنخفض أيضاً، كما أنه من المعلوم أن الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تتناقص مع تزايد حجم العمل (L) (لأن $Y''(L) < 0$).

ومن هنا نستنتج أن زيادة الطلب على العمل وزيادة حجم الناتج هما العاملان الرئيسيان المؤثران في إنخفاض الإنتاجية الحدية لعنصر العمل.أي أن انخفاض معدل الأجر الحقيقي يؤدي زيادة الطلب على العمل مما يؤدي إلى إنخفاض مستوى الإنتاجية. أما زيادة الأجر الحقيقي فستؤدي إلى تناقص الطلب على العمل. ولهذا يكون الطلب على العمل دالة متناقصة في معدل الجر الحقيقي.

إن دالة الطلب الكلي على العمل تماثل تماماً دالة الطلب على العمل في المؤسسة الفردية، أي أن الطلب الكلي على العمل يتغير بصورة عكسية مع تغيرات المعدل العام للأجور الحقيقية [1]. أما تغيرات المعدل العام للأجور الحقيقية فيكون إما بتغير معدل الأجور الاسمية أو بتغير المستوى العام للأسعار. لهذا سنعتبر الطلب الكلي على العمل (LD) دالة في معدل الأجر الحقيقي (w/p) كمايلي: $LD = LD(w/p)$ .....(6)

ويكون المشتق الأول لدالـــة رقم (6) سالباً: $LD'(w/p) < 0$ .....(7)

ومنه إذا رسمنا الخط البياني للدالة رقم (6)، أي منحنى دالة الطلب الكلي على العمل فإنه يظهر كما في الشكل رقم (10).

[1]- أحمد الأشقر، مرجع سابق، ص 295.

الشكل رقم (10): منحنى دالـــة الطلب على العمل.

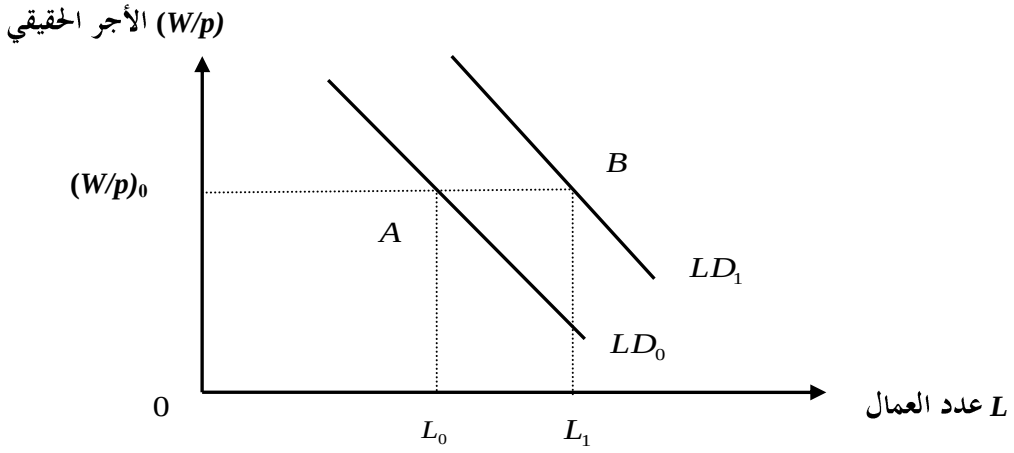

المصدر: من إعداد البـــاحث.

يُظهر لنا الشكل السابق أن الخط البياني لدالة الطلب على العمل ينتقل من وضعه السابق (LD_0) متراحاً نحو اليمين والأعلى في الوضع الجديد (LD_1). وذلك نتيجة لعوامل معينة تزيد الإنتاجية الحدية للعمل $Y'(L)$. هاته العوامل التي من شأنها ان تزيد في الطلب على اليد العاملة حتى لو لم ينخفض معدل الأجر الحقيقي (w/p).

4.5. العوامل المؤثرة في الطلب على العمل: إضافةً للعاملين السابقين يتأثر طلب المنتجين للعمل بعدة عوامل، أهمها:[1]

أ. الطلب على السلع المنتجة: لقد اعتبرت النظرية التقليدية العمل سلعة مثل السلع الأخرى، حيث يزداد طلب المنتجين عليها بانخفاض أسعارها ويقل الطلب عليها بارتفاع أسعارها، أي إن معدل الأجور هو العامل الوحيد المحدد للطلب على العمل، إلى أن جاء كينز وأكد على أن معدل الأجور ذو أهمية كبيرة إلا أنه ليس العامل الوحيد المؤثر في الطلب على العمل. حيث ربط الطلب على العمل بالطلب على السلع التي ينتجها العمال، فانخفاض معدلات الأجور لا تزيد من الطلب على العمل إذا لم يرافق ذلك زيادة الطلب على السلع التي ينتجونها. والتي تلاقي رواجاً في السوق. ومنه فإن زيادة الطلب على السلع يؤدي إلى زيادة الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل والعكس صحيح.

ب. مرونة الإحلال بين العمل وعناصر الإنتاج الأخرى: عندما تكون مرونة الإحلال بين عنصر العمل وعناصر الإنتاج الأخرى ضعيفة - أي إن هناك صعوبة في تغيير التوليفة بين عناصر الإنتاج - فلن يستطيع المنتجون إحلال أحد عناصر الإنتاج الأخرى محل عنصر العمل إذا ارتفع معدل الأجور، أو إحلال عنصر العمل محل عناصر الانتاج الأخرى إذا انخفض معدل الأجور والعكس صحيح[2]. إلا أن هذا يتوقف على طبيعة السلع المنتجة فإذا كانت كثيفة رأس المال فإن انخفاض الأجور لا يزيد من الطلب على العمل، أما إذا كانت كثيفة العمل فإن انخفاض الأجور يزيد من الطلب على العمل لإحلاله محل رأس المال.

---

[1]- منى الطحاوي، مرجع سابق، ص 12.

[2]- منى الطحاوي، نفس المرجع، ص 44.

جـ. التقدم التقني: ينخفض الطلب على العمل كلما تطور التقدم التقني والتكنولوجي وذلك لإحلال الآلات والمعدات ذات التقنية العالية محل العمال. كما أن ظهور هذه التطورات التقنية في العمليات الإنتاج وابتكار وسائل إنتاجية لم تكن معروفة من قبل سيقلص من تكلفة الانتاج، وهو ما سيدفع بالمنتجين نحو الإحجام عن توظيف يد عاملة إضافية.

5.5. التوازن في سوق العمل: يحصل التوازن في سوق العمل عندما تتساوى كمية العرض من العمل (LS) مع كمية الطلب على العمل (LD). إذا رسمنا منحنى دالة العرض من العمل ومنحنى دالة الطلب على العمل فإنهما يتقاطعان في نقطة واحدة (A) إحداثياها (L_0) و ($w/p)_0$ يحددان مستوى الاستخدام ومعدل الأجر الحقيقي في وضع التوازن على التوالي. وهو ما يوضعه الشكل رقم (11).

الشكل رقم (11): التوازن في سوق العمل.

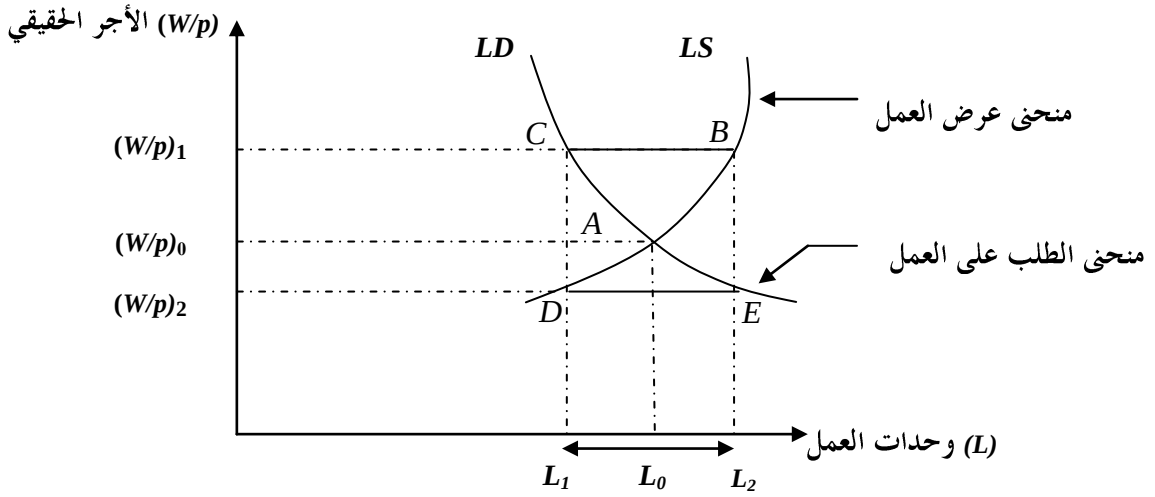

المصدر: من إعداد البـــاحث.

إن ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل هو أن معدل الأجر الحقيقي ($w/p)_0$ المقابل لنقطة تقاطع المنحنيين، يمثل المعدل الذي يرضي الراغبين بالعمل كما يرضي أرباب العمل، مما يجعل عرض العمل مساويـــاً الطلب عليه (L_0). وتحققت هذه المساواة يحددها مستوى واحد للأجر وهو الأجر التوازني، ومستوى واحد للتوظيف وهو حجم التوظيف التوازني. أي النقطة (A) والتي تمثل نقطة التوازن (Equilibrium Point) (($w/p)_0$, L_0) حيث يتساوى فيها العرض والطلب عند مستوى أجر حقيقي معين.

أما عند مستوى أجر حقيقي ($w/p)_1$ الأكبر من ($w/p)_0$، فالطلب على العمل حجمه (L_1) والمقابل للنقطة (C) في حين حجم عرض العمل عند هذا المستوى من الأجر الحقيقي هو (L_2) والمقابل للنقطة (B) وهو أكبر من الطلب، وبالتالي يكون السوق به فائض عرض (Excess Supply) وهو وضع غير توازني، لا يدوم طويلا بالسوق حتى يعود إلى وضع التوازني نتيجة انخفاض الأجر الحقيقي تحت ضغط العرض الزائد للعمل عن الطلب.

أما عند مستوى الأجر ($w/p)_2$ الأقل من ($w/p)_0$، فحجم الطلب (L_2) والمقابل للنقطة (D) في حين العرض (L_1) والمقابل للنقطة (E) أقل من الطلب، هنا يكون السوق في حالة فائض طلب (Excess Demand) وهي وضعية غير

توازنية. إلا أنه تحت ضغط الطلب الزائد عن العمل يرتفع الأجر الحقيقي ويستقر في النهاية عند مستوى $(w/p)_0$ وهو الأجر الحقيقي التوازني.

وعليه فإن سوق العمل مثل أي سوق أخرى، يمثل فيه كل من العرض والطلب دوراً هاما، حيث يحددان في ظرف سوق حرة كاملة وفي وقت واحد نقطة توازن كمية العمل المطلوب والعرض والأجر الذي يرافق تلك الكمية. ومن المفترض في سوق متوازنة أن تعيد تصحيح نفسها إذا اختل بعض من جوانبها (زيادة العرض أو الطلب أو نقصان أحدهما). فزايدة العرض أو نقصان الطلب يؤدي إلى نقصان في الأجور ونقطة توازن جديدة والعكس صحيح أيضاً. ويمنع تحقيق التوازن ظروف وعوامل عديدة تأثر في عرض العمل والطلب عليه مثل التي ذكرناها سبقـــاً وغيرها.

6.5. حالات تحديد الأجور حسب نظرية العرض والطلب:

أ. تحديد الأجور في ظل المنافسة الكاملة: تعني حالة المنافسة الكاملة في سوق العمل وجود عدد كبير من العمال القادرين والراغبين في العمل غير منظمين في نقابات عمالية ولهم حرية الانتقال من مؤسسة إنتاجية إلى أخرى، ووجود عدد كبير من المؤسسات الإنتاجية - بحيث لا تستطيع أي مؤسسة منفردة التأثير في المستوى العام للأجور - التي تعتبر جميع وحدات خدمات العمل متجانسة في الكفاءة الإنتاجية أو المهارة الفردية.[1]

فعندما تتوفر تلك الشروط يتحدد المستوى العام للأجور بتفاعل قوى العرض والطلب في سوق العمل، وعند المستوى الذي تتساوى فيه الكميات المعروضة مع المطلوبة من عنصر العمل، يكون المستوى العام للأجور هو المستوى التوازني.

ب. تحديد الأجور في ظل إحتكار الطلب: عقد تستطيع مؤسسة إنتاجية واحدة أو عدة مؤسسات إنتاجية متفقة بينها التحكم في تحديد مستويات الأجور من خلال إحتكارها للطلب في سوق العمل. فإذا أرادت هذه المؤسسات استخدام كميات من خدمات العمل لزيادة إنتاجيتها فإنها ستعمل على دفع أجور أعلى، أما إذا أرادت تخفيض خدمات العمل لديها فإنها تستطيع دفع أجور أقل من مستوى الأجور السائدة.

ولكن لابد من تدخل الدولة لتحديد حد أدنى للأجور عندما تكون حالة احتكار الطلب في سوق العمل قويـــة جداً للتخفيف من استغلال الاحتكارات الموجودة للعمال ولرفـــع الأجور بغرض تحسين المستوى المعيشي للعمال.

جـ. تحديد الأجور في ظل احتكار العرض: يعتبر وجود النقابات العمالية الكبيرة في سوق العمل قوة احتكارية لاعتبارها البائع الوحيد لخدمات أعضائها - وبافتراض أنه لا يمكن استخدام عمال غير نقابيين في المؤسسات الإنتاجية - مما يعني أن لديها القدرة على تحديد مستوى الأجور ومستوى التشغيل، حيث تسعى دائماً إلى زيادة إجمالي الأجور الكلية لأعضائها وتعظيم مستوى التشغيل، إلا أن هذا يتوقف على تفضيلات النقابات العمالية، فيما إذا كانت تسعى لرفع مستويات الأجور، أو لتعظيم مستويات التشغيل، أو لتحقيق الاثنين معاً.

---

[1]- نعمت الله نجيب إبراهيم، نظرية اقتصاد العمل، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص 95.

د. تحديد الأجور في ظل الاحتكار التبادلي في سوق العمل: يعني الاحتكار التبادلي في سوق العمل تضارب مصالح طرفي السوق لاختلاف تفضيلات كل منها، حيث وجود النقابات العمالية التي تضم عدداً كبيراً من العمال تقوم باحتكار عرض العمل ووجود مؤسسة واحدة أو عدة مؤسسات متفقة فيما بينها تقوم باحتكار الطلب. وهذا ما نشاهده في أغلب الدول المتقدمة، حيث لا تتدخل الدولة إلا لتحديد الحد الأدنى للأجور ولتحديد شروط العمل.[1] ولكن لابد من تدخل الدولة لتحديد حد أدنى للأجور عندما تكون حالـــة احتكار الطلب في سوق العمل قوية جداً للتخفيف من استغلال الاحتكارات الموجودة للعمال ولرفع الأجور بغرض تحسين المستوى المعيشي للعمال. ففي حالة زيادة الطلب على العمل تتحدد منطقة تضارب المصالح في حدها الأعلى بالأجور التي تطالب بها النقابات العمالية، وحدها الأدنى التي تعرضها المؤسسة أو المؤسسات الإنتاجية، وكل اتفاق بين هذين الحدين يعتبر مكسباً مطلقاً يحققه كل من طرفي السوق.

ثالثاً. سياسات الأجور التي تتخذها الدولة:

تتدخل الدولة في الكثير من الحالات للتأثير على سوق العمل، لتحقيق نوع من الاستقرار من خلال وضع تشريعات جديدة غايتها تحسين مستوى المعيشة للقـــوة العاملة ورفـــع مستويات التشغيل، ومن أهم هذه السياسات مايلي:

1. سياسة تحديد حد أدنى للأجور: عندما ترى الدولة بأن مستويات الأجور لا تؤمن الحاجات الضرورية لغالبية السكان فإنها تتدخل لتضع حد أدنى للأجور وهو أعلى من مستوى الأجور السائدة في السوق، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على عنصر العمل وزيادة معدلات البطالة وتشجيع إحلال رأس المال محل العمل، كما أن ارتفاع مستوى الأجور يعني ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي أسعار بيع المنتجات مما يؤدي إلى ظهور بوادر ارتفاعات تضخمية خاصةً في الدول التي وصلت فيها مستويات التشغيل إلى أعلى مستوياتها، وفي الدول التي يتصف اقتصادها بضعف مرونة الجهاز الإنتاجي.

2. سياسة إعانات الأجور: قد تلجأ الدولة في بعض الظروف وخاصة عند ظهور بوادر الكساد في الاقتصاد الوطني إلى منح أصحاب الفعاليات الاقتصادية إعانـــات للأجور أو رفع الحد الأدنى المعفى من الضرائب، كوسيلة للحفاظ على مستويات التشغيل ومستويات الأجور السائدة.

الفرع الثاني: وسائل مكافحة البطالة.

تحظى دراسة البطالة باهتمام كبير من الباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين في المجتمع لما تكتسبه هذه الظاهرة من خصائص، حيث تعتبر ظاهرة اقتصادية اجتماعية ومن أكثر المشكلات الاقتصادية التي تهدد استقرار المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، فانتشار البطالة من شأنه تخفيض مستوى التشغيل وضياع قسم من الموارد البشرية والمادية وبالتالي إحداث المزيد من الكساد في الاقتصاد الوطني مما يؤدي على انخفاض معدلات نمو الدخل الوطني، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم الكثير من المشكلات الاجتماعية في المجتمع.

---

[1]- عبد الحميد طالب، مرجع ســـابق، ص 64.

أولاً. مفهوم البطالـــة:

تمثل مشكلة البطالة في وقتنا الحالي مشكلة أساسية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية توجد في جميع دول العالم ولكن بنسب مختلفة، فكلما ارتفعت نسبتها كلما تفاقمت آثارها السيئة على الاقتصاد الوطني برمته، من ضياع حقيقي للموارد الاقتصادية وفقدان جزء من الموارد المالية للدولة لتوجيهها للعاطلين عن العمل كشكل من أشكال الإعانات، وفقدان تدريجي لخبرات ومهارات العاطلين عن العمل لتوقفهم عن العمل. فضلاً عن خسارة بعض الكفاءات من خلال ارتفاع معدلات الهجرة الخارجية، بالإضافة إلى خطورة الآثار الاجتماعية والسياسة التي قد تؤدي إلى إحداث خلل في الاستقرار السياسي للدولة.

1. تعريف البطالة: يعرف الاقتصاديون البطالة بفائض عرض العمل عن الطلب عليه عند مستوى معين من الأجور. ويُربط هذا التعريف بمستوى الأجور لأنه يوجد دائماً معدل أجور يكون عنده كل الأشخاص الذين لا يطلبون عملاً يقومون بذلك ويسمى بأجر القبول. وبالتالي فإن البطالة تقاس بعدد الأشخاص الذين يبحثون عن عمل عند مستوى الأجور السائد في السوق.

ويمكن تعريف العاطلين عن العمل بأنهم كل الأفراد فوق سن معين وبدون عمل، والمستعدين للعمل ويبحثون عنه خلال فترة مرجعية. ولكي يعتبر باحثاً عن عمل فإنه لابد للفرد من القيام بجملة من الخطوات منها التسجيل في مكاتب البطالة، طلب العمل، التنقل إلى أماكن العمل، مراجعة الجرائد وإعلانات العمل...إلخ.

أما البطالة كما عرفتها منظمة العمل الدولية (Organisation internationale du Travail) (OIT) هي: "جميع الأشخاص القادرين على العمل والباحثين عنه والقابلين له عند مستويات الأجر السائدة ولكن دون جدوى" [(1)]. وينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب. وتعكس البطالة حجم الفجوة بين القوة العاملة المقدرة والطلب على العمل في سوق العمل.

2. قياس البطالة: يتم حساب عدد العاطلين في معظم البلدان المتقدمة انطلاقاً من سجلات المستفدين من تعويضات البطالة، والتي تقدمها الحكومة للعاطلين. ومن مزايا هذه الطريقة أنها تقدم تقديراً سريعاً وغير مكلف لعدد العاطلين، ولكن من عيوبها أنها لا تقدم قياساً دقيقـــاً لعدد العاطلين، حيث أنه توجد قيود متعددة على الاستحقاق إضافة إلى أنه من بين المستفدين يوجد عدد يرفض عروض العمل وكذلك عدم البحث عن العمل بصفة ديناميكية، وبالتالي فإن هذه الطريقة تتجه نحو تضخيم أعداد العاطلين. وبالمقابل فإن هناك عدة شرائح من المجتمع ليس لهم الحق في العمل ويبحثون عنه ويتم استثناؤهم من مجموع العاطلين عن العمل.

أما الطريقة الثانية لقياس البطالة فإنها تتمثل في إجراء بحث بالعينة أو بحث العمالة بالعينة حيث يتم سحب عينـــة عشوائية من المجتمع وطرح سؤال على أفرادها في ما يخص أوضاعهم المهنية وإذا ما كانوا مستعدين للعمل ويبحثون

[(1)]- À partir au site Web: www.ilo.org, la date: 15/04/2013.

عن وظيفة، وما هي الخطوات التي تم إجراؤها في هذا السياق. وتفضل منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هذه الطريقة، وحسب هذه الطريقة فإنه يمكن تضمين الأفراد بدون عمل مأجور والمستعدون للعمل ويبحثون عنه في الأسابيع الأربعة الماضية، أو ينتظرون الانطلاق في العمل كانوا قد حصلوا عليه، ضمن قائمة العاطلين.[1]

توجد بين الدول إختلافات في طرق قياس معدل البطالة ناجمة عن عوامل أهمها: تغيرات حدود سن العمل في تحديد القوى العاملة، المدة المعيارية للبحث عن العمل، معايير البحث عن العمل، معالجة وضع الأفراد المطرودين مؤقتاً من العمل والمتوقع إعادة إدماجهم، الباحثين عن العمل لأول مرة، خاصة مغادري المدارس، برامج تدريب العاطلين. ويحسب معدل البطالة عادة من بيانات مسح القوى العاملة، مبنياً على عينة ممثلة لمجموع السكان نظراً للتكاليف الباهظة لإجراء تعداد دوري عام للسكان، والذي يتم عادة مرة كل عشرة سنوات.

وفضلاً عن اختلاف منهجيات قياس البطالة يختلف مفهوم التشغيل أو البحث عن العمل في الدول النامية عن مفهومه في الدول المتقدمة، حيث أنه في الدول النامية يوجد عدد كبير يشتغل جزئياً، وفي عمليات ذات إنتاجية متدنية وفي أعمال غير نظامية. كما انه هناك ظاهرة أخرى تؤثر على معدل البطالة في الدول النامية هي المساهمة المتدنية للمرأة في القوى العاملة ووجود عدد لا بأس به من العمال الذين لا يبحثون عن العمل لاقتناعهم بعدم وجود مناصب عمل تليق بهم، ووجود قطاع غير رسمي وغير مدون في البيانات الرسمية للدولة.

3. معدل البطالة: إن حساب عدد العاطلين ومستوى البطالة الإجمالية يقدم مؤشراً غير دقيق لمدى انتشار هذه الظاهرة، ولهذا فإنه عموماً يتم استعمال معدل البطالة عموماً كمؤشر حقيقي لتقييم هذه الظاهرة، حيث يقيس نسبة العاطلين للقوة العاملة، وهو مؤشر نسبي محصور بين الصفر والمائة ويسمح بالمقارنة عبر الزمان والمكان. ويعبر عنه رياضياً بالصيغة التالية:

$$U_n = \frac{U}{U+E} \times 100 = \frac{U}{LF} \times 100$$

حيث: U تمثل عدد العاطلين، E عدد المشتغلين. LF: مجموع الأشخاص في سن العمل يشتغلون أو يبحثون عن العمل. وبالرغم من مشاكل قياس وتفسير معدل البطالة، فإنه يبقى أفضل مؤشر لمقارنة أداء سوق العمل. لكن لابد من قراءة الأرقام بحذر. وهذه النسبة قد تختلف من دولة إلى أخرى. ويُستبعد منهم الأفراد غير القادرين على العمل مثل المرضى وطلاب المدارس والجامعات والمعاهد، والسجناء المعاقبون، والأفراد الذين لا يرغبون في العمل مثل ربات البيوت. كما أنه وبالرغم من بساطة هذا المعدل، فإن حسابه يواجه بصعوبات كثيرة، ومنها الصعوبات المفاهيمية التي تتعلق بتحديد ما المقصود بالعاطل، وما يشير إليه هذا المصطلح من مجموعة مركبة من اختيارات الأفراد والظروف الخاصة بكل اقتصاد، من حيث الأطر والمؤسسات التنظيمية والقانونية وحالة عرض العمل والطلب عليه في أسواق العمل المختلفة. كذلك هناك صعوبات إحصائية لا يستهان بها تتعلق بالحصر الدقيق للعاطلين عن العمل، بعد تعريفهم، وأيضا بشأن حصر قوة العمل.

[1]- بلقاسم العباس، تحليل البطالة، مجلة جسر التنمية، العدد 58، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2006، ص 4.

ولشدة الحرص على متابعة هذه المشكلة ودراستها دراسة دقيقة لإتخاذ جميع الإجراءات المناسبة من قبل الدولة تصنف البطالة في إحصائيات رسمية تبعاً لفئات العمر والجنس والحالة العلمية، ولعدة مرات خلال السنة الواحدة، هذا في الدول المتقدمة، أما في الدول المتخلفة قد تجد البيانات غير صحيحة وتدون على فترات متباعدة قد تصل إلى أكثر من سنة وذلك لإخفاء الحقائق الخاصة بالبطالة لما لها من آثار سيئة على الحياة الاقتصادية والسياسية للمجتمع. إن معدل البطالة داخل البلد الواحد هو عبارة عن متوسط لا يعبر عن إختلاف التجانس، حيث ان مجموعات السكان لها معدلات بطالـــة مختلفة ومتفاوتة لعدة أسباب، فالبطالة غير موزعة بالتساوي بين هذه المجموعات، وعليه فإنه من الواجب معرفة ما هي هذه المجموعات التي تتأثر بالبطالة أكثر من غيرها. ويجب دراسة توزيع البطالة حسب السن والجنس والعرق والمناطق، وكذا بطالـــة الشباب والتي قد تتناقص إذا ما كان نظام التدريب فعالاً في البلد.

ثانياً. آلية حدوث البطالـــة:

تحدث البطالة عندما يكون الطلب على العمل أقل من العرض، أو أقل من المتاح من موارد العمل. والملاحظ أن المدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود بطالة إجبارية في الاقتصاد. فكما رأينا في الشكل رقم (10) أنه هناك دائماً إمكانية لتقاطع منحنى الطلب على العمل مع دالة العرض من العمل. أي أن خفض مستوى الأجور الحقيقية كفيل دوماً بزيادة الطلب على العمل وامتصاص العرض الزائد من العمل إن وجد. وإذا وجد عاطلون عن العمل في المجتمع فهم بموجب النظرية الكلاسيكية عاطلون بإرادتهم ودون إكراه.

إن هذا الرأي لم يعد مقبولاً في الوقت الحالي، ويرجع ذلك للضغط الممارس من طرف نقابات العمال. والذي صعب من الانخفاض الحاد ودون قيود لمعدل الأجر الحقيقي، فنقابات العمال تلعب دوراً هاما في المفاوضات مع أرباب العمل حول الأجور وظروف العمل في معظم الدول. ونتيجة لذلك يتم الاتفاق بين الطرفين يقضي بألا يهبط معدل الأجر الحقيقي عن حد معين.

وبالعودة إلى الشكل رقم (11) وبإفتراض أن الحد الأدنى للأجور الحقيقية هو $(w/p)_1$ وهو أكبر من الأجر التوازني $(w/p)_0$، وعليه فإن عدد الأفراد الذين يرغبون في العمل وفق هذا الحد الأدنى من الأجر الحقيقي يمثلهم المستوى (L_1) والمقابل للنقطة (C) في حين أن عدد الأفراد الذين يرغب أرباب العمل تشغيلهم عند هذا الحد الأدنى من الأجر الحقيقي يمثلهم المستوى (L_2) والمقابل للنقطة (B) وهو أكبر من الطلب، وفي هذه الوضعية والتي يكون فيها الحد الأدنى من الأجر الحقيقي $(w/p)_1$ أعلى من الأجر الحقيقي في وضعية التوازن $(w/p)_0$ يكون السوق به فائض عرض (Excess Supply) وهو وضع غير توازني، حيث يمثل الفرق $(L_2 - L_1)$ في هذه الحالـــة عدد العاطلين عن العمل (بطالـــة).

وحتى يتم التخلص من وضعية البطالة هذه يجب ان يكون الحد الأدنى للأجر الحقيقي اقل أو يساوي الأجر الحقيقي في وضع التوازن $(w/p)_0$، وهو ما يجعل مستوى الطلب على العمل أكبر من أو يساوي عرض العمل (تطابق لمستويات العمل (L_1) و (L_2) مع مستوى الاستخدام التوازني (L_0))، وفي هذه الحالـــة لا تكون هناك بطالة.

والواقع أن البطالة في بعض أشكالها لا يمكن التخلص منها تخلصاً كاملاً. ذلك لأنه في كل مجتمع من المجتمعات هناك عدد من الأفراد الذين ينضمون إلى القوة العاملة لأول مرة مما يجعلهم في حالة بطالة لفترة معينة من الزمن يبحثون خلالها عن عمل. مثال ذلك خريجو الجامعات والمدارس المهنية الذين ينتظرون فترة من الزمن بعد تخرجهم قبل أن ينظموا إلى صفوف العاملين. كما أن هناك عدداً من الأفراد الذين لا يرضون بعملهم الحالي فيتركونه على أمل الحصول على عمل أفضل، ويظلون عاطلين عن العمل لفترة معينة أثناء بحثهم عن العمل الأفضل الذي يلبي طموحاتهم.

ثالثاً. أنواع البطالـــة:

هناك أنواع مختلفة للبطالة تختلف باختلاف أسبابها ووسائل علاجها، وعموماً يمكن تصنيف هذه الأنواع كمايلي:

1. البطالة الاحتكاكية: تعتبر البطالة الاحتكاكية أحد أنواع البطالة الاختيارية تنشأ عن طريق ترك الأفراد لأعمالهم بمحض إرادتهم من أجل البحث عن وظيفة أفضل - إما من حيث الأجور أو من حيث عدد ساعات العمل، أو لتكون أكثر ملاءمة لخبراتهم ووضعهم التعليمي - أو عن طريق الأفراد الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وهم خريجو الجامعات والمعاهد ومختلف المراحل التعليمية، في بطالة مؤقتة وتوجد في جميع الدول، إلا أن حجمها يختلف من اقتصاد إلى آخر وتتوقف على مدى المخاطرة عند الأفراد لترك أعمالهم، وعلى مدى التطور الاقتصادي حيث يؤمن التطور الاقتصادي مجالات عمل جديدة تغري الأفراد بترك وظائفهم للإلتحاق بمجالات عمل جديدة، كما أنها تسهم في رفع مستوى إنتاجية العمال الذين كانوا في بطالة لحصولهم على وظائف مناسبة لهم، إلا أن هذا لا يعني تشجيع لها فإذا تجاوزت حدود معينة تصبح ظاهرة خطيرة تسبب الاضطراب في العملية الإنتاجية.

ولعلاج هذا النوع من البطالة يمكن إقامـــة مراكز للمعلومات في مختلف مناطق الدولة يدون فيها أسماء الباحثين عن العمل وأماكن تواجدهم ومؤهلاتهم، كما يدون فيها الوظائف الشاغرة ومزاياها وتعرض للجميع وبصفة دورية، كما يمكن الحد من هذه البطالة من خلال توفير العمل المناسب للذين يسعون للعمل لأول مرة.

وفي ضوء ما تقدم، يعتقد عدد من الاقتصاديين، أن البطالة الاحتكاكية وإن كانت تنشأ بسبب تنقلات الأفراد بين المهن والمناطق المختلفة، فإن السبب الرئيسي لها هو نقص المعلومات، وبالتالي فإن إنشاء بنك وطني أو مركز للمعلومات الخاصة بفرص التوظف من شأنه أن يقلل من مدة البحث عن العمل، ويتيح للأفراد الباحثين عن العمل فرصة الاختيار بين الإمكانات المتاحة بسرعة وكفاءة أكثر. [1]

ويرى عدد آخر من الباحثين أن البطالة الاحتكاكية تقل كلما ارتفعت نفقة البحث عن العمل، وهي النفقة التي تقاس بالدخل المفقود نتيجة للتعطل وتكاليف الانتقال والمقابلات والنشر في الصحف. ويعتقد هؤلاء أن نظام إعانة البطالة يلعب دورا مؤثرا في خفض كلفة البحث عن العمل، ومن ثم يسهم في زيادة حجم ومعدل البطالة الاحتكاكية. فهم يعتقدون أنه مع وجود هذه الإعانة التي غالبا ما تكون معفاة من ضرائب الدخل، يميل العاطل إلى بذل

[1]- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص 26.

وقت أطول في البحث عن العمل ومن ثم يتزايد عدد من يعتبرون داخل دائرة البطالة الاحتكاكية. ولهذا ينادي هؤلاء بأن فرض ضرائب الدخل على إعانة البطالة وتقليل المدة الزمنية التي تُعطى فيها هذه الإعانة من شأنهما أن يقللا من هذا النوع من البطالـــة.

2. البطالة الهيكلية: تشير البطالة الهيكلية إلى البطالة الناجمة عن وفرة الأيدي العاملة غير المدربة نتيجة تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني بحيث تصبح مهارات ومؤهلات العاطلين عن العمل غير متلائمة مع متطلبات الوظائف الشاغرة على الرغم من تساوي كليهما في العدد.[1]

وقد يكون التغيير الهيكلي إما بسبب ظهور صناعات جديدة تنتج سلع جديدة محل صناعات قديمة تنتج سلع تقليدية، مما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة في الصناعات القديمة دون إمكانية تشغيل هذه البطالة في الصناعات الجديدة. وإما نتيجة استحداث أساليب إنتاج جديدة وأكثر استخداماً لعنصر رأس المال تحل محل أساليب إنتاج قديمة أكثر استخداماً لعنصر العمل مما يترتب عليه زيادة عدد العاطلين عن العمل نتيجة الإحلال دون أن يكونوا قادرين على العمل بالوظائف الجديدة التي استحدثتها أساليب الإنتاج الجديدة لاختلاف المؤهلات.

وقد عرفت البلدان المتقدمة نوعاً جديداً من البطالة الهيكلية ناجم عن لجـــوء الكثير من الشركات متعددة الجنسيات إلى نقل أعمالها إلى البلدان النامية للاستفادة من المزايا المقدمة للاستثمارات الأجنبية مثل (الإعفاءات الضريبية، رخص الأراضي، رخص الأيدي العاملة...إلخ) مما أدى إلى ظهور البطالة الهيكلية في هذه الصناعات التي انتقلت إلى الدول النامية.

وتختلف آثار هذه البطالة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، ففي الدول المتقدمة تعتبر هذه البطالة أخف عبئاً على الاقتصاد الوطني لأن عملية التغيير الهيكلي قد تصيب قطاع اقتصادي ما، كما أن لديها الإمكانيات المالية والفنية اللازمة لإعادة تدريب هؤلاء العاطلين عن العمل بسبب هذا النوع من البطالة، أما في الدول المتخلفة فإن عملية التغيير الهيكلي عملية واسعة النطاق ومستمرة تجري على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، فتتهاوى أنشطة تقليدية وتنشأ محلها أنشطة جديدة. الأمر الذي يؤدي إلى إرتفاع حجم البطالة الهيكلية على الرغم من ضعف الإمكانيات المادية والفنية اللازمة لإعادة تدريب وتأهيل العاطلين عن العمل بسبب التغيير الهيكلي مما يعني أن علاجها يعتبر أمراً صعباً قد يمتد لفترات طويلة.

3. البطالة المقنعـــة: وتشير البطالة المقنعة إلى حجم العمالة في الاقتصاد الوطني بدون زيادة مقابلة لها في الانتاج الوطني، بحيث إذا ما تم الاستغناء عن جزء من الأفراد العاملين لما تأثر الانتاج الوطنين حيث تصبح الإنتاجية الحدية للعامل سالبة أو قريبة من الصفر. وهذا النوع من البطالة هو انعكاس لتزايد عرض العمل بشكل كبير نتيجة

[1]- رمزي زكي، نفس المرجع، ص 30.

للتزايد السكاني الكبير مع انخفاض فرص التشغيل في جميع القطاعات الاقتصادية، مما يدفع فائض العمل إلى القبول بأعمال قد لا تتناسب مع قدراتهم ومؤهلاتهم وبأدنى مستويات الأجور.

إلا أن هذا النوع من البطالة يعتبر من أشد أنواع البطالة خطورة على البلدان النامية، فهي لا تظهر في إحصائيات البطالة كما ان علاجها يحتاج إلى تغيير هيكلي للإنتاج الوطني لخلق فرص عمل جديدة تستطيع استيعاب الزيادات الكبيرة في عرض العمل.[1]

4. البطالة الموسمية: يقصد بالبطالة الموسمية البطالة الناجمة عن نقص في الطلب المرتبط بالظروف المناخية والتقلبات الموسمية، وهذا ما نشاهده غالباً في القطاع الزراعي وفي بعض المنتجات الصناعية الموسمية مثل المرطبات والألبسة. ففي المواسم المخصصة لتلك المنتجات يزداد الطلب عليها، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل بشكل كبير إلى أن ينتهي الطلب بانتهاء تلك المواسم وظهور ما يسمى بالبطالة الموسمية. ويمكن تفادي مثل هذا النوع من البطالة بإنخراط العاملين أو تدربهم على أعمال أخرى يمكن مزاولتها بعد إنتهاء الموسم الإنتاجي للسلعة التي يشتغلون فيها أساساً.

5. البطالة الدورية: تنجم البطالة الدورية عن التغيرات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة، حيث تتعرض اقتصاديات هذه الدول إلى ظاهرة الدورة الاقتصادية بمراحلها المختلفة من كساد ورواج، ففي مرحلة الكساد تنشأ ظاهرة قصور الطلب الفعلي على المنتجات التي تنعكس في انخفاض الطلب على العمل نتيجة تخفيض بعض المؤسسات الإنتاجية من العمالة لديها أو نتيجة توقف بعض هذه المؤسسات عن العمل وتسريح ما لديها من عمال، الأمر الذي يؤدي إلى إرتفاع حجم البطالة الدورية في الاقتصاد الوطني، ويتوقف حجم البطالة الدورية على حدة الكساد التي يمر بها الاقتصاد. والعكس صحيح في حالة الرواج.[2]

وانخفاض معدلات البطالة الناجمة عن الدورة الاقتصادية هو أحد مجالات اهتمام السياسات المالية النقدية التي تتبعها الحكومة، بالإضافة إلى أن العمالة في القطاعات الاقتصادية المختلفة لا تتأثر بنفس القدر بالدورة الاقتصادية فالتأثر أقل في قطاع الخدمات وأكبر في قطاعي الصناعة والبناء وتتأثر العمالة ذات المهارات الأقل أكثر من العمالة الماهرة، وهو ما يؤدي إلى اتساع الفارق في الدخل بين مجموعات العمالة المختلفة خلال الكساد أو الإنتعاش الاقتصادي.

رابعاً. وسائل معالجة البطالة:

تعتبر البطالة من أكثر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد أوضاع المجتمعات المتقدمة بشكل عام والمجتمعات المتخلفة بشكل خاص، وتعد أحد المعوقات الرئيسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد كانت البطالة سابقاً مصاحبة لحالات الركود الاقتصادي، إلا أنه في وقتنا الحالي تحدث حتى في حالات الانتعاش والرواج الاقتصادي

---

[1]- عبد الحميد طالب، مرجع سابق، ص 68.

[2]- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص 269.

والتضخم. لذلك يجب أن تكون وسائل معالجة البطالة ذات خصوصية تنبع أهميتها من معطيات كل اقتصاد على حدة، ويمكن تحديد أهم هذه الوسائل في:

1. زيادة الطلب بالإجراءات النقدية والمالية: تعتبر الإجراءات النقدية والمالية التوسعية من أهم الأدوات الاقتصادية التي تستخدمها الدولة لرفع مستويات التشغيل ومعالجة البطالة.

فمن خلال الإجراءات النقدية التوسعية التي تتمثل في زيادة كميـــة النقود المتداولة عن طريق أحد هذه العوامل أو جميعها في وقت واحد وهي خفض سعر الخصم، خفض سعر الفائدة، (خفض نسبة الاحتياطي القانوني، دخول البنك المركزي للسوق النقدية والمالية مشترياً للأوراق المالية) مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وتنشيط الفعاليات الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة.[1]

أما بالنسبة للإجراءات المالية التوسعية فتتمثل في زيادة الإنفاق الحكومي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية لزيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة مستوى التشغيل، أو من خلال تخفيض الضرائب، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الدخل المتاح لدى الأفراد وبالتالي زيادة القدرة الشرائية لديهم، مما يترتب على ذلك زيادة الطلب الكلي وخلق فرص العمل.

ولكن لابد من الأخذ بعين الاعتبار مرونة الجهاز الإنتاجي عند استخدام السياسة النقدية والمالية التوسعية، لأن استخدامها في حال عدم مرونة الجهاز الإنتاجي يؤديان إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي زيادة حدة الضغوط التضخمية.

2. سياسة الأجور: تعتبر سياسة الأجور من أعقد السياسات التي يمكن ان تلجأ إليها الدولة لمعالجة مشكلة البطالة، حيث تعتبر الأجور الدخول النقدية الوحيدة للعاملين، كما تعتبر في الوقت نفسه جزءاً من تكاليف الإنتاج بالنسبة لأصحاب الفعاليات الاقتصادية، كما يتوقف تحديدها على تفاعل قوى الطلب والعرض في سوق العمل، فهي تختلف من صناعة إلى أخرى وحتى داخل الصناعة الواحدة.

إلا أنه عند حدوث الأزمات الاقتصادية لابد من استخدام سياسة الأجور وذلك لخفض مستويات البطالة ورفع مستويات التشغيل إلى أقصى حد ممكن من خلال العمل على انخفاض مستويات البطالة في مرحلة الكساد، والمحافظة على مستويات الأجور من الارتفاع في مرحلة الرواج والتي تعتبر أنسب خطة لتشجيع أقصى عمالة ممكنة.[2] ولكن هذه الخطة المثلى لا تخلو من وجود العقبات نظراً لأن منع انخفاض الأجور أثناء الكساد الاقتصادي يتطلب وجود نقابات عمالية قوية، كما أن وجود هذه النقابات العمالية القوية يصبح عقبة أمام زيادة مستويات التشغيل أثناء الرواج الاقتصادي لمطالبتها بزيادة الأجور على حساب تشغيل العاطلين عن العمل.

3. تقليل عرض العمل: يتأثر عرض العمل بعدة عوامل مثل حجم السكان وتركيبه الهيكلي ووقت الفراغ وعدد ساعات العمل...إلخ، وتتمثل إجراءات إنقـــاص عرض العمل في:

---

[1]- رمزي زكي، مرجع سابق، ص 387.

[2]- سلوى على سليمان، مرجع سابق، ص 136.

أ. إنقاص عدد ساعـــات العمل وزيادة أيـــام العطل الأسبوعية والسنوية.

ب. الحد من العمالة الوافدة.

ج. تشجيع فكرة التقاعد المبكر لإتاحة الفرصة للشباب العاطلين عن العمل.

د. زيادة الإعانات المقدمة للطلاب حتى يتابعوا دراستهم مما يقلل من مشكلة البطالة في الأجل القصير.

4. زيادة معدلات الاستثمار: وخاصة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور كبير في عملية زيادة التراكم الرأسمالي، وفي إيجـــاد فرص عمل جديدة تساهم في تخفيض معدلات البطالة، مما ينعكس ذلك في زيادة معدل النمو الاقتصادي.

إلا أنه يجب دعم ورعاية وتنمية المشاريع الاستثمارية المتوقع أن يُقبل عليها العاطلون عن العمل، وذلك من خلال تهيئة الأرضية الخصبة لنموها والحد من المفاجآت المحيطة بها خاصة مع انفتاح الأسواق العالمية وسيطرة الاقتصاديات الأقوى، كإنشاء شركات أو اتحادات تهتم بتسويق منتجات هذه المشاريع وذلك لأنها المهمة الأكثر صعوبة والتي تعيق نشاطات هذه النوعية من المشاريع.

5. وضع خارطة استثمارية للأعمال وتهيئة وسائل الإنتاج: بهدف التقليل من نسب البطالة ومساعدة العاطلين عن العمل في إختيارهم للأعمال التي تناسب قدراتهم، فإنه لابد من إنشاء فرق استطلاعية من المستشارين والخبراء تقوم بتحديد الأعمال الأكثر رواجاً وفائدة وتقدمها على شكل خارطة استثمارية تمكن المشاريع المنشأة من تجنب الوقوع في أزمة تصريف الإنتاج، وتدعم الخارطة بدراسات جدوى مبدئية وتفصيلية ثم تعرضها على من يرغب بتبنيها حسب طاقاته المادية والفنية والسوقية المتاحة له. ثم يتم تجميع وتنسيق المشروعات المتشابهة والمتكاملة بحيث تشكل مخرجات إحداها مدخلات غيرها لتكون سلسلة تسوق لبعضها ويسهل تجميعها وتكاملها لتصبح عصبة أو شركة واحدة فيما بعد.

وقد تلجأ الشركات إلى سياسة (Just In Time) أسوة بالشركات اليابانية أي شركات تهتم وتختص بالإنتاج وأخرى بالتسويق تشتري كل ما تنتجه الأولى مما يساهم في إنقاص رأس مالها المستثمر في المخزون ويؤدي بها إلى إتباع سياسة الصيانة الوقائية فتضبط فوضى الإنتاج وتخفض الوقت الضائع، أو بإتباع سياسة الإنتاج لأمر الزبون (Only Produce To Consumer) بذلك بإنتاج الحد الأدنى من الكمية المرغوب تخزينها. لذلك فإن الحل يكون بالتوجه إلى بناء المشروعات الفردية والجماعية على حد السواء وصولاً لبناء المشاريع الكبيرة والضخمة بغية دخول الأسواق العالمية وعدم الاكتفاء بكسب السواق المحلية.[1]

[1]-سامر مظهر قنطقجي، معالجة مشكلة البطالة، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، www.kantakji.org: 2013/04/22.

ولوضع خارطة استثمارية لابد من مسح شامل للأعمال وللقدرات بمختلف أشكالها، ويسهل التعامل مع هذه الخارطة بإيجاد موقع على الإنترنيت يحوي قاعدة بيانات تضم الخبرات المتاحة والأعمال المنشودة والمتاحة بشكل مفصل، إضافة إلى توضيح أفضل الشروط لإقامتها ليسهل على الباحث معرفة أو توسيع معارفه بالاطلاع على كل ذلك بسهولة ويسر إضافة إلى نشر المشاريع المنفذة واحتياجاتها وتفضيلاتها لبيان أية أعمال لاحقة أو سابقة يمكن التركيز عليها.

كما تضم هذه الخارطة شركات الشحن الجوية والبرية والبحرية وشروطها وأسعارها وأية بيانات عنها، وكذلك المصارف وشركات الاستثمار وشروطهما وأية مواصفات فنية يمكن الحصول عليها من المعامل والشركات التي تقدم التقنيات المختلفة. وذلك ليسهل على أصحاب المشروعات معرفة أية تفاصيل يحتاجونها في الوقت المناسب وبأقل تكلفة. ويدير هذا الموقع مجموعة من الباحثين والاستشاريين والخبراء الذين يقدمون كل ما يحتاجه المستثمرون من العاطلين عن العمل في أي وقت، ومن المفيد جداً توافر روابط بقواعد بيانات عالمية لتبادل المعلومات معها وتسمع التقنيات التكنولوجية على الأنترنت بتسهيل هذه الأعمال وخفض تكلفتها إلى أدنى الحدود. ووجود قواعد البيانات هذه يعتبر عاملاً هاماً في زيادة الربط بين طالبي العمل وعارضيه من جهة وبين الأعمال وتكاملها وتسويقها من جهة أخرى.

6. التدريب: نظراً لتعقد العلوم وتخصصها أضحى التدريب أداة دفع عجلة الأعمال وتطورها وتجنيبها المفاجآت، لذلك فإن تقديم التدريب الإداري والمالي والفني والتقني للعاطلين عن العمل ضروري قبل شروعهم بالعمل فالتعلم بالممارسة قد مضى زمنه، إضافة إلى أنه مضيعة للوقت والجهد والمال.

والأعمال الناجحة تسعى إلى مواكبة التطورات التقنية، والمدير الناجح يعتمد على عناصر وأدوات هذه التقنيات لذلك فهو يسعى حثيثا لتدريب وتأهيل العناصر البشرية التي هي عماد هذه الأعمال. وعلى كل حال فأسواق العمل العالمية بدأت تطلب اليد العاملة الخبيرة والمزودة بشهادات مهنية عالمية وموثوقة من نفس الشركات المنتجة للتقنية مما ساعد في نشوء شركات تقدم خدمات التوظيف باستخدام برامج متطورة ومزايا الانترنيت.

7. الإعلام والتوجيه: حيث تهدف عملية الإعلام والتوجيه للفئة العاطلة عن العمل أو حتى المشتغلة منها إلى رفع مستوى المجتمع والأفراد على حد السواء ونشر المعرفة اللازمة وتنمية الرقابة الداخلية الفردية التي تنبع من ضمير كل فرد بتنمية التربية الإيمانية التي تدفعه إلى الإلتزام وتقدير قيمة العمل، إضافة إلى بيـــان مساوئ ومضار البطالة.

ويكون ذلك بالمحاضرات والندوات وبالمشاركة مع الهيئات الأخرى كالغرف والنقابات والجمعيات وفي المساجد وحلقات العلم. ومن المهم بيان أنواع البطالة وأشكالها وتكلفتها والمسؤوليات الملقاة على عاتق الدولة والمجتمع والأفراد.

خلاصة الفصل:

بشكل عام يمكن أن نلخص ما تطرقنا إليه بهذا الفصل، من خلال الإشارة إلى أن السياسات الاقتصادية تعتبر وسائل الحكومات التي تستخدمها في إدارة النشاط الاقتصادي داخل الدولة، وذلك في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية والإجتماعية للمجتمع من خلال ما تحتويه هذه السياسات من أدوات وإجراءات وتدابير مختلفة.

كما ان الاهتمام بفلسفة ومرجعية السياسات الاقتصادية بمختلف مجالاتها ضمن المسار الزمني للفكر الاقتصادي يتأسس على أهميتها ودورها في تحسين وتطوير المجالات المطبقة عليها، ولعل الحديث عن السياسات الاقتصادية بالذات قد اتسع نطاقه بشكل كبير بسبب قوة الحاجة إلى التحسين والتطوير في هذا الجانب، وسواء تعلق الأمر بالمستوى الكلي أو الجزئي فإن سرعة وعمق التحولات التي تشهدها الساحة الاقتصادية الدولية تضطر الأطراف النشطة في المجال الاقتصادي إلى تبني استراتيجيات وسياسات إقتصادية محددة لتوفير المناخ الأفضل والأكثر تماشيا مع حجم وطبيعة هذه التحولات.

وفي هذا الإطار فقد برزت الكثير من المؤسسات الوطنية والدولية التي تهتم بتطبيق السياسات الاقتصادية الإصلاحية والخطط التنموية على المستوى الجزئي والكلي. فعلى المستوى الداخلي تتفاعل جملة من المتغيرات الاقتصادية الجزئية والكلية فيما بينها لرسم السياسة الاقتصادية المنتهجة، هذه الأخيرة التي لها انعكاس كبير على البرامج والسياسات التنموية التي تتبناها الدول، وذلك باختلاف الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يتميز بها كل بلد، ومدى قدرة هذه الفلسفة على معالجة مشكلات التخلف الاقتصادي الذي تعاني منه البلدان النامية.

ويعد الهدف الرئيسي لأي سياسة اقتصادية هو تحقيق التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وفي سبيل ذلك تسعى الدول إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية معتبرة باستمرار. وذلك بالموازاة مع أهداف اجتماعية واقتصادية أخرى. كما تسعى برامج الإصلاح الاقتصادي والخطط الإنمائية، وبخاصة في الدول النامية، إلى توفير العوامل المختلفة التي تساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي بهدف اللحاق بالاقتصاديات المتقدمة. وذلك من خلال الاستخدام الأنسب لمواردها الاقتصادية المتاحة بشكل رشيد يسمح بخلق جهاز إنتاجي متين يساهم في دعم وزيادة القيم المضافة وتحسين مستوى الدخل الوطني، بالإضافة إلى ترشيد الاستهلاك وتعديل الأنماط الاستهلاكية غير الرشيدة وتحويلها إلى أنماط رشيدة بما يعمل على زيادة القدرة الادخارية للاقتصاد الوطني وتوجيهها نحو الاستثمار بما يخدم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسياسة الاقتصادية المختارة.

وعلى اعتبار أن الدراسة تبحث في الأثر الذي تعكسه السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي، فإن ذلك يدفعنا إلى القيام بتحليل ودراسة أكثر دقـــة وتفصيل لمفهوم هذا الأخير ضمن المسار العـــام للفكري المذهبي الاقتصادي.

الفصل الثاني:

السياســات الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

تمهيـــــد:

يعتبر فهم النمو الاقتصادي "Croissance économique" وتطوره أحد الاهتمامات الرئيسية للأكاليميين وصانعي القرار على حد سواء. وتسعى الدول المختلفة في برامجها الاقتصادية إلى تحقيق أعلى معدلات النمو، موازاة مع أهداف اجتماعية واقتصادية أخرى. كما تسعى السياسات الاقتصادية المختلفة من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي والخطط الإنمائية، وبخاصة في الدول النامية، إلى توفير العوامل المختلفة التي تساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي بهدف اللحاق بالاقتصاديات المتقدمة.

ويقع النمو الاقتصادي في مركز دراسات الاقتصاد الكلي "Macroeconomic"، وبات الاقتصاديون يفهمون أن النمو الاقتصادي طويل الأجل أكثر أهمية من التقلبات قصيرة الأجل، وأصبح محور الأبحاث الاقتصادية يدور حول تحديد محددات هذا النمو الاقتصادي وحول سبب إختلاف البلدان عن بعضها البعض في معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل.

وفي هذا الفصل سيتم تناول مفهوم ونظريات النمو الاقتصادي بالموازاة مع تطور رؤى وأفكار المذاهب الاقتصادية المختلفة من جهـــة، وعلاقته مع مختلف مكونات السياسة الاقتصادية المذكورة بالفصل السابق من جهـــة أخرى، وقد جاءت محتويات هذا الفصل في أربعة مباحث كمايلي:

المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي.

المبحث الرابع: العلاقة بين السياسات الاقتصادية الكلية والنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.

إن تتبع السياق التاريخي لتطور البحث في النمو الاقتصادي، يبين بأنه قد شهد خلال عقد الستينيات ولغاية النصف الأول من عقد الثمانينيات نقصاً نسبيا في هذا المجال، تاركاً لفرع التنمية الاقتصادية المجال كبديل فرضته إلى حد ما التطورات السياسية ولا سيما ظروف الحرب الباردة وتحرر أغلب بلدان العالم الثالث من الاستعمار الغربي. إلا أنه بدأ الاهتمام بهذا الفرع العلمي يعود إلى مركز الإهتمام، وخاصة بعد الأبحاث التي شملتها نظرية النمو الاقتصادي. وفي هذا المبحث سيتم تناول ماهية النمو الاقتصادي وقياسه ومصادره وفوائده وتكاليفه والعلاقة ما بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي.

لا تختلف الكتابات الاقتصادية الأكاديمية كثيراً في تحديدها لمفهوم النمو الاقتصادي، وتركز أغلب الصياغات لهذا المفهوم على الزيادة الكمية في الإنتاج أو الدخل الوطني.كما تركز على تحليل النمو طويل الأجل على جانب العرض، وهو ما يفترض أن الطلب كاف لشراء الكميات التي يمكن عرضها في الاقتصاد. ويسمى هذا الافتراض بقانون ساي (Say's Law). وحسب هذا القانون فإن كل عرض يخلق الطلب المقابل له وبالتالي فإن الطلب الكلي يساوي العرض الكلي في الاقتصاد. وهذا التركيز على جانب العرض في أدبيات النمو الاقتصادي يأتي من اعتبار أن البحث في النمو يهتم بتزايد قابلية الاقتصاد على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير (محلياً أو خارجياً).

وقد تم تعريف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في الإنتاج الإقتصادي (Economic Output) عبر الزمن. ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي (Real Gross National Production (real GNP)[1]. ويحسب الناتج هنا على أساس الأسعار الثابتة، ويرجع السبب في أن التغيرات في الناتج الوطني الإجمالي بالأسعار الجارية هو ناتج للتغيرات في كل من الأسعار والإنتاج. ومن أجل ذلك فإنه إذا تم تعريف النمو الاقتصادي بأنه التوسع في الإنتاج وكذلك إذا تم استخدام مؤشر الناتج الوطني الإجمالي لقياس النمو، فإنه يجب استبعاد أثر تغير الأسعار من الناتج (GNP) المحسوب بالأسعار الجارية.

كما عُرف النمو الاقتصادي بأنه عبارة عن الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي من فترة إلى أخرى. وهو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، ازدادت معدلات النمو في الناتج الوطني. والعكس صحيح، فكلما انخفضت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية، انخفضت معدلات النمو في الناتج الوطني.[2]

---

[1]- Edward Shapiro, Macroeconomic Analysis, Thomson Learning, New York, 1995, p 429.

[2]- عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الحالة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 371.

وعُرف النمو الاقتصادي كذلك على أنه الزيادات المستمرة في الدخل الحقيقي وذلك في الأجل الطويل. ولا يدخل ضمن تعريف النمو في الدخل الفردي أي زيادات دورية أو عارضة، بل الزيادات المضطردة في الدخل نمواً اقتصادياً[1]. ويشترط أن تكون الزيادة في الدخل أكبر من الزيادة في عدد السكان حتى يحدث النمو الاقتصادي. فزيادة الدخل بنسب عالية ومستمرة لا تعد من قبيل النمو الاقتصادي إذا واكب ذلك زيادة أكبر من في النمو السكاني.

إن ما يجمع عليه الاقتصاديون في إطار بحثهم لإيجاد تعريف محدد للنمو الاقتصادي هو صعوبة تحديد هذا المتغير لكونه يخضع لعوامل وأنماط وتأثيرات بالغة التعقيد. وعلى الرغم من أن أكثر التعريفات قبولاً للنمو الاقتصادي هي تلك التي تركز على قدرة الاقتصاد في زيادة إنتاج سلع وخدمات ذات صفة استمرارية، يرى بعضهم أن ظاهرة الزيادة المستمرة في الناتج لابد وأن تصاحبها مجموعة من التغيرات النوعية والكمية في البنى المختلفة للاقتصاد والمجتمع.[2]

ويلاحظ من التعاريف السابقة إشارتها جميعاً إلى الزيادة المنتظمة والمستمرة في الناتج أو (الإنتاج)، وكذلك الإشارة إلى الزيادة الكمية دون الإشارة إلى التحسن في نوعية المنتجات. كما أن بعض هذه التعاريف قد أخذ بعين الاعتبار التزايد السكاني، فيما لم تشر الأخرى لذلك. وكذلك يلاحظ تأكيدها على إستبعاد اثر التغيرات في الأسعار بهدف الوصول إلى مؤشر يعكس الزيادات الكمية الحقيقية من الناتج أو (الإنتاج).

ويمكننا تعريف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة الحقيقية في حصة الفرد من كمية السلع والخدمات (الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ونوعيتها المعروضة في الاقتصاد من قبل مختلف القطاعات الاقتصادية. وقد تمت الإشارة في هذا التعريف، إلى المسألة النوعية لكي تعكس القدرة التنافسية لكل سلعة أو خدمة معروضة في الاقتصاد. وتبدو أهمية هذه الإشارة في إطار الإنتاج الخدمي (التعليم والصحة والخدمات الحكومية...) حيث تعتبر مخرجات الجهاز الإنتاج الخدمي مدخلات (عوامل إنتاج) في الجهاز الإنتاجي السلعي إلى حد كبير ولاسيما قطاع التربية والتعليم وقطاع الصحة.

والنمو الاقتصادي رياضياً هو التغييرات النسبية للناتج المحلي الإجمالي (GDP) بين فترتين (سنتين في العادة). أي:

$$g_t = \frac{GDP_t - GDP_{t-1}}{GDP_{t-1}} = \frac{\Delta GDP}{GDP_{t-1}} \quad \text{.....(1)}$$

أما النمو في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فإنها تساوي الفرق بين معدل النمو الاقتصادي (g) ومعدل النمو السكاني (n). أي:

$$g_{per\ capita} = g - n \quad \text{.....(2)}$$

كما يمكن التعبير عن الصيغة السابقة بمايلي:

$$g_{per\,capita} = \frac{GDPPC_t - GDPPC_{t-1}}{GDPPC_{t-1}} \quad \text{.....(3)}$$

حيث تمثل (GDPPC) حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

---

[1] - أسامة محمد باحنشل، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، 1999، ص 285.

[2]- Hatem Hatef el taie, Croissance économique, À partir au site http://www.ara-bency.com, 15/04/2013.

إن الاختلافات البسيطة في معدل النمو يمكن أن يعني اختلافاً هائلاً في مستويات الدخول بسبب التراكب Compounding، أي بسبب مفعول قانون الفائدة المركبة والذي يشير إلى الأثر التراكبي للنمو المضاعف إلى السنة السابقة. ويقاس هذا الأثر التراكبي وفق الصيغة التالية: $GDP_t = GDP_{t-1}(1+g)$ .....(4)

حيث: (GDP_t) تمثل الناتج المحلي الإجمالي في السنة t.

و (GDP_{t-1}) تمثل الناتج المحلي الإجمالي في السنة السابقة.

و g تمثل معدل النمو الاقتصادي.

ويقود هذا التحليل إلى الحديث عن السنوات اللازمة لمضاعفة الدخل أو الناتج. أي أن السؤال المطروح ما هو عدد السنوات اللازمة من أجل مضاعفة الناتج عند مستوى ثابت لمعدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل ؟ ويمكن الإجابة على هذا السؤال من خلال العودة إلى الصيغة الرياضية للنمو الاقتصادي والتي تأخذ الشكل التالي:

$$Y_t = Y_0 e^{g.t} \quad \text{.....(5)}$$

حيث: Y_t: الناتج في السنة t.

Y_0: الناتج في بداية الفترة المدروسة (أو في فترة t = 1 باعتبار أننا بصدد البحث عن حجم الناتج المتوقع).

e: العدد النيبيري أو الطبيعي ويساوي تقريباً 2.7.

g: معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل.

t: السنة المعنية بالأخذ بعين الاعتبار أن بداية السلسلة الزمنية تكون t = 1.

إن البحث عن الزمن اللازم لمضاعفة الناتج بحيث: ($Y_t = 2Y_0$) يقودنا إلى استبدال $2Y_0$ في المعادلة بـ Y_t في الطرف الأيسر من المعادلة أي تصبح المعادلة رقم (5) على الشكل التالي:

$$2Y_0 = Y_0 e^{g.t} \quad \text{.....(6)}$$

ومنه تصبح المعادلة بالاختصار على الشكل التالي:

$$2 = e^{g.t} \quad \text{.....(7)}$$

وبأخذ اللوغاريتم الطبيعي لطرفي المعادلة نحصل على الصيغة التالية للمعادلة رقم (7):

$$Ln2 = g - t \Rightarrow t = \frac{Ln2}{g} \quad \text{.....(8)}$$

وحيث أن Ln 2 = 0.70 فإن عدد السنوات اللازمة لمضاعفة الناتج أو الدخل عند معدل نمو 1 % يبلغ 70 سنة. أما إذا كان معدل النمو طويل الأجل يبلغ 4% فإن الزمن اللازم لمضاعفة الناتج يبلغ 17.5 سنة أي بحدود 18 سنة.[1]

[1]- هوشيار معروف، تحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 73.

المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي.

يرى بعض الاقتصاديين أن النمو الاقتصادي في أي اقتصاد كان يقاس عادة بما يعرف بالناتج الوطني الإجمالي الحقيقي وليس الاسمي، ومعنى ذلك التغير في مستوى الدخل الوطني الذي يأخذ بعين الاعتبار مستويات الأسعار. ويمثل الناتج الوطني الإجمالي (GNP) (Gross National Production) قيمة السلع والخدمات المنتجة في بلد خلال فترة زمنية معينة، سنة عادة، باستخدام الموارد المملوكة محلياً. وبذلك يختلف عن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (Gross Domestic Production) (*)، حيث أن الأخير يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من المواد الموجودة محلياً. بينما الأول يتضمن صافي الدخول المتأتية من الاستثمارات الأجنبية. فمثلاً، إن إنتاج مصنع فرنسي في الجزائر يدخل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي الجزائري، ولكنه يدخل في حسابات الناتج الوطني الإجمالي الفرنسي. وقيمة إنتاج عامل جزائري في مصنع إماراتي تدخل في الناتج المحلي الإجمالي للإمارات وفي الناتج الوطني الإجمالي الجزائري. كما أنه تفضل الولايات المتحدة الأمريكية استخدام مؤشر الناتج الوطني الإجمالي بسبب ضخامة عوائد الاستثمارات الأمريكية في الخارج وتأثيرها في الاقتصاد الوطني الأمريكي. ويمكن عرض أهم مقاييس النمو الاقتصادي فيما يلي:

الفرع الأول: المعدلات النقدية للنمو الاقتصادي.

وهي معدلات النمو التي يتم حسابها استناداً إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، وكذلك تحويل المنتجات الخدمية إلى ما يعادلها أيضا بالعملات النقدية. ورغم كثرة التحفظات حول هذا الأسلوب والتي يرجع أغلبها إلى سوء التقدير، أو إغفال أثر التضخم، أو إغفال نسب التحويل فيما بين مختلف العملات، أو إلى اختلاف الأنظمة والأساليب المحاسبية المعتمدة دوليا. إلا أنه يعتبر أسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجرى على هذه التقديرات تبعا لتجنب الملاحظات السابقة. ويضم هذا النوع من المقاييس، معدلات النمو بالأسعار الجارية، وبالأسعار الثابتة، وبالأسعار الدولية.[1] ويمكن عرض أهم طرق قياس الناتج الوطني:

أولاً. طريقة الإنتـــاج:

تتحقق الطريقة العملية في تقدير الناتج الوطني عن طريق ضرب الكميات المنتجة في أثمانها، وكذلك حساب قيمة الخدمات التي تباع في السوق بمعرفة أسعارها. أما بالنسبة للخدمات التي تباع في السوق بمعرفة تكلفتها، وإزاء الصعوبات العملية وصعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة نضطر إلى إهمال الخدمات والأعمال التي تتم في المنازل لأغراض عائلية وكذلك فإن حساب قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة في فترة معينة قد يؤدي إلى تكرار حساب

(*) - تستخدم بعض الأدبيات والدراسات التطبيقية مؤشر الناتج الوطني الإجمالي بالانجليزية (GNP) أو بالصيغة الفرنسية (PNB) (Produit national brut) ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي بالانجليزية (GDP) أو بالفرنسية (Production Intérieure Brute) (PIB).

[1]-محمد مدحت مصطفى، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1998، ص118.

قيمة السلعة لعدة مرات، ذلك لأن بعض المنتجات يتم إستخدامها في نفس الفترة من أجل إنتاج منتجات أخرى، فتدخل قيمة الأولى في قيمة الثانية مرة أخرى. فمثلا قيمة القمح تدخل مرة أخرى في قيمة الدقيق هذه الأخيرة تدخل في قيمة الخبز، ولهذا لو أضفنا قيمة القمح إلى قيمة الدقيق المستخدم في صناعة الخبز إلى قيمة الخبز نفسه فإننا نكون قد إحتسبنا قيمة القمح ثلاث مرات وقيمة الدقيق مرتين وهذا التكرار يجب تفاديه عند حساب الناتج الوطني وإلا كانت النتائج مبالغ فيها. ومن أجل تفادي مشكلة التكرار نستعمل طريقتين لتقدير الناتج الوطني وهما طريقة المنتج النهائي وطريقة القيمة المضافة.

1. طريقة المنتج النهائي: وتقوم على حساب قيمة جميع أنواع المنتجات النهائية، أي أنها تستبعد السلع الأولية والوسيطة التي تستعمل في إنتاج منتجات أخرى خلال فترة التقدير. وكما هو معلوم فإن جميع السلع الإستهلاكية هي منتجات نهائية، هذا لا يعني أن المنتجات النهائية هي سلع إستهلاكية فقط وإنما هي كل السلع الإستهلاكية مضاف إليها السلع الإنتاجية التي تم إنتاجها خلال فترة التقدير ولم تستعمل في عمليات إنتاجية، ولذلك نأخذ القيمة الكلية للآلات ومباني المصانع التي أنتجت أو تم إنشاؤها خلال فترة التقدير في حساب المنتج النهائي ما لم تكن قد استخدمت في عملية الإنتاج، وكذلك إعتبار المنتجات التي أضيفت إلى المخزون منتجات نهائية، كما يجب عدم إهمال حساب المنتجات النهائية التي مازالت قيد الإنتاج في الآلات، وإذا تم إحتسابها فيجب الحرص على أن نقتطع قيمة جميع الأعمال المماثلة التي لم تكن قد خرجت بعد من آلات الإنتاج في أول المدة.

أما تقدير السلع الإنتاجية المعمرة، أي تلك التي أنتجت في فترة سابقة ولكنها تستخدم في العملية الإنتاجية لعدة سنوات فيدخل في حساب الناتج الوطني قسطها السنوي للإستهلاك، فإذا فرضنا مثلاً أن السلعة الإنتاجية تعمر عشر سنوات فإنه يصح أن نفترض أن معدل إستهلاكها يتم على أساس سنوي يقدر بعشر قيمتها سنوياً، بعد ذلك نقوم بإستقطاع هذا القسط السنوي من القيمة الكلية للسلع المعمرّة وذلك لإحتساب صافي قيمتها الذي يدخل في تقدير المنتج النهائي. أما إذا تم إحتساب قيمة الناتج الوطني دون الأخذ بالإعتبار إستقطاع الإستهلاك الرأسمالي السنوي فإننا نطلق عليه مصطلح الناتج الوطني الإجمالي. وإذا أخذ الإستهلاك الرأسمالي في الإعتبار وتم خصمه فإنه في هذه الحالة نحصل على ما يسمى الناتج الوطني الصافي.

2. طريقة القيمة المضافة: تستعمل طريقة القيمة المضافة (La valeur ajoutée) لتفادي التكرار الحسابي عند حساب الناتج الوطني، " ونقصد بالقيمة المضافة الفرق بين قيمة الإنتاج عند كل مرحلة من المراحل الإنتاجية للسلعة وقيمة السلع الوسيطية التي تدخل في تركيب هذه السلعة عند كل مرحلة "[1]. وتتلخص هذه الطريقة في حساب القيمة المضافة لكل قطاع من قطاعات الإقتصاد ثم تجميع هذه القيم المضافة لجميع القطاعات من أجل الحصول على الناتج الوطني. ولشرح عملية التجميع هذه يمكن أن ننظر إلى الإقتصاد كخط تجميعي ضخم يتكون من مراحل إنتاجية متتالية، في البداية نجد الأنشطة الأولية والواردات من الخارج، وبعد ذلك نجد صناعات السلع الوسيطة الواحدة بعد

[1]-عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص18.

الأخرى ثم في نهاية الخط التجميعي نجد الصناعات التي تنتج السلع النهائية، ولمعرفة المستخدم من المواد الخام في العملية الإنتاجية في الفترة الجارية فإننا نقوم بطرح المخزون الخام آخر المدة من المخزون الخام أول المدة.

إن ما يعترض عند حساب القيمة المضافة أيضاً هو الإستهلاك الرأسمالي، فقيمة إستخدام الآلات في العملية الإنتاجية ينبغي أن تستقطع من قيمة الإنتاج عند حساب القيمة المضافة، وإذا قمنا بذلك فإننا نحصل على القيمة المضافة الصافية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن طريقة القيمة المضافة أو المنتج النهائي لتقدير الناتج الوطني ينبغي أن تعطينا نفس النتيجة وذلك ما يتحقق إذا تمت كل منهما بالدقة المطلوبة وإستعمال طريقة موحدة لمعالجة المخزون والإستهلاك الرأسمالي.

ثانياً. طريقة الدخل الوطني:

من أجل تقدير الدخل الوطني (Le Revenu National) (RN) لابد من تعريف الدخل الفردي، ثم القيام بحصر دخول أفراد المجتمع وبعد ذلك يتم جمع هذه الدخول مع تفادي التكرار الحسابي.

ويعرّف دخل الفرد بأنه مجموع المبالغ التي يستلمها الفرد ويستطيع أن يتصرف فيها بالإنفاق خلال فترة معينة دون أن يصبح أفقر مما كان عليه عند بداية الفترة، فالفرد قد يملك أصلاً رأسمالياً أو بعض المجوهرات وغيرها عند بداية الفترة ويستطيع عن طريق بيعها أن يحصل على قيمتها النقدية، هذه القيمة يستطيع أن يتصرف فيها الفرد لكنها لا تعد دخلاً لأن إنفاقها يترتب عليه نقصان ثروة الفرد التي كانت لديه عند بداية الفترة. وبهذا نعرف أن الدخل الجاري لابد أن يأتي عن طريق عمل الفـــرد أو عن طريق إستخدام أو تأجير عناصر الإنتاج التي يمتلكها في النشاط الإقتصادي، وقد يأتي الدخل عن طريق الهبة أو المعونة الحكومية مثل المعاش أو إعانة البطالة.

ويُعرّف الدخل بالنسبة للمشروع على أنه مجموع المبالغ التي يمكن للمشروع أن يتصرف فيها دون إنقاص قيمة الأصول التي يمتلكها أو دون ترتب دين عليه خلال الفترة محل الدراسة، ويعرّف دخل الحكومة بنفس الطريقة.
ويمكن حصر الفئات التي تتحصل على الدخل فيمايلي:

1. الأشخاص: ويحصلون على الأجور والمرتبات والإيجارات والفوائد والأرباح وأيضاً على إعانات خاصة وعامة.
2. المشروعات: تشمل الخاصة والعامة ويتمثل دخلها في صورة أرباح وإيجارات وفوائد وحصص.
3. الهيئات الحكومية: يتمثل دخلها في صورة ضرائب ومبالغ محققة من الملكيات العامة للدولة، ومن القيام ببعض أنواع النشاط التجاري.

وعند تجميع كل هذه الدخول نحصل على الدخل الوطني ويجب أن نتفادى عملية التكرار في الحساب فمثلاً أن نحسب الضريبة على أنها دخل الدولة ولا نتزع قسطها من دافعها.

ثالثاً. طريقة الإنفاق الوطني: الإنفاق الوطني (Dépense nationale) لا يساوي فقط مجموع المبالغ التي أنفقت داخل البلد في فترة معينة، وذلك لأن هناك إنفاق يتم لغرض إتمام العملية الإنتاجية وهو الإنفاق الوسيط، وإنفاق يتم لغرض شراء المنتجات النهائية وهو الإنفاق النهائي والأخير يشمل الأول، والإنفاق الكلي ما هو إلا الطلب

الكلي على البضائع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة معينة (سنة). وبالتالي فإنه عند حساب الإنفاق الكلي نتفادى حساب الإنفاق الوسيط والذي لو حسبناه نكون قد وقعنا في خطأ التكرار.

ومما سبق فإن كل الإنفاق الإستهلاكي هو إنفاق نهائي يدخل في حساب الإنفاق الوطني، بالإضافة أن الإنفاق الوطني يشمل الإنفاق على السلع الرأسمالية الجديدة، وجميع الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات وكذلك إنفاق المشترين الأجانب على السلع المنتجة محلياً.

كما يمكن الإشارة إلى وجوب تساوي الإنفاق الوطني والناتج الوطني والدخل الوطني، فالإنفاق الوطني هو الإنفاق النهائي على مكونات الناتج الوطني وهو يساوي بذلك قيمة الناتج الوطني، وقيمة الناتج الوطني عند توزيعها على ملاك عناصر الإنتاج تمثل الدخل الوطني، أو بطريقة أخرى نقول أن إنفاق الدخل الوطني يساوي الإنفاق الوطني. ويتم تداول الناتج الوطني والدخل الوطني والإنفاق الوطني في الإقتصاد وفق المخطط التالي:

الشكل رقم (12): مخطط توضيحي للتدفق الدوري للدخل الوطني في الإقتصاد.

المصدر: خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص 115.

في الجزء العلوي من الشكل نرى أن قطاع المستهلكين أو القطاع العائلي يزود القطاع التجاري بعوامل الإنتاج من عمالة ورأس مال وخبرة إدارية وفنية. بالمقابل يتلقى هذا القطاع عوائده المالية من جراء تزويد القطاع التجاري بعناصر الإنتاج. بمعنى أخر، العمالة تأخذ أجورها، وصاحب رأس المال يتلقى فوائد، وصاحب الأرض يحصل على الريع، وما تبقى من أرباح وعوائد يذهب للمدراء والمساهمين في الشركة. إذا جمعنا العوائد كلها لعناصر الإنتاج، نحصل على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد. وهذه الطريقة هي طريقة الدخل المشار لهـــا سابقاً.

وبالنظر إلى الجزء السفلي من الشكل نرى أن القطاع الإستهلاكي قد حصل على الدخل، وهناك مصادر مختلفة لإنفاق هذا الدخل. فالجزء الأكبر منه يذهب إلى شراء السلع والخدمات المختلفة، في حين يقتطع جزء آخر من

الرواتب والأجور كضرائب تذهب للقطاع العام لبناء الطرق والسدود والمدارس وغيرها من مشاريع حكومية. أما الجزء الثالث من الدخل فهو ما تبقى بعد الضرائب والإنفاق الإستهلاكي، وعادة ما يتحول إلى مدخرات تودع في المؤسسات المالية كالبنوك والشركات المالية المختلفة. وعند إيداع هذه الأموال في المؤسسات المالية يقوم القطاع التجاري بأخذ قروض مالية لشراء حاجاته من آلات ومعدات وغير ذلك، وهذا ما يسمى بالإستثمارات. وعليه فإنه عند إضافة النفقات الإستهلاكية والحكومية والإستثمارات نحصل على الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك بإفتراض أن هذا الاقتصاد مغلق، أي لا يتعامل مع العالم الخارجي سواء من تصدير أو إستراد للبضائع والخدمات.

الفرع الثاني: المعدلات العينية للنمو الاقتصادي.

مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول النامية بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والناتج أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقتها بمعدلات النمو السكاني، ومنها على سبيل المثال معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج الوطني، ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي (GDP Per-capita) (وقد تم الإشارة إليه سابقاً)، ومعدل نمو نصيب الفرد من الدخل الوطني. ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لا بد من استخدام بعض المقاييس العينية الأخرى التي تعبر عن النمو الاقتصادي، مثلا نصيب الفرد من التعليم والصحة والتغذية...إلخ.

أولاً. علاقة النمو السكاني بالنمو الاقتصادي:

لا يزال الجدل حول علاقة النمو السكاني بالنمو الاقتصادي مستمراً، ولم يحسم حتى الآن. فهناك من يعتقد أن النمو السكاني يعيق عملية التنمية ويحول دون تطوير مستوى معيشة السكان وتحسين أوضاعهم، وحججهم في ذلك أن النمو السكاني السريع يضع عقبات في طريق تراكم رأس المال وتعيقه لزيادة نصيب الفرد منه، ومن ثم فإنه مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة على ما هي عليه (الآلات والمعدات والتجهيزات وغيرها) فإن نصيب العامل الجديد من رأس المال اللازم لزيادة الإنتاج يتناقص باستمرار، مؤدياً إلى تراجع الإنتاجية ومن ثم النمو الاقتصادي. كما يؤدي النمو السكاني إلى تنامي عدد الباحثين عن عمل، ما يزيد من مشكلة البطالة في المجتمع أكثر مما يؤدي لزيادة مستوى الناتج في المجتمع.

ويضيف هؤلاء المعارضون أن نمو السكان المتزايد يؤثر على المدخرات حيث يرفع من معدل إعالة السكان الذين يستهلكون ولا ينتجون وبالتالي يقلل من حجم المدخرات وموارد التمويل اللازمة للنمو الاقتصادي وزيادة الناتج والدخل.

وهناك فريق آخر يرى العكس من ذلك، ويعتقد أنصاره أن النمو السكاني - في إطار ظروف اقتصادية وسياسية معينة- يوفر شروطاً ملائمة لإمكانية زيادة حجم القوى البشرية ومن ثم زيادة القوى العاملة التي تسمح بإمكانية أوسع لاستغلال موارد البلاد وثرواته، ورفع مستوى الإنتاج والدخل والتسريع من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويؤكدون أنه من الناحية التاريخية كانت فترات نمو السكان سابقة وممهدة للنمو الاقتصادي، وأن الضغط السكاني يؤثر على الحوافز الفردية ويشجع على تحسين أساليب وطرق الإنتاج دائماً وبالتالي تحسين مستوى الإنتاج ونموه المستمر،

كما يعتقدون أيضاً أن الضغط السكاني كان وراء الثورة الخضراء لمواجهة مشكلة نقص الغذاء، وكان وراء عملية التسريع بالتصنيع، ويؤكد هذا الفريق المؤيد للنمو السكاني أن توسيع الأسواق وتوسيع حجم الاقتصاديات يرتبط بالنمو السكاني، وهو ما يؤدي إلى زيادة الناتج والدخل ورفع مستوى المعيشة.

وفي الواقع يصعب الحديث عن علاقة النمو الاقتصادي بالنمو السكاني من دون تحديد مرحلة التطور الاقتصادي والتنموي التي يمر بها المجتمع والدولة محل الدراسة والتقييم، نظراً لتباين آثار النمو السكاني على مجموعة البلدان المتقدمة مقارنة بالبلدان النامية، ففي البلدان المتقدمة يسهم في زيادة الإنتاج. إذ أن الزيادة في القوى العاملة تؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية المادية لاتساع نطاق تقسيم العمل وتوفر رأس المال وارتفاع المستوى التكنولوجي، بحيث تؤدي في هذه الإقتصاديات التي تمر بمرحلة متقدمة من التطور الصناعي إلى تطابق قانون تزايد الغلة، ومعنى ذلك أن الإضافات الجديدة من السكان والقوى العاملة تدعم النمو والتقدم الاقتصادي.

من ناحية أخرى، تترتب على تزايد السكان في الاقتصاد المتقدم آثار أخرى كبيرة ومهمة تتعلق بحجم الطلب الفعلي في جانبيه أي الطلب على أموال الاستثمار والطلب على الاستهلاك إذ يحفز تزايد الطلب على أموال الإستثمار بما يرفع من تكوين الرأسمال الطلب الاستهلاكي الناجم عن النمو السكاني على تزايد رؤوس الأموال العينية اللازمة لخلق الاستثمارات الجديدة. وخلاصة القول إن زيادة السكان في هذه المجتمعات تؤدي إلى زيادة الإمكانيات المادية والاقتصادية للإنتاج في الاقتصاد المتقدم بسبب تطور ومرونة جهازه الإنتاجي وما يتوفر من عوامل وعناصر أخرى تسهم في الاستفادة القصوى من قوة العمل التي تترتب عن النمو السكاني.

أما في مجموعة البلدان النامية التي تتميز بضعف الموارد والإمكانات مقارنة باحتياجات السكان فإن الزيادة السكانية تؤدي - مع انخفاض مستوى الإنتاج أو ندرة رؤوس الأموال العينية - إلى تحقيق نتائج اقتصادية معاكسة تتمثل في ظهور البطالة وانخفاض إنتاجية العمل، وسريان قانون تناقص الغلة ما ينجم عنه في الأخير تراجع نصيب الفرد من الدخل الوطني السنوي وبالتالي يعقد ويزيد من تحديات وصعوبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية...إلخ، بمعنى آخر فإنه مادامت الزيادة السكانية في البلدان النامية لا تقابلها زيادة مماثلة في الموارد والإمكانيات فلابد في الأخير من انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني وانخفاض معدل تكوين رأس المال، ومن ثم تراجع معدلات النمو والتنمية في المجتمع النامي، وإذا ما أضفنا إلى ذلك أن الإمكانات اللازمة لإستغلال الموارد المحدودة في مثل هذه البلدان هي بدورها مقيدة بعدم كفاية رؤوس الأموال وبانخفاض مستوى الإبداع الإنتاجي فإن الاستنتاج الأخير هو أن تزايد السكان يمثل عقبة للتنمية الاقتصادية في المجتمعات النامية.

ويمكننا التأكيد بوجه عام أن النمو السكاني لا يتعارض مع النمو الاقتصادي والتنمية طالما توافرت للبلد الموارد الاقتصادية أو كانت هناك موارد غير مستغلة، ففي هذه الحالة يساعد نمو الأعداد البشرية وتنمية قدراتها ومهاراتها على استغلال الموارد المتاحة وتوظيفها التوظيف الكامل ما ينتج عنه دفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة، والدليل على ذلك نذكر هنا حالة البلدان الغنية بمواردها النفطية التي تعاني من مشكلة قلة السكان

بالنسبة للموارد ما يجعل العدد القليل من السكان عاجزاً عن استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بصورة كاملة، كما يمكن إثبات ذلك أيضاً بذكر حالة البلدان المتقدمة التي يؤدي حسن الاستغلال للعنصر البشري فيها إلى تطوير قدرتها الإنتاجية وتوظيفها على نحو كامل بما يحقق أقصى استفادة ممكنة لمواردها الاقتصادية المتاحـــة، ويساعدها في ذلك تبنيها وتنفيذها المستمر للبرامج الموجهة نحو البحث والتطوير، وتبني الأساليب والطرق العلمية والتكنولوجيا الحديثة في التعامل مع مشكلة الموارد المحدودة ورفع إنتاجيتها، بعبارة أخرى يصبح من مصلحة الدولة تشجيع النمو السكاني أو استقطاب الهجرة إليها من أجل تحسين فرص استغلالها لمواردها وزيادة معدلات النمو الاقتصادي فيها.

ثانياً. هيكلية النمو السكاني والنمو الاقتصادي:

لقد أهمل الباحثين الاقتصاديون في الماضي دراسة تأثير هيكلية السكان على النمو الاقتصادي الوطني. فبالرغم من أن علم السكان تطور كثيرا من النواحي الإحصائية والاجتماعية، إلا أنه لم يتم التعمق في الربط بينه وبين الاقتصاد. وقد ركزت النظريات التي شملت دراسة العلاقة بين علم السكان والاقتصاد على حجم ونمو السكان، فمنها من يربط حجم ونمو السكان إيجابا أو سلباً بالنمو الاقتصادي ومنها من لا يقر بأية علاقة بينهما. وبالتالي ركزت على عوامل أخرى كرأس المال والطاقة كمؤثرين على الانتاج والإنتاجية وبالتالي على النمو الاقتصادي. غير أن المهم في دراسة العلاقة بين السكان والاقتصاد ليس تأثير عدد ونمو السكان عليه، وإنما هيكلية السكان المتغيرة وكذا الآليات التي تربط بين التحول الديمغرافي والنمو الاقتصادي، ويمكن إجمال هذه الآليات في العناصر التالية:

1. عرض العمل: يؤثر انخفاض معدلات الخصوبة على عرض العمل بطريقتين، حيث تنشأ الطريقة الأولى عبر التقادم في العمر ووصول الفئات العمرية الفتية إلى سن العمل بين (64/15) والتي من الطبيعي أن تعمل، عندها ينخفض معدل المُعالين إلى غير المعالين. ويؤدي التحول الديمغرافي إلى ارتفاع معدل الإسهام في قوة العمل وإذا استطاع سوق العمل إمتصاص الأعداد المتزايدة من العاملين سترفع من حصة مدخلات العمل إلى الإنتاج، وبالتالي فان حصة الفرد من الناتج ستزداد، فانخفاض أعداد الأطفال والمسنين سيؤدي إلى تحسن نسبي في حصة الفرد من الدخل.[1]

أما الطريقة الثانية، فإن انخفاض معدل الخصوبة يزيد من فرصة مشاركة النساء في قـــوة العمل ويؤدي بدوره إلى صغر حجم الأسرة وتحسين تعليم أطفالها. ويؤثر التركيب العمري على سوق العمل وبالتالي على النمو الاقتصادي بفعل أن الأثر الاقتصادي الناجم عن ولادة طفل يختلف كليا عن الأثر الاقتصادي لعامل في الثلاثين من العمر. فارتفاع عدد السكان في سن العمل يؤدي عادة إلى ارتفاع حصة الفرد من الناتج بشرط ان لا يكون هناك تعارض بين الكم والكيف أي بضمان زيادة الإنتاجية مع التشغيل الكامل والفعال. ولقياس أثر سوق العمل يمكن استعمال معدل الإعالة بشكل مباشر، إذ أن اثر هذا المعدل فعال في زيادة متوسط دخل الفرد.

---

[1]- بتول شكوري، الترابط بين السكان والتنمية والفقر على صعيد الاقتصاد الكلي، ورقة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى العربي للسكان، بيروت، 2004/11/19، ص9.

2. الإدخار والإستثمار: تدعم الإحصائيات المتعلقة بالموضوع وجود تأثير سلوكي على معدلات الادخار حيث تشير الاستقصاءات إلى ان معدلات الاستهلاك ترتفع عند الأطفال والمسنين بينما تنخفض عند السكان في سن العمل الذين يتميزون بارتفاع إنتاجيتهم وارتفاع معدل ادخارهم.

كذلك يلاحظ أن الادخار يتحدد تبعاً للمرحلة العمرية، فيبلغ معدل الإدخار بين الأفراد حده الأقصى في سن الـ 45 سنة، في حين ينخفض بين الأفراد الذين هم في أوائل الثلاثينات نتيجة لتزايد الاحتياجات الاستهلاكية للأسر الجديدة. هذا ويؤثر التحول الديمغرافي تأثيراً إيجابياً على معدل الادخار الحكومي، نتيجة ارتفاع إيرادات الضرائب مع تزايد عدد السكان في سن العمل. أما على صعيد الأسرة فإن الادخار الخاص للأسرة يعتبر النواة للتراكم الرأسمالي المطلوب لتمويل النمو، كما حصل في بلدان شرق آسيا. أما الارتفاع في نسبة الادخار فهو بالتأكيد لا يعني ارتفاع في الاستثمار الداخلي إذ أن هذا الأخير يتجه نحو الأسواق التي توفر عائد أعلى و كلفة أقل خاصة إذا ما اقترن ذلك بالانفتاح على الأسواق العالمية.

3. التعليم ورأس المال البشري: حيث تشير الدراسات التطبيقية في هذا المجال إلى أن ارتفاع معدل الإعالة له أثر سلبي على معدلات الالتحاق بالتعليم إذ يخفض من قدرة الأولياء على الاستثمار في تعليم أبنائهم. كما أن ارتفاع متوسط العمر المتوقع يساهم في زيادة معدلات التعليم، إذ يزيد العوائد من التعليم ويقلل من التكاليف. وقد أوضحت دراسة تطبيقية أجريت عام 1999 أن متوسط عمر الإنسان المتوقع هو محدد أساسي لمعدلات الالتحاق بالتعليم، فارتفاعه يؤدي إلى ارتفاع معدل العائد من التعليم كونه يحقق أرباح مستقبلية وبالتالي ترتفع أهمية وقيمة التعليم. بينما يؤثر انخفاض متوسط عمر الإنسان على العملية التعليمية سلباً، إذ يجعل منها كلفة إضافية على المجتمع. ويؤثر الانخفاض في نسبة الوفيات إيجاباً على الأنفاق على التعليم وبالتالي على النمو الاقتصادي، إذ انه يؤدي إلى ارتفاع في القوى العاملة، وارتفاع في الادخار تحسبا لسن التقاعد الذي ينعكس بارتفاع في عوائد التعليم.[1]

الفرع الثالث: مقارنة القوة الشرائيـــة.

تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني مقوما بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف استناداً لذلك المقياس. ومن عيوب ذلك المقياس أنه يربط " بطريقة تعسفية " بين قوة الاقتصاد في حد ذاتـــه وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي، في الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية.

ولقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، لذلك تم إعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها، بمعنى حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنا بالقوة الشرائية للعملات الأجنبية في بلدان أخرى.

[1]- بتول شكوري، نفس المرجع، ص 10.

ويعد مقياس تعادل القوة الشرائية (Purchases Power Parity) (PPP) قفزة في مجال قياس معدل التنمية الاقتصادية. ورغم أن الفكرة ليست بجديدة، حيث تم التعبير عنها في كثير من أدبيات التنمية في سبعينيات القرن العشرين. وقد حال دون استخدامها رغبـــة المنظمات الدولية آنذاك بعدم إظهار النجاحات التي تحققها البلدان الاشتراكية، والتي كانت تنتهج سياسات إقتصادية تنموية معتمدة على الذات وتتناقض مع طروحات هذه المنظمات.[1]

وتعادل القوة الشرائية هي في الأصل نظرية وضعها الاقتصادي السويدي غوستاف (Gustav Cassel) في سنة 1920، وهي طريقة تستخدم في المدى الطويل لقياس التوازن بسعر الصرف بين عملتين وتحقيق المساواة بين العملات. وكثيرا ما تستخدم لمقارنة مستويات المعيشة بين بلدين أو أكثر.[2]

وعَرف تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معادل القوة الشرائية هو سعر التحويل الذي يفسر فوارق الأسعار عبر البلدان، تاركاً المجال للمقارنات الدولية بشأن المخرجات والمداخيل الحقيقية. وفي سعر الدولار الأمريكي لمعادل القوة الشرائية، تكون للدولار الواحد بمعادل القوة الشرائية في الاقتصاد المحلي مماثلة لقوة الدولار الأمريكي الواحد في الولايات المتحدة. ويمكن أيضاً التعبير عن تعادل القوة الشرائية بعملات وطنية أخرى أو بحقوق السحب الخاصة. وتتيح أيضاً الأسعار حسب تعادل القوة الشرائية إجراء مقارنة قياسية لمستويات الأسعار الحقيقية بين البلدان، تماماً مثلما تتيح الأرقام القياسية التقليدية للأسعار إجراء مقارنة للقيم الحقيقية عبر الزمن، أما أسعار الصرف العادية فإنها قد تغالي في القوة الشرائية أو قد تبخسها.[3]

وتختلف قيمة حصة الفرد من الدخل الوطني، أو أي من المؤشرات الاقتصادية الكلية، محسوبة بتعادل القوة الشرائية عنها في حال الاحتساب بالدولار الأمريكي أو العملة الوطنية. ويبدو المدى واسعاً بين المؤشر محسوباً بالطريقتين وخاصة في البلدان النامية. ويبين الجدول رقم (01) كيف أن قيمة حصة الفرد من الدخل الوطني تختلف بشكل واضح، وبذلك يمكن القول بأن المؤشرات الكليـــة بتعادل القوة الشرائية توضح الموقف الحقيقي في إطار المقارنة مع الاقتصاديات الأخرى أكثر مما تظهره قيم المؤشرات الكلية مقومة بالدولار أو بالعملة الوطنية.

مع الإشارة إلى أن الدخل الوطني طبقا لتعادل القوة الشرائية هو إجمالي قيمة الدخل الوطني محولاً إلى الدولار الدولي باستخدام أسعار تعادل القوة الشرائية. وللدولار الدولي نفس القوة الشرائية على إجمالي الدخل الوطني التي للدولار الأمريكي في الولايات المتحدة. وإجمالي الدخل الوطني هو عبارة عن مجموع القيمة المضافة لكل المنتجين المقيمين مضافا إليه أية ضرائب على المنتجات (مطروحا منها إعانات الدعم) لا تكون متضمنة في تقييم الإنتاج، وكذا صافي عائدات الدخل الأولي (تعويضات الموظفين والدخل العقاري) من الخارج. البيانات بالقيمة الحالية للدولار الدولي.

---

[1]- مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، دار الشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 121.

[2]- Alan M. Taylor, Mark P. Taylor, The Purchasing Power Parity Debate, Journal of Economic Perspectives, American Economic Association, Volume 18, Number 4, 2004, p 136.

[3]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2003، الموقع الإلكتروني: http://www.un.org، بتاريخ: 2013/05/06.

الجدول رقم (01): حصة الفرد من الدخل الوطني مقارنة بحصته من الدخل وفق تعادل القوة الشرائية.

حصة الفرد من الدخل الوطني بتعادل القوة الشرائية (PPP)

Current international dollar

السنوات/الدولة	المكسيك	مصر	فرنسا	ماليزيا	السويد	الجزائر
1999	8,070	3,510	23,920	8,060	25,740	4,990
2000	8,780	3,710	25,530	8,660	27,720	5,130
2001	8,890	3,860	26,900	8,780	28,030	5,410
2002	9,140	3,910	27,770	9,260	29,160	5,620
2003	10,480	4,030	27,470	9,910	30,810	6,040
2004	11,140	4,230	28,460	10,680	32,490	6,420
2005	11,970	4,480	29,910	11,480	32,940	6,810
2006	13,120	4,890	31,830	12,480	36,120	7,150
2007	13,780	5,310	33,580	13,530	39,330	7,660
2008	14,500	5,710	34,640	14,130	41,000	7,940
2009	14,100	5,910	34,280	14,010	37,970	8,260
2010	14,960	6,020	34,920	14,680	40,070	8,050
2011	16,720	6,120	35,910	15,650	42,210	8,310

حصة الفرد من الدخل الوطني بالأسعار الجارية

Current international dollar

السنوات/الدولة	المكسيك	مصر	فرنسا	ماليزيا	السويد	الجزائر
1999	4,380	1,330	24,710	3,350	29,360	1,560
2000	5,010	1,440	24,270	3,420	29,490	1,600
2001	5,450	1,460	23,080	3,420	27,670	1,680
2002	5,850	1,370	22,330	3,740	27,190	1,750
2003	6,390	1,300	25,130	4,100	30,680	1,940
2004	7,190	1,240	30,420	4,660	37,190	2,280
2005	7,820	1,250	34,850	5,190	42,920	2,720
2006	8,440	1,350	36,760	5,760	45,680	3,120
2007	9,070	1,560	38,900	6,550	48,900	3,620
2008	9,630	1,880	41,940	7,440	52,390	4,260
2009	8,670	2,160	42,380	7,550	48,830	4,470
2010	8,910	2,420	42,190	8,090	50,780	4,390
2011	9,420	2,600	42,420	8,770	53,170	4,470

Source: Indicateurs du développement dans le monde, la Banque Mondiale, À partir au site: http://www.banquemondiale.org, 07/05/2013.

بالرغم من أهمية مقياس تعادل القوة الشرائية في مجال قياس معدلات التنمية الاقتصادية. إلا أنه واجه في بدايته عدة تحفظات، حيث يرى البعض أنه يعتمد على فكرة القوة الشرائية للنقود وهي فكرة من الصعب تحديدها والواقع أن قيمة النقود وقوتها الشرائية أمر نسبي. فنحن نعلم قوة النقود الشرائية بملاحظة التطور الذي يطرأ عليها أي نحن نعلم قوة النقود الشرائية النسبية. أما قوتها المطلقة في أي لحظة من اللحظات فأمر من الصعب تحديده.

كما أنه يعتمد على تعادل قوتي الشراء للعملة، قوتها الداخلية وقوتها الخارجية، والواقع أنه يوجد دائما احتمال لتفاوت هاتين القيمتين. فهناك نفقات نقل السلع من بلد إلى آخر. وهذه النفقات وحدها تفسد التعادل المحتمل. ونظرية تعادل القوة الشرائية تفترض وجود علاقة سببية بين مستوى الأسعار وسعر الصرف فالأسعار هي السبب وسعر الصرف هو النتيجة. ومعنى هذا أن مستوى الأسعار هو الذي يحدد سعر الصرف والواقع أنه كما تتحكم الأسعار الداخلية في سعر الصرف قد يؤثر هو فيها. فتدهور سعر الصرف في عديد من الدول كان سبباً في تدهور الأسعار الداخلي.

إن استخدام أساس تعادل القوة الشرائية عند مقارنة الاختلافات في مستويات المعيشة عموماً بين دولتين هو أكثر نجاعة، لأن تعادل القوة الشرائية تأخذ في الاعتبار التكلفة النسبية للمعيشة ومعدلات التضخم في البلدان، بدلاً من استخدام أسعار الصرف فقط التي يمكن أن تشوه الاختلافات الحقيقية في الدخل. مع ذلك فإن الاقتصاديات تتأقلم ذاتياً مع تبدلات سعر صرف العملة بمرور الوقت، كما أن المواد التكنولوجية المكثفة والسلع الكمالية والمواد الخام وأسعار الطاقة لا تتأثر في الغالب بفرق العملة، على الرغم من كونها حاسمة في التنمية الوطنية لذلك فإن مبيعات الملابس الأجنبية أو البنزين للتر الواحد في الصين على سبيل المثال يقاس بدقة أكبر بالرقم الاسمي ولكن المواد الغذائية اليومية وسلع أخرى مثلاً تكون عبر تعادل القدرة الشرائية.

على الرغم من وجود طرق عديدة لقياس النمو الاقتصادي، فإن الناتج المحلي الإجمالي (gross domestic product) المؤشر الأكثر انتشاراً في قياس النمو. ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه القيمة الإسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة، عادة سنة واحدة، باستخدام الموارد الاقتصادية للبلد أو الإقليم، والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة.[1]

ويعتمد هذا التعريف على عناصر التميز الآتية لمفهوم الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

1. إحتساب كافة السلع (Goods) الملموسة (كالأغذية والملابس والأثاث والورق والأدوية) والخدمات (Services) غير الملموسة أو غير المادية (كالتعليم والصحة والأمن والنقل والاتصالات).

2. حصر السلع والخدمات المحتسبة بالمنتجات النهائية فتهمل المواد الوسيطة المستخدمة في عمليات الإنتاج سواء كانت مواد خام أو شبه مصنوعة أو تامة الصنع وذلك تلافياً للازدواجية أو التكرار في الحسابات الوطنية (مثل عدم احتساب زيت الزيتون المباع لصناعة الصابون لأن قيمـــة هذا الزيت تحتسب ضمن قيمة الصابون الذي هو المنتج النهائي).

[1]- هوشيار معروف، مرجع سابق، ص 73.

3. إعتماد القيمة السوقية أو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب الهدف من إعداد الحقائق. حيث يمكن أن يُحتسب هذا الناتج بالأسعار الجارية أو الأسعار الثابتة. ولا شك بأن القيم الحقيقية أدق في حالات التشخيص والمقارنة والتنبؤ من القيم السوقية.

4. يرتبط الناتج المحلي الإجمالي بنشاطات مقيمي وحكومات البلد أو الإقليم المعين. فمثلاً عندما يعمل شخص غير جزائري في الجزائر بشكل مؤقت فإنه سوف ينتج جزءاً من الناتج الجزائري. وهكذا عندما يملك هذا الشخص معملاً في الجزائر فإن إنتاج هذا المعمل يكون جزءاً من الناتج الجزائري.

5. إن الفترة الزمنية التي تعتمد في احتساب الناتج المحلي الإجمالي هي عادة سنة واحدة. وقد تكون ثلاثة أشهر لقياس تدفق الناتج أو الإنفاق الوطني خلال تلك الفترة.

6. إن الاحتساب يشمل السلع والخدمات المنتجة والمباعة على حسب القوانين والأنظمة والتعليمات الرسمية أو المشروعة اجتماعياً. وبالتالي تهمل النشاطات غير المشروعة أو التي هي ضمن ما يعرف بالاقتصاد الخفي (Hidden) أو اقتصاد الظل (Underground Economy) وكذلك أنشطة القطاع غير المنظم.

7. يهتم الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالسلع والخدمات الخاضعة للتبادل، فتهمل عند احتسابه المنتجات المخزونة والمهملة في عمليات التسويق.

إن معظم الإحصائيات الاقتصادية تستخدم الناتج المحلي الإجمالي في التسعينيات لأنه يعبر بصورة أفضل عن حالة النشاط الاقتصادي في بلد ما، بغض النظر عن جنسية من يقومون بذلك النشاط، مع العلم أن الناتج الوطني الإجمالي هو ما يبقى في النهاية بأيدي مواطني ذلك البلد. وفي أغلب الدول النامية تشير الإحصائيات إلى أن الناتج الوطني الإجمالي أكبر من الناتج المحلي الإجمالي.

واستخدم بعض الاقتصاديين، ومنهم كوزانتس (kuzantes)، مؤشر الناتج المحلي الإجمال لتمييز الإقتصادات المتقدمة (الغنية) عن الاقتصاديات المتخلفة (الفقيرة)، ووجد بأن الحد الفاصل بينهما يتجسد في الإقتصادات متوسطة الدخل والتي يقع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمال عند حدود 500 دولار أمريكي [1]. وبذلك أمكن الاعتماد على هذا المؤشر من أجل تحديد حجم التفاوت أو الفجوة الدخلية بين الاقتصاديات المختلفة.

وبفرض دراسة التفاوت الدخلي على مستوى الفئات الاجتماعية، فإنه يمكن بيان الحقائق المتعلقة بتوزيع الناتج المحلي الإجمالي بين الأجور والرواتب والحوافز، من جهة والفوائض الاقتصادية (الفوائد والإيجارات والأرباح) من جهة ثانية. وكلما ازدادت نسبة مساهمة الدخول الأولى في القيمة المضافة الكلية للاقتصاد فإن ذلك يؤكد على وجود سياسة إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات ذات الدخول المحدودة والمنخفضة. بينما في المقابل، كلما اتجه التوزيع لصالح الفوائد

[1]- S. Kuzantes, Underdevelopment Countries and the Pre-industrial Phase in Advanced Countries in; A.N. A grawala and S.P. Sigh, Economics of Underdevelopment, OUP, London, 1996, p 18.

والإيجارات والأرباح فإن السياسة التوزيعية تعمل على دعم أصحاب الدخول العالية وغير المحدودة. ولا شك أن السياسة الأولى تستتبع زيادة الاستهلاك وانخفاض معدل الادخار غير أن السياسة الثانية تؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي.[1] ويعتبر المقياس الأكثر توضيحاً من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) هو تقسيم هذا المقياس على إجمالي السكان من أجل الحصول على مؤشر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP Per-capita). ويعكس هذا المؤشر متوسط الدخل لمواطني البلد ويستخدم كمؤشر لمستويات المعيشة والتنمية باعتباره يشير إلى كمية السلع والخدمات المتاحة في البلد ومقارنتها مع البلدان الأخرى وكذلك مقارنتها عبر السنوات.

وتستخدم أغلب الأبحاث التطبيقية مؤشر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة في دراسة محددات واتجاهات النمو الاقتصادي. ويؤخذ على مؤشر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP Per-capita) مجموعة من الإنتقادات، يمكن ذكر أهمها فيمايلي:

1. يوصي هذا المؤشر بأن جميع السكان ينالون حصصاً متساوية أو شبه متساوية من السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد. والحقيقة أن هناك تفاوتاً كبيراً وخاصة في البلدان النامية في حصة الفرد عبر الطبقات الاجتماعية.
2. يتأثر الناتج المحلي الإجمالي وكذلك حصة الفرد من هذا الناتج، عند حساب معدل النمو، بالتضخم بحيث تبدو قيمة المؤشر مرتفعة نسبياً. ومن الممكن استبعاد أثر التضخم على الناتج المحلي الإجمالي باحتسابه بالأسعار الثابتة لسنة أساس معتمدة.
3. لا يقيس مؤشر الناتج المحلي الإجمالي تأثير النمو الاقتصادي على البيئـــة.
4. يخفض معدل النمو السكاني من حصـــة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
5. لا يشير مؤشر الناتج المحلي الإجمالي إلى نوعية السلع والخدمات التي تم إنتاجها.
6. يقيس الناتج المحلي الإجمالي السلع والخدمات التي يجري تبادلها وفق القنوات النظامية والشرعية ولكنه يستبعد الكثير من المقايضات الاقتصادية التي تتم من خارج السوق أو دون استخدام النقود. ومثال ذلك، تعاون الناس في الأرياف في الحصاد وكذلك الأعمال المترلية، إضافة إلى نشاطات السوق السوداء أو الموازية.

المطلب الثالث: مصادر النمو الاقتصادي.

إن معرفة مصادر النمو الاقتصادي من أكثر الموضوعات التي دار حولها الجدل على مدى فترات زمنية ممتدة، ونجد أن التركيز على النمو طويل الأجل قد لاقى اهتماماً واسعاً من الاقتصاديين منذ فترة الخمسينيات من القرن الماضي. وتثير نظرية النمو الاقتصادي، أي كان إنتمائها، مجموعتين من القضايا، تتعلق القضية الأولى بالعوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وتتعلق الثانية بشروط التوازن الاقتصادي، أي حالة التوليد الذاتي للنمو الاقتصادي. يمكن الإشارة إلى أنه لا توجد مبادئ محددة يمكن أن تكون بحد ذاتها نظرية عامة للنمو الاقتصادي. ومع ذلك فإن هناك مجموعة من العوامل التي يمكن أن تلعب دوراً مهماً في المحاولات الرامية إلى فهم بعض عناصر النمو وتوفير

[1]- هوشيار معروف، مرجع سابق، ص 77.

وسيلة لتنظيم الأفكار حول هذه القضايا. ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى مجموعتين، وذلك إستناداً إلى الإطار التاريخي المدرسي الذي تمت في ظله إضافة هذا العامل أو ذلك، وهما:

الفرع الأول: العوامل التقليدية المحددة للنمو الاقتصادي.

تتمثل مجموعة العوامل التقليدية المحددة للنمو الإقتصادي أساساً في العمل ورأس المال والتقدم التقني أو التكنولوجي.

أولاً. العمـــل: ونعني بالعمل " مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان إستخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته ".[1]

وحجم العمل مرتبط بعدد السكان النشيطين في البلد وكذا بعدد ساعـــات العمل التي يبذلهـــا كل عامل، هذا من جهة ومن جهة أخرى بإنتاجية عنصر العمل بحيث كلما زادت إنتاجية عنصر العمل أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج رغم أن عدد العمال أو عدد ساعات العمل بقيت على حالها. ونقصد بإنتاجية العمل حاصل قسمة الإنتاج المحقق على عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجه.

ثانياً. رأس المال: ويعرّف رأس المال بأنه:" مجموع السلع التي توجد في وقت معين، في إقتصاد معين " [2]. بالإضافة إلى العمل يعتبر رأس المال عنصرًا من عناصر النمو فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الإستثمارات المختلفة المحققة.

ثالثاً. التقدم التقني أو التكنولوجي: والمقصود بالتقدم التقني هو عملية تنظيم جديدة للإنتاج تسمح بإنتاج كمية أكبر من المنتوج بنفس كميات عناصر الإنتاج أو إنتاج نفس الكمية من المنتوج بكميات أقل من عوامل الإنتاج. أي أن التقدم التقني يعني الإستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية. وبالتالي فإنه حتى وإن بقيت كميات عناصر الإنتاج على حالهـــا وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى زيادة الإنتاج وتحقق النمو الإقتصادي.

الفرع الثاني: العوامل الذاتية المحددة للنمو الاقتصادي:

وتضم هذه المجموعة رأس المال البشري، الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، الإستقرار السياسي والشفافية، العوامل المتعلقة بالتجارة الخارجية، والسياستين المالية والنقدية.

أولاً. رأس المال البشري: ويتمثل رأس المال البشري في مخزون المعـــارف والمعلومات والمؤهلات والمهارات المدرجة في كل الأفراد وبالخصوص كفاءة وفعالية اليد العاملة الموظفة[3]، لأن التعليم والتكوين يسمحان للعمال بإنتاج أكثر حتى مع ثبات حجم عوامل الإنتاج الأخرى. وكما أن مستوى اليد العاملة المتوفر في الاقتصاد لابد أن يكون بالكمية الكافية والضرورية من أجل النمو فإنه لابد أن يكون أيضا بالكفاءة والنوعية اللازمتين لتحقيق ودعم النمو الاقتصادي.

---

[1]- Longatte et Vanhove, Economie Générale, Dunod, Paris, 2001, p 56.

[2]- ب. برنيه و إ. سيمون، أصول الإقتصاد الكلي، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1989، ص 451.

[3]- David Begg, Stanley Fischer & Rudiger Dornbusch: Macroeconomie, Ed. Dunod, Paris, 2002, p 294.

وقد اهتم الاقتصاديون بالدور الايجابي لتكوين العمال في مسار دعم النمو الاقتصادي، حيث رأى الكثير منهم أن توفير الرأس المال البشري المتمثل في الأفراد ذوي المهارات الفكرية العالية المتميزين بالتكوين والتعليم يسمح بتحفيز الإنتاج وتحقيق النمو من خلال زيادة مستوى المعارف في الاقتصاد وتطبيقها في مسارات الإنتاج أي عن طريق إدراج الابتكارات والتكنولوجيات والوسائل الإنتاجية الجديدة في عملية الإنتاج والنشاط والاستفادة منها.[1]

ولأن النوعية التكوينية ومستوى رأس المال البشري في المجتمع يعتبر ذا أهمية كبيرة في النمو الاقتصادي فإن هذا يستدعي تدخل الدولة في هذا المجال لضمان التعليم والتكوين للأفراد وتحقيق تراكم رأس المال البشري بهدف دعم مسيرة النمو. وقد قدرت مساهمة رأس المال البشري في النمو الإنتاجية في الفترة (1960/1990) في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) بنسبة 22 %. وحسب اقتصاديي البنك العالمي فإنه بالنسبة لـ 98 دولة دُرس فيها عائد الاستثمار في التكوين تبين أن المعدل المتوسط للعائد لكل سنة إضافية في التعليم يمثل نسبة 10 %.[2]

ثانياً. الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج: ينظر الاقتصاديون إلى الإنتاجية على أنها المصدر الحقيقي للنمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة في أي بلد، مهما كان نوع النشاط الاقتصادي فيه. حيث أن معدلات نمو الإنتاجية وتحليل عناصرها تعطي نظرة فاحصة للنشاط الاقتصادي، وتكشف نواحي الضعف والقوة في هذا النشاط.

ولهذا تتسابق الدول للمحافظة على استمرارية معدلات نمو متزايدة في الإنتاجية بإدخال التحسينات المستمرة في الجوانب التكنولوجية والإدارية والبشرية، وتمكنت الدول المتقدمة من خلال هذا العامل من تحقيق تقدم صناعي كبير مكنها من السيطرة والتحكم في الاقتصاد العالمي. كما استخدمت اليابان الإنتاجية كوسيلة فعالة لإصلاح اقتصادها الذي تدمر كليا خلال الحرب العالمية الثانية، واستطاعت بفضل رفع معدلات الإنتاجية من النهوض ثانية بعد ان حققت معدلات نمو عالية في الإنتاجية.

ويمكن بصفة عامة تعريف الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بأنها مؤشر يوضح قدرة عناصر الإنتاج المختلفة على تحقيق مستوى معين من المخرجات، قياساً بالمدخلات التي تم استثمارها للغرض الإنتاجي. وعلى هذا الأساس فإن رفع معدلات الإنتاجية الكلية يتطلب تحقيق أكبر نسبة من المخرجات من قيمة محددة من المدخلات. وتقاس الإنتاجية بمقارنة كمية المخرجات من السلع والخدمات بكمية المدخلات المستخدمة في إنتاجها. وهو توضحه العلاقة العامة التالية:

الإنتاجية (La productivité) = نظام المخرجات (System Outputs) ÷ نظام المدخلات (System Inputs).

والإنتاجية تعبير يراد به معرفة الأداء الحقيقي لعمليات الإنتاج على مستوى الوحدة الإنتاجية أو المنشأة أو القطاع أو الاقتصاد الوطني ككل، فعلى مستوى الوحدة الإنتاجية تقيس الإنتاجية كفاءة الأداء في هذه الوحدة، وأهم مقياس

---

[1]- Vittorio Campanelli, Le capital humain dans les politiques pour la croissance économique. Revue Recherches Sociologiques, vol. 36, n°2/3, Université catholique de Louvain, Belgique, 2005, P 159, 160.

[2]-شريفي ابراهيم، دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية في الفترة (2010/1964)، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية العدد 8، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2012، ص 34.

مستخدم هو قيمة (الإنتاج/ساعة عمل)، وتعني الإنتاجية على مستوى المنشأة مؤشراً لحسن سير وكفاءة الأداء فيها. وأهم مقياس مستخدم على مستوى المنشأة هو (القيمة المضافة/عدد العاملين).

أما على المستوى القطاعي فتكون الإنتاجية مؤشراً للمقارنة بين الأداء في مختلف القطاعات الاقتصادية المختلفة أو بين الفروع المختلفة للقطاع الواحد. وأهم قياس لإنتاجية أي قطاع هي (الإنتاج الكلي / عدد عمال القطاع)، (المبيعات أو الربحية / عدد العاملين)، وكذا (القيمة المضافة/عدد العاملين) في القطاع المعني. ويستخدم هذا المؤشر للمقارنة بين الأداء في القطاعات المختلفة، أو بين الفروع المختلفة للقطاع الواحد. ويبين هذا المؤشر مقدار مساهمة هذا القطاع أو ذاك في الناتج الوطني الإجمالي. وعلى مستوى الاقتصاد الوطني فإن الإنتاجية تعني مؤشراً للنمو الاقتصادي الحقيقي، وبالتالي مؤشراً لمستوى المعيشة في البلد. وأهم قياس شائع في هذا المجال هو قياس الناتج الوطني الإجمالي، أي إجمالي القيمة المضافة لكافة القطاعات الاقتصادية (مع استبعاد معدلات التضخم). ويمكن أن نلخص الإطار العام للإنتاجية من خلال المخطط التالي:

الشكل رقم (13): إطار الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

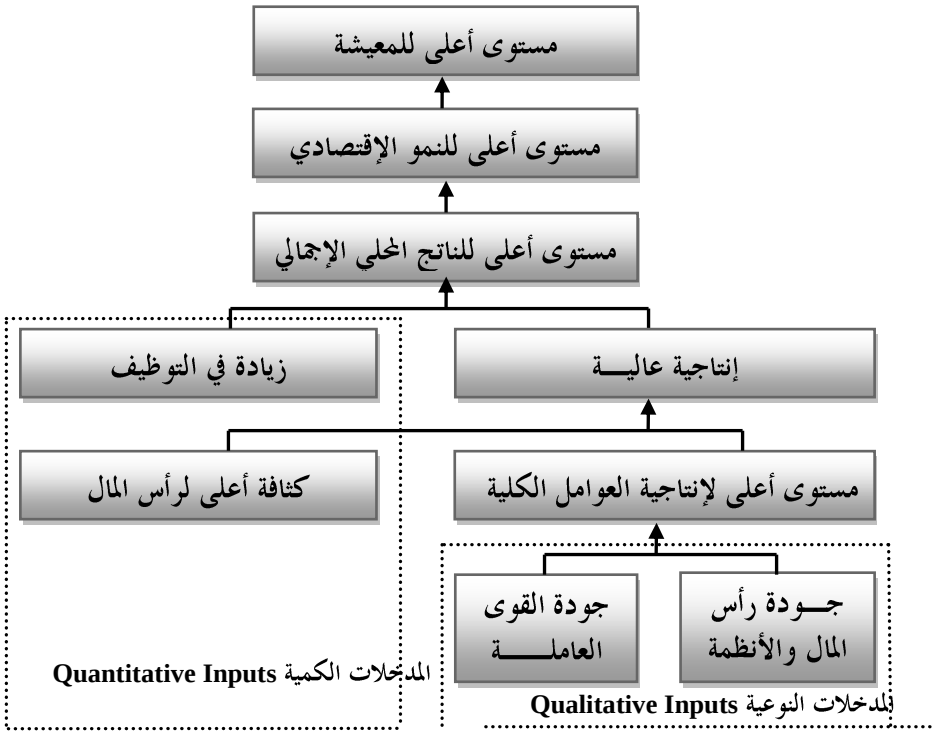

المصدر: سمير زهير الصوص، برامج تحسين الإنتاجية، من الموقع الإلكتروني: http://www.myqalqilia.com، بتاريخ: 2013/05/12.

ثالثاً. الإستقرار السياسي والشفافية: حيث تتسم الدول المتطورة اقتصاديا وأيضا الدول المتسارعة في النمو بالاستقرار السياسي والشراكة المجتمعية وفق مؤسسات دستورية ودولة المؤسسات، فالاستقرار السياسي يحقق الأهداف التالية:

- يساعد في بناء الثقـــة في مؤسسات الدولة.

ـ يساعد في وقف هجرة الأموال وفي جذب الاستثمارات الأجنبية.

ـ يمنح الاستقرار السياسي المجال للحكومات لتنفيذ الخطط الإستراتيجية والتنموية طويلة المدى، والتي تحتاج الى وقت للتنفيذ وبدون هذا الوقت والاستقرار من الصعب تنفيذ هذه البرامج التنموية.

ـ هناك علاقة بين النمو السياسي من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، فكلما تطورنا سياسيا وتعمقت فينا دولة المؤسسات والقانون استطعنا ان ننمو اقتصاديا.

ـ الاستقرار السياسي ودولة القانون يعززان من الشفافية والنزاهة في الدولة، وهذا يساعد على كسب ثقة المستثمرين.

ومنه فإن الاستقرار السياسي هو عامل مهم في معادلة التوازن والاستقرار الاقتصادي، وهو بذلك يُعد القاعدة الأساسية والضرورية التي يمكن من خلالها الإعداد لبناء الهيكلة الاقتصادية للدولة وتوفير البيئة المناسبة لتوظيف الموارد والمقدرات الاقتصادية ووضع الخطط والبرامج التنموية للوصول الى الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. حيث يمكن التعبير عن الاستقرار الاقتصادي بأنه نوع من التوازن يتمثل في تحقيق معدلات نمو اقتصادي تواجهه التزايد المستمر في عدد السكان والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار وتجنب انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية. كما وأن هذه العملية والتي تتضمن الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ورفع معدلات النمو الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل القومي تتطلب استقراراً سياسياً يهيئ بيئة خصبة للنمو الاقتصادي.

ولعل أفضل مثال على ترابط الاستقرار السياسي والشفافية بالنمو الاقتصادي، هو الأثر الذي تركته الحراكات الشعبية والاجتماعية والتحولات السياسية في المنطقة العربية في السنوات الأخيرة على اقتصاديات العديد من الدول العربية. حيث أن انعدام الاستقرار السياسي وما رافقه من توقف في النشاط الاقتصادي وتقطع الدورات الإنتاجية، كان لها تداعيات وانعكاسات سلبية أسهمت في إضعاف اقتصاديات ما يسمى بدول الربيع العربي وفي تراجع النمو الاقتصادي. حيث تشير البيانات الاقتصادية المتوفرة إلى أن النمو الاقتصادي المتوقع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال سنة 2013 سيبلغ 3,6 %، وما نسبته 4,5% سنة 2014.[1]

رابعاً. العوامل المتعلقة بالتجارة الخارجية: إن نمو وازدهار الدول يعتمد كذلك على طبيعة التفاعل الذي يتم بين بعضها البعض، لكن أثر هذا التفاعل لا يعني بالضرورة حتمية المكاسب بل أن حصيلة تفاعل كل دولة مع العالم الخارجي تعتمد على استعداد هذه الدولة للإستفادة من الفرص المتاحة من الإندماج في الإقتصاد العالمي. وهناك مجموعة من القنوات التي يمكن أن يؤثر بها اندماج دولة ما في الإقتصاد الدولي على نموها الإقتصادي. فإذا كانت الدولة تنتج سلعة أو خدمة بكفاءة أكبر من غيرها فإن هذا يعني أن انفتاحها على العالم يوفر لها سوقاً أوسع لمنتجاتها مما يعني زيادة نموها الإقتصادي وفي نفس الوقت تتمكن هذه الدولة من شراء كثير من حاجاتها من السلع والخدمات التي تنتج في الخارج

[1]ـ مروان عوض، دور الاستقرار السياسي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية، ورقة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر المصرفي العربي، بيروت، لبنان، 17/16 تشرين الثاني 2012، ص 8.

بكفاءة أكبر وهذا يعني قدرتها على الحصول على حاجاتها من السلع الرأسمالية والاستهلاكية بكلفة أقل مما يعطيها قدرة على إنتاج ما تصدره للعالم الخارجي بأسعار اكثر تنافسية وهذا بدوره يرفع من وتيرة إنتاجها ونموها الإقتصادي.

إن الانفتاح التجاري كذلك يعني زيادة حدة المنافسة التي تدفع الدول إلى رفع كفاءة استغلالها لمواردها وإلا خسارة السوق، لأن غيرها سيغزوها وتحل منتجـــاته محل المنتجات المحلية وبالتالي فان أثر المنافسة قد يكون سالبا أو موجبا على النمو الإقتصادي لهذه الدولة لأن ذلك سيعتمد على مدى قدرتها على المنافسة. كما تستطيع الدول بانفتاحها على العالم أن تستفيد من المعرفه التي تراكمت لدى الآخرين سواء تلك الموجودة في مراكز الأبحاث أو المجسدة في سلع حديثة أو وسائل ادارة متقدمة أو دروس وعبر تجارب في ميادين محددة أو غيرها من المكاسب المتعلقة بالمعرفة وتطبيقاتها مما يوفر على هذه الدولة كثير من الوقت والموارد التي يتطلبها القيام بهذه الأبحاث وفي المجالات المختلفة.

ويمكن تلخيص أهم نتائج دراسات مصادر النمو الاقتصادي، والتي ظهرت عالمياً خلال العقود الماضية في عدة أمور ذات أهمية خاصة في مجال رسم السياسات الاقتصادية:[1]

- أن التقدم التقني والمعرفي من أهم عناصر النمو الاقتصادي.

- أن تراكم رأس المال الذي كان مصاحباً لعملية النمو الاقتصادي حدث بطبيعته في صورتين متلازمتين، الأولى تمثلت في زيادة حجم المدخرات (رأس المال النقدي)، والثانية في استخدام المدخرات المتزايدة في تمويل الإنشاءات والمعدات الرأسمالية والبنية التحتية اللازمة لعملية الإنتاج (رأس المال عيني).

- أن كثيراً من الوحدات الإنتاجية الكبيرة والحكومات في مختلف الدول، أصبحت تخصص موارد لا يستهان بها لدعم أعمال البحث العلمي، من أجل التحفيز نحو مزيد من الاختراعات والتطورات التقنية التي تساهم في تعميق عملية التنمية الاقتصادية، وفي زيادة أرباح المساهمين سواء عن طريق المنتجات الجديدة أو تحسين أداء الوحدات الإنتاجية القائمة وكفائتها.

-تطوير مهارات العاملين أصبح الشغل الشاغل للحكومات والشركات الكبيرة مما أدى لزيادة الإنفاق على التعليم الفني.

- حتى لو توافرت كل العناصر السابقة فقد أوضحت الدراسات العديدة أن التنمية الاقتصادية لا تتم ما لم تتوافر الأعداد الكافية والنوعيات المتميزة من المنظمين ورجال الأعمال القادرين على تحمل المخاطر المرافقة لإقامة المشروعات الإنتاجية وإدارتها. وهو ما يعبر عنه بالسياسة الاستثمارية والإجراءات المتعلقة بتحسين شروط البيئة الاستثمارية للاقتصاد.

---

[1]-عماد الدين احمد المصبح، محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 2004/1970، أطروحة دكتوراه في فلسفة العلوم الإقتصادية، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والتخطيط، جامعة دمشق، سورية، 2008، ص 22.

المطلب الرابع: فوائد النمو الاقتصادي وتكاليفـــه.

يترافق النمو الاقتصادي مع جملة من الفوائد الاقتصادية وكذلك المضار أو التكاليف الاقتصادية. وتتوقف حصيلة أو رصيد هذه الفوائد (Les avantages) أو التكاليف (Les coûts) على طبيعة النمو الاقتصادي، متضمناً ذلك تنوع الإنتاج وكيفية تقديره، ويعتمد أيضاً على نوعية المؤسسات الاقتصادية في البلد المعني. وعلى سبيل المثال فإن تحقيق معدل نمو اقتصادي مستدام هو أفضل بكثير من نمو اقتصادي يكون نتيجـــة استنزاف المواد المتجددة في الاقتصاد.

الفرع الأول: فوائد النمو الاقتصادي.

إن الحاجة إلى النمو الاقتصادي يمكن أن يُطرح التساؤل حولها في حالة البلدان المتقدمة أكثر منها في حالة البلدان السائرة في طريق النمو. حيث أنه في البلدان المتقدمة تكون معـــايير الحياة مرتفعة بحيث يمكن التفكير جدياً برصيد المنافع والتكاليف من الإنمـــاء الاقتصادي وخاصة في ظل توجهات سياسيـــة واقتصادية خضراء هدفها المحافظة على البيئـــة.[1]

أما في البلدان السائرة في طريق النمو فيعتبر النمو الاقتصادي ضرورياً، بغض النظر عن تكاليف الإنماء، لأن هناك أعداداً كبيرة من السكان، ونمواً سكانياً مرتفعاً يضاف إلى ذلك الحاجـــة المستمرة لتحسين معايير حياة الأفراد. وفي ما يلي نوجز أهم فوائد النمو الاقتصادي في العناصر التالية:

أولاً. تحسين مستويات المعيشة: يعتبر تحسين مستويات المعيشة من الفوائد الأساسية للنمو الاقتصادي. حيث أن الزيادة في كمية السلع والخدمات التي يقدمها الجهاز الإنتاجي سوف تتيح للسكان الحصول على مزيد من هذه السلع والخدمات.

ومن ناحية أخرى فإن تحسين مستوى الدخل سوف يُمكن الأفراد من الإنفاق بشكل أكبر من أجل تملك السلع المعمرة مقابل تخصيص حصة أقل للسلع الاستهلاكية الضرورية (الغذاء، الملابس،...).

ثانياً. زيادة العمر المتوقع للسكان: إن تقديم الرعاية الصحية وتحسين بيئة العمل ستمكن السكان من العيش لفترة أطول.

ثالثاً. مكافحة الفقر: حيث يساعد النمو الاقتصادي الحكومة على اتخاذ الإجراءات المختلفة من أجل مكافحة الفقر.

فزيادة الدخول والأرباح سوف يؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية، وبالتالي فإنه يمكن تخصيص جزء من موازنة الدولة من أجل زيادة فرص العمل ودعم قطاعات الصحة المجانية التي تستهدف المجتمعات الفقيرة والمعوزة، بالإضافة إلى دعم قطاع التعليم وتقديم إعانات للفقراء.

رابعاً. تحسين مستوى الخدمات العامة: إن زيادة الحصيلة الضريبية، الناتجة عن زيادة مستوى الدخل، وكنتيجة للنمو الاقتصادي من الممكن استخدامها من أجل تحسين المستوى الكمي والنوعي للخدمات العامة التي تقدمها

---

[1]-عماد الدين أحمـــد المصبح، نفس المرجع، ص 27.

الدولة، مثل الخدمات الصحية وخدمات التعليم، وكل ذلك سوف يؤدي إلى تحسين إنتاجية قوة العمل (رأس المال البشري) مما يسهم ثانية في تعزيز إجراءات الإنماء الاقتصادي.

خامساً. مكافحة التلوث: يمكن أن نستخدم بعض موارد الموازنة من أجل تنظيف البيئة. ومن الممكن، إذا زادت القدرة الإنتاجية أن يؤدي ذلك إلى تحسين البيئة المحلية من دون أن يتم تخفيض السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد كماً ونوعاً.

وفي الواقع فإن هذه النتيجة تعتمد على كيفية إنجاز النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: تكاليف النمو الاقتصادي.

على الرغم من أهمية النمو الاقتصادي ولاسيما ما يتعلق بتوفير المزيد من السلع والخدمات لأفراد المجتمع وأهميته في تحسين شروط المعيشة، إلا أن هناك تكاليف اقتصادية وغير اقتصادية للنمو ومن هذه التكاليف نذكر مايلي: [1]

أولاً. الإضرار بالمحيط وبالموارد الطبيعية: إن الإضرار أو إفساد المحيط ليس بحاجة إلى إثبات. فهو يظهر بعدد من المظاهر وأهمها: التلوث، الازدحام، الضجة، تشويه المناظر واختلال توازن البيئة.

ثانياً. التكاليف الإجتماعية: لم يخفف النمو الاقتصادي بشكل ملموس، الفوارق الاجتماعية في أكثر البلدان وفوق ذلك كان مصدراً لحالات فقر خاصة (مزارعون، صغار التجار، حرفيون). ومما لاشك فيه أن النمو الاقتصادي أوجب على بعض الفئات الاجتماعية تحمل تكاليف لا تطاق، وكذلك بالنسبة لبعض الدول (شروط العمل للعمالة المتخصصة والعمالة المهاجرة، استغلال الموارد الطبيعية للبلدان التي هي في طريق النمو ...). وفي التحليل الاقتصادي الكلاسيكي، لا تؤخذ هذه التكاليف بعين الاعتبار. خاصة الكميات الاقتصادية المجمعة التي تعنى بحساب النمو الاقتصادي، كالناتج المحلي الإجمالي أو الناتج الوطني الإجمالي.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

إختلف الكتاب والمفكرين في مصطلحي التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي من حيث أنهما وجهان لعملة واحدة أو أن لكل واحد منهما مدلوله، إضافة إلى مصطلحات أخرى كثيرة ذات صلة بهما كالسياسة والإستراتيجية ونحوهما.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية.

تعدّدت تعاريف التنمية الاقتصادية، حيث عرفتها منظمة الأمم المتحدة بأنها:" العملية الموسومة لتقدم المجتمع كله اجتماعيا واقتصاديا والمعتمدة أكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي واشتراكه"[2]، وهناك كماً هائلاً من التعاريف

---

[1]- برنييه سيمون، أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1989، ص 469، 470.

[2]- إسماعيل محمد بن قانة، إقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 7.

التي عرف بها التنمية، ويمكن أن نستعرض أهم مفاهيم مفكري الدول المتقدمة ومفكري الدول النامية بهدف إظهار الاختلافات التي قد تكون بينهما.

حيث تُعرف كلاسيكيات الفكر التنموي عند الغربيين أمثال الإقتصادي الأمريكي (Baldwin Meier) التنمية الاقتصادية على أنها "عملية يزداد فيها الدخل الوطني ودخل الفرد في المتوسط بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم".[1]

أما الاقتصادي الأمريكي (Kindle berger) فيؤكد أن التنمية الاقتصادية عبارة عن "الزيادة التي تطرأ على الناتج الوطني في فترة معينـــة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشائها".[2]

وعند مفكري الدول النامية يرى الباحث في التنمية محمد عجمية أن التنمية الاقتصادية هي:" تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية أفضل ورفع مستويات الانتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر من الزمن".[3]

أما حربي عريقات فيرى أن التنمية الاقتصادية ما هي إلا: "عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة وهذا غير طبيعي ويعتمد اعتمادا كبيراً على جديـــة صانعي القرار في الالتزام بتحقيق التغير من واقـــع متخلف إلى واقع متطور ومتقدم في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بل وحتى في المجال العسكري تحتاج الدولة دائما إلى التطور والمتابعة والتدريب على أحدث الوسائل التكنولوجية المستخدمة ".[4]

إن الإختلافات السابقة في تعريف التنمية تعتبر أمر طبيعي، خاصة وإن عملية التنمية معقدة، فهي تنطوي على تطور شامل لجميع أجزاء النظام الاقتصادي، كما أنها تؤدي إلى تعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظام بعضها ببعض، فالتنمية الاقتصادية تقترن بالزيادة السكانية وتراكم رأس المال وتطبيق التكنولوجيا، كما تقترن أيضا بتغير تركيبة السكان وتغير توزيع مداخلهم ونفقاتهم على الاستهلاك والادخار. ومنه فإن التعريف الأبسط والشامل لهذا المفهوم حسب رأينا هو أن التنمية الاقتصادية ما هي إلا عملية تحول من أوضاع إقتصادية واجتماعية قائمة وموروثة وغير مرغوب فيها إلى أوضاع أخرى مستهدفة وأفضل منها قبل حدوث التنمية. ومن الخصائص التي تتميز بها عملية التنمية الاقتصادية نذكر ما يلي:

1. تغيرات في كل من الهيكل والبنيان الاقتصادي، والمتمثلة في اكتشاف موارد إضافية جديدة وتراكم رأس المال، مع إدخال طرق فنية جديدة للإنتاج وتحسين المهارات ونمو السكان.

---

[1]- حربي محمد عريقات، مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1992، ص 26.

[2]- مدحت محمد العقـــاد، مقدمـــة في التنميـــة والتخطيط، دار النهضـــة العربية، بيروت، 1980، ص 82.

[3]- محمد عجمية وآخرون، التنميـــة الاقتصادية: مفهومها؛ نظرياتها، الدار الجامعية، القاهرة، 2001، ص 20.

[4]- حربي محمد عريقات، مرجع سابق، ص 27.

2. تغيرات في تركيبة السكان من حيث الحجم والسن، وتتمثل كذلك التنمية الاقتصادية في إعادة توزيع الدخل، وفي تغيير الأذواق مع إدخال تعديلات مرفقية وتنظيمية.

المطلب الثاني: قياس التنمية الاقتصادية.

تتباين مقاييس التنمية الاقتصادية تبعاً لتباين مفاهيمها وبالتالي فإن تحديد مفهوم التنمية المستخدم يعد خطوة أساسية لتحديد المقياس الملائم، ومع هذا فإن وضع مقياس للتنمية الاقتصادية، قد يواجه بجملة من الصعوبات، ككثرة المتغيرات الاقتصادية التي تساهم في التنمية، وصعوبة قياس العديد من المتغيرات الاجتماعية كالتطور الحضاري والمؤسسي والعدالة الاجتماعية والتغيير الهيكلي، بالإضافة إلى أنه ولبناء مقياس للتنمية الاقتصادية فإن ذلك يتطلب قياس كل متغير لوحده ثم تجميع هذه القياسات على هيئة حزمة واحدة لمدى أهميتها داخل مفهوم التنمية الاقتصادية الذي تم الاتفاق عليه. وبشكل عام فإنه يوجد مجموعة من مقاييس التنمية الاقتصادية المتعارف عليها وهي متمثلة فيمايلي:

الفرع الأول: مقياس نوعية الحياة المادية:

ويتمثل في الرقم القياسي للظروف المادية لنوعية الحياة (Physical Quality of Life Index) (PQLI)، وهو عبارة عن تجميع لثلاثة من المؤشرات المتاحة، والتي تعكس تنوع الحاجات الأساسية للإنسان، والمتعلقة بمؤشر توقع العمر عند الميلاد، ومعدل وفيات الأطفال ونسبة الأمية، حيث أن كل مؤشر منها خصص له قيمة مقياسية تبدأ من الصفر وحتى المئة وهي توضح أفضل وأسوء الحالات وفقاً للحدود التي يعمل بها المقياس[1]. ورغم أن هذا المقياس جمع بين جملة من المعايير السابقة التي كانت في شكلها المفرد، إلا أنه لم يسلم هذا المقياس من بعض الإنتقادات وهي بشكل عام تتلخص فيمايلي:

- يعتمد على بعض الحاجات الأساسية من جوانب الحياة مهملاً البعض الآخر.
- إهتم المعيار أو المقياس بالنتائج، ولم يتعرض لجهود تحصيل هذه النتائج.
- اعتبر الجوانب الثلاثة من المؤشرات المتاحة متساوية بدون أوزان ترجيحية، كما أهمل الدخل والقدرة الشرائية للأفراد.

الفرع الثاني: مقياس كوسوف (Kosov):

وقد ميز الإقتصادي فلاديمير كوسوف بين مؤشرين، يختص الأول بقياس النمو معبراً عنه بمعدل نمو الناتج الاجتماعي ويختص الثاني بقياس التنمية معبراً عنه بمعدل نمو الناتج الاجتماعي بالإضافة إلى درجة تغير الهيكل الاقتصادي نحو القطاعات الأكثر حيوية.[2]

---

[1]- مالكوم جبلز وآخرون، اقتصاديات التنميـــة، ترجمة: طه عبد الله منصور وآخرون، دار المريخ، السعودية، 1995، ص 144.

[2]- إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص 255.

ويمكن قياس درجة التنمية إنطلاقاً من هذا المفهوم عن طريق حساب محصلة التغيرات الهيكلية التي تعبر عنها الأوزان النسبية للقطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد الوطني. إلا أن هذا المقياس وإن اعتبر مهماً من الناحية العملية، فإنه يعاني عند بنائه من مشكلة صعوبة تحديد القطاعات الأكثر حيوية في المجتمع والتي تضمن له تطوراً على المدى الطويل.

الفرع الثالث: دليل التنمية البشرية:

نظرا لصعوبة تحديد التنمية الاقتصادية قامت منظمة الأمم المتحدة (ONU) (Organisation des Nations Unies) في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)، بإصدار مقياس للتنمية والمتمثل في دليل التنمية البشرية (HDI) (Human Development Index) والذي ظهر سنة 1990؛ ويشمل ثلاث معايير أساسية متمثلة في المستوى الصحي المعبر عنه بالسن المتوقع عند الميلاد، والمستوى التعليمي، والعامل الثالث مستوى المعيشة المعبر عنه بمستوى الدخل الحقيقي المعدل؛ بالإضافة إلى هذا الدليل هناك دليل أخر يأخذ بعين الاعتبار عدم العدالة في توزيع القدرات البشرية بين الذكور والإناث، ويتمثل هذا المقياس في دليل التنمية البشرية المعدل للجنس (GDI).

أما الدليل الأخير للتنمية يتمثل في دليل الفقر التنموي (Development Poverty Index) (DPI) والذي أضيف سنة 1997؛ حيث عند التطرق إلى التنمية فبطبيعة الحال نتكلم على الفقر؛ غير أن هذه الأخيرة لا تقتصر فقط على الدول النامية وإنما توجد أيضا في الدول المتقدمة؛ وبالتالي من أجل قياسه يجب التفرقة بين الفقر المطلق والفقر النسبي، حيث يتمثل الأول في عدم تلبية الحاجيات الأساسية عند تعريف مجموعة من السلع والخدمات ممثلة لحـــد محدد للعيش، وبالتالي يعتبر فقير كل من لا يصل إلى هذا الحد في استهلاكه، أما الفقر النسبي يتمثل في وجود فرق بين ما نملكه وما يملكه الآخرون رغم حيازتنا على أكثر من الحد المحدد للعيش.

وفي هذا الإطار فقد تناول تقرير التنمية البشرية لعام 2013 الظروف العالمية الحالية محاولاً رسم مسارًا عاماً ليسلكه صانعو السياسات والمواطنون للعيش في عالم يزداد ترابطًا ويواجه تحديات ملحة. كما يتناول التقرير التغيّرات في موازين النفوذ والثروة في العالم، ويحدّد السياسات والمؤسسات الجديدة اللازمة لمعالجة الوقائع التي يشهدها القرن الحادي والعشرون، وتحقيق التنمية البشرية في إطار من المساواة والاستدامة والاندماج الاجتماعي.

فالتقدّم في التنمية البشرية يستلزم إجراءات ومؤسسات على الصعيدين العالمي والوطني. فعلى الصعيد العالمي، لا بدّ من تجديد الأطر المؤسسية وإصلاحها لحماية إمدادات السلع العالمية العامة. وعلى الصعيد الوطني، لا بدّ من التزام الحكومات بالعدالة الاجتماعية، والتخلّي عن السياسات التكنوقراطية التي تنطلق من مبدأ تطبيق النهج الواحد على الجميع، لأنها بعيدة عن الواقع وتفتقر إلى الفعالية، وتتعارض مع تنوّع الخصوصيات والثقافات والمؤسسات بين بلد وآخر.

غير أن المبادئ العامة التي يشمل تأثيرها الجميع كالتماسك الاجتماعي، والتزام الدولة بتأمين التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، والانفتاح على التكامل التجاري، هي اليوم، على ما يتضح، وسائل فعالة لتحقيق الاستدامة والمساواة في التنمية البشرية.

ويتعرض الجدول رقم (2) لقيمة دليل التنمية البشرية مقترنة بقيمة كل مؤشر من المؤشرات الأربعة التي يتكون منها، وهي مؤشر العمر، واثنان للتعليم، ومؤشر الدخل. وترتب البلدان وفقاً لقيمة دليل التنمية البشرية فيها. والفارق بين ترتيب البلد حسب الدخل الوطني الإجمالي وترتيبه حسب دليل التنمية البشرية يشير إلى مدى قدرة البلد على استخدام الدخل بفاعلية في تحقيق تقدم في بُعدي التنمية البشرية غير المرتبطين بالدخل. ويحسب دليل التنمية البشرية غير المرتبط بالدخل كوسيلة إضافية للمقارنة بين البلدان، ولترتيبها بحسب إنجازاتهـــا في البُعدين غير المرتبطين بالدخل.

الجدول رقم (02): ترتيب بعض البلدان حسب دليل التنمية البشرية ومؤشراته لسنة 2012.

الترتيب	البلـــد	(HDI) بالقيمـــة	مؤشرات دليل التنمية البشرية (HDI)			
			متوسط العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات	(GNPPC) (PPP 2005)	ترتيب (GNPPC) ناقص الترتيب حسب (HDI)	(HDI) غير المرتبط بالدخـــل (بالقيمـــة)
تنميـــة بشرية مرتفعـــة جداً						
1	النرويـــج	0.955	81.3	48,688	4	0.977
2	أستراليـــا	0.938	82.0	34,340	15	0.978
20	فرنســـا	0.893	81.7	30,277	4	0.919
47	كرواتيـــا	0.805	76.8	15,419	4	0.837
تنميـــة بشرية مرتفعـــة						
48	البحرين	0.796	75.2	19,154	–3	0.806
61	المكسيك	0.775	77.1	12,947	4	0.805
93	الجزائـــر	0.713	73.4	7,418	4	0.755
94	تونـــس	0.712	74.7	8,103	–6	0.746
تنميـــة بشرية متوسطة						
95	تونغـــا	0.710	72.5	4,153	26	0.807
101	الصيـــن	0.699	73.7	7,945	–11	0.728
112	مصـــر	0.662	73.5	5,401	–6	0.702
141	سوازيلند	0.536	48.9	5,104	–30	0.515
تنميـــة بشرية منخفضة						
142	الكونغو	0.534	57.8	2,934	–5	0.553
171	السودان	0.414	61.8	1,848	–19	0.405
182	مـــالي	0.344	51.9	853	–4	0.359
186	النيجر	0.304	55.1	701	–4	0.313

Source: Rapport sur le développement humain 2013, Organisation des Nations Unies, À partir au site web: http://www.un.org, 27/05/2013.

لقد تضمن تقرير التنمية البشرية الصادر عن منظمة الأمم المتحدة توزع البلدان والتي عددها 187 بلداً من حيث مستوى التنمية البشرية في أربع أصناف حسب قيمة دليل التنمية البشرية. وتضم كل من مجموعات التنمية البشرية المرتفعة جداً والمرتفعة والمتوسطة والمنخفضة. وقد تم تلخيصها بالإشارة إلى البعض منها في الجدول السابق.

المطلب الثالث: إستراتيجية التنمية الاقتصادية.

الاستراتيجية هي مجموعة قرارات وممارسات إدارية تحدد الأداء طويل الأجل بكفاءة وفعالية ويتم ذلك من خلال تطبيقها وتقويمها على اعتبار أنها منهجية أو أسلوب عمل، وقد بينت التجارب على أنها قد تكون معتمدة على القطاع الزراعي، ويمكن أن تكون في القطاع الصناعي كما يمكن أن تكون خليطاً بينهما ويمكن أن تعتمد على قطاع آخر.

أولاً. إستراتيجية التنمية الاقتصادية المعتمدة على الصناعة:

تبنت الدول على اختلاف أنظمتها استراتيجيات تنموية أفرزتها الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية عبر مراحل التطور التاريخ البشري، ترتكز أساساً على التصنيع كمحرك أساسي لعملية التنمية، حتى أصبح التصنيع مرادفاً للتنمية لفترات طويلة. وقد تعدد هذه الاستراتيجيات والمعتمدة في منهجيتها على التصنيع، ويمكن أن نذكر أهمها فيمايلي:

1. إستراتيجية الدفعة القوية: وتعني الدفعة القوية **(Big push)** توجيه حد أدنى من الموارد والجهود للشروع في عملية التنمية والاستمرار فيها عن طريق توفير قدر كافي من الاستثمار يكون من القوة بما يضمن تأهيل الاقتصاد لدخول مرحلة التطور الاقتصادي.

وتنسب هذه الاستراتيجية إلى الاقتصادي الأمريكي باول روزنشتاين رودان **(P. Rosenstein Rodan)** الذي رأى أنه لا سبيل لامتصاص الأيدي العاملة العاطلة في القطاع الزراعي، ورفع مستوى إنتاجية العامل بالبلدان المتخلفة، ومن ثم الارتقاء بمستوى المعيشة، إلا بالاتجاه نحو التصنيع الذي يحقق الاستخدام الأمثل للموارد ويدفع باقتصاديات البلدان المتخلفة من حالة الركود إلى النمو والتطور، وقد بين أن هناك نوعين من برامج التصنيع، الأول يتمثل في إقامة برامج للصناعات الثقيلة، والثاني يعتمد على قيام البلدان المتقدمة بالاستثمار في البلدان المتخلفة ليتحقق بذلك هدف التخصص وتقسيم العمل الدولي وتكون الفائدة للطرفين.[1]

2. إستراتيجية النمو المتوازن: تستند هذه الاستراتيجية على إعطاء لكل القطاعات الاقتصادية دفع واحد بصفة متوازنة؛ وارتبطت هذه الإستراتيجية باسم الاقتصادي الأمريكي راجنر نركسه **(Ragner Nurkse)**، ولقد إنطلق تحليله من فكرة أساسية وهو أن الاقتصاد يدور في شكل حلقات مفرغة، فضعف الدخل يؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية للفرد ما يؤدي إلى سوء في التغذية الشيء الذي ينعكس على الوضع الصحي العام، والذي يؤثر على المستوى الإنتاجي للفرد، ومن ثم دخلاً قليلاً وادخاراً ضعيفاً وهكذا، ويمكن للدول المتخلفة أن تخرج من حلقات تخلفها إذا ما قامت بتنفيذ برنامج استثماري ضخم يوجه لكسر الحلقة المفرغة للتخلف، ولتحقيق ذلك لابد الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

---

[1]- إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص 163.

ـ دور الهياكل الاقتصادية والاجتماعية: حيث تتمثل هذه الهياكل في كل الإنجازات الجماعية للبد، والتي غالبا ما تكون مقدّمة من طرف الدولة، وهي غير قابلة للتجزئة نظراً لكونها تستلزم حجماً كبيراً كحد أدنى، مما يتطلب استثماراً مبدئياً ضخماً، نظراً لتكاليفها الضخمة كالسّكك الحديدية، الطرق، الجسور...إلخ؛ والتي تتطلب مدة طويلة للإنجاز، وهو استثمار نهائي من حيث الوقت بحيث لا يمكن تأجيله، فهو يسبق الاستثمار المنتج مباشرة أو بصفة موازية؛ ونظراً لنقص هذه الهياكل في البلدان النامية فإن ذلك يشكل عائقًا معتبراً لها، حيث تسمح هذه الهياكل بربط الأسواق فيما بينها وبتالي كسر العزلة بين المناطق، بتوسيع السوق الوطني وفتح منافذ للمؤسسات.

ـ الطبيعة المكملة للطلب: حتى يتم التغلب على النقص المتواجد في الاقتصاد الراكد ودفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج والدخل، وحتى يكون للهياكل الاقتصادية دور يجب تطوير صناعات مختلفة، وعليه يجب توفير حد أدنى من الموارد لبرنامج التنمية؛ ولا يكفي توفير إنجاز بعض الصناعات ولكن يجب على التصنيع أن يكون على عدة وجهات حتى تستفيد الصناعات الجديدة من التطوير الآني للصناعات الأخرى؛ بحيث تمكن من توفير الطلب المكمل، وعليه يصبح المنتجين مستهلكين لسلع الصناعات الأخرى.

3. إستراتيجية النمو غير المتوازن: تتمثل هذه الإستراتيجية في التركيز على نمو قطاع معين، وبالتالي عن طريق هذا القطاع ينتقل النمو إلى القطاعات الأخرى؛ ومن الرواد الأساسيين لهذه الإستراتيجية الاقتصادي الأمريكي ألبرت هيرشمان (A.O. Hirshman)، حيث ينتقل هذا الأخير من عدم واقعية استراتيجيه النمو المتوازن، وذلك لكون أن عدم التوازن هو الذي يحرك قوى التغيير؛ وبالتالي الدفعة القوية مرتكزة في القطاعات أو الصناعات الاستراتيجية، ذات أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى مكملة، وهذا لكون التنمية عملية تسمح من انتقال وتطوير الاقتصاد من حالة لا توازن إلى حالة لا توازن أخرى ولكن على مستوى أعلى من الإنتاج والدخل.

وبالرغم من الانتقادات التي وجهت لاستراتيجية النمو المتوازن والنمو غير المتوازن المتمثلة في كيفية اختيار القطاع الإستراتيجي، وكون لا توازن موجود بشكل ملزم؛ فإن كل استراتيجية ملائمة حسب كل بلد إن كان منفتحا على الخارج أم لا، وإمكانية تلاؤم كل استراتيجية حسب مرحلة تطور البلد.

4. إستراتيجية إحلال الواردات: تهدف هذه الإستراتيجية إلى تشييد مشاريع صناعية قصد إنتاج المواد التي كانت تستورد من قبل؛ وقد ظهرت هذه الإستراتيجية وانتشرت في دول أمريكا اللاتينية؛ ويرجع التوجه لمثل هذه الإستراتيجية إلى تعاظم العجز التجاري للدول النامية، وذلك لانخفاض أسعار موادها الأولية المصدرة، وأدى تزايد هذا العجز إلى الحـــد من استيراد المواد الاستهلاك وقيام صناعات محليـــة لإنتاج هذه المواد كليا أو جزئيا.

وتمر هذه الإستراتيجية بثلاث بمراحل، تتمثل الأولى في إنتاج المواد الاستهلاكية الحقيقة (إحلال واردات بدائي)، والمرحلة الثانية تتمثل في إنتاج مواد استهلاكية معمرة (سيارات، أدوات كهرومترلية، ... الخ) نتيجة للاختناقات الناتجة عن ضيق السوق التي تواجه المرحلة الأولى، وذلك بإعانة من الشركات المتعددة الجنسيات؛ أما الثالثة

تتجسد في إنتاج المواد الوسيطية، أو البحث عن أسواق خارجية لمواجهة ضيق السوق الداخلية، ويكون نتيجة لذلك البلد حلقة في تقسيم العمل الدولي.[1]

5. إستراتيجية بناء الصناعات للتصدير: بعد فشل إستراتيجية إحلال الواردات في أغلب الدول التي طبقتها لما لها من آثار سلبية، بدأ العمل بإستراتيجية جديدة للتنمية هدفها التصنيع للسواق الخارجية، واختلفت التسميات التي سميت بها من إستراتيجية التصنيع عن طريق التصدير إلى إستراتيجية توجيه التنمية الصناعية نحو الخارج إلى استراتيجية بناء الصناعات للتصديرية، إلا أن معناها هو التركيز على إنشاء صناعات معينة يكون الهدف منها تصدير جزء أو مجمل منتجاتها بشكل مباشر.

وقد طبقت هذه الاستراتيجية عدة دول، كالدنمارك والنرويج ثم دول من جنوب أوروبا واليابان فدول جنوب شرق آسيا ككوريا وتايوان ثم دول أمريكا اللاتينية مثل الأرجنتين وكولومبيا والمكسيك. وقصد إنجاح هذه الاستراتيجية وضعت لها العديد من الإجراءات كإعانة المنتجين المصدرين وخفض الرسوم على الموارد المستوردة للإنتاج وإقامة المناطق الحرة وإصدار قوانين لتشجيع الاستثمار الأجنبي، خاصة لإقامة صناعات تصديرية وفي الدول النامية تم إنشاء مشاريع مشتركة بين رؤوس أموال محلية وشركات دولية النشاط وبدت المشاركة في هذه الحالات ضرورية للحصول على الخبرات الفنية لهذه الشركات في التصميم والإنتاج والتشغيل والصيانة والإدارة وضمان تصريف الإنتاج في أسواق الدول التي تسيطر عليها هذه الشركات[2]. وإنعكس تطبيق هذه الاستراتيجية على اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية تحقيقها عدة مزايا، من أهمها:

- تحقيق مبدأ الميزة النسبية والتخصص الدولي، وارتفاع الميزان التجاري وزيادة مدخرات العملة الأجنبية.
- تحسين نوعية المنتجات المصدرة وزيادة تنافسيتها، مما خلق اكتساب ومتابعة للتكنولوجيات الحديثة.
- التغلب على مشكلة صغر حجم السوق المحلي، مما يمكن الدول النامية من الاستفادة من وفرات الحجم الكبير.

6. إستراتيجية الجمع بين إحلال الواردات وتنمية الصادرات: حيث يرى بعض المفكرين الاقتصاديين أنه من الممكن الجمع بين الإستراتيجيتين في آن واحد، وأن هذا المزج بينهما قد يولد إستراتيجية جديدة للتنمية الصناعية يمكنها تفادي السلبيات في كل منهما، وساد هذا الرأي في بعض الدوائر الفكرية في الاتحاد السوفيتي سابقاً وأوروبا الشرقية، وترى هذه الاستراتيجية أن حل مشكل التصنيع في البلاد النامية أو المتخلفة إنما يرتكز على عاملين مهمين، وهما:[3]

- إقامة فروع تصديرية للصناعات التحويلية ذات آثار عميقة على الاقتصاد الوطني، بما يؤدي إلى توسيع السوق المحلية.
- الإستمرار في توسيع إحلال الواردات بحيث يمكن أن يتطور في مرحلة ثانية إلى التصدير، وهو ما حدث بالفعل مثلاً في صناعة المنسوجات في باكستان.

---

[1]- محمد زوزي، استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، العدد 08، جامعة ورقلة، 2010، ص 168.

[2]- إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص 184.

[3]- محمد عبد الشفيع، قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد، دار الوحدة، بيروت، دون تاريخ، ص 377.

إن هذه الاستراتيجية من الوجهة النظرية يمكن ان تكون مقبولة لكنها واقعياً لن تخلص البلدان النامية من تبعية صناعتها للدول الرأسمالية المتقدمة لأن اتجاهاتها ستكون من الخارج وليس من الداخل، وعليه يتم إهمال السوق المحلية وضرورات توسيعها، والتبعية ستكون في الإنتاج والتكنولوجيا، وحركات رؤوس الأموال، التجارة...إلخ.

7. إستراتيجية التوجه الداخلي أو الإعتماد على الذات: بعد محدودية استراتيجية إحلال الواردات وبناء الصناعات للتصدير في تحقيق طموحات البلدان النامية. كان لزاماً عليها أن تقوم بتبني إستراتيجية تنطلق من الداخل، وهذا ما أكدته مؤتمرات وندوات دول عدم الإنحياز وهيئة الأمم المتحدة والتي أقرت هذه الإستراتيجية.

إن نقطة البدء في هذه الإستراتيجية تنطلق من أن الإنتاج يجب أن يكون لتغطية السوق المحلية بمعنى إشباع الحاجات الأساسية لكافة السكان، وانطلاقاً من هنا سيتحدد أجور كل فرع من فروع الاقتصاد (صناعة، زراعة، خدمات...) وإنتهاء بالعلاقة مع العالم الخارجي. هذا الأخير الذي لا يمكن الاستغناء عنه، إذ أن هذه الاستراتيجية وفي إطار تغطيتها للسوق المحلية فإنها تحتاج إلى مستوردات لإنتاج بعض من سلعها الوسيطية والإنتاجية أو حتى السلع الاستهلاكية.

وبالتالي لابد من أن تصدر له منتجات صناعية لتغطية نفقات استيرادها على الأقل، وبذلك يكون التصدير ضروريا، غير أن تحديد نوع وحجم المنتجات المنتجة محلياً والمصدرة يتم في إطار هذه الاستراتيجية المتكاملة. ويتطلب تطبيق إستراتيجية التوجه الداخلي توافر ثلاثة شروط أساسية، وهي:

ـ تقليل التبعية تدريجيا للعالم الخارجي: وذلك عن طريق حصر الموارد وتحريرها من السيطرة الأجنبية، وكذا تحقيق الأمن الغذائي وإقامة قاعدة تكنولوجية. وتستلزم إستراتيجية التوجه الداخلي تعبئة كافة الموارد المتاحة والإجمالية لخدمة السكان ودعم الاستقلال السياسي والاقتصادي، وذلك بتحرير الموارد بالسيطرة الفعلية عليها وليس القانونية وبشكل كامل، من إنتاج وتسويق وتسعير وتمويل وإدارة وتكنولوجيا.

ـ توسيع السوق: حيث يشكل ضيق السوق عقبة رئيسية أمام الصناعة، وينطوي توسيع السوق على مفهومين متكاملين، وهما التوسع الرأسي والتوسع الأفقي، فبالنسبة للأول يمكن ان يتحقق من خلال تعبئة الموارد المالية عن طريق تحقيق الفائض الاقتصادي الناتج من فرق الإنتاج على الاستهلاك في كل بلد نامي، بالإضافة إلى إزالة الفوارق بين الريف والمدن ودعم سياسة التوازن الجهوي من خلال إنشاء وحدات زراعية صناعية لإعادة توزيع السكان وتوزيع دخولهم.

أما بالنسبة للتوسع الأفقي، فينطلق من أن توسع السوق الوطنية لكل دولة يشكل أساساً كافياً لتحقيق تنمية صناعية متكاملة بمعدلات سريعة، ولكن مهما اتسعت هذه السوق فإنها يجب أن تمتد مع أسواق الدول المتقدمة أو نظيرتها في الدول النامية.

ـ زيادة الإنتاج والإنتاجية: ويتم تحقيق ذلك من خلال تحقيق زيادة في القوى العاملة كماً وكيفاً، ولتحقيق قيم مضافة من القوى البشرية يستلزم ذلك تكوين وتدريب الكوادر الفنية الماهرة بما يمكن من المساهمة في تحقيق أهداف الإستراتيجية، وعمل ذلك يستوجب إعادة النظر في مناهج وطرق التدريس وربطها بما يحتاجه سوق العمل واتخاذ إجراءات تحفيزية لوقف نزيف القوى العاملة نحو الدول المتقدمة.

ثانياً. إستراتيجية التنمية الاقتصادية المعتمدة على الزراعة:

بقي القطاع الزراعي مهملاً أمام القطاع الصناعي عند ذكره في النظريات والنماذج المتقدمة، إلا ما حضي به تاريخياً عند الفيزوقراط(*)، ولعل السبب المباشر والأهم يعود إلى انبهار الكثير من الاقتصاديين والسياسيين في الدول النامية وغير النامية بالتصنيع لاعتقادهم بأن الصناعة تتميز بمزايا طبيعية تجعلها قطاعاً ديناميكياً رائدا في حين الزراعة متخلفة بطبيعتها لذلك فإن استراتيجيات التنمية المعتمدة على الزراعة لا تعدو ان تكون محاولات استنبطت من خلال التجارب والأنماط التي طبقت.

1. إستراتيجية التنمية الزراعية التكنوقراطية: وتستهدف بالأساس زيادة الإنتاج الزراعي دون الاهتمام بالمتغيرات الاجتماعية والاستخدام الناتج عن الملكية، وغالباً ما تبقى تلك الاستراتيجية على طبيعة التفاوت في الملكيات الزراعية.

2. إستراتيجية التنمية الزراعية الإصلاحية: وتستهدف إلى جعل الأطر الاجتماعية اهدافاً أساسية مثل عدالة توزيع الدخول الزراعية، وكذا توزيع الثروة في القطاع الزراعي بين عناصر الإنتاج المستخدمة والعمل على إعادة توزيع الأراضي الزراعية بين المزارعين لضمان عدالة التوزيع على صعيد المجتمع الريفي.

3. إستراتيجية التنمية الزراعية الراديكالية: وتهتم بتغيير القيم الاجتماعية بصورة أساسية وتأتي الأهداف الأخرى في المرتبة التالية من الأهمية النسبية، وتعد هذه الاستراتيجيات المسار الرئيسي الذي يتبعه المجتمع الزراعي في تحقيق أهدافه في التنمية الزراعية.

4. إستراتيجية الثورة الخضراء: وقد أطلق إسم الثورة الخضراء على عملية نقل التقنية الزراعية المتطورة للدول النامية، وتم أول إنتشار رئيسي للتكنولوجيا المحسنة حول المحاصيل الغذائية في آسيا كتجربة الصين والهند وباكستان وذلك بداية من وسط الستينيات من القرن الماضي، بعد بدء هذه العملية في العالم الصناعي المتقدم بحوالي عشرين سنة.(1)

(*)- الفيزوقراط: هم مجموعة من المفكرين الفرنسيين الذين يطلق عليهم اســـم الفيزوقراط أو الطبيعيون نسبة الى فكرهم النابع من فكرة النظام الطبيعي التي خلفها الفكر ألكتري وسادت في القرن 18. لقد ربط الطبيعيون أفكارهم بنظرية فلسفية تفصح عن إيمانهم بوجود نظام طبيعي أصبح يشكل جزاءا من تعاليمهم حيث اصبحو يؤمنون بوجود قوانين طبيعية خالدة تحكم المجتمع الإنساني وتكفل لإفراده السعادة والطمأنينة أما القوانين الوضعية فتحد من حرية الأفراد وبالتالي من سعادتهم. واعتبروا الزراعة دون غيرها هي النشاط الخلاق ومصدر الثروة أما باقي فروع النشاط الاقتصادي فلا تزيد شيئا للثروة.

(1)- إسماعيل محمد بن قانـــة، مرجع سابق، ص 197.

ومن هنا تمت صياغة مصطلح الثورة الخضراء والتي تمثل بدأ عملية تطبيق العلم الزراعي لوضع أساليب حديثة الظروف لإنتاج الأغذية في الدول النامية، وتم تمويل كثير من بحوث الثورة الخضراء بتنفيذ من القطاع العام ومؤسسات خاصة غير ربحية، وتم نشر التقدم الذي أحرز في المعرفة والذي نتج عن هذه البحوث بشكل عام وتقاسمه بدون اي قيود. وقد كان للجزائر ثورتها الزراعية في سنوات السبعينيات، وهي تجربة خاصة تأثرت بمنهج استراتيجية الثورة الخضراء.

المطلب الرابع: الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية.

تبدأ غالبية مؤلفات وبحوث التنمية الاقتصادية بالتفرقة بين التنمية والنمو الاقتصادي. ويجتهد كل مؤلف وباحث في إضافة المزيد من الفروق بين المفهومين. إلا أن هؤلاء المؤلفين يتفقون على أن النمو الاقتصادي يعني النمو الكمي لكل من الناتج المحلي والدخل الوطني، كما يستخدم المفهوم عند الإشارة للبلدان المتقدمة. أما مفهوم التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى النمو الكمي، فهو عملية إجراء مجموعة من التغيرات الهيكلية في بنيان المجتمعات، كما يستخدم مفهوم التنمية عند الإشارة للبلدان المتخلفة.

ويمكن التمييز بين المفهومين، النمو والتنمية، حيث يرى البعض: "أن النمو الإقتصادي ليس سوى عملية توسع إقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات إجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الإقتصادية تفترض تطويراً فعّالاً وواعيًا، أي إجراء تغيرات في التنظيمات الإجتماعية للدولة ".[1]

ويؤكد بعض الباحثين في اقتصاد التنمية على أن مفهوم النمو ينطبق على البلدان المتقدمة اقتصادياً والتي تتميز باستغلال مواردها المعروفة استغلالاً شبه كامل، أما مفهوم التنمية فينطبق على البلدان المتخلفة والتي تمتلك إمكانيات التقدم ولكنها لم تقم بعد باستغلال مواردها.

كما يعتبر البعض أن النمو هو تغير تدريجي منتظم يحدث على المدى الطويل نتيجة لزيادة الكمية في الموارد، أما التنمية فهي تغير غير متصل وتظهر بفعل قوى توسعية ضاغطة، بالإضافة إلى ذلك فإن التغيرات الهيكلية التي تحول الاقتصاد التقليدي إلى إقتصاد حديث لم تعد ضرورية بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة، والنمو هو حركة النظام الاقتصادي الذي يسير وفقاً لآليات السوق، أما التنمية فهي حركة النظام الاقتصادي الذي يسير وفقاً لخطط متعددة من الدولة. ويقدم باحثين آخرين تفرقتهم بين النمو والتنمية على أن النمو يعني إنتاجاً أكثر عن طريق التوسع في استخدام المدخلات وتغير التوليفات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، أما التنمية فتعني تغيرات في هيكل الإنتاج وتخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية.[2]

ومن الواضح، أن هذه التعاريف ترتكز على عنصرين أساسيين، يتمثل العنصر الأول في ضرورة حدوث تغيرات بنيوية أو هيكلية في المجتمع، وعدم اقتصار مفهوم التنمية على تغيرات سطحية، أما العنصر الثاني فيكمن في أن هدف التنمية لا يقتصر على مجرد تحقيق زيادات في الدخل أو الناتج الوطني وإنما يتعداه لتوفير الحياة الكريمة للفرد.

---

[1]-محمد مدحت مصطفى، مرجع ســـابق، ص 39.

[2]-عماد الدين أحمد المصبح، مرجع سابق، ص 24.

ويتطلب توفير الحياة الكريمة للفرد ضمان حريته في الاختيار. فالحرية السياسية والحرية الاقتصادية ضمن إطار عام من التنظيم، تساعد على التقدم الاقتصادي والاجتماعي والفكري. ومن اللازم أن تتماشى حرية الاختيار للفرد مع الأهداف العليا للمجتمع. وبالطبع فإن ضمان تلك الحريات لا يتعارض مع التضحية في مراحل التنمية الأولى ببعض السلع والخدمات الاستهلاكية لرفع مستويات الادخار، أو فرض قيود على أصحاب الدخول والثروات الكبيرة بشكل ضرائب تصاعدية، أو تقييد حركة خروج رأس المال من الاقتصاد الوطني.[1]

وقد يترافق النمو والتنمية، وقد يتحقق أحدهما دون الآخر. فالتغير الكبير في دخول الدول النفطية الذي حدث نتيجة لزيادة أسعار النفط مثال عن النمو. إلا أن ارتفاع دخول الدول النفطية أو ما يسمى بالطفرة، لم يحدث تغيرات جذرية في أبعاد المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية. لهذا فإن ما حدث إثر الطفرة النفطية لا يتعدى كونه نمواً اقتصادياً. وينطبق النمو الاقتصادي كذلك على الدول المتقدمة التي حققت تغيرات شتى في هياكلها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية تمكنها من تحقيق معدلات نمو مرتفعة للدخل دون حدوث تغيرات هيكلية جديدة.

ومن الممكن أن تتحقق التنمية دون النمو في الحالة التي يكون فيها التغير البنيوي الاقتصادي في إتجاهه الصحيح، وتتوزع مكاسب التنمية بطريقة أكثر عدالة ويكون معدل نمو الناتج أو الدخل الوطني ثابتاً نسبياً. ومن الممكن اقتصار التنمية على قطاع اقتصادي معين (الصناعي دون الزراعي مثلاً)، دون حصول نمو في الاقتصاد الوطني بأكمله وذلك عندما تحصل تغيرات هيكلية إنتاجية في هذا القطاع على حساب بقية القطاعات الاقتصادية في المجتمع.

وتعالج الدراسات الاقتصادية مشكلات النمو الاقتصادي باهتمام أكبر من التنمية الاقتصادية. حيث ركز الفكر الاقتصادي الغربي منذ بداياته النظرية على مسائل النمو وتراكم رأس المال والربحية اكثر من تركيزه على تحول العلاقات الهيكلية وتنمية الاقتصاد الكلي. وقد اعتبرت التجارة الدولية والاستثمارات الخارجية من أهم المصادر الرئيسية لدعم التوسع الإنتاجي والنمو الصناعي في الداخل. وفي السنوات الأخيرة إهتم خبراء الأمم المتحدة بالتنمية المستدامة (Développement durable) من خلال التركيز على احتياطات الموارد القابلة للنضوب لأطول فترة ممكنة. كما ظهر في بداية التسعينيات من القرن الماضي اهتمام بالتنمية البشرية، وقد تجلى هذا الاهتمام من خلال إصدار تقرير التنمية البشرية بشكل سنوي، ومساعدة مختلف البلدان والأقاليم لإصدار تقارير تنمية بشرية قطرية وإقليمية.

[1]- محمود عوض الخطيب، التنميـــة والتخطيط، منشورات جامعة الملك سعـــود، الطبعة الأولى، الريـــاض، 2003، ص 15، 16.

المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي.

إن لنظرية النمو الاقتصادي تاريخ طويل، يمتد على الأقل إلى بدايات المذهب الفكري لدافيد هيوم (David Hume) (1776/1711) وآدم سميث. وقد بدأ التأريخ لنظرية النمو الاقتصادي منذ هيوم وسميث مروراً بتوماس مالتوس ودافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل وكارل ماركس من خلال إسهاماتهم في نظرية النمو الاقتصادي.

وبدأ هيوم في تفسيره للنمو الاقتصادي إطلاقاً من نقده للميركانتيلية (التجارية)، حيث لاحظ بأن هناك علاقة متجهة من التجارة الخارجية إلى النمو الاقتصادي. وقد بين بأنه ليس فائض الميزان التجاري حيث الصادرات أكبر من الواردات هو الأكثر أهمية، ولكن أيضا مجمل التجارة لها أهمية كبيرة في هذا الجانب. وكتب هيوم بأنه من المراجعة التاريخية "سوف نجد بأن التجارة الخارجية في أغلب الأمم تسبق أية تحسينات على الصناعة الوطنية وتولد الرفاه المحلي". وعند هيوم ليست الصادرات فقط ذات تأثير جيد على النمو ولكن الواردات لها الأثر نفسه.[1]

وسوف نتناول في هذا المبحث تتبع تاريخ نظرية النمو الاقتصادي وفق ما ورد في مقولات المدارس الاقتصادية الكبرى، بدءاً من آدم سميث (الكلاسيكية) وانتهاءاً بنظرية النمو الحديثة (Endogenous Economic Growth).

المطلب الأول: نظرية آدم سميث في النمو الاقتصادي.

ربط آدم سميث (Adam Smith) (1790/1723) بين تقسيم العمل والفعالية وحجم السوق وجعل منها جميعاً العناصر الساسية في نظريته العريقة حول الثروة والسياسة العامة والنمو الاقتصادي. ومن أجل ذلك يمكن القول بأن له السبق في نظرية النمو. وبشكل مشابه لهيوم، فإن سميث إعتبر الادخار والاستثمار كنواتج جانبية للتجارة الداخلية والخارجية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن لها دور في تكبير حجم السوق وتعميق تقسيم العمل وتحسين الكفاءة.

الفرع الأول: تراكم رأس المال وتقسيم العمل.

إن الإنتاج السنوي للأرض والعمل لأية أمة يمكن أن يزداد ليس من خلال زيادة كميتها، ولكن أيضاً من خلال زيادة عدد العمال المنتجين، أو القوى المنتجة لأولئك العمال والذين تم استخدامهم في وقت سابق. وعدد العمال المنتجين لا يمكن أن يزداد بشكل كبير، ولكن بشكل أساسي من خلال زيادة رأس المال أو المبالغ المخصصة لتدريبهم.

ويرى سميث أن المستويات المرتفعة من الادخار والاستثمار تعزز النمو ليس فقط من خلال التأثير المباشر لنتائج مراكز رأس المال في المخرجات (زيادة المكون الرأسمالي في المنتجات)، ولكن أيضاً من خلال التأثيرات غير المباشرة على إنتاجية عنصر العمل وتفاعلاته مع التبادل والتجارة. ويشجع الادخار والاستثمار والتجارة والعكس صحيح، وخاصة عبر الاستثمار الأجنبي، بحيث تكون التجارة في رأس المال. وأوضح سميث الخلاف بين الكمية والنوعية من خلال السؤال: هل نأخذ رأس مالٍ أكثر أم أفضل (أو عمل أو أرض، بالمعنى نفسه) ؟ من أجل زيادة الكفاءة والنمو الاقتصادي.

---

[1]-عماد الدين أحمد المصبح، مرجع سابق، ص 30.

ويؤكد سميث على أن التجارة الخارجية تحفز النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من ذلك فإنه يؤكد على حجم السوق الداخلية باعتباره مصدراً للنمو، وليس من الضروري أن تكون التجارة مع العالم الخارجي. لأن السوق المحلية الكبيرة يمكن أن تلعب الدور نفسه الذي تلعبه الأسواق الخارجية.

إن النقطة الأساسية لنظرية سميث في النمو ترتكز حول المنافع من تقسيم العمل. حيث لاحظ بأن تقسيم العمل يزيد في إنتاجية العمل دون أن يتطلب ذلك مزيداً من الجهد المبذول من قبل العمال. ويعود السبب في ذلك إلى المزايا التي يتمتع بها تقسيم العمل والتي عددها سميث بمايلي:[1]

1. زيادة مهارة العامل نتيجة تخصصه وممارسته لعمل معين. مع إمكان استخدام الآلات.
2. الاقتصاد في الوقت وتقليل الجهد والحركة بين الأعمال المختلفة.
3. احتمال الوصول إلى الابتكارات، وتحسين ظروف العمل الذي يقـــوم به الفـــرد.

وحول تأثير التعليم، فإن سميث ينطلق من التفريق بين كمية العمل ونوعيته من أجل التأكيد على أهمية التعليم ويعتبره أساس زيادة الكفاءة والنمو، عبر زيادة إنتاجية العمال. وبشكل عام فإن آدم سميث يرجع النمو الاقتصادي إلى الزيادة في الكمية والنوعية من عوامل الإنتاج الأساسية المتمثلة في العمل ورأس المال والأرض. وإلى يومنا الحاضر فإن الأبحاث التطبيقية حول محددات النمو الاقتصادي تأخذ هذه العوامل بعين الإعتبار.

الفرع الثاني: القيود على النمو من وجهة نظر آدم سميث.

كان آدم سميث يعتقد أن هناك ثلاثة قيود محتملة أو ممكنة تقيد النمو الاقتصادي، وقد بينها ولخصها في العناصر التالية:

1. العرض غير الكافي من العمال.
2. شح الطبيعة (Scantiness of Nature).
3. تآكل حوافز التراكم.

لقد رأى آدم سميث أن الندرة والنضوب المحتمل في الموارد المتجددة ونضوب الموارد غير المتجددة ربما يقيد نشاطات الأفراد الإنتاجية وكذلك نمو الاقتصاد الوطني ولكن من غير الممكن أن نقر بأن آدم سميث قد أعطى اهتماماً كثيراً إلى ندرة الموارد الطبيعية وتأثيرها في النمو الاقتصادي. ففي الوقت الذي كان آدم سميث يكتب فيه كانت القيود على النمو المتأتية من الطبيعة لا تعد مهمة.

ومن ناحية أخرى كان آدم سميث لا يرى خطراً أن عملية التراكم تصل إلى نهاية بسبب العرض غير الكافي من العمل ونشوء تناقص العوائد لرأس المال. وقد أيد سميث وجهة النظر التي ترى أن عرض العمل يتولد داخل نظام اجتماعي اقتصادي، وهذا يعني أنه يتولد داخلياً. وهو يرى أن حجم قوة العمل تنظم عن طريق الطلب على العمل.

---

[1]- محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنميـــة، دار إثراء للنشر والتوزيع، الطبعـــة الأولى، الأردن، 2010، ص77.

لقد نظر آدم سميث إلى نمو قوة العمل بوصفه داخلياً، والمقرر لذلك هو معدل تراكم رأس المال. عندما تكون الأجور الحقيقية عالية فإن رأس المال يتراكم بسرعة أكثر. وهكذا فإن سميث قد بين النمو الاقتصادي على نحو عميق بوصفه ظاهرة داخلية. وأن معدل النمو يعتمد على قرارات ونشاطات الوحدات الاقتصادية.

المطلب الثاني: الماركسية والنمو الاقتصادي.

ركز كارل ماركس (Karl Marx) (1883/1818) في كتابه رأس المال على نقد النظام الرأسمالي والرأسمالية. ويتمثل مغزى الرأسمالية من وجهة نظره في حركيتها الشديدة، ويتفق مع هذا المنظور أنه قام بتطوير نموذج للنمو الاقتصادي. وفي التحليل الأخير فإن ماركس أراد أن يوضح استحالة الحركة المستمرة للنظام الرأسمالي. ولهذا فإن نموذجه كان ينبغي أن يكون نموذجاً للنمو غير المتوازن. ولكن ماركس لم يحاول تطوير نظرية صريحة للنمو غير المتوازن، تؤدي في النهاية إلى الركود أو الانهيار[1]. ولكن ما وضعه على الورق كان نموذجاً للنمو المتوازن للاقتصاد ثنائي القطاعات، ولم يصل هذا النموذج إلى المستوى الذي يمكن نشره، ولكنه شكل إطاراً استخدم في ما بعد لكي يكون الجزء الثاني من رأس المال، وفي هذا الجزء سنستخلص الإطارات البسيطة للنموذج، الذي كان في ذهن ماركس. والتي يمكن تصويرها في ثلاثة مراحل التالية:

الفرع الأول: الإطار الأول للنموذج.

بإفتراض أن لدينا اقتصاداً ساكناً ذا قطاع واحد. فإنه بدلالة الحسابات الماركسية، فإن الناتج الاجتماعي الإجمالي (W) يمكن كتابته كمجموع استهلاك رأس المال (ac)، ورأس المال العامل (أو الأجور) (v)، وفائض القيمة (m):

$$W = ac + v + m \quad \text{.....(9)}$$

حيث (a) اهتلاك رأس المال (c). ويفترض ماركس، للتبسيط، أن معدل الاهتلاك (a = 1) ونسبة رأس المال الثابت إلى رأس المال الكلي وهي:

$$\gamma = \frac{c}{c+v} = \frac{c}{k} \quad \text{.....(10)}$$

تقيس (γ) "التركيب العضوي لرأس المال"، أو في الصياغات الحديثة الكثافة الرأسمالية للإنتاج، ونسبة فائض القيمة إلى الرأس المال (أو نسبة الأرباح للأجور):

$$\mu = \frac{c}{v} \quad \text{.....(11)}$$

ويطلق عليها "معدل فائض القيمة" أو "درجة الاستغلال".

الفرع الثاني: الإطار الثاني للنموذج.

وفي مرحلة ثانية يتم توسيع هذا النموذج على قطاعين، ولكن أيضاً بافتراض حالة السكون، وهذه الحالة الخاصة بإعادة الإنتاج البسيط. حيث يرى ماركس أنه مهما كان شكل عملية الانتاج في مجتمع ما فلا بد أن تكون مستمرة أو تمر من فترة لأخرى في نفس المظاهر. والمجتمع لا ينقطع عن الانتاج أو الاستهلاك. والأحوال التي يتم

[1]- جورج نايهانز، تاريخ النظريـــة الاقتصادية، ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبـــة الأكاديمية، القاهرة، 1997، ص229.

فيها الانتاج هي في الوقت ذاته ما يلائم الانتاج المتجدد. ولا يستطيع أي مجتمع أن ينتج من جديد إلا إذا عمل باستمرار على إعـــادة تحويل جانب من منتجاته إلى أدوات إنتـــاج أو إلى عناصر إنتاج جديد.[1] فالقطاع الأول ينتج السلع الرأسمالية والقطاع الثاني ينتج السلع الاستهلاكية. ويمكننا كتابة معادلة مشابهة للمعادلة رقم (11) لكل قطاع على حدة، كالتالي (حيث a = 1):

$$\left.\begin{aligned} W_1 &= c_1 + v_1 + m_1 \ldots\ldots \\ W_2 &= c_2 + v_2 + m_2 \ldots\ldots \end{aligned}\right\} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(12)$$

ويعني إفتراض تعادل معدلات فائض القيمة أن: $$\mu = \frac{m_1}{v_1} = \frac{m_2}{v_2} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(13)$$

وعموماً، فإن التركيب العضوي لرأس المال قد يختلف بين القطاعات بحيث:

$$c_1 = \gamma_1 k_1 \; ; \; c_2 = \gamma_2 k_2 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(14)$$

ولما كان الاقتصاد الساكن لا يقوم بالادخار، فإن التوازن بين القطاعين يتطلب أن يكون إنتاج السلع الاستهلاكية مساوياً لمجموع كل من الدخول الحقيقية الناتجة عن الأجور والأرباح:

$$W_2 = v_1 + v_2 + m_1 + m_2 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(15)$$

فإذا ما تحقق هذا الشرط، فإن السلع الاستهلاكية التي يشتريها القطاع الأول من القطاع الثاني ستتساوى بشكل آلي مع قيمة السلع الرأسمالية التي يشتريها القطاع الثاني من القطاع الأول. أي:

$$c_2 = v_1 + m_1 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(16)$$

إضافة إلى ذلك فإن إنتـــاج السلع الرأسمالية في القطاع الأول يتطابق مع اهتلاك رأس المـــال لكلا القطاعين، أي:

$$W_1 = c_1 + c_2 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(17)$$

وهكذا، فإن التبادل بين القطاعين يمكن أن يستمر فترة بعد فترة أخرى بالشكل نفسه.

الفرع الثالث: الإطار الثالث للنموذج.

وتهتم المرحلة الثالثة بإعادة الإنتاج الموسع أو النمو الاقتصادي المتوازن، الذي يتطلب وجود نسبة محددة من الدخل تذهب للادخار. ويفترض ماركس أن كل المدخرات تأتي من الأرباح، بينما تخصص كل الأجور للاستهلاك، وقد يختلف الميلان المتوسطان للادخار (S_1, S_2) فيما بين القطاعين. وفي حالة النمو المتوازن، فإن إجمالي المدخرات للفترة يتعادل مع إجمالي الزيادة في كل من رأس المال الثابت ورأس المال العامل:

$$s_1 m_1 + s_2 m_2 = \Delta c_1 + \Delta c_2 + \Delta v_1 + \Delta v_2 \ldots\ldots(18)$$

---

[1]- كارل ماركس، رأس المـــال، ترجمة راشد البراوي، الجزء الثاني، مكتبـــة النهضة المصرية، القاهرة، 1947، ص57.

ويعني ذلك في الأدبيات الاقتصادية الحديث تعادل الادخار مع الاستثمار. وإضافة إلى ذلك، فإن إنتاج السلع الاستهلاكية لابد وأن يتعادل مع إجمالي الطلب الاستهلاكي، وهذا الشرط يمكن كتابته كالتالي:

$$W_2 = v_1 + v_2 + (1-s_1)m_1 + (1-s_2)m_2 + \Delta v_1 + \Delta v_2 \ldots\ldots\ldots (19)$$

وتشير العلاقتين الأخيرتين إلى الزيادات المطلوبة في رأس المال العامل مجمع الأجور في الاقتصاد.

وفي النمو المتوازن، كما هو معلوم، فإن كل مكونات رأس المـــال لابد وأن تنمو بالمعدل نفسه (معدل النمو) (g):

$$\frac{\Delta c_1}{c_1} = \frac{\Delta c_2}{c_2} = \frac{\Delta v_1}{v_1} = \frac{\Delta v_2}{v_2} = g \ldots\ldots (20)$$

وتحدد المعادلات السابقة (من 9 إلى 20) هيكل ومعدل النمو في الاقتصاد، لمعدلات محددة من فائض القيمة والادخار والتركيب الهيكلي لرأس المال. فاختلاف معدلات النمو، يرتبط بهياكل مختلفة للاقتصاد. ويمكن أن نحصل على تبسيط لما مر إذا افترضنا، حسب ماركس، أن كل قطاع يمول استثماراته من مدخراته الذاتية، وبالتالي تتلاشى الحاجة إلى تدفقات رأس المال فيما بين القطاعات.أي:

$$\left.\begin{aligned} \Delta v_1 + \Delta c_1 &= s_1 m_1 \ldots\ldots\ldots \\ \Delta v_2 + \Delta c_2 &= s_2 m_2 \ldots\ldots\ldots \end{aligned}\right\} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (21)$$

وكنتيجة لذلك:

$$\frac{\Delta v_1}{v_1} + \frac{\Delta c_1}{c_1} = s_1 \frac{m_1}{v_1} = s_1 \mu \ldots\ldots\ldots\ldots (22)$$

أي أن النمو الاقتصادي المتوازن في كلا القطاعين، مع أخذ شرط التطابق بعين الإعتبار، يمكن إعادة كتابته كالتالي:

$$\left.\begin{aligned} g &= \mu s_1 (1-\gamma_1) \ldots\ldots\ldots \\ g &= \mu s_2 (1-\gamma_2) \ldots\ldots\ldots \end{aligned}\right\} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (23)$$

ولكي تنتج هذه الحالة الخاصة، فإن المعلمات لابد وأن تفي بالشرط التالي:

$$s_1(1-\gamma_1) = s_2(1-\gamma_2) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (24)$$

ويفترض ماركس أن (s_2) يتم تعديلها طبقاً لذلك.

وفي هذه الحالة الخاصة، فإن معدل النمو الاقتصادي يرتبط إيجابياً بمعدل الربح ومعدلات الادخار، يرتبط سلبياً بالتركيب العضوي لرأس المال. وما طوره ماركس هو في الحقيقة نموذج هارود ودومار للنمو الاقتصادي المتوازن لإقتصاد ثنائي القطاعات، دون ان يدخل مشكلات استقرار التوازن. وهذا النموذج كان سباقاً للاتجاه السائد بأكثر من نصف قرن.[1]

[1]- جورج نايهانز، مرجع سابق، ص232.

المطلب الثالث: الكيترية والنمو الاقتصادي.

شهد العالم الرأسمالي أزمة الكساد العظيم بين سنتي (1933/1929) لتعم البطالة كافة نواحي الاقتصاد، وليصاب الاقتصاديون بصدمة فكرية قوية. فكما نعلم أن الفكر الكلاسيكي أنكر احتمال حدوث بطالة أو قصور في الطلب الكلي عن العرض الكلي للتوظف الكامل، رغم موافقتهم لاحتمال ظهور بطالة قصيرة الأجل، تكفل فيها مرونة والأجور إعادة تحقيق التوازن عند مستوى التوظف الكامل.

الفرع الأول: مضمون النظرية الكترية.

إهتم كيتر (Keynes) (1946/1883) بشكل أساسي بظاهرة البطالة والتي ضمنها كتابه " النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود " في عام 1936. وتقوم نظرية كيتر في التشغيل على أن الذي يحدد عدد العمال الذين يشتغلون وكمية السلع التي تنتج هو الطلب الكلي الفعال. فعلى قدر الطلب الكلي على السلع، ينتج المنتجون وعلى قدر الرغبة في الانتاج يتحدد الطلب على العمالة. فإذا كان الطلب كبيراً كان الانتاج والتشغيل كبيرين. وإذا كان صغيراً كانا ضئيلين.

ويتم التحكم في الدخل والإنتاج في النظام الكيتري بواسطة مبدأ الطلب الكلي الفعال. ففي حالة التوازن، يقول هذا المبدأ أن الطلب الكلي لابد أن يتعادل مع العرض الكلي، عند الأسعار التي تغطي التكاليف. وهذا المبدأ كان مبدأ دفيناً في تقليد الاتجاه السائد في الاقتصاد، كما تم عرضه بواسطة آدم سميث، وديفيد ريكاردو وليون فالراس، وألفريد مارشال. وعلى أي حال، فإن التعديلات الأجرية كانت تتضمن بأن التعادل بين العرض والطلب سيتحقق عند نقطة التوظيف الكامل. ولكن كيتر افترق عن هذا الاتجاه بالاستناد إلى افتراض ثبات الأجور، وهي حالة يمكن فيها أن يتحقق التعادل بين الطلب والعرض، مع وجود البطالة. ولزيادة الطلب على السلع الرأسمالية، فإن كيتر والكيتريون عموماً ينصحون بما يلي:[1]

1. أن تقوم الدولة نفسها عند حدوث بطالة بإحداث مشروعات استثمارية توظف فيها جزءاً من العمال المتعطلين.

2. أن تخفض الدولة من سعر الفائدة حتى تشجع المنظمين على الاقتراض والقيام باستثمارات جديدة، وبعبارة أخرى يجب ان تطبق الدولة سياسة النقود الرخيصة حتى تشجع الاستثمارات.

3. أن تقضي الدولة على احتكار المخترعات الجديدة، حتى يكون لكل منظم، بمجرد ظهور اختراع جديد، وحق تطبيقه، وإنشاء الاستثمارات الجديدة التي يأتي بها هذا الاختراع.

4. القضاء على الاحتكارات بصفة عامة حتى لا تستمر أسعار المنتجات مرتفعة ويكون الطلب على السلع الاستهلاكية ضئيلاً مما يقلل من إقامة الاستثمارات. فعند القضاء على الاحتكارات، تنخفض أسعار السلع الاستهلاكية، فيزيد ذلك من الطلب عليها، مما يدفع المنتجين لزيادة إنتاجها وبالمقابل زيادة طلبهم على الآلات والاستثمارات اللازمة لهذا الإنتاج.

---

[1]-عماد الدين أحمد المصبح، مرجع سابق، ص 35.

الفرع الثاني: نماذج النمو الكنزية.

كما رأينا في ما تقدم، أن مسألة عدم الاستقرار الداخلي للرأسمالية كانت القضية الأساسية التي شغلت كينز. وقد إهتم كينز بدراسة وتحليل هذه المسألة من منظور الأجل القصير فقط، بعكس الاقتصاديين الكلاسيك الذين انصب تحليلهم على الأجل الطويل. وقد أدت ثلاثة عوامل بالكينزيين لتوسيع مجال اهتمامهم بقضية النمو الاقتصادي من الأجل القصير إلى الأجل الطويل:[1]

- الأزمات الاقتصادية في البلدان الصناعية الرأسمالية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولاسيما الأزمة التي ضربت الاقتصاد الأمريكي خلال العامين (1949/1948)، والتي لم تحل إلا بإندلاع الحرب الكورية (1954/1950)، والتي ترافقت بزيادة الإنفاق الحكومي على التسليح والحرب.

- تعاظم نمو النظام الاشتراكي عالمياً ليشمل ثلث البشرية تقريباً، ومقدرة هذا النظام في حل المشكلات التي خلفتها الحرب العالمية الثانية، وفي تطوير القوى المنتجة وزيادة مستوى المعيشة وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وهو ما مثل تحدياً كبيراً للنظام الرأسمالي.

- طرح مشكلة التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية حديثة الاستقلال.

ونتيجة لهذه العوامل بدأت مرحلة جديدة عرفت باسم مرحلة النماذج الكينزية. وكان الجديد في هذه النماذج يتمثل في إعطائهم البعد الزمني أهمية خاصة في تحليل الظاهرة الاقتصادية. وفي الوقت الذي حلل كينز دور الإنفاق الاستثماري كمنتج وكمولد للدخل، فإن الكينزيين الجدد حاولوا تحديد معدل النمو الضروري الذي يجب أن يتحقق حتى يمكن تجنب البطالة والوصول إلى حالة التوظيف الكامل للطاقات الإنتاجية والموارد البشرية، وبعد إتمام هذه المهمة كان السؤال هو لمـــاذا يعجز النظام الرأسمالي عن الوصول إلى هذا المعدل ؟.

لقد عرفت الأدبيات الكينزية ثلاثة نماذج للنمو الاقتصادي، وهي: نموذج هارود ودومار، كالدور، وجوان روبنسون.

أولاً. نموذج هارود ودومار (Harrod and Domar Model):

وينتمي هذا النموذج إلى كل من الاقتصادي البريطاني (Roy F. Harrod) (1978/1900) والاقتصادي الأمريكي (Evsey Domar) (1997/1914). وقد عمل كل منهما بمفرده وبالتزامن على تطوير الفكر الكينزي في مجال نماذج النمو. وقد توصلا إلى النتائج نفسها تقريباً. وسنعرض هنا النتائج التي توصل إليها هارود.

كانت المشكلة المركزية لدى هارود البحث في ذلك المعدل الذي يتعين أن ينمو به الدخل الوطني على المدى الطويل، حتى يمكن المحافظة على التوظيف الكامل وتجنب حدوث البطالة والكساد. وقد انطلق هارود من الافتراضات التالية:

- أن الادخار يمثل نسبة ثابتة من الدخل الوطني. وقد افترض أن دالة الادخار تشمل كلاً من الادخار الحدي والمتوسط.

---

[1]- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص 345، 347.

- أن الاستثمار دالة للتغير في مستوى الدخل، وأن التغير في الدخل يعتمد على المعجل (Accelerator) الذي يوضح تلك العملية التي بموجبها تؤدي التغيرات في الطلب على السلع الاستهلاكية إلى تغيرات بنسبة أكبر في الطلب على المعدات الإنتاجية المستخدمة في إنتاجها.

- أن هناك تطابقاً بين الاستثمار المتحقق والادخار المتحقق باعتبار أن ذلك شرطاً توازنياً، وأنه إذا اختل هذا التطابق فلا بد أن يطرأ اختلال على التوازن الاقتصادي العام حيث يحدث التضخم (في حالة زيادة الاستثمار على الادخار) أو البطالة والركود (في حالة زيادة الادخار على الاستثمار).

- أن النمو في الدخل يساوي معدل الادخار مقسوماً على المعجل، الذي يبين أثر التغير في الاستهلاك على الاستثمار.

ولقد توصل هارود إلى نموذج من خلال تصوره اقتصاداً ينتج ناتجاً حقيقياً (X) باستخدام كل من رأس المال (K) والعمل (L). والزيادة في السلع الرأسمالية ما هو إلا الإستثمار ($\Delta K = I$)، والذي سيتعادل مع الادخار (S). ويمكن كتابة معدل النمو كالتالي:

$$g = \frac{\Delta X}{X} = \frac{\Delta k / X}{\Delta k / \Delta X} = \frac{S / X}{I / \Delta X} = \frac{S}{\alpha} \quad \text{.....(25)}$$

حيث: (S) الميل المتوسط للادخار.

(α) المعجل (المعامل المتوسط لرأس المال إلى الإنتاج، $\alpha = \Delta k / \Delta x = k / x$).

ويمكن تفسير هذه المعادلة، " كمعادلة محددة للمدخرات المطلوبة، لتحقيق معدل محدد للنمو، استناداً إلى نسبة معينة لرأس المال إلى الإنتاج. وبهذا المعنى فإنها أصبحت نقطة البدء في الأبحاث التي تدور حول التخطيط التنموي ووضع السياسات الاقتصادية الكلية، فالزيادة في الميل للادخار والإنتاجية المتوسطة لرأس المال بدت كما لو كانت متطلبات رئيسية للنمو الاقتصادي السريع ".[1]

وقد تحدث كل من هارود ودومار عن ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي وهي: النمو الفعلي (Actual)، والنمو المرغوب (Warranted) أو معدل النمو التوازني (Equilibrium growth rate) ومعدل النمو الطبيعي (Natural) أو معدل نمو التوظيف الكامل (The Full employment growth rate).

والمقصود بذلك أقصى معدل للنمو تسمح به عمليات التراكم في رأس المال والنمو في القوة العاملة والتحسينات التكنولوجية والذي عنده يتحقق التوظيف الكامل.

ووفق هارود فإن الاستقرار يتحقق في الاقتصاد عند تساوي المعدلات السابقة للنمو. وفي هذه الحالة يجمع الاقتصاد بين النمو المستقر والتوظيف الكامل.

---

[1]- جورج نايهانز، مرجع سابق، ص 655.

ثانياً. نموذج كالدور (Kaldor Model):

شكلت أفكار كالدور ما اصطلح عليه بنظرية النمو والتوزيع لما بعد الكيترية (Post-Keynesian). وقد تميزت هذه النظرية بخلوها من أفكار الحديين التي كانت تنص على أن دخل أي صاحب عنصر من عناصر الإنتاج يعادل إنتاجيته الحدية. كما تخلو من أفكار النيوكلاسيك التي كانت تشير إلى أن النمو يتحدد بمجرد وفرة الموارد وسرعة التقدم التكنولوجي. تولي هذه النظرية تراكم رأس المال والميل للادخار وعلاقة ذلك بتوزيع الدخل أهمية محورية في تفسير النمو.

وقد انطلق كالدور من مقولة أساسية مفادها: أن معدل النمو يتوقف على معدل التراكم، ومعدل التراكم يتوقف على الادخار، وهذا الأخير يتحدد بناء على ميل طبقات المجتمع للادخار. ونظراً لأن الطبقة الرأسمالية، وهي ذات دخل أعلى، لها ميل مرتفع للادخار، بينما يكون ميل الطبقة العاملة للادخار منخفضاً، فإن شكل توزيع الدخل، يحدد في النهاية معدل النمو. وبذلك فإن نقطة البداية عند كالدور هي الارتباط الوثيق بين النمو والتراكم من ناحية، وتوزيع الدخل الوطني من ناحية أخرى.

إن معدل النمو وتوزيع الدخل أمران مترابطان (وقد كان كالدور في ذلك متأثراً بالفكر الكلاسيكي)، حيث أن معدل التراكم الذي يحدد في النهاية معدل النمو، يتوقف على نصيب الأرباح من الدخل الوطني، وبناء على هذا الإطار، انطلق كالدور يحلل مسالة التوازن الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، وذلك على النحو الذي يجعل النظام قادراً على استعادة توازنه واستقراره، وبشكل تلقائي.

ومما يؤخذ على نموذج كالدور، افتراضه ثبات معدل الادخار عبر الزمن وتجاهله دور زيادة كفاءة عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) في تحسين معدلات النمو. إضافة إلى تجاهله الحركات الدورية التي تطرأ على النظام الاقتصادي. وأخيرا، افتراضه لتحرك الأسعار والأجور في حالات عدم الاستقرار الاقتصادي علماً بأن هذه التحركات تحدث إلا عرضاً.

ثالثاً. نموذج جوان ربنسون (Joan Robinson Model):

لقد صنفت ربنسون ضمن ما يسمى باليسار الكيتري، وتتميز آراؤها بالطابع التقدمي إلى حد كبير. وتنطلق ربنسون في نموذجها من الفروض التالية:

- يتكون الاقتصاد الوطني من قطاعين ينتـــج أحدهما سلع الاستهلاك وينتـــج الآخر السلع الرأسمالية.
- ثبات مستوى الفن التكنولوجي المستخدم عبر الزمن وبالتالي افتراض ثبات المعاملات الفنية للإنتاج.
- أن معدل الاستثمار (نسبة الاستثمار إلى الناتج) هو المتغير الخارجي الأكثر أهميـــة في تحقيق النمو.

وتتمثل المشكلة الرئيسية للنظام الرأسمالي، في غياب المنافسة الكاملة وتدهور معدلات الأجور الحقيقية وقصور القدرة الشرائية للسكان، من خلال التحليل الموسع الذي أجرته في نموذجها عن العلاقات القائمة بين القطاع المنتج لسلع الاستهلاك، والقطاع المنتج لسلع الاستثمار، توصلت إلى أنه في حالة ثبات التقدم التكنولوجي وسيادة الاحتكار، فإن عملية إعادة الإنتاج الموسع، ومن ثم النمو الاقتصادي، تكون أمراً ممكناً، من الناحية النظرية فقط،

على حساب تخفيض الطلب الاستهلاكي، الذي يؤثر بدوره في عملية التراكم (أي إنتاج وسائل الإنتاج). ومن هنا ينخفض معدل الربح ويسود التشاؤم بين رجال العمال وتظهر البطالة.

أما في حال سادت المنافسة فإنه من الممكن التغلب على تناقضات إعادة الإنتاج الموسع بسبب اتجاه الأجور للتزايد مع تزايد إنتاجية العمل. وبهذا الشكل لن توجد تناقضات داخلية في النظام الاقتصادي.[1]

إن النتيجة الحاسمة في تحليل روبنسون تتمثل في ضرورة الارتفاع بمستوى الأجور بالتوازي مع تحسن الإنتاجية لأن ذلك يفضي إلى إستخدام تكنولوجيا أقل كثافة من حيث العمل وأكثر كثافة رأسمالية، وهو أمر مربح لرجال الأعمال.

وهي تلتقي مع كيتز من حيث ضرورة الارتفاع بالطلب الكلي حتى يمكن المحافظة على مستويات التشغيل والإنتاج وتحقيق التقدم الاقتصادي والتكنولوجي. وبينما يقترح كيتز تطبيق مجموعة من السياسات المالية والنقدية لضمان تحقيق هذا الهدف، فإن روبنسون تؤكد على إعادة توزيع الدخل كمدخل لتفادي أزمات الركود والبطالة. وبذلك فقد اعتبرت من رواد نظرية إعادة توزيع الدخل الوطني.

المطلب الرابع: نظرية النمو النيوكلاسيكية (النمو خارجي المنشأ أو البراني).

ظهر الفكر الاقتصادي النيوكلاسيك في السبعينيات من القرن التاسع عشر وبمساهمات أبرز اقتصاديها ألفريد مارشال (A. Marshall) وويكسل (K. Wicksell) وكلارك (J. Clark)، وهي قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، كما أوردت النظرية الكلاسيكية.

الفرع الأول: أهم أفكار نظرية النمو النيوكلاسيكية.

يرى كتاب هذه النظرية أن سبب التخلف الاقتصادي في بلدان العالم الثالث ليس بالضرورة أن ينشأ لعوامل خارجية شكلها النظام العالمي وتقسيم العمل الدولي، إنما يرجع وبالدرجة الأولى لتفاعل عوامل داخلية، ولعل أهم أفكار النظرية النيوكلاسيكية تتلخص فيما يلي:

- أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، لتبرز فكرة مارشال والمعروفة بالوفورات الخارجية (External Economies)، كما أن نمو الناتج الوطني يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

- أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض أو الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم + التكنولوجيا).

- أن النمو الاقتصادي كالنمو العضوي (وصف مارشال) لا يتحقق فجأة إنما تدريجيًا. وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن (مهتمين بالمشاكل في المدى القصير)،

[1]- Joan Robinson, The Accumulation of Capital, Macmillan, London, 1956, p 120.

حيث يروا أن كل مشروع صغير هو جزء من كل، ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.

- أن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة، وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح الدولة، وحرية التجارة تكفل انطباق التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي.

الفرع الثاني: نموذج النمو النيوكلاسيكية.

وتعتمد نظرية النمو النيوكلاسيكية على نموذج النمو النيوكلاسيكي أو نموذج النمو الخارجي أو ما يسمى بنموذج سولو (Robert Solow)، هذا الأخير الذي قـــام بتطويره وصياغته على شكل ثلاث معادلات على النحو التالي:

$$Y = F(K, L) \quad \text{.....(26)}$$

تمثل هذه المعادلة دالة الإنتاج حيث يفترض أن هذه الدالة تتميز بخاصية العوائد الثابتة للحجم بمعنى أن زيادة مدخلات الإنتاج بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الناتج بالنسبة نفسها. كذلك يفترض أن تستوفي دالة الإنتاج شرط الإنتاجية الحدية الموجبة لعوامل الإنتاج وقانون تناقص الغلة، بمعنى أن تتناقص الإنتاجية الحدية مع ازدياد استخدام عامل الإنتاج. وعلى هذا الأساس يمكن كتابة الناتج للعامل على النحو التالي:

$$y = f(k) \quad \text{.....(27)}$$

حيث أن (k) هي رأس المال للعامل.

وتعبر المعادلة رقم (27) للنموذج عن شرط التوازن في سوق السلع الذي يتطلب أن يتساوى إجمالي الاستثمار (رصيد رأس المال زائداً مخصصات إهتلاك رأس المال) مع الادخار، والذي يفترض أن يكون نسبة محددة من إجمالي الإنتاج:

$$\dot{K} = \frac{s}{1+\tau} Y - \delta K \quad \text{.....(28)}$$

حيث ($\dot{K}$) هي التغير في رصيد رأس المال وهو يساوي صافي الاستثمار، و (s) هي الميل الحدي (المتوسط) للادخار. وتعبر (δ) عن معدل استهلاك رأس المال، وتمثل (τ) هي معدل الضريبة على الاستثمار (إذا كان يتوجب على المستثمر الاحتفاظ بنقود سائلة قبل حصوله على سلع استثمارية، فإن معدل التضخم يمكن أن يمثل ضريبة على الاستثمار).[1]

ويلاحظ أنه يمكن كتابة شرط التوازن في سوق السلع بدلالة الكميات للعامل وذلك بملاحظة أن التغيير مع الزمن لنسبة رأس المال للعامل ($k = \frac{K}{L}$) يمكن كتابته على النحو التالي:

$$\dot{k} = (G(K) - G(L))\, k \quad \text{.....(29)}$$

---

[1]- علي عبد القادر علي، هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات النمو في الدول النامية ؟، سلسلة إجتماعات الخبراء، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، تموز 2004، ص9.

وعلى هذا الأساس يمكن كتابـــة المعادلة رقم (28) بدلالة المتغيرات للعامل، مع ملاحظة أن معدل نمـــو العمال، أو السكان (G(L))، قد افترض ثابتـــاً عند (n)، وبتعويض معدل السكان ومعادلة صـــافي الاستثمار نحصل على:

$$\dot{k} = \left(\frac{s}{(1+\tau)} \frac{Y}{K} - n - \delta \right) k \quad \text{.....(30)}$$

ومن الملاحظ أنه يمكن التعبير عن ($\frac{Y}{K}$) بدلالة الفرد على أنها ($\frac{y}{k}$)، وبتعويضها في المعادلة أعلاه نحصل على المعادلة الأساسية لنموذج النمو الكلاسيكي:

$$\dot{k} = \left(\frac{s}{(1+\tau)} f(k) - (n+\delta) \right) k \quad \text{.....(31)}$$

وتؤكد المعادلة الأساسية للنمو في النموذج النيوكلاسيكي أن نسبة رأس المال للفرد تتغير مع الزمن نتيجة لثلاثة عوامل:[1]

- حصة الفرد من الاستثمار والذي يؤدي إلى زيادة نسبة رأس المال للفرد.

- معدل إهتلاك رأس المال للفرد (δk)، والذي تؤدي الزيادة فيه إلى انخفاض نسبة رأس المال للفرد.

- معدل انخفاض رأس المال للفرد نتيجة للنمو السكاني ($n K$)، والذي تؤدي الزيادة فيه إلى انخفاض نسبة رأس المال للفرد.

ومن المعادلة الأساسية كذلك، يمكن توضيح أحد أهم نتائج هذا النموذج وذلك بملاحظة أنه إذا كان الاقتصاد في دولة ما يتمتع بمستوى من رأس المال للعامل أقل من مستوى الحالة المستقرة للإقتصاد (عندما يكون التغير في نسبة رأس المال للعامل مساوياً للصفر)، فإن الاقتصاد سوف ينمو، بمعنى إزدياد نسبة رأس المال للعامل، حتى يصل إلى مستوى الحالة المستقرة، وكلما كان الاقتصاد بعيداً عن الحالة المستقرة، كلما كان معدل نموه أكبر. وعند مستوى الحالة المستقرة، يظل دخل الفرد ثابتاً.[2]

ومن أجل توضيح نموذج النمو النيوكلاسيكي، لنفترض أن دالـــة الإنتاج تأخذ شكل دالة كوب-دوغلاس (Cobb-Douglas)، حيث (α) هي نصيب رأس المال في الناتج (أو مرونة الناتج بالنسبة لرأس المال). في مثل هذه الحالة، فإن المعادلة الرئيسية للنموذج ستأخذ الشكل التالي:

$$\dot{k} = \frac{s}{(1+\tau)} k^{\alpha} - (n+\delta) k \quad \text{.....(32)}$$

في الأجل الطويل والذي عادة ما يتم تحليل النمو الاقتصادي بالتركيز عليه، عند الحالة المستقرة، فإن ($\dot{k} = 0$). مما يعني أنه يمكننا الحصول على قيمة رأس المال عند الحالة المستقرة كما يأتي:

$$\overset{*}{k} = \left(\frac{s}{(1+\tau)(n+\delta)} \right)^{\frac{1}{(1-\alpha)}} \quad \text{.....(33)}$$

---

[1]- عماد الدين أحمد المصبح، مرجع سابق، ص 41.

[2]- علي عبد القـــادر علي، مرجع سابق، ص 11.

وبتعويض هذه القيمة في دالـــة الإنتاج السابقة، فإننا نحصل على دخل الفرد في الأجل الطويل على النحو التالي:

$$\overset{*}{y}=\left(\frac{s}{(1+\tau)(n+\delta)}\right)^{\frac{\alpha}{(1-\alpha)}} \quad \text{.....(34)}$$

وقيمة الدخل الفردي في الأجل الطويل هنا، هي قيمة ثابتـــة بما أن كل المعطيات على يمين المعادلة هي قيم ثابتـــة.

وعليه، فإن المعادلة رقم (34) تفسر التفاوت في الدخل. حيث أنه مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، فإن معدلات الادخار المرتفعة تعني مستوى مرتفعاً في الدخل. ومن ناحية ثانية، فإن ارتفاع معدلات النمو السكاني تلعب دوراً سلبياً في كون البلد غنياً أو فقيراً.

كما يمكن ملاحظة أن النموذج لا يستطيع أن يفسر حقيقة نمو دخل الفرد، ففي الأجل الطويل وعندما يصل الاقتصاد إلى الحالة المستقرة. فإن متوسط الدخل للفرد لا ينمو ويظل ثابتاً عند مستوى الحالة المستقرة. ولإعادة إطلاق عملية النمو ثانيةً، فقد تم إدخال مفهوم التقدم التقني. فإذا كانت دالـــة الإنتاج على الشكل (Y= F(K, L)) يمكن النظر إلى التقدم التقني (A) على أنه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، متأتية من مختلف تأثيرات التقدم العلمي:[1]

- التقدم التقني الذي "يدعم إنتاجية العامل" ويأخذ الشكل (Y= F(K, AL)) حيث هي مؤشر التقدم التقني. ويسمى هذا النوع من التقدم التقني تقدماً حيادياً من وجهة نظر هارود.

- التقدم التقني الذي " يدعم إنتاجية رأس المال" ويأخذ الشكل (Y= F(AK, L)) ويسمى هذا النوع من التقدم التقني تقدماً حيادياً من وجهة نظر سولو.

- التقدم التقني الحيادي وجهة نظر هيكس ويأخذ الشكل (Y= F(AK, L)).

وعادة ما يتم افتراض التقدم التقني الذي " يدعم إنتاجية العامل" لدراسة النمو طويل الأجل، وهو ينمو بمعدل ثابت(g)، أي:

$$G(A)=g \quad \text{.....(35)}$$

وانطلاقاً من تعريف التقدم التقني يمكن ملاحظة أن التوازن في سوق السلع لا يزال يتطلب أن يتساوى الإدخار والاستثمار بحيث:

$$G(K)=\frac{s}{1+\tau}\frac{Y}{K}-\delta \quad \text{.....(36)}$$

وفي حالة عوائد الحجم الثابتة يمكن كتابة دالة الإنتاج على النحو التالي:

$$y=f(k,A) \quad \text{.....(37)}$$

ويلاحظ أيضاً، أن رأس المال للعامل (k) يتغير مع الزمن حسب المعادلة التعريفية التالية:

$$G(k)\equiv G(k)-n \quad \text{.....(38)}$$

---

[1]- علي عبد القادر علي، نفس المرجع، ص 12.

وهذه المعادلة يمكن استخدامها لكتابة توازن سوق السلع على النحو التالي:

$$G(k)=\frac{s}{1+\tau}\frac{f(k,A)}{k}-(n+\delta).....(39)$$

من المعادلة رقم (39) يتبين أن رأس المال بالنسبة للعامل يتغير مع الزمن نسبة لوجود تقدم تقني، كما يتضح من متوسط إنتاجية رأس المال التي تتغير من الزمن لاعتمادها على التقدم التقني (A)، مما يعني أن متوسط حصة الفرد من الدخل في حالة الاستقرار يتغير مع تغير التقدم التقني. وعلى أساس هذه الملاحظة عادة ما يتم تعريف الحالة المستقرة في الأجل الطويل على أساس متغير جديد يتم الحصول عليه بالتعبير عن النموذج بدلالة التقدم التقني (A). وبناء على ذلك يمكن تعريف معدل الناتج للتقدم التقني على أنها:

$$\bar{y}=f(\bar{k})\.....(40)$$

حيث: ($\bar{y}=\frac{y}{A}$) و ($\bar{k}=\frac{k}{A}$).

ومن التعريف لنسبة التقدم التقني يمكن ان نحصل على:

$$G(\bar{k})=G(k)-G(A)-G(L).....(41)$$

وعليه يمكن كتابة شرط التوازن في سوق السلع على النحو التالي:

$$G(\bar{k})=\frac{s}{(1+\tau)}\frac{\bar{y}}{k}-(n+g+\delta)=\frac{s}{(1+\tau)}\frac{f(\bar{k})}{\bar{k}}-(n+g+\delta).....(42)$$

وبخلاف المعادلة رقم (39) التي تعبر عن النموذج بدلالة نسبة رأس المال إلى العمل، فإن المعادلة رقم (42) تمكن من ثبات نسبة رأس المال للفرد للتقدم التقني في الأجل الطويل. ويتطلب ثبات نسبة رأس المال للفرد للتقدم التقني نمو نسبة الناتج للفرد للتقدم التقني $f(\bar{k})$، ونسبة رأس المال للفرد للتقدم التقني، ($\bar{k}$) بالمعدل نفسه، كما يتضح من الشق الأيمن للمعادلة.

وبإستخدام تعريف هذه النسب يمكن التثبت من أن معدل النمو طويل الأجل لكل منهما يساوي معدل نمو التقدم التقني. ويمكن أن نتبين ذلك من خلال مثال دالة كوب-دوغلاس التالي:

في دالة كوب-دوغلاس ذات العوائد الثابتة وحيث (α) هي نصيب رأس المال في إجمالي الناتج، يمكن كتابة دخل الفرد على النحو التالي:

$$y=k^{\alpha}\,A^{(1-\alpha)}.....(43)$$

وعليه تصبح نسبة الناتج للفرد للتقدم التقني ($\bar{y}$)، على النحو التالي:

$$\bar{y}=\bar{k}^{\alpha}\.....(44)$$

ويمكن كتابة شرط التوازن في سوق السلع على النحو التالي:

$$G(\bar{k})=\frac{s}{(1+\tau)}\bar{k}^{(1-\alpha)}-(n+g+\delta).....(45)$$

وعند مساواة المعادلة رقم (42) للصفر، يمكننا ان نحصل على تعبير صريح لنسبة رأس المال للفرد للتقدم التقني على المدى الطويل على النحو التالي:

$$\bar{k}^* = \left(\frac{s}{(n+g+\delta)(1+\tau)} \right)^{\frac{1}{(1-\alpha)}} \text{.....(46)}$$

وهي نفسها المعادلة رقم (33) عندما يكون معدل نمو التقدم التقني (g) مساوياً للصفر. ونلاحظ من المعادلة رقم (46) أن ($\bar{k}^*$) ثابتة، بمعنى أنها لا تتغير مع الزمن وذلك لثبات المعاملات على يمين المعادلة. وانطلاقاً من ذلك يمكننا ملاحظة أن نسبة رأس المال للعامل تنمو بالنسبة نفسها لمعدل نمو التقدم التقني، كما تبينها المعادلة رقم (40)، حيث أوضحنا اعتماد المتغيرات التي تعتمد على الزمن.

$$k(t) = A(t)\bar{k}^* = A(t)\left(\frac{s}{(n+g+\delta)(1+\tau)} \right)^{\frac{1}{(1-\alpha)}} \text{.....(47)}$$

أما بالنسبة للناتج للفرد، فإنه يمكن كتابته على النحو التالي:

$$y(t) = A(t)\bar{y}^* = A(t)\left(\frac{s}{(n+g+\delta)(1+\tau)} \right)^{\frac{1}{(1-\alpha)}} \text{.....(48)}$$

وتعني هذه النتائج أن معدل النمو طويل الأجل لدخل الفرد يساوي معدل نمو التقدم التقني، وهو معدل معطى من خارج النموذج وذلك لأن (A) هي المتغير الوحيد على يمين المعادلات رقم (47) ورقم (48)، مما يعني أن معدل النمو طويل الأجل لا يعتمد على السياسات الاقتصادية الكلية.

ويؤخذ على نموذج النمو النيوكلاسيكي أنه يتبنى عدداً من الافتراضات غير الواقعية ويهمل بعض القضايا الأساسية:

- يفترض النموذج أنه يمكن خلق سوق حرة بالمطلق، وهو افتراض غير واقعي لأن أغلب الأسواق الداخلية وأسواق التجارة الخارجية هي منافسة احتكارية في البلدان المتقدمة والنامية على حد السواء.

- تم إهمال قضية العلاقة بين فشل السوق وبين النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

- تم إهمال، بشكل غير مبرر، قضية عدم التوزيع المتساوي للدخل (Uneven distribution of income).

المطلب الخامس: نظرية النمو الحديثة (النمو ذاتي المنشأ أو الجواني).

على الرغم من أن نظرية النمو النيوكلاسيكية ترى أن المصدر الأساسي للنمو هو التقدم التقني، إلا أنها لم توضح الكيفية أو الطريقة التي تحقق مثل هذا التقدم والتطور التقني (التكنولوجي). فقد افترضت النظرية النيوكلاسيكية أن التطور التكنولوجي ينمو بمعدل تلقائي، وبالتالي فإن هذا التفسير غير مقنع نظرياً لأن النظرية النيوكلاسيكية في نهاية الأمر ترى أن المصدر النهائي للنمو لا يمكن تفسيره.

الفرع الأول: مصادر النمو ذاتي المنشأ.

منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، بدأ الاقتصاديون يبتعدون عن افتراضات النظرية النيوكلاسيكية في محاولة منهم لتحديد المصدر الأساسي لعملية النمو، وبالتالي نشأ ما يسمى بنظرية النمو الحديثة (New Growth Théory) أو نظرية النمو ذاتي المنشأ (الجواني) (Endogenous Growth Théory). إلا أنه يلاحظ أن نظريات النمو الاقتصادي المختلفة السائدة حالياً مرتبطة بشكل كبير بالنظريات النيوكلاسيكية التي تم تطويرها خلال تلك الفترة، التي تعتبر حجر الزاوية لهذه النظريات [1]، وترى نظرية النمو ذاتي المنشأ أن هناك عدة مصادر للنمو الاقتصادي.

فمن ناحية العمالة، ترى نظرية النمو ذاتي المنشأ أن قدرة العمالة على زيادة الإنتاجية يمكن أن يتحقق من خلال الاستثمار في الموارد البشرية وذلك بإكتسابهم المزيد من المهارات والخبرات، وذلك من خلال عملية التعليم بصفة أساسية أو خارج النظام التعليمي أيضاً من خلال الدورات التدريبية والتعليم الذاتي. ومن ثم فإن هذه النظرية ترى أنه يمكن التغلب على مشكلة قانون تناقص الغلة الذي أوضحته النظرية النيوكلاسيكية من خلال الاستثمار في رأس المال البشري ورأس المال المادي بشكل متوازي [2]. ولذا فإن هذه النظرية لا تستخدم لفظ العمالة، ولكنها تستخدم مصطلح رأس المال البشري على اعتبار أن القوى العاملة لا تحتاج لاستثمارات وإنما تزداد في قيمتها مثلها مثل رأس المال المادي تماماً، أي أنها بمثابة ثروة للأمم طالما تم الاستثمار فيها من خلال زيادة قدرات ومهارات وخبرات أفرادها.[3]

ولكن السؤال المطروح هنا هو: هل الأفضل لاقتصاد ما إذا أراد زيادة معدل النمو الاقتصادي أن يجعل التعليم مقصوراً على فئة معينة على أساس أن تقدم مجتمع ما مرتبط بمدى المستوى التعليمي لقادة هذا المجتمع، بحيث أنه كلما زاد المستوى التعليمي لهم كلما تقدم المجتمع بغض النظر عن مستوى باقي الأفراد، أم أنه يفضل أن يتم تعميم التعليم على جميع أفراد المجتمع على أساس أن التنمية الاقتصادية تتطلب أن يتوافر عمالة ماهرة لديها حد أدنى من التعليم بحيث تتوافق مع التغيرات التكنولوجية السريعة. وعموماً، فمن خلال تجارب الدول العديدة، وجد أن البديل الثاني أفضل من الأول حيث تمكنت الدول التي إتبعت المدخل الثاني في تحقيق معدلات نمو اقتصادي أفضل وذلك في الأجل الطويل.

ومن ناحية أخرى، فبالنسبة لجمل إنتاجية عوامل الإنتاج، وبالتركيز على عنصر التكنولوجيا، نجد ان النظرية الحديثة للنمو ترى ان التطور التكنولوجي يصاحبه تكاليف ثابتة مرتفعة يطلق عليها تكاليف التطوير والأبحاث، ومن ثم فإن الشركات لن تقدم على مثل هذه المنتجات إلا إذا عملت في ظل المنافسة غير التامة. وتعتبر هذه النقطة مختلفة مع النظرية النيوكلاسيكية والتي ترى أن جميع الشركات تعمل في ظل المنافسة التامة. وبالتالي فإن الاقتصاديين يرون أن إصدار تشريعات وقوانين لحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع مسالة مهمة جداً لتشجيع

---

[1]- محمد عمران، أداء ومصادر النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2002، ص34.

[2]- Robert Barro, Sala Martin, Economic Growth, McGraw-Hill Advanced Series in Economics, New York, 1995, p 144-145.

[3]-عماد الدين أحمد المصبح، مرجع سابق، ص 46.

الشركات على الابتكار والتجديد. ولذا نجد أن الحكومات تعمل على محاولة إيجاد توازن بين تشجيع الاختراعات والحد من الاحتكار. ولتحقيق هذا التوازن فإن الشركات المخترعة يكون لها حق الاحتكار لفترة معينة قبل أن يتم السماح لغيرها من الشركات بإنتاج المنتج نفسه، وعليه تقوم الشركة المبتكرة ببيع المنتج بأسعار احتكارية حتى يمكنها تحقيق أرباح وتغطية نفقات البحوث والتطوير التي تكبدتها في سبيل إنتاج هذا المنتج، وبعد فترة معينة يسمح للشركات الأخرى بإنتاج المنتج نفسه وهنا تبدأ عملية المنافسة الكاملة التي تؤدي لخفض الأسعار فيما بعد.

الفرع الثاني: نظرية النمو الاقتصادي الحديثة وسياسة الحكومة.

لقد أكد الاقتصاديون في ظل نظرية النمو الحديثة على دور الحكومة في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي بوصفها واحدة من أهم وأقوى الأطراف الاقتصادية في أي اقتصاد، ومن ثم فإن تصرفاتها لها تأثير مهم وقوي على معدلات الأداء في أي إقتصاد.

فبالإضافة إلى محددات التطور التكنولوجي ورأس المال البشري، يمكن الإشارة إلى العديد من الجوانب التي تقوم بها الحكومة، والتي يمكن أن تؤثر على مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج ومن ثم النمو الاقتصادي ومنها على سبيل المثال لا الحصر، دور الحكومة في إيجاد نظام قانوني يعمل على حماية الأفراد والمنشآت في القيام بأنشطتهم الإنتاجية والخدمة بما يحقق العدالة لهم ويمكنهم من جني ثمار أنشطتهم. ونجد ان فشل الحكومة في إيجاد نظام قوي يحقق العدالة سيؤدي إلى عدم رغبة الأفراد والشركات في القيام بأي أنشطة إنتاجية مما يقلل معدلات النمو الاقتصادي.

كذلك تؤثر سياسة الحكومة على مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج من خلال البيئة السياسية التي تخلقها، حيث ان وجود نظام سياسي ديمقراطي يشجع الاستثمار ومن ثم النمو الاقتصادي، أما عدم الاستقرار السياسي للدولة فهو من اكبر العوامل التي تؤدي لطرد الاستثمارات، وهروب رؤوس الأموال للخارج. ونجد أن العديد من الدراسات أثبتت وجود علاقة طردية بين الحرية السياسية والاقتصادية من جهة وبين معدلات النمو الاقتصادي من جهة ثانية.[1]

كما أن الحكومة عليها عبء كبير في تحديد السياسة الاقتصادية المتبعة والتأثير على مقومات الاقتصاد الكلي. فإذا كانت متغيرات الاقتصاد الكلي غير ملائمة مثل وجود معدل تضخم مرتفع، وعجز كبير في الموازنة العامة للدولة، مع تذبذب كبير في سعر صرف العملة المحلية، فإن هذه العوامل تخفض النشاط الاستثماري وتؤثر سلباً على معدلات نمو الاقتصاد.

بالإضافة إلى ذلك فإن السياسة المالية للحكومة والمتمثلة في الإنفاق العام وكيفية تمويل الموازنة العامة للدولة، ونسب الضرائب المفروضة، كلها يمكن أن تكون عنصراً إيجابياً أو سلبياً على معدل نمو إنتاجية عوامل الانتاج ومن ثم على معدل النمو الاقتصادي.[2]

---

[1]- Dalia S Hakura, Growth in the Middle East and North Africa, IMF Working paper no. Wp/04/56, International Monetary Fund, 2004, p 28.

[2]- Dalia S Hakura, ibid, p 30.

الفرع الثالث: نماذج النمو ذاتي المنشأ.

إن عدم الاقتناع من قبل الاقتصاديين بنماذج النمو خارجي المنشأ (النيوكلاسيكية) بسبب قصور هذه النظرية في الإجابة على العديد من الأسئلة الإشكالية في النمو الاقتصادي، التي تمت الإشارة إليها في سابقة، قد دفـــع الاقتصاديين إلى تطوير نماذج للنمو يكون فيها التقدم التقني مدفوعاً بحوافز اقتصادية تتحدد داخل النموذج. وعلى الرغم من تعدد النماذج التي تم تطويرها إلا أن أهم صفاتها قد لخصت في أنها تكمن في التغلب على القضايا المترتبة على ظاهرة عوائد الغلة المتناقصة في المعادلة الأساسية للنمو. وقد ترتب على تطوير مثل هذه النماذج مقترح مفاده أن معدل النمو طويل الأجل يتأثر بالسياسات الاقتصادية وعوامل أخرى، مما أدى إلى أدبيات تطبيقية حاولت استكشاف العوامل المؤثرة في أداء النمو طويل الأجل.

يتمثل أبسط نماذج النمو ذاتي المنشأ في ذلك الذي يعرف بنموذج (AK) الذي طوره الاقتصادي ريبلو[1]. ويشتمل هذا النموذج على دالـــة للإنتاج تتميز بعوائد الغلـــة الثابتة في رصيد رأس المـــال على النحو التـــالي:

$$Y = \nu K \quad \text{.....(49)}$$

يتطلب شرط التوازن في سوق السلع أن يتساوى الادخار مع صافي الاستثمار وذلك على النحو التالي:

$$\dot{k} = \frac{s}{(1+\tau)} Y - \delta K \quad \text{.....(50)}$$

وبتعويض (Y) من دالة الانتاج يمكن التوصل إلى معدل نمو رصيد رأس المال:

$$G(K) = \frac{s}{(1+\tau)} \nu - \delta \quad \text{.....(51)}$$

وتعني هذه النتيجة أن رصيد رأس المال ينمو بمعدل يساوي معدل الإدخار مضروباً في نسبة الناتج لرأس المال. ويلاحظ في هذا الصدد أن معدل نمو رصيد رأس المال يعتمد على معطيات سلوكية، كمعدل الإدخار، ومعطيات تقنية، كنسبة الناتج لرأس المال، وهي معطيات خارجة عن نطاق التحكم.

وللحصول على معدل نمو الانتاج يمكن القيام بمفاظلة دالة الانتاج مع الزمن لنحصل على:

$$\dot{Y} = \nu \dot{K} \quad \text{.....(52)}$$

وبتعويض تعريف الاستثمار من المعادلة رقم (50) نتوصل إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمـــالي على النحو التـــالي:

$$G(Y) = \frac{s}{(1+\tau)} \nu - \delta \quad \text{.....(53)}$$

وتعني هذه النتيجة أن الناتج المحلي الإجمالي ينمو بمعدل نمو رصيد رأس المال نفسه، ويعتمد على معطيات خارجية، سلوكية وتقنية.

[1]- Robert Barro, Sala Martin, Op, p 39-41.

كما يلاحظ أنه إذا كان معدل نمو السكان (n) يساوي فإن معدل نمو دخل الفرد، كمؤشر لأداء النمو، سيكون على النحو التالي:

$$G(Y) = \frac{s}{(1+\tau)}\nu - (n+\delta) \ldots\ldots\ldots\ldots (54)$$

وتعني هذه النتيجة أن مؤشر أداء النمو يعتمد على معطيات خارجية بما في ذلك معدل نمو السكان، غلا انه يتأثر بالسياسات الاقتصادية التجميعية كما يمثلها سعر الضريبة على الاستثمار بحيث أنه كلما ارتفعت مثل هذه الضرائب كلما انخفض معدل النمو طويل الأجل.[1]

وعلى العموم، فقد تم التطرق في هذا الجزء من الدراسة للنظريات المختلفة للنمو الاقتصادي، بهدف التمهيد معرفة السياسات الاقتصادية المناسبة للوضعية الاقتصادية للبلدان النامية على وجه الخصوص، والأساليب المتبعة لتحقيق معدلات النمو المقبولة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة. هذا مع الأخذ في الاعتبار بأنه لا يمكن اليوم تطبيق تلك النظريات مباشرة على الدول النامية، إنما يتطلب الأمر استيعاب تلك النظريات وتطويعها بما يخدم هذه الدول.

المبحث الرابع: العلاقة بين السياسات الاقتصادية الكلية والنمو الاقتصادي.

لقد تميزت الأدبيات الاقتصادية التطبيقية بعدد كبير من الدراسات التي بحثت في العلاقة بين النمو الاقتصادي والتغيرات في كل من السياسة المالية والسياسة النقدية والتجارية. وقد خلصت هذه الدراسات في مجملها إلى أن النمو الاقتصادي يستجيب بشكل ملموس للتغيرات في كل السياسات الاقتصادية الكلية، وإن كانت درجة الاستجابة متفاوتة تبعاً لعوامل مختلفة.

المطلب الأول: العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي.

اختلفت وجهات النظر تجاه السياسة المالية في تمويل التنمية والنمو الاقتصادي بشكل جوهري خلال العقود الأربعة الماضية. وخلال العقود الثلاثة التي تلت الحرب العالمية الثانية ركزت اقتصاديات التنمية وسياساتها بشكل أساسي على الطرق التي تدعم أو تضاعف من معدل الادخار الوطني من أجل تمويل التكوين الرأسمالي الإجمالي. وكان من بين استراتيجيات هذا التفكير زيادة حصة الضرائب (Tax) إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من أجل جمع الموارد بهدف تمويل مرتفع للاستثمار نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (سياسة تعظيم معدل الاستثمار)، والترويج لفكرة أن الاستثمار الحكومي يقود إلى النمو الاقتصادي.

وقد شكلت زيادة الطاقة الضريبية في البلدان النامية التزاماً سياسياً مهماً خلال هذه الفترة. وساهم في نجاح هذه السياسة الفشل الضمني للسوق المالية والتمويل غير الكافي للمشروعات الذي كان يمكن إصلاحه من خلال إعادة تخصيص المدخرات إلى القطاع العام. وقد عكس التفكير التنموي حتى بداية السبعينيات من القرن الماضي وجهة النظر هذه.

---

[1]- علي عبد القـــادر علي، مرجع سابق، ص 16.

لكن لم يكن لدى أصحاب هذه الرؤية نماذج نمو ذاتية مناسبة ومقنعة، وعلى الرغم من أن النماذج المطروحة والمشهورة (نموذج AK ونماذج النمو الذاتي على سبيل المثال) قد أنتجت حالة من زيادة المدخرات والاستثمارات. فقد كان رد الفعل الجزئي تجاه ارتفاع التوسع في النشاط الحكومي تعاظم عجز الموازنات خلال الفترة من بداية السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، وتدنى النمو وارتفاع التضخم.[1]

إن ارتفاع معدل الضريبة أصبح محل اهتمام في تلك المرحلة وفي السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك إلى إتباع سياسة التثبيت المالي والسيطرة على التضخم. وسياسة إستهداف معدل الضريبة في الحقيقة أصبح جزءاً من سياسة صندوق النقد الدولي لدعم التثبيت الهيكلي.[2]

الفرع الأول: دراسات تطبيقية حول علاقة السياسة المالية بالنمو الاقتصادي.

يعتبر الاقتصاديون أن ضعف إدارة السياسة المالية في الكثير من البلدان، كان عاملاً رئيسياً في خلق الكثيرة من المشاكل الاقتصادية والمالية والنقدية مثل ارتفاع التضخم، وجود عجز كبير في ميزان الحساب الجاري، وركود نمو الناتج أو وجود نمو سالب. وعادة ما تحتل السياسة المالية في مثل هذه الظروف موقع الصدارة ضمن استراتيجية التصحيح الكلي. ويعالج التصحيح المالي هذه المشاكل بطريقتين أساسيتين:[3]

- من خلال تأثيره على المتغيرات الاقتصادية الكلية في مستوى وتكوين الطلب ومعدل نمو المدخرات الوطنية ونمو المجاميع النقدية.

- من خلال تأثيره على المستوى الاقتصادي الجزئي لا سيما على كفاءة تخصيص الموارد في الاقتصاد على بناء المؤسسات والبنية السياسية الضرورية.

وتؤثر السياسة المالية على التضخم من خلال الإصدار النقدي، وعلى الطلب الخارجي عن طريق زيادة إنفاق الحكومة على ما تنتجه البلد، كما تؤثر السياسة الماليـــة على النمو الاقتصادي والعرض الكلي من خلال مايلي:

- إسهام السياسة الماليـــة في الادخار والاستثمار، وبالتالي تؤثر على معدل نمو الطاقة الإنتاجية على المدى الطويل.

- تأثيرها على كفاءة تخصيص الموارد بين الاستخدامات المتنافسة وبالتالي على مستوى الناتج المحلي والنمو في المستقبل.

وبالاضافة إلى ذلك، فقد شملت الدراسات التي بحثت في دراسة العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي العديد من النتائج المهمة، والتي نذكر منها مايلي:

---

[1]- Ahmad Jalali-Naini, Economic Growth and Fiscal Policy in Selected MENA Countries, IRPD August 20th 2000, On web site: www.handresearch.org, date: 14/06/2013.

[2]- Vito Tanzi, Howell Zee, Une politique fiscale pour les pays en développement, Dossiers économiques, Fonds Monétaire International, Washington, 2001, p 19.

[3]-محمد صالح جمعة، السياسة النقدية في سورية وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000/1970)، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والتخطيط، جامعة دمشق، سورية، 2005، ص 44.

أولاً. دراسة جرسون (Gerson 1998):

إستعرض الباحث الآراء النظرية وعدداً كبيراً من الدراسات التطبيقية التي تناولت أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي، وخاصة أثر الضرائب والإنفاق الحكومي على الناتج الوطني الإجمالي من خلال انتقاله عبر قناة الإنتاجية الحدية لكل من عنصر العمل ورأس المال. وقد خلص الباحث إلى نتيجة مفادها أن الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والبنية التحتية كان له أثر إيجـــابي على النمو الاقتصادي، في حين أن أثر الضرائب كان ضعيفاً.

ثانياً. دراسة بريس وكوكسوال (Bruce et Coxwell 2001):

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة قوة وفعالية السياسة المالية في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الحقيقية للإقتصاد الأمريكي، والتي تشمل الاستهلاك والاستثمار والناتج المحلي الإجمالي، وذلك باستخدام بيانات ربيعية للفترة (2000/1966). وقد تم استخدام كل من الإنفاق الحكومي ومتوسط معدلات الضرائب على الدخل لتمثيل السياسة المالية، وقد توصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية كان لها تأثير قوي على المتغيرات الحقيقية، خاصة على الناتج المحلي الإجمالي الذي يعبر عن النمو الاقتصادي.

ثالثاً. دراسة تومـــي وبختاش (Saleh Toumi et Bektash 2006):

وتقدم هذه الدراسة عرضاً عاماً للعلاقة بين السياسة المالية الممثلة بالجباية من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، حيث تهدف إلى تحليل العلاقة الموجودة بين المتغيرة الجبائية ومسألة النمو الاقتصادي، والى معرفة ما إذا كان بإمكان السياسة الجبائية أن تستهدف معدل النمو الإقتصادي وكذا دارسة مدى فعالية هذه السياسة بالنسبة للإقتصاد الجزائري، مع إعطاء بعد كمي للدارسة من خلال دارسة الأثر الذي تحدثه مختلف الضرائب والرسوم المشكلة للنظام الجبائي الجزائري على الفعاليات الإقتصادية الكلية، كالاستهلاك، الاستثمار، الادخار والتراكم...إلخ، والتي تعد عاملا محددا للنمو الإقتصادي.

وقد خلصت الدراسة إلى أنه يمكن للجباية تعديل سلوك الأعوان الإقتصاديين نحو الإتجاه المرغوب فيه، كما أنها أداة مفضلة تمكن من معالجـــة الإختلالات التي يعرفها الإقتصاد، وبذلك يمكنها التأثير على النمو الإقتصادي. وبعد إجراء الدراسة القياسية تم التأكيد بأن الجباية تؤثر على قيمة أهم المتغيرات الإقتصادية كالإستهلاك، الإدخار، الإستثمار وذلك حسب شكل الضريبة المفروضة.[1]

رابعاً. دراسة هريرا (Santiago Herrera 2007):

توصلت هذه الدراسة والتي كانت بعنوان الإنفاق العام والنمو (public expenditure and growth) إلى الأثر الايجابي لسياسة الإنفاق الحكومي على النمو والذي يتوقف على ما إذا كانت الفائدة الحدية للإنفاق الحكومي

[1]- صالح تومي، راضية بختاش، أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، العدد 07، جانفي 2006، ص 27، 28.

تتجاوز التكلفة الحدية لرأس المال العام، حيث قامت الدراسة بتحليل تكاليف ومنافع الإنفاق الحكومي الممثل للسياسة المالية، كما قامت الدراسة بتحليل العلاقة الموجودة بين حساسية الإنفاق الحكومي وحساسية الاستهلاك الكلي.[1]

خامساً. دراسة الهيـــتي (Ahmed hecenne Elhiti 2012):

وتضمنت الدراسة دور السياسات النقدية والماليـــة في النمو الاقتصادي، وهي تهدف إلى تحليل فعالية السياستين على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد. وتم الاعتماد على مجموعة من اختبارات القياسية اللازمة للتحقق من صحة النتائج المتوصل إليها، وذلك بالتطبيق على بيانات سلسلة زمنية لدولة الأردن بالفترة (2010/1966) وباستخدام اختبار سببية كرنكر واختبار الانحدار الذاتي للمتجه، وقد خلصت الدراسة إلى أن فاعلية أداء السياستين يعتمد على البنية الهيكلية للاقتصاد ودرجة تطوره، وانفتاحه على العالم الخارجي، ودرجة تطور القطاع المالي الذي يؤثر على النمو الاقتصادي وعلى كفاءة رأس المال، كما إستنتجت الدراسة أن هناك علاقة قوية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي، إذ ينبغي لهذه السياسات أن تتجه لتدبير الموارد المالية بأقصى قدر ممكن من الكفاءة، وأن تعمل على تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية والعينية في الاقتصاد لتفادي حدوث ارتفاع كبير في الأسعار، الذي يترك أثره السلبي على النمو الاقتصادي.[2]

سادساً. دراسة المزروعي (Ali El Mezrouai 2012):

وتهدف الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي مع دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2009/1990)، وكذلك معرفة نسبة إسهام الإنفاق العام بصفته ممثل للسياسة المالية في التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم النمو الاقتصادي. فضلاً عن ذلك تهدف الدراسة إلى معرفة أثر الإنفاق العام في كلّ مكون من مكونات الناتج المحلي الإجمالي الرئيسية والثانوية، وبيان نسبة إسهام الإنفاق العام في التغيرات التي تحصل في كل مكون من هذه المكونات.

وقد أكدت الدراسة على أن الإنفاق العام يعد محركاً للنمو الاقتصادي، إذ يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد المحلي، وذلك إذا ما وجه بصورة صحيحة نحو قطاعات الاقتصاد المهمة، وبخلاف ذلك فإن توجيه الإنفاق العام نحو قطاعات اقتصادية غير حيوية ولا تدر إيرادات لدعم الموازنة الحكومية يؤدي إلى حدوث عجز في موازنة الدولة، ومن ثم قد يتسبب في حصول الركود الاقتصادية.

ونتيجةً لتحليل النماذج القياسية للدراسة، ظهر أن هناك أثراً قوياً من قبل الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي، إذ إن زيادة الإنفاق العام في دولة الإمارات بمليون درهم يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي (4.159) مليون درهم، كما أن الإنفاق العـــام يساهم بنسبة (90 %) في شرح التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الإجمالي وتفسيرها.

---

[1]- Santiago herrera, public expenditure and growth ,Policy research working paper, N° 4372, world bank, 2007.

[2]- أحمـــد الهيـــتي، دور السياسات النقديـــة والماليـــة في النمو الاقتصادي، مجلـــة جامعة الأنبـــار للعلوم الاقتصادية، المجلد 4، العدد 08، العراق، 2012، ص17.

وأظهرت نتائج تقدير النماذج القياسية أن هناك أثراً معنوياً من قبل الإنفـــاق العام على جميع مكونات الناتج المحلي الإجمالي الرئيسية والثانوية.[1]

الفرع الثاني: نموذج العلاقة بين مؤشرات السياسة المالية والنمو الاقتصادي.

إهتم الباحثون بدراسة تأثير كل من الضرائب والإنفاق العام (الحكومي) في النمو الاقتصادي وخاصة منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، وبالاعتماد على ما هو متوفر من البيانات والأطر النظرية إضافة للاهتمام أو المرجعية المدرسية للباحثين، فقد تم تطوير العديد من النماذج التطبيقية. من هذه النماذج ما اهتم بجانب الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري، ومنها ما اهتم بجانب الإيرادات، إضافة إلى الإهتمام من قبل بعض الدراسات بمتغير عجز الموازنة العامة للدولة.

وقد توصلت معظم الدراسات إلى وجود علاقة موجبة بين معدل الاستثمار العام والنمو. كما ان مكونات الإنفاق العام لعبت دوراً سلبياً. وكشفت الدراسات إلى أن الإنفاق الحكومي يدعم النمو من خلال زيادة معدل الادخار الوطني. وتوضيحاً لذلك، فإن تخفيض الإنفاق الإستهلاكي العام ممكن أن يساهم في تخصيص مزيد من الموارد لدعم التكوين الرأسمالي العام الحكومي، ومن هنا يأتي منطق العلاقة السلبية بين الإنفاق الاستهلاكي العام والنمو. كما أثبتت الدراسات بأن معدلاً مرتفعاً من الإنفاق الحكومي (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)، وخاصة الإنفاق الاستهلاكي منه، سوف يؤدي إلى تخفيض النمو. من ناحية ثانية، تشير النتائج البحثية إلى أن تأثير الضرائب في النمو كان مختلفاً بين البلدان. فالعلاقة كانت سلبية بالنسبة للبلدان الأقل نمواً، أما على صعيد البلدان المتقدمة فقد بينت دراسة إقتصادية تمت عن 18 إقتصاد من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) أن المعدلات المنخفضة من الضرائب على الدخل كان تأثيرها معنوياً وموجباً في النمو الاقتصادي.[2]

وإستناداً لما سبق، هناك ثلاثة محاور أساسية لمقارنة العلاقة بين النمو الاقتصادي ومؤشرات السياسة المالية. ويتمثل المحور الأول في تأثير حجم الحكومة، والثاني هو مؤشرات التمويل العام وتأثير هيكل الإنفاق، والمحور الثالث تأثير الضرائب والتمويل التضخمي (التمويل بالعجز).

وينطلق النموذج المستخدم في اختبار العلاقة بين النمو ومؤشرات السياسة المالية من النموذج النيوكلاسيكي، والذي يدخل الإنفاق الحكومي والإيرادات كمتغيرات أساسية مضافة إلى رأس المال والعمل في النموذج. وفي التطبيق العملي تختلف الدراسات حول قيمة الإنفاق الحكومي التي يجب تضمينها في دالة الإنتاج. فبعض الدراسات تستخدم مؤشر معدل الإنفاق (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)، فيما تعتمد دراسات أخرى مؤشر معدل نمو الإنفاق الحكومي.

---

[1]- علي المزروعي، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد 28، العدد 01، دمشق، 2012، ص612.

[2]-عماد الدين أحمد المصبح، مرجع سابق، ص 120.

وقد تم إعتبار المقاربة الأولى التي تستخدم معدل الإنفاق الحكومي كمتغير للسياسة المالية إنما تقيس العلاقة بين المؤشرات المالية والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، بينما تُستخدم المقاربة الثانيـــة والتي تعتمد على مؤشر معدل نمو الإنفاق الحكومي (dG/G) من أجل قياس أثر هذه العلاقة في الأجل القصير.

ولدراسة أثر المقياس الأول للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، فإن معادلة الأجل الطويل سوف تكون كمايلي:

$$Y = a + \beta K_t + \gamma L_t + \delta G_t / Y_t + u_t \ldots\ldots (55)$$

من ناحية أخرى يستخدم نموذج الاقتصادي (Karrs) لتحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو في الناتج بالأجل القصير الذي ينطلق من الدالة التالية:[1]

$$Y = f(K, L, g) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (56)$$

حيث تمثل (g) معدل نمو الإنفاق الحكومي إلى الناتج. وإذا ما أخذنا تفاضل المعادلة رقم (56) بالنسبة للزمن وقسمنا على (Y)، فإننا سوف نحصل عل المعادلة التالية:

$$dY/Y = MPK(dK/K) + \delta(dL/L) + MPG[(dg/g)(G/Y)] + u_t \ldots\ldots (57)$$

حيث تمثل (δ) مرونة الناتج بالنسبة لعنصر العمل ($(df/dL)(L/Y)$). وتمثل (MPK) الكفاية الحدية لرأس المال.

أما (MPG) الكفاية الحدية للإنفاق الحكومي. و (u) متغير عشوائي، يمثل حد خطأ التقدير.

إن تقدير النموذج السابق يمكننا من الإجابة على سؤالين مهمين وهما:

1. هل الإنفاق الحكومي منتج أم غير منتـــج، بمعنى هل تختلف قيمة (MPG) عن الصفر ؟.

2. هل حجم الإنفاق الحكومي مناسب أم هو أكبر أو أقل مما ينبغي ؟، وفي ذلك بحث عن الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي أقل مما ينبغي، حيث أن كفاءة الإنفاق ما زالت في مرحلة الغلة المتزايدة، في حين أنه إذا كانت القيمة أصغر من الواحد فإن حجم الإنفاق أكبر مما ينبغي، حيث دخلت كفاءة الإنفاق في مرحلة الغلـــة المتناقصة. ولا يكون حجم الإنفاق مناسباً إلا إذا كانت قيمة (MPG) مساوية للواحد الصحيح.

ويطلق على هذه الفرضيات الثلاثة قانون "بارو"، والذي ينص على أن حجم الإنفاق الحكومي مناسب عندما تكون قيمة الإنتاجية الحدية لذلك الإنفاق واحداً صحيحاً.

[1]- Georgios Karrs, The Optimal Government Size: Further International Evidence on The Productivity of Government Services. Economic Inquiry, vol xxxiv, April 1996, p 193-203.

وحتى نحصل على الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي، فإننا نفترض أن قيمة الكفاية الحدية لإنفاق الحكومي تساوي واحداً صحيحاً (MPG = 1) وهو الافتراض المشار إليه فيما تقدم. وإذا ما رمزنا لمرونة الناتج بالنسبة للإنفاق الحكومي بـ (β)، حيث:

$$\beta \equiv \frac{\partial Y}{\partial G}.\frac{G}{Y} \quad \text{.....(57)}$$

وإذا ما علمنا بأن الكفاية الحدية للإنفاق الحكومي يمكن كتابتها وفق الصيغة التالية:

$$MPG = \frac{\partial Y}{\partial G} \quad \text{.....(58)}$$

أو يمكن صياغتها كمايلي: $$MPG = \frac{\beta}{G/Y} \quad \text{.....(59)}$$

وعليه، حتى تكون قيمة (MPG=1) لابد من تساوي طرفي النسبة السابقة بالمعادلة رقم (59)، أي:

$$\beta = G/Y \quad \text{.....(60)}$$

ومنه، فإن مرونة التابع بالنسبة لمعدل نمو مؤشر الإنفاق الحكومي ما هو إلا المعدل الأمثل للإنفاق الحكومي، ويتحقق ذلك من أجل: $$\frac{\partial Y}{Y} = \beta.\frac{dg}{g} \quad \text{.....(61)}$$

وطبقاً للعلاقات السابقة والمفسرة للنموذج، فإن المطلوب هو تقدير قيمة (β)في المعادلة التالية:

$$dY/Y = MPK(dK/K) + \delta(dL/L) + \beta(dg/g) \quad \text{.....(62)}$$

المطلب الثاني: العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي.

اتفقت جميع المدارس والنظريات الاقتصادية على أن هناك علاقة طردية بين السياسة النقدية والنمو في الناتج المحلي الإجمالي وكذا معدل التوظيف والتضخم في الآجال القصير والطويل. ويمكن تلخيص أراء أهم هذه المدارس الاقتصادية حول علاقة السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي فيمايلي:

1. يرى النقديون أن العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وحجم النقود المتاحة في الاقتصاد تتجه من كمية النقود (M) إلى الناتج (Y). مما يعكس الأثر الذي يتركه التغيير في كمية النقود المعروضة على الناتج المحلي الإجمالي. وفي الواقع، إن هذه الفرضية تعود في الأصل إلى المدرسة الكلاسيكية ولاسيما إلى فيشر (Fischer)، حيث يرون أن التغيير في عرض النقود هو السبب الرئيسي للتقلبات في مستوى الإنتاج والعمالة في الأجل القصير، وإلى تقلبات الأسعار في الأجل الطويل.

وكنتيجة لذلك، فإن التغير في المستوى العام للأسعار يمكن علاجه عن طريق التحكم في عرض النقود. ففي حالة حدوث ارتفاع كبير في المستوى العام للأسعار (تضخم) ترى النظرية النقدية، أن تقييد عرض النقود يحد من الزيادة في الإنفاق الكلي. أما في حالة الركود، فإن النظرية تنصح بزيادة معدل نمو عرض النقود، لأن ذلك سوف يعمل على زيادة مستوى الناتج المحلي من السلع والخدمات وليس الأسعار.

2. وترى النظرية الكيترية الحديثة، استناداً إلى أفكار كيتر مؤسس هذه المدرسة، وإلى أفكار فيلبس، أن الاقتصاد الذي يعاني من حالة نقص التشغيل يحتاج إلى زيادة محددة في الطلب الكلي إما عن طريق الإنفاق الحكومي أو عن طريق زيادة عرض النقد، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي الفعال. فتتزايد المبيعات وتزداد أرباح المنتجين مما يغريهم بزيادة التوظيف. وهكذا يمكن أن ينتقل الاقتصاد من حالة التشغيل غير الكامل إلى حالة التشغيل الكامل، ويمكن ان يستمر الطلب بالزيادة، فيؤدي إلى حدوث التضخم الجزئي أو التضخم المرغوب فيه. فترتفع الأسعار وتحدث بعض الاختناقات في الاقتصاد.[1]

أما في حالة التشغيل غير الكامل، فغن كيتر يميل إلى استمرار الزيادة في الدخل عن طريق الإنفاق العام أو عن طريق زيادة الإصدار النقدي. لكن في حالة التشغيل الكامل يمكن أن يميل الأفراد إلى الإكتناز، بحيث لا تؤدي زيادة النقود إلى زيادة حجم الطلب الكلي.

ويرى كيتر، في حالـــة التشغيل الكامل، ضرورة زيادة معدلات الضرائب ورفع أسعـــار الفائدة، لكي ينخفض الطلب على الاستثمار وينخفض بالتالي الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى انخفـــاض الدخل ومن ثم الطلب الكلي.[2]

الفرع الأول: دراسات تطبيقية حول علاقة السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي.

لقد توصلت العديد من الدراسات التطبيقية إلى التأكيد على أنه هناك علاقة ارتباط تام ووثيق بين التغيرات في العرض النقدي والتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن زيادة أحدهما يؤدي إلى زيادة الآخر بنفس الاتجاه والعكس صحيح، فمن المعلوم أن الائتمان المحلي الممنوح لكافة القطاعات الاقتصادية من أهم العوامل المؤثرة في تغيرات العرض النقدي لاسيما أن مساهمة السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية وزيادة معدل النمو الاقتصادي تكون عن طريق التغيرات التي تدخلها على العرض النقدي من حيث الزيادة أو التقليص حسب ما يتطلبه الوضع الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة[3].

وبالاضافة إلى ذلك، فقد شملت الدراسات التي بحثت في دراسة العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي العديد من النتائج المهمة، والتي نذكر منها مايلي:

أولاً. دراسة روبرت بارو (Barro R.J 1978):

وهي دراسة عُنيت بالبحث في نمو النقد غير المتوقع وأثره على الناتج ومستوى الأسعار في الولايات المتحدة، وأجريت هذه الدراسة على الاقتصاد الأمريكي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تناولت أثر النمو النقدي غير المتوقع على الناتج، وامتدت إلى مستوى الأسعار وبعدها إلى معدل التضخم. وبينت نتائج الدراسة أن هناك استجابة للناتج

---

[1]-رمزي زكي، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول العربية، دار المستقبل العربي، مصر، 1996، ص39، 40.

[2]-علي كنعان، النظام النقدي والمصرفي السوري (مشكلات واتجاهات إصلاحه)، دار الرضا للنشر، دمشق، 2000، ص 215.

[3]-محمد صالح جمعـــة، مرجع سابق، ص 192.

تجاه النمو النقدي غير المتوقع، لكن نتائج التحليل، لم تأخذ ميكانيكية تأثير التغير النقدي غير المتوقع على المتغيرات الحقيقية بالتفصيل. ومن جانب آخر، بينت الدراسة أن التغير في عرض النقد المتوقع وغير المتوقع كلاهما له تأثير على مستوى الأسعار، وأن استجابة مستوى الأسعار للتغير في عرض النقد، لا علاقة له باستجابة الناتج ومن ثم النمو.[1]

ثانياً. دراسة تورستين وراماسوامي (Torsten et Ramaswamy 1997):

وقد أجريت هذه الدراسة على دول الاتحاد الأوروبي باستثناء اليونان واللوكسمبرغ وايرلندا، وخَلُصت إلى أن إتباع سياسة نقدية انكماشية قد خفض الناتج المحلي الإجمالي بنسب متفاوتة تراوحت بين 0,7% و 0,9 % في استراليا وبلجيكا وفنلندا وألمانيا وهولندا والمملكة المتحدة. بينما انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسب تراوحت بين 0,4% و 0,6 % في الدنمارك وفرنسا وإيطاليا والبرتغال واسبانيا والسويد.

كما وُجد أيضاً أن استجابة الناتج المحلي الإجمالي للتغيرات في السياسة النقدية قد استغرق فترة أكبر في مجموعة الدول الأولى مقارنة بالفترة التي إستغرقتها في دول المجموعة الثانية.[2]

ثالثاً. دراسة المجلس والبنك الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي (1997):

وتوصلت دراسة قام بها مجلس الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي (La Federal Reserve Board) على الاقتصاد الأمريكي، إلى أن زيادة عرض النقد بنسبة 1% قد أدت بعد مرور عام إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0,5%، واستمر الناتج خلال العامين اللاحقين بالزيادة إلى أن تساوى معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل الزيادة الأولية في عرض النقد والبالغة 1% بعد مرور ثلاثة أعوام على إحداث التغير الأولي في عرض النقد.

أما الدراسة الاقتصادية البحثية التي أجريت على الاقتصاد الأمريكي من قبل بنك الإحتياطي الفيدرالي في سانت لويس (Federal Reserve Bank de St. Louis) فقد بينت أن زيادة عرض النقد بنسبة 1% قد أدت بعد مرور سنة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنفس النسبة.[3]

رابعاً. دراسة البنك المركزي لدول غرب إفريقيا (2000):

وتحلل الدراسة مستوى الفعالية النسبية للسياسات النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي في بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، ووفقا لذلك، فقد تم تحديدها بعنوان أثر السياسات المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (L'UEMOA).

---

[1]- Barro Robert J, Unanticipated Money, Output, and the Price Level in the United States, Journal of Political Economy, University of Chicago Press, vol. 86(4), 1978, p 80.

[2]- Slok Torsten et Ramana Ramaswamy, The Real Effects of Monetary Policy in the European Union: what are the Differences ?, International Monetary Fond Staff Papers, vol 45, N°: Washington, 1998, p 376.

[3]- Ritter, Lawrence S et l'autres, Principles of Money, Banking, and Financial Markets, 9th ed, Addison-Wesley, New York, 1997, p 538.

وقد إستخدمت الدراسة نموذج قياسي لتصحيح أخطاء التغير في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي المقدر، وتم إدراج المعروض من الكتلة النقدية والنفقات العامة والصادرات كمتغيرات تفسيرية في النموذج، وتكمن أهمية هذا الأخير في شرح تغيرات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومن ثم التحقق منها. وبشكل عام، فقد بينت النتائج أن السياسات النقدية والمالية من شأنها أن تؤثر إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي في بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا. إلا أن الآثار تختلف في حجمها وفترة رد الفعل من بلد لآخر، فضلا عن إختلاف التأثير من أداة لأخرى.[1]

خامساً. دراسة مالاي (Douzounet Mallaye 2009):

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل آثار الإصلاحات النقدية على النمو الاقتصادي في منطقة المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط بإفريقيا (CEMAC). وذلك في إطار خطط التكييف الهيكلي التي أوصت بها مؤسسات بريتون وودز (Bretton Woods) من أجل استقرار النظام النقدي والمالي العالميين، والتي تشمل صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (BIRD) والبنك الدولي (Banque mondiale).

وفي هذا السياق وبداية من سنة 1990، بينت الدراسة أهم تغيرات السياسة النقدية والمالية التي قامت بها حكومات هذه المنطقة والتي شملت تحرير قطاعاتها المالية، وكذا إتباعها لسياسة نقدية توسعية، كما قامت بإعادة هيكلة البنوك وأدخلت تنظيمات احترازية جديدة. وعليه حاولت الدراسة تقييم أثر السياسة النقدية الجديدة على النمو الاقتصادي بهذه المنطقة خلال الفترة (2003/1990). والنتائج التي توصل إليها البحث بعد الدراسة القياسية لمجموعة البيانات الإحصائية المتعلقة بكل بلد على حدى أظهرت أنه هناك تأثير متباين للإصلاحات النقدية على النمو الاقتصادي في بلدان المنطقة المدروسة. وهو ما يشير إلى إمكانية تنفيذ الشروط الضرورية لنجاح هذه الإصلاحات النقدية.[2]

سادساً. دراسة عبد الحق بوعتروس (Abdelhak Buatros 2010):

تهدف الدراسة إلى تحديد وجود وطبيعة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وكمية النقود للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2005/1970) وتحليلها، وذلك من خلال استعراض الإطار النظري للدراسة والجذور التاريخية لإشكالية البحث، مع عرض التطورات النقدية والمصرفية للاقتصاد موضوع الدراسة والتركيز على تبيان معالم السياسة النقدية. وتأثيرها على الناتج أو النمو الاقتصادي، وقد تم بعدها إجراء الدراسة التطبيقية بالاعتماد على المناهج الحديثة في مجال تحليل السلاسل الزمنية وإجراء الاختبارات المناسبة. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة سببية

---

[1]- Solomane Kone, L'impact des Politiques Monétaire et Budgétaire sur la Croissance Economique dans les pays de L'UEMOA, Revue Etudes et Recherches, N°: 509, Union Monétaire Ouest Africain, Ouagadougou, Décembre 2000, p 10.

[2]- Douzounet Mallaye, Réformes monétaires et croissance économique en zone CEMAC, MPRA Paper No. 19621, posted 28. December 2009, en ligne à http://mpra.ub.uni-muenchen.de/19621/, 28/06/2013.

في اتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) إلى كمية النقود بمفهومها الضيق (M_1) أو الواسع (M_2)، وهو ما ينطبق مع طبيعة السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية المنتهجة في الجزائر خلال فترة الدراسة.[1]

الفرع الثاني: نموذج العلاقة بين مؤشرات السياسة النقدية والنمو الاقتصادي.

شهدت أدبيات النمو، في مختلف مراحل تطورها، اهتماماً بالعلاقة بين تطور مؤشرات السياسة النقدية والنمو في الناتج المحلي الإجمالي. وتطرقت العديد من الدراسات في العقدين الأخيرين، سواء في الجانب النظري أو التطبيقي، إلى تحديد إتجاه العلاقة السببية بين تطور المؤشرات النقدية والنمو الاقتصادي. فمن جانب، تعتقد بعض الدراسات أن التطور في الوسائط النقدية عن طريق تعبئة المدخرات وإدارة المخاطر وتسهيل المعاملات وتقييم المشروعات وغيرها، يمكن أن يسرع معدل التراكم الرأسمالي. وبالتالي يعزز من فرص النمو الاقتصادي.

وبالمقابل، يعتقد بعض الاقتصاديين أن النمو الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى التطور في المؤشرات النقدية. حيث تبين أن التطورات في قطاع التمويل هي دالة موجبة في الثروة الحقيقية. إذ يؤدي النمو في متوسط دخل الفرد إلى نمو أسرع في الأصول المالية، وهذا يعني أن إتجاه السببية يأتي من الناتج الوطني إلى الأصول المالية. كما تم تأكيد ذلك من خلال دراسة تطبيقية مست حوالي 35 دولة نامية ومتقدمة، تبين أن المؤشرات النقدية تتجه للزيادة مع نمو الدخل والثروة.[2]

ومن الواضح أن هناك عدم حسم في الجانب النظري والتطبيقي فيما يتعلق بالعلاقة بين مؤشرات السياسة النقدية والقطاع التمويلي وبين النمو الاقتصادي، وكذا في طبيعة اتجاه هذه العلاقة السببية بين هذه المؤشرات ومؤشر النمو.

وعليه، يمكن توضيح هذه العلاقة من خلال استخدام منهجية التكامل المشترك، وذلك بالبحث فيما إذا كان هناك من تكامل مشترك بين المؤشرات النقدية الإسمية والنمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وفيما إذا كانت هناك علاقة في الأجلين القصير والطويل بين متغيرات الدراسة واتجاه العلاقة السببية.

إن المؤشرات النقدية التي يتم إعتمادها في هذا النموذج هي الكتلة النقدية (M_1) والعرض النقدي (M_2) وصافي الديون الممنوحة للدولة (NCG) والديون الممنوحة للقطاع العام الاقتصادي (CPE) (عدا القطاع المالي) والديون (الائتمان) الممنوحة للقطاعات الاقتصادية الأخرى (القطاع الخاص والمشترك) (COTHS). وتأخذ الصيغة القابلة للتقدير، وذلك بعد أخذ التفاضل الكلي اللوغاريتمي لتابـــع الإنتاج وفق نموذج كوب دوغلاس، الشكل التالي:

$$\frac{dy_t}{y_t} = A_t + MPK\frac{i_t}{y_t} + \beta\frac{dL_t}{L_t} + MPM\left[d\left(\frac{M_u}{y_t}\right)/\frac{M_u}{y_t}\right] + \varepsilon_t \ldots\ldots(63)$$

[1]- عبد الحق بوعتروس، أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 06، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010، ص97.

[2]- عماد الدين أحمد المصبح، مرجع سابق، ص 139.

حيث تمثل (dy/y): النمو في الناتج المحلي الإجمالي، و (i_t/y_t) تمثل معدل الاستثمار في السنة (t)، و (dL_t/L_t) معدل النمو في عدد المشتغلين في الاقتصاد بالسنة (t)، و $(d(M_u/y_t)/(M_u/y_t))$ معدل النمو في مؤشر السياسة النقدية (M_i) منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي في السنة (t). أما (ε_t) فهي عبارة عن خطأ التقدير، حيث مجموعه ومتوسطه خلال فترة الدراسة يساوي الصفر $(\varepsilon_{t=0})$.

وبالنسبة لمعلمات النموذج فإن (A_t) معدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (GTFP)، و (MPK) الكفاية الحدية لرأس المال، و (β) مرونة الناتج بالنسبة لعنصر العمل، و (MPM) الكفاية الحدية لمؤشر السياسة النقدية محل الاختبار. وفي هذا الإطار يمكن الحديث عن خمسة احتمالات لنتائج الكفاية الحدية لمؤشر السياسة النقدية:

1. إذا كانت (MPM=0)، فإن ذلك يعني أنه لا توجد علاقة بين مؤشر السياسة النقديـــة محل الاختبار وبين النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

2. إذا كانت (MPM ϵ [0 , +1 [ )، فإن ذلك يبين أن حجم المؤشر النقدي أكبر مما ينبغي، حيث أن أي زيادة في حجم المؤشر النقدي سوف يؤدي إلى تحسين مؤشر النمو الاقتصادي ولكن بمعدل أقل ويساوي (MPM).

3. إذا كانت (MPM > 1)، فإن حجم المؤشر النقدي أصغر مما ينبغي، ويترتب على ذلك أن أي زيادة في حجمه سوف تؤدي إلى (نمو) زيادة قي الناتج المحلي بمعدل أكبر.

4. إذا كانت (MPM = 1)، فإن ذلك يشير إلى أن حجم المؤشر النقدي أمثلُ، حيث أن أي تحرك في حجم المؤشر النقدي سوف يؤدي إلى تحريك معدل النمو الاقتصادي بالاتجاه نفسه وبالمعدل نفسه.

5. إذا كانت (MPM < 0)، فإن ذلك يشير إلى أن العلاقة بين مؤشر السياسة النقدية محل الاختبار والنمو الاقتصادي علاقة عكسية، حيث أن أي زيـــادة في حجم المؤشر النقـــدي سوف تؤدي إلى تخفيض معـــدل النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: العلاقة بين سياسة التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.

يسعى علماء الاقتصاد واختصاصيو التنمية وبصورة متزايدة في الوقت الحالي لإيجاد ما يربط النمو الاقتصادي بالتجارة. فإذا ما تتبعنا المسار التاريخي لهذه العلاقة عبر القرن الماضي، يصعب علينا العثور على دليل ثابت يؤكد فوائد سياسات الحماية التجارية للمنتجات الوطنية على الاقتصاديات المختلفة. وبالرغم من ذلك، هناك أمثلة كثيرة على سوء تصميم سياسات حماية المنتجات الوطنية، فالسياسة الانعزالية التي اتبعتها الولايات المتحدة أثر انهيار سوق الأسهم عام 1929 سارعت في زيادة الركود الاقتصادي العظيم؛ ومشاريع بدائل الاستيراد التي نفذتها بلدان نامية خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي لم تُشجع النمو الاقتصادي؛ والشيوعية أعاقت نمو الإنتاجية، والابتكار، والحرية الاقتصادية. فسياسة الحماية التجارية أثبتت في كثير من الدول أنها لا تؤمّن أي فوائد مستديمة.

من جهة أخرى، فإن تحرير التجارة يساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي، وفي تخفيض مستوى الفقر، وتأمين الاستقرار حول العالم. وتؤكد الدراسات الاقتصادية أن الدول التي تملك اقتصادات أكثر انفتاحاً تشارك أكثر في التجارة

الدولية المتزايدة، وتحقق معدلات نمو أعلى من الإقتصادات الأكثر انغلاقاً. فمن بين البلدان النامية، حققت تلك البلدان التي تتعاطى بقدر أعظم في التجارة الدولية معدلات نمو أكبر بثلاثة أضعاف مما حققته بلدان شاركت بقدر أقل في التجارة الدولية خلال التسعينيات من القرن الماضي.

وتعتبر الصين والهند النموذجين الأكثر وضوحاً لقوة تحرير التجارة. فقبل ثلاثين عاماً، كان البلدان يعانيان من فقر واسع الانتشار. ولا زالا يملكان بشكل أساسي نفس الموارد الطبيعية الأساسية التي كانت لديهما في تلك الفترة. كما ظلت أنظمتهما السياسية بدون تغيير نسبياً على مر السنين. ولكن يتمتع اليوم البلدان بمعدلات نمو اقتصادي من بين أعلى المعدلات في العالم. ويرجع سبب ذلك بدرجة كبيرة لفتحهما أسواقهما أمام العالم، حيث ساهما في تحقيق أعظم وأسرع هبوط في مستوى الفقر في التاريخ العالمي. فقد أكدت المنظمة غير الحكومية أوكسفام (OXFAM)، في تقاريرها أنه لو زاد كل بلد من بلدان أفريقيا وشرق وجنوب آسيا، وأميركا اللاتينية حصصها من إجمالي الصادرات العالمية بنسبة 1% فقط لأدّت مكاسب الدخل الوطني الناتجة عن ذلك إلى انتشال 128 مليون إنسان من حالة الفقر.[1]

الفرع الأول: دراسات تطبيقية حول العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.

على الرغم من الدراسات التطبيقية العديدة حول العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، فإن هذه العلاقة مازالت مبهمة وغير محددة. فقد لاحظ البعض من الدارسين بأن الواردات تقود النمو الاقتصادي أكثر من الصادرات. بينما أشارت بعض النتائج بأن العلاقة بين التجارة الخارجية (معبراً عنها بمؤشر الانفتاح الاقتصادي)[*] والنمو الاقتصادي كانت معنوية. كما لم يستطيع بعض الباحثين في هذا المجال أن يحددوا أي علاقة قوية بين التجارة والنمو. وبسبب هذا الغموض في العلاقة بقيت العديد من المشاريع البحثية مفتوحة. إلا أنه وبصفة عامة يمكن الإشارة إلى بعض الدراسات التطبيقية التي تناولت العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.

أولاً. دراسة وصاف سعيدي (Saïdi Wessaf 2002):

تتناول الدراسة البحث في تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، وقد أشارت إلى أن النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الاقتصادي. حيث أثبتت تجارب الدول النامية التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كإحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية، أن تنمية الصادرات تهيئ وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات أو السياسات الأخرى. ولقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بسياسة تشجيع الصادرات، وتركزت

---

[1]- جوزيت شيران شاينر، السياسة الاقتصادية التحويلية الأميركية: الربط بين التجارة، والنمو، والتنمية الاقتصادية، من الموقع الإلكتروني لمكتب برامج الإعلام الخارجي لوزارة الخارجية الأمريكية: **http://iipdigital.usembassy.gov**، بتاريخ: **2013/07/03**.

[*]- الإنفتاح الاقتصادي: ويعرف هذا المؤشر بأنه نسبة إجمالي التجارة على الناتج المحلي الإجمالي. وتختلف تسميته تبعاً للإطار أو المرجعية المدرسية المستخدمة، فالتيارات الاقتصادية الاشتراكية ودول العالم الثالث تفضل استخدام تعبير مؤشر الانكشاف الاقتصادي، وتستخدم أدبيات المدارس الكلاسيكية والكلاسيكية الحديثة تعبير مؤشر الانفتاح الاقتصادي.

جهودهم في بحث وتحليل العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي، وتوضيح أسباب هذه الظاهرة. وأجريت العديد من الدراسات التجريبية لبحث أثر النمو في الصادرات على نمو اقتصاديات الدول النامية من جوانب متعددة. ولقد توصلت هذه الدراسات إلى فعالية نمو الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي للدول النامية مع أخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية العالمية الحالية والمستقبلية.

أما فيما يخص الجزائر فقد تبين من خلال هذه الدراسة أن الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الجزائري بمختلف مكوناته يفتقد للكفاءة التنافسية أو التنافسية الدولية التي تؤهله لأن يتنافس ويكتسب مكانة دائمة في الأسواق المحلية والأجنبية، وهو ما يفسر ضعف مساهمة القطاع الصناعي وحتى الزراعي في حصة الصادرات خارج المحروقات وبالمقابل، الارتفاع المستمر نسبيا لحصة الواردات الجزائرية من المنتجات الصناعية والغذائية إلى الإنتاج الوطني. مما يضعف من مساهمة الصادرات خارج المحروقات في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر.[1]

ثانياً. دراسة سون ولي (Sohn et Lee 2005):

وهي دراسة تشمل مقاربة جديدة قدمها (Sohn et Lee) سنة 2005، والتي تتضمن العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي، ومفادها أنه من المناسب الأخذ بعين الاعتبار أداء هيكل التجارة الخارجية كمحدد للعلاقة بين التجارة والنمو. وقد توصلت الدراسة من خلال استخدام بيانات مقطعية مست 66 دولة خلال الفترة (2001/1991) لاختبار العلاقة بين هيكل التجارة والنمو بالاعتماد على نموذج هيكشر وأولين (Heckscher-Ohlin) ومعادلة الانتاج التفاضلية على التوالي، إلى أن هناك علاقة قوية بين المتغيرين، وبما يعني أن هيكل التجارة يفسر النمو الاقتصادي بشكل جيد.[2]

ثالثاً. دراسة العبدلي (El Abdali 2005):

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير أثر حجم الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية، ولتحقيق ذلك تم تقدير نموذج قياسي تضمن ثلاثة متغيرات، متغير تابع وهو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ممثلا للنمو الاقتصادي، ومتغيرين تفسيريين هما: متغير الصادرات كعامل اقتصادي خارجي ومتغير الاستثمار كعامل اقتصادي داخلي.

واتبعت الدراسة منهجين في تقدير النموذج، حيث إشتمل الأول التقدير الفردي لكل دولة خلال الفترة (2001/1960)، وقد تم فحص مدى سكون (stationarity) السلاسل الزمنية لكل متغير وذلك باستخدام اختبـــار جذر الوحدة (Test de racine unitaire)، وكذلك اختبـــار درجة التكامل المشترك لمتغيرات النموذج (Cointegration test).

أما المنهج الثاني فهو التقدير المدمج، حيث تم دمج السلاسل الزمنية (42 مشاهدة) مع البيانات المقطعية للدول الإسلامية (21 دولة). وبعد تقدير النموذج الفردي لكل دولة لم تظهر النتائج مشجعة، إلا في حالات محدودة،

---

[1]- وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 01، جامعة ورقلة، الجزائر،2002، ص13.

[2]- Chan-Hyun Sohn, Hongshik Lee, Trade structure and Economic growth in East Asia, en ligne à http://faculty.washington.edu/karyiu/confer/beijing06/papers/sohn-lee.pdf, 16/07/2013.

حيث عانت اغلب النماذج الفردية من مشاكل قياسية نتيجة للارتباط المتعدد أو خطا التحديد مما أدى إلى عدم معنوية المعلمات وظهور إشارات غير متوقعة وانخفاض المقدرة التفسيرية. وبعد تقدير النموذج بالأسلوب المدمج، تحسنت كفاءة النموذج، وأظهرت النتائج معنوية كل من متغير الصادرات والاستثمار كمفسرين للنمو الاقتصادي في الدول الإسلامية، بالرغم أن مرونة كل متغير كانت اقل من الواحد. ومع استخدام المتغيرات الصورية، أتضح أن هناك فروق جوهرية بين مجموعات الدول الإسلامية (البترولية، والأقل دخلا، ومتوسطة الدخل) في القاطع والميول الجزئية. ففي مجموعة الدول البترولية ظهر متغير الصادرات أكثر أهمية من متغير الاستثمار في التأثير على النمو الاقتصادي، بينما في مجموعة الدول الأقل دخلا ومتوسطة الدخل ظهر متغير الاستثمار أكثر أهميـــة من متغير الصادرات.[1]

رابعاً. دراسة الكواز (El Kawaz 2008):

إعتمدت الدراسة في تحليلها للعلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي على عدد من نظريات التجارة الخارجية سواء التقليدية أو الحديثة. والتي أكدت أنه وبالرغم من أهمية التجارة، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه لا يوجد اتفاق شامل حول اتجاه التأثير ما بين التجارة والنمو الاقتصادي. حيث لا تعتبر بالضرورة درجة الانفتاح على العالم الخارجي (الواردات + الصادرات / الناتج المحلي الإجمالي) مقياساً محايداً لبيان التأثير الإيجابي للتجارة على النمو الاقتصادي. فهناك العديد من البلدان المتقدمة، مثل الولايات المتحدة لا تمثل فيها هذه الدرجة أهمية كبيرة.

كما إعتبرت الدراسة الحماية أصلاً ثابتاً في جميع تجارب الدول المتقدمة حالياً والنامية سابقاً. حيث ساهمت فترات الحماية في إيجاد اقتصاد صناعي تنافسي لاحقاً. على أن تحدد الحماية على أساس من الكفاءة وليس لأغراض إدارية أو سياسية أو لاستفادة فئات معينة. وبينت على أنه من الخطأ استمرار قياس تأثير التجارة الخارجية وتقييم دورها بالاعتماد على نماذج تفترض المنافسة التامة، ومحدودية الموارد، وصعوبة النقل التكنولوجي. إذ لا بد من إدخال فرض المنافسة غير التامة، والمنافسة الاحتكارية في مثل هذه النماذج لقربها من الواقع. وخلص البحث إلى إنه يمكن القول بأن هناك دور رشيد للحكومة في التأسيس لعلاقة سليمة ما بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.[2]

خامساً. دراسة النقيب وآخرون (El Nakib et d'autres 2010):

تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية، وتركز بشكل خاص على العلاقة بين النمو من جهة والانفتاح التجاري والتكامل مع السوق العالمية من جهة أخرى. وقد قامت الدراسة في البداية بتحليل التأثيرات التي يخضع لها الدخل (أو الناتج المحلي الإجمالي). حيث بينت أنه يخضع إلى نوعين من التأثيرات، النوع الأول يؤدي إلى رفع أو تخفيض مستوى الدخل دون التأثير على معدل نموه أو معدل انخفاضه المستديم، والنوع

---

[1]- عابد بن عابد العبدلي، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد 27، جامعة الأزهر، القاهرة، 2005، ص 02.

[2]- أحمد الكواز، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، مجلة جسر التنمية، العدد 73، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2008، ص6.

الثاني هو التأثير على معدل الزيادة وليس على مستوى الدخل فقط. أي أن التأثير الأول يتم لمرة واحدة، في حين أن التأثير الثاني يكون مستديم لأنه يصيب معدل النمو. ويمكن للتجارة الخارجية أن تؤثر على النمو عبر هاتين القناتين. إذ عندما تؤدي التجارة إلى زيادة الإنتاج بسبب استغلال المزايا المقارنة (Comparative Advantages) ووفرات النطاق (Economies of Scale) فإن هذا يؤدي إلى رفع مستوى الدخل لمرة واحدة. إذ عندما يتم استغلال هذه المزايا تتوقف المكاسب. ويطلق على هذه المزايا اسم المزايا الاستاتيكية. أما عندما تؤدي التجارة الدولية إلى رفع مستوى إنتاجية عوامل الإنتاج (بسبب من انتقال التكنولوجيا والمنافسة) فإن هذا يرفع معدل النمو ويؤدي إلى زيادات مستديمة ومستمرة في الدخل. ويطلق على هذه الآثار الديناميكية للتجارة الدولية.

وقد بينت الدراسة نوعية القنوات التي تأثر بها التجارة الخارجية على النمو، والمتمثلة في تأثيرها على الرأس المال المادي وتأثيرها في الرأس المال البشري وزيادة الإنتاجية. كما أعطت الدراسة دلائل تجريبية قوية على وجود علاقة قد تكون سببية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي. وعلى الرغم من أهمية التجارة الدولية والانفتاح على تدفق رأس المال الأجنبي وتحسين رأس المال البشري إلا أن هذه ليس لها آثار مستديمة على نمو الدخل، ولكن هذا يتم لمرة واحدة، وكل زيادة من هذا النوع تتطلب تدفقاً جديداً لرأس المال الأجنبي. وهنا تحديداً يظهر امتياز تأثير التجارة الدولية والانفتاح على الإنتاجية. إذ ان هذا يؤدي على التأثير على معدل نمو الدخل ذاته، أي أن آثاره تكون مستديمة.[1]

إن نتائج الدراسات السابقة وغيرها للعلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي تبقى مبهمة نسبياً، وذلك بسبب سمتين أساسيتين:

- إستخدام أغلب الأبحاث والدراسات في هذا المجـــال لتعاريف مختلفة للتجارة، ففي بعض الأحيان يتم الاشارة إلى الانفتاح الاقتصادي ولكن في أحيان أخرى يتم الإشارة إلى قيمة التجارة. وبالتالي فإن الارتباك في تحديد مفهوم التجارة يؤدي إلى إشكالات منهجية عديدة.

- إخفاق معظم الأبحاث التطبيقية في عزل التأثيرات الخاصة للتجارة على النمو الاقتصادي، حيث أنه في معظم الأبحاث قد تم تضمين العوائق التجارية، بشكل عام في المتغيرات الأخرى، على سبيل المثال نظام أسعار الصرف الثابت، السياسات المالية والنقدية الحكيمة وكذلك الإدارة النزيهة للسياسات الاقتصادية.[2]

الفرع الثاني: نموذج العلاقة بين سياسة التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.

هناك العديد من النماذج النظرية التي تربط بين التجارة والنمو الاقتصادي، وتمثل كل من هذه النماذج أو النظريات قناة مختلفة لتفسير طريقة تأثير سياسة التجارة الخارجية في الإنتاجية أو في النمو. إلا أننا سوف نعتمد في تفسير العلاقة بين التجارة والنمو على المقاربة السابقة التي قدمها (Sohn et Lee) سنة 2005، حيث قدما هيكل التجارة لاكتشاف أو لتحري العلاقة بين التجارة والنمو.

---

[1] - فضل مصطفى النقيب وآخرون، العلاقة بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية، مجلة المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 19، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، فلسطين، 2010، ص 54.

[2]- Chan-Hyun Sohn, Hongshik Lee, Op.

كما اعتبرا أن استخدام هيكل التجارة يمكن أن يزيل أي غموض ناجم عن تعريف التجارة. ويمكن تمييز فكرة التجارة على أنها متغير هيكل-إدارة-أداء (Structure-conduct-performance) (SCP) على سبيل المثال، الانفتاح التجاري يعالج إلى حد مـــا مع السياسة التجارية كمتغير إدارة بينما تعـــالج قيمـــة التجارة كمتغير أداء. وهكذا وحسب هذه النظرية فإن هيكل التجارة يمكن أن يكون معزولاً عن المتغيرات الاقتصادية الأخرى. عملياً، وإن إستخدام نموذج (SCP)، مع الإفتراض بأن تحرير التجارة أو الإنفتاح التجاري (كمتغير إدارة التجارة) وحجم (قيمة) التجارة (كمتغير أداء) قد تم تضمينها في هيكل التجارة، يمكن أن يؤدي إلى عزل تأثير التجارة في النمو عن المتغيرات الأخرى الناشئة عن سعر الصرف والسياستين النقدية والضريبية والسياسات الاقتصادية الكلية الأخرى.

وعليه فإن كل متغيرات الإدارة (مثل السياسات التجارية مقابل السياسات التجارية الانفتاحية أو إجراءات التحرير مقابل الحماية) ومتغيرات الأداء (مثل حجم الصادرات مقابل حجم الواردات)، هي متغيرات ضمنية في هيكل التجارة.

أولاً. متغيرات هيكل التجارة:

تستعرض مقاربة (Sohn et Lee) خمسة متغيرات لهيكل التجارة بحيث تقابل هذه المتغيرات واحداً على الأقل من القنوات الثلاث التي أشرنا لها سابقاً، وهذه المتغيرات هي:[1]

1. متغير (H-O) (هيكشر وأولين): ويعكس هذا المتغير طبيعة النظرية المطروحة من طرف الاقتصاديين هيكشر وأولين للعلاقة بين النمو والتجارة الخارجية. ويُعرَف هذا المتغير بأنه نسبة الصادرات كثيفة رأس المال إلى الصادرات كثيفة استخدام العمالة مقسومة على معدل رأس المال إلى العمل. ويأخذ المتغير شكل الصيغة التالية:

$$H-O=\frac{Xk/Xl}{K/L} \quad \text{.....(64)}$$

ويعكس مؤشر (H-O) طبيعة النمو الاقتصادي بالنظر إلى تأثير أداء الصادرات والواردات فيما يتعلق بهيكل الإنتاج. ومن المتوقع أن تكون العلاقة طردية بين المؤشر والنمو (إشارة موجبة) إذا كان هناك تأثير لـ (H-O) من خلال كفاءة تخصيص الموارد.

2. متغير معدل نمو (H-O): وهو معدل الصادرات من السلع الأولية على الناتج المحلي الإجمالي. ويقيس هذا المؤشر مدى التأثير السلبي لوفرة الموارد الأولية في النمو الاقتصادي. وهو ما أشار إليه الاقتصاديان (Sachs et Warner) سنة 1995 بأن وفرة الموارد الأولية لها تأثير ضار في النمو.

3. متغير هيكل التجارة: ويعبر هذا المتغير عن طبيعـــة المنافسة في التجارة، ويستخدم مقيـــاس تركيز الصادرات (Export concentration)، مؤشر هيرفندل (Herfindehl) للصادرات، لتعريف هيكل وتنافسية التجارة. وهذا المقياس يبين فيما إذا كان التركيز في هيكل الصادرات يعيق النمو الإقتصادي أو لا. ويمكن لهذا المقياس أن يوضح أيضاً خلق المنافسة من التوسع في التجارة. ويقاس مؤشر هيرفندل (Herfindehl) (H) وفق المعادلة التالية:

[1]- Chan-Hyun Sohn, Hongshik Lee, Op.

$$H = \sum_{i}^{n}\left[\frac{x_i}{\sum_{i}^{n} x_i}\right]^2 \quad \text{.....(65)}$$

حيث (x_i) تمثل الصادرات من المجموعة السلعية i.

4. مؤشر (IIT): ويعرف بمؤشر (Grubel-Lloyd index of IIT)، ويعبر هذا المؤشر عن درجة التخصص في صناعة معينة، وبالتالي القدرة على اقتحام أسواق جديدة نتيجة لهذا التخصص. ويقاس بدرجة التجارة داخل صناعة (i) بالمقارنة مع إجمالي التجارة في نفس الصناعة [1]. وعليه فإنه يحسب بنسبة رصيد التجارة الخارجية بالقيم المطلقة (بدون اخذ الاشارة الجبرية بعين الاعتبار) وإجمالي التجارة الخارجية، وذلك وفق المعادلة التالية:

$$IIT = 1 - \frac{\sum_{i}^{n}|X_i - M_i|}{\sum_{i}^{m}(X_i + M_i)} \quad \text{.....(66)}$$

حيث (X_i) تمثل الصادرات من المجموعة السلعية (i)، و (M_i) تمثل الواردات من المجموعة السلعية نفسها (i). كما تمثل (n) عدد المجموعات السلعية الحساب والتي تشكل هيكل التجارة (الواردات والصادرات).

5. معدل الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) إلى التجارة: يستخدم هذا المتغير من أجل بيان المزايا النسبية للاستثمارات إلى التجارة. ويستخدم من أجل تحديد تأثيرات التكنولوجيا المنقولة عبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثانياً. الصيغة العامة للنموذج:

لتقدير العلاقة بين هيكل التجارة والنمو الاقتصادي يتم اعتماد مقاربة (Sohn et Lee) في تحديد شكل الدالة التي توضح العلاقة الرياضية بين المتغيرات واختيار هذه المتغيرات. ومنه تقدير النموذج المقترح واختباره واستنباط العلاقة طويلة الأجل وكذلك العلاقة قصيرة الأجل واتجاهات هذه العلاقات باستخدام أسلوب التكامل المشترك وتصحيح الخطأ.

وعليه، من أجل إخبار العلاقة بين هيكل التجارة الخارجية والنمو في الناتج المحلي الإجمالي يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$Y = f(Z, X) \quad \text{.....(67)}$$

حيث يمثل (Y) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، و (Z) يمثل اتجاه متغيرات الأداء الاقتصادي (الانفتاح الاقتصادي، سعر الصرف وشرطا التبادل التجاري Terms of Trade)، و (X) يمثل اتجاه متغيرات هيكل التجارة (هيكشر وأولين (H-O)، تنوع الصادرات، تركز المواد الخام في الصادرات، التجارة بين الصناعات (IIT) ونسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إجمالي الواردات).

وبعد إعتماد النموذج المقترح بالصيغة اللوغاريتمية، يأخذ الشكل التالي القابل للتقدير:

$$Y_t = \alpha + \beta\sum_{t=1}^{35} Z_t + \gamma\sum_{t=1}^{35} X_t + \mu_t \quad \text{.....(68)}$$

[1]- حسان خضر، مؤشرات أداء التجارة الخارجية، منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، ص 8.

خلاصة الفصل:

مما سبق، فإننا نستخلص من هذا الفصل أن دراسة النمو الاقتصادي بما يشمل ذلك على ماهيته وقياسه ومصادره وفوائده وتكاليفه ونظرياته، والعلاقة بينه وبين والسياسات الاقتصادية. تعتبر من الدراسات الاقتصادية المهمة. فكما رأينا فقد اهتمت مختلف المدارس بهذا الجانب، وذهبت مذاهب عديدة في تحديد مصادر النمو الاقتصادي. وبرز في ذلك مساهمات الكيتريين ولاسيما هارود ودومار الذين اعتبرا أن معامل رأس المال هو المصدر الأساسي لإحداث النمو.

أما الكلاسيك والنيوكلاسيك فإنهم يعتبرون ان العمل ورأس المال والتقدم التقني هي المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي وتم تجسيد هذه الأفكار بما سمي بنظرية النمو الخارجي. وتطورت هذه النظرية لتأخذ بعين الاعتبار العوامل الداخلية كمحددات للنمو وخاصة معدل النمو السكاني وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والتعليم والبحث العلمي والتطوير والتجارة والاستقرار السياسي، ولقد أطلق على هذا التطوير نظرية النمو الداخلي.

ومن جهة أخرى فقد عمدت جهود متعددة إلى إنتاج نماذج اقتصاد قياسي لحفز النمو الاقتصادي، وتقوم جميع هذه النماذج على مرجعيات مدرسية محددة. فهناك النماذج الكيترية والتي كانت مقدمة لغيرها من النماذج، وهناك أيضاً النماذج التي تنتمي إلى المدرسة النقدية وتلك تستند إلى رؤية نيوكلاسيكية.

وقد تبين بأن النمو الاقتصادي سواء كان سلبياً أو إيجابياً يؤثر على إمكانيات تحسين التنمية الاقتصادية، حيث أن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام يرتبط بشكل وثيق بتحقيق الأهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية. إلا أن ضرورة تحقيق معدلات نمو ملائمة لإحداث تنمية اقتصادية، ليست كافية لتحقيق تنمية شاملة. وبالتالي فإن نوعية النمو وليس كميته وحدها هي الحاسمة في تحقيق الرفاه الإنساني.

وبالاضافة إلى العلاقة المباشر التي تربط النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية، فقد تميزت العلاقة بين النمو الاقتصادي والتغيرات في كل من السياسة المالية والسياسة النقدية والتجارية في مجملها بأنها علاقة تأثير تبادلي، حيث تبين أن النمو الاقتصادي يستجيب بشكل ملموس للتغيرات في كل السياسات الاقتصادية الكلية، وإن كانت درجة هذه الاستجابة متفاوتة تبعاً لعوامل مختلفة.

.

الفصل الثالث:

واقع السياسات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2014/1999).

تمهيـــــد:

عرف الاقتصاد الجزائري مرحلة انتقالية من الاقتصاد الاشتراكي الموجه نحو اقتصاد ليبرالي يقوم على مبادئ وأسس اقتصاد السوق بعد أزمة سنة 1986 التي بينت بوضوح هشاشة التوازنات الاقتصادية الكلية، الأمر الذي تطلب في البداية القيام بإصلاحات ذاتية من دون الاعتماد على برامج تدعمها مؤسسات النقد الدولية التي نتج عنها تفاقم الأوضاع الاقتصادية، كارتفاع مستوى التضخم، وتفاقم المديونية الخارجية، والانخفاض في قيمة العملة الوطنية، وزيادة البطالة، وانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي. بعد ذلك تم اللجوء إلى صندوق النقد الدولي بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي اتخذ في البداية شكل اتفاق الاستعداد الائتماني لمدة سنة، وتلاه اتفاق لمدة ثلاث سنوات ابتداءً من سنة 1995 عرف ببرنامج التعديل الهيكلي أو برنامج تسهيل التمويل الموسع، وابتداءً من تطبيق هذه الاتفاقيات سجلت نتائج السياسة الاقتصادية الكلية مؤشرات إيجابية إلى حد ما، ثم جاءت مرحلة جديدة ابتداء من سنة 1999، حيث عرفت أسعار النفط بعض الارتفاع وتحسنت مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، إذ يمكن اعتبارها نقطة الإنعطاف التي من خلالها تم تشكيل القاعدة النظرية للسياسة الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري.

ومن هذا المنطلق نحاول أن نسلط الضوء في هذا الفصل على واقع السياسة الاقتصادية في الجزائر بالفترة (2014/1999)، وذلك من خلال تحليلنا لفعالية أهم أدواتها سواءً المالية أو النقدية في دعم مجموعة البرامج والخطط التنموية التي شُرع في تجسيدها، والتي تم تسطيرها وإدراجها ضمن الفترات المختلفة اللاحقة. بالإضافة لوضعية سياسة التجارة الخارجية والمنتظر منها أن تلعب دورا هاما في رسم معالم السياسة الاقتصادية الكلية. ومدى إنعكاسها على أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي بالفترة المحددة. وقد جاءت محتويـــات هذا الفصل في ثلاثة مباحث رئيسية كمايلي:

المبحث الأول: السياسة الماليـــة في الجزائر خلال الفترة (2014/1999).

المبحث الثـــاني: السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2014/1999).

المبحث الثالث: سياسة التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2014/1999).

المبحث الأول: السياسة الماليـــة في الجزائر خلال الفترة (2014/1999).

إن زيادة حجم الدولة في النشاط الاقتصادي لمواجهة اختلال الاستقرار الاقتصادي يفرض عليها امتلاك مجموعة من الأدوات الاقتصادية التي تؤثر من خلالها على التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية، ويمكن إعتبار السياسة المالية من أهم هذه الأدوات المجسدة لما يعرف بالسياسة الاقتصادية.

ولهذا نحاول في هذا المبحث التعرض إلى التطورات التي عرفتها السياسة المالية في ظل الإصلاحات الهيكلية التي انتهجتها الجزائر خلال فترة الدراسة، بما يشمل ذلك مجموعة التشريعات والإجراءات المالية التي إتخذتها الدولة لعلاج المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني بهدف التأثير في العرض والطلب الكليين لخلق الاستقرار الاقتصادي المنشود، وذلك في إطار جملة أدوات السياسة المالية المعروفة، والمتمثلة في الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة.

المطلب الأول: سياسة النفقات العامة في الجزائر.

تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تقوم السلطات المالية بتنفيذها من خلال الموازنة العامة للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة. وسنقوم هنا بتحليل السياسة الإنفاقية بالجزائر ومعرفة مدى إسهامها في دعم السياسة المالية المنتهجة بفترة الدراسة.

الفرع الأول: تصنيف النفقات العامة في الجزائر.

تقسم النفقات العامة في ميزانية الجزائر العامة إلى قسمين، نفقات التسيير (Dépenses de fonctionnements) ونفقات التجهيز (Dépenses d'équipements)، وهذا طبقاً للتفرقة بين طبيعـــة النفقات، حيث تُجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي يحدثـــه والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع من أنواع النفقات. وهذا ما نصت عليه المادة الثالثة من قانون المحاسبة العمومية رقم (21/90)، بحيث جاء نصها كما يلي: "الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المالية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار (ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال) وترخص بها ".[1]

أولاً: نفقـــات التسيير:

لقد وضح المشرع الجزائري نفقات التسيير على أنها تلك النفقات التي تخصص للسير العادي والطبيعي لمرافق الدولة، حيث تدفع للمصالح العمومية والإدارية، مهمتها ضمان استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، وقد قسمت المادة 24 من القانون رقم (17/84) والمتعلق بقوانين المالية نفقات التسيير إلى أربعة أبواب أو أقسام:[2]

---

[1] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35، المادة 3 من القانون رقم 21/90 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق لـ 15 أوت 1990، المتعلق بالمحاسبة العمومية. ص 1132.

[2] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، المـــادة 24 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 08 شوال عـــام 1404 والموافق لـ 07 جويلية سنة 1984 والصادر في 10 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية. ص 1042.

1. أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات: يشمل هذا الباب على الإعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات، ويشمل هذا النوع خمسة أجزاء هي:

- دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة).
- الدين الداخلي، ديون عائمة (فوائد سندات الخزينة).
- الدين الخارجي.
- ضمانات (من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية).
- نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على منتوجات مختلفة).

2. تخصيصات السلطة العمومية: تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري...الخ، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

3. النفقات الخاصة بوسائل المصالح: وتشمل كل الإعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات ويضم المستخدمين (مرتبات العمل، المنح والمعاشات، النفقات الاجتماعية)، معدات تسيير المصالح، أشغال الصيانة، إعانات التسيير، نفقات مختلفة.

4. التدخلات العمومية: تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن ويضم هذا النوع مايلي:

- التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية).
- النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية).
- النشاط الثقافي والتربوي (منح دراسية).
- النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية).
- إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية).
- النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن).
- إسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات...الخ).

إن كل نفقات التسيير المحصورة في الأبواب الأربعة السابقة تقسم في قانون المالية في الجدول (ب)، وهو جدول ملحق بقانون المالية الصادر في نهاية كل سنة مالية، ويكون تقسيمها بالشكل التالي:

- النفقات الخاصة بالباب الثالث والرابع حسب الوزارات، حيث يحدد قانون المالية المبلغ الإجمالي للإعتمادات الموجهة لكل دائرة وزارية، ثم يتكفل المرسوم بتوزيع هذه الاعتمادات الإجمالية لكل جزء وفصل حسب طبيعة كل نفقة.

- النفقات الخاصة بالباب الأول والثاني المشتركة بين كل الوزارات أو التي لا ترتبط بوزارة معينة في ميزانية النفقات المشتركة في أسفل الجدول (ب) المعني بتوزيعها، وذلك بعد تخصيص الاعتمادات الموجهة لكل وزارة على حدى.

ثانياً: نفقـــات التجهيز:

تتمثل نفقات التجهيز في تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه زيادة الناتج الوطني الإجمالي (PNB) وبالتالي زيادة ثروة البلاد، ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار وتتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر مباشرة استثمارات منتجة ويضاف لها إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية من أجل تجهيزها بالوسائل الضرورية لتحقيق تنمية مستدامة.

أما في التشريع الجزائري، فقد نصت عليها المادة 35 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 10 جويلية 1984، والمتعلق بقوانين المالية، ويتم توزيع هذه النفقات وفق الخطة الإنمائية السنوية للدولة، وتم تصنيفها الى ثلاثة أبواب، كمايلي:

1. الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة: وهي استثمارات موزعة على تسعة قطاعات، حيث تشمل كل من قطاع الصناعة، الفلاحة والري، دعم الخدمات المنتجة، والمنشآت الاقتصادية والإدارية، وكذا التربية والتكوين، والمنشآت القاعدية، دعم الحصول على السكن، مواضيع مختلفة، المخططات البلدية للتنمية (PCD).

2. إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة: وهي النفقات الموجهة لدعم النشاط الاقتصادي، مثل حسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد.

3. النفقات الأخرى بالرأسمال (les dépenses en capital): وهي نفقات استثمارية خاصة بالبرنامج التكميلي للولايات وكذلك احتياطي النفقات غير المتوقعة.

إن نفقات الاستثمار أو التجهيز تمثل المخطط الوطني السنوي الذي يتم إعداده في قانون المالية كوسيلة تنفيذية لميزانية البرامج الاقتصادية، حيث أن هذه النفقات توزع على شكل مشاريع إقتصادية توزع على كافة القطاعات. ويتم تمويل نفقات التجهيز من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية، كما قد يتم تمويلها بنفقات مؤقتة في شكل قروض وتسبيقات الخزينة أو من البنك أي خلال رخص التمويل. كما تسجل نفقات التجهيزات العمومية على شكل رخص برامج واعتمادات الدفع.

- رخص البرامج (les autorisations de programmes): تمثل الحد الأعلى للنفقات الخاصة بتنفيذ الاستثمارات الطويلة الأجل المخطط لها، وتبقى صالحة دون تحديد لمدتها، وهي تتعلق بالمشروعات التي يتطلب تنفيذها مدة طويلة تتجاوز السنة.

- اعتمادات الدفع (les credits de paiments): هي عبارة عن تخصيصات سنوية "مرتبطة بالسنة "، صالحة لمدة سنة فقط، وترتبط بالنفقات السنوية.

وتصنف هذه النفقات في موازنات الدول تصنيفاً خاصاً بها حسب نظامها الاقتصادي والاجتماعي والإداري لتحديد كيفية توزيع نفقاتها، خاصة وأن النفقات تتميز بقاعدة التخصيص أي أنه لا يجوز تحويل الأموال أو الاعتمادات المخصصة لنوع معين من النفقات إلى نوع آخر من النفقات إلا في حدود ضيقة جداً وهذا لضمان سير متوازن لمختلف القطاعات، ويمكن أن ندرج الجدول التالي كمثال توضيحي لكيفية تبوب النفقات العامة في موازنة الجزائر.

الجدول رقم (03): توزيع النفقات العامة ذات الطابع النهائي لسنة 2013 حسب القطاعات بالجزائر.

الوحدة: (بألاف دج)

القطاعـــات	رخص البرنـــامج	اعتمادات الدفـــع
الصناعة.....	61.500	3.050.000
الفلاحة والري.....	187.273.400	129.613.000
دعم الخدمات المنتجة.....	13.741.060	22.286.060
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	1.113.654.100	713.925.100
التربيـــة والتكوين.....	169.839.000	273.134.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	113.388.000	235.901.000
دعم الحصول على سكن.....	87.202.000	194.070.000
مواضيع مختلفة.....	300.000.000	200.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	40.000.000	40.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار.....	**2.025.159.060**	**1.811.979.160**
دعم النشاط الاقتصادي.....	--	605.727.500
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	100.000.000	51.500.000
إحتياطي لنفقات غير متوقعة.....	115.000.000	75.000.000
المجموع الفرعي لعمليات رأس المال.....	**215.000.000**	**732.227.500**
مجموع ميزانية التجهيز.....	**2.240.159.060**	**2.544.206.660**

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 72، القانون رقم 12/12 المؤرخ في 26 ديسمبر 2012، يتضمن قانون المالية لسنة 2013. ص 27.

الفرع الثاني: تحليل سياسة النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2014/1999).

إن تطور النفقات العامة بمختلف بنودها يعتبر صورة عاكسة لتطور مسؤولية الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وما توفره من شروط صحية للتنمية الاقتصادية عامة والعدالة الاجتماعية لكافة طبقات المجتمع على وجه الخصوص. وفي هذا الإطار وجدت الجزائر نفسها بين تحديين هامين، حيث يتعلق التحدي الأول بتبنيها سياسة الانفتاح الاقتصادي والاستمرار في التوجه نحو تبني آليات السوق الحر. ويتمثل التحدي الثاني في تحقيق الرفاهية للمواطن الجزائري وما يترتب عليه من زيادة النفقات التي ترفع مستوى المعيشة وتحقيق مستويات توظيف لشريحة عريض من أفراد المجتمع، فضلا عن النهوض بأعباء الأمن والدفاع التي تكفل الأمن والحماية للمجتمع بما يتلاءم والتطورات المختلفة.

وضمن هذا التحدي، شهدت السياسة المالية بالجزائر إبتداء من سنة 1999 تحولاً رئيسيا من الوجهة النيوكلاسيكية - التي أملاها صندوق النقد الدولي إبان الفترة الحرجة التي مر عليها الإقتصاد الجزائري والتي تطلبت تدخل الهيئة الدولية - نحو الوصفة الكينزية. أين ارتكزت بالأساس على دعم الطلب الكلي بالتوسع في النفقات العامة، وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للاقتصاد الوطني نتيجة الإرتفاع في أسعار النفط الذي يشكل رفقة الغاز 98 % من الصادرات.

أولاً: تطور حجم النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2014/1999):

إرتبط نمو حجم النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها بهذه الفترة خاصة ما تعلق بالتوسع الظاهر في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية...الخ، بالإضافة إلى النفقات العسكرية، وكذا التوسع الكبير في الإنفاق الاستثماري لتمويل المشاريع الاقتصادية ذات المنفعة العامة (مشاريع خطط التنمية). ويمكن توضيح هذه التطورات في حجم النفقات العامة ضمن الجدول التالي:

الجدول رقم (04): تطور حجم النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2014/1999).

الوحدة: (مليار دينار جزائري)

السنوات	نفقـــات التسيير		نفقـــات التجهيز		إجمالي النفقات العامة
	النفقـــات	نسبتها من الإجمالي (%)	النفقـــات	نسبتها من الإجمالي (%)	
2000	881.0	73.42	318.8	26.58	1199.8
2001	1037.7	70.51	434.0	29.49	1471.7
2002	1038.6	67.40	502.3	32.60	1540.9
2003	1163.4	67.21	567.5	32.79	1730.9
2004	1241.2	66.73	618.7	33.27	1859.9
2005	1232.5	58.54	872.5	41.46	2105.1
2006	1452.0	57.08	1091.4	42.92	2543.4
2007	1642.7	51.41	1552.2	48.59	3194.9
2008	2290.4	54.68	1898.0	45.32	4188.4
2009	2255.1	53.69	1944.6	46.31	4199.7
2010	2736.2	58.74	1921.4	41.26	4657.6
2011	3945.1	64.83	2140.2	35.17	6085.3
2012	4691.3	66.50	2363.0	33.50	7054.4
2013	4081.2	62.64	2433.6	37.36	6514.7
2014	4486.3	64.27	2493.9	35.73	6980.2

Source: Préparé par le chercheur à travers:

- Données du Ministère des Finances, Direction Générale de la Prévision et des Politique, Depuis le Site Web: www.dgppmf.gov.dz, Consulté le 12/02/2015.

إن ما يمكن إستنتاجه من معطيات الجدول، هو أن السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة (2014/1999) تميزت بنمو النفقات العامة وارتفاع معدلاتها سواء تعلق الأمر بنفقات التسيير أو نفقات التجهيز، وهو ما يمكن أن نطلق على تسميته بالسياسة الإنفاقية التوسعية.

والملاحظ خلال هذه الفترة هو المبالغ الكبيرة لنفقات التسيير، حيث نجد أنها تشكل كمتوسط ما نسبته 62.51 % من إجمالي النفقات، ووصلت نسبتها إلى 73.42 % سنة 2000، في حين وصلت نسبتها بنهاية فترة الدراسة إلى 64.27 % سنة 2014، وهي كلها نسب جد معتبرة تدل على المبالغ الكبيرة المرصودة لمثل هذا النوع من النفقات والتي ساهمت في ارتفاعها الزيادات الكبيرة المرصودة لأجور الموظفين والعمال، فعلى سبيل المثال بلغت كتلة الأجور المرصودة لصالح العمال والموظفين بعنوان سنة 2012 ما قيمته 2850 مليار دج، وهو ما يدل على أن أجور الموظفين تشكل لوحدها ما نسبته 60.75 % من نفقات التسيير لسنة 2012.

كما عرفت نفقات التجهيز تذبذباً خلال هذه الفترة، وبلغ متوسط نسبتها ما يقارب 37.49 % من إجمالي النفقات، وذلك نتيجة التدابير السياسية التي اتخذت لخفض الإنفاق وترشيده، إضافة إلى الإجراءات الحذرة التي اتخذت بعد التقلبات التي شهدتها أسعار النفط في الأسواق العالمية قبل سنة 1999، فضلاً عن الإجراءات المتخذة لاستئناف أشغال المشاريع الكبرى المتوقفة والتي شرع في إنجازها ميدانياً ضمن البرامج التنموية السابقة، حيث تضاعفت تكلفتها الأولية مرتين أو أكثر عن تكلفتها السابقة، ويعد مشروعي مترو الجزائر ومطار الجزائر أحسن دليل على ذلك.

إلا أن الملاحظ كذلك هو أن نفقات التجهيز قد سجلت معدل نمو أسرع بالمقارنة مع نفقات التسيير، وذلك بداية من سنة 2001، ويحدث ذلك كنتيجة لتنفيذ برامج ومشاريع المنشآت القاعدية والمشاريع الأخرى التي تمت مباشرتها. كما يدرج النمو السريع للنفقات الاستثمارية ضمن أفق حماية المكتسبات المحققة في مجال التوازنات الاقتصادية المالية الكلية، حيث خصصت الموارد للإبقاء على الأولويات القطاعية التي حددتها الحكومة كقطاع الفلاحة والري والسكن والتعليم والكهرباء الريفية، الغاز...إلخ. وذلك للاستجابة أكثر إلى متطلبات الأفراد المتعددة وخاصة الشغل والسكن مع إعطاء الأولوية إلى إنهاء البرامج الجارية قبل الانطلاق في مشاريع جديدة كإنهاء مترو الجزائر، مطار الجزائر، الطريق السريع شرق غرب...إلخ. وقد تجسدت هذه النفقات الاستثمارية في تطبيق الجزائر لبرامج تنموية معتبرة خلال هذه الفترة، مما يؤكد استمرار السياسة الإقتصادية بالجزائر على دعم الطلب الكلي تطبيقا للوصفة الكينزية.

ثانياً: برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2014/1999):

لقد تبنت الجزائر منذ سنة 2001 سياسة توسع في الإنفاق العام، وانعكس ذلك في تطبيق كل من مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي بالفترة (2004/2001)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو بالفترة (2009/2005)، والشروع في تطبيق البرنامج الخماسي الممتد خلال الفترة (2014/2010)، مما يؤكد استمرار السياسة الإقتصادية بالجزائر في دعم الطلب الكلي تطبيقا للوصفة الكينزية. وكان الهدف الرئيسي من هذه البرامج هو تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي في ظل تحسن الوضعية المالية نتيجة ارتفاع سعر النفط الجزائري بشكل متواصل خلال بدايات الألفية الثالثة.

1. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2004/2001):

ويهدف هذا البرنامج لتثبيت الدولة في إطارها القانوني كمسؤول عن الأهداف الاقتصادية، وخصص له غلاف مالي قدره 7 مليار دولار، ويرتكز على الاستثمار العمومي وعصرنه الهياكل الاقتصادية، ومن أولويات هذا البرنامج الحد من الفقر، القضاء على البطالة، توزيع الثروة على مناطق الوطن ودفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تم الاهتمام في هذا البرنامج على جملة من الأمور والإنجازات العامة في مجال الصحة، الموارد المائية، التنمية الريفية والبني التحتية الأساسية، الاستثمارات وتنويعها، كما أولت الحكومة اهتمامها بالبيئة وإصدار عدة قوانين متعلقة بها في إطار التنمية المستدامة، وتكريس مسؤولية الحفاظ على الموارد الطبيعة والإبقاء على التوازن الطبيعي.

غير أن ما يميز هذه الفترة هو الزيادة في الأجور، حيث كثر خلالها الحديث عن انخفاض القدرة الشرائية للمواطن مما اضطر السلطات إلى رفع الكتلة الأجرية، حيث كلفت هذه الزيادة ما يعادل 130 مليار دينار، كما أن الإنفاق الاستثماري زاد بمعدل 20 % بالمقارنة مع سنة 2000، ولقد حاولت السلطات تطبيق فكرة تحديد الإنفاق العام والتركيز على فعالية هذا الإنفاق، حيث أن التحدي كان في إدارة هذا الإنفاق وليس في كميته، ولقد عرفت السنة المالية 2002 ارتفاع الإنفاق العام بـ 10,6 % بالمقارنة مع السنة السابقة، كما أن الإنفاق الاستثماري ارتفع ارتفاعاً طفيفاً بـ 6 مليار وبلغ 509 مليار دينار، ومن الملاحظ أن عجز الموازنة بلغ 100 مليار دينار، وهو ما يعادل 23,9 % من الناتج المحلي، وعرفت هذه السنة تنفيذ جزء كبيراً من مخطط الإنعاش الاقتصادي حيث تم استهلاك 380 مليار دينار من الغلاف المالي المقدر بـ 525 مليار دينار التي تم تخصيصها لهذا المخطط[1]. وفي هذا الصدد شملت نشاطات البرنامج خمس مجالات تم توزيع الغلاف المالي عليها كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (05): تخصيصات برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2004/2001).

القطاعـــات	القيمة المخصصة (مليار دينار جزائري).	النسبـــة (%)
دعم الإصلاحات	47	08,95
الفلاحة والصيد البحري	65	12,38
التنميـــة المحليـــة	113	21,52
الأشغـــال الكبرى	210	40,00
الموارد البشريـــة	90	17,14
الإجمـــالي	525	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والإجتماعي (CNES). تقرير حول الوضعية الاقتصادية والإجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني لسنة 2001، ص 87.

[1]- محمد كريم قروف، محمد الطاهر سعودي، السياسة الاقتصادية في الجزائر وإنعكاسها على الأداء الاقتصادي. دراسة تحليلية للفترة (2011/1999)، مجلـــة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلـــد 19، العـــدد 12، العراق، ديسمبر 2012، ص 321.

يتضح من الجدول أن تخصيص برنامج الإنعاش الاقتصادي تركز على التنمية المحلية والأشغال العمومية الكبرى، حيث بلغت قيمتها 323 مليار دينـــار جزائري، كما تم تخصيص ما نسبته 8,95 % لدعم الإصلاحات الاقتصادية، وقد تم إنشاء ما بقارب 728.500 منصب شغل، منها 477.500 منصب دائم، وكذا نحو 271.000 منصب مؤقت.

2. برنامج دعم النمو الاقتصادي (2009/2005):

لقد شهدت بداية سنة 2005 صياغة برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وقد رصد له غلاف مالي قدره 55 مليار دولار كقيمة أولية، وخصص هذا البرنامج بالدرجة الأولى للجنوب والهضاب العليا، من أجل فك العزلة عن الجنوب وفك الضغط عن الشمال، فحسب الإحصاء الوطني الخامس الذي أجرته الجزائر للسكان والسكن سنة 2008 أفضى إلى تحديد عدد الجزائريين 34.8 مليون نسمة يسكن 80 % منهم في المدن الساحلية، وهو ما يؤكد أهمية السياسة التنموية التي شرعت الدولة في التخطيط لها من اجل إعادة التوازن الديمغرافي عبر مناطق الوطن، ولا سيما من خلال تهيئة مناطق الهضاب العليا ومناطق الجنوب وجعلها أكثر استقطابا للتنمية.[1]

كما أهتم كذلك هذا البرنامج على غرار البرنامج الأول بالبطالة والتشغيل والصحة والتعليم والأشغال العمومية، ولقد تم تسطير إستراتيجية وطنية تسعى إلى إطلاق مجموعة من المشاريع من خلال البحث عن شركاء أجانب لتفعيل هذه المشاريع ومن بين هذه المشاريع، تأهيل الطرقات لتتماشى وفق المعايير الدولية والتهيئة التدريجية للتراب الوطني. كالطريق السيار شرق غرب والذي يمتد على مسافة 1200 كيلومتر والذي يقطع الجزائر من الشرق إلى الغرب، بالإضافة إلى تجديد السكك الحديدية، إنشاء مليون وحدة سكنية... إلخ. وتتمثل الأهداف الرئيسية للبرنامج فيما يلي:

- تطوير البنية التحتية الاقتصادية، من خلال ترقية قطاع الأشغال العمومية وتحديثه.
- الاهتمام بالقطاع الفلاحي، بانتهاج سياسة بناء السدود وتدعيم الأنشطة الزراعية واستصلاح الأراضي.
- تحديث الاقتصاد خاصة في ميدان التكنولوجية الإعلام والاتصال.
- تحسين الظروف المعيشية للمواطن.

وجاء هذا البرنامج في إطار محاولة استغلال الانفراج المـــالي الذي عرفته الجزائر بداية من الألفية الثالثة، وقد شمل في مضمونه خمسة محاور رئيسية، حيث تجاوزت مثلاً حصة البنية التحتية الاقتصادية نحو 40 % من إجمالي الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج أي ما يقارب 29 مليار دولار أمريكي، منها مبلغ 9,2 مليار دولار مخصصة للنقل، مقابل 7,9 مليار دولار للأشغال العمومية، وحوالي 5,1 مليار دولار للموارد المائية، أما البناء فقد تم تخصيص ما يعادل مبلغ 7,3 مليار دولار، وذلك حتى تتمكن من انجاز مشروع المليون وحدة سكنية المبرمج، كما خصص جزء كبير من الغلاف المالي المخصص للبرنامج لدعم تحسين ظروف معيشة السكان، حيث بلغت نسبة تغطيتها ما يقارب 45 %، ويمكن أن نبرز المضمون العـــام للبرنامج التكميلي لدعم النمو ومحاوره الخمسة في الجدول التالي:

---

[1]- Mohammed Karim Guerrouf, Mohammed El Taher Saoudi, L'orientation De Politique Economique en Algerie et Son Impact Sur La Croissance Economique Période (1999/2012), Revue Valaque D'Etudes Economiques, Volume 3(17), N°: 1/2012, Les Annales de l'Université Valahia de Targoviste, Roumanie, Décembre 2012, p 27.

الجدول رقم (06): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2009/2005).

القطاعـــات	القيمة المخصصة (مليار دينار جزائري).	النسبـــة (%)
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45,50
تطوير المنشـــآت الأساسية	1703.1	40,50
دعم التنميـــة الإقتصادية	337.2	08,00
تطوير الخدمـــة العمومية	203.9	04,80
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	01,10
الإجمـــالي	4202.7	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، الموقع: http://www.premier-ministre.gov.dz، 2012/09/15.

ولقد استخدمت الجزائر في تمويل هذه المشاريع موارد الموازنة العامة وابتعدت عن طرق التمويل الأخرى خاصة الاقتراض من الخارج، إلا أن الاعتماد على موارد الموازنة العامة في بلد مصدر للنفط كالجزائر يطرح عدة تساؤلات حول مدى استمرارية الاعتماد على مورد مالي ناضب؛ على الرغم من أن بعض الاقتصاديين يقرون بأنه لا توجد أية مخاطر، وتفسيرهم لذلك يكمن في أن الجزائر استفادت من ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية،

وحتى وإن انخفضت أسعار النفط في العشرية القادمة فإن أثر هذا الانخفاض على إيرادات الموازنة العامة سيعوض بالاستثمارات المهمة في مجال النفط والغاز، كما أن السياسة المـــالية المتبعة في الجزائر خلال هذه الفترة تميزت بالحذر، حيث تم ادخار الفائض من الإيرادات في صندوق ضبط الإيرادات، والذي تم استخدام موارده من أجل تخفيض الدين الخارجي، وكانت النتيجة انخفاض في الدين الخارجي وارتفاع احتياطات الصرف، وهي تغطي سنتين من الواردات. حيث شهدت سنة 2006 التسديد المسبق للديون الخارجية، وتم تخفيضها إلى حوالي مليار دولار وهي ديون تجارية لدى نادي لندن.[1]

إن الملاحظ حول مضمون البرنامجين السابقين، هو وجود تكامل بينهما أي يكمل أحدهما الآخر، إذ يمكن أن نصف هذه الفترة (2009/2001) بفترة الإنعاش وضمان ديمومة النمو الاقتصادي والتنمية[2]. إلا أنه وبتغير السعر المرجعي في قانون المالية من 19 دولار إلى 37 دولار لبرميل البترول. وبالتصديق على قانون المالية لسنة 2011 دخل البرنامج الثالث حيز التنفيذ، وهو برنامج خماسي يمتد عبر الفترة (2014/2010) ويعنى بالاستثمار في الموارد البشرية.

---

[1]-Daniel solano, Algérie construire l'avenir, Le moniteur du commerce international (le MOCI), N 1706, juin 2005. P P 7-10

[2]- محمد كريم قروف، تقدير فعالية سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (2012/2001)، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2014/2001)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعـــة سطيف 1، 12/11 مارس 2013، ص 16.

3. برنامج التنميـــة الخماسي (2014/2010):

وهو برنامج إنمائي يساهم في تثبيت وجهة السياسة الإقتصادية بالجزائر بالاستمرار نحو دعم الطلب الكلي. وقد رُصد له غلاف مالي يقدر بمبلغ 286 مليار دولار، كما خَصصَ هذا البرنامج نسبة كبيرة منه لتأهيل الموارد البشرية، حيث كانت حصة تنمية الموارد البشرية من هذا الغلاف 40 %، وكذا التوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي، التعليم العالي، استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية.

وعلاوة على حجم النشاطات التي سيفيد بها أداة الإنجاز الوطنية يخصص هذا البرنامج أكثر من 1.500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني من خلال دعم التنمية الريفية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء مناطق صناعية، ومواصلة تطوير البني التحتية وفك العزلة والتحضير لاستقبال المستثمرين، كما خصص البرنامج للاستثمارات العمومية ما يقارب نسبة 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية. بالإضافة إلى تحديث أجهزة الدولة المختلفة من جيش، وشرطة، وحماية مدنية، ومدارس ومعاهد وطنية، وعدالة، والجهاز الضريبي والجمـــارك، والبحث العلمي وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتقرير بنـــاء 11 مينـــاء بحري.[1]

وقد تم إدراج مجموعة من الأهداف الرئيسية والمهمة لهذا البرنامج الخماسي، والمتوقعة منها تحقيق آثار اجتماعية واقتصادية إيجابية على الاقتصاد الوطني والحياة المعيشية للمواطن بصفة عامة، ومن أهمها:

- التكفل بالتنميـــة المستدامة للبلاد، والاستجابة لتطلعـــات الأفراد.
- فك العزلـــة وتحسين أمـــن الطرقات.
- دعم المكانة الجيو إستراتيجية للجزائر.
- تثمين الثروات الطبيعية المحلية والوطنية للبلاد.
- المساهمة في تطوير السياحة والصيد البحـــري.
- تدعيم الوسائل الوطنية في مجال الدراسات والإنجاز.
- تطوير النشاطات التجارية والإسهام في دفـــع مستوى النمو الإقتصادي.
- المساهمة في خلق مناصب الشغل، حيث يتوقع توفير 900.000 منصب شغل.
- المساهمة في تهيئة الإقليم بصفة عقلانية، متوازنة، عادلة واجتماعية واقتصادية مستقبلية، جالبة للاستقرار والازدهار.

وبشكل عام جاءت إعتمادات هذا البرنامج في محورين أساسيين، تمثل المحور الأول في إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار؛ أي ما يقارب 156 مليار دولار؛ في حين تم تحديد المحور الثاني في استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها، سيما في مجالات السكك الحديدية والطرقات والمياه بمبلغ 9700 مليار دينار؛ أي ما يقارب 130 مليار دولار؛ ويمكن أن نبرز مضمون التخصيص القطاعي لاعتمادات البرنامج الخماسي لتوطيد النمو الاقتصادي في الجدول التالي:

[1]- Mohammed Karim Guerrouf, Mohammed El Taher Saoudi, Op, p 27.

الجدول رقم (07): التخصيص القطاعي لاعتمادات برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2014/2010).

القطاعـــات	القيمة المخصصة (مليار دولار أمريكي).	النسبـــة (%)
الأشغال الكبرى	42	14,69
السكن	50	17,48
النقـــل	38	13,29
الـــري	27	09,44
التربية والتكوين والتعليم العالي	24	08,39
الزراعـــة	13	04,55
الجماعات المحلية والأمن	12	04,20
الصحـــة	08	02,80
الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	07	02,45
البيئة وتهيئة الإقليم	07	02,45
مجـــالات أخرى	58	20,28
مجموع الاعتمادات	286	100

Source: Algérie; Le plan d'investissements publics 2010/2014, rapport d'Ambassade de France en Algérie, publication service économique régional d'Alger, DG. Trésor, Novembre 2012, Hydra, Alger. P02.

إن سياسة الإنعاش التنموية التي انتهجتها الجزائر وترافقت مع المخططات الاقتصادية والبرامج التنموية الثلاث، تهدف لتدارك التأخير في جميع القطاعات والتوجه نحو النهوض بالاقتصاد الوطني من خلال تحضير البلاد لاستقبال الاستثمارات الأجنبية مع تهيئة المؤسسات الوطنية وإعداد النظام المالي والجهاز المصرفي حتى يكون مستعد لخوض هذه التجربة. وهناك رغبة بادية من وراء هذه البرامج لتحسين صورة الجزائر داخليا وخارجيا وجعلها أكثر جاذبية، خاصة الصورة التي رافقتها زمن العشرية السوداء، وكذا الرغبة الحقيقية بالإقلاع بالاقتصاد الوطني نحو تحقيق نمو قوي ومستديم.

الفرع الثالث: ترشيد النفقات العامة في الجزائر.

إن المقصود بترشيد النفقات العامة هو تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة. حيث تعتبر النفقات عنصرًا مهما لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، لذلك يجب استعمالها بشكل عقلاني، وذلك بإعتبارها موردًا هامـــاً للدولة يخشى من تبذيره وسوء إستعماله،[1]

[1]-مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (2004/1990)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 171.

والجزائر كغيرها من الدول اتخذت مجموعة من التدابير السياسية والإقتصادية لخفض الإنفاق العام وترشيده، مستفيدة في ذلك من التجارب السابقة التي شهدها الاقتصاد الوطني في فترات التقلبات المتكررة لأسعار النفط في الأسواق العالمية، وبالأخص حالة الانخفاض التي شهدتها أسعار النفط في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، ومدى تأثير ذلك على حجم النفقات العامة. فضلاً على أن النفط يمثل المورد المالي الرئيسي لتمويل هذه النفقات. بالإضافة إلى رغبة الحكومات المتعاقبة في السنوات الأخيرة لزيادة حجم نفقات التجهيز الاستثمارية مقابل التخفيض من حجم نفقات التسيير، وذلك إنطلاقاً من رؤية مستقبلية تهدف لتكريس التوجه نحو دعم الاستثمار وترقية الإنتاج الوطني.

أولاً. الأهداف الاقتصادية لعملية ترشيد النفقات العامـــة في الجزائر:

تسعى الدولة بكل جهودها عند عملية توظيف النفقات في الميزانية العامة إلى تكريس توجهها نحو دفع حركية الاقتصاد الوطني وتنويعه عبر تكثيف إجراءات دعم الاستثمار وتشجيع الإنتاج الوطني، وذلك من خلال دعم الإجراءات التالية:

1. الإستمرار في التدابير التشجيعية التي تم إقرارها لصالح المؤسسات:

وهو ما تجلى في خلو مشروع قانون المالية لسنة 2013 من أية ضرائب أو رسوم جديدة على هذه الأخيرة، فيما لجأت الحكومة في إطار السياسة الاقتصادية الحذرة المتبناة لتحصين الاقتصاد الوطني والمؤسسات الوطنية من تداعيات الأزمة العالمية إلى الترشيد والتقليص من حجم النفقات العمومية بنسبة 7 % مقارنة بقانون المالية لسنة 2012، بالإضافة إلى التأكيد على إلزامية مراعاة تذبذبات الظروف الاقتصادية والمالية الدولية وما يميزها من ارتياب وغموض.

2. تشجيع الأداة الوطنية للإنتاج وتكثيف الاستثمار:

تثمينا للتدابير المتخذة في إطار مشاريع قوانين المالية العادية والتكميلية للسنوات الأخيرة، والرامية إلى خلق وإعادة إحياء الجهاز الإنتاجي الوطني وتفعيل الاستثمار بنوعيه المحلي والأجنبي من أجل تنويع الاقتصاد الوطني وتحريره من تبعية المحروقات، فقد كرس نص مشروع القانون لسنة 2013، الجهود التشجيعية التي أقرتها الدولة لفائدة المؤسسات، والمتمثلة أساسا في الإعفاءات الضريبية والاستمرار في تطبيق سلسلة من الإجراءات لفائدة الاستثمار، وخلا بالتالي من أية ضرائب أو رسوم جديدة ولا حتى زيادات في الرسوم المعمول بها، مؤكداً التزام الحكومة بمسعى عقلاني يهدف بالدرجة الأولى إلى ترقية الإنتاج الوطني.

كما يقترح المشروع ضمن نفس مسعى التقليص من الضغط الجبائي وتشجيع الاستثمار وتخفيف الإجراءات الضريبية والجمركية ومكافحة التهرب الجبائي وتطهير حسابات مخصصات الخزينة، وذلك دعما لسياسة ترشيد النفقات العمومية.

3. تنفيذ سياسات نقدية ومالية تتماشى مع نمو الإنتاج الوطني:

وذلك في إطار السياسة الاقتصادية التي تبنتها الدولة لمجابهة تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية من جهة، وتطوير الاقتصاد الوطني وتحقيق نجاعته من جهة أخرى. فضلاً عن استكمال سياسة تنظيم السوق ومراقبتها والحفاظ على وفرة

المواد الاستهلاكية الأساسية من خلال التسيير الصارم لشبكات التوزيع وتنظيم الأسواق على المستوى الوطني والجهوي والمحلي، والسعي نحو التحكم في مستويات التضخم. وذلك حرصاً من الدولة على بلوغ الأهداف المتوخاة من السياسة الإنفاقية، لاسيما في جانبها الاجتماعي، وحفاظاً على القدرة الشرائية للمواطن على اعتباره أن رفاهيته هي الهدف الأخير لكل سياسة اقتصادية.

ثانياً. تقييم عملية ترشيد النفقات العامـــة في الجزائر:

إن من أهم الوسائل لضمان ترشيد أمثل للنفقات العامة وتحقيق أهدافها، هي توظيفها ضمن عمليات الميزانية العامة، وذلك من خلال توضيح مهام كل نفقة، باعتبار أن الميزانية العامة هي الأداة التي تنفذ بها الأهداف المسطرة ضمن الخطة التنموية. ولأهمية ذلك نحاول أن نتطرق إلى أهم النقائص الموجودة على هيكل النفقات العامة في ميزانية الجزائر، بالإضافة إلى مدى دقـــة تقنية ترحيل إعتمادات رخص البرامج، وكذلك معيار الشفافة في تقديم المعلومات عن برامج الإنفاق، ومعوقات تطبيق قانون ضبط الميزانية.

1. هيكلة النفقات العامة بميزانية الجزائر:

كما سبق وأن أشرنا، يعتمد تقسيم النفقات العامة في الجزائر تصنيفها حسب الوزارات والقطاعات المختلفة، حيث يقابل كل وزارة الاعتمادات المخصصة لها ولسير نشاطها خلال السنة المقبلة. إلا أن ما يميز هذا التصنيف للنفقات العامة بالجزائر هو قدمه ومسايرته بصعوبة للاحتياجات الجديدة لتسيير الاقتصاد العام. رغم تعدد المناهج الحديثة في مجال صياغة الميزانية العامة[1]. فالتقسيم الحالي للنفقات بالجزائر يعتمد على إطار قانوني لم يعد يساير التطور الحاصل في مجال تسيير المجال المالي للدولة. والمتمثل في التشريعين القانونيين الأساسيين التاليين واللذان سبق ذكرهما:

- القانون رقم 17/84 المؤرخ في 10 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم.
- القانون رقم 21/90 المؤرخ في 15 أوت 1990، المتعلق بالمحاسبة العمومية.

إن هذا التقسيم للنفقات العامة بميزانية الجزائر تشوبه عدة نقائص أثرت بدرجة كبيرة في أداء النفقات العامة لدورها الاقتصادي والاجتماعي بشكل فعال وبرشادة عالية، وعموماً تكمن سلبيات هذا التصنيف في تميزه بالنقائص التالية:

- عدم التجانس في التصنيف، بحيث يشير الباب الواحد في نفقات التسيير مثلاً إلى عدة نفقات من طبيعة مختلفة.
- الوثائق المقدمة لا تبين تصنيفاً بحسب طبيعة النفقة في ميزانية التجهيز.
- صعوبة معرفة تكلفة وظيفة معينة من الوظائف التي تقوم بها الدولة، من خلال التصنيف الحالي.
- غموض الأهداف المسطرة والمرغوب تحقيقها من طرف الحكومة في المستقبل عند إدراج الميزانية العامة في الجزائر.
- غياب عنصر المحاسبة عن الأداء، والناتج عن غياب تطبيق قانون ضبط الميزانية والمعايير الحديثة المستعملة للرفع من كفاءة وفعالية النفقات العامة.

---

[1]- جمال لعمارة، منهجية الميزانية العامـــة للدولة في الجزائر، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 60.

- عدم استعمال تقنية ترشيد الخيارات المالية بالنظام أليزاني الجزائري الحالي، بحيث ان تقدير النفقات العامة يتم من طرف كل وزارة للإعتمادات التي تخصها خلال الفترة المقبلة وترفع إلى وزارة المالية لتعديلها وهذا الأسلوب يدفع بكل وزارة غلى المغالاة في طلب الاعتمادات دون الرجوع إلى الأولويات، وذلك ما يفسر تزايد نفقات كل وزارة سنة بعد سنة. وهو ما يغيب عنصر ترشيد الإنفاق في هذه الحالة.[1]

2. تقنيـــة ترحيل الإعتمادات ورخص البرامج:

حيث يعد ترحيل الاعتمادات إجراء يسمح للحكومة بترحيل النفقات غير المستعملة في السنة المالية الحالية لاستعمالها في السنة المقبلة، غير أن الملاحظ هو أن المشرع الجزائري يرخص باستعمال هذه التقنية إلا في حالة أبواب الميزانية الخاصة بالدعم الاقتصادي والإجتماعي، واعتمادات صيانة المباني والعتاد، كما لا تقفل الإعانات والتخصصات الممنوحة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري حسب إجراءات الميزانية المعمول بها، ما لم تنفق بمجملها وترحل لتستعمل في السنة المقبلة.

وعليه وبالرغم من أهمية عملية ترحيل الإعتمادات في مجال حماية الأموال غير المستعملة في سنة مالية معينة إلى سنة مقبلة، فإن هذه العملية لا تطبق في الجزائر عل كل أنواع نفقات التسيير باستثناء المذكورة سابقاً، مما أدى إلى ظهور ممارسات غير شرعية في هذا المجال، وذلك عند قرب انتهاء السنة المالية تسارع كل هيئة في استعمال الأموال المتبقية بأي صيغة، مما ينتج عنه الكثير من التبذير للموارد العامة، فضلاً عن سوء استخدامها من جهة، والتكرار المستمر لنفقات التسيير وبشكل دوري من جهة أخرى. وهو ما ينافي مبادئ ترشيد النفقات العامة، ويساهم في ضياع المال العام.

ويختلف عنصر ترحيل الاعتمادات في حالة ميزانية التسيير عنه في حالة ميزانية التجهيز، حيث يعتبر في الحالة الأخيرة أمر آلي ومعمول به، إذ يتم ترحيل كل الاعتمادات المتبقية إلى السنة المقبلة من طرف المصالح المعنية ومصالح التخطيط.

وفيما يخص تعديل رخص البرامج والمتعلقة بنفقات التجهيز الاستثمارية والموجهة لهذه الإدارة أو تلك، تستطيع الدولة في السنوات المقبلة تحديد مستوى النفقات العامة المنجزة في هذا القطاع وبالتالي يمكن للحكومة أن تقرر الزيادة في الاعتمادات أو التقليل منها على حسب مقدار الانجاز، وهو أمر غير ممكن في حالة نفقات التسيير لأنها غير مرنة وتتكون من 70 % إلى 80 % من الأجور والمنح.

ومن الواضح أن تقنية ترحيل الاعتمادات ورخص البرامج هي تقنية جد مهمة في ترشيد نفقات الميزانية، لكنها لا تطبق بشكل دقيق في حالة ميزانية الجزائر وتتخللها الكثير من التجاوزات والخروقات المالية، والمتسبب فيها إلى حد كبير الثغرات القانونية الكثيرة وضعف أجهزة الرقابة المالية وغياب الضمير المهني لكثير من مسيري المؤسسات العمومية بأنواعها التشريعية والتنفيذية والاقتصادية، فضلاً عن الأسباب السابقة الذكر.

[1]- Yahia Denideni, La pratique du système budgétaire de l'état en algérie, OPU, Alger, 2002, p315.

3. الشفافية في تقديم المعلومات عن النفقات العامة:

تقتضي شفافية المالية العامة التزام الصراحة مع الجمهور بشأن أنشطة المالية العامة التي تقوم بها الحكومة، سواء كانت أنشطة سابقة أو راهنة أو مستقبلية، وكذلك بشأن هيكل الحكومة ووظائفها اللذين يحددان سياسات المالية العامة والنتائج المترتبة عليها. وتشجع هذه الشفافية إجراء نقاش عام يقوم على معلومات أفضل، وزيادة مساءلة الحكومة وتعزيز مصداقيتها. ولتشجيع المزيد من الشفافية في المالية العامة، أصدر صندوق النقد الدولي (FMI) " ميثـــاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة ".

يحدد ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة مجموعة من المبادئ والممارسات للمساعدة على ضمان تقديم الحكومات صورة واضحة عن هيكلها ومواردها المالية. ومن ثم فإن تطبيق الميثاق يتيح ضمانات للجمهور تكفل إجراء تقييم موثوق لسلامة سياسة المالية العامة. ويستند الميثاق على أربعة مبادئ عامة:[1]

- وضوح الأدوار والمسؤوليات: ينبغي أن يكون التمييز واضحا بين الأنشطة الحكومية والتجارية، كما ينبغي أن يتوافر إطار قانوني ومؤسسي واضح يحكم إدارة المالية العامة والعلاقات مع القطاع الخاص. وينبغي أن تكون أدوار السياسات والإدارة داخل القطاع العام واضحة ومعلنة للجمهور.

- عمليات الموازنة المفتوحة: ينبغي عرض معلومات الموازنة على نحو يتيسر معه تحليل السياسات وتعزيز المساءلة. وينبغي أن تحدد وثائق الموازنة أهداف سياسة المالية العامة، والافتراضات الاقتصادية الكلية المستخدمة في صياغة الموازنة، وأهم المخاطر المحيطة بالمالية العامة بما في ذلك المخاطر الناشئة عن الضمانات والالتزامات الاحتمالية الحكومية. وينبغي التزام الوضوح في تحديد إجراءات تحصيل الإيرادات ومراقبة النفقات المعتمدة.

- إتاحة المعلومات للاطلاع العام: ينبغي تزويد الجمهور بمعلومات كاملة عن أنشطة الحكومة السابقة والحالية والمتوقعة في مجال المالية العامة، وعن أهم المخاطر المحيطة بالمالية العامة، على أن يكون الحصول على هذه المعلومات ميسورا. كذلك يتعين على البلدان الالتزام بنشر معلومات المالية العامة في الوقت المناسب.

- ضمانات الموضوعية: ينبغي أن تكون بيانات وممارسات المالية العامة مستوفية لمعايير الجودة المتفق عليها، وأن تخضع للفحص من طرف مستقل.

1.3. الوثائق التفسيرية المساندة لميزانية الجزائر: هناك صعوبات كبيرة في الحصول على الوثائق المعلنة والمرافقة للميزانية العامة، فوثائق الميزانية المذكورة في المـــادة 68 من القانون (17/84) المتعلق بقوانين المالية لا تظهر دائما في الميزانية العامة خاصة فيما يتعلق بالملحقات التفسيرية، والتقدير المالي والإقتصادي. باستثناء الجداول العادية التي تظهر في كل قانون المالية السنوي بشكل دوري. والمتمثلة في الجدول (أ) الخاص بالإيرادات النهائية، والجدول (ب) الخاص بميزانية التسيير، والجدول (ج) الخاص بميزانية التجهيز.

---

[1]- صندوق النقد الدولي (FMI)، "ميثاق الممارسات السليمة في مجـــال شفافية المالية العامـــة"، تم تحديثه سنة 2012، ص 1، 2.

كما تنص نفس المادة من القانون السابق على أن :" يرفق قانون المالية للسنة بمايلي:...قائمة الحسابات الخاصة للخزينة تبين مبلغ الإيرادات والنفقات والمكشوفات المقررة لهذه الحسابات" [1]. إلا أنه لا تتوفر أية معلومات حول الحسابات الخاصة بالخزينة، ما عدا مبالغ الإعتمادات المخصصة من طرف الميزانية العامة لفائدة حسابات التخصيص.

ومنه فإن قلة الوثائق والملاحق التفسيرية المرفقة للميزانية العامة بالجزائر - بالرغم من أن القانون ينص بصراحة على وجودها - يؤكد على عدم الإهتمام بموضوع الشفافية في تقديم المعلومات عن كل عملية مالية تقوم بها الدولة من جهة، ويطرح نوع من الغموض حول التصرفات والتجاوزات الحاصلة في تسيير المال العام من جهة ثانية.

2.3. الشفافية في التعامل مع الجمهور بمعطيات ميزانية الجزائر: بالنظر إلى الميثاق السابق المحدد للممارسات السليمة في مجال شفافية الماليـــة العامة والذي أصدره صندوق النقد الدولي، نجـــد أنه يركز في جانب كبير منه على ضرورة أن تتاح للجمهور معلومات كاملة عن الأنشطة الحكومية المختلفة في مجال المالية العامة وخاصة جانب الإنفاق العام لأنه جانب حساس، وذلك من خلال تقديم وثائق الميزانية، والحسابات الختامية وسائر تقارير المالية العامة التي توضح أنشطة الحكومة في الميزانية العامة.

وضمن هذا الإطار، قام التشريع الجزائري بنص جملة من القوانين بغرض خلق نوعاً من الشفافية في التعامل مع الجمهور بالنسبة للمعاملات المالية العامة التي تمارسها الحكومة من جهة، والمراقبة الدقيقة والمحاسبة المالية الناجعة لتنفيذها من جهة ثانية. حيث وضح القانون رقم (01/06) والمتمم بالأمر رقم (05/10) المؤرخ في 26 أوت 2010. والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، بنص صريح الإجراءات والعقوبات المصاحبة للتجاوزات والخروقات التي تمس التلاعب بالمال العام. ومن ضمن المحاور التي إشتمل عليها هذا القانون لدعم الشفافية، يمكن ان نذكر: [2]

- إبرام الصفقات العمومية: إذ يجب أن تؤسس الإجراءات المعمول بها في مجال الصفقات العمومية على قواعد الشفافية والمنافسة الشريفة وعلى معايير موضوعية. كما يجب أن تكرس هذه القواعد على وجه الخصوص علانية المعلومات المتعلقة بإجراءات إبرام الصفقات العمومية، والإعداد المسبق لشروط المشاركة والانتقاء، وكذا معايير موضوعية ودقيقة لاتخاذ القرارات المتعلقة بإبرام الصفقات العمومية، بالإضافة إلى حرية ممارسة كل طرق الطعن في حالة عدم احترام قواعد إبرام الصفقات العمومية.

- تسيير الأموال العمومية: تتخذ التدابير اللازمة لتعزيز الشفافية والمسؤولية والعقلانية في تسيير الأموال العمومية، وذلك طبقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما، ولا سيما على مستوى القواعد المتعلقة بإعداد ميزانية الدولة وتنفيذها.

---

[1] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، المـــادة 68 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 08 شوال عـــام 1404 والموافق لـ 07 جويلية سنة 1984 والصادر في 10 جويلية 1984، المتعلق بقوانين الماليـــة. ص 1048.

[2] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، المواد 09، 10، 11 من القانون رقم 01/06 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 والموافق لـ 20 فبراير سنة 2006، والصادر في 08 مارس 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته. ص 06.

- الشفافية في التعامل مع الجمهور: لإضفاء الشفافية على كيفية تسيير الشؤون العمومية، يتعين على المؤسسات والإدارات والهيئات العمومية أن تلتزم أساساً بإعتماد إجراءات وقواعد تمكن الجمهور من الحصول على معلومات تتعلق بتنظيمها وسيرها، وكيفية اتخاذ القرارات فيها، وكذا بتبسيط الإجراءات الإدارية، ونشر معلومات تحسيسية عن مخاطر الفساد في الإدارة العمومية، والرد على عرائض وشكاوى المواطنين، وتبرير القرارات الصادرة في غير صالح المواطن، وتبين طرق الطعن المعمول بها.

وبالإضافة إلى هذه التدابير، فقد تم إنشاء هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، وهي سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع لدى رئيس الجمهورية. يتمثل دورها في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد. وذلك من خلال قيامها بالمهام التالية:

- اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد تجسد مبادئ دولة القانون وتعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الشؤون والأموال العمومية.

- تقديم توجيهات تخص الوقاية من الفساد، لكل شخص أو هيئة عمومية أو خاصة، واقتراح تدابير خاصة منها ذات الطابع التشريعي والتنظيمي للوقاية من الفساد، وكذا التعاون مع القطاعات المعنية العمومية والخاصة في إعداد قواعد أخلاقيات المهنة.

- ضمان تنسيق ومتابعة النشاطات والأعمال المباشرة ميدانياً، على أساس التقارير الدورية والمنتظمة المدعمة بإحصائيات وتحاليل متصلة بمجال الوقايـــة من الفساد ومكافحته، التي ترد إليها من القطاعات والمتدخلين المعنيين.

- إعداد برامج تعليمية وتربوية تسمح بتوعية وتحسيس المواطنين بالآثار الضارة الناجمة عن مخاطر الفساد على المجتمع.

وبالرغم من كثرة الأطر القانونية التي نص عليها التشريع الجزائري والداعمة لشفافية التعامل مع الجمهور في ما يخص صرف المال العام. إلا أن الملاحظ هو التزايد المطرد لعدد فضائح الفساد المالي التي تطالعنا بها الصحف الوطنية، والتي أصبحت من أهون القضايا طرحًا ومن أصغرها تجاوبًا، فلايكاد يمر أسبوع حتى تفجّر قضية في قطاع من القطاعات. حيث تعددت التجاوزات التي مست الكثير من القطاعات والهيآت العمومية للدولة خاصة في السنوات الأخيرة، ويمكن أن نذكر منها على سبيل الحصر لا على سبيل المثال. فضيحة الخليفة سنة 2002، وكان بنك الخليفة الجزء الرئيسي فيما سمي بفضيحة القرن، وقضية الخليفة هي قضية أكبر فساد مالي شهدته الجزائر، ويقصد بالخليفة المجمع الذي يضم بنك الخليفة وشركة خليفة للطيران وتلفزيون الخليفة، وشركة خليفة لتأجير السيارات. وبدأت بوادر سقوط مجموعة الخليفة سنة 2003 عندما اتخذت السلطات الجزائرية قرارا بتجميد عمليات الخليفة بنك إثر اكتشاف اختلاسات. وبعدها أعلن في نفس السنة إفلاس مجمع الخليفة الذي كان رأس مالها يساوي مليار دولار.

وقضية الفساد التي مست شركة سوناطراك (Sonatrach)، وهي شركة عمومية جزائرية شكلت لاستغلال الموارد البترولية في الجزائر، وهي متنوعة الأنشطة تشمل جميع جوانب الإنتاج الاستكشاف والاستخراج والنقل والتكرير. وقد نوعت في أنشطتها البتروكيمياويات وتحلية مياه البحر. وقد اشتملت قضية الفساد بالشركة فيما أطلق عليه

"سوناطراك1" و"سوناطراك2"، حيث تعلقت القضية الأولى سنة 2009 بشركة (Brown And Root Condor) (BRC) المختلطة بين سوناطراك الجزائرية و"بروان أند روث" الأمريكية، وهي شركة مختلطة فازت بعشرات مشاريع البنية التحتية بالجزائر في قطاع المحروقات والإنشاءات والصحة والفندقة والمطارات والبناء والخدمات النفطية والنقل. وقد كُشفت عدة تجاوزات في العمليات التي تقوم بها الشركة، حيث أظهرت بيانات نفقاتها وجود تضخيم كبير في قيمة السلع والتجهيزات والخدمات المستوردة من طرف الشركة بطريقة غير مسبوقة، حيث قدرت عمليات التضخيم بين عشرات ومئات المرات من قيمة التجهيزات.

كما إرتبطت القضية الثانية بشركة السايبام الغازية (Saipem) الإيطالية التي ظهرت في فيفري سنة 2013، التي تمثلت في تجاوزات غير شرعية قام بها مسيرين جزائريين بشركة سوناطراك مست كيفية حصول هذه الأخيرة على عقود لمشاريع بقيمة 11 مليار دولار. وقد سبقت هذه الأمثلة ملفات فساد ثقيلة، كقضية الطريق السيار شرق غرب، وميناء الجزائر وغيرها من ملفات الفساد، والمتعلّقة بتبديد أموال عمومية من مؤسسات مالية واقتصادية واجتماعية.

إن عملية معالجة الفساد لا يمكن حسمها خلال شهور أو حتى سنوات قليلة، فالأمر يفرض معالجة الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى تفشي الظاهرة وعدم الاكتفاء بمعالجة مظاهرها، ما يعني تبني سياسة عامة إستباقية وعدم الاكتفاء بسياسة عامة وقائية، تكون علمية وواقعية، فاعلة في جوانبها السياسية، الإدارية، الاقتصادية، المالية والاجتماعية، يشارك فيها الجميع، بدءًا من السلطات السّياسية التي عليها أن تضمن استقلالية القضاء وتضع الآليات التشريعية اللازمة مع الحرص على تنفيذها، إلى المضي في تفعيل دور المجتمع المدني والجهاز الأمني في الرقابة والمحاسبة، إلى بعث ثقافة معززة لقيم النزاهة بين كافة أطياف المجتمع، تستخدم فيها لغـــة سهلة تخاطب وعي وعقلية المواطن البسيط.

المطلب الثاني: سياسة الإيرادات العامة في الجزائر.

بوجه عام، فقد ركزت السياسة الاقتصادية خلال الفترة محل الدراسة على تنمية وتنويع مصادر الإيرادات العامة وزيادة حصيلتها لمواجهة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة، كما اعتمدت السياسة المالية في الجزائر والضريبية على وجه الخصوص اعتمادا كبيرا على الجباية البترولية والتي تجاوزت نسبتها في كل السنوات أكثر من 50 % من إجمالي الإيرادات العامة للموازنة، وبهدف فهم أدق لتطور سياسة الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2014/1999) نتناول في هذا المطلب العناصر التالية:

الفرع الأول: تصنيف الإيرادات العامة في الجزائر.

تقتضي دراسة سياسة الإيرادات العامة بالجزائر إلى ضرورة التطرق إلى التصنيفات المختلفة للإيرادات العامة ضمن عناصر الميزانية العامة للدولة. حيث نصت المادة 11 من القانون رقم (17/84) المتعلق بقوانين المالية على تصنيفها كمايلي:

- إيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.

- مداخيل الأملاك التابعة للدولة.

- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوي.

- الأموال المخصصة للهدايا والهبات والمساهمات.

- التسديد برأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها.

- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.

- مداخيل المساهمات المالية للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المرخص بها قانونا.

ومن خلال التصنيف السابق، يمكن أن تقسيم الإيرادات العامة إلى قسمين، إيرادات إجبارية، وإيرادات اختيارية:

أولاً. الإيرادات الإجبارية:

تتمثل هذه الإيرادات في مجموع الاقتطاعات التي تحصل عليها الدولة بصفـــة إجبارية ودون مقابل، وتشتمل على المداخيل الجبائية والغرامات والحصص المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية، وتلخص فيما يلي:

1. الإيرادات الجبائية: تتكون من مختلف الضرائب والرسوم والمصنفـــة في الجدول (أ) من الموازنة العامة كمايلي:

أ. الضرائب المباشرة: وهي الضرائب التي تفرض على مختلف أنواع المداخيل كالأرباح الصناعية والتجارية والأرباح غير التجارية والمرتبات والأجور...إلخ.

ب. حقوق التسجيل والطابع: وهي الضرائب الموضوعة على بعض العقود القانونية وكل الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية مثل حقوق تسجيل نقل الملكية، وطوابع جوازات السفر وبطاقة التعريف ورخص السياقة... إلخ.

ج. الضرائب غير المباشرة: وتتكون من الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك لكنها تخص فقط المنتجات غير الخاضعة للرسوم على رقم الأعمال (كالذهب والكحول... إلخ).

د. الضرائب على رقم الأعمال: وتفرض على مجموع المواد الاستهلاكية، وتعتبر ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك.

هـ. الحقوق الجمركية: يخضع لهذا الرسم جميع الموارد الموجهة للتصدير والإستراد.

ي. الجباية البترولية: تتكون من مجموع إقتطاعين وهما ضريبة على إنتاج البترول السائل والغاز هذا من جهة وضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات.

2. الغرامات: وتتمثل في العقوبات المالية الصادرة عن هيئة قضائية مثل المحكمة، مجلس المحاسبة...الخ، كما قد تفرضها هيئة إدارية مثل مفتشية الأسعار، مفتشية الجمارك.

3. الحصة المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية: وتمثل نسبة من الأرباح الصافية للمؤسسة بعد اقتطاع اشتراكات العمال حيث أن هذه الضريبة تخضع للقواعد المطبقة في مادة الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية.

ثانياً. الإيرادات الإختيارية:

يعتمد هذا النوع من الموارد على المشاركات والمساهمات المدفوعة إيرادياً من طرف الأشخاص مقابل استفادتهم بسلعة أو خدمة ما دون غيرهم من طرف الدولة ومنها:

1. مداخيل أملاك الدولة: وهي الموارد التي تحصل عليها الدولة مقابل تصفيتها لثرواتها الطبيعية كالمناجم والغابات... إلخ، أو استغلالها في شكل إجازة أو خدمة أو رخصة. ويمكن أن نميز نوعين من مداخيل أملاك الدولة:

أ. مداخيل التصفية: وتتمثل في الموارد التي تحصل عليها الدولة نتيجة تصفية ثرواتها حيث يتم تدبيرها بشكل اتفاقي بين الدولة والمستفيد من خلال نقل ملكيتها عن طريق التنازل مثل الأراضي التابعة للدولة، المساكن، المتاجر... إلخ.

ب. مداخيل الاستغلال: هذا النوع من الموارد يتم تدبيرها من خلال الإيجار أو الخدمة أو الرخصة التي يستفيد منها الأشخاص (طبيعين أو معنويين) الخواص أو العموميين، ومن هذه الموارد مداخيل استغلال المناجم والمقالع، مداخيل الغابات، مداخيل استخراج المنتجات من أملاك الدولة، مداخيل رخص إنشاء محطات توزيع المشتقات البترولية على حافة الطرق العمومية، مداخيل أشغال نقل وتوزيع المياه والكهرباء والغاز المنشأ بالطرق الوطنية، مداخيل استغلال الغابات... إلخ.

2. التكاليف المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من طرف الدولة: تمثل هذه المداخيل كل المكافآت التي تحصل عليها الدولة مقابل استعمال خدماتها المختلفة، ويمكن أن نميز ثلاث أنواع من هذه المداخيل المحصلة من قبل الدولة:

- المكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية للدولة مقابل ما تؤديه من خدمات.

- المكافآت المحصلة من النشاطات المالية للدولة مثل ما تقدمه من نشاطات مصرفية.

- المكافآت المحصلة من النشاطات الإدارية.

3. أموال المساهمات والهدايا والهبات: هذا النوع من الموارد تقدم للدولة بدون مقابل وتتمثل في الإسهامات المالية المقدمة من طرف الأفراد بمحض إرادتهم بهدف تمويل نفقة عمومية.

وعموماً، فإن تصنيف الإيرادات العامة النهائية والمطبقة على الميزانية العامة في الجزائر معروضة بشكل عام حسب الطبيعة القانونية ومصنفة في الجدول (أ) الملحق لقانون المالية السنوي في بابين هما: الموارد العادية، الجباية البترولية، ويمكن أن نوضح هذا التصنيف ضمن الجدول الملحق لقانون المالية لسنة 2013، كما هو مبين بالجدول رقم (08):

الجدول رقم (08): الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الجزائر لسنة 2013 (الجدول أ).

إيرادات الميزانيـــة	المبالـــغ (بألاف دج)
1. الموارد العادية	
1.1 الإيرادات الجبائية:	
201.001. حواصل الضرائب المباشرة.....	**903.000.000**
201.002. حواصل التسجيل والطابع.....	**49.400.000**
201.003. حواصل الرسوم المختلفة على الأعمال..... **(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتجات المستوردة).....**	**649.200.000** **324.200.000**
201.004. حواصل الضرائب غير المباشرة.....	**1.500.000**
201.005. حواصل الجمارك.....	**228.300.000**
المجموع الفرعي (1)	**1.831.400.000**
2.1 الإيرادات العادية:	
201.006. حواصل دخل الأملاك الوطنية.....	**20.000.000**
201.007. الحواصل المختلفة للميزانية.....	**62.700.000**
201.008. الإيرادات النظامية.....	**--**
المجموع الفرعي (2)	**82.700.000**
3.1 الإيرادات الأخرى:	
الإيرادات الأخرى.....	**290.000.000**
المجموع الفرعي (3)	**290.000.000**
مجموع الموارد العادية:	**2.204.100.000**
2. الجباية البترولية:	
201.011. الجباية البترولية.....	**1.615.900.000**
المجموع العام للإيرادات	**3.820.000.000**

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد 72، القانون رقم 12/12 المؤرخ في 26 ديسمبر 2012، قانون المالية 2013. ملحق الجدول (أ)، ص 25.

الفرع الثاني: تحليل سياسة الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2014/1999).

تمتلك الجزائر إمكانيات معتبرة من الموارد الطبيعية التي تشكل عنصراً هاماً في إثراء الاقتصاد الجزائري ودعم قوته، إلا أن إدارة هذه الموارد خارج قطاع الطاقة قد همش، نظراً لنقص الحوافز التشجيعية لتنمية إنتاج السلع خارج هذا القطاع، الأمر الذي كان له أثر واضح على السياسة المالية في الجزائر وخاصة الهيكل الضريبي، نتيجة لكبح تنمية موارد دخل بديلة. فإعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد النفطية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة ترتب عليه آثار على الاقتصاد الكلي جعلت نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مرهوناً بتقلبات أسعار النفط الدولية، التي كان لها فروقات مقابلة لقيمة الصادرات والإيرادات العامة ومدى توفر النقد الأجنبي.

أولاً. المحددات المالية للنظام الضريبي الجزائري:

يترتب على فرض الضرائب تحقيق الأهداف المسطرة، وذلك تبعا لسير الآليات الإقتصادية، ومن هنا نحاول تحليل الأبعاد المالية والانعكاسات الإقتصادية للنظام الضريبي الجزائري من خلال وصف خصائصه وتحليل تطور الإيرادات الضريبية ومكانتها في الميزانية العامة للدولة، وقياس الضغط الضريبي الذي يعكس حقيقة ما يتحمله الإقتصاد الوطني من ضرائب.

1. خصائص النظام الضريبي الجزائري: يتضمن التشريع الضريبي مجموعة القوانين والأنظمة والتعليمات والإجراءات والقواعد والأساليب التي تحدد النظام الضريبي في بلد ما، في حين النظام الضريبي هو مجموعة الفوائض المالية التي تفرض الدولة اقتطاعها من المكلفين خلال زمن معين. وبالرغم من إختلاف الأنظمة الجبائية وتعدد صور هيكلها الجبائي فإنها تشترك في عدة خصائص، وقد إمتاز النظام الضريبي الجزائري الموروث عن الاستعمار بمجموعة من الخصائص والمحددات المـــالية، وعملت الحكومات المتعـــاقبة بهذا النظام مع إدخـــال عدة تعديلات عليه من فترة لأخرى.

1.1 مستوى إستقرار النظام الضريبي الجزائري بالفترة (2014/1999): لقد إتسم الإصلاح الضريبي بالتدرج والبطء بحيث لم تستقر معدلات ومجالات تطبيق الضرائب المنبثقة عن الإصلاح لسنة 1991 ولم تخلو قوانين المالية السنويةالتي تلتها من التعديلات الضريبية، فقانون المالية لسنة 2001 تضمن 33 إجراءاً ضريبياً ما بين تعديل وإلغاء وإتمام، كما أن قانون المالية لسنة 2002 تضمن 32 إجراءاً ضريبياً، فيما شمل قانون المالية لسنة 2003 نحو 68 إجراءاً ضريبياً، وقانون المالية لسنة 2006 تضمن 51 إجراءاً ضريبياً، وقانون المالية لسنة 2007 تضمن 72 إجراءاً ضريبياً. وتوالت بعدها الإجراءات والتعديلات الضريبية في السنوات الأخيرة، حيث تضمن قانون المالية لسنة 2011 أحكام وإجراءات جبائية حددت بـ 57 إجراء متعلق بقانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بالإضافة إلى الضرائب غير المباشرة، وقانون المالية لسنة 2012 شمل 52 إجراءاً ضريبياً، كما تم ضم 21 إجراءاً وحكماً جبائياً بقانون المالية 2013.

إلا أنه، وبالمقارنة مع ما كان يتميز به النظام السابق قبل الإصلاح من تعقد وعدم استقرار خاصة صعوبة تحديد وعاء الضريبة وطرق تحصيلها، فإن الملاحظ على النظام الضريبي الحالي بعد الإصلاحات هو إرساء نوع من التبسيط في إجراءاته ومحاولة تثبيت قوانينه وذلك بالتقليل من الضرائب وإنشاء ضرائب بسيطة وسهلة التطبيق ومقبولة

إجتماعياً، والتي يمكن بفضلها جلب قدر كافي من المداخيل وتكريس مبدأ العدالة الضريبية، حيث تمحورت عملية الإصلاح الجبائي في النقاط التالية:

- تم تنشيط هذا النظام وذلك باستبدال عدة ضرائب معقدة بضرائب بسيطة، كتجميع مختلف الضرائب المفروضة سابقا على الدخل في ضريبة وحيدة وهي الضريبة على الدخل الإجمالي، كما تم استبدال الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات بالرسم على القيمة المضافة.

- تم تخفيف العبء الضريبي الذي كان يعيق المؤسسات الاقتصادية ويحرمها من التوسع وإمكـــانية التمويل الذاتي.

- وضع إدارة ضريبية فعالة والتي تعد همزة وصل بين المكلفين والنظام الجبائي.

- التوسع في استعمال الضريبة التصاعدية ونطاق تطبيق مختلف الإقتطاعات ومراعاة المقدرة التكليفية، التي تعتبر أكثر عدالة إجتماعية.

- توجيه النشاط الإقتصادي، وذلك من خلال حماية الإنتاج الوطني عن طريق الرسوم الجمركية ومراجعة معدلاتها، وكذا محاولة جلب رأس المال للإستثمار في المناطق المراد ترقيتها وذلك بالإعتماد على الإعفاءات والتحفيزات ضريبية.

وبالرغم من أن هذه السياسة الضريبية قد إتسمت بالتدرج والبطء في تطبيق الإصلاح الضريبي، إلا أنها خلقت نوع من الاستقرار في النظام الضريبي الحالي وبالأخص في جانبه التنظيمي والتشريعي، لكن بالمقابل لم تعطي هذه السياسة المنتظر منها خاصة في الجانب الاقتصادي، حيث لم تؤدي إلى توسيع الإستثمار بالشكل الكافي، وذلك لاعتبارين هما البيئة الإقتصادية والإجتماعية التي لم تكن تلائم المبادرات الإستثمارية نظرا لتضمن هذه القوانين على إجراءات وتعقيدات بيروقراطية كثيرة. فضلاً عن بعض العيوب لهذه السياسة كتغيير الهيكل الإنتاجي القائم، فإن هذا التغيير يمكن أن يذهب بعيدا إلى نتـــائج لم تكن مركزية، كهروب الإستثمارات من القطاعات الأخرى إلى القطاعات التي إستفادت من هذه الإمتيازات. كما يبقى عاملا الغش والتهرب الضريبي من جهة وعملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية التي تشكل الجانب الأكبر من الحصيلة الجبائية من جهة ثانية، من بين أصعب التحديات التي تواجه نجاعة وفعالية الإصلاحات الضريبية ومردوديتها ضمن الإطار العـــام للسياسة المالية الكلية.

2.1 تطور الحصيلة الضريبية بالفترة (2014/1999): لقد كان من بين الأهداف الأساسية التي كان يرمي إليها الإصلاح الضريبي هو السعي قدر الإمكان نحو تحسين مستوى مردودية الضريبية، ومحاولة إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية التي كانت تسيطر بشكلٍ كبير في تمويل ميزانية الدولة. ويتحقق ذلك من خلال رفع نسبة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة؛ وكذا جعل الجباية العادية تغطي نفقات التسيير للميزانية العامة [1]. ولمعرفة مدى تحقيق ذلك الهدف، نستعرض التطور العام لحصيلة الضريبية بهذه الفترة، وذلك حسب معطيات الجدول الآتي:

---

[1]- كمال رزيق، سمير عمور، تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جانفي 2008، ص 327.

الجدول رقم (09): تطور الحصيلة الضريبية بالجزائر خلال الفترة (2012/2000).

(الوحدة: مليار د ج)

السنوات	جباية بترولية		جباية عادية					مجموع الحصيلة الضريبية
	القيمة	النسبة (%)	ضرائب مباشرة	التسجيل والطابع	ضرائب المعاملات	مساهمات غير مباشرة	إيرادات جمركية	
2000	720.0	66.56	82.3	16.2	172.2	0.5	90.4	1081.6
2001	840.6	67.47	99.2	17.0	184.3	0.4	104.3	1245.8
2002	916.4	65.57	113.7	19.0	219.1	0.7	128.5	1397.4
2003	836.1	61.45	125.5	19.3	235.6	0.7	143.4	1360.6
2004	862.2	60.00	145.2	19.6	272.2	0.7	137.0	1436.9
2005	899.0	58.24	168.4	19.6	312.4	0.8	143.4	1543.6
2006	916.0	56.24	240.3	23.5	334.4	1.0	113.4	1628.6
2007	973.0	55.87	259.5	28.1	347.2	0.9	132.7	1741.4
2008	1715.4	64.10	331.8	33.9	429.8	1.2	163.9	2676.0
2009	1927.0	63.33	462.8	36.0	473.0	1.1	142.8	3042.7
2010	1501.7	54.02	559.6	39.8	493.9	1.3	183.6	2779.9
2011	1529.4	50.22	686.4	48.0	557.7	1.5	222.2	3045.2
2012	1519.0	48.43	718.0	43.0	629.0	2	225.0	3136.0

Source: - Données du Ministère des Finances, Direction Générale de la Prévision et des Politique, Depuis le Site Web: www.dgppmf.gov.dz, Consulté le 12/10/2013.

- International Monetary Fund (IMF), Country Report N°: 12/20, January 2012.

إن ما يمكن استخلاصه من معطيات الجدول رقم (09)، هو أن بنيـــة الحصيلة الضريبية في الجزائر تتميز بما يلي:

أ. هيمنة الجباية البترولية على حصيلة الإيرادات الضريبية: تعتمد الحصيلة الضريبية في الجزائر على الجباية البترولية بشكل كبير إذ نادرا ما تقل حصتها عن 60 % من الإيرادات الجبائية، بينما يستمر تواضع حصيلة الجباية العادية مع تغيرات طفيفة في معدلات نموها السنوي، ما يعني أن البرامج الاستثمارية المنجزة منذ سنة 2001 لم تخلق فوائض اقتصادية بالقدر الذي من شأنه الرفع من نسبة الجباية العادية في بنية الإيرادات الضريبية، وخاصة في ظل تواضع حصة الضرائب المباشرة في إيرادات الجباية العادية، وحتى التطور الذي عرفته حصيلة الضرائب المباشرة ليس مؤشرا على توسع الأوعية الضريبية عموديا وأفقيا بسبب ازدهار النشاط الاقتصادي وتعاظم الأرباح

والمداخيل وإنما لعوامل أخرى، الأمر الذي يرهن عملية التنمية في الجزائر بالموارد ذات المصدر الخارجي، لكن التنمية المنشودة من قبل المجتمعات هي التنمية المستقلة الناتجة عن الاعتماد على الذات أي بتعبئة الموارد المادية والبشرية في الداخل، وتقليص الاعتماد على الخارج الى أدنى حد ممكن، ومن ثم فان التنمية المستقلة تنطوي على تقليص الاستغلال وتعظيم الاستقلال.[1]

ب. ضعف مساهمة الضرائب المباشرة في الإيرادات الضريبية العامة: حيث تساهم حصيلة الضرائب المباشرة بنسبة ضعيفة في الإيرادات الضريبية، وهي تشتمل على الضريبة على الأجور والمرتبات والضريبة على الدخل لباقي الفئات والضريبة على أرباح الشركات بالإضافة على ضرائب مباشرة أخرى، ورغم التصاعد النسبي الذي تعرفه سنويا تبقى مساهمتها من الحصيلة الضريبية متواضعة إذ لم تتجاوز في أحسن الحالات نسبة 25 %، وحتى حصتها ضمن الجباية العادية خارج المحروقات تبقى متواضعة بأقل من 45 %، كما هو موضح في الجدول رقم (10) أدناه:

الجدول رقم (10): الأهمية النسبية للضرائب المباشرة في الحصيلة الضريبية في الجزائر للفترة (2012/2001).

مساهمة الضرائب المباشرة في الإيرادات الضريبية العامـــة.												
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
النسبة (%)	7.96	8.13	9.22	10.1	10.9	14.7	14.9	12.3	15.2	20.1	22.5	22.8
مساهمة الضرائب المباشرة في الجباية العادية خارج المحروقات.												
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
النسبة (%)	24.5	24.0	18.8	25.3	26.1	33.7	33.7	34.5	40.4	43.7	45.3	44.5

المصدر: إعداد الباحث إعتماداً على معطيات الجدول رقم (09).

رغم التصاعد الظاهر في حصيلة الضرائب المباشرة إلا أنها تأخذ حصة ضعيفة في بنية الإيرادات الضريبية وهي خاصية تميز الأنظمة الضريبية للاقتصاديات النامية، على عكس اقتصاديات الدول المتقدمة حيث تأخذ الضرائب المباشرة بشكل عام والضرائب على الدخل تحديدا حصة واسعة من موارد الميزانية العامة.

وتعد مصادر الدخول المكونة لأوعية الضرائب المباشرة مؤشرًا على مدى تقدم المالية العامة أو تخلفها، كما تعتبر انعكاسا طبيعيا لتقدم الاقتصاد أو تخلفه، وبمقارنة متوسط حصة الضرائب المباشرة ضمن بنية الإيرادات الضريبية الكلية بالجزائر لنفس الفترة مع بعض دول المغرب العربي على سبيل المثال، نجدها تشكل نسبة 14%، وهي نسبة ضئيلة وبعيدة عن ما هو محقق بهذه الدول، حيث وصل متوسط مساهمة الضرائب المباشرة من إجمالي الإيرادات الضريبية

[1]- عبد السلام أديب، السياســـة الضريبية وإستراتيجية التنميـــة، الرباط، إفريقيـــا الشرق، 1998، الطبعـــة الأولى، ص 15.

بتونس والمغرب نسبة 38%[1]. ويرجع سبب الضعف إلى هيمنة الجباية البترولية على الحصيلة الضريبية، ما يضعف من الأهمية النسبية لكل أنواع الضرائب في الحصيلة الإجمالية، لذا فإن الأمر يختلف عندما يتعلق بحصتها في الحصيلة الضريبية خارج المحروقات، حيث ترتفع النسبة بمتوسط 34.74%، إلا أنها تبقى غير كافية في تمويل الوعاء الضريبي الكلي، وعليه فإن الحصيلة الضريبية بهذه البنية هي نتيجة طبيعية لبنية الاقتصادي الجزائري المعتمدة على النفط.

2. مستوى الضغط الضريبي ومردودية النظام الضريبي الجزائري:

يعد الضغط الضريبي من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة لتقييم مردودية النظام الضريبي، إذ يبحث عن الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات الضريبية لتحقيق أكبر حصيلة ممكنة دون إحداث ضرر في الاقتصاد الوطني، ويعبر الضغط الضريبي عن العلاقة الموجودة بين الإيرادات الضريبية والثروة المنتجة المعبر عنها بالناتج المحلي الخام، وتستعمل الكثير من المصطلحات للتعبير عن هذا المفهوم كمستوى الجباية ومعدل الاقتطاع الإجباري. وقد حدد الاقتصادي الأسترالي كولن كلارك (Collin Klark) مستوى الضغط الضريبي النموذجي بنسبة 25% [2]، ويمكن حسابه وفق الصيغة التالية: الضغط الضريبي الإجمالي = (الإيرادات الضريبية الإجمالية ⁄ الناتج المحلي الإجمالي)* 100.

ونظراً إلى هيمنة الجباية البترولية على الحصيلة الضريبية بالجزائر، فإن اعتماد الضغط الضريبي للجباية العادية منسوباً إلى الناتج المحلي الخام خارج المحروقات يكون أكثر دلالة. فحسب الإحصاءات الرسمية وقوانين المالية السنوية، فإن الجباية البترولية مدرجة ضمن الإيرادات الضريبية، واستناداً لذلك يتخذ الضغط الضريبي مستويات مرتفعة قد تفوق مثيلاتها بالدول المتقدمة. فمثلاً في سنة 1985، بلغ الضغط الضريبي بالجزائر مع حساب الجباية البترولية معدل 36.20 %، في حين شكل بنفس السنة معدل 27.6 % في اليابان و 37.1 % في كندا و 29.9 % بالولايات المتحدة الأمريكية[3]. وهو ما يطرح التساؤل حول تحقيق بلد نامي لهذا الضغط الكبير.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن أهمية معدل الضغط الضريبي تكمن كذلك في تقييم مدى قدرة النظام الضريبي في تحقيق أهم هدف للإصلاح الضريبي، والمتمثل في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية. فمعدل الضغط الضريبي يمثل جملة ما تحدثه السياسة الضريبية من تأثيرٍ على سلوك الأفراد في المجتمع، وتعديل خططهم في مجالات الإنفاق الاستهلاكي والادخار والاستثمار. ويمكن تحليل تطور هذا المعدل بالجزائر وذلك ضمن معطيات الجدول التالي:

---

[1]- الحواس زواق، تقييم آثار البرامج الاستثمارية على الميزانية العامة - نمو وتطور الحصيلة الضريبية-، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2014/2001)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 11/ 12 مارس 2013، ص20.

[2]- ناصر مراد، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، سوريا، 2009، ص 191.

[3]- حميد بوزيدة، الضغط الضريبي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جوان 2006، ص 286.

الجدول رقم (11): تطور معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2012/2001).

(الوحدة: مليار د ج)

السنوات	الحصيلة الضريبية		الناتج الداخلي الخام (PIB)		الضغط الضريبي (%)	
	الإجمالية	جباية عادية	الإجمـــالي	خارج المحروقات	الإجمـــالي	خارج المحروقات
2001	1245.8	405.2	4227.1	2783.2	29.47	14.55
2002	1397.4	481.0	4522.8	3045.7	30.89	15.79
2003	1360.6	524.5	5252.3	3383.4	25.90	15.50
2004	1436.9	574.7	6149.1	3829.3	23.36	15.00
2005	1543.6	644.6	7562.0	4209.1	20.41	15.31
2006	1628.6	712.6	8501.6	4619.4	19.15	15.42
2007	1741.4	768.4	9352.9	5263,6	18.61	15.88
2008	2676.0	960.6	11043.7	6046.1	24.23	15.88
2009	3042.7	1115.7	9968.0	6858.9	30.52	16.26
2010	2779.9	1278.2	11991.6	7811.2	23.18	16.36
2011	3045.2	1515.8	14519.8	9277.7	20.97	16.33
2012	3136.0	1617.0	15843.0	10634.6	19.79	15.20

Source: Données du Ministère des Finances, Direction Générale de la Prévision et des Politique, Depuis le Site Web: www.dgppmf.gov.dz, Consulté le 12/10/2013.

تؤكد بيانات الجدول السابق، أن الضغط الضريبي يتخذ مستويات مرتفعة مقارنة مع المستوى النموذجي (25 %) وذلك في حال تم إدراج الجباية البترولية في حساباته، في حين نلاحظ ضعف مستوى الضغط الضريبي مقارنة بالمستوى النموذجي إذا ما تم احتسابه إعتماداً على الجباية العادية والناتج المحلي الخام خارج المحروقات، حيث لم يتجاوز نسبة 16% في أغلب سنوات فترة الدراسة. وهي نسبة تعد أقل مما هو سائد في الكثير من الدول المتقدمة أو النامية، وهذا بالرغم من الإصلاحات التي شهدها النظام الضريبي الجزائري، وعليه يمكن أن نستنتج محدودية مردوديته، حيث لم يتمكن من تحسين المقدرة التكليفية للدخل الوطني، وهو ماتؤكده ضعف المستويات السابقة للضغط الضريبي. ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى مجموعة العوامل التالية:[1]

- ضعف الإدارة الضريبية في إيجاد الأوعية الضريبية الملائمة ذات المردودية العالية.
- تواضع مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام، مما انعكس سلباً على مردودية الجباية العادية.
- ضعف الاقتطاعات الضريبية نتيجـــة إنخفاض الدخل الفردي وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي.

[1]- ناصر مراد، مرجع سابق، ص 192.

- ارتفاع حدة التضخم وتدهور قيمة العملة الوطنية، مما يخفض القيمة الحقيقية لحصيلة الضرائب.
- انتشار البطالة التي تفوت على الدولة إخضاع فئة كبيرة من أفراد المجتمع للضريبة على الدخل الإجمالي (IRG).

ومنه فقد عملت القوانين الضريبية أثناء عملية الإصلاح وحتى فيما بعد الإصلاح إلى الرفع من مقدار الضريبة الغير بترولية لكي تساهم في سد بعض النفقات العامة. حيث تم التوصل جزئيا إلى إصلاح الهيكل الضريبي، وأيضا الرفع جزئياً من المردود الجبائي وخاصة الجباية العادية، وبالرغم من ذلك تبقى مساهمة هذه الأخيرة في تمويل الإيرادات العامة ضعيفة، وذلك بسبب هيمنة المحروقات على الاقتصاد الوطني، وثقل الضغط الجبائي، وانتشار القطاع الغير الرسمي والغش والتهرب الضريبي. بالإضافة انخفاض معدلات ضريبة الدخل وضريبة الشركات وضعف عملية التحصيل نتيجة لارتفاع الإعفاءات الضريبية والامتثال الضريبي. حيث يصل التحصيل الضريبي في الجزائر على أقل من 50 %، كما تبلغ معدلات التحصيل الضريبي والكفاءة في تحصيل ضريبة القيمة المضافة مستويات أدنى بكثير من المتوسط في اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية.[1]

إن التحدي القائم على التراجع المتوقع في أسعار النفط يؤكد أهمية تنمية القطاعات غير النفطية في الجزائر ورفع مستوى الضرائب المفروضة في هذه القطاعات من مستوياتها الحالية شديدة الانخفاض. وينبغي أن تركز الإجراءات التي تُتخذ على جانب الإيرادات على تعزيز هياكل الضرائب مع المحافظة على تأثيرها على النمو عند أدنى حد مع تحسين مستوى العدالة. أما الإجراءات التي يمكن اتخاذها كخطوات أولى فتشمل ما يلي:

- توسيع الوعاء الضريبي: ويرجح العرف السائد في توسيع الوعاء الضريبي على رفع المعدلات الضريبية بصورة عامة، لأن الرفع العـــام للضريبة يمكن أن يتسم بطبيعة تنازلية، بينما تطبيقـــه قد ينطوي على تحديات سياسية. وظهرت أدلة جديدة تؤكد أن توسيع الوعاء الضريبي يساهم بصورة أفضل في النمو - وخاصة ضرائب القيمة المُضافة (دراسة Acosta-Ormachea, Keen, and Yoo 2013) - [2] وفي تحسين بيئة الأعمال. وبالتالي، ينبغي الحد بشكل كبير من الإعفاءات والتخفيضات الضريبية (ما عدا تلك الموجهة للفقراء) على مستوى جميع أنواع الضرائب، والقيام، حيثما أمكن، بدمج معدلات ضريبة القيمة المضافة في معدل واحد. ومن شأن تطبيق استراتيجية تواصل جيد - كالقيام بإصدار نشرة سنوية عن النفقات الضريبية تلقي الضوء على التكاليف والمنافع - أن يساهم بدور بالغ الأهمية في تسهيل كسب التأييد العام لهذه الجهود.
- زيادة الطبيعة التصاعدية لضرائب الدخل: والذي من شأنها أن تحقق المزيد من العدالة دون حدوث تأثير يُذكر على النمو، ويمكن أن يشمل رفع المعدلات الهامشية المنخفضة نسبيا في الوقت الحاضر للضرائب المفروضة على أصحاب أعلى مستويات الدخل، حيثما كان مناسبا، على الدخل الرأسمالي. وكخطوة أولية، يمكن التراجع عن التخفيضات التي أُجريت خلال السنوات الخمس الماضية في أعلى معدلات الضرائب الشخصية ومعدلات ضريبة دخل الشركات.

---

[1]- تقرير الراصد المالي لصندوق النقد الدولي، عدد أكتوبر 2013، من الموقع الالكتروني: http://www.imf.org، 2014/01/01.

[2]- تقرير الراصد المالي لصندوق النقد الدولي، نفس المرجع.

- زيادة الرسوم والضرائب العقارية: إن رفع الرسوم على الاستهلاك من مستوياتها الحالية المنخفضة وخاصة على السلع الكمالية، والضرائب العقارية (مع حماية أصحاب العقارات ذوي الدخل المنخفض)، سيحقق نتائج إيجابية على مستوى الإيرادات كما أنه سيحقق الكفاءة والعدالة، بينما ستكون آثارها على النمو محدودة نظرا لوقوع التأثير الأكبر على الأغنياء. ومع هذا، فإن تطبيق الضرائب العقارية سيقتضي القيام مقدما بتنفيذ استثمارات كبيرة في البنية التحتية الإدارية، مما يتضمن إعداد سجل عقاري شامل ووضع آليات للتقييم، وتوخي الفعالية في تنفيذها.

ومن شأن الإصلاحات التدريجية للإدارات الضريبية والجمركية أن يزيد الحافز على تعبئة الإيرادات وأن يدعم النمو المنتظر. وسيؤدي التركيز على تدعيم القدرات الإدارية، وتعزيز الامتثال والكفاءة إلى زيادة الإيرادات الضريبية وتحقيق تكافؤ الفرص أمام الشركات بينما يشجع الاستثمار الأجنبي ويزيد القدرة التنافسية. ومن شأن استقرار وتبسيط قوانين الضرائب والنظم الضريبية التي تحكم المشروعات الصغيرة والمتوسطة أن يرفع مستوى الكفاءة. وسيؤدي وضع نظام للامتثال أو التحصيل إلى زيادة الإيرادات الضريبية، وتسهيل مزاولة الأعمال، والحد من عدم المساواة في المعاملة الضريبية بين الشركات.

وعليه فإن نجاح السياسة الجبائية في تحقيق أهدافها لا يرجع فقط إلى نجاح إصلاحات النظام الضريبي وحده، وإنما أيضا إلى فعالية السياسة الاقتصادية الكلية. وبالتالي يبقى نجاح السياسة الجبائية في جزء كبير منه متعلق بنجاح السياسة الاقتصادية والعكس. ومنه فإن تحسين مستوى الإيراد الضريبي مرتبط بمعالجة تلك العوامل المتعلقة بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والضريبي للبلاد. وفي هذا الإطار تسعى السلطات الضريبية للوصول إلى نسبة 20 % كضغط ضريبي عن طريق توسيع الوعاء الضريبي وليس زيادة معدلات الضرائب.

ثانياً. الدين العام الداخلي والمديونية الخارجية للجزائر بالفترة (2014/1999):

ضمن الإطار العام لسياسة الإيرادات العامة في الجزائر، نحاول تحليل الأبعاد والانعكاسات المالية لحجم القروض العامة والمتمثلة خاصةً في المديونية الخارجية على الاقتصاد الوطني، ومكانتها في الميزانية العامة للدولة بفترة الدراسة.

1. تطور المديونية الخارجية:

إن الوضعية المالية الحرجة التي شهدها الاقتصاد الجزائري في سنة 1994، والتي جعلت الدولة أمام توقف شبه كلي عن تسديد ديونها، قد فصلت في الاختلاف القائم بين أنصار إعادة الجدولة وأنصار إعادة تحويل الديون الخارجية، حيث أن إعادة جدولة الديون الخارجية للجزائر فرضت نفسها كحتمية، وجرت هذه العملية بشكل كلاسيكي من خلال تطبيق برنامج إستقرار يعرف بإتفاق ستاند باي (أفريل 1994/ مارس 1995)، يليه برنامج تعديل هيكلي على أساس إتفاق تمويل موسع تشمل مدته ثلاث سنوات (أفريل 1995/ مارس 1998).

وقد سمحت هذه العملية بإعادة جدولة 16 مليار دولار نتيجة إجراء عملية إعادة تحويل الديون الخاصة مع نادي لندن، والديون العمومية التي أنجزت مع نادي باريس، كما سمحت الإجراءات المواكبة لبرنامج التعديل الهيكلي بتعبئة

موارد إضافية قدرت بـ 2.6 مليار دولار منحتها مؤسسات بروتن وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير)[1]. إلا أن ذلك لم يسمح بتخفيض المديونية بالشكل المنتظر لترتفع إلى 28.32 مليار دولار سنة 1999.[2]

أما بعد سنة 1999، وكنتيجة لارتفاع أسعار البترول إستطاعت الجزائر تعظيم حجم إحتياطياتها الدولية من العملات الأجنبية والتي استمرت إلى السنوات الأخيرة، وهو ما جعل العديد من الاقتصاديين يروا أنه بدلا من العمل على تحقيق تراكم مستمر في حجم الإحتياطيات من الضروري إستخدام جانب من هذه الإحتياطيات في السداد المبكر للديون المرتفعة التكلفة. وهذا ما أدى إلى إنخفاض حجمها بشكل كبير خلال هذه الفترة، كما يوضح ذلك الجدول التالي:

الجدول رقم (12): تطور بنيـــة الديون الخارجية للجزائر خلال الفترة (2013/2000).

(الوحدة: مليار دولار)

السنوات	مجموع الديون طويلة الأجل	مجموع الديون قصيرة الأجل	إجمـــالي الديون الخارجيـــــة
2000	25.088	0.173	25.261
2001	22.440	0.260	22.700
2002	22.542	0.102	22.644
2003	23.195	0.150	23.345
2004	21.412	0.410	21.822
2005	16.482	0.710	17.192
2006	05.062	0.541	05.603
2007	05.286	0.509	05.795
2008	04.841	1.080	05.921
2009	04.356	1.331	05.687
2010	03.903	1.778	05.681
2011	03.268	1.142	04.410
2012	02.489	1.205	03.694
2013	02.068	1.328	03.396

Source: Données du Ministère des Finances, Direction Générale de la Prévision et des Politique, Depuis le Site Web: www.dgppmf.gov.dz, Consulté le 21/04/2015.

[1]- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي (CNES)، الدورة العامـــة 15، تقرير حول المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط عائق أمام التنمية الأورو متوسطية، 2001، ص 49.

[2]- Revue Media Bank, N° 76, Bank Of Alegria, février /mars 2005, p 05.

يتضح من الجدول رقم (12)، أن حجم الديون الخارجية الإجمالية للجزائر قد شهدت حالة ثبات نسبي بين سنتي 2000 و 2004، حيث تراوحت قيمتها بين 25 و 21 مليار دولار. ومن ثم أخذ منحى هذه الديون بالإنخفاض المستمر في السنوات اللاحقة لتصل إلى حدود 03.396 مليار دولار سنة 2013. وهو ما يعني تراجع إعتماد الدولة في تمويل ميزانيتها العامة على هذا النوع من الإيرادات العامة.

أما من حيث بنية هذه الديون فنجد أن الديون الخارجية الطويلة الأجل تمثل نسبة كبيرة من إجمالي المديونية، حيث بلغ متوسط نسبتها إلى الديون الإجمالية بهذه الفترة معدل 87.83%، وهو ما يعني أن الجزائر تتجه في أغلب عمليات الإقتراض الخارجي إلى القروض الطويلة الأجل. وهي عبارة عن (قروض متعددة الأطراف، وإصدارات السندات، وقروض ثنائية، والاعتمادات المالية، والاعتمادات التجارية غير المؤمن عليهم، وقروض إعادة الجدولة، ودعم المقدم من الشركات الأم لفروعها بالجزائر). ويفسر ثبات وانخفاض مخزون الديون الخارجية بهذه الفترة إلى مايلي:

- إن الإرتفاع الثابت الذي ميز بداية فترة الدراسة يرجع أساساً إلى تراجع قيمة الدولار أمام الأورو (20 %)، وكذلك تعبئـــة المؤسسات الأجنبية قروضاً غير مؤمنة من طرف الدولة، وهذا الارتفاع للأورو ألحق بالجزائر خسائر في الصرف قدرت بـ 1.9 مليار دولار مع نهاية ديسمبر 2003.[1]

بالإضافة إلى ذلك فقد تزامنت بداية هذه الفترة مع تنفيذ الدولة لمخطط الإنعاش الاقتصادي للفترة (2004/2001)، وتطبيقه توقف على الواردات من السلع الأولية والوسطية المستوردة من الخارج في شكل قروض عامة خاصة بعد إبرام الجزائر لإتفاق الشراكة الأورومتوسطية مع دول الإتحاد الأوروبي، حيث إرتفعت ديونها بالأورو في مقابل الدولار، وهو ما جعل نسبة المون الأجنبي في الاستثمارات الوطنية بالجزائر من أعلى النسب في البلدان العربية.

وبالرغم من أن أسعار النفط سجلت تحسناً ملحوضاً مع بداية العشرية الأولى للألفية الثالثة إذ بلغ معدل سعر أوبيك 27.6 دولار للبرميل الواحد سنة 2000، وكذا وصول مبلغ الصادرات من المحروقات إلى 21.1 مليار دولار. والذي أدى إلى إنخفاض نسبة المديونية مقابل الصادرات لتصل إلى 19.8 %، وتجاوز الإحتياطي من العملة الصعبة عتبة 10 ملايير دولار سنة 2001. إلا أن ميزان المدفوعات حقق عجز سنة 2001، وهو ما دفع بالحكومة الجزائرية للإقتراض بهدف تغطية هذا العجز مما أدى إلى إرتفاع ديونها سنة 2002، كما إرتفعت ديونها متوسطة وطويلة الأجل سنة 2003 لتبلغ 23.19 مليار دولار، وقد شكل ذلك إحدى الأسباب الهامة في تزايد المديونية الخارجية بوتيرة ثابتة بهذه السنوات.

- إبتداء من سنة 2006، تم استغلال الاستقرار الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق العالمية، وذلك من خلال التسيير الجيد للمديونية الخارجية للجزائر، حيث إستمر إنخفاض قيمة المديونية من 05.603 مليار دولار سنة 2006 إلى 03.637 مليار دولار سنة 2012، مما أضفى نوعاً من الراحة الماليـــة مع تحسن المؤشرات الاقتصادية الكليـــة.

---

[1]- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي (CNES)، الدورة العامة 24، تقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003، جوان 2004.

وقد ساعد في هذا الانخفاض تحويل بعض الدول (فرنسا، إسبانيا، إيطاليا) لجزء من ديونها إلى استثمارات مباشرة بالجزائر، بالإضافة إلى توظيف الدولة البترودولار(*) في التسديد المسبق لديونها الخارجية، بحيث تم تسديد ما قيمته 1.6 مليار دولار سنة 2004، وإلى غاية نهاية جوان 2006 تم تسديد ما قيمته 4.3 مليار دولار من مجمل ديونها تجاه دول نادي باريس والمقدرة بـ 7.9 مليار دولار[1]، والمفترض تسديدها قبل نهاية شهر نوفمبر من نفس السنة. وتكمن أهمية الدفع المسبق للديون الخارجية في توفير الخزينة العمومية لمبالغ المفروض أن تدفعها الجزائر كفوائد للمؤسسات المالية المقرضة، وأن المبالغ التي كان من المفروض دفعها كأصل للدين ستضاف إلى احتياطات الصرف لاستعمالها كدعم للاقتصاد الوطني، وهذه العملية من المتوقع أن تجعل الجزائر بعيدة عن الهزات الممكنة التي يحدثها انخفاض عائدات المحروقات.

2. الدين العـــام الداخلي:

يحظى الدين الداخلي بنفس الأهمية التي يشكلها حجم الدين الخارجي ضمن المديونية العامة للدولة، ويحدث عادة كنتيجة لإرتفاع الإنفاق العام عن الإيرادات الكلية للخزينة، مما يدفعها إلى اللجوء إلى الإقتراض من البنك المركزي أو البنوك الأجنبية، أو إصدار سندات للخزينة من أجل تعويض هذا العجز. وعليه يمكن ربط تطور الدين العام الداخلي ورصيد الخزينة العمومية في الاقتصاد الجزائري مرة أخرى بالجباية البترولية.

وينقسم الدين العام الداخلي إلى نوعين، يشمل النوع الأول الجزء الخاص بإلتزامات (Engagement) الدولة عن طريق الإمضاء، والتي تتمثل في كل أنواع الضمانات التي تمنحها الدولة لبعض المؤسسات، وجزء آخر خاص بإلتزامات الدولة الخارجة عن الميزانية (hors-bilan) والمتمثلة في الإيداعات لصالح (CCP) وهيآت الحماية الإجتماعية، غير أن هذه الالتزامات لا تعتبر كدين حقيقي، لكنها ديون محتملة في حالة إفلاس المدينين.

وتفادياً لظهور صعوبات في تمويل الاقتصاد الوطني، تم في أكتوبر 1995 إنشاء سوق لقيم الخزينة، بحيث تعمل هذه الهيئة على الإستعاب الجيد للادخار الوطني، تسيير الدين العام وتمويل عمليات الخزينة. ومن أجل ذلك، تم في البداية إنشاء سوق أولي لإصدار سندات الخزينة لصالح البنوك التجارية وشركات التأمين. وبهدف التحكم الجيد في السوق الأولي تم كخطوة ثانية إنشاء سوق ثانوي للخزينة مع بداية 1998، حيث يسمح هذا الأخير بتداول سندات الخزينة من طرف المختصين في قيم الخزينة (SVT) (Spécialistes en valeurs du Trésor).[2]

(*)- البترودولار هو عائدات بيع النفط التي يتم إيداعها في بنوك نفس الدول التي اشترته، أو في البنوك العالمية عامة، وهو أصل ما يسمى بـ "الصناديق السيادية" لدى الدول المصدرة للنفط التي تدير فيها ثروتها على شكل محفظة استثمارية موزعة إلى أسهم وسندات ومعادن ثمينة... إلخ. وتصل قيمة بعض تلك الصناديق إلى مئات مليارات الدولارت.

[1]- عبد الرحيم شيبي، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013، ص 246.

[2]- Menna K, Soutenabilité de la Dette Publique: Quelle Politique Budgétaire Pour L'Algérie ?, Colloque intitulé: Politiques Economiques, Université de Tlemcen, 2004, p 02.

أما فيما يخص نشاط سوق قيم الخزينة فقد عرف هذا الأخير نوعاً من الحركة ابتداء من سنة 1999، خاصة مع ظهور النصوص التشريعية الجديدة المتعلقة بإلغاء وجود قيمة عظمى لإصدار السندات لا ينبغي أن تتعداه الخزينة، مع تبني مبدأ المعدل المحدود الذي يسمح بتعديل عرض هذه السندات مع احتياجات خزينة الدولة. ففي السوق النقدي، سمح إصدار السندات عن طريق المزايدة برفع قيمتها إلى حدود 98.4 مليار دج، وفيما يخص التعاملات في السوق الثانوي فقد بلغت في السنة نفسها نحو 83.5 مليار دج، منها 12 % كمعاملات مع المختصين في قيم الخزينة فقط، أما البقية فهي معاملات مع متعاملين آخرين[1]. والجدول التالي يبين تطورات الدين الداخلي:

الجدول رقم (13): تطور بنيـــة الدين الداخلي للجزائر خلال الفترة (2014/2000).

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	الديون الجارية	ديون التطهير	إجمـــالي الدين الداخلي
2000	80.5	942.4	1022.9
2001	83.4	916.0	999.4
2002	107.7	872.8	980.5
2003	220.9	761.3	982.2
2004	835.0	165.0	1000.0
2005	929.7	164.6	1094.3
2006	819.2	960.5	1779.7
2007	822.1	222.0	1044.1
2008	639.1	94.9	734.0
2009	580.8	228.0	808.8
2010	578.8	520.4	1099.2
2011	571.3	645.1	1216.4
2012	602.8	709.4	1312.2
2013	591.0	580.7	1171.7
2014	776.2	463.5	1239.7

Source: Données du Ministère des Finances, Direction Générale de la Prévision et des Politique, Depuis le Site Web: www.dgppmf.gov.dz, Consulté le 21/04/2015.

من خلال الجدول رقم (13)، يمكن تحليل تطور الدين الداخلي للجزائر بهذه الفترة على مرحلتين. تبدأ المرحلة الأولى قبل سنة 2004، والتي تميزت بإنخفاض الدين الداخلي نتيجة لإرتفاع معدلات الفائدة الخاصة بالسوق الثانوي

[1]- عبد الرحيم شيبي، مرجع سابق، ص 246.

لسندات الخزينة، حيث بلغت معدل 5.9 % سنة 2000، وهو ما قلل من سيولة هذا السوق والممول في جزئه الكبير من قبل البنوك التجارية العمومية (CNMA ,BADR, CNEP)، والتي تساهم بما يقارب ثلثي مجموع هذه السيولةويمول الثلث المتبقي من طرف البنوك الأخرى وشركات التأمين.

أما في سنة 2004، فقد عرف الدين الداخلي تغيراً في هيكله نتيجة عمليات تقسيم ديون التطهير المالي إلى سندات سوقية بغية توسيع سوق قيم الخزينة ورفع التداولات به، حيث تم تحويل قيمة 600 مليار دج من السندات الناشئة من إعادة شراء الكشوفات البنكيـــة للمؤسسات العموميةإلى سندات سوقية. وهو ما زاد من قيـــم الديون الجارية.

وقد حددت المرحلة الثانية لتطور الدين الداخلي بهذه الفترة بعد سنة 2004، حيث تميزت بعودة ارتفاع الدين باستثناء الانخفاض الواضح بسنة 2006، ويرجع ذلك لإنتعاش السوق الثانوي لقيم الخزينة بهذه السنوات وانخفاض معدلات الفائدة، والذي سمح بتخفيف تكاليف اقتراض الدولة وخفض أعباء التمويل الداخلي، مما أدى إلى التخلي النسبي عن التمويل الخارجي. كما أن استقطاب هذا السوق للادخار الوطني سمح للعديد من الأعوان الاقتصادية العامة والخاصة باللجوء إلى هذا النوع لتمويل مشاريعها نظراً لمعدلات الفائدة الإمتيازية (2 % - 3.5 %) وغياب الضمانات التي قد تفرض في حالة التمويل البنكي.

الفرع الثالث: تطور حجم الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (2014/1999).

تميزت السياسة المالية الإنفاقية للجزائر خلال الفترة (2014/1999) كما تتبعنا في تحليلها بزيادة معدلات النفقات العامة باستمرار، وأخذت نفقات التسيير الحصة الأكبر من النفقات الإجمالية. وبالمقابل فقد تم تغطية حجم هذه النفقات وزياداتها بمجموعة الإيرادات العامة الكلية المتزامنة مع هذه الفترة، حيث عرفت إيرادات الموازنة العامة للدولة بالمثل زيادات مستمرة خلال فترة برامج الاستثمارات العمومية المتزامنة مع فترة الدراسة، والتي استمر اعتمادها بدرجة كبيرة على متحصلات الصادرات البترولية.

أولاً. نمو حجم الإيرادات العامة للدولة:

إن مسألة زيادة حجم الإيرادات العامة في معظم الدول النامية هي مسألة في غاية الأهمية، فمن الضروري للحكومات أن تركز على وسائل رفع الإيرادات العامة. حيث أثبتت العديد من الدلائل الدولية على أن الدول التي حققت درجة من النجاح في التنمية الاقتصادية، هي أيضاً تلك التي تمكنت من تحقيق مستويات عالية من تعبئة الموارد العامة.

وفي مجال السياسة المالية والموصوفة بالتوسعية، فقد إتخذت الجزائر بهذه الفترة إجراءات لزيادة الإيرادات العامة، حيث طبقت إصلاحات في إدارة الضرائب والجمارك أدت إلى تعزيز الإيرادات الضريبية، ومنحت في الوقت ذاته إعفاءات ضريبية لتشجيع الاستثمار والإنتاج في القطاعات غير النفطية. وعلى أساس هذه الاجراءات والمتغيرات الاقتصادية المميزة لفترة الدراسة. يمكن عرض وتحليل تطور ونمو حجم الإيرادات العامـــة للدولة في الجدول التالي:

الجدول رقم (14): تطور هيكل إيرادات الميزانية العامة في لجزائر خلال الفترة (2014/2000).

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	جباية بترولية	إيرادات جبائية	إيرادات غير جبائية	إيرادات أخرى	إجمالي الإيرادات العامة
2000	720.0	349.5	15.4	40.0	1124.9
2001	840.6	398.2	43.7	107.2	1389.7
2002	916.4	482.9	74.6	102.7	1576.7
2003	836.1	524.9	57.3	107.3	1525.5
2004	862.2	580.4	42.1	121.7	1606.4
2005	899.0	640.5	35.1	139.4	1714.0
2006	916.0	720.9	44.4	160.6	1841.9
2007	973.0	766.8	75.4	133.9	1949.1
2008	1715.4	965.3	113.8	107.9	2902.4
2009	1927.0	1146.6	67.6	134.1	3275.3
2010	1501.7	1297.9	64.4	210.5	3074.6
2011	1529.4	1527.1	78.9	354.4	3489.8
2012	1519.0	1908.6	77.9	298.5	3804.0
2013	1615.9	2031.0	83.7	164.7	3895.3
2014	1577.7	2078.6	69.6	182.4	3908.3

Source: Données du Ministère des Finances, Direction Générale de la Prévision et des Politique, Depuis le Site Web: www.dgppmf.gov.dz, Consulté le 30/02/2015.

إن الملاحظ على بيانات الجدول رقم (14)، هو تزايد حجم الإيرادات العامة بشكل مستمر من سنة لأخرى، وذلك بالتوازي مع زيادة الحصيلة الجبائية بنوعيها العادية والبترولية، وإن سجلت هذه الأخيرة تراجعاً أو بعض التذبذب بين سنتي 2009 و 2010، أي بإنخفاض بلغت نسبته 22.07 %. وقد مس هذا التراجع جميع موارد الإيرادات وخاصة الجبائية منها، ويعود ذلك إلى انخفاض أرباح الشركات جراء تداعيات الأزمة المالية العالمية من جهة، وتراجع الواردات بسبب التباطؤ الاقتصادي الذي أعقب الأزمة من جهة ثانية، والذي أدى إلى تراجع حصيلة الرسوم الجمركية وباقي الرسوم الأخرى، ويبقى السبب الأساسي للإنخفاض هو الانخفاض الحاد في الإيرادات البترولية العائد إلى تراجع صادرات الجزائر النفطية جراء الأزمة المالية العالمية.

وقد سعت الدولة في ظل التوقعات بانخفاض الإيرادات العامة جراء هذا التباطؤ إلى تعزيز إجراءاتها في مجال تحصيل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية. كما أدى التباطؤ الاقتصادي إلى إتباع سياسات مالية توسعية، بقدر ما تتيحه مرونة السياسات المالية للحيلولة دون المزيد من التراجع في وتيرة النشاط الاقتصادي. إلا أن المميز في هيكل وحجم

الإيرادات العامة للجزائر، هو إرتباط تغيراتها بتغيرات حجم الإيرادات البترولية، والتي تبقى مساهمتها في تمويل إيرادات الميزانية العامة كبيرة مقارنة بالجباية العادية أو مع بقية مصادر التمويل الأخرى.

ثانياً. دور الجباية البترولية في تمويل الإيرادات العامة للدولة:

تختلف الاقتصاديات عادة من حيث القطاعات التي تعتمد عليها، ومن حيث درجة نمو كل قطاع، والقطاعات التي تهيمن على الحصة الكبرى من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الخام والقيمة المضافة والقدرة عل التوظيف هي التي تشكل ملامح الحصيلة الضريبية، فالاقتصاديات التي تعتمد على الموارد الطبيعية كالنفط مثلا تعرف هياكلها الضريبية هيمنة الجباية البترولية، كون هذا القطاع هو محرك الاقتصاد، بينما الاقتصاديات المتطورة تتميز بساهمة متوازنة للقطاعات الاقتصادية في الحصيلة الضريبية، الأمر الذي يجعل هناك اختلاف في ملامح كل من الهيكل الضريبي لدولة متقدمة وأخرى ناميـــة.

1. تطور النظام الجبائي البترولي الجزائري:

إن أصل القانون البترولي عموماً يتفرع من القانون المنجمي العام، إلا أنه إنفصل عنه تدريجيا نظرا للأهمية المعطاة للنشاطات البترولية من قبل البلدان المنتجة؛ أين تكون هذه النشطات مصدر تمويل للتنمية الاقتصادية من قبل هذه الدول المنتجة، حيث يشكل البترول مصدر طاقة ومادة أولية لبعض الصناعات.

وقد حدد القانون المنجمي بصفة عامة في قانون نابليون المؤرخ في 21 أفريل سنة 1810، وطبق في الجزائر في عهد الاحتلال الفرنسي، وفي سنة 1957 إتخذ الاستعمار في إطار قانون المناجم طبيعة قانونية خاصة بالنسبة للجزائر، وذلك بهدف عزل المناطق الصحراوية والشروع في إعداد نصوص قانونية متعلقة بالبحث واستغلال المحروقات في الصحراء.

إن هذه النصوص القانونية تم الاتفاق عليها بين الجزائر وفرنسا على أن يتم التعامل بها بعد الاستقلال (اتفاقية إيفيان) (les accords d'Evian)، إلا أن هذه الحالة الموروثة والمتفق عليها لم تخدم الاقتصاد الجزائري بالشكل المخطط له، وذلك نظرا لقلة الإيرادات الجبائية الممولة لميزانية الدولة وبالأخص وهي في مرحلة البناء والتشييد بعد ثورة وفترة كفاح ضد الإستعمار دامت لسنوات، وهو ما دفع السلطات الجزائرية للبحث عن دور فعال في الميدان وأنشأت بموجب ذلك شركة سوناطراك سنة 1963، وبعد ذلك قامت ببعض التصحيحات تخص المصلحة الجزائرية بموجب الاتفاقية الجزائرية الفرنسية المؤرخة في 29 جويلية 1965.

ولم تأتي هذه التصحيحات بحلول مُرضية. وفي نصوص الأمر رقم 22/71 المؤرخة في 12 أفريل 1971، والمتضمن تحديد الإطار الذي تمارس فيه الشركات الأجنبية نشاطها في ميدان البحث عن الوقود السائل واستغلاله[1]، حيث طابقت الدولة الجزائرية القانون الجبائي البترولي مع القوانين السارية المفعول في الشرق الأوسط، وتم تحديد نطاقا قانونيا جديدًا لجذب الشركات الأجنبية بهدف جلب الاستثمار في مجالات البحث واستغلال المحروقات السائل؛ ومضمون:

[1]- الجريدة الرسمية، العدد 30، الأمر رقم 22/71 المؤرخـــة في 16 صفر عـــام 1391 والموافق لـ 12 أفريل سنة 1971، ص 426.

- فرض السيادة الجزائرية على استغلال هذه الموارد الاستراتيجية من جهة والغير قابلة للتجديد من جهة أخرى.
- إعطاء فرصة للشركات الأجنبية في إطار شركات مختلطة.

وتم العمل في هذا الإطار لغاية صدور قانون رقم 14/86 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلقة بنشاطات البحث ونقل المحروقات بواسطة الأنابيب وهو القانون الذي شجع الشركات الأجنبية على الاستثمار في هذا الميدان. وقاد الى تنشيط الانتاج النفطي في الجزائر فسمح بتوقيع العديد من العقود لاستثمارات أجنبية [1]، وبعده صدر القانون رقم 21/91 المؤرخ في 04 ديسمبر 1991 المعدل للقانون السابق، وقد وسع مجال تدخل الشركات الأجنبية في القطاع البترولي. [2]

لكن المرحلة الصعبة التي مرت بها الجزائر في التسعينيات قادت الى كبح الاستثمارات، وبسبب ذلك ظهرت حاجة ماسة الى استثمارات جديدة لإعمال التنقيب والاستكشاف، وعلى ضوء ذلك صدر القانون رقـــم 07/05 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق 28 أفريل سنة 2005 [3]، والمستوحى من النموذج الأميركي. ويهدف هذا القانون إلى تحديد النظام القانوني لنشاطات البحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بواسطة الأنابيب وتكريرها، وتحويل وتسويق وتخزين وتوزيع المنتجات البترولية، وكذا الهياكل والمنشآت التي تسمح بممارسة هذه النشاطات. كما حدد هذا القانون النظام الجبائي المطبق على نشاطات البحث واستغلال المحروقات. والذي وضع مؤسسة سوناتراك التي تعتبر أول شركة نفطية في إفريقيا والثانية في العالم في نفس مستوى الشركات الأجنبية الأخرى، وسمح لها بالدخول في منافسة مع الشركات الأخرى للحصول على امتيازات نفطية في البلاد. وتميز هذا القانون أيضا بمنح الشركات الأجنبية إمكانية امتلاك حقول نفطية بنسبة 100 % من خلال عقود البحث والتنقيب التي حلت محل عقود تقاسم الإنتاج.

وقد واجه هذا القانون انتقادات حادة واتهم بأنه يمس سيادة البلد ومُقدراته فسقط في النهاية بدون أن يطبق. وجرى استبداله بالأمر الرئاسي رقم 10/06 المؤرخ في 3 رجب عام 1427 الموافق 29 يوليو سنة 2006 [4]، الذي بموجبه حصلت ثلاثة إستدراجات لعروض كانت المشاركة الدولية فيها ضعيفة وأدت الى منح تسعة حقول ذهبت في غالبيتها الى سوناتراك. إلا أن تعدد القوانين خلق حالة عدم استقرار قانوني في قطاع النفط مصحوبة بتغييرات مستمرة كانت لمصلحة سوناتراك وهو ما يجعل من الضروري اتخاذ إجراءات جذرية للوصول الى قانون اكثر جاذبية للشركات الأجنبية.

---

[1] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35، قانون رقم 14/86 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1406 والموافق لـ 19 أوت سنة 1986، المتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، ص 1482.

[2] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 63، قانون رقم 21/91 المؤرخ في 27 جمادى الأول عام 1412 والموافق لـ 04 ديسمبر سنة 1991، المعدل والمتمم للقانون رقم 14/86 المؤرخ في 19 أوت سنة 1986، ص 2392.

[3] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، قانون رقم 07/05 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 والموافق لـ 28 أفريل سنة 2005، المتعلق بالمحروقات، ص 3.

[4] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، أمر رقم 10/06 المـــؤرخ في 3 رجب عام 1427 والموافق لـ 29 يوليو سنة 2006، المعدل والمتمم للقانون رقم 07/05 المؤرخ في 28 أفريل سنة 2005، ص 4.

إن أبرز ماتضمنه قانون 2013 وخصوصا لجهة تخفيف شروط ممارسة التنقيب والاستكشاف وإفساح المجال أمام تمديد فترة التنقيب لأعمال المسح من ستة أشهر الى سنتين وإجراءات تسهيلية أخرى، بالإضافة إلى إلزامية الاشتراك مع سوناتراك في أعمال التكرير وتحويل المحروقات. وبموجب القانون الجديد، تحافظ سوناتراك على امتيازاتها. فالشركة الحكومية العملاقة لا تزال تحتفظ بحصة الأسد في استكشاف وإنتاج المحروقات سواء في كلا من عمليات النفط والغاز. كما أن مشروع القانون لم يغير بند 49/51 % والذي يمنح سوناطراك حصة الأغلبية في أي مشروع استثماري يهم المجموعات الأجنبية. بالإضافة لذلك، يمنح مشروع القانون لسونطراك حقوق حصرية على نقل المحروقات عبر الأنابيب.

2. الأهمية النسبية للجبائية البترولية في تمويل الإيرادات العامة:

من منطلق أن نمو وبنية الحصيلة الضريبية هي التي تشكل ملامح القطاعات التي تهيمن على هيكل الاقتصاد الوطني، فإن استحواذ الجباية البترولية على غالبية الحصيلة الضريبية، ومن ثم على موارد الميزانية العامة، تشير الى أن قطاع المحروقات لا يزال هو محرك الاقتصاد الجزائري، وبخصوص الآثار التي تكون الجباية البترولية قد أحدثتها على هيكل الاقتصاد الوطني، فيمكن إستخلاصها ضمن معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (15): تطور مساهمة الجباية البترولية في تمويل إيرادات الميزانية في الجزائر بالفترة (2014/2000).

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة (مليار دج)	جبايـــة بترولية		بـــاقي الإيرادات الأخرى	
		القيمة (مليار دج)	النسبة (%)	القيمة (مليار دج)	النسبة (%)
2000	1124.9	720.0	64.00	404.9	36.00
2001	1389.7	840.6	60.48	549.1	39.52
2002	1576.7	916.4	58.12	660.3	41.88
2003	1525.5	836.1	54.80	689.4	45.20
2004	1606.4	862.2	53.67	744.2	46.33
2005	1714.0	899.0	52.45	815.0	47.55
2006	1841.9	916.0	49.73	925.9	50.27
2007	1949.1	973.0	49.92	976.1	50.08
2008	2902.4	1715.4	59.10	1187.0	40.90
2009	3275.3	1927.0	58.83	1348.3	41.17
2010	3074.6	1501.7	48.84	1572.9	51.16
2011	3489.8	1529.4	43.82	1960.4	56.18
2012	3804.0	1519.0	39.93	2285.0	60.06
2013	3895.3	1615.9	41.48	2279.4	58.51
2014	3908.3	1577.7	40.36	2330.6	59.63

Source: Données du Ministère des Finances, Direction Générale de la Prévision et des Politique, Depuis le Site Web: www.dgppmf.gov.dz, Consulté le 12/04/2015.

تؤكد لنا معطيات الجدول رقم (15) السابق، أن إيرادات الجباية البترولية في الجزائر تعتبر الركيزة الرئيسية في تعزيز الإيرادات العامة للدولة. فنسبتها قد تجاوزت 50 % في أغلب السنوات المعنية بالدراسة، ويعكس ذلك بشكل واضح طبيعة الاقتصاد الريعي للجزائر بدرجة أساسية، وهو ما يجعلها مطالبة بتنويع إقتصادها أكثر من أي وقت سابق، وهذا في ظل التذبذب الذي تشهده أسواق النفط من حين لأخر.

كما سجلت الفترة نمو طفيف لموارد الإيرادات الأخرى على حساب الجباية البترولية، إذ قاربت نسبة 50 % خلال سنتي 2006 و 2007 على التوالي، وعاودت الارتفاع خلال السنوات الأخيرة بداية من سنة 2010، وترجع نتيجة هذه الزيادة في الحالة الأولى إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى تهاوي أسعار النفط الخام في الربع الأخير من سنة 2008، وبقيت ضمن مستويات منخفضة خلال معظم الربع الأول من عام 2009. وعلى الرغم من ارتفاعها بشكل تدريجي بدءاً من مـــارس 2009، إلا أن المعدل السنوي للسعر الفوري لسلة خامـــات أوبك تراجع بنسبة 35.4 % في سنة 2009 عن مستواه في العام السابق. كما أدى التباطؤ الاقتصادي الناجم عن الأزمة المالية العالمية إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط، حيث اتخذت منظمة أوبك قراراً بتخفيض حصصها الإنتاجية بحجم غير مسبوق لوقف التراجع السريع في أسعار النفط الخام، الأمر الذي تمخض عنه تراجع إنتاج الدول العربية كمجموعة من النفط الخام بنسبة 5.8 % في سنة 2009 [1]، وقد تسببت هذه التطورات في انخفاض عوائد الصادرات النفطية للجزائر، مما أدى إلى تراجع حصيلة الجباية البترولية كنتيجة حتمية، لتبلغ قيمتها 973 مليار دينار سنة 2008، أي بنسبة 49.86 % من حجم الإيرادات الكلية لنفس السنة.

وفي ضوء التطورات الإيجابية في أسواق النفط العالمية بداية من سنة 2010، سجلت الإيرادات البترولية معدلات نمو ايجابية في عدد من الدول المصدرة للنفط. وهو ما يفسر ارتفاع الجباية البترولية وبالمقابل زيادة حجم الإيرادات العامة للجزائر، إلا أنه وبالرغم من عودة تحسن أسعار النفط الدولية، نلحظ نمو طفيف لموارد الإيرادات الأخرى على حساب الجباية البترولية في السنوات الأخيرة، حيث بلغ تمويل الإرادات الأخرى لإجمالي الإيرادات العامة نسبة 55.97 % في سنة 2012، ويرجع ذلك لجملة الإصلاحات والبرامج المتبعة من الدولة لدعم وتعزيز مبدأ إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وهو ما أدى إلى تحسن الأداء الضريبي. حيث نمت الإيرادات الضريبية بمعدلات تراوحت بين 20 % و 10 % بداية من سنة 2011 [2]، إلا أن الأمر يتوقف على ديناميكية وتسارع وتيرة الإصلاحات. بالإضافة إلى أن الإيرادات الجبائية المحققة تبقى المورد الغالب في تغطية الإيرادات العامة بالجزائر، لذا لا تزال الدولة تراهن على مداخيل الجباية البترولية لدعم نفقاتها العامة.

---

[1] - التقرير الإقتصادي العربي الموحد، تداعيات الأزمة الماليـــة العالمية على اقتصاديات الدول العربية، الفصل السادس: التطورات المالية، صندوق النقد العربي، 2010، ص 124.

[2] - التقرير الإقتصادي العربي الموحد، تطـــور السوق البترولية وتأثيرهـــا على الاقتصاديات العربية، الفصل السادس: التطورات المالية، صندوق النقد العربي، 2011، ص 119.

وتكمن أهمية مساهمة الجباية البترولية في تمويل إيرادات الميزانية العامة للدور الذي تلعبه في تعظيم فوائض الجزائر من العملة الصعبة، ورفع إحتياطي الصرف الأجنبي، وهو ما من شئنـــه تدعيم رصيد الخزينة من هذه الفوائض التي يتم تسجيلها وتوظيفها في مجالات إقتصادية وإجتماعية عديدة.

وقد ساعد في ذلك الإرتفاع الشبه مستمر لأسعار النفط بالأسواق الدولية وبالأخص خلال الفترة (2014/1999). حيث بلغ أعلى مستوى له بشهر جوان سنة 2008، إذ تجاوز سعر البرميل الواحد من سلة أوبيك 147.50 دولار[1]. وهو الأمر الذي أدى إلى تعزيز الملاءة المالية ودعم المركز المالي للجزائر اتجاه الخارج. ومن هذا المنطلق لا يمكن نفي الإرتباط الوثيق بين أسعار النفط ومستوى احتياطي الصرف الأجنبي للجزائر.[2]

الجدول رقم (16): علاقة أسعار النفط بتطور إحتياطي الصرف الأجنبي للجزائر خلال الفترة (2014/2000).

السنوات	أسعار النفط ($US/برميل)*	إحتياطي الصرف (مليار دولار)**	إيرادات عامة (مليار دج)***
2000	28.72	13.55	1124.9
2001	24.71	19.62	1389.7
2002	24.83	25.15	1576.7
2003	28.82	35.45	1525.5
2004	38.32	45.69	1606.4
2005	54.58	59.16	1714.0
2006	66.02	81.46	1841.9
2007	74.66	114.97	1949.1
2008	98.60	148.10	2902.4
2009	62.16	155.11	3275.3
2010	80.25	170.46	3074.6
2011	112.89	191.36	3489.8
2012	111.52	200.58	3804.0
2013	109.10	201.43	3895.3
2014	99.10	--	3908.3

Source: Préparé par le chercheur à travers:

- **(*): Les prix au comptant pour certaines matières premières pétrole annuel, Organization of Arab Petroleum Exporting (OAPEC), Depuis le Site Web: http: //www.oapecorg.org, Consulté le 16/02/2015.**
- **(**): Statistiques financières internationales et fichiers de données, Banque Mondiale, Depuis le Site Web: http://donnees.banquemondiale.org, Consulté le 18/02/2015.**
- **(***): Données du Ministère des Finances, Direction Générale de la Prévision et des Politique, Depuis le Site Web: www.dgppmf.gov.dz, Consulté le 30/01/2015.**

[1]- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2008، ص 219.

[2]- زايري بلقاسم، كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الجزائري، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة وإقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 07، 2009، ص 60.

بشكل عام، فقد تميز الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة المعنية بتشكيل احتياطي صرف معتبر لم يشهده من قبل. حيث وصل هذا الاحتياطي والمقوم بالدولار الأمريكي مستويات غير مسبوقة في التاريخ الاقتصادي الجزائري، وقد سمح تحقيق مثل هذه المستويات مجموعة الإصلاحات الهيكلية العميقة والشاملة لمختلف أدوات السياسة الكلية، فضلاً عن الظروف الاقتصادية الدولية المواتية خاصة ما تعلق منها بتحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية، الأمر الذي إنعكس مباشرة على زيادة مداخيل الدولة الجزائرية من الصادرات البترولية منذ نهايـــة التسعينيات.

إن نمو حجم إحتياطي الصرف الأجنبي للجزائر يتوافق مع النمو المستمر للإيرادات العامة بهذه الفترة، وتراجع الصادرات من المحروقات بسبب انخفاض الأسعار سينعكس حتماً بشكل سلبي على نمو إيرادات الخزينة العمومية، وكذا على تراجع احتياطي الصرف.

والواضح أن الدولة تتبع سياسة إنفاق توسعية، ومن بين ما تلجأ إليه لتغطية نفقاتها بأن تعتمد في إعداد ميزانية الدولة على إيرادات مبنية على سعر مرجعي يقدر بـ 37 دولار للبرميل، والباقي من الإيرادات يحول إلى صندوق تعديل الإيرادات، هذا الأخير الذي يمول من احتياطي الصرف الأجنبي. وبسبب هذا السعر المرجعي للبرميل وسياسة الإنفاق التوسعية تظهر في الغالب ميزانية الدولة عجزاً هاماً، ولكن وفيما يبدو فإن هذا العجز يمول في نهاية المطاف إلى حد كبير من خلال السحب من صندوق تعديل الإيرادات. وعلى هذا الأساس فإن ترابط هذه المتغيرات الكلية مع بعضها يجعلها تخلق نوعاً من التكامل، وأي تغير سوف يحدث تأثير متبادل بينها.

وبالنظر إلى اليسر المالي ممثلاً في إحتياطي صرف لا بأس به، والذي بلغ حد 200 مليار دولار أمريكي بنهاية سنة 2013، وهو مرهون بتحسن أسعار النفط في الأسواق الدولية، والغير متحكم فيه، فإن هذا الإحتياطي ذاته ليس لحسن تسيير أو حسن أداء الاقتصاد الجزائري بالأساس، وإنما لعامل ظرفي مرتبط بتقلبات سوق النفط الدولية. فكما تحسن سعر النفط يمكن أن يتدهور أو يتراجع بنسب معتبرة ولفترة زمنية قد تطول. فضلاً عن ذلك فإن قيمة هذا الاحتياطي تتراجع بفعل تقلبات أسعار الصرف في الأسواق الدولية، حيث تخسر الجزائر ما قيمته 500 مليون دولار إلى 800 مليون دولار سنوياً جراء تقلبات صرف الدولار مقابل الأورو.[1]

كما تعد إدارة الاحتياطي من أكبر التحديات التي تواجه الجزائر، والتي تراكمت لديها الأصول الأجنبية بفعل إرتفاع أسعار النفط في الفترة الأخيرة، وذلك باعتبار أن إدارة الاحتياطيات تتضمن كل أصل من أصول الاحتياطيات الدولية(*)، وإدارة هذه العناصر يشكل في الأخير ما يسمى بإدارة إحتياطي الصرف الأجنبي.

(*)- يشمل إجمالي الاحتياطيات حيازات الذهب النقدي، وحقوق السحب الخاصة، واحتياطيات البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي التي في حوزته، وحيازات النقد الأجنبي التي تحت سيطرة السلطات النقدية. ويتم تقدير قيمة مكون الذهب في هذه الاحتياطيات في نهاية السنة (31 ديسمبر) حسب أسعار لندن. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي.

[1]- عبد الحق بوعتروس، آثار تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، العدد 27، 2007، ص 224.

وفي إطار تحديد صلاحيات بنك الجزائر وعملياته ورد الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 والموافق لـ 26 أوت سنة 2003[1]، الذي يسمح لبنك الجزائر بإدارة وتسيير إحتياطي الصرف الأجنبي بالكيفية التي يراها مناسبة لتحقيق مصلحة الاقتصاد الوطني، حيث تبقى أهم إستعمالاته:

- إنشـــاء صندوق ضبط الإيرادات والمساهمة في تمويل البرامج الاقتصادية التنموية.
- تسيير الدين الخارجي، حيث وضعت الجزائر سياسة خاصة للتسديد المسبق للديون وتحويل بعضها إلى إستثمارات.

ثالثاً. تجربـــة صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر:

إن الهدف العملي لصندوق ضبط الإيرادات هو تمهيد وتسيير إيرادات الموازنة العامة، إلا أن هذا الهدف يتصادم مع أهداف السياسة المالية التوسعية في الجزائر المبنية على أساس دعم الإستثمار عبر زيادة الإنفاق الرأسمالي الجاري.

1. الإطار القانوني لصندوق ضبط الإيرادات:

من أجل الاستفادة من الفوائض المالية المعتبرة التي حققها الاقتصاد الوطني منذ بداية الألفية الثالثة والناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار النفط في الأسواق العالمية، وبهدف استعمالها في الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة، وبالنظر لعدم اليقين الذي يميز أسعار النفط على المدى المتوسط والبعيد، قررت الحكومة تأسيس صندوق لضبط إيرادات الجباية البترولية يعمل على امتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية الذي يفوق تقديرات قانون المالية والذي تعده الحكومة خلال السنة، أي يتم تزويده انطلاقا من الفارق بين الجباية البترولية الخاضعة للميزانية التي تحدد على أساس 37 دولارا لسعر البرميل والجباية الحقيقية المسجلة لمبيعات البترول التي يتم احتسابها على أساس معدل سعره بالأسواق الدولية.

وقد تم تأسيس هذا الصندوق بموجب المادة 10 من قانون الميزانية التكميلية لسنة 2000. وهو القانون رقم 02/2000 المؤرخ في 27 جوان سنة 2000، حيث حدد هذا القـــانون نـــوع ومفهوم وأهداف ومجـــال عمل هذا الصندوق.[2]

كما صنف صندوق ضبط الإيرادات ضمن الحسابات الخاصة للخزينة العمومية في الجزائر، حيث فتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302 بعنوان "صندوق ضبط الموارد". وأهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة، أي أنها لا تخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة. كما أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية المتمثلة في البرلمان، ويعتبر الوزير المكلف بالمالية هو الآمر بالصرف الرئيسي لهذا الحساب، ويقيد في هذه الحسابات ضمن بـــاب الإيرادات العمليات التاليـــة:

- فوائض القيم الجبائية الناتجـــة عن مستوى أعلى لأسعـــار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قـــانون الماليـــة.

---

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، المادة 40، الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 27 جمادى الثانيـــة عام 1424 والموافق لـ 26 أوت سنة 2003، المتعلق بالنقد والقرض، ص 8.

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، المادة 10، القانون رقم 02/2000 المؤرخ في 25 ربيع الأول عام 1421 والموافق لـ 27 جوان سنة 2000، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، ص 7.

- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

في حين يقيد في هذه الحسابات ضمن باب النفقات العمليات التالية:

- تخفيض الدين العمومي.

- ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي.

إن مجال عمل الصندوق يتركز أساساً داخل البلد باعتبار أن الوظيفة الرئيسية له تتمثل في امتصاص فوائض الجباية البترولية واستعمالها لتمويل أي عجز قد يحدث مستقبلا على مستوى الموازنة العامة للدولة نتيجة انهيار أسعار المحروقات، إلا أن مجال عمل الصندوق يمتد خارج البلد من خلال مساهمته بالتنسيق مع البنك المركزي في سداد وتخفيض المديونية العمومية الخارجية. وقد أدخلت تعديلات على بعض القواعد المسيرة للصندوق من خلال جملة القواعد القانونية والأوامر المنظمة لهذا الصندوق، والمتمثلة فيما يلي:[1]

- قانون المالية لسنة 2004، حيث أضاف هذا القانون في مادته 66 تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية، لتكون مصدراً من مصادر تمويل الصندوق مع العلم أن هذا التعديل يتوافق مع شروع الحكومة في تنفيذ سياسة الدفع المسبق للمديونية العمومية الخارجية خلال نفس السنة، حيث تتم هذه العملية بالإعتماد على موارد الصندوق بالإضافة إلى التسبيقات المقدمة من البنك المركزي إلى الصندوق.

- قانون المالية التكميلي لسنة 2006، وتم ضمن المادة 25 منه تعديل المادة 10 من القانون رقم 2000-02 السابق والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، حيث عدل الهدف الرئيسي للصندوق ليصبح تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري.

- الأمر رقم 67/02 المؤرخ في 06 فيفري 2002، والأمر رقم 232/04 المؤرخ في 04 أوت 2004، والأمر رقم 397/06 المؤرخ في 12 نوفمبر 2006.

- القرار رقم 122 المؤرخ في 16 جوان 2002، والمحدد لمدونة الإيرادات والنفقات والمعدل بالقرار رقم 04 المؤرخ في 12 ديسمبر 2006.

- التعليمة رقم 15 المؤرخة في 18 جوان 2002، والتعليمة رقم 25 المؤرخة في 21 سبتمبر 2004، والتعليمة رقم 44 المؤرخة في 20 ديسمبر 2006.

---

[1] - العياشي عجلان، تحليل وتقييم فعالية الحسابات الخاصة في تعزيز قدرات التمويل العمومي المستدام للتنمية بالجزائر للفترة 2012/2000، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2014/2001)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 11/ 12 مارس 2013، ص 12.

ويمكن إرجاع سبب التعديلات السابقة، والتي أدخلت على عناصر وكيفية تسيير الصندوق منذ إنشائه إلى مايلي:[1]

- إن الفوائض المالية التي حققتها الجزائر مع مطلع العقد الحالي شجعت الحكومة على تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة سميت بسياسة الإنعاش الاقتصادي، وهي سياسة كينزية تهدف إلى حفز النمو الاقتصادي، عن طريق رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري، حيث تم تجسيد هذه من خلال تنفيذ برنامجين تنمويين (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي نفذ خلال الفترة 2004/2001، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2009/2005)، وقد خصص لهما أكثر من 157 مليار دولار، وتنفيذ هذه السياسة أدى إلى تسجيل عجز في رصيد الموازنة العامة خلال الفترة 2007/2001 بسبب ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي من جهة، وتحديد قوانين المالية للإيرادات العامة للدولة على أساس سعر 19 دولار أمريكي للبرميل من جهة أخرى. الأمر الذي أدى إلى استخدام موارد الصندوق لتمويل العجز الموازني، مما يعني ضرورة تعديل القواعد المحددة لأهداف الصندوق لتتماشى مع السياسة الاقتصادية المنفذة من طرف الحكومة.

- رغبة الحكومة في جعل صندوق ضبط الموارد أداة مستدامة لتعديل وضبط الموازنة العامة للدولة على المدى البعيد، وما يؤكد ذلك هو التعديل المحدد لرصيد الصندوق، حيث يجب أن لا يقل عن 740 مليار دينار، مما يعني تحديد سقف لنفقات الصندوق لا يمكن تجاوزه.

- توسيع تمويل عجز الموازنة العامة ليشمل تمويل عجز الخزينة العمومية، بالإضافة إلى عدم تحديد سبب العجز باعتبار أن السبب السابق يتمثل في انخفاض الجباية البترولية إلى مستوى أقل من تقديرات قانون المالية، وهو ما يعني أن هدف الصندوق يتمثل في تمويل أي عجز يشمل الخزينة العمومية، وبالتالي الموازنة العامة للدولة مهما كان سبب هذا العجز.

2. تقييم أداء صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2014/2000):

يمكن القول بأن صندوق ضبط الموارد يمثل أداة هامة للإقتصاد الجزائري تتزايد أهميته خاصة في السنوات الأخيرة التي إرتفعت فيها أسعار النفط بشكل كبير، كما أن إنشاء الصندوق هو تأكيد واضح للعلاقة المترابطة بين الإقتصاد الجزائري وقطاع المحروقات والذي ظهر تأثيره من خلال عوائد المحروقات، وهو ما أدى لتعرض الإقتصاد الجزائري للصدمات سواء سلبية أو ايجابية، الناتجة أساساً عن الأثر الذي يمكن أن تخلفه التقلبات السعرية للنفط على الإقتصاد الجزائري نتيجة الإرتباط الكبير لأداء الإقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات.

إن صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر يهدف إلى حل هذه المشكلة المتعلقة بإيرادات النفط المتقلبة والتي لا يمكن توقع حدوثها. ويتمثل دور هذا الصندوق في تحويل جميع الإيرادات النفطية إلى بنود إيراداته عند تجاوز مستوى أسعار النفط حاجز 37 دولار في السوق الدولية، أما في حال إنخفاض الإيرادات النفطية فسيضمن الصندوق تمويل العجز في الميزانية العامة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتطبيق السياسة المالية.

---

[1] - نبيل بوفليح، فعالية صناديق الثورة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 04، 2010، ص 86.

وقد أُثبت من خلال التجربة، أنه أداة فعالة لإمتصاص الآثار السلبية للصدمات الخارجية مثل صدمة أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة، كما أثبت فعاليته في تسديد المديونية الخارجية بشقيها الداخلية والخارجية، والجدول التالي يظهر لنا الأداء المـــالي لصندوق ضبط الإيرادات من خلال إبراز تطور الوضعية المالية للصندوق منذ إنشائه:

الجدول رقم (17): تطور الوضعية المالية لصندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2012/2000).

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	المـــوارد			الإستخدامات			الرصيد في 12/31/ن
	الرصيد في 01/01/ن	هيبـــات الخزينـــة	فائض الجباية البترولية	تمويل عجز الخزينة العمومية	سداد أصل الدين العمومي	تسديد مسبق للمديونية	
2000	0	0	453.237	0	221.100	0	232.137
2001	232.137	0	123.864	0	184.467	0	171.534
2002	171.543	0	26.504	0	170.060	0	279.78
2003	279.780	0	448.914	0	156.000	0	320.892
2004	320.892	0	623.499	0	165.559	57.144	721.688
2005	721.688	0	1368.836	0	247.838	0	1842.686
2006	1842.686	0	1798.000	91.530	618.111	0	2931.045
2007	2931.045	0	1738.848	531.952	314.455	0	3215.530
2008	3215.531	0	2288.159	758.180	465.437	0	4280.073
2009	4280.072	0	400.675	364.282	0	0	4316.465
2010	4316.465	0	1318.310	791.938	0	0	4842.837
2011	4842.837	0	2300.320	1761.455	0	0	5381.703
2012	5381.703	0	2535.309	2283.260	0	0	5633.752

Source: Données du Ministère des Finances, Direction Générale de la Prévision et des Politique, Depuis le Site Web: www.dgppmf.gov.dz, Consulté le 15/02/2014.

من خلال تتبع معطيات الجدول رقم (17)، نلاحظ أن المرحلة التي تلت إنشاء صندوق ضبط الإيرادات وهي نفسها مرحلة الدراسة، تميزت بإرتفاع أسعار النفط ووفرة الإيرادات الجبائية وكذا زيادة مستمرة لحجم الفائض من الإيرادات الجبائية المحولة إلى صندوق ضبط الإيرادات، ويحدث الاستثناء في سنتي 2002 و 2009، حيث تراجعت الإيرادات المحولة الى الصندوق، إلا أن عامل تقلب أسعار النفط لم يكن عنصراً مسؤولاً عن هذا الإنخفاض. إذ يفسر ذلك بزيادة رصيد إيرادات الميزانية العامة من خلال الشروع في تطبيق برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي والتي تهدف الى تحفيز الطلب الداخلي عن طريق إتبـــاع النموذج الكنزي عبر زيادة النفقـــات الرأسمالية خاصة في مجال البنية التحتية والهياكل القاعدية ومشاريع الإسكان وتحسين ظروف المعيشة.

وفيما يخص الدين الخارجي، فقد سجلت المديونية الخارجية انخفاضاً كبيراً خلال الفترة (2012/2000)، إذ انخفضت من 25.26 مليار دولار أمريكي سنة 2000 إلى 03.63 مليار دولار سنة 2012، وهذا الانخفاض راجع إلى تبني الحكومة لخيار سداد المديونية الخارجية مع التوقف عن الاقتراض الخارجي بالنظر للفوائض المالية التي حققتها منذ سنة 2000.

كما استعملت الحكومة موارد صندوق ضبط الموارد لسداد وتخفيض حجم الدين الخارجي، حيث وصلت مجموع الاقتطاعات من الصندوق الموجهة أساساً لسداد الدين الخارجي 2543.027 مليار دج خلال الفترة (2012/2000).

وبشكل عام، فإن الحديث عن تقييم صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر ومدى فعاليته في ضبط وتثبيت الإيرادات العامة والحفاظ على توازن الميزانية من تقلبات أسعار النفط لا يزال الوقت مبكرا للحكم عن فعالية أداء الصندوق بسبب حداثة إنشاءه والغموض المحيط بسياساته الاستثمارية كونـــه صندوق ثروة سيادية بالأساس. وبالنظر إلى أن الجزائر لم تتعرض منذ تاريخ إنشاء الصندوق لصدمات خارجية مرتبطة بأسعار النفط، إلا أنه يمكننا ملاحظة دور صندوق ضبط الإيرادات في خفض الدين العام.

ويبقى التحدي قائم أمام الدولة عبر سياستها المالية في كيفية التعامل مع الأصول المالية التي يحتويها الصندوق، خاصة مع التزايد المستمر في التحويلات الضخمة من النقد الأجنبي والمجمعة في الصندوق بسبب استقرار أسعار النفط عند مستويات أعلى من 37 دولار منذ سنة 2000، والتي مكنت الصندوق من تجميع أرصدة نقدية فاقت 170 مليار دولار خلال النصف الأول من سنة 2011 بحسب تقديرات هيئـــة الصناديق السيادية العالمي.

المطلب الثالث: تحليل الموازنة العامـــة في الجزائر خلال الفترة (2014/1999).

تعتبر الميزانية العامة أهم أدوات السياسة المالية في تحقيق التوازن، والاستقرار الاقتصادي، وضمان تحقيق التشغيل الكامل من خلال التحكم في حجم الإيرادات العامة، والنفقات العامة، فاختلال التوازن بينهما يؤدي إلى ظهور عجز في رصيد الميزانية العامة للدولة، حيث يمثل هذا العجز أهم المشكلات والتحديات الاقتصادية التي تعاني منها الدولة، وتختلف أسباب هذا العجز باختلاف الدول واختلاف مصادر إيراداتها وتركيبة نفقاتها.

الفرع الأول: نظـــام الميزانية في الجزائـــر.

إن النظام الميزاني لأي دولة كانت يجب أن يدل على كافة الإجراءات والأساليب والتصنيفات التي تقوم عليها الميزانية العامة لهذه الدولة، بما في ذلك مختلف الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم الميزانية وتبين ضوابطها وفتراتها والهيئات المسؤولة عنها وكافة العمليات والإجراءات المتعلقـــة بها، إضافـــة إلى بيان تصنيفاتها المعتمدة في الدولة.

كما يشمل النظام الميزاني كافة المراحل والخطوات التي تمر بها الميزانية العامة والتي تتمثل عموماً في أربعة مراحل أساسية، والمتمثلة في مرحلة التحضير، والمصادقة، ومرحلة التنفيذ، مرحلة تطبيق الرقابة على التنفيذ وتسليم الحسابات، ويجب أن يشتمل النظام كذلك على القواعد والمبادئ التي تحكم إعداد الميزانية ومن بينها أربع مبادئ أساسية، وهي مبدأ الوحدة، مبدأ السنوية، ومبدأ التوازن، ومبدأ العمومية.

ونظراً للأهمية التي يلعبها النظام الميزاني في تحقيق الأهداف السياسية والإقتصادية والإجتماعية تسعى دائماً الدول لتحقيق نظام ميزانية يمكنها من بلوغ أهدافها، وهذا ما يفسر بروز جملة من التعديلات المتسلسلة بنظام الميزانية العامة في الجزائر، وذلك من خلال الإصلاحات العديدة التي قامت بها الدولة ضمن فترات مختلفة في إطار تحديث هذا النظام.

أولاً. الإطار التنظيمي للميزانية العامة بالجزائر.

يشمل الإطار التنظيمي للميزانية كافة القواعد والترتيبات المتعلقة بها، بما في ذلك القواعد والنصوص القانونية التي تحكمها، بالإضافة إلى مختلف التصنيفات والتبويبات المتعلقة بالنفقات والإيرادات العامة، وطريقة تقديمها ووثائق عرضها.

ويمكن الإشارة هنا إلى أن النظام المـــالي للجزائر المستقلة بقي لفترة طويلة مستمداً من النظام المـــالي الفرنسي، وهو ما أخر اهتمام المشرع الجزائري بوضع قانون إطار شامل يوضح مختلف جوانب ومراحل الموازنة العامـــة، ويمثل أداة أساسية لإعدادها وتنفيذها ومراقبتهـــا، إلا أنه حـــاول في عدة مرات تحديد مفهوم الموازنة العـــامة، من خلال النصوص القانونية المتعلقة بالمحاسبة الحكومية، والتي شكلت الإطـــار التشريعي للنظام الموازنة الحـــالي.

1. الهيئـــة المكلفة بإعداد ميزانية الدولة:

لقد عرفت الهيئة المكلفة بإعداد ميزانية الدولة تحولات كبيرة تتعلق بالتنظيم والكفاءات وذلك تلبية لمتطلبات التكيف مع الوظائف والمهام الجديدة للدولة. حيث سمح تحسن الوضع المالي للجزائر مع بداية العشرية الأولى للألفية الجديدة بإتاحة المجال لوضع آليات الحكم الاقتصادي والمالي الراشد.

وفيما يخص التنظيم، حُوّلت سنة 1998 الاختصاصات والمهام وتسيير الهياكل والوسائل والمستخدمين التابعة لتسيير ميزانية الدولة للتجهيز إلى المديرية العامـــة للميزانية لدى وزارة الماليـــة (من دون المســـاس بالهيكل التنظيمي). حيث كانت كلها في يد مصالح إدارة الوزير المنتدب المكلف بالتخطيط، التي كانت المديريات الولائية للتخطيط والتهيئة العمرانية تابعة لها. ومنذ ذلك الحين، أصبحت تحت وصاية المديرية العامة للميزانية المصالح خارجية، التالية:

- المديرية الجهوية للميزانية ومصلحة المراقبة المالية في الولاية، وذلك وفقًا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 496 - 91 المؤرخ في 21 ديسمبر 1991 المتضمن تنظيم المصالح الخارجية للمديرية العامة للميزانية.

- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، وذلك وفقاً لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 40 - 98 المؤرخ في 1 فيفري 1998 المتضمن تحويل الاختصاصات والمهام وتسيير الهياكل والوسائل والمستخدمين التابعة لتسيير ميزانية الدولة للتجهيز. حيث تم وضع القانون الأساسي لهذه الأخيرة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 42 - 91 المؤرخ في 16 فيفري 1991 المحدد لقواعد تنظيم مصالح التخطيط والتهيئة العمرانية في الولاية وعملها، والتي أصبحت مهامها غير معمول بها بالنظر إلى التنظيم الجديد للإدارة المركزية للميزانية.

وعلى هذا الأساس، تكفلت المديرية العامة للميزانية بإعداد مشروع ميزانية التجهيز للدولة. ومن خلال إدراج أحكام المرسوم التنفيذي رقم 07 - 364 المؤرخ في 28 نوفمبر 2007 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المالية، تم ضم شقي الميزانية المتمثلين في التسيير والتجهيز في مديرية واحدة.

وبالنظر إلى مهامها الجديدة، أصبح العبء الذي يقع على عاتق هذه المديرية العامة كبير، إذ من المهم أن نبين بأنه قد تم إطلاق سلسلة من البرامج الخماسية للاستثمار العمومي، منها ما تم انجازها ومنها ما هو في طريق الانجاز، خلال هذه السنوات، ويتعلق الأمر ببرنامج دعم الانتعاش الاقتصادي الذي تم إطلاقه ضمن الفترة (2004/2001)، حسب الموارد المتوفرة آنذاك. وقد تم مواصلة هذا البرنامج ببرنامج دعم النمو الاقتصادي الممتد من (2004-2009) الذي تم دعمه ببرامج خاصة لصالح ولايات الهضاب العليا والجنوب. واتبع هذا البرنامج ببرنامج التنمية الخماسي وهو إستثمار عمومي يمتد بالفترة (2010-2014).

إن تنفيذ هذا الكم الهائل من النفقات العمومية، والتي غالبها تخص نفقات الاستثمار العمومي، يتم عن طريق إجراء الإشراف المنتدب على المشاريع، الموكل لمؤسسات أو هيئات عمومية تحت الوصاية. ولأجل مرافقة هذا الإجراء الجديد، تم بموجب المادة 61 من القانون رقم 16 - 11 المؤرخ في 28 ديسمبر 2011، المتضمن قانون المالية لسنة 2012، المعدلة والمتممة للمادة 27 من القانون رقم 21 - 90 المؤرخ في 15 أغسطس 1990، المتعلق بالمحاسبة العمومية، المعدل والمتمم، إدمـــاج انتداب هذه العمليات بالعمليات الموكلة لآمري الصرف الثانويين.

وبالموازاة مع تطورات المحيط القانوني والاقتصادي والمالي والرقمي، قامت الإدارة المكلفة بالميزانية بتسطير عدة أهداف أساسية من بينها عملية تحديث الأنظمة الميزانياتية التي شرع فيها بداية من سنة 2000، وذلك بالتنسيق مع التعليمات التقنية والقواعد القانونية المرتقب إدراجها في مشروع القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية، الذي تم إعداده من أجل عصرنة الإطار الميزانياتي الحالي.

2. الهيئـــة المكلفة بالرقابة السابقة للنفقات الملتزم بهـــا:

لقد أعطت أحكام المرسوم التنفيذي رقم 414 - 92 المؤرخ في 14 نوفمبر 1992 المتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها، تطبيقا للمواد 58 إلى 60 من قانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العامة، والتي لم تكن محل تعديل إلى غاية سنة 2009، شكلاً أكثر تفصيلا ووضوحا للرقابة الماليـــة في الجزائر.

وبعد مرور أكثر من عقدين من تطبيقه، تم تعديل المرسوم التنفيذي رقم 414 - 92 المؤرخ في 14 نوفمبر 1992 وإتمامه ليوسع الرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها إلى غاية ميزانيات البلديات وأصناف أخرى من المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني وحتى ميزانيات المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري المماثلة ولمؤسسات الصحة (المستشفيات الجامعية والمؤسسات الاستشفائية العمومية) إضافة إلى البلديات باتباع رزنامة ملائمة تسمح بالتوسيع التدريجي للرقابة السابقة على ميزانيات البلديات.

لقد جاء هذا التعديل بأشكال أخرى من الرقابة، مثل رقابة النفقات الملتزم بها في شكلها اللاحق وأدرج كذلك إجراءات جديدة، مثل إجراء الالتزامات الاحتياطية. وتطبق هذه الرقابة الملائمة أو إجراء الالتزامات الاحتياطية على ميزانيات المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني وعلى مؤسسات البحث والتنمية ومؤسسات عمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري وكذا المؤسسات الاقتصادية عندما تكون مكلفة بإنجاز عملية ممولة من ميزانية الدولة.

3. الهيئـــات المكلفة بمتابعـــة تخصيص المـــوارد:

تمثلت الهيئات المكلفة بمتابعة تخصيص الموارد في مايلي:

أ. المديرية الجهوية للميزانية: وعددها سبعة مديريات، وهي مكلفة طبقا للمرسوم التنفيذي 75- 11 المؤرخ في 16 فيفري 2011، والذي يحدد صلاحيات المصالح الخارجية للمديرية العامـــة للميزانية وتنظيمها وسيرها، لاسيما بـ:

- السهر على تطبيق التشريع والتنظيم الخاصين بالميزانية وتقديم الاقتراحات المناسبة لتكييف التشريع والتنظيم المتعلقين بتخصيص وكذا مراقبة النفقات العمومية.
- جمع المعطيات الضرورية لإنشاء البيانات الكرتوغرافية اللازمة لكل ولاية للتحليل المالي لسياسة التنمية الجهوية وتقييم انعكاسات المخططات المقترحة.
- إنجاز الحصيلة التنفيذية السنوية والتقارير الدورية حول نشاط المراقبة المسبقة للنفقات العمومية وإجراءات التسجيل وعقود التسيير للميزانية ولبرامج المشاريع المحلية.
- المشاركة في وضع وتسيير نظام جمع ومعالجة المعلومات لتأطير تقديرات الميزانية التي تدخل في إطار عملية إعداد ميزانية الدولة.
- تطبيق القرارات الناجمة عن المشروع الخاص بعصرنة عملية الميزانية وتعميم مضمون إصلاحها.

ب. مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية: وهي المديريات السابقة للتخطيط وتهيئة العمران والتابعة للمديرية العامة للميزانية سنة 1998، والتي كانت محل إعادة تنظيم في 2011 ولقد أصبح يطلق عليها تسمية مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية للولاية.

وتمثل هذه المديريات المديرية العامة للميزانية على المستوى المحلي في الشق الخاص بالميزانية والمتابعة، وهي مكلفة بـ:

- اقتراح تسجيل البرامج والمشاريع المحلية الممولة من طرف ميزانية الدولة على الإدارة المركزية للميزانية طبقا لما تنص عليه أحكام المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1419 الموافق 13 يوليو سنة 1998، بالإضافة إلى المشاركة في الأشغال التحضيرية لهذه البرامج في حدود ما تسمح به الميزانية.
- حوصلة تقديرات الميزانية الضرورية لإنجاز البرامج المحلية الممولة من ميزانية الدولة وتبليغها للإدارة المركزية للميزانية.
- إنشاء بنك معطيات يتضمن أهم المعايير التقييمية للحالة الاجتماعية والاقتصادية وكذا المالية للقطاعات والجماعات المحلية وهذا في إطار مخطط رئيسي للمعلوماتية تضبطه المديرية العامة للميزانية تطبيقا لإصلاحات الميزانية.

- متابعة إنجاز المشاريع غير المركزة بالاتصال مع الآمرين بالصرف المعنيين طبقا لمواعيد الانجاز والاستلام لهذه المشاريع مع تقديم التقارير اللازمة كل ثلاثة أشهر وكلما استوجبت الضرورة ذلك وتحليل آثارها على الميزانية.

ثانياً. مبادئ الميزانية العامة في الجزائر.

تتطلب عمليات تحضير وتنفيذ الميزانية العامة احترام بعض القواعد والضوابط من اجل ضمان السير السليم للميزانية العامة، تتلخص أهم هذه القواعد في أربعة مبادئ أساسية، وهي مبدأ السنوية، الوحدة، العمومية، التوازن.

1. مبدأ السنويـــة: بنـــاءً على مبدأ السنوية فإن تحضير الميزانية من طرف السلطـــة التنفيذية والمصادقة عليها من طرف السلطة التشريعية تتم سنوياً أيضاً، كما أن المدة المحددة لتنفيذ عمليات الميزانية تكون سنوية وحسب المادة الثالثة من القانون 84-17 فإنه "يقر ويخص قانون المالية للسنة بالنسبة لكل سنة مدنية، بمجمل موارد الدولة وأعبائها..." [1]، وحسب المادة الثالثة من القانون 90-21 والمذكور سابقاً إنه " الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها ". إلا أن هذا المبدأ يشتمل على بعض الإستثناءات، ومنها:

1.1. ترحيل الاعتمادات: وهي تقنية تقتضي إمكانية إعادة تجديد صلاحية الاعتمادات المالية التي لم تستهلك للسنة الماضية، غير أن هذه الإمكانية تختلف باختلاف وضعية الاعتمادات، فبالنسبة لاعتمادات التجهيز تتم بطريقة آلية من أجل إتمام تنفيذ المشاريع لأن مدتها تفوق السنة، أما فيما يخص إعتمادات التسيير فهي تحتاج إلى رخصة تشريعية. إلا أن هذه التقنية قليلة الاستعمال، ولم تعد متاحة في الجزائر إلا بالنسبة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

2.1. الإثني عشر المؤقت (les douzièmes provisoires): في حالة ما إذا كان تاريخ المصادقة على قانون المالية للسنة المعنية لا يسمح بتطبيق أحكامه عند بداية السنة المالية المعتبرة، أي حدوث تأخر في التصويت نظراً لظروف ما، فإنه يواصل مؤقتاً تنفيذ إيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة، وذلك حسب الشروط التالية:[2]

- بالنسبة للإيرادات طبقـــاً للشروط والنسب وكيفيـــات التحصيل المعمول بها تطبيقـــاً لقانون الماليـــة السابق.
- بالنسبة لنفقات التسيير في حدود 12/1 من مبلغ الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى السنة المالية للميزانية السابقة، وذلك شهرياً ولمدة ثلاثة أشهر.
- بالنسبة لاعتمادات الاستثمار، وفي حدود ربـــع الحصة الماليـــة المخصصة لكل قطاع ولكل مسير، كما تنتج عن توزيع إعتمادات الدفع المتعلق بالمخطط السنوي للسنة المالية السابقة.

---

[1] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، المـــادة 03 من القانون رقم 84/17 المؤرخ في 08 شوال عـــام 1404 والموافق لـ 07 جويلية سنة 1984 والصادر في 10 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية. ص 1040.

[2] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، المـــادة 69 من القانون رقم 84/17 المؤرخ في 08 شوال عـــام 1404 والموافق لـ 07 جويلية سنة 1984 والصادر في 10 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية. ص 1048.

3.1. عمليات برامج التجهيز العمومي: تعد هذه العمليات استثناءاً هاما لمبدأ سنوية الميزانية العامة في الجزائر، وبعض العمليات المالية وخصوصاً الاستثمارات العمومية لا يمكن منطقياً تبنيها وتنفيذها في آجال قصيرة نسبياً، لا يتعدى مداها السنة الواحدة، وعليه يصبح أمـــر تجزئتها إلى شرائح تتلائم والتطبيق الصارم لقاعدة السنوية قليل العقلانية وخطير.

ومن هنا يمكن أن يتميز النظام المـــالي ألميزاني الجزائري بين رخص البرامج واعتمادات الدفـــع، إذ تسجل نفقات التجهيز العمومية ونفقـــات الاستثمار والنفقـــات بالرأسمال في الميزانية العامـــة للدولة على شكل رخص برامج (Autorisation de programme) وتنفـــذ بالاعتمادات الدفـــع (Crédit de paiement).

4.1. القوانين المالية التكميلية: هي عبارة عن قوانين تسلك نفس المسار الذي يسلكه قانون المالية الأساسي وتأتي هذه القوانين لتكمل أو تعدل أو تنشئ أو تلغي بنـــداً من بنود قانون الماليـــة الأساسي.

2. مبـــدأ الوحدة:

يقصد بمبدأ الوحدة أن تدرج جميع إيرادات الدولة وجميع نفقاتها في وثيقة واحدة حتى يسهل معرفة مركزها المالي، وحتى تتمكن أجهزة الرقابة المختلفة من مراقبة تصرفات الدولة المالية، ومطابقتها للأهداف المحددة والاعتمادات الواردة في الميزانية كما وافقت عليها السلطة التشريعية. ويكمن الهدف من إظهار الميزانية في بيان موحد لكافة النفقات والإيرادات، فيما يلي:

- سهولة الاطلاع على المركز المالي للدولة.

- سهولة دراسة أو فحص الميزانية العامة للدولة.

- سهولة إحكام الرقابة على بنود الميزانية العامة، ومن ثم على النشاط المالي للحكومة من قبل السلطة التشريعية.

كما أن هذا المبدأ قد إشتمل على بعض الإستثناءات، ومنها:

1.2. الميزانية الملحقة: وهي ميزانيات تعنى بها العمليات المالية لمصالح الدولة التي لم يضف عليها القانون الشخصية الاعتبارية والتي يهدف نشاطها أساساً إلى إنتاج بعض المواد أو تأدية بعض الخدمات المدفوعة الثمن.[1] ويستند على هذه الميزانيات حسن سير بعض المرافق العامة القائمة بنشاط صناعي أو إداري، حيث توضع لهذه المرافق ميزانيات مستقلة تشتمل على إيراداتها وتلحق بميزانية الدولة.[2]

وبالتالي نجد أن هذه المرافق تتمتع بالاستقلال المالي دون التمتع بالاستقلال القانوني لأنها تظل مرتبطة بالشخصية الاعتبارية للدولة. وتعتبر الميزانية الملحقة للبريد والمواصلات الميزانية الوحيدة الملحقـــة بميزانية الدولة في الجزائر.

---

[1]- المـــادة 44 من القانون رقم 17/84، ص 1044.

[2]- عبـــاس محرزي، اقتصاديات المـــالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 401.

2.2. الحسابات الخاصة للخزينة العمومية: وقد شرع في استخدام الحسابات الخـــاصة بموجب المادة السادسة من المرسوم 65-320 والمتضمن قانون المالية لسنة 1966، ويقصد بهذه الحسابات الإطار الذي يسجل دخول أموال إلى خزينة الدولة بمناسبة بعض العمليات الخاصة التي تقوم بها، ولا تعتبر إيرادات عامة ويسجل خروج أموال منها ولا تعتبر نفقات عامة.

ويتم فتح هذه الحسابات في الجزائر من خلال قانون المالية وتجمع في خمس فئات، فحسب المادة 48 من القانون رقم 84-17 حدد هذه الفئات في حسابات التجارة، وحسابات التخصيص الخاص، وحسابات التسبيقات، حسابات القروض، وحسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية. وبعد تعديل هذا القانون سنة 2000 أصبحت عبارة عن ستة حسابات، وذلك بإضافة حساب الإصلاحات الاقتصادية.

3.2. الميزانيات المستقلة: وهي الميزانيات الخاصة بالمرافق العمومية التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة، حيث يكون لهذه المرافق ميزانية خاصة بها مستقلة عن ميزانية الدولة.

3. مبـــدأ العمومية:

يعتبر مبدأ عمومية الميزانية مبدأ مكمل لمبدأ وحدة الميزانية، ويعني أن تظهر في وثيقة الميزانية كافة تقديرات النفقات وكـــافة تقديرات الإيرادات دون أي مقايضة بين الإثنين. ويحتوي في مجمله على قاعدتين أساسيتين، وهما:

1.3. قاعدة عدم تخصيص الإيرادات: وضمن هذه القاعدة لا يمكن تخصيص أي إيراد لتغطية نفقة خاصة تستعمل موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية بلا تمييز، وذلك بموجب المادة الثامنة من القانون رقم 84-17، وحسب نفس المادة فإنه يمكن أن تستثنى من هذه القاعدة الميزانيات الملحقة، والحسابات الخاصة للخزينة، أو الإجراءات الحسابية الخاصة ضمن الميزانية العامة، التي تسري على الأموال المخصصة للمساهمات أو المخصصة لاستعادة الاعتمادات.

2.3. قاعدة تخصيص الإعتمادات: وتعني هذه القاعدة ان اعتماد السلطة التشريعية للنفقات لا يجوز أن يكون إجمالياً بل يجب ان يخصص مبلغ معين لكل وجه من أوجه الإنفاق العام، فلا يجوز أن يكون إعداد واعتماد النفقات كمبلغ إجمالي ويترك للحكومة أمر توزيعه على أوجه الإنفاق المختلفة.

4. مبـــدأ التوازن:

إن المقصود بتوازن الميزانية العامة هو أن تتساوى جملة تقديرات النفقات العامة مع جملة تقديرات الإيرادات العامة. وهذا ما أشارت إليه المادة 121 من الدستور الجزائري حينما نصت على مايلي: " لا يقبل اقتراح أي قانون مضمونه أو نتيجته تخفيض الموارد العمومية، أو زيادة النفقات العمومية، إلا إذا كان مرفوقاً بتدابير تستهدف الزيادة في إيرادات الدولة أو توفير مبالغ ماليـــة في فصل آخر من النفقـــات العمومية تساوي على الأقل المبالغ المقترح إنفاقها ".[1]

[1]- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المـــادة 121، الجريدة الرسمية رقم 76، المؤرخة في 08 ديسمبر ســـنة 1996.

الفرع الثاني: رصيد الموازنة العامة في الجزائر.

إن الأصل في الموازنة العمومية هو تساوي النفقات العامة مع الإيرادات العامة، أي مبدأ توازن الموازنة، ولكن هذا المبدأ ليس بالضرورة دوما محقق، فقد يختل التوازن بين النفقات العامـــة والإيرادات العامة، إما نتيجة عدم قدرة الدولة على جمـــع إيرادات كافية لتغطية نفقاتها، أو أنها تتعمد زيادة النفقات العامـــة عن الإيرادات العامة بقصد معالجة أزمة اقتصادية ما، وبهدف تحقيق أهداف اجتماعية يكون لها أثر ايجابي في الأجل البعيد.

أولاً. تطور عجز رصيد الميزانية العامة في الجزائر.

يمكن تفحص تطور التوازن المالي لميزانية الجزائر من خلال دراسة تطور رصيد الميزانية العامة بالفترة (2014/2000).

الجدول رقم (18): تطور رصيد الميزانية العامـــة للجزائر خلال الفترة (2014/2000).

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	الإيرادات عامة	النفقات العامة	رصيد الميزانية	الناتج الداخلي الخام	نسبة الرصيد إلى PIB (%)
2000	1138.9	1199.8	60.9 -	4123.5	01.47 -
2001	1400.9	1471.7	70.8	4227.1	01.67
2002	1570.3	1540.9	29.4	4522.8	00.65
2003	1520.5	1730.9	210.4 -	5252.3	04.00 -
2004	1599.3	1859.9	260.6 -	6149.1	04.23 -
2005	1719.8	2105.1	385.3 -	7562.0	05.09 -
2006	1835.5	2543.4	707.9 -	8501.6	08.32 -
2007	1951.4	3194.9	1243.5 -	9352.9	13.29 -
2008	2895.2	4188.4	1293.2 -	11043.7	11.70 -
2009	3275.4	4199.7	924.3 -	9968.0	09.27 -
2010	3056.7	4657.6	1600.9 -	11991.6	19.61 -
2011	3474.1	6085.3	2611.2 -	14526.6	17.97 -
2012	3804.5	7054.4	3249.9 -	16115.4	20.16 -
2013	3863.2	6514.7	2651.5 -	16569.3	16.00 -
2014	3741.5	6208.7	2467.2 -	17647.5	13.98 -

Source: Préparé par le chercheur à travers:
Données du Ministère des Finances, Direction Générale de la Prévision et des Politique, Depuis le Site Web: www.dgppmf.gov.dz, Consulté le 10/04/2015.

سجل رصيد الموازنة العامة حسب معطيات الجدول رقم (18) السابق حالة عجز على مدار فترة الدراسة باستثناء سنتين 2001 و 2002، وبالمقابل كذلك فإن رصيد الميزانية كنسبة من الناتج الداخلي الخـــام هو رصيد ســـالب على مدى نفس الفترة، والأمر الملاحظ هنا أن حجم العجز في الموازنة العامة شهد حالة إرتفاع وتزايد مستمر

وبأحجام كبيرة حيث كان يقدر سنـــة 2000 بحوالي 61 مليار دينار جزائري والذي إرتفع ليصل خلال 15 سنة إلى 2467.2 مليار دينار أي أن عجز الموازنة العامة تضاعف 40 مرة خلال هذه الفترة.

ويعتبر عجز الموازنة العامة للدولة أحد عوامل الاختلال الأساسية التي تعبث بأوضاع التوازن الاقتصادي العام الداخلي. وبشكل عام يمكن حصر أسباب هذا العجز في سببين رئيسيين، أحدهما أن يكون العجز ناتجا عن ضعف الجهاز الإنتاجي للدولة وعدم قدرة الإيرادات العامة ملاحقة التزايد في النفقات العامة للدولة، وهذا هو الذي يصيب الدول النامية والجزائر واحدة منها،

أما الشكل الثاني للعجز فيكون ناتجا عن إتباع إحدى السياسات الاقتصادية التي تخلق هذا العجز في الموازنة العامة وهذا ما يظهر في اقتصاديات الدول المتقدمة.

وفي الجزائر فإن تزايد الإنفاق الحكومي (وهو ما يبينه الجدول السابق) بمعدلات أعلى من معدلات تزايد الإيرادات العامة مع عدم إحتساب فـــائض الإيرادات البترولية التي تم تحويلها إلى صندوق ضبط الموارد، أدى إلى نشوء ظاهرة عجز الموازنة والتي تتزايد معدلاته من سنة لأخرى، وهو ما يفسر بتنفيذ الحكومة لسياسة الإنعاش ودعم النمو الإقتصادي المعتمدة على رفع الإنفاق الحكومي لتحفيز عملية التنمية الإقتصادية.

وتعاظم هذا العجز يقتضي من الحكومة الوقوف على هذه الظاهرة ومعرفة حيثياتها ومن ثم محاولة وضع سبل لمعالجة هذا العجز المزمن. حيث يطرح تراجع الوضع الكلي في الموازنة العامة للجزائر ضرورة العمل على إحداث إصلاحات في المالية العامة.

ويتطلب الأمر تعزيز الجهود في مجال ترشيد الإنفاق العام، وخصوصاً الإنفاق الجاري، وتقوية الإدارة المالية وتطوير التشريعات الضريبية وتعزيز إجراءات التحصيل الضريبي. مع ضرورة الحفاظ على وضع مالي جيد أو على الأقل إبقاء العجز الكلي ضمن مستويات منخفضة ونسب متدنية من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لمنح السلطات المالية المرونة الضرورية لمواجهة تبعات الصدمات الخارجية على الاقتصاد الوطني.

ثانياً. دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة العامـــة:

إن الدوافع الحقيقية لإنشاء صندوق ضبط الموارد هو رغبة الحكومة الجزائرية لإيجاد آلية تعمل على استقرار الإيرادات العامة للدولة ومن ثم الحفاظ على استقرار الميزانية العامة، الشئ الذي يجعلها قادرة على تنفيذ مختلف السياسات الاقتصادية ومن ثم التخفيف من تأثير الصدمات الممكن أن يتعرض لها الاقتصاد الجزائري من جراء تقلبات سوق النفط العالمية.

ولمعرفة الدور الذي يلعبه صندوق ضبط الموارد الجزائري في تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة نعمل على تحليل تطور تمويل صندوق ضبط الإيرادات لعجز الموازنة العامة، والجدول التالي يوضح لنا هذا التطور بالفترة (2012/2000):

الجدول رقم (19): تطور تمويل صندوق ضبط الإيرادات لعجز الموازنة العامة بالفترة (2012/2000).

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنـــوات	رصيد الصندوق	تمويل عجـــز الميزانية	نسبة التمويل إلى الرصيد (%)
2000	232.137	0	0
2001	171.534	0	0
2002	279.780	0	0
2003	320.892	0	0
2004	721.688	0	0
2005	1842.686	0	0
2006	2931.045	91.530	03.12
2007	3215.530	531.952	16.54
2008	4280.073	758.180	17.71
2009	4316.465	364.282	08.43
2010	4842.837	791.938	16.35
2011	5381.703	1761.455	32.73
2012	5633.752	2283.260	40.52

Source: Données du Ministère des Finances, Direction Générale de la Prévision et des Politique, Depuis le Site Web: www.dgppmf.gov.dz, Consulté le 15/02/2014.

فيما يخص كيفية تمويل الصندوق لعجز الموازنة العامة فقد تبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (19)، مايلي:

- أن الحكومة خلال الفترة (2005/2000) لم تستخدم موارد الصندوق لتمويل عجز الموازنة، حيث لم تسجل أية اقتطاعات من موارده لتمويل العجز، مما يعني استخدامها لطريقة القرض العام لتغطية العجز، وهو ما ينسجم مع القواعد المحددة لأهداف الصندوق، ويفسر عدم إستعمال موارد الصندوق للتمويل المباشر للعجز الموازني برغبة الحكومة في الحفاظ على موارد الصندوق واستعمالها فقط لتمويل أي عجز يحدث بسبب انهيار أسعار النفط تحت مستوى السعر المرجعي 19 دولار أمريكي للبرميل الذي على أساسه يتم تقدير إيرادات الجباية البترولية خلال كل سنة، مما يعني عدم تأكد الحكومة من استقرار أسعار النفط على المستوى العالمي وحرصها على تجنب أي صدمة سلبية قد تشمل الموازنة العامة نتيجة تقلبات أسعار هذه الأخيرة.

كما تهدف الحكومة من وراء ذلك للحفاظ على استقرار الأسعار وبالتالي انخفاض معدلات التضخم باعتبار تمويل العجز الموازني باستخدام موارد الصندوق يؤدي إلى رفع حجم السيولة النقدية المتداولة في الاقتصاد، مما يعني زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار، كما أن لجوء الحكومة إلى استعمال الدين العام الداخلي لتمويل العجز الموازني يهدف كذلك إلى التحكم في معدلات التضخم وذلك بالتحكم في زيادة الطلب الكلي الناتجة عن ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي بسبب تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي خلال نفس الفترة.

- أما بداية من سنة 2006، فالملاحظ أن الحكومة قد اقتطعت من موارد الصندوق لتمويل جزء من عجز الخزينة العمومية وبالتالي عجز الموازنة العامة للدولة، وهو ما يتوافق مع التعديلات التي أدخلت على القواعد المحددة لأهداف الصندوق في نفس السنة، حيث بلغ الاقتطاع من موارد الصندوق 2283.260 مليار دينار سنة 2012 لتمويل عجز الموازنة ويمكن تفسير ذلك، على أن حالة الارتفاع المستمر لأسعار النفط قلل مخاوف الحكومة من حدوث انهيار لأسعار النفط على المدى المتوسط الأمر الذي شجعها على استعمال موارد الصندوق لتمويل جزء من العجز الموازني الناتج عن ارتفاع الإنفاق الحكومي مع المحافظة دائما على معدلات تضخم منخفضة من خلال عدم تمويل مجمل العجز باستخدام موارد الصندوق.

ثالثاً. توقعات عجز الميزانية العامة آفـــاق سنة 2016:

إن خبراء صندوق النقد الدولي يتوقعون تواصل عجز الميزانية العامة للجزائر إلى غاية 2016، وذلك قياساً بتوقعات أسعار المحروقات في السوق الدولي. كما يبرزه الجدول التـــالي:

الجدول رقم (20): توقعات عجـــز الميزانية العامـــة في الجزائر للفترة (2016/2014).

البيـــــــان	2014	2015	2016
السعر الدولي للبترول لكل برميل (US$/برميل)	97.50	96.50	95.50
السعر الدولـــي للغـــاز الطبيعـــي (US$/ $م^3$)	08.00	07.90	07.80
رصيد الميزانية الإجمالي بالنسبة للناتج المحلـــي الإجمالي	- 3.3	- 3.3	- 3.0
عجز الميزانية الأولي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات	% 36.4	% 34.0	% 32.3

Source: Fond monétaire international .Rapport du FMI n°: 12/20 janvier 2012, p:16.

تُظر التوقعات التنبؤية السابقة إستمرار لعجز الميزانية العامة للجزائر، حيث قدر متوسط عجز الميزانية الأولي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات نسبة 34.23 %، ولذلك فإن تعظيم الإيرادات العامة في مقابل تعظيم النمو الاقتصادي هو التحدي الأساسي الذي سيواجه الاقتصاد الجزائري في غضون السنوات القليلة المقبلة.

وهذا بالنظر إلى عديد التحديات أبرزها تحدي الفساد المالي والإداري، والذي بات يشكل العقبة الأساسية التي تحول دون التخلص من التبعية للجباية البترولية، وهو كذلك يأخذ أوجه مختلفة والتي قد يؤدي في نهاية المطاف إلى تغيير الهيكلة العامة للإيرادات العامة في النظام الاقتصادي[1]. ومن ثم التأثير على تعبئة الإيرادات العامة الإضافية الهادفة لتقليص العجز في الميزانية العامة للدولة دون الاعتماد على إيرادات صندوق ضبط الموارد المشكلة أساساً من فائض الجباية البترولية فوق الأساس المرجعي 38 دولار للبرميل الواحد.

[1]- Gbewopo Afitila et autres, Corruption et mobilisation des recettes fiscales, CERDES, CNRS, Université d'Auvergne, France, juillet 2006, p 8.

من دراستنا للسياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2014/1999)، اتضح لنا أن السياسة الإنفاقية تميزت بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته من سنة لأخرى طول فترة الدراسة، وذلك نظرا لتوسع نشاط الدولة. وقد مثلت نفقات التسيير خلال الفترة كلها نسبة 64 % كمتوسط عام بينما مثلت نفقات التجهيز حوالي 36 % من النفقات العامة في أحسن الأحوال.

أما الإيرادات العامة فقد عرفت تزايد متواصل خلال فترة الدراسة التي استمر اعتمادها بدرجة كبيرة على الجباية البترولية حيث مثلت هذه الأخيرة نسبة أكبر من 50 % في أغلب سنوات الدراسة، ولهذا أصبح الاقتصاد الوطني عرضة للمتغيرات الخارجية وخاصة المتعلقة بأسعار النفط.

وعليه، فإن السياسة المالية العامـــة في الجزائر تتأثر بمختلف التوازنات الخارجية لكون الإيرادات تخضع بدرجة كبيرة لما يطرأ على السوق النفطية كون الإيرادات ترتكز بنسب عالية على الجباية البترولية، واعتبارا لما تمثله الميزانية في تمويل الاقتصاد وإنعاشه، يظهر واضحا مدى تبعية وتيرة الإنعاش لمستوى مداخيل الجزائر من إيرادات المحروقات، أما موارد الميزانية الأخرى (الجباية العادية) فهي مرتبطة بوتيرة النشاط الاقتصادي وهذا الأخير تتحكم فيه المتغيرات الخارجية بدرجة كبيرة وبالأخص سعر النفط وسعر الصرف.

وبالرجوع إلى تطور بنود الموازنة العامة خلال فترة الدراسة واستناداً إلى البيانات السابقة يمكن القول بأن النفقات العامة فاقت الإيرادات العامة، وتبعا لذلك تكبدت مالية الدولة عجزاً مزمنا يرجع بالأساس إلى توسع الإنفاق العام بوتيرة سريعة لا يمكن مواصلتها حيث فاق معدلها سرعة الزيادة في قاعدة الإيرادات الضريبية للاقتصاد هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن هذه العجوزات التي عرفتها مالية الدولة تتأثر بدرجة كبيرة بإيرادات الجباية البترولية. ويعتبر عجز الموازنة العامة للدولة أحد عوامل الاختلال الأساسية التي تعبث بأوضاع التوازن الاقتصادي العام الداخلي.

المبحث الثاني: السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2014/1999).

يُعرّف القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، وتعديلاته، الإطار المؤسساتي للسياسة النقدية ويحدد مسؤوليات بنك الجزائر فيما يخص السياسة النقدية. وتشير المـــادة 55 من هذا القانون في ما يتعلق بهدف السياســـة النقدية:

" تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنمـــاء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخـــارجي للنقد " [1]

وبالرغم من الأهمية الكبيرة لقانون النقد والقرض، والذي شكل صدوره مرحلة جديدة من مراحل تطور النظام المصرفي الجزائري. فقد تم إستبداله بالأمر رقم 11/03 المؤرخ في 2003/08/26 [2]، وكانت دواعي هذا التوجه الإصلاحي تقنية وإقتصادية بالدرجة الأولى. فمن الناحية التقنية إحتوى القانون السابق على عدة ثغرات خاصة في مجال الصرف، وإعتماد البنوك الخاصة، والرقابة عليها، وهو ما أثر على مصداقية النظام المصرفي الوطني والذي جعله عرضة لمخاطر لا تمس فقط أموال المودعين ولكنها تشكل أيضاً خطراً على الأمن والسلم الاجتماعي.[3]

أما من الناحية الاقتصادية، فإن القانون الجديد للنقد والقرض يجعل من السياسة النقدية جزء مندمج في السياسة الاقتصادية للدولة وهذا الاندماج لا يعني فقدان السلطة النقدية لاستقلاليتها بل على العكس يدعمها من ناحية اعتبارها كأداة للتحكم في التوازنات الكبرى للإقتصاد الكلي في ظل تجسيد برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: أدوات السياسة النقديـــة في الجزائر.

بعد صدور قانون النقد والقرض رقم 10/90 والأمر رقم 11/03، أصبح بنك الجزائر يستخدم مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة لتعديل سيولة النظام المصرفي ومراقبة نمو الاقتصاد الوطني، وطبقا لأحكام المادة 62 من الأمر رقم 11/03، يقرر مجلس النقد والقرض كل سنـــة الآليات النقدية التي تستعمل فعلا في عمليات السياسة النقدية.

وفي هذا الإطار، فقد عرفت أدوات السياسة النقدية التي إستخدمها بنك الجزائر مرحلة تحول تدريجية تهدف لضبط السوق النقدية في الجزائر سواء تعلق الأمر بالأدوات التقليدية كإعادة الخصم أو السوق المفتوحة أو الاحتياطي النقدي الإلزامي أو ما تم استحداثه من أدوات جديدة لامتصاص الفائض وتعديل العجز من السيولة ابتداء من سنة 2002.

---

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، المادة 55 من القانون رقم 10/90 المؤرخ في 23 رمضان عام 1410 والموافق لـ 14 أفريل سنة 1990 والصادر في 18 أفريل 1990، المتعلق بقانون النقد والقرض، ص 527.

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 والموافق لـ 26 أوت سنة 2003، والصادر في 28 أوت 2003، والمتعلق بقانون النقد والقرض، ص 3.

[3]- الجيلالي عجة، الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والمال، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 04، 2006، ص 318.

الفرع الأول: عمليات إعادة الخصم.

إعادة الخصم هي وسيلة يلجـــأ البنك بموجبها إلى البنـــك المركزي للحصول على السيولـــة مقابل التنازل له عن سندات قام هذا البنك ذاته بخصمها للغير في مرحلة سابقة، ويمكن أن تكون هذه السندات تجاريـــة (خاصة) أو عمومية، ولكن دون أن يتعدى تاريخ استحقاقها مدة معينة تحدد حسب نوع السندات وطبيعتها؛ ولقد بقي معدل الخصم بالجزائر ثابتا منذ 1971 إلى 1986 مقدر بـ 2,75 %، إلا أنه من هذا التاريخ وإلى غاية اليوم عرف تغيرات عديدة متتابعة، وكان أصغر من معدل الفائدة الدائن مما لم يحفز البنوك التجارية على تعبئة الادخار الخاص.

ولقد حدد قانون النقد والقرض شروط إعادة الخصم لدى بنك الجزائر؛ ويمكن أن تتم هذه العملية وفق الصيغ التالية:[1]

- إعادة خصم سندات تمثل عمليات تجارية سواء كانت مضمونة من الجزائر أو من الخارج؛

- إعادة الخصم للمرة الثانية لمستندات تمويل تمثل قروضا موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل على أن لا تتعدى المدة القصوى لذلك ستة (06) أشهر، مع إمكانية تجديد هذه العملية دون أن تتجاوز مهلة المساعدة إثنا عشر (12) شهراً؛

- إعادة الخصم للمرة الثانية لسندات مصدرة أساسًا لإحداث قروض متوسطة المدى على أن لا تتجاوز المدة القصوى ستة (06) أشهر، يمكن تجديدها دون أن تتعدى المدة الكلية للتجديدات ثلاث (03) سنوات. ولكن هذه العملية لا يقوم بها بنك الجزائر إلا إذا كان هدف القروض المتوسطة المعنية هو تمويل إحدى العمليات التالية: تطوير وسائل الإنتاج، أو تمويل الصادرات أو إنجاز السكن؛

- خصم سندات عمومية لصالح البنوك والمؤسسات المالية والتي يفصل عن تاريخ استحقاقها ثلاثة (03) أشهر على الأكثر.

ولقد تم تعديل معدل الخصم منذ صدور قانون النقد والقرض تقريبا كل سنة، بسبب النمو الشديد للكتلة النقدية والذي يرجع إلى تحرير الأسعار وتحقيق بنك الجزائر لأهدافه خاصة منها التخفيف من حدة التضخم في إطار التطهير المالي للاقتصاد، حيث قـــام بنك الجزائر برفع معدل الخصم من 7 % عام 1989 إلى 10,5 % عام 1990، ثم إلى 11.5 % في 1991، وبلغ أقصى قيمة له سنة 1994 بمعدل 15 %، وعـــاد ليخفض من هذا المعدل ليبلغ نسبة 4 % سنة 2013، والجدول التالي يبين تطورات معدل إعادة الخصم المعدلة من بنك الجزائر بالفترة (2013/1999).

---

[1]- ماجدة مدوخ، وصاف عتيقة، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2005، ص 301.

الجدول رقم (21): تطور معدل إعادة الخصم لبنك الجزائر بالفترة (2013/1999).

الفتـــرة		المعـــدل (%)
إبتداءً من	إلى غايـــة	
1999/09/09	2000/01/26	8.50
2000/01/27	2000/10/21	7.50
2000/10/22	2002/01/19	6.00
2002/01/20	2003/05/31	5.50
2003/06/01	2004/03/06	4.50
2004/03/07	2013/03/21	4.00

Source: Bulletin Statistique Trimestriel (n° 21), Mars 2013, Banque d'Algérie, Depuis le Site Web: www.bank-of-algeria.dz, Consulté le 02/07/2014.

يبين الجدول رقم (21)، أن معدل إعادة الخصم قد عرف انخفاضاً منظماً بالفترة المدروسة. حيث إنتقل من 8.50 % سنة 1999 إلى 4 % سنة 2013، وهو ما كان الهدف منه التحكم في معدل التضخم عن طريق إمتصاص فائض السيولة من خلال زيـــادة حجم الائتمان من جهة، ومن جهة ثـــانية تشجيع البنوك التجارية على خفض سعر الفـــائدة على عمليات الخصم والإقراض وذلك لتشجيع التجار ورجال الأعمال على الاقتراض وبالتالي زيادة الطلب الكلي. وقد ساهم هذا الوضع في كبح وتيرة نمو الكتلة النقدية، ولكن هذا الانخفاض في معدل إعادة الخصم لم يشجع البنوك على اقتحام ميدان الاستثمار لتعادله مع معدل الفائدة المدين.

كما أن ظهور فائض السيولة في السوق النقدية بداية سنة 2002، جعل أداة إعادة التمويل المتمثلة في معدل إعادة الخصم غير نشطة، وهو ما جعل ودائع البنوك التجارية تتضاعف لدى بنك الجزائر. وتجدر الإشارة إلى أن إعادة تمويل البنوك لدى بنك الجزائر أصبح معدوماً ابتداء من سنة 2001، وتعتبر سنة 2000 آخر سنة تم فيها إعادة التمويل بـ 170,5 مليار دينار، وعندها أصبح معدل إعادة الخصم أقل من 6 % ليصل إلى 4 % في سنة 2004، ليستقر المعدل عند هذه النسبة إلى غاية سنة 2013.[1]

الفرع الثاني: آلية الاحتياطي الإجباري.

تعتبر آلية الاحتياطي الإجباري في الجزائر، من الآليات الرقابية التي استحدثها القانون رقم 10/90، إذ خصصها بمادة قانونية صريحة، حدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28 % إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانوناً، وفوض له استخدامها كإحدى أدوات السياسة النقدية. إلا أن الأمر رقم 11/03

[1] - عبد العزيز طيبة، فعالية بنك الجزائر في تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2011/2000، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 12، جوان 2014، ص 32.

المعدل والمتمم للقانون رقم 10/90 لم يذكر أداة الاحتياطي الإجباري بصورة مباشرة، غير أن بنك الجزائر أعاد تقنينها عبر التعليمة رقم 02/04 المؤرخة في 12 مارس سنة 2004، والتي حدد مجلس النقد والقرض من خلالها خضوع مختلف الودائع (الجارية، لأجل، سندات الصندوق، دفتر التوفير، الودائع المشترطة في عمليات الاستيراد والودائع الأخرى) لمعدل الاحتياطي الإجباري الذي يمكن أن يصل حتى 15 % من دون استثناء وبالأسلوب نفسه.[1]

ويتم تحديد وعاء الاحتياطي الإجباري بصورة شهرية، تبدأ من منتصف الشهر. بالإضافة إلى ذلك، يتضمن تطبيق هذه السياسة في الجزائر، منح بنك الجزائر عائداً على الاحتياطيات الإجبارية في شكل فائدة، يتم حسابها انطلاقاً من حجم الاحتياطيات، ومدة مكوثها لدى بنك الجزائر.

وقد بدأ تطبيق أداة الاحتياطي النقدي الإلزامي في إدارة السياسة النقدية في أواخر 1994 بنسبة 2.5 %، وذلك بموجب التعليمة رقم 94/73 الصادرة بتاريخ 28 نوفمبر 1994 والمتعلقة بنظام الاحتياطي الإجباري[2]، وهذا في إطار إصلاح أدوات السياسة النقدية، ثم تزايدت هذه النسبة باستمرار خلال السنوات الموالية. بهدف تقليص فائض السيولة.

الجدول رقم (22): تطور مؤشرات أداة الاحتياطي الإجباري لبنك الجزائر خلال الفترة (2011/2001).

السنوات	معدل الاحتياطي الإجباري (%)	معدل الفائدة على الاحتياطي الإجباري (%)	حجم الاحتياطي الإجباري (مليار دج)	معدل النمو السنوي (%)
2001	03.0	04.0	43.50	-
2002	4.25	2.50	109.5	151.7
2003	6.25	2.50	126.7	15.71
2004	6.50	1.75	157.3	24.15
2005	6.50	01.0	171.5	08.03
2006	6.50	01.0	184.5	07.60
2007	6.50	01.0	272.1	07.60
2008	08.0	0.75	394.7	45.05
2009	08.0	0.50	394.8	0.025
2010	09.0	0.50	464.7	17.70
2011	09.0	0.50	538.6	15.90

Source: Bulletin Statistique Trimestriel (n° 17), Mai 2012, Banque d'Algérie, Depuis le Site Web: www.bank-of-algeria.dz, Consulté le 04/09/2013.

[1] - فضيل رايس، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 2011/2000، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 61، 62، بيروت، شتاء وربيع 2013، ص 199.

[2] - المادة 05 من التعليمة رقم 94/73 الصادرة بتاريخ 1994/11/28 والمتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية الصادرة عن بنك الجزائر.

عرف معدل الاحتياطي الإجباري منذ 2002 إرتفاعاً ملحوظاً، وخاصة ابتداء من سنة 2008 و 2009 وتواصله في سنتي 2010 و 2011، حتى وصل سنة 2013 إلى معدل 12 % وذلك بموجب التعليمة رقم 13/02 الصادرة بتاريخ 23 أفريل 2013 والمعدلة والمتممة للتعليمة رقم 04/02 المؤرخة في 13 ماي 2004 المتعلقة بنظام الاحتياطيات الإجبارية [1]. وكانت هذه النسبة قد تم رفعها الى 11 % سنة 2012.

وتعتبر هذه الزيادة تشديداً من جانب السُلطات النقدية على أهمية هذه الأداة في التأثير في سيولة البنوك التجارية. وقد أثر تطور معدلات الاحتياطي الإجباري تأثيرًا ملحوظ في حجم حسابات البنوك التجارية لدى بنك الجزائر تحت بند الاحتياطي الإجباري، إذ أدى ارتفاع معدل الاحتياطي الإجباري مع نهاية سنة 2002 إلى نمو هذه الاحتياطيات بمعدل سنوي قدره 151.72 % في نهاية سنة 2003. كما أدى ارتفاعها سنة 2008 إلى تسجيل معدل نمو سنوي قدره 45.05 %.

وقد استعملت هذه الأداة بكيفية نشيطة تماشيا والتطور الاحتياطي الحر للبنوك، والارتفاع المسجل في نسبة الاحتياطي القانوني الناجم عن الارتفاع المفرط في السيولة المصرفية، وعلى ضوء ذلك وصلت ودائع البنوك باسم الاحتياطي القانوني إلى 109.5 مليار دج في 2002 مقابل 43.5 مليار دج في نهاية 2001، ليستمر ارتفاعها إلى 157.3 مليار دج في سنة 2004، وبلغ قيمة هذه الودائع 909.5 مليار دج في ديسمبر 2013.[2]

وبالرغم من رفع نسبة الاحتياطي الإجباري والاقتطاع الفعلي من فائض السيولة المصرفية، إلا أنه لا يمكن اعتبارها كأداة التنظيم النهائي للسيولة المصرفية، حيث تبقى هذه الأداة غير كافية لوحدها لامتصاص الفائض الهائل للسيولة. كما أن عملية الاحتفاظ بها وتثبيت نسبتها لعدة سنوات متتالية يشكل عبئ، لأنها تقتضي تعليمة جديدة كل مرة.

الفرع الثالث: عمليات السوق المفتوحة.

تتمثل هذه الأداة في تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لبيع وشراء السندات العمومية والتي يكون تاريخ استحقاقها أقل من ستة أشهر، وسندات خاصة قابلة للخصم، أو بغرض منح القروض. وقد حدد قانون القرض والنقد رقم 10/90 القيمة الإجمالية للسندات العمومية التي يمكن لبنك الجزائر أن يجريها على العمليات، على أن لا تتجاوز سقف 20 % من الإيرادات العادية للدولة بالنسبة للسنة المالية السابقة، غير أن هذا السقف تم التخلي عنه منذ صدور الأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض في المادة رقم 54 منه، كما لا يسمح له بالتدخل في السوق الأولية للحصول على سندات الخزينة.

ورغم فعالية هذه الأداة إلا أن بنك الجزائر لم يطبقها إلا مرة واحدة بصفة تجريبية في نهاية ديسمبر 1996، وشملت مبلغا يقدر بـ 04 مليون دج بمعدل فائدة متوسط 14.94 %، ومنذ صدور فائض السيولة في السوق النقدية سنة 2001، لم يتمكن بنك الجزائر من بيع سندات عمومية لامتصاص السيولة الفائضة، إلا أنه منذ سنة 2004 كانت هناك

---

[1]- المادة 02 من التعليمة رقم 13/02 الصادرة بتاريخ 2013/04/23 والمتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية الصادرة عن بنك الجزائر.

[2]-Banque d'algérie, Situation des Banques de Depots, Depuis le Site Web: www.bank-of-algeria.dz.

مجهودات تبذل لاستعمالها كأداة نقدية فعالة، على أن يقوم المتعاملون الاقتصاديون بطرح الأوراق المالية على المديين المتوسط والطويل لتفعيل عمل السوق النقدية، وبالرغم من هذه المجهودات بقيت عمليات السوق المفتوحة غير مستعملة منذ سنة 2002، غير أن دورهايبقى مهم وفعال وقوي في تعديل السيولة البنكية.[1]

إن الوضعية المالية للخزينة العمومية أعاقت هذه الأداة نظرا لما تمتعت به الخزينة من فائض سيولة خلال فترة الدراسة، وتتحدد فعالية هذه الأداة بوجود معاملات واسعة النطاق على السندات العمومية من حيث الحجم والتداول، فبلغت قيمة هذه السندات المصدرة عن طريق المناقصة في السوق النقدية 556.2 مليار دينار في سنة 2002 (448.7 مليار دينار متفاوض بشأنه) مقارنة بـ 285.5 مليار دينار في سنة 2008، وتعتبر هذه المبالغ ضئيلة مقارنة بحجم فائض السيولة المصرفية في السوق النقدية الذي بلغ 2845,1 مليار دينار في سنة 2011، مما جعل هذه الأداة غير فعالة في امتصاص فائض السيولة.[2]

الفرع الرابع: آلية إسترجاع السيولة.

قام بنك الجزائر بإدراج هذه الأداة الجديدة في أفريل 2002، علما أن القانون لا يقر هذه الأداة بوضوح، والتي هي عبارة عن إيداع طوعي واختياري لفائض الودائع لدى بنك الجزائر، وما يميز هذه الأداة أنها أكثر مرونة من الاحتياطات الإجبارية، حيث يمكن تعديلها يوما بعد يوم، وليست إجبارية مما يتيح الفرصة لكل بنك إمكانية تسيير سيولته، وقد ساهمت هذه الأداة في امتصاص كمية هائلة من السيولة النقدية الفائضة وبالتالي تعتبر عنصر التنظيم الأكثر فعالية خلال السنوات الأخيرة، وسمحت لبنك الجزائر بتوظيف موارد جامدة لتحكم أفضل في العرض النقدي، وقد استخدمت هذه الأداة بشكل كثيف ودائم وكأداة تنظيم لمساندة أداة الاحتياطي الإجباري وإعادة الخصم.

وتعتمد آلية استرجاع السيولة على استدعاء بنك الجزائر البنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي، أن تضع اختياريا لديه حجما من سيولتها في شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل، في مقابل استحقاقها لمعدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق (n/360)، وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر. ويستخدم هذا الأخير أداة استرجاع السيولة لسبعة أيام (منذ أفريل 2002) ولثلاثة أشهر (منذ أوت 2005).

وتعتبر آلية استرجاع السيولة بالمناقصة أسلوبا مماثلا لآلية المزادات على القروض التي استخدمها بنك الجزائر بدءاً من سنة 1995، من أجل تمويل البنوك التجارية حين عانت عجزاً في السيولة. غير أن حالة إفراط السيولة التي أصبحت تعاني منها البنوك التجارية بعد سنة 2001، دفعت بنك الجزائر إلى استخدام الأسلوب ذاته، لكن بعكس الأطراف، إذ يمثل بنك الجزائر الطرف المقترض في حين أن البنوك التجارية هي المقرض. وتظهر مرونة آلية استرجاع السيولة عبر المناقصة في الحرية التي تمنحها لبنك الجزائر في تحديد سعر الفائدة المتفاوض عليه، وفي حجم السيولة

---

[1]- Banque d'algérie, Evolution Economique et monétaire en algérie, rapport 2009, p 168.

[2]- عبد العزيز طيبة، مرجع سابق، ص 32.

التي يرغب في سحبها من السوق، والتي قد لا يتم تحقيقها عبر سياسة الاحتياطي الإجباري، خاصة وأن بنك الجزائر أصبح يتدخل بهذه الآلية بصورة أسبوعية في السوق النقدية منذ سنة 2002.

ونظرًا إلى ما تتمتع به آلية السيولة عبر المناقصة من مرونة، فقد أصبحت تمثل الأداة الرئيسة في تنفيذ السياسة النقدية لبنك الجزائر منذ سنة 2001، وخصوصاً في ظل ما تشهده البنوك من فائض كبير في السيولة. وقد رفع بنك الجزائر بقوة مبالغ استرجاع السيولة ابتداء من منتصف جوان 2007 مقابل الاتجاه التصاعدي للسيولة البنكية، باعتبار أن العوامل المستقلة المساهمة في السيولة يفوق مبلغ العوامل المستقلة المقلصة لها.

وكنتيجة للمستوى المرتفع للتضخم المسجل في 2012، والبالغ نسبة 8,89 %، وهو المعدل الأكثر ارتفاعاً خلال السنوات الخمسة عشر الأخيرة، قام بنك الجزائر ابتداء من منتصف جانفي 2013 بتوظيف أداة استرجاع السيولة لستة أشهر بمعدل فائدة قدره 1,50 %، والهدف من ذلك امتصاص أكبر للسيولة المستقرة للمصارف، ومن ثَم، تسيير أحسن لفائض السيولة في السوق النقدية واحتواء أثرها التضخمي بعدما كانت مستقرة في الثلاثي الأول من سنة 2013، تقلصت السيولة المصرفية في الثلاثي الثاني إلى 2.542,49 مليار دج في نهاية جوان 2013 مقابل 2.876,2 مليار دج في نهاية 2012. وبالتالي، فإنّه في ظرف يتميز بتقليص فائض السيولة على مستوى السوق النقدية، سمحت أدوات استرجاع السيولة بامتصاص حصة معتبرة منه (1350 مليار دج).[1]

الفرع الخامس: تسهيلة الودائع المغلة للفائدة.□

أنشأت الأداة في أوت سنة 2005، بموجب التعليمة رقم 04/05 المؤرخة في جوان 2005، والصادرة عن بنك الجزائر، والمتعلقة بأداة تسهيلات الودائع. وتمنح هذه الوسيلة للمصارف مرونة واسعة في مجال تسيير الخزينة في المدى القصير، وقد جاء تطبيق آلية تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة انعكاساً لاستمرار ظاهرة فائض السيولة في النظام المصرفي الجزائري، وتعبر عن توظيف لفائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر، وذلك في شكل عملية على بياض، تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر، تستحق عنه فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها ومعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر.

وعلى الرغم من حداثة تطبيق هذه الآلية إلا أنها مثلت أكثر الأدوات نشاطاً سنة 2008 وحتى في السداسي الأول من سنة 2006. فمعدل الفائدة على التسهيلة الخاصة بالوديعة، يمثل معدل فائدة مرجعي بالنسبة إلى بنك الجزائر والسوق النقدية في ظل انعدام عمليات إعادة الخصم وإعادة التمويل لدى بنك الجزائر.[2]

---

[1]- بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الوطني الشعبي، الجزائر، ديسمبر 2013، ص 23.

[2]- فضيل رايس، مرجع سابق، ص 201.

لقد تمكن بنك الجزائر من خلال آلية تسهيلات الإيداع أن يسحب من النظام المصرفي سيولة معتبرة منذ بداية تطبيقها سنة 2005، وهو ما يؤكد أهمية هذه الأداة في الرقابة على السيولة المصرفية، على الرغم من انخفاض معدلات الفائدة عليها مقارنة بتلك المطبقة على عمليات استرجاع السيولة. حيث انخفض لجوء المصارف إلى تسهيلة الودائع لمدة 24 ساعة، أي بواقع 163,98 مليار دج في نهاية جوان 2013 مقابل 838,08 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2012. والجدول رقم (23) أسفله يوضح تطور معدل فوائد تسهيلات الإيداع واسترجاع السيولة الصادرة عن بنك الجزائر.

الجدول رقم (23): تطور معدل تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة خلال الفترة (2013/2002).

السنـــوات	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13
المعدل على استرجاع السيولة لسبعة أيـــام	2.75	1.75	0.75	1.25	1.25	1.75	1.25	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75
المعدل على استرجاع السيولة لثلاثة أشهر	-	-	-	1.9	2.0	2.5	2	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25
فوائد تسهيلات الإيداع	-	-	-	0.3	0.3	0.75	0.75	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3

Source: Bulletin Statistique Trimestriel (n° 03) juin 2008, Et (n° 17) Mars 2012, Et (n° 25) Mars 2014, Banque d'Algérie, Depuis le Site Web: www.bank-of-algeria.dz, Consulté le 22/07/2014.

يلاحظ من هذا الجدول التذبذب في معدلات الفائدة على عمليات استرجاع السيولة الأسبوعية والربع سنوية، مايدل على ديناميكية هذه الأداة، في حين يلاحظ استقرار نسبي في المعدلات الخاصة بتسهيلات الودائع المغلة للفائدة. إلا أنه وبالرغم من الإنخفاض الكبير لمعدل تسهيلات الودائع المقدر في الغـــالب بـ 0.3 % إبتداءً من سنة 2005. فقد تجاوزت قيمتها قيمة إسترجاع السيولة التي بلغت 450 مليار دج سنة 2006، حيث بلغت هذه التسهيلات قيمة 456.7 مليار دج في نفس السنة، لكن هذا التفوق لم يستمر مطولاً خاصة بعد قيام بنك الجزائر بإدخال أداة استرجاع السيولة لستة أشهر من جهـــة، وتداعيات الأزمة المـــالية العالمية مع بداية سنة 2009 من جهة ثانيـــة، إذ بلغت قيمة الودائع في نهاية سنتي 2012 و 2013 على التوالي قيمة 838 مليار دج و 479.9 مليار دج. في حين ارتفعت قيم استرجع السيولة لأسبوع وربع سنة ونصف سنة مجتمعة إلى 1350 مليار دج سنة 2013.[1]

[1]- Banque d'algérie, Indicateurs Du Marche Monetaire, Depuis le Site Web: www.bank-of-algeria.dz, Consulté le 23/07/2014.

بشكل عام، يتضح أن الإستعمال المنتظم لوسائل إسترجاع السيولة وتسهيلة الودائع المغلة للفائدة والإحتياطي الإجباري في إدارة السياسة النقدية يبين الأولوية التي يمنحها بنك الجزائر لتحسين ضبط السيولة البنكية، مع مراعاة خصائص كل مرحلة وتطور السوق النقدية.

وقد مكن التنسيق الجزئي بين الأدوات الثلاث للسياسة النقدية بنك الجزائر من ممارسة سياسة نقدية خلال الفترة (2014/2001) تهدف إلى التحكم في الفائض الهيكلي للسيولة المصرفية، خاصة وأنه قد تم تعزيز الإحتياطي الإجباري كأداة تقليدية للسياسة النقدية بأدوات جديدة بدءاً من سنة 2001 ثم في سنة 2005، ويتعلق الأمر بإسترجاع السيولة وتسهيلة الوديعة المغلة للفائدة، مما مكن السلطات النقدية إلى حد ما من سحب المبالغ الفائضة من السيولة المصرفية.[1]

المطلب الثاني: تحليل أداء السياسة النقدية في الجزائر.

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يتم بطريقة مباشرة من خلال السياسة النقدية التي يتم التخطيط لها في بنك الجزائر، هذا الأخير الذي يتعيّن عليه تسطير جملة من الأهداف الوسطية الواجب بلوغها، كالتحكم في تطور المؤشرات النقدية وذلك عن طريق تحديد معدلات مرشدة لمختلف المؤشرات النقدية، وخاصة منها معدلات التضخم المستهدفة، ومعدلات نمو القروض المصرفية، ومعدلات نمو الكتلة النقدية، بالإضافة إلى التحكم في النشاط الإقراضي للمصارف وذلك عن طريق عدد من الآليات التي تتيح لبنك الجزائر التحكم في قدرة البنوك على توليد النقود، ويكمن الهدف الثالث في التحكم في السيولة المصرفية، وهو من أهم الأهداف الوسطية للسياسة النقدية في الوقت الحالي، نظراً إلى ما تحتويه البنوك التجارية من فائض في حجم السيولة، إذ يسعى بنك الجزائر عبر مجموعة من الأدوات السابقة إلى السيطرة على الأموال الحرة لدى المصارف التجارية، بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف الرئيسية المسطرة في السيطرة والحفاظ على إستقرار الأسعار والعملة والنمو السريع للإقتصاد الوطني إلى جانب تحقيق التشغيل الكامل. وفيما يلي نعرض تحليلاً عاماً لأداء السياسة النقديـــة بالجزائر ومدى تحقيق أهدافها الوسطية خلال الفترة (2014/1999).

الفرع الأول: الرقابة النقدية على السيولة المصرفية.

لقد نما حجم السيولة بالجزائر بوتيرة متصاعدة من سنة لأخرى خاصة في السنوات الأخيرة، وذلك بسبب طبع كميات كبيرة من النقود في إطار سياسة الحكومة الرامية إلى رفع الأجور وتحسين القدرة الشرائية للمواطن، لتبلغ مستويات مرتفعة تقدر بمئات الملايير من الدينارات، وأصبحت سوق ما بين البنوك تعـــاني من فائض المعروض من الأموال ما أدى إلى انخفاض معدلات الفائدة عليها، وبذلك تحولّ هذا الفائض إلى ظاهرة هيكلية تستدعي المعالجة، وإن كان الملاحَظ من خلال الأرقام تراجع نسبي لهذا الفائض أو استقراره مؤخراً. والجدول رقم (23) يبين تطور حجم فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة (2012/2006):

---

[1] - علي لزعر، فضيل رايس، الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 2009/1999، مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، مخبر مالية بنوك وإدارة أعمال، العدد الافتتاحي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص 192.

الجدول رقم (24): تطور حجم فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة (2012/2006).

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنـــوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
حجم الودائع	3516.5	4517.3	5161.8	5146.4	5819.1	6733.0	7235.8
حجم القروض	1904.1	2203.7	2614.1	3085.1	3266.7	3724.7	4296.4
فائض السيولة (الودائع - القروض)	1612.4	2313.6	2547.7	2061.3	2552.4	3008.3	2939.4

المصدر: إعداد الباحث إعتماداً على تقارير بنك الجزائر لسنوات الدراسة.

يلاحَظ من الجدول رقم (24) على أن فائض السيولة تزايد بحجم كبير بين سنتي 2006 و 2007، ثم بوتيرة متذبذبة في بقية السنوات وإن كان الاتجاه العام يميل إلى الارتفاع، لذا يتطلب الأمر دوراً كبيراً لبنك الجزائر من أجل ضبط هذه السيولة وتفادي انعكاساتها التضخمية والخطيرة على الاقتصاد الوطني، وتوجيهها نحو الاستخدام العقلاني عوض الإفراط في منح قروض غير مجدية للاقتصاد.

وعليه فإن ظاهرة فائض السيولة أصبحت مشكلة هيكلية تعاني منها البنوك الجزائرية خاصة العمومية منها بحكم سيطرتها على السوق المصرفية من جهة، ولكونها المعنية غالباً بتنفيذ برامج الحكومة خاصة ما تعلق منها بالاستثمار والتشغيل من جهة أخرى، وحتى وإن كانت الظاهرة قد خفت حدتها مؤخراً، فإن الأمر يتطلب تدخلاً من بنك الجزائر لتفادي الآثار التضخمية التي قد تنجم عن هذه السيولة الفائضة في حال توجيهها إلى قروض غير مجدية، واستغلالها بشكل عقلاني يخدم الاقتصاد الوطني.[1]

للتقليل من خطورة هذه الظاهرة يجب أن تسعى السلطات النقدية إلى تنويع المؤسسات المصرفية وذلك بالنهوض والإرتقاء بمستوى الخدمات التي تقدم للجمهور ورفع كفاءة البنوك في إدارة موجوداتها، كما أن تنويع المؤسسات يعتبر من الأركان الأساسية لكفاءة النظام المالي عموماً والمصرفي خصوصاً، كأن يتم إستحداث مؤسسات تهتم بتمويل قطاعات معينة، والهدف من ذلك إضافة إلى الإستفادة من الموارد المتاحة هو زيادة المنافسة بين البنوك، فتعدد مقدمي الخدمات المالية أمام الحاجات المتعددة والمتزايدة في الإقتصاد يمكن من إستغلال الموارد المالية وفوائض السيولة أحسن إستغلال، كما أن ذلك سيكون حافزًا لتعدد الأنشطة الإقتصادية.

[1]- سليمان ناصر، مشكلة فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية أسبابها ومقترحات لتصريفها، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: إشكالية إستعمال السيولة النقدية في المعاملات التجارية وإنعكاساتها على الخدمات المصرفية الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 06/ 07 ماي 2014، ص10.

وبالتوازي مع تنويع القـــاعدة المصرفية وتوسيعها على السلطات النقدية تطوير عملية الرقـــابة المصرفية وصولا إلى تطبيق أهم المعايير الدولية وعلى رأسها معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية. ولعل تطوير هذا الجانب يعد من أهم نواحي الإصلاح إذ أن وجود رقابة مالية على عمل البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى، من شأنه أن يؤدي إلى تفعيل أداء السياسة النقدية بهدف الوصول إلى بيئة مالية منسجمة ومواكبة للمعايير الدولية وقبل كل شيء بيئة تساهم في التنمية الاقتصادية الحقيقية من خلال توظيف السيولة النقدية في الاقتصاد الاستثماري الإنتاجي.

الفرع الثاني: السياسة النقدية والتحكم في المؤشرات النقدية.

يتطلع بنك الجزائر في صياغته وإدارته لسياسته النقدية إلى دعم وتطوير أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية والنقدية الوطنية مع تركيز خاص على تطورات القطاع المصرفي ومساهمته المتزايدة في تمويل الاقتصاد، في ظرف يتميز بهشاشة أكثر للمالية العامة وأمام خطر انخفاض سعر البترول.

ويتم تحقيق ذلك عن طريق تحديد معدلات مرشدة لمختلف المؤشرات النقدية، وخاصة منها معدلات التضخم المستهدفة والذي يتميز باستمرارية طابعه الداخلي، ومعدلات نمو القروض المصرفية، ومعدلات نمو الكتلة النقدية، بالإضافة إلى تدعيم الإطار المؤسساتي للإشراف البنكي وتعزيز الاستقرار المالي المسبوق بالتسيير المرن لسعر الصرف.

أولاً. تطور نمو الكتلة النقدية.

تعرف الكتلة النقدية بأنها حجم النقد المتداول في أي اقتصاد، وفي الجزائر تتكون الكتلة النقدية من النقود الورقية والنقود الكتابية والتي يرمز لها مجتمعةً بالرمز (M_1) بالإضافة إلى أشباه النقود. وتشكل هذه العناصر في مجملها (M_2) وهو الرمز الذي يطلق على الكتلة النقدية.

وتتمثل النقود الورقية في النقود المتداولة من بنكنوت وقطع نقدية، وتعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر، في حين تشمل النقود الكتابية الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير والأموال الخاصة المودعة لدى الخزينة، والتي تتداول عن طريق الكتابة من حساب بنك إلى حساب بنك آخر. كما يقصد بأشباه النقود الودائع لأجل لدى البنوك التجارية، والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض، والتي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصادية.[1]

وفي هذا الإطار، كانت أهداف السياسة النقدية لبنك الجزائر تحقيق نمو بشكل مستقر في حجم الكتلة النقدية بمفهوم (M2)، حيث حددت سنة 2005 معدل سنوي قدره 15.8 % مقارنة بسنة 2004 التي كان قد حدد لها بنك الجزائر هدف تحقيق نمو سنوي في حجم الكتلة النقدية يتراوح معدله بين 14 و 15 %، أما بالنسبة لسنة 2009 فقد حدد مجلس النقد والقرض أهداف التوسع في الكتلة النقدية (M2) بمعدل ما بين 12 و 13 %، مقابل معدل ما بين 27 و 27.5 % في سنة 2008، وفي سنة 2010 و 2011 كان المعدل ما بين 13 و 14 %.[2]

---

[1]- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006، ص 167.

[2]- Banque d'algérie, Evolution Economique et monétaire en algérie, rapport 2005, 2009, 2010, 2011.

الجدول رقم (25): تطور الكتلة النقدية ومعدل السيولة لبنك الجزائر خلال الفترة (2013/2000).

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	النقود (M_1)	أشباه النقود	الكتلة النقدية (M_2)	معدل نمو (M_2) (%)	معدل السيولة (M_2/ PIB) (%)
2000	1048,2	974,4	2022,5	13.0	49.0
2001	1238,5	1235,0	2473,5	22.3	58.5
2002	1416,3	1485,2	2901,5	17.3	64.2
2003	1630,4	1724,0	3354,4	13.7	63.9
2004	2165,6	1478,7	3644,3	10.5	59.3
2005	2437,5	1632,9	4070,4	11.7	53.8
2006	3177,8	1649,8	4827,6	18.6	56.8
2007	4233,6	1761,0	5994,6	24.2	64.1
2008	4964,9	1991,0	6956,0	16.0	63.0
2009	4944,2	2228,9	7173,1	03.2	72.0
2010	5756,4	2524,3	8280,7	13.8	69.1
2011	7141,7	2787,5	9929,2	19.9	68.4
2012	7681,8	3331,5	11013,3	10.9	69.5
2013	8252,8	3692,9	11945,7	08.5	72.0

Source: Données du Ministère des Finances, Direction Générale de la Prévision et des Politique, Depuis le Site Web: www.dgppmf.gov.dz, Consulté le 08/08/2014.

إن الملاحظ من معطيات الجدول رقم (25)، هو التطور المسجل في نمو الكتلة النقدية من سنة لأخرى، فقد تم تسجيل توسع في نمو هذه الكتلة النقدية بمفهوم (M_2) من 2022,5 مليار دج سنة 2000 إلى 11945,7 مليار دج سنة 2013، وهذا بسبب تطبيق سياسة نقدية توسعية، إلا أنه وبالمقابل، يسجل بنفس الفترة اتجاهاً هبوطياً لوتيرة معدلات التوسع النقدي إلى أن وصل إلى أدنى مستوى له في سنة 2009 بمعدل نمو 3,2 %. وهو معدل أقل من الوتيرات العالية التي ميزت سنوات الدراسة.

ويمكن حصر أسباب تغيرات معدلات نمو هذه الكتلة بين تطور الظروف المصرفية من جهة، ورغبة بنك الجزائر في ضبط السيولة المصرفية من جهة ثانية. وهما عاملان رئيسيان في تحقيق الاستقرار النقدي بالسوق النقدية للجزائر. وبجزء من التفصيل، يمكن إدراج أهم العوامل النقدية المفسرة للتوسع النقدي بهذه المرحلة ضمن النقـــاط التالية:

- إن الارتفاع المسجل لنمو الكتلة النقدية في بداية سنوات فترة الدراسة ناتج عن التراكم المتزايد للادخار المالي لمؤسسات قطاع المحروقات، بسبب ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية، كما يعكس هذا الارتفاع أيضا التغيرات في سلوك الطلب على العملة من طرف الأعوان الاقتصاديين (الأفراد والمؤسسات)، إلى جانب ذلك تبين

سنة 2008 أن هناك حركية جديدة خاصة بتكوين الأصول المالية من طرف المؤسسات الخاصة والأسر، وذلك بالرغم من أن تشكيلة المنتجات المعروضة من طرف المصارف تبقي محدودة،، ثم سجلت انخفاضا طفيفا لتكوين الأصول المالية سنة 2009 لتصبح تمثل 43.46 %، وهذا راجع إلى الصدمة الخارجية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية والتي انخفضت فيها أسعار البترول.

- إن الزيادة في الإدخارات المالية للخزينة العمومية، ولو كانت بوتيرة ضعيفة في السنوات الأخيرة، ساهمت في التخفيف من أثر تنقيد الموجودات الأجنبية. وساهم التأثير المزدوج للتعقيم(*) من قبل الخزينة العمومية والامتصاص الفعلي لفائض السيولة من طرف بنك الجزائر في إرساء جزءً من الاستقرار النقدي والمالي، وهو وضع أثر بتراجع التوسع النقدي في سنتي 2012 و 2013 (10.9 % و 8.5 %)، وذلك بعد التوسع النقدي (توسع الكتلة النقدية بمفهوم M2) المسجل في 2010 و 2011 (13.8 % و 19.9 %) والتي تلت وتيرة منخفضة في سنة 2009 (3.2 %).

- إن التراجع القوي لوتيرة النمو النقدي بالسنوات الأخيرة لفترة الدراسة، والتي كانت في سنة 2011 قريبة من الذروة المسجلة في سنة 2007 (24.2 %)، له صلة قوية بالتراجع الكبير لمعدل نمو صافي الموجودات الخارجية (7.3 % سنة 2012 مقابل 16.05 % في 2011). إلا أن هذا التراجع القوي لوتيرة النمو النقدي قد ساهم بدوره في إرساء قاعدة الاستقرار المالي والنقدي بهذه الفترة، لاسيما أن صافي الموجودات الخارجية يفوق هيكليا المجمع النقدي M2. حيث بلغت نسبة صافي الموجودات الخارجية إلى M2 ما يعادل 135.6 % في نهاية 2012 مقابل 83.45 % في نهاية 2004.(1)

أما في ما يخص تطور معدل السيولة (الكتلة النقدية M2/الناتج الداخلي الخام) الذي يعبر عن وضعية السيولة في الاقتصاد، فهو عموماً في اتجاه تصاعدي سنوياً بإستثناء بعض سنوات الدراسة، والتي سجلت بها انخفاضاً ولكن بنسب طفيفة، وقد بلغ متوسط معدل السيولة بهذه الفترة 63.11 %. ويرجع سبب الارتفاع النسبي لهذا المعدل بالأساس إلى الزيادة المسجلة في الكتلة النقدية، وهي الزيادة الناتجة بدورها عن زيادة نمو أشباه النقود بهذه الفترة، حيث شكل هذا النوع من النقود نسب معتبرة من حجم الكتلة النقدية خاصة بالسنوات الأولى لفترة الدراسة، إذ قاربت وفاقت نسبتها 50 % في سنة 2000، 2001، 2002، 2003 على التوالي. والتي سجلت انخفاضاً مستمراً بعد هذه السنوات حتى بلغت نسبة 31 % سنة 2013. ويعود ذلك إلى التحكم النقدي والاستقرار النسبي المسجل في أشباه النقود.

(*)- تعني سياسة التعقيم قيام البنك المركزي بتخفيض صافي أصوله المحلية بشكل يحد من أثر زيادة صافي أصوله الأجنبية على القاعدة النقدية باستخدام عدة أدوات للتدخل، كما تعرف سياسة التعقيم بأنها خط الدفاع الأول ضد الآثار غير المرغوبة للزيادة في تدفقات رأس المال الأجنبي على نمو الائتمان المحلي، يحتجز فيها البنك المركزي مبالغ كبيرة في صورة احتياطات رسمية، مما يحد من تأثر البلد عند مواجهة انعكاس التدفقات. وتعبر سياسة التعقيم عن الدرجة التي يصل إليها تضييق السلطة النقدية على الائتمان المحلي من أجل موازنة التوسع في القاعدة النقدية المرتبط بتراكم الاحتياطات الأجنبية، أو المدى الذي تصل إليه قدرة السلطة النقدية على تحصين السيولة المحلية من التدخل في أسواق النقد الأجنبي.

(1)- بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، مرجع سابق، ص 13.

وقد بلغ معدل السيولة أعلى نسبة له بهذه الفترة في سنتي 2009 و 2013، حيث قدرت النسبة بـ 72 %، وذلك بالرغم من إنخفاض معدل نمو الكتلة النقدية في السنتين إلى 3.2 % و 8.5 % على التوالي. والناتج عن الاستقرار النسبي الذي ميز حجم النقود، والإرتفاع الطفيف المسجل في أشباه النقود.

وهذا الارتفاع المسجل في معدل السيولة يعبر عن ارتفاع الطلب على العملة وضخامة التوسع في النقود وشبه النقود. وبالتالي فإن نسبة السيولة تعكس بعض من عدم السيطرة والاستقرار النقدي بارتفاعها إلى 72 % نهاية سنة 2013.

ثانياً. تطور نمو القروض المصرفية.

مقارنةً بعدة بلدان ناشئة ونامية، استمر ارتفاع القروض بالنظام المصرفي الجزائري بوتيرة ما قبل الأزمة المالية العالمية 2008 بل وبمعدل أكبر اعتباراً من 2009. وهذا ما يؤكد الطابع المستمر لتوسع القروض للقطاع الخاص، معززة بظروف مالية مواتية أكثر فأكثر. ومدعمة بتأثير الدعم المالي المقدم من قبل الدولة لتحفيز القروض متوسطة الأجل لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ونتيجة لذلك، ساهم التوسع القوي للقروض للاقتصاد في ديناميكية النشاط الاقتصادي خارج المحروقات في وقت يتقلص فيه مجال تصرف الميزانية العمومية في تخصيص الموارد للنمو.

وبالموازاة مع استمرار ديناميكية القروض المقدمة للاقتصاد، فقد تضمنت الفترة 2014/2000 مخاطر ممكنة قد تخل بالاستقرار المالي، والتي ينبغي على الأدوات الجديدة للإشراف المصرفي، في إطار توجه إشرافي من زاوية المخاطر أن تأخذها بعين الاعتبار. إلا أن حدة هذه المخاطر الممكنة انخفضت على المدى القصير نتيجة للتدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية (الدعم المـــالي) وإلى حد ما من خلال تحسين مؤشرات الصلابة المالية للمصارف (نسبة الملاءة، المردودية،...). وبالإضافة إلى أن التطبيق السريع من طرف المصارف لجهاز الرقابة الداخلية، والذي أعيدت صياغته في سنة 2011، سيساهم في إرساء تسيير أحسن لمخاطر القرض.

كما ساهمت قدرة مقاومة الجهاز المصرفي الجزائري أمام الصدمة الخارجية والظروف المالية المواتية في تعزيز دور قناة القرض في تخصيص موارد الادخار المتزايدة، وتبرز الزيادة في الإدخارات المالية للأسر والمؤسسات الخاصة، التي تغذي بصفة معتبرة الموارد الثابتة والمتزايدة للمصارف، في تحسين إمكانيات هذه الأخيرة من حيث الأموال القابلة للإقراض. وهو ما سمح بعدم لجوء المصارف العاملة بالجزائر إلى التمويل الخارجي، كون وضعية سيولتها تعد اليوم جد قوية. وقد شهدت سنة 2012 تطبيقاً لجهازين متناغمين مع المعايير الدولية، الأول يخص تسيير مخاطر السيولة والثاني يخص المخاطر البينية للمصارف.[1]

ومنه، فقد سمحت كل من الملاءة المعتبرة والموارد خارج المحروقات المتزايدة ووضعية السيولة الجد متينة بإرساء تخصيص ديناميكي للأموال القابلة للإقراض، بينما كّثفت هيئات الإشراف المصرفي رقابة المخاطر على مستوى المصارف لاحتواء إمكانية إعادة تشكيل قروض غير ناجعة.

---

[1]- بنك الجزائر، المرجع نفسه، ص 15.

إلا أن الظاهر هو أن تراكم الموارد المالية لدى البنوك أفرز وضعا مميزا، حيث تجاوزت منذ 2001 القروض الداخلية (قروض للدولة وللإقتصاد)، ويشهد هذا الأمر على الطابع الهيكلي للسيولة في السوق النقدية. ومع وجود هذا الفائض النقدي الكبير يبقى تطور القروض خاصة للقطاع الإنتاجي (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) دون الهدف المتوخى (إستغلال كامل الموارد المتاحة)، وذلك بالرغم من مختلف التدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية قصد تسهيل هذه القروض.

وقد نتج عن هذا الوضع تراكم نقدي ضخم في شكل ودائع وبالمقابل هناك حركة بطيئة في منح القروض. وهو ما تم تحليله سابقاً ضمن معطيات الجدول رقم (23)، وهذه الحالة صعبت من مهمة بنك الجزائر في الإشراف على النظام النقدي، إذ تجعل منه المسؤول الأول عن استقرار هذا النظام، مما يحتم على مسؤولي النقد في الجزائر البحث عن شتى الطرق لإحداث التوازن في السوق النقدي، نظرا إلى الخلل الهيكلي في القروض الممنوحة. ومن جهة أخرى توضح متابعة حجم القروض التي يقدمها النظام المصرفي الجزائري ونوعها حجم المشكلة، إذ تمكننا متابعة وضعية هذه الأخيرة وتحليلها، من معرفة واقع الجانب الحقيقي للاقتصاد. وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول رقم (26)، الذي يشمل القروض الممنوحة بحسب الآجال:

الجدول رقم (26): تطور توزيع القروض بحسب استحقاقها بالنظام المصرفي الجزائري بالفترة (2013/2000).

السنوات	إجمالي القروض	قروض طويلة الأجل		قروض متوسطة الأجل		قروض قصيرة الأجل	
		القيمة (مليار دج)	(%)	القيمة (مليار دج)	(%)	القيمة (مليار دج)	(%)
2000	993.7	33.8	03.40	492.9	49.60	467.0	47.00
2001	1078.4	35.6	03.30	529.5	49.10	513.3	47.60
2002	1266.8	36.0	02.84	602.8	47.58	628.0	49.57
2003	1380.2	47.5	03.45	559.1	40.50	773.6	56.05
2004	1535.0	89.1	05.80	617.6	40.23	828.3	53.96
2005	1779.7	109.0	06.12	747.4	42.00	923.3	51.88
2006	1905.4	203.3	10.67	786.4	41.27	915.7	48.05
2007	2205.2	351.1	15.92	828.0	37.55	1026.1	46.53
2008	2615.5	516.1	19.70	910.0	34.80	1189.4	45.50
2009	3086.5	913.9	27.90	852.1	29.30	1320.5	42.80
2010	3268.1	1136.7	34.50	820.4	25.40	1311.0	40.10
2011	3726.5	1515.6	40.70	847.9	22.80	1363.0	36.60
2012	4298.4	1958.3	45.60	978.7	22.80	1361.4	31.70
2013	5154.2	2500.5	48.51	1232.4	23.91	1421.3	27.57

Source: Banque d'Algérie, Depuis le Site Web: www.bank-of-algeria.dz, Consulté le 18/08/2014.

يُظهر الجدول رقم (26)، الخلل الهيكلي الكبير في وضعية القروض الممنوحة بحسب استحقاقها، إذ يلاحَظ على البنوك الجزائرية تركيزها على القروض قصيرة الأجل والموجهة لتمويل التجارة الخارجية، على حساب القروض طويلة ومتوسطة الأجل والموجهة للاستثمار، وهذا بالرغم من أن القانون المصرفي الجزائري فتح مجال الشمولية للبنوك منذ صدور قانون النقد والقرض رقم 10/90 الصادر سنة 1990، ولم يخالف ذلك الأمر رقم 11/03 الصادر في 2003/08/26.

فالقروض متوسطة وطويلة الأجل التي تعتبر في الأغلب قروض استثمارات إنتاجية لم تتجاوز في فترة الدراسة 50% من إجمالي القروض. كما أن زيادة هذه القروض تمثل القروض الرهنية، والقروض الاستهلاكية للأسر (تمويل السلع الدائمة)، أي أن هناك تمويلاً لجانب الطلب في الاقتصاد، وليس لجانب العرض. ومن جهة أخرى، فإن القروض قصيرة الأجل وصلت في بعض السنوات إلى 56 % من إجمالي القروض، ما يعبر عن وجود ضعف في السياسة النقدية في القدرة على ابتكار قنوات لتوزيع الموارد المتاحة على جميع قطاعات الاقتصاد وبطريقة منتجة. ولمعرفة علاقة هذه القروض بالجانب الإنتاجي، نورد في مايلي توزيع هذه القروض بحسب القطاعات القانونية في الاقتصاد:

الجدول رقم (27): تطور توزيع القروض بحسب القطاعات القانونية بالجزائر في الفترة (2013/2000).

السنوات	إجمالي القروض	القطاع العـــام		القطاع الخـــاص		الإدارة المحليـــة
		القيمة (مليار دج)	النسبة (%)	القيمة (مليار دج)	النسبة (%)	القيمة (مليار دج)
2000	993.1	701.80	70.60	291.20	29.40	0.10
2001	1077.9	740.08	68.70	337.60	31.30	0.20
2002	1266.3	715.80	56.50	550.20	43.50	0.30
2003	1380.2	791.40	57.30	588.50	42.60	0.30
2004	1535.0	859.30	56.00	675.40	44.00	0.30
2005	1779.8	882.40	49.60	897.30	50.40	0.10
2006	1905.4	847.00	44.50	1057.00	55.50	1.40
2007	2205.2	988.90	44.80	1216.00	55.10	0.30
2008	2615.5	1201.90	46.00	1413.30	54.00	0.30
2009	3086.5	1485.10	48.10	1600.60	51.90	0.80
2010	3268.1	1460.60	44.70	1806.70	55.30	0.80
2011	3726.5	1741.60	46.70	1984.20	53.20	0.70
2012	4298.4	2050.90	47.70	2247.10	52.30	0.40
2013	5154.2	2432.30	47.20	2721.60	52.80	0.30

Source: Banque d'Algérie, Depuis le Site Web: www.bank-of-algeria.dz, Consulté le 18/08/2014.

في إطار نموذج نمو خارج المحروقات ومتنوع، يبرز القرض المصرفي كقناة هامة في تطوير الاستثمار المنتج، وقد يشهد على ذلك النمو القوي للقروض للاقتصاد في الفترة (2013/2000)، وهو مامن شئنه تخفيف الضغط على التمويل الذاتي للقطاع الخاص. لذا فمن الضروري تدعيم ديناميكية النمو هذه للقروض للاقتصاد، بما فيها للقطاع الخاص الذي يحتل مكانة متزايدة في البيئة الاقتصادية الجزائرية، وذلك بتعميق إصلاحات النظام المصرفي، لاسيما على ضوء التقييم المستمر لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي للقطاع المالي الجزائري.

ومن هنا، فإن الخلل المجسد في العلاقة بين القروض والجانب الإنتاجي بالاقتصاد الوطني يعتبر من أسباب ضعف كفاءة السياسة النقدية التي تشرف على النظام المصرفي، إذ لا تزال نوعية الوساطة المصرفية وتعزيزها يشكلان مصدر قلق رئيس للمؤسسات المنتجة. فالموارد المالية المجمعة لدى الجهاز المصرفي ممثلة في الودائع بجميع أنواعها تعادل تقريبا ضعف الاستخدامات المتمثلة في القروض (انظر الجدول الرقم (24) السابق) في أغلب السنوات. ويعبر ذلك عن الإفراط الكبير في السيولة. كما أن جانب الاستخدامات يعبر عن عـــدم استغلال هذه الموارد.

ونتيجة لذلك، فإن البنوك الجزائرية لم تضطلع بدورها الكامل في تمويل الاقتصاد، ولم تلعب الدور الحيوي الذي كان يستوجب عليها القيام به من خلال تنويع منح القروض لمختلف القطاعات الاستثمارية ولمختلف الآجال، خاصة منها متوسطة وطويلة الأجل والتي في العادة تكون منتجة، والتركيز على تمويل التجارة الخارجية وبقروض قصيرة الأجل، نظراً لربحيتها وقلة المخاطرة وتجميد الأموال فيها، وكذا القروض الاستهلاكية (قبل أن يتم توقيفها سنة 2009).

وحتى لو وُجدت قروض متوسطة الأجل في محافظ البنوك الجزائرية فإن جزءاً هاماً منها يتوجه لتمويل التجارة الخارجية، فمنذ بداية هذه الألفية فإن نسبة 60 % إلى 70 % من القروض الموجهة للاقتصاد كانت لتمويل عمليات التجارة الخارجية[1]، وهو ما تسبب في الارتفاع المضطرد لفاتورة الواردات والتي تموَّل في أغلبها بقروض بنكية، وبالمقابل الانخفاض التدريجي لفائض الميزان التجاري الجزائري بسبب عدم استقرار الصادرات وخضوعها لتقلبات أسعار النفط في العالم، مما ينذر بعودته إلى العجز قريباً (أي كما كان من قبل خاصة في مرحلة التسعينيات وبداية هذه الألفية) إذا لم يتم التحكم في حجم الواردات أو التقليص منها.

كما يمكن طرح الانشغال حول التناقص التدريجي لقيمة هذه الموارد مع مرور الوقت، فهذه مشكلة أخرى تتعلق بالسياسة النقدية المتبعة، إذ يجب العمل على وضع سياسة تساهم في جمع الموارد، واستخدامها، في الوقت نفسه، وحمايتها من الضياع. ومن هنا فإن عملية البحث عن مصادر نمو مدمج في الاقتصاد الجزائري، تُبرز أهمية تطوير الاستثمار المنتج ومن تم ضرورة تحسين مناخ الاستثمارات، استناداً إلى أحسن خبرات في البلدان الناشئة، وذلك لإرساء مساهمة فعلية للاستثمار المنتج في تقوية النمو خارج المحروقات. مستفيدين في ذلك من انجازات الجزائر في ميدان البنية التحتية والاستثمارات العمومية. التي تشكل مكسباً هاماً لتحقيق تدريجي لإمكانات النمو الحقيقية اعتباراً من سنة 2014.

[1]- سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 7.

ويتمثل دور بنك الجزائر في معالجة هذه المشكلة باستعمال سياسة تأطير الائتمان (L'encadrement du crédit) بنوعيها الكمي والكيفي، بحيث يضع نسبة مئوية كحد أقصى لحجم التمويل الموجه للتجارة الخارجية من إجمالي تمويلات البنك في السنة على شكل تعليمة، وبالتالي يمكن تعديلها حسب الظروف الاقتصادية العامة السائدة في البلد، وبالنتيجة فإن بقية القروض وفي ظل توقف القروض الاستهلاكية سوف تتوجه تلقائياً إلى الاستثمارات المنتجة.

وبالموازاة مع ذلك، يستعمل سياسة تأطير الائتمان النوعي أو الكيفي بتوقيف التمويل الموجه للعديد من السلع الكمالية والاكتفاء بالسلع الأساسية، وتوجيه ما يتوفر من أموال من وراء ذلك إلى تمويل الاستثمارات المنتجة والمنشئة لمناصب العمل والتي تساهم في زيادة الإنتاج والدخل، وهو ما سيمكّن البنوك من امتصاص نسبة معتبرة من فائض السيولة لديها من جهة، ويساعد على الحد من فاتورة الاستيراد المتزايدة من جهة أخرى.

ثالثاً. توجهات السياسة النقدية وإستهداف التضخم خلال الفترة (2014/1999).

لقد تولدت القناعة لدى العديد من الأكاديميين ومخططي السياسة النقدية والمسؤولين في البنوك المركزية بأن استقرار الأسعار يجب أن يكون هو الهدف طويل الأمد للسياسة النقدية. وقد تبين منذ نهاية الثمانينات أن التأثير على التضخم بشكل غير مباشر من خلال المقاربات التقليدية القائمة على التحكم بالمتغيرات الوسيطة مثل المجاميع النقدية أو سعر الصرف، لا تساعد كثيرا في تحقيق ذلك الهدف. الأمر الذي دفع ببعض الدول الصناعية والنامية لاحقاً، إلى تبني مقاربة مباشرة لمكافحة التضخم عرفت بسياسة استهداف التضخم. وهو إعلان صريح من قبل السلطات النقدية بأن هدف السياسة النقدية الحديثة هو تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال فترة زمنية محددة.

1. تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر.

إن مصدر وأسباب التضخم في الجزائر ليست نقدية فقط وإنما هيكلية وتنظيمية كذلك. وقد كانت معدلات التضخم مكبوتة خلال مرحلة الاقتصاد المخطط، وذلك بسبب القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تتحدد بطريقة إدارية حفاظاً على القدرة الشرائية للمواطنين، ومع بداية عقد الثمانينات أصبحت أغلب النشاطات لا تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دولياً، وهو ما انعكس على التوازنات المالية الداخلية للاقتصاد الجزائري، كما أن العرض الكلي لم يكن قادرًا على مسايرة الزيادات المتتالية في الطلب الكلي، مما تولد عليه ضغوط تضخمية داخلية.[1]

وفي بداية الألفية الثالثة، وصل معدل التضخم رقماً قياسياً بلغ 0.34 % سنة 2000 كأدنى حد لمعدل تضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال. وتفسيرات أسباب هذا الإنخفاض يمكن إرجاعها إلى عدة إجراءات اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، كتحرير الأسعار، وتعديل أسعار الفائدة الحقيقية برفعها إلى مستويات قياسية،

[1]- صالح تومي، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة (2000/1988)، أطروحة دكتوراه، فرع القياس الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 307.

وتقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة، والصرامة في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط، مما أدى إلى تراجع معدل التضخم إلى حدود معقولة بل قياسية.

إن شروع بنك الجزائر منذ سنة 2001 في إصدار التقارير السنوية حول الوضعية الاقتصادية والنقدية، سمح بتقدير أهداف السياسة النقدية بوضوح. إذ يتبين أن بنك الجزائر لم يأخذ بعين الاعتبار سوى هدف إستقرار الأسعار. إضافة إلى ذلك جاء في التقرير السنوي لسنة 2003 ما يأتي: "إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على استقرارية الأسعار باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الاستهلاك".

وعليه يبقى الهدف الأساسي للسياسة النقدية الذي حدده بنك الجزائر، هو استقرار الأسعار ومراقبة وتيرة التضخم، وقد تزامن فترة الدراسة مع تطبيق سياسة نقدية بصورة منفصلة في ظل سياق اقتصاد كلي تميز بتضخم خفيف ومعتدل ومرتفع أحياناً. وبالرجوع إلى معطيات الجدول رقم (28)، يمكن تحليل تغيرات معدلات التضخم بالجزائر، ومقابلتها بالتفسيرات المنطقية المرتبطة بالإجراءات النقدية المعبرة على توجهات السياسة النقدية لهاته الفترة.

الجدول رقم (28): تطور معدلات التضخم بالجزائر خلال الفترة (2014/1999).

(الوحدة: (%))

السنوات	99	00	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13	14
معدل التضخم	2.8	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6	1.6	2.5	3.5	4.4	5.7	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9

Source: Données du Ministère des Finances, Direction Générale de la Prévision et des Politique, Depuis le Site Web: www.dgppmf.gov.dz, Consulté le 10/04/2015.

إن هذه المرحلة من الاقتصاد الوطني تميزت بتطبيق برامج تنموية مختلفة، والتي تهدف إلى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة نسبياً، حيث شهدت معدلات التضخم ارتفاعاً محسوساً مع انخفاض معدلات البطالة نوعاً ما، إلا أن البعض من المحللين يرون أن أهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر يمكن حصرها في ثلاثة مصادر، وهي التوسع في مكونات الإنفاق الكلي؛ الزيادة في تكاليف الإنتاج، وزيادة الكتلة النقدية.

وهناك ارتباط وثيق بين تطورات العوامل الثلاثة التي سبق أن ذكرناها وتطورات معدلات التضخم، حيث يعتبر التوسع في الإنفاق الكلي الخام من العوامل المسببة لارتفاع معدلات التضخم، إذ يؤدي انخفاض معدل نمو الإنفاق الكلي إلى انخفاض معدل التضخم والعكس صحيح، ويعد الإنفاق الاستهلاكي أحد أهم مكونات الإنفاق الكلي ويشكل قطاع الأجراء الجزء الأكبر من مستهلكي السلع والخدمات، حيث أن طلبهم المحدد بواسطة الأجور التي يتقاضونها يؤثر بشكل بالغ الأهمية على المستوى العام للطلب الكلي، وهذا ما يؤثر بشكل مباشر على الأسعار. [1]

[1]- محمد كريم قروف، السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2011/1999)، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 14، الأكاديمية العربية في الدنمارك، الدنمارك، 2014، ص 272.

كما أن اتجاه نمو كتلة الرواتب والأجور يسير بنفس اتجاه نمو معدل التضخم، فإذا ما رجعنا إلى الفترة (2013/1999) نلاحظ أن ارتفاع معدل نمو كتلة الرواتب والأجور من 4.37 % إلى 10.24 % ما بين 2000 و 2001 أدى ارتفاع معدل التضخم من 0.30 % إلى 4.2 % خلال نفس الفترة.

وبالإضافة إلى ذلك، وعقب الصدمة على الأسعار المحلية التي ميزت بداية سنة 2011. استمرت الضغوط التضخمية الداخلية والتي دفعت بالتضخم نحو الارتفاع. وبالأحرى، فإن التوسع في النفقات الجارية للميزانية، خصوصًا ارتفاع التحويلات الهادفة للحد من ظاهرة التضخم هذه، قد أثّر تصاعديا على الأسعار، وهو ما صعب إدارة وتسيير السياسة النقدية من قبل بنك الجزائر والتي يتولاها وفقاً للإطار القانوني الجديد المتضمن صراحة هدف التضخم. وقد بلغ متوسط التضخم السنوي، المقاس بمؤشر الأسعار عند الاستهلاك ذروته سنة 2012، أي بمعدل 8.9 % مقابل 4.5 % في 2011 و 3.5 % كمتوسط في فترة الدراسة والممتدة ما بين (2013/1999)، وتفسر هذه الذروة التاريخية أساسًا بتزايد الأسعار لبعض المنتجات الطازجة في الثلاثي الأول من سنة 2012، وبالتالي، فإن ارتفاع أسعار بعض المنتجات الطازجة (لحم الأغنام،...) قد ساهم بصفة أكبر في تضخم الأسعار الداخلية في سنة 2012.

وقصد الحد من الضغوطات التضخمية التي ظهرت اعتبارا من بداية سنة 2011 والمرتبطة خاصة بالأسعار العالمية للمنتجات الأساسية، إتخذت السلطات العمومية تدابير تدعيم مناسبة كان أثرها كليا على سنتي 2011 و 2012. إلا أنه، وبينما سجلت الأسعار العالمية للمنتجات الأساسية انخفاضا محسوساً في 2012 (ما يقارب 10 %)، فإن الأسعار الداخلية للمنتجات الأساسية المستوردة لم تعكس بشكل كامل وفوري هذا الانخفاض فحسب، بل تطورت في الاتجاه المعاكس للميل التنازلي لهذه الأسعار العالمية. هذا ما يلفت الاهتمام بضرورة متابعة تشكيل الأسعار الداخلية للمنتجات الأساسية المستوردة، بحكم أن إختلالات الأسواق الداخلية تبقى قائمة وتعيق الهدف المرجو من خلال تدابير الدعم من طرف الدولة (إعانات الميزانية وتدابير جبائية أخرى).

ويعتبر المصدر الثالث الذي تتولد عنه الضغوط التضخمية في الجزائر نتيجة منطقية للمصدرين السابقين في الدول النامية التي تعتمد على الإصدار النقدي، حيث يتجلى لنا من خلال تطور الكتلة النقدية أن اتجاه نمو الكتلة النقدية ارتبط بشكل كبير مع اتجاه نمو معدل التضخم ومع بقية المصادر.

ووفقاً لما تراه المنطلقات الحديثة في التحليل الاقتصادي فإن لجوء الحكومة إلى تمويل نفقاتها من خلال زيادة العرض النقدي، كسياسة الإنفاق التوسعية المنتهجة بالجزائر سيترتب عنه آثار توسعية على الناتج الوطني وذلك لأن التمويل بالعجز يترك أثرين على الناتج أحدهما يعود إلى الزيادة الايجابية التي تتركها الزيادة في الإنفاق الحكومي على الناتج والآخر يتأتى عبر الأثر الايجابي الذي تتركه زيادة العرض النقدي على الناتج. وبالرغم من الآثار الايجابية، فإن هذه الوسيلة قد تسبب ظهور تضخم يضر بالاقتصاد نظراً لضعف وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وهذا ما من شأنه أن يجعل جانب العرض الكلي لا يستجيب بالوتيرة نفسها لزيادة الطلب الكلي، الأمر الذي ينتج عنه تضخم في الاقتصاد.

ومن هذا المنطلق، بدأت السياسات تتجه نحو إطار السياسة النقدية المعروف بإسم إستهداف معدل التضخم (Inflation Targeting)، كأحد أهم التطورات الحديثة في مجال عمل البنوك المركزية. وقد بدأت بعض الدول الصناعية مثل أستراليا، كندا، نيوزيلندة، السويد وبريطانيا في تطبيق نظام إستهداف التضخم منذ الثمانينات وأوائل التسعينات، ثم تزايد إهتمام العديد من إقتصادات الدول الناشئة خلال التسعينات بهذه السياسة، منها الشيلي، المكسيك، والبرازيل.[1]

أما في الجزائر، فقد سمحت السيـــاسة النقدية لبنك الجزائر خلال فترة الدراسة بتنظيم السيولة المصرفية للحد من التضخم وفرض أسعار فائدة منخفضة كسياسة حد أقصى لسعر الفائدة، مما أدى في العموم إلى خلق توازن نقدي داخلي كالتحكم في التوسع النقدي والتراجع في التضخم والتعامل بأسعار فائدة حقيقية موجبة، لكن الملاحظ أن ما يغطي النتائج المحققة على مستوى التوازنات النقدية في الجزائر كانت سببه الفعلي الفسحة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات ولم تكن بسبب تحسن الأداء الاقتصادي أو نتيجة للرشاد المـــالي، وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل حول مدى مواكبة ومسايرة النظام المصرفي الجزائري للتطورات الحديثة في تصميم السياسات النقدية.

2. واقع تطبيق إستراتيجية استهداف التضخم في الجزائر.

إن استهداف التضخم كإطار للسياسة النقدية الحديثة هو بمثابة إستراتيجية جديدة أقدمت عليها مجموعة من الدول منها المتقدمة والصاعدة لإعطاء مزيد من الشفافية والمصداقية للسياسة النقدية. إذ يعتبر كتوجه بديل لسياسات استهداف سعر الصرف واستهداف بعض المجاميع النقدية. كما أن تبني استهداف التضخم هو نتيجة لبعض الصعوبات التي واجهتها البنوك المركزية في تطبيق هذه السياسات كمثبتات بديلة للسياسة النقدية. فقد تبين من خلال مجموعة من الدراسات أن ضعف العلاقة بين عرض النقود والأسعار والدخل، أو ما يعرف بالاستهداف النقدي، كان حافزا إضافيا لتبني استهداف التضخم.

وبشكل عام فإن سياسة استهداف معدل التضخم تقوم على إلتزام السلطات النقدية بتحقيق معدل مستهدف للتضخم خلال فترة زمنية محددة، على أن يترافق ذلك مع إعطاء الاستقلالية التامة للبنوك في وضع وتطبيق السياسات والإجراءات اللازمة لتحقيق الهدف المعلن، ومع الالتزام الكامل بالشفافية في وضع السياسات وفي تطبيقها وكذلك في توجهاتها المستقبلية بما يعزز مصداقية البنوك المركزية ويرسخ ثقة الأسواق. وقد ظهر هذا الأسلوب في بداية التسعينيات، وبالضبط في نيوزيلندا عام 1990.

كما أن النظرية الإقتصادية لا تحدد معدل معين للتضخم، أو آلية الوصول للمعدل المستهدف، فهذا راجع لحالة كل دولة على حدة، ويتميز هذا النظام بإهتمام السلطة النقدية بالإعتبارات المحلية وكيفية الإستجابة للصدمات

---

[1]- صالح لخضاري، فعالية نظام إستهداف التضخم كنظام للسياسة النقدية، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الخامس حول: السياسات النقدية والمؤسسات المالية، جامعة 20 أوت 55 سكيكدة، 10/09 نوفمبر 2010، ص 2.

التي يواجهها الإقتصاد المحلي، وكذا عدم وجود علاقة قوية ومستقرة بين النقود ومعدل التضخم، ومن السهل فهم الجمهور لأهداف السياسة النقدية (هذا لا يتوفر بدرجة مماثلة في ظل إستهداف النقود).

ويوجد في الوقت الحاضر توجه واضح لدى الكثير من السلطات النقدية في الدول المتقدمة نحو هدف إعلان محدد للتضخم تسعى إلى تحقيقه، ويلقى هذا التوجه مساندة ودعماً في بعض الأوساط العلمية والمصرفية. أما في ما يخص حصيلة تنفيذ سياسة استهداف التضخم، تشير بعض الدراسات المنجزة في هذا الصدد إلى أن معدلات التضخم ظلت مستقرة في أغلب الدول خلال السنوات الأولى من القرن الحالي إن لم يكن قد انخفضت إلى معدلات ضعيفة في بعض الدول الصاعدة التي كانت تعرف فيما مضى بتضخم مرتفع كالبرازيل والمكسيك وتركيا على سبيل المثال.[1]

والإيجابي في الأمر، هو أن تراجع معدلات التضخم خلال فترة التسعينيات إلى حدود نهاية 2007 قد صاحبه نمو اقتصادي كانا لهما وقع إيجابي على تحسن القدرة الشرائية وإنعاش الاستثمار لدرجة أن مجموعة من الدول صارت مرشحة لتطبيق استهداف التضخم مستفيدة من الدعم التقني الذي يوفره صندوق النقد الدولي للبلدان التي ترغب في تبني هذا الإطار الجديد للسياسة النقدية. وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن إمكانية تطبيق سياسة إستهداف التضخم بالجزائر، خاصة بعدما شهد التضخم إستقراراً نسبياً خلال الفترة (2013/1999) بمعدل متوسط بلغ 3.50 %.

1.2 متطلبات إنتهاج سياسة إستهداف التضخم بالجزائر:

إن إنتهاج سياسة استهداف التضخم وضمان فعاليتها ونجاحها، يتوجب توفر مجموعة من المعايير التي تتميز بها السياسة النقدية بالدولة، وحتى يمكن القول بأن الجزائر تستهدف أو يمكن أن تستهدف التضخم لابد من توفر هذه المعايير ضمن سياستها النقدية، وهي:

أ- الإعلان العام بقيمة التضخم المستهدف: إن الإعلان عن الأهداف الرقمية هو الشرط الأول لإمكانية تطبيق سياسة الإستهداف، إلا إننا لا نجد هذا الشرط متوفراً، ولم تلتزم به السلطة النقدية في الجزائر قبل سنة 2003، إذ لم ينص قانون النقد والقرض رقم 10/90، ولا الأمران المعدلان له، أو أي تعليمة صادرة عن بنك الجزائر، على تحديد معدل تضخم أو مدى مستهدف خلال إطار زمني معين. في حين احتوى تقرير بنك الجزائر سنة 2003 إستدلاليا هدفاً محددا للسياسة النقدية وهو استهداف نسبة تضخم لا تزيد عن 3 %. غير أن تطبيق هذا الرهان بقي صعب التحقيق على مدى السنوات اللاحقة، وبالفعل شهدت العشرية الأخيرة تذبذبات على مستوى معدلات التضخم، وتم اختراق هذا السقف من سنة لأخرى.

إلا أنه وفي السنوات الأخيرة وقبل ترسيخ هدف التضخم وفي إطار توقع التضخم وتتبعه، قام بنك الجزائر بتطوير أداة ملائمة منذ سبتمبر 2009 يتمثل في نموذج توقع التضخم على المدى القصير يعكس نظرة إستشرافية، من أجل توقع

---

[1]- رجاء عزيز بندر، استهداف التضخم دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق، 2005، ص 17.

شهري لمعدل التضخم وتطوره على مدى سنة. على سبيل المثال، فإن معدل التضخم السنوي لنهاية سنة 2010 والذي تم توقعه في شهر سبتمبر 2010 لا يختلف إلا بـ 0.14 نقطة مئوية من معدل التضخم المحقق في شهر ديسمبر (3.91 %) والمحسوب من طرف الديوان الوطني للإحصاء.

وعموماً، فإن التضخم السنوي المتوسط قد بقي قريباً من التوقعات على المدى القصير. فمثلاً قد تراجع معدل التضخم هذا مقارنة بمستواه في نهاية سنة 2009 (5.74 %)، مقارنة مع هدف التضخم المحدد من طرف مجلس النقد والقرض (4 %، + أو - 1 نقطة مئوية).

وبعد تعديل الجهاز التنظيمي في سنة 2009 والمتضمن أدوات سير السياسة النقدية (استرجاع السيولة، تسهيلة الودائع المغلة للفائدة والاحتياطيات الإجبارية)، وذلك استخلاصا للدروس من الأزمة المالية الدولية الحادة لسنة 2008، تميزت سنة 2010 بإصلاح الإطار القانوني في هذا المجال حيث تم وضع هدف التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية، مع الحفاظ على الأهداف الكمية النقدية. وبالرغم من هذه التوقعات والتي يمكن اعتبارها غير معلنة بشكل واضح، يعد هذا الشرط كافياً للحكم على أن السلطة النقدية في الجزائر لا تستهدف التضخم كأسلوب لإدارة السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار في المدى الطويل.

ب- إلتزام إستقرار الأسعار كهدف أساسي للسياسة النقدية: حيث يُعتمد الالتزام المؤسساتي لاستقرار وتخفيض الأسعار كهدف أول للسياسة النقدية في المدى الطويل وكشرط أساسي لإنتهاج سياسة استهداف التضخم. وحسب المادة 55 من قانون النقد والقرض 10/90 فقد تمثلت الأهداف النهائية للسياسة النقدية بالجزائر في استدامة النمو وتحقيق التشغيل الكامل ثم بعدها استقرار المستوى العام للأسعار وسعر العملة الوطنية، إلا أنه وفي السنوات الأخيرة تم تعزيز الإطار القانوني البنكي، من خلال دعم الإطار المؤسساتي للإشراف البنكي تبعا للتدابير الجديدة المدخلة بالأمر رقم 04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010، المعدل والمتمم للأمر رقم 11/03، والمتعلق بالنقد والقرض. حيث يعطي هذا الأمر الإرساء القانوني للاستقرار المالي، كمهمة لبنك الجزائر إضافة إلى مهمة استقرار الأسعار، ويتضمن تشريعات وأحكامـــاً قانونية جديدة تهدف إلى تحكم أفضل في المخاطر من طرف البنوك والمؤسسات المالية. وفي العموم يمكن القول أن السياسة النقدية بالجزائر، تميزت بعدم إعطاء الأولوية لهدف استقرار الأسعار. هذا الأخير الذي يمثل هدف كل سياسة نقدية تسعى لتحقيقه دون الأهداف الأخرى بإعتبار أن التضخم هو ظاهرة نقدية ناتجة عن الإفراط في الإصدار النقدي الذي لا يصاحبه زيادة حقيقية في الإنتاج مما ينعكس سلباً على الأسعار. إضافة إلى ذلك وفي ظل سياسة توسعية منذ سنة 2001 لا يستوجب أن يبقى تحقق النمو هو الهدف الأول، فهذا الأخير لا يمكنه الاستدامة والاستقرار إلا في ظل استقرار الأسعار.

ج- استقلالية البنك المركزي: يعتبر توافر درجة كبيرة من الاستقلالية للبنك المركزي من المتطلبات الأساسية لتكون للسلطات النقدية الحرية في توجيه أدوات السياسة النقدية لتحقيق التضخم المستهدف في المدى المحدد والمتفق عليه مع الحكومة، دون تدخل حكومي في أسلوب تحقيق التضخم المستهدف، ويمكن للعوامل التالية المساعدة على تحقيق ذلك:

- الإلتزام بالحد من الاقتراض الحكومي سواء من البنك المركزي أو من البنوك العامة أو من بنك الاستثمار أو صناديق التأمين، ويمكن أن يتحقق ذلك في ظل اعتماد الحكومة على الإصدار المفرط للعملة.

- أن يكون للبنوك بشكل عام وعاء كاف للإرادات، وأن يكون الدين العام غير كبير حتى لا يشكل عبئاً يؤثر على السياسة النقدية.

إذ يرى بعض المنتقدين لفكرة إستقلالية البنك المركزي أكثر مما ينبغي، أن هاته الاستقلالية قد تجعل هذا الأخير يقدم معلومات ومؤشرات بعيدة عن الحقائق الإقتصادية والإجتماعية الميدانية، وذلك خدمةً لأطراف معينة بالدولة، في حين يرى مناصرو فكرة الإستقلالية بأن البنك المركزي المستقل من شأنه حماية عملة الدولة، كما يمثل أفضل السبل لمكافحة التضخم، بالإضافة إلى ذلك تضم إستقلاليته أن السياسة النقدية لن تفشل نتيجة الأغراض السياسية الحزبية، وهو ما يحدث أحيانا في الدول التي تهيمن فيها السلطة التنفيذية على البنك المركزي، وتوضح الدراسات التاريخية أن الدول ذات البنوك المركزية المستقلة، قد حققت بصفة عامة نجاحاً أكبر في الحد من التضخم عن تلك الدول التي يخضع فيها البنك المركزي لموظفين يتم إنتخابهم.[1]

د- توفر الشفافية في السياسة النقدية: تعد الشفافية أحد أهم وسائل البنك المركزي لتأكيد إستراتيجية السياسة النقدية المنتهجة، وزيادة قنوات الاتصال بالجمهور والأسواق، ودعم خطط وأهداف صانعي السياسة النقدية. فعملية الإعلان مقدماً عن أهداف نقدية محددة يسهل ويبسط إدراك هدف البنك المركزي، وذلك للحصول على دعم ومساندة الرأي العـــام لسياسات البنك المركزي ولضمان تعاون اتحادات الموظفين والعمال في مقاومة الزيادات في الأسعار وللتنسيق بين السياسات النقدية للبنك المركزي والسياسات الاقتصادية للحكومة. ومن جهة أخرى للسياسات النقدية الأكثر شفافية أهميتها خاصة لما يتسم به أداء السياسة النقدية عادة من صعوبة في مراقبته وتقييمه، إذ أن العلاقات النقدية الأساسية يصعب فهمها تماما. لذا فإنه من الضروري أن يجعل البنك المركزي المستقل الشفافية أهم ركائزه ليبرر استقلاليته. إضافة لذلك فإن الشفافية الكاملة في العمليات النقدية لها دور أساسي في تحقيق نجاحها وتأكيد كفاءة إدارة البنك المركزي للسياسة النقدية. ويتم تحديث ذلك بالقراءة المستمرة للأحداث والتطورات الاقتصادية والسياسية وتفسير الفوارق بين معدلات التضخم الفعلية والمستهدفة. غير أنه لا تكفي الشفافية وحدها إذا لم توجد هيئة مساءلة يخضع لها البنك المركزي.

وما يلاحظ بالجزائر هو غياب هذه الشفافية والدور الذي يجب أن يقوم به بنك الجزائر بالاتصال بالجمهور والأسواق لشرح أهدافه بصورة واضحة، وذلك بالرغم من أن الجزائر بدأت بالاشتراك في النظام العام لنشر البيانات التابع لصندوق النقد الدولي في أبريل 2009، كما أنهـــا تشترك مع هذا الصندوق ومع البنـــك الدولي في نشر مجموعة " تقارير التقيد بالمعايير والقواعد " الخاصة بشفافية السياسة النقدية والمالية، والشفافية الضريبية، والرقابة المصرفية (برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، 2012). بالإضافة إلى عدم إخضاع البنك المركزي للمساءلة، وذلك لغياب

[1]- بول ساموبلسون، وليام دي نوردهاوس، علم الإقتصـــاد، الطبعـــة العربية، مكتبة لبنـــان، بيروت. 2006، ص 564.

هيئة مستقلة للمساءلة حول مدى تحقق تلك الأهداف التي سطرها البنك المركزي سابقا. رغم المساءلة التي يقوم بها البرلمان إلا أنه يبقى يميزها نقص الفعالية الكافية لذلك.

إن الحديث عن نجاح سياسة استهداف التضخم بالجزائر وتطبيقها بفعالية على الأقل خلال هذه المرحلة، هو رهين بمدى إجماع الدول التي اعتمدته كإطار لسياستها النقدية حول نجاعته ومصداقيته، لاسيما في ظل مناخ دولي يطبعه ركود اقتصادي وانخفاض حاد لأسعار الفائدة. كما يكمن القول أن الجزائر ليست مؤهلة بعد بالشكل الكافي لتبني سياسة نقدية قائمة على استهداف التضخم، وذلك للاعتبارات السابقة الذكر.

وبالرغم من تداول هذا المصطلح في بعض التقارير الصادرة عن بنك الجزائر. فالجزائر لم تستوفي بعد كل الشروط التي يجب احترامها مسبقا قبل تنفيذ أي سياسة نقدية تقوم على استهداف التضخم. وإستقلالية البنك المركزي كشرط مؤسساتي يظل غير كاف دون استكمال الشروط الأخرى ذات طابع تقني من قبيل وضع النماذج التطبيقية الضرورية نظرا للدور الذي تلعبه التنبؤات في استهداف التضخم.

بالإضافة إلى أن تطبيق استهداف التضخم يجب أن يصاحبه نظام مرن لسعر الصرف وكذا استقرار في النظام المالي وإطار الاقتصاد الكلي مع إمكانية قيـــام تنسيق فعال بين السياستين النقدية والمـــالية وحكامة مؤسساتية رشيدة.

كما يجب الحسم في مؤشر قياس الأسعار، أي الفصل بين اعتماد مؤشر أسعار المستهلك أو استعمال مؤشر يستبعد الأسعار المدعومة. فضلاً عن ذلك، يجب الإلمام بجميع المعادلات الإقتصادية التي من شأنها توضيح الرؤية في ما يخص الأداء الاقتصادي بصفة عامة، وذلك، حتى يتسنى للبنك الجزائر ضبط كل أشكال المخاطر، سواء منها الداخلية أو الخارجية، التي قد تعوق تحقيق معدل التضخم المستهدف.

2.2 السياسة النقدية وآليات تفعيل إستراتيجية استهداف التضخم بالجزائر:

يرى مؤيدو سياسة استهداف التضخم كإستراتيجية حديثة للسياسات النقدية، أنها تساعد المستثمرين وحتى المستهلكين على معرفة معدلات التضخم وتكاليف الإقراض بصورة أفضل، ما يسهل اتخاذ قرارات الاستثمار والاستهلاك ويقلل من مخاطر تقلبات الأسعار وتكاليف الإقراض ويوفر استقراراً اقتصاديا منشوداً.

إن نجاح هذه السياسة بالجزائر ينبغي توافر قدر كبير من الشفافية حول السياسات الاقتصادية، خصوصاً التضخم، وكذلك القدرة على التنبؤ بمعدلاته. وحتى يتحقق ذلك على السلطات النقدية إتباع آليات حديثة من شأنها دعم وتحسين فعالية السياسة النقدية في التعامل مع مؤشر التضخم، وذلك مرتبط بدوره بتحقيق مجموعة من شروط، منها:[1]

- إعطاء استقلالية ميدانية كاملة للبنك الجزائر لتوجيه الأدوات النقدية بشكل فعال وعدم تمويله لعجز ميزانية الحكومة.

---

[1]- محمد كريم قروف، تحليل السياسة النقدية في الجزائر وإمكانية تطبيق سياسة استهداف التضخم (2011/1999)، مجلة دراسات مصرفية ومالية، العدد 23، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، السودان، جانفي 2014، ص 36.

- أن يكون الهدف النهائي والوحيد للسياسة النقدية في الجزائر هو هدف استقرار الأسعار، والتخلي عن باقي الاستهدافات الاسمية الأخرى كالأجور، ومستوى التشغيل أو سعر الصرف الإسمي، باعتبار أن تحقيق الأهداف الأخرى غير مضمون النتـــائج من جهة، ويتعارض مع تحقيق استقرار الأسعار في المـــدى الطويل من جهة ثـــانية.

- توفير بنك للمعلومات عن المتغيرات الإقتصادية والنقدية ذات الصلة بالتضخم مع التحلي بالشفافية وإخضاع البنك المركزي للمساءلة مع تواصل هذا الأخير مع كل الأعوان الاقتصاديين لشرح أهدافه خاصة وأنه السلطة الأولى المخولة بتطبيق سياسة الاستهداف.

- ضرورة وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم، حيث يجب على السلطة النقدية التحكم في أدواتها المتاحة للتأثير على التضخم في حال انحرافه وتشكل له نموذجا حركيا لتقديره.

- استبدال مقياس التضخم الحالي بمقياس أخر تم اعتماده في عدد من الدول يسمى بالتضخم الأساسي يتم فيه استبعاد كافة السلع المدعومة من الدولة كالطاقة والغذاء والسلع الموسمية وأيضا المستوردة من سلة السلع المكونة لمؤشر أسعار الاستهلاك (CPI)، والهدف من ذلك هو الوصول إلى معدل حقيقي للتضخم؛ وكذا باعتبار أن إرتفاع الدعم الحكومي للسلع والخدمات عندما يستهدف بنك الجزائر التضخم أمر جد حساس، حيث أن أي تغيير في ذلك يهدم العملية بكاملها.

- ضرورة تطوير القدرات الفنية لبنك الجزائر في ما يخص التنبؤ والتوقع الدقيق بمعدلات التضخم، أي أن يكون لبنك الجزائر آليات متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم، فضلاً عن وجوب إصدار تقارير ومطبوعات رسمية ودوريات وبيانات عن الوضعية المستقبلية للمتغيرات الاقتصادية والنقدية التي لها تأثير في التضخم.

إن توفر هذه الشروط لتبني سياسة استهداف التضخم بالجزائر مرتبط بالتخلص من عدة صعوبات تتعلق بطبيعة الاقتصاد الوطني في حد ذاتـــه، وهذا الأخير الذي لا تزال تميزه العديـــد من الإختلالات الهيكليـــة والتنظيمية. كما تفتقر أغلب مؤسساته إلى الاستقلالية وعدم توافر درجات عالية من الشفافية والقدرات الفنية الجيدة، والممارسة الميدانية فيه تعتمد بشكل كبير على ما ورثته الجزائر من الاقتصاد الموجه، فضلاً على أنه في مضمونه عبارة عن إقتصاد بترولي ريعي إلى حد كبير، ولهذا تجد الدولة صعوبة في التبني الدقيق لسياسة الاستهداف.

رابعاً. السياسة النقديـــة وتطورات معدلات الفائدة.

إن التذبذب في معدلات الفائدة به الكثير من المخاطرة، وكلما زاد هذا التذبذب ارتفعت مخاطر أسعار الفائدة بالنسبة للمؤسسات المالية، ويمكن أن تؤثر أسعار الفائدة العالمية في درجة انكشاف النظام المالي في الأسواق الناشئة إلى الهزات العالمية، وإنخفاض مستوى أسعار الفائدة العالمية يزيد من التدفقات المالية التي تزدهر فيها عمليات الاقتراض الخطر. وإرتفاع المستويات الحقيقية لأسعار الفائدة المحليـــة قد يؤدي إلى الإعسار المالي في المؤسسات المالية،

وذلك من خلال زيادة نسبة القروض غير العاملة (Non performing loans)، وفي المقابل فإن المستوى السالب لمعدلات الفائدة قد يعكس نوعًا من الكبح المالي بسبب وجود سياسة نقدية تعتمد تثبيت أسعار الفوائد من قبل الحكومة.[1]

أما بالنسبة للاقتصاد الجزائري، فقد أدى التسيير الإداري لفترات طويلة إلى إبعـــاد البنوك عن وظائفها التقليدية، وهي تمويل الاقتصاد وجمع الادخار في إطار سياسة نقدية سليمة تكون أهم وسائلها معدلات الفائدة من حيث أنها تكلفة حقيقية لرأس المال، وبالتالي فهي تلعب دوراً هاماً في إيجاد التوازن بين العرض والطلب لرؤوس الأموال.[2]

وفي إطار عملية الإصلاحات الاقتصادية لجأت السلطات النقدية لعملية التحرير التدريجي لمعدلات الفائدة على ودائع البنوك، وذلك بهدف أعطاء الادخار صفة المحرك والموجه نحو تمويل الاستثمارات، وتطبيق سعر فـــائدة حقيقي موجب من شأنه أن يعطي عوائد حقيقية موجبة. وعليه يمكن تلخيص الغاية من تحرير سعر الفائدة في السعي نحو تحقيق الأهداف التالية:

- تطبيق سعر فائدة حقيقي موجب من شأنه أن يعطي عوائد حقيقية موجبة.

- إعطاء الادخار أحسن تعويض بغرض تحريكه وتوجيهه نحو تمويل الاستثمارات.

- إرغام المؤسسات الإقتصادية والمصرفية على عقلنة سلوكها اتجاه استعمال القروض للقيام بالاستثمار الأكثر كفاءة.

إن انتهاج الجزائر لسياسة نقدية توسعية يتطلب بالأساس تخفيض مستويات أسعار الفائدة، وهذا ما يصاحبه توسع معتبر في منح القروض من جهة، وارتفاع أسعار الأصول، وتقلص علاوات المخاطرة والبحث عن العوائد المرتفعة من جهة أخرى. وهذه العوامل مجتمعة هي عوامل تقود إلى التخصيص غير الملائم للموارد، وهو ما يبينه النمو المرتفع الذي حدث في قطاعات المالية والعقارات، بالإضافة إلى التصحيحات الهيكلية المشددة التي تفرض على الدول والتي تحتاج إلى مدة زمنية كافية لتنفيذها.

كما أن إجراءات تخفيض أسعار الفائدة قد تلاقي الإهتمام البالغ من قبل السلطات النقدية. إلا أن هذه الوضعية يمكن أن تؤدي إلى بروز مخاطرة سعر الفـــائدة وتأخير عملية تطهير الميزانيات لدى القطاعات الخاصة والعمومية، بالإضافة إلى أن ضعف أسعار الفائدة يمكن أن يتسبب بصفة مستدامة في تقليص النشاط على مستوى الأسواق النقدية مما يصعب عملية الخروج من هذه السياسة النقدية المنتهجة.

---

[1]- عبد اللطيف مصيطفى، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، العدد 06، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2008، ص 121.

[2]- عبد القادر بابا، السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية، مجلة دراسات مصرفية ومالية، العدد 23، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، السودان، جانفي 2014، ص 06.

وفي هذا الشأن يمكن تتبع مراحل تغير متوسط معدلات الفائدة الاسمية(*) في الجزائر، والتي تشمل معدلات فائدة الإقراض، والذي يقصد به السعر الذي تتقاضاه البنوك على القروض المقدمة للعملاء الرئيسيين. بالإضافة إلى تغيرات معدلات الفائدة على الودائع، وهو يمثل السعر الذي تدفعه البنوك التجارية أو البنوك المماثلة على الودائع تحت الطلب، أو الودائع لأجل، والودائع الادخارية. وكذا تغير معدل إعـــادة الخصم، وهذا ضمن معطيات الجدول رقم (29):

الجدول رقم (29): تطور معدلات الفائدة وإعادة الخصم بالجزائر خلال الفترة (2013/2000).

(الوحدة: (%))

السنوات	00	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13
معدل الفائدة على الإقراض	10	9.5	8.6	8.1	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0
معدل الفائدة على الودائع	7.5	6.3	5.3	5.3	3.6	1.9	1.8	1.8	1.8	1.8	1.8	1.8	1.8	1.8
إعادة الخصم(**)	7.5	6.0	5.5	4.5	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0

Source: - Données du Banque Mondiale, Depuis le Site Web: www.banquemondiale.org, le 13/12/2014.

-(**) Bulletin Statistique Trimestriel (n° 21), Mars 2013, Banque d'Algérie, Depuis le Site Web: www.bank-of-algeria.dz, Consulté le 02/07/2014.

نلاحظ من الجدول رقم (29) السابق، أن أسعار الفائدة بنوعيها موجبة خلال فترة الدراسة، حيث شهدت الفترة إبتداءً من سنة 2004 على 2013 استقراراً لمعدل فائدة الإقراض عند معدل 8 %، وبالمثل تم تثبيت معدل الفائدة على الودائع عند مستوى 1.8 %، في حين حـــافظ بنك الجزائر على معدل إعـــادة الخصم ضمن حدود 4 %، وقد كان للإستقرار الذي عرفته هذه المعدلات موازاة مع الإنخفاض المنظم لمعدل إعادة الخصم. إنعكاسات إيجابية

(*)- معدل الفائدة الاسمية (Nominal interest rate) هو معدل الفائدة قبل حساب التعديل الناشئ عن الغلاء، وهذا بخلاف معدل الفائدة الحقيقي (Real interest rate) ويطلق التعبير الاسمي على معدل الفائدة عندما تكون الزمنية ليست السنة، وإنما الشهر أو اليوم، ويحتوي معدل الفائدة الاسمية على معدل الفائدة الحقيقي ونسبة الغلاء. وفي حالة القرض تكون الفائدة الحقيقية هي فائدة المصرف أو الدائن. فإذا حصل الدائن على 8 % عن القرض وكان معدل الغلاء 8 % تكون بذلك الفائدة الحقيقية صفرا، حيث تساوت الفائدة الاسمية ومعدل الغلاء. ولا يكسب المصرف أو الدائن من مثل تلك القروض شيئا، حيث أن الغلاء يبتلع جـــزء كبيرا من المكسب. ويمكن كتابـــة العلاقة بين معدل الفـــائدة الاسمي ومعدل الفـــائدة الحقيقي بالمعادلـــة: (1 + r) (1 + í) = (1 + R) / حيث: R: معدل الفائدة الإسمي، í : معدل غلاء الأسعار، r : معدل الفائدة الحقيقي.

على سياسة الادخار والاستثمار وأداء المؤسسات البنكية بصفة عامة، وعلى التوازنات النقدية الداخلية والخارجية، فقد سمح ذلك لأصحاب الودائع بالحصول على عوائد موجبة بأسعار فائدة بقيمة حقيقية موجبة مما زاد من حجم الادخار (الودائع الإدخارية).

ويندرج إجراء التخفيض والمحافظة على سيادة معدل الفائدة موجب ضمن مساعي السلطات النقدية الرامية إلى دعم الاقتصاد الوطني والمؤسسات بتخفيض الأعباء عليها وبالتالي دعم الاستثمار، وكان هذا القرار نتيجـــة لتخفيض في نمو معدل إعادة الخصم، والمقصود منه تنشيط العمليات البنكية وتحديد الأرصدة البنكية ودعم القروض الاستثمارية.

كما يلجأ بنك الجزائر إلى رفع هذا المعدل عند رغبته في التأثير على أداء البنوك التجارية، التي تلجأ بدورها إلى رفع معدلات الفائدة المطبقة على القروض أو الودائع أو خصم الأوراق التجارية. فمعدل إعادة الخصم الممارسة من طرف بنك الجزائر يشكل أداة تحليلية مهمة من حيث أنها معيار حقيقي لفهم السياسة النقدية المطبقة من قبل السلطات النقدية.

إلا أن قرار رفع أو خفض سعر الفائدة تبقى تحكمه مجموعة من الآليات والمحددات، من بينها الحد من القفزات المتتالية في معدل التضخم وتشجيع وزيادة حجم الائتمان الموجه للمشروعات الاستثمارية مما يساهم في خفض التكلفة الإنتاجية للسلعة، كما أن لسعر الفائدة تأثير مباشر وقوي على الأسواق المالية. ولذلك فلابد من مراعاة العلاقة بينهما. وسعر الفائدة في البنوك المركزية لا يعبر بالضرورة عن سعر الفائدة الذي تقرض به البنوك التجارية ولكنه محدد أساسي لارتفاعه أو انخفاضه، بالإضافة إلى درجة الثقة في القوائم المالية ومستقبل الاقتصاد.

وعليه، فإن سعر الفائدة ليس العامل الأساسي الوحيد المؤثر في القرار الاستثماري إلا أنه أداة هامة جدا من أدوات السياسة النقدية يستخدمها بنك الجزائر لتأكيد الاستقرار المالي ولمجابهة الانكماش والركود بخفضه أو رفعه في حالات التضخم بالإضافة إلى مختلف أهدافه الاقتصادية. والسياسة نقدية الناجحة هدفها التوصل إلى أعلى معدلات النمو الاقتصادي مع أقل معدلات التضخم، لذا فإن البنك المركزي يحرك سعر الفائدة في ضوء ما يتوافر له من بيانات وفقاً لسياسته التي تستهدف التضخم.

خامساً. السياسة النقدية وتدعيم الإطار المؤسساتي للإشراف البنكي.

تميزت السنوات الأخيرة بتعزيز الإطار المؤسساتي للإشراف البنكي تبعاً للتدابير الجديدة المدخلة بالأمر رقم 04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010، المعدل والمتمم للأمر رقم 11/03، المتعلق بالنقد والقرض. ويعطي هذا الأمر الإرساء القانوني للاستقرار المـــالي، كمهمة لبنك الجزائر إضافة إلى مهمة استقرار الأسعار، ويتضمن أحكاماً قانونية جديدة تهدف إلى تحكم أفضل في المخاطر من طرف البنوك والمؤسسات المـــالية. وقصد ضمان التقارب بين أعمال الإشراف والمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالـــة، المنصوص عليها من طرف لجنة بازل، إستمر بنك الجزائر منذ سنة 2010 في إتمـــام مشروع عصرنة مهنـــة الإشراف القائمة على المخاطر. وتدخل هذه العملية في إطار تعزيز عمليات الوقاية التي تهدف إلى ترسيخ أقوى لاستقرار النظام المصرفي في الجزائر.

إن هذا المشروع، الذي يتوقع تطبيقه الفعلي لاحقاً كمرحلة قيادية، يوصي بإعادة صياغة كل الإجراءات المتعلقة بنشاطات الرقابة الممارسة من طرف بنك الجزائر. ويتضمن هذا المشروع تطوير نظام تقييم مصرفي مطابق للمعايير الدولية، ويهدف هذا النظام الجديد إلى تعزيز القدرة على الكشف والإنذار المبكر وكذا تفضيل الجانب التنبؤي للرقابة. والكشف عن الأعراض المنذرة لفشل محتمل لأي بنك أو مؤسسة مالية في وضعية صعبة يعدّ ضروريا لضمان استقرار النظام المالي وحماية المودعين.

كما يسمح هذا النظام الجديد برد فعل سريع من طرف سلطة الإشراف واتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة للتكفل بالصعوبات التي قد تواجهها هيئة مالية. ويدعم هذا الجانب الجديد من النظام والكامن في تنبؤ المخاطر هيئات الإشراف من التقليص المحسوس في تكلفة الإشراف من خلال استيعاب أفضل لطبيعة المخاطر الخاصة بكل هيئة مالية خاضعة للرقابة واستهداف تلك التي تواجه صعوبات واستعمالا عقلانيا لموارد الإشراف. وهذا ما سيسمح بالتمييز السريع بين الهيئات المالية السليمة والتي تواجه صعوبات.

وقد تم تكملة مشروع إنشاء نظام التنقيط المصرفي في سنة 2012، وهي طريقة إشراف موحدة مستوحاة من طريقة نظام التقييم المصرفي الأمريكي (American Banking Evaluation System)، وهي من أحسن الممارسات الدولية ومرتكزة على تقييم مؤشرات أداء وملاءة المؤسسات المالية، وتم تطبيقها، كمرحلة تجريبية، على مستوى مصرفين من الساحة. ونتيجة لتعبئة عدد معتبر من مفتشي مديرية الرقابة الميدانية في إطار هذه المهمة القيادية، أي التوجه الجديد للإشراف من زاوية المخاطر، فإن عدد مهمات الرقابة الكاملة انخفض.

خلال الفترة الممتدة بين 2007 و 2013، تم تعزيز جهاز الرقابة على أساس المستندات المتعلق بالعمليات مع الخارج. ونتيجة لذلك، وبعد عملية تسوية ملفات التجارة الخارجية، اتخذ بنك الجزائر إجراءات تحفظية تمّثلت في منع التوطين المصرفي وتحويل الأموال نحو الخارج تجاه 277 متعامل خلال هذه الفترة.

يمكن أن ينجم أيضا عن هذا النوع من الرقابة محاضر مخالفة تنظيم الصرف محررة من قبل المفتشين المحلفين لبنك الجزائر، تطبيقا لأحكام الأمر رقم 22/96 المعدل والمتمم. ومن جهة أخرى، في إطار مهامه القانونية الجديدة في مجال الاستقرار المالي، بادر بنك الجزائر في سنة 2012 بمشروع وضع أدوات جديدة لاختبار صلابة المصارف، وذلك تعزيزاً للعمليات في هذا المجال القائمة منذ سنة 2007. وستسمح هذه الأدوات بتحسين قدرة التحليل وإكتشاف نقاط الضعف النظامية.

كما ستسمح بتحسين المراقبة الكلية، وتواصلت الأعمال المتعلقة بتعزيز التدابير الاحترازية، التي تندرج في إطار تحسين تسيير المخاطر، وتدعيم الرقابة الداخلية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، وجعل تدابير مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب مطابقة لأحسن الممارسات الدولية.[1]

[1]- بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، مرجع سابق، ص 17.

سادساً. السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف في الجزائر.

يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة من عملة أخرى. ويقصد بسعر الصرف أيضا النسبة أو سعر مبادلة عملة ما بعملة أخرى، وهكذا تعد إحدى العمليتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها [1]، وعليه فإن سعر الصرف يمثل النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في وقت معلوم، ونقصد بالعملة الأجنبية هنا كافة الودائع والإعتمادات والمدفوعات المستحقة بعملة ما إضافة إلى الحوالات والشيكات السياحية والكمبيالات.

ويعتمد عرض العملة المحلية بالدرجة الأولى على السياسات النقدية للدولة. فنظريا يفترض أنه كلما زاد المعروض من النقد لعملة ما كلما أدى ذلك لظروف شبيهة بظروف التضخم، ويؤدي هذا إلى إنخفاض سعر العملة، والعكس صحيح. ولكن من المهم الإشارة إلى أن السياسات النقدية بوجه عام التي تتبعها الدولة يتوقف عليها الأثر النهائي لزيادة أو تخفيض المعروض من النقد على سعر صرف العملة. ومن ناحية أخرى فإن تخفيض سعر الصرف يمكن أن يؤدي إلى زيادة تدفق رأس المال الأجنبي والاستثمارات والتحويلات، مما يحسن من وضع الحساب الجاري وبالتالي تحسن وضع ميزان المدفوعات الكلي في الدولة.

وتلعب سياسة سعر الصرف دور مهم في تحقيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي المدعم من طرف صندوق النقد والبنك الدوليين، وقد حضي هذا الدور باهتمام العديد من الاقتصاديين والمؤسسات الدولية، بل أن إدارة صندوق النقد الدولي تقوم بعمل مراجعة دورية لبرنامج الإصلاح الذي يعتمد على سياسة معدل الصرف وعلاقة هذه السياسة وتفاعلها مع المتغيرات الاقتصادية الأخرى في الدول التي تطبق هذه البرامج، حيث يتوقف دور سياسة سعر الصرف في تحقيق هذه الأهداف إلى حد كبير على مدى الترابط والتفاعل بين سياسة معدل الصرف والسياسات النقدية في الدولة، وموقف المتغيرات الخارجية عند تطبيق هذه السياسة.

ومن ناحية أخرى فإن عملة البلد تعتبر مرآة للنشاط الاقتصادي ورمز من رموز السيادة الوطنية، والواقع يبين أن قيمة الدينار الجزائري متدهورة جداً، نتيجة ظهور سوق الصرف الموازية، والتي يمثل التبادل فيها ضمن العادات والتقاليد في الجزائر وهي سوق حرة يتحدد سعر صرف العملة الأجنبية فيها حسب قانون السوق (العرض والطلب) مما يطرح مشكلة تحديد معدلات الصرف الجيدة للعملة.

فقد عرفت أنظمة تسعير الدينار الجزائري والصرف عدّة تغيرات، حيث إتبعت عملة الدينار نظام صرف ثابت بعد الاستقلال، إذ كانت العملة مرتبطة بعملة الفرنك الفرنسي ثم عرفت بعد ذلك نوعاً من الاستقلالية عند ارتباطها بسلة من العملات. ويعود هذا الرّبط لسبب تدهور قيمة الفرنك الفرنسي الذي تطلب التخلي عن النظام المتبع في الجزائر، أي نظام الصرف الثابت والمرتبط بالفرنك الفرنسي وتبني نظام صرف ما بين البنوك وهذا في إطار نظام الصرف العائم

[1]- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 96.

المدار والمرتبط بالدولار الأمريكي نظراً لأن معظم صادراتنا أي حوالي 97 % من صادرات الجزائر تقيّم بالدولار، ومنه يتحدد سعر صرف الدينار الجزائري تبعاً لعاملي العرض والطلب على العملة الوطنية. مع تدخل البنك المركزي إما بتخفيض أو زيادة هاته القيمة (سعر الصرف) لتركه عند مستوى مقبول.

إذ لجأت الجزائر في العديد من المرات إلى خفض قيمة العملة الوطنية منذ إتفاق إعادة جدولة المديونية الخارجية وإتفاق التمويل الموسع مع صندوق النقد الدولي. وتم خفض قيمة الدينار بنسبة 40.17 %. وكان قبل ذلك قد فقد 50 % من قيمته عام 1990، وما بين 25 % و 30 % ما بين 1993 و 1991.[1]

وقامت السلطات النقدية ما بين شهر أبريل وسبتمبر من سنة 1994 بتخفيض الدينار في مرحلتين في المجموع 70 %، وخلال نفس السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار[*] بين البنك المركزي والبنوك التجارية، وبين سنتي 1995 و 1998 إرتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% وتبعه انخفاض بحوالي 13% بين سنتي 1998 و 2001، وتواصل هذا الانخفاض خلال 16 شهراً الموالية وهذا منذ أوائل سنة 2002. □

كما أن توسع سوق الصرف الموازية ونمو حجم المبادلات فيها أدى بالحكومة إلى إتخاذ مجموعة من الإجراءات للحد من المعاملات في السوق السوداء للصرف. كزيادة حد العقوبات على المتعاملين في هذه السوق، وإلغاء حرية حيازة التعامل في النقد الأجنبي، ولجأت السلطة النقدية في ظل الإصلاحات الاقتصادية إلى تطبيق التحويل الجزئي للدينار.

وفي جانفي سنة 2003 قام بنك الجزائر بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و 5%، وهذا الإجراء يهدف أساساً للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية. لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية.

وبين جوان وديسمبر 2003، ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11 % وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بـ 7.5%. وفي سنة 2005 وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد حوالي 73.36 و 91.32 بالنسبة للأورو، وفي سنة 2006 إنخفض إلى حوالي 72.64 بالنسبة للدولار و 91.24 بالنسبة للأورو وواصل انخفاضه بالنسبة للدولار إلى 69.36 في نهاية 2007، أما الأورو فقد إرتفع إلى 95.00 في هذه الفترة. وفي مايلي تظهر بيانات الجدول رقم (30) تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار والأورو بالفترة (2014/2000):

---

[1] - شعيب بونوة، خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر نمذجة قياسية للدينار الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد الخامس (05)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2011، ص 124.

[*] - يتحدد سعر الصرف في هذا النظام من خلال التوازن بين العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي ووفق بعض المؤشرات الاقتصادية. وقد تتبع الدولة نظام التعويم المدار حيث تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب في ميزان المدفوعات، أو تستخدم نظام التعويم الحر الذي يسمح لقيمة العملات أن تتغير صعوداً وهبوطاً حسب السوق، وهذا النظام يسمح للسياسات الاقتصادية بالتحرر من قيود سعر الصرف، ويتميز بمرونته وقابليته للتعديل.

الجدول رقم (30): تطور متوسط سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2014/2000).

السنـــوات	DA / USD	DA / EURO
2000	75.2850	69.4422
2001	77.2647	69.2002
2002	79.6850	75.3573
2003	77.3683	87.4644
2004	72.0653	89.6425
2005	73.3669	91.3211
2006	72.6459	91.2447
2007	69.3644	95.0012
2008	64.5810	94.8548
2009	72.6467	101.2979
2010	74.4084	99.1907
2011	72.8534	102.2153
2012	77.5519	102.1626
2013	79.3800	105.4400
2014	80.5600	106.9100

Source: Données du Ministère des Finances, Direction Générale de la Prévision et des Politique, Depuis le Site Web: www.dgppmf.gov.dz, Consulté le 23/02/2015.

تبين معطيات الجدول رقم (30) السابق، أن سعر صرف العملة الوطنية للجزائر قد شهد نوعاً من الإستقرار مقابل الدولار في فترة الدراسة بالرغم من التقلبات المحسوسة التي عرفها. حيث وصل متوسط سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد إلى 74.59، الأمر الذي إعتبر دافع إيجابي لتعزيز مناخ الاستثمار، في حين واصل سعر صرف الدينار مقابل الأورو إرتفاعه، إذ بلغ أقصاه في سنة 2014 بقيمة 106.91.

وحسب بنك الجزائر، فقد عرف عام 2010 استمرار ضمان استقرار نسبة صرف الدينار من حيث القيمة الفعلية الحقيقية، من خلال اكتساب الدينار لقيمة 2.64 %. وساعد على ذلك أن سياسة الصرف تتميز باستقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي نظراً لتخصيص احتياطات الصرف نحو تغطية الواردات. وبرأي بنك الجزائر فإن هذه النسبة كافية لضمان استقرار عملة الدينار المحلي في سوق الصرف، من منظور أنها فعّالة من ناحية التنقيط في معادلة التبادل وتداول العملة مقارنة بالعملات الأجنبية، رغم تأكيد الخبراء أن الدينار الجزائري خسر 30 % من قيمته، وهي نسبة مخيّبة، خصوصاً إذا ما تم احتساب فاتورة الواردات التي تتضخم سنويا بفعل تزايد قيمة الأورو والدولار عملتا الاستيراد.

وبالموازاة مع ذلك، فإن حركة تقلبات أسعار الصرف تسبب للاقتصاد الجزائري خسائر مالية جسيمة تتراوح بين 500 و 800 مليون دولار سنويا، يتم تسديد ثلثي الواردات بالعملة الأوربية (60%)، بينما الصادرات المسعرة بالدولار تغذيها المحروقات (97%).

وإذا كانت الجزائر من الدول النفطية التي قد استفادت من ارتفاع أسعار المحروقات في تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي كمعدل النمو ومعدل البطالة خاصة بهذه الفترة، فإنها لا تزال تتأثر لضربات مالية موجعة جرّاء تقلبات أسعار الصرف في ظل التبعية لصادرات النفط التي تشكل (97%) من قيمة مجمل الصادرات، كما أن احتياطي الجزائر من العملة الأجنبية موزع بين نسبة 55% بالأورو، وحوالي 45% بالدولار. وفي غضون ذلك تكشف التعاملات في البورصات العالمية ارتفاع عملة الأورو قياساً بالدولار في الوقت الذي سجّل فيه النفط مستوى قياسي ثم انخفض، فهذه المعطيات تسهم في تكريس عدة عوامل للاقتصاد الوطني:

- زيادة الإيرادات النفطية للجزائر نتيجة تصدير البرميل بسعر مرتفع.
- تراجع الزيادة السابقة كون العملة المدفوع بها هي الدولار الذي عرف تدهور مقابل الأورو.
- ارتفاع سعر الأورو وهي العملة التي تسدد بها الجزائر وارداتها تسهم في تراجع الأرباح جرّاء ارتفاع سعر النفط.
- ارتفاع أسعار المحروقات ستزيد من تكلفة فـــاتورة الواردات الجزائرية من سلع غذائية وتجهيزات الإنتاج...إلخ.

إن تعزيز التدابير لدعم الصادرات خارج المحروقات يندرج ضمن الهدف الاستراتيجي الكامن في ضرورة تقوية أساسيات سعر الصرف. وعلى هذا الأساس، إتخذ بنك الجزائر إجراءات جديدة قصد تفعيل أكبر لدور المصارف في السوق البينية للصرف، خاصة في مجال تغطية خطر الصرف لصالح المؤسسات، حيث طور بنك الجزائر في سنة 2012 أدوات تغطيـــة خطر الصرف، أي الصرف لأجل. وهو مـــا تضمنته التعليمـــة رقم 04-2011 الصادرة بتاريخ 19 أكتوبر 2011، والمعدلة والمتممة للتعليمة رقم 79-95 المتضمنة تنظيم وسير السوق البينية للصرف.[1]

إن هذه التدابير، تُمكن البنوك التجارية من تغطية خطر الصرف الذي يمكن أن تواجهه زبائنها، مع إبقاء هذه البنوك نشطة في السوق النقدية البينية للمصارف. ومع ذلك، وبالنظر للآجال الجد قصيرة لتسوية عمليات التجارة الخارجية للجزائر مع بقية العالم، بما في ذلك تسوية الواردات من مواد التجهيز، يتبين أن مخاطر الصرف منخفضة نسبياً، كون التسديدات الخارجية تتم غالبا فورا. إضافة، يجدر التوضيح أن المدفوعات بالأورو لا تمثل إلا تقريبا نصف الفاتورة الكلية لواردات الجزائر، تتم تسوية الباقي أساسا بالدولار.

وكما ذكرنا سابقاً، فإن أسعار صرف الدينار مقارنة بالعملات الصعبة الرئيسية تحدد بطريقة مرنة على مستوى السوق البينية للصرف على أساس ظروف العرض والطلب وفقاً للقواعد الدولية المعمول بها في هذا المجال. ولكن من زاوية عرض العملات الصعبة على مستوى السوق البينية للصرف، فإن بنك الجزائر يبقى المصدر الأساسي للعملات

[1]- بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، مرجع سابق، ص 08.

الصعبة المعروضة في هذه السوق أين تحدد أسعار الصرف المطبقة على العمليات المبرمة حسب القواعد والأعراف الدولية، وفقاً لميكانيزمات السوق. وعليه، فإن القيمة الخارجية للدينار تتمّثل في سعر الصرف المحدد على مستوى السوق البينية للصرف أين تتدخل المصارف النشطة في الساحة إلى جانب بنك الجزائر.

وفي إطار دوره في ضبط السوق البينية للصرف، عزز بنك الجزائر بصفة خاصة في سنة 2012 المتابعة اليومية لتطور سعر الصرف الاسمي تناسقاً مع آفـــاق تطور الأسعار النسبية. حيث إستقر سعر الصرف الفعلي الاسمي للدينار في سنة 2012، في حين سجل سعر الصرف الفعلي الحقيقي(*) ارتفاعـــاً في قيمته قدره 5.8 % كمتوسط سنوي، أساسا تحت تأثير توسع فارق التضخم بين الجزائر وأهم شركائها التجاريين.

وبشكل عام، فقد سجل سعر صرف الدينار الجزائري أمام العملات الرئيسية الأورو والدولار تقلبات محسوسة بفترة الدراسة، لكنها تظل طبيعية لارتباط تحديد قيمة العملة الوطنية بالتسيير الإداري له من قبل بنك الجزائر من جهة. ومن جهة أخرى الظاهرة لا تعتبر جديدة، لأن تصحيح قيمة الدينار الجزائري يحدّث مراراً لأسباب ليست بالضرورة تلك التي عمدت إليها سابقاً الجزائر خلال تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي، بل لطبيعة تسيير العملة الوطنية التي تظل غير قابلة للتحويل الكامل.

في نفس السياق، يتبع بنك الجزائر تطور سعر الصرف أيضا في السوق الموازية لأنه مؤثر ولكن أضحى تأثيره نسبيا لاقتراب قيمة صرف السوق الموازية بسعر الصرف الرسمي، لكنه يربط أيضا السياسة النقدية مع عدد من العوامل مثل تضخم الواردات، من حيث القيمة بالدينار ومن شأن خفض القيمة أن تخفف من وطأة الأعباء وإن كانت تؤدي بالمقابل إلى موجة تضخمية لاحقا، يضاف إلى ذلك تدعيم الصادرات. ولكن في هذه الحالة، فإن الجزائر لا تستفيد كثيرا بالنظر إلى تواضع صادراتهـــا خارج المحروقات، فإجراء تخفيض العملة يمكن أن يساهم على المدى القصير في امتصاص جزء من التضخم، لأن تخفيض قيمة العملة الوطنية يضاعف تكلفة الاستيراد لدى المتعاملين، ولأن الجزائر تمتعت براحة مالية ووفرة في العملة الصعبة، فإن الواردات أيضاً عرفت نموا معتبرا قارب 40 % ما بين سنتي 2010 و 2013، لذلك باشرت السلطات النقدية عملية تخفيض للدينار تمت بصورة تدريجية، ليقترب سعر الصرف الرسمي مع الموازي. فالدولة تحمّلت أعباء من خلال رفع الأجور والتحويلات الاجتماعية التي قدرت بحوالي 30 مليار دولار، وبالتالي كان خيار تخفيض قيمة صرف الدينار تدريجياً على شكل تصحيح للقيمة.

(*)- سعر الصرف الإسمي (Le taux de change nominal) هو سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات محلية، ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية. والمقصود بهذا التعريف هو سعر الصرف الإسمي، أي سعر العملة الجـــاري والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتهـــا الشرائية من سلع وخدمـــات ما بين البلدين.

أما سعر الصرف الحقيقي (Le taux de change réel) فيمثل عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحليـــة، وبالتالي يقيس القدرة على المنـــافسة. ومنه فإن سعر الصرف الحقيقي يحسب كتـــالي: $\varepsilon = EP^*/P$

حيث: P: مستوى الأسعار العـــام في بلد مـــا، P^* : مستوى الأسعار العـــام في البلد الأجنبي، ε : سعر الصرف الحقيقي.

وعموماً، تقوم الدول بتخفيض عملتها لدعم الصادرات، ولكن الجزائر لا تصدّر خارج المحروقات اكثر من 3 %، وندرك أن صندوق النقد الدولي مثلاً، يشجع دائما خيار تخفيض قيمة الصرف للعملة المحلية لتشجيع التصدير، ولكن هذا البديل لا ينفـــع الجزائر، لأن اقتصادها غير متنوع ويظل مرتبط بالمحروقـــات وتواجه الجزائر انخفاضاً في نسب نمو هذا القطاع، مما ساهم في تراجع محسوس للإيرادات وبشكل عام لا تتطرق الجزائر منذ سنـــة 2000 إلى مسألة تخفيض الدينار وإن لجأت إلى عمليات تصحيح للعملة الوطنية بفوارق متواضعة مقابل العملات الرئيسية.

إذن ومن منطلق التحليل العام للسياسة النقدية بالجزائر، فإننا نرى بأن السلطة النقدية بالجزائر قد حاولت الاستجابة لمتطلبات التغيرات الاقتصادية المالية منها والنقدية، ساعية في نفس الوقت إلى أن تتوافق مع التحديات الداخلية الجديدة، حيث تمحورت أهداف السياسة النقدية خلال الفترة (2014/1999) حول العمل على تحقيق الاستقرار النقدي والحفاظ على مستوى ملائم لسعر صرف الدينار الجزائري واستقرار المستوى العام للأسعار كهدف نهائي والعمل على تنشيط الاستثمار، ودفع عجلة التنمية، إلا أنه يلاحظ أن السياسة النقدية لم تستطع تحقيق كل النتائج المرجوة من هذه الأهداف، كما أن ما تحقق من إنجازات خلال هذه السنوات لا يمكن إرجاعه بصفة أساسية إلى نجاح السياسة النقدية. فالجزائر عرفت أوضاعاً اقتصادية حرجة في بداية العشرية الماضية، تميزت بضعف النمو الاقتصادي بشكل عام واختلال التوازنات الداخلية والخارجية، فضلاً عن المعدلات العالية للبطالة.

ونتيجةً لذلك تبنت الجزائر العديد من السياسات الإصلاحية الإقتصادية التي تهدف إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق. وقد استخدمت هذه السياسات ضمن آلياتها السياسة النقدية كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التحكم في الكتلة النقدية وكبح التضخم والعمل على استعادة توازن ميزان المدفوعات بالإضافة إلى العمل أيضًا على التأثير في سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية المتداولة.

المبحث الثالث: سياسة التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2014/1999).

لقد كان للتجارة الخارجية دوراً أساسي في الاقتصاد الجزائري، إلا أن سياسة التجارة الخارجية لم تكن سوى مجموعة من الإجراءات والقرارات المتناقضة فيما بينها تعود بجذورها إلى أكثر من نصف قرن، أدت إلى تبعية الاقتصاد الجزائري إلى العالم الخارجي.

المطلب الأول: تطور سياسة التجـــارة الخـــارجية في الجزائر.

نظرا للأهمية الكبيرة لقطاع التجارة الخارجية والمتمثلة في كونه حلقة الربط بين الجزائر والعالم الخارجي، حرصت الدولة منذ السنوات الأولى للاستقلال على وضع هذا القطاع تحت دائرة الرقابة، ولكن ابتداء من سنة 1971 انتقلت الدولة إلى احتكار هذا القطاع احتكاراً إداريا وتنظيمياً، ومع المشاكل التي عرفتها الجزائر ابتداء من 1986 ولجوءها إلى المؤسسات الدولية (FMI)، الذي فرض عليها الشروع في إصلاحات اقتصادية عميقة مست جميع القطاعات بما فيها قطاع التجارة الخارجية، عرف هذا الأخير تحريراً تدريجياً في إطار الانفتاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق.

الفرع الأول: التجارة الخارجية في مرحلة الاقتصاد الموجـــه (1988/1962).

كأغلب الاقتصاديات النامية التي إتبعت سياسة تنموية مستقلة، اتخذت الجزائر في فترة الاقتصاد الموجه والممتدة من تاريخ استقلالها إلى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي مجموعة من الإجراءات التقليدية التي كانت ترمي إلى فرض رقابة حكومية على التجارة الخارجية، وبالخصوص على الواردات، تمثلت هذه الإجراءات في وضع نظام للحصص، والرفع من التعريفات الجمركية والرقابة على الصرف، وكذلك الرقابة من خلال التجمعات المهنية للشراء (GPA).

ونعني بالرقابة على الصرف بالمفهوم الواسع تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة والمرتقبة طبقاً للمصالح الوطنية، وكذلك بالسهر على عمليات التنازل والحيازة على بعض عناصر الأملاك الوطنية من قبل الأشخاص المقيمين بالخارج[1]. بالإضافة إلى وضع مجموعة من القيود تنظم التعامل بالنقد الأجنبي، وهذا لأجل تقليص الطلب المتزايد على العملات، بحيث لا يزيد عما تسمح به العناصر الدائنة في ميزان المدفوعات. وكذا بغية الحد من خروج رؤوس الأموال والتحكم في التقلبات النقدية في السوق الدولية، وتحديد آثارها على العملة الوطنية.

وقد بدأت الجزائر ممارسة عمليات الرقابة على الصرف بشكل صريح منذ إنشائها البنك المركزي، وذلك من خلال إصدار القانون 144/63 الصادر في 13 أكتوبر 1963، إلا أن هذه الرقابة سرعان ما أظهرت محدوديتها، ولاسيما عندما أصبح سعر الصرف مغالاً فيه وارتفعت الأسعار الداخلية عنها في الخارج. مما أدى إلى اللجوء للاستيراد على حساب الإنتاج الوطني.

---

[1]- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعـــات الجامعيـــة، الجزائر، 1996، ص 127.

وبالموازاة مع تطبيق إجراءات الرقابة على الصرف أنشيء مع نهاية 1963 الديوان الوطني للتجارة الخارجية (ONACO) بموجب المرسوم 125/62 المؤرخ بتاريخ 19 ديسمبر 1963، حيث أوكلت له مهمة تموين السوق الوطنية بالمواد ذات الاستهلاك الواسع، كما تكلف أيضاً باستيراد بعض المواد لحساب بعض المؤسسات العمومية الصناعية، وكذلك تكييف وتحويل بعض المنتجات التي يستوردها لغرض طرحها في السوق الوطنية، وقد بلغت مشترياته بعد إنشائه حوالي 40 % من إجمالي واردات السلع الغذائية للجزائر. ويعتبر هذا الديوان كأول تجربة مارست من خلالها الدولة رقابتها على التجارة الخارجية.[1]

أما الرسوم الجمركية فتعرف على أنها ضريبة تفرضها الدولة على السلع عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية دخولاً أو خروجاً (واردات وصادرات)، وفي الغالب تفرض الرسوم الجمركية على الواردات كوسيلة أساسية لتطبيق سياسة الحماية التجارية، ويطلق على مجموع النصوص المتضمنة لكافة الرسوم السائدة في الدولة في وقت معين إسم التعريفة الجمركية. وقد كان صدور أول تعريفة جمركية في الجزائر سنة 1963 بموجب الأمر رقم 414/63 المؤرخ في 28 أكتوبر 1963، ويعتمد هذا الأمر على تصنيفين، حسب المنتوج من حيث طبيعته واتجاهه وحسب الدولة أي حسب الأصل والمصدر الجغرافي للمنتوجات.

وتوالى صدور الرسوم الجمركية بهذه الفترة من الاقتصاد الوطني الموجه، وبالمقابل تم إحداث جملة من التغيرات على التعريفات الجمركية، والتي سعت من خلالها السلطات الجزائرية لتشجيع استيراد المواد الأولية ومواد التجهيز لأجل إعادة هيكلة الاقتصاد بشكل عام والتصنيع بشكل خاص. بالإضافة إلى حماية الانتاج الوطني من المنافسة الأجنبية والحد من إستيراد السلع التي لا تخدم التنمية الاقتصادية.

ورغم ما جاءت به هذه التعريفات من مراجعات، إلا أنها أصبحت لا تتلائم وتطور السياسة التنموية الجزائرية، وبالخصوص مع ظهور سياسة الصناعات المصنعة، وهو ما دعى لضرورة إدخال إصلاحات لإعادة صياغة هذه التعريفات. بما يتلائم والإستراتيجية التنموية المتبنـــاة، والتي تضمنها المخطط الثلاثي الأول بالفترة (1969/1967).

ويقصد بنظام الحصص فرض قيود على الاستيراد خلال فترة زمنية محددة، بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات والقيم المسموح باستيرادها أو تصديرها، وقد تكون الحصص قيمية أو كمية[2]. ولا يحق للمستورد أن يقوم باستيراد أي كمية تزيد عن الحصة التي تقدرها الدولة خلال فترة زمنية معينة عادة سنة.

وقد طبقت الجزائر هذا الإجراء بموجب المرسوم رقم 188/63 الصادر في 16 ماي 1963 والمتعلق بوضع الإطار العام لحصص الاستيراد، والذي شرع في تطبيقه رسمياً بداية شهر جوان 1964. وحسب المادة الأولى من هذا

---

[1]- آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر، مصر)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لحاج لخضر، باتنة، 2011/2010، ص 131.

[2]- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص 306.

المرسوم يتضح أن هناك ثلاثة معايير تحكم استيراد السلع في الجزائر، تمثل المعيار الأول في المنـــع أو الحظر الجزئي أو الكلي لسلعة ما إذا كانت تشكل بطبيعتها خطراً على المصلحة وصحة المجتمع، والمعيار الثاني هو حرية الاستيراد لمنتجات في إطار قائمة محدودة ومسجلة في البرنامج العام للاستيراد، أما المعيار الثالث فهو تطبيق نظام الحصص على منتجات سلع الاستهلاك النهائي وسلع الاستهلاك الوسيط.

ومما سبق، فإن نظام الحصص كان في عمومه موجهاً للقطاع الخاص في هذه المرحلة، بالنظر إلى هيمنة القطاع العام على التجارة الخارجية، وهذا بغرض التحكم في التوازنات الخارجية للدولة. ويكمن الهدف من الإجراءات المنصوص عليها في مجال نظام الحصص فيمايلي:

- الحد من الواردات الكمالية والاقتصاد في استخدام العملة الصعبـــة.

- إعادة توجيه الواردات حسب إمكانيات التصدير للمنطقة.

- تعديل الميزان التجاري من خلال المحافظة على الاحتياطي من الصرف الأجنبي.

كما لجـــأت الدولة في سنة 1964 إلى إنشـــاء هيئـــات مراقبة تمثلت في التجمعات المهنيـــة للشراء (G P A) (les groupements professionnels d'achats) تضم ممثلين عن الدولة، بالإضافة إلى المستوردين الخواص، وهي عبارة عن شركات استيراد خاصة، برأس مال موزع بين الدولة والخواص، حيث تقوم الدولة بالرقابـــة على أعمالها في الاستيراد والتوزيع، كما تقوم هذه التجمعات بتحضير برامج استيراد سنوية للمنتجات حسب اختصاص كل تجمع، وتعمل على توزيع هذه السلع المستوردة بين أعضائها. وتشمل هذه التجمعات المهنية للشراء على خمسة فروع من أنشطة الاقتصاد الوطني (الخشب ومشتقاته، النسيج الصناعي والقطن، الحليب ومشتقاته، الجلود ومشتقاتها، المنتجات الأخرى).

ومن أجل ضمان السير الحسن لهذه التجمعات أخضعت السلطات هذه التجمعات لرقابتها، على المستوى الإداري من خلال الممثلين الدائمين للوزارة الوصية، وللمكلفين بضمان احترام البرنامج العام للاستيراد والمعد من طرف الحكومة بمشاركة المجمعات المهنية للشراء، ومن جهة أخرى عن طريق الرقابة المالية الممارسة من طرف عون محاسب مكلف من طرف الوزارة الوصية، والذي له مهمة متابعة وإتمام كل العمليات المالية.

وعليه، ومما سبق يتضح أن الجزائر قد عملت للسيطرة على التجارة الخارجية باعتباره قطاعاً حيويـــاً له تأثيراته على الاقتصاد الوطني، وبذلك اتخذت من الرقابة أسلوباً للوصول إلى تحقيق ذلك، غير أن آليات الرقابة على التجارة الخارجية في هذه الفترة لم تستطيع أن تعالج الإختلالات في مجال الاستيراد والتعارض ما بين القطاعات الإنتاجية المختلفة وهيئات التجارة الخارجية.

وبالنظر لهذه المشاكل التي عرفها قطاع التجارة الخارجية خلال فترة ستينيات الاقتصاد الوطني، والتي ربطت حينها بالحرية النسبية التي كان يتمتع بها هذا القطاع، لجأت الدولة إلى احتكار عمليات الاستيراد والتصدير خلال الفترة

(1989/1971)، فكانت البداية سنة 1971 بإصدار مجموعة من القوانين والأوامر، غير أن سنة 1978 كانت نقطة التحول من خلال تعزيز هذا الاحتكار وصولا إلى نهـــاية الثمانيات تاريخ بداية الإصلاحات الاقتصادية.[1]

وضمن إطار إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية والتي تزامنت مع تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 1986 تم إعادة النظر في موضوع احتكار الدولة للتجارة الخارجية، حيث أصبح تصدير المنتجات خارج المحروقات أمراً محتوماً وضرورياً في السياسة الاقتصادية الجزائرية للتحضير لعهد ما بعد البترول، وبذلك يمكن اعتبار أول تحفيز بالمعنى الصحيح في هذا المجال، هو التشجيع الضريبي لعام 1986 والذي نص على إعفاءين هما:[2]

- إعفاء رقم الأعمال المحقق من التصدير من طرف عام أو خاص.

- إعفاء المؤسسات من الدفع الجزافي المتعلق بالأجور من سنة إلى خمسة سنوات بالإضافة إلى تسهيلات جبائية أخرى ضمت كل من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري (TAIC)، والرسم الوحيد على الإنتاج (TUGP)، ويمس الإعفاء العمليات المتعلقة بالتصدير وكذا المواد المخصصة لإعادة التصدير. كما صدر في جانب الأسعار المرسوم 46/86 المتعلقة بدعم وترقية الصادرات من غير المحروقات، الذي أنشأ إعانة فيما يخص السعر.[3]

إلا أنه مع صدور القانون رقم 29/88 بدأت تظهر معالم سياسة تجارية جديدة، هذا القانون الذي يكرس في مضمونه احتكار الدولة للتجارة الخارجية، لكنه غير منطق النظام التجاري القديم، بحيث نص على أن ممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية يكون عن طريق الوكالات (Concessions) والتي تمنحها الدولة للأعوان والهيئات العمومية والمجموعات ذات المصالح المشتركة، وبموجبه لم تعد الدولة ترغم المؤسسات المحتكرة على استيراد سلعة ما من مؤسسة محددة مسبقاً، بل فتحت مجـــال المنافسة أمام المؤسسات العمومية في إطار إجراء الصفقـــات التجارية الدولية.[4]

أما في ما يتعلق بالصادرات فإن الإصلاحات التي خصت بها المؤسسات جاءت في أحد بنودها بضرورة تشجيع وتنويع الصادرات خارج المحروقات، سواء كانت هذه المؤسسات عمومية أو خاصة. وفتح المجال لها واسعاً حتى تكون منتجاتها قادرة على المنافسة، وذلك من خلال التخفيضات الجبائية والدعم المالي.

وعليه، فإن قطاع التجارة الخارجية في الجزائر بهذه الفترة، والتي توصف بفترة الاقتصاد الموجه، قد عرف احتكار من قبل الدولة تجسد في مجموعة الإجراءات المتمثلة في الرقابة بفترة الستينيات أو الاحتكار في فترة السبعينيات

---

[1]- فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، العدد 11، كليـــة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعـــة ورقلة، 2012، ص 112.

[2]- Benissad Hocine, La réforme économique en Algérie, Alger, OPU, 1991, p 85.

[3]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53، المرسوم رقم 46/86 المؤرخ في 24 ديسمبر 1986، المتعلق بدعم وترقية الصادرات من غير المحروقات.

[4]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 29، القانون رقم 29/88 المؤرخ في 19 جويلية 1988، والصادر في 20 جويلية 1988، والمتعلق بمساهمة احتكار التجارة الخارجية.

والثمانينيات. والتي يرجع الهدف منها إلى حماية الانتاج الوطني من المنافسة الأجنبية من جهة، والدافع القوي نحو تنمية قطاع التجارة والاقتصاد الوطني من جهة ثانية. إلا أن تطبيق هذه الاجراءات لم يسمح بالوصول إلى تحقيق الأهداف الموضوعة في المخططات التنموية، بل تحول الاحتكار إلى أداة لممارسة البيروقراطية وفرض تعسفي لإجراءات إدارية أخرت برامج التموين اللازمة للنهوض بالاقتصاد الوطني. الأمر الذي أدى إلى التفكير في تبني إستراتيجية جديدة شملت مجموعة من الإصلاحات التي عني بها قطاع التجارة الخارجية، والتي تهدف إلى تحويله من مرحلة الرقابة والاحتكار إلى مرحلة التحرير.

الفرع الثاني: التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية (1998/1989).

لقد سعت السياسة التجارية للجزائر في هذه المرحلة إلى التحكم في المبادلات التجارية مع العالم الخارجي لتتماشى مع التوجه العام للسياسة الاقتصادية (التخطيط المركزي) وسياسة التصنيع الموجه للإحلال محل الواردات، حيث تم انتهاج هذا التوجه بالموازاة مع تبني مجموعة من الإصلاحات مست القطاع التجاري. وذلك كنتيجة حتمية فَرضت على الدولة إتباع سياسة تجارية أكثر تفتحاً على العالم الخارجي في ظل متغيرات اقتصادية كثيرة لا مجال فيها للانغلاق والاعتماد على قطاع أحادي (قطاع المحروقات). وهو ما دفع بالجزائر إلى الحد من الإجراءات والقيود الإدارية السابقة.

أولاً. التحرير المقيد للتجارة الخارجية (1992/1989).

تعتبر هذه المرحلة مرحلة تحرير تدريجي أو تحرير مقيد للتجارة الخارجية في الجزائر، حيث يعتبر قانون المالية التكميلي لسنة 1990 والمتضمن لقانون النقد والقرض النواة الحقيقية لهذا التغيير، إذ أشار في مادته 40 و 41 إلى التحرير الجزئي لعمليات التجارة الخارجية. ووفقاً لما جاءت به المادتين فإنه يمنح المشرع الحق لتجارة الجملة والوكلاء المعتمدين الذين يقيمون داخل التراب الوطني باستيراد البضائع لأجل إعادة بيعها وإعفائها من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية والصرف، كما تم تحديد قائمة البضائع المستثناة من مجال التطبيق، وكذا شروط إعادة بيع البضائع المعروضة للاستهلاك عند الضرورة. إلا أن هذا الانفتاح الذي أقرته المادة 41، كان له طابع تقييدي وجزئي وذلك لعدة أسباب، أهمها:[1]

- خَصت الاجراءات فئة معينة من المتعاملين الاقتصاديين يعرفون بالملتزمين أو البائعين بالجملة.
- إستراد وتسديد ثمن البضائع ينتج عنه انتقال لرؤوس الأموال، وهو مـــا يستوجب وجود رصيد بالعملة الصعبة.
- كثرة القيود الإدارية، حيث كان نشاط الملتزمين أو البائعين بالجملة يتطلب موافقة البنك المركزي لا الإدارة التجارية.

وقصد تنظيم أفضل للتجارة الخارجية، شددت الحكومة على ضرورة جمع المشتريات المستوردة حسب متطلبات العقلنة الداخلية الخاصة بالمنتجات المعينة والاقتصاد في استخدام الموارد، وهذا بهدف تجاوز وفرة بعض السلع على حساب ندرة البعض الآخر.

---

[1]- مراد زايد، الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006/2005، ص 187.

كما أصدر بنك الجزائر عدة نصوص تشريعية وتنظيمية تهدف في مجملها إلى تحرير التجارة الخارجية، حيث حدد النظام 02/90 [1] الطرق العملية لفتح وتشغيل حساب أو عدة حسابـــات بالعملة الصعبة لدى أي بنك جزائري من قبل الأشخاص المعنويين الجزائريين، بالإضافة إلى ذلك فقد أعطى للمصدرين حق الحيازة والتصرف في كل إيراداتهم أو جزء منها على شكل عملات صعبة والمتأتية من الصادرات خارج المحروقات والمواد المعدنية، وتتراوح النسب التي يحتفظ بها المصدرون من إيراداتهم بالعملة الصعبة بين 10% و 100% وفقاً لطبيعة السلع أو الخدمة موضوع التصدير، وبتعبير أخر وفقاً للقيمة المضافة المحلية التي تحتويه هذه السلعة أو الخدمة وكذلك الجهد المبذول في البحث عن الأسواق الخارجية واكتسابها.

وفي ما يتعلق بعملية انتقال لرؤوس الأموال، فقد بين النظام 03/90 بأن الأموال خارج الوطن يجب أن يسبقه الحصول على تأشيرة من بنك الجزائر، وهذا طبقاً للمادتين 13 و 14 منه[2]، ويعتبر هذا النظام إجراء غير مسبوق تم من خلاله إلغاء كل الإجراءات الاحترازية المطبقة سابقاً في منظومة التجارة الخارجية. بالإضافة إلى ذلك فقد أظهر النظام 04/90 [3] أنه للمتعاملين وتجار الجملة حرية استيراد السلع لأجل بيعها للدولة حينما تعطى الرخصة بذلك.

ولأجل تجاوز العراقيل المتوقعة من جهة، وتسريع عملية تحرير التجارة الخارجية من جهة ثانية، تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 37/91 [4]، والمتعلق بشروط التدخل في ميدان التجارة الخارجية والذي جاء بمبدأ تحرير التجارة الخارجية بصفة فعلية ليلغي ممارسة احتكار التجارة الخارجية كما يلغي شهادات الاستيراد والتصدير، وأصبح بإمكان كل مؤسسة عمومية أو خاصة، وكل شخص طبيعي أو معنوي يمارس وظيفة التجارة بالجملة يعمل لحسابه أو لحساب غيره بما في ذلك الإدارة، أن يقوم بعمليات التجارة الخارجية تحت شرط وحيد وأساسي هو تسجيل المتعامل التجاري في السجل التجاري بصفة بائع بالجملة، وذلك مهما كانت نوعية البضاعة المستوردة، إلا فيما يخص المواد ذات الاستهلاك الواسع التي تخضع لدفتر الشروط من وزارة التجارة قبل الاستيراد، وذلك للسهر على انتظام المخزونات ومراقبة توزيع وتطور أسعار هذه المواد والمنتجات. وأسندت بموجب هذا القانون مهمة تنظيم ومراقبة هذه العمليات إلى البنك المركزي، على أساس معايير مالية بحتـــة.

---

[1] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 39، النظام رقم 02/90 المؤرخ في 8 سبتمبر 1990، والصادر في 12 سبتمبر 1990، والمتعلق بتحديد شروط فتح وتسيير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين.

[2] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 29، القانون رقم 03/90 المؤرخ في 19 جويلية 1988، والصادر في 20 جويلية 1988، والمتعلق بتحديد شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائـــر لتمويل النشاطات الاقتصادية وإعـــادة تحويل مداخيلها إلى الخارج.

[3] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 29، القانون رقم 04/90 المؤرخ في 19 جويلية 1988، والصادر في 20 جويلية 1988، والمتعلق باعتماد الوكلاء وتجار الجملة وتنصيبهم.

[4] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12، المرسوم التنفيذي رقم 37/91 المؤرخ في 13 فيفري 1991، والصادر في 20 مارس 1990، والمتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية.

إن هذا التوجه نحو الإنفتاح أدى بالمتعاملين الوطنيين إلى التوجه إلى استيراد السلع النهائية سهلة التوزيع وذات الربح السريع على حساب الاحتياجات الحقيقية للاقتصاد الوطني، كما تعرضت المنتجات الوطنية إلى منافسة شديدة من قبل هذه المنتجات المستوردة. وقد أثر هذا الميل للإستيراد بشكل كبير على رصيد الدولة من العملة الصعبة، وزاد من عبء المديونية، مما أدى إلى ظهور خلافات بين بنك الجزائر والحكومة حول معايير التمويل، وهو ما أدى بالحكومة إلى اتخاذ بعض الإجراءات التصحيحية، كأن أنشأت لجنـــة متابعة عمليات التجارة الخارجية (ADHOC) من أجل ترشيد استعمال الموارد الماليـــة، وبأن تقوم هذه اللجنة بالعمليات التاليـــة:

- تحديد المعايير والأولويات للحصول على العملة الصعبة وتقليل التعامل بها إلى أدنى حد.
- التسيير المحكم لوسائل الدفع المتعلقة بالتجارة الخارجية.
- حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية.
- تشجيع التعاملات التجارية التي لا تجر معها تكاليف أخرى تزيد في حجم المديونية.

وهكذا سُحبت صلاحيات التمويل من بنك الجزائر وأرجعت مباشرة للحكومة من خلال هذه اللجنة، كما أصدرت الحكومة في هذه الفترة التعليمة 625 المؤرخة بـ 18 أوت 1992، حيث أعادت صياغة قوائم المنتجات الممكن استيرادها، حيث وضعت ثلاثة قوائم هي:

- قائمة المواد الاستراتيجية: وهي المواد الأساسية المرتبطة بالإنتاج وتطويره كالمواد الداخلة في إنتاج المحروقات أو الإنتاج الفلاحي أو المواد الاستهلاكية الأساسية.

- قائمة المواد المتعلقة بالإنتاج والاستثمار: وتتمثل في كل من مدخلات الجهاز الصناعي ومواد الصيانة والمدخلات المدعمة لنشاط التصدير.

- قائمة المواد موضوع التقييد: وهي التي إعتبرت غير ذات أولوية بالنظر لأهداف السياسة الاقتصادية وهي مواد يمكن استيرادها باستعمال حساب خاص بالعملة الصعبة، ومواد يمنع استيرادها إطلاقاً ويمنع حتى استعمال الحساب الخاص كالفواكه.

ثانياً. التحرير التام للتجارة الخارجية (1998/1993).

تعرضت الجزائر من جديد إلى إختلالات هيكلية عميقة مع بداية 1992 تمثلت في أربعة عوامل أساسية هي المديونية الخارجية، عجز الميزانية، التضخم والإعسار المـــالي، حيث أدى تفاقم أزمـــة المديونية الخارجية بالسلطات الجزائرية إلى الدخول في مفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية، وأبرمت مع صندوق النقد الدولي سلسلة من الاتفاقات، إذ تم عقد أول إتفاق (Stand by) في 30 ماي 1989 والثاني في 03 جوان 1991، والاتفاق الثالث في ماي 1994. وهو ما أدى بالجزائر للشروع في إصلاحات اقتصادية عميقة مست جميع القطاعات بما في ذلك التجارة الخارجية.

وقد سمحت الاتفاقيات للجزائر بالتفاوض مع نـــادي باريس لإعادة جدولة ديونها العمومية (01 جوان 1994) ونادي لندن لإعادة جدولة الديون المالية والتجارية الخاصة. كللت هذه المفاوضات بإبرام اتفاق مع النادي الأول

في 06 جويلية 1996، ومع النادي الثاني في 27 جوان 1996. كما إتبعت الجزائر برنامج (PAS) لمدة ثلاث سنوات (1998/1995)، والذي نص في مجال التجارة الخارجية على مايلي:

- تحرير التجارة الخارجية وهذا بإلغاء كل القيود الكمية والإدارية مع بداية 1995، كما ألغيت قائمة المنتوجات المحظورة للاستيراد، وتم إلغاء لجنة مراقبة عمليات التجارة الخارجية (ADHOC)، كما ألغت الرسم التعويضي (Le droit composatoir) وخفض الرسم الجمركي الأعلى من 60% إلى 50% سنة 1996 ليصل إلى 45 % سنة 1997. ثم إلى مستوى 40 % سنة 1998، وقد تم حصر قائمة المواد الممنوعة من الاستيراد في ثلاث مواد فقط، والتي تم إلغائها، فبحلول جوان 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية للجزائر خالياً من القيود الكمية.[1]

- تخفيض سعر الصرف وإلغاء الرقابة على النقد الأجنبي، حيث يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى تخفيض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية ورفع أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية وهذا الإجراء يهدف إلى معالجة العجز المسجل على مستوى الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

وبموجب التعليمة رقم 13/94 المؤرخة في 12 أفريل 1994، تم إلغاء التعليمة رقم 625 المقيدة لعمليات الاستيراد، وأعيد تطبيق أحكام المرسوم التنفيذي رقم 37/91 السابق. ومن أجل تحقيق نفس الغاية في تحرير التجارة جاءت تعليمة بنك الجزائر رقم 20/94 المؤرخة في 12 أفريل 1994 ملغية كل القيود الإجرائية التي تعيق الاستيراد وقد تحققت هذه الحرية التامـــة بداية من 01 جانفي 1995. وهذا ما أكده قانون المـــالية لنفس السنة. حيث تمحورت من خلاله السياسة التجارة الخارجية حول نقطتين أساسيتين:

- تحرير التجارة الخارجية وإجراءات تشجيع الصادرات خارج المحروقات.

- الإسراع في إجراءات إندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي والبحث عن مكانة في التقسيم الدولي الجديد للعمل، محاولة بذلك الخروج من إطار الاقتصاد الريعي.

الفرع الثالث: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية ومنظمة التجارة العالمية.

إن الاقتصاد العالمي أصبح يتميز بخاصيتين أساسيتين، الأولى هي إعادة توحيد النظام الاقتصادي العالمي على أساس ما تفرضه العولمة الاقتصادية ومؤسساتها، والثانية هي اتجاه دول العالم إلى إقامة تكتلات اقتصادية فيما بينها خدمةً لمصالحها، وهو ما ينطبق على الجزائر، والتي تحاول الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة منذ إنشائها من جهة، وكذا توقيعها لإتفاق شراكة مع الاتحاد الأوربي، والتي ستنضم بموجبه إلى منطقة للتجارة الحرة في آفاق 2017 من جهة أخرى. وقد كان للمفاوضات مع هذه المنظمات العالمية (OMC, UE) أثـــر كبير على السياسة التجارية الجزائرية.

[1]- فيصل بهلولي، مرجع سابق، ص 113.

أولاً. سياسة التجارة الخارجية الجزائرية والشراكة الأورومتوسطية.

تندرج إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية المتوقعة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط ضمن بيان برشلونة سنة 1995 والذي يتبنى النهج الفيدرالي ويسعى إلى إقامة منطقة أورومتوسطية للتبادل الحر عبر إعادة هيكلية اقتصاديات دول جنوب المتوسط وما تتطلبه من مساعدات مالية وتقنية.

1. الشراكة التجارية الأوروجزائرية.

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر خلال كل الفترات، حيث أن 70 % من الصادرات الجزائرية توجه إلى أوروبا في حين أن أكثر من 60 % من وارداتها تأتي من أوروبا، والمميز هو أن الميزان التجاري بين الطرفين كان في الغالب لصالح الطرف الجزائري. وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى صادرات الجزائر من المحروقات إلى أوروبا، أما على صعيد الواردات الجزائرية من السلع الأوروبية فإن أكثر من 60 % من إجمالي الواردات هي عبارة عن سلع التجهيز والمنتجات المصنعة ثم تليها المنتجات الزراعية، كما هو مبين في الجدول رقم (31) التالي:

الجدول رقم (31): تطور الميزان التجاري الأورو جزائري خلال الفترة (2013/1980).

(الوحدة: مليار دولار)

السنـــوات	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2009	2013 (*)
الصادرات	25.8	37.3	7.59	6.63	13.8	25.6	23.3	32.52
الواردات	27.4	30.1	5.83	6.38	5.25	11.2	20.6	21.50
م. التجاري	1.6 -	7.2	1.76	0.25	8.55	14.4	2.7	11.02

المصدر: - (2009/1980): فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلـــة الباحث، العدد 11، كليـــة العلوم الاقتصادية والتجاريـــة وعلوم التسيير، جـــامعة ورقلـــة، 2012، ص 121.

- (*): الأشهر التسعة الأولى من سنة 2013 من الموقع الالكتروني لوزارة التجارة: http://www.mincommerce.gov.dz

تم الإطلاع بتاريـــخ: 2015/01/15.

إن إقامة شراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي الذي يمثل إستراتيجية ذات أبعاد واعدة نظرا لما تتضمنه هذه الشراكة من ايجابيات لكلا الطرفين، فبالنسبة للجزائر فهي تطمح من خلالها للاستفادة من مزايا التحرير التجاري بينها وبين الاتحاد الأوروبي الكتلة الاقتصادية الرائدة في العالم، وبالنسبة للاتحاد الذي يستفيد هو الآخر من هذه الشراكة بإيجاد أسواق أخرى لتصريف منتجاته، وخطوة هامة نحو إقامة تعاون اقتصادي وترسيخ السلم بين الشعبين.

وتختلف الاتفاقيات الأوربية المتوسطية الجديدة عن تلك الاتفاقيات التعاونية في الستينات والسبعينات، التي كانت لها صيغة تجارية بحتة، لتتوسع إلى آفاق مستقبلية تتجاوز التفصيلات التجارية فقد تطورت لتتضمن التعاون المالي، اقتصادياً

وتقنياً، وفي هذا الإطار فإن دخول اتفاقية الشراكة حيز التطبيق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي فسح المجال لمراجعة الأمور التجارية الموروثة من الفترة التي أعقبت الاستقلال، ومحاولة الاتحاد الأوروبي تحقيق تكتل اقتصادي عابر للقارات.

وهو ما جعل بلدان الاتحاد الأوروبي من بين الشركاء التجاريين الرئيسيين للجزائر، حيث أن 60 % من المبادلات التجارية للجزائر خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2013 تمت مع بلدان الاتحاد الأوروبي. إذ بلغ الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية المحققة قيمة 90.82 مليار دولار منها 54 مليار دولار مع بلدان الاتحاد الأوروبي. وتمثل إسبانيا الزبون الأول للجزائر بحيث تمتص ما قيمته 7.47 مليار دولار من المبيعـــات الجزائرية نحو الخارج متبوعة بإيطاليا بـ 6.94 مليار دولار وبريطانيا بمبلغ 5.50 مليار دولار وفرنسا بـ 5.21 مليار دولار، وفيما يتعلق بالممونين باستثناء الصين التي تمثل أول ممون للجزائر بـ 5.04 مليار دولار من الواردات الإجمالية للبلد فإن المراتب الأربع الأولى تحتلها بلدان من الاتحاد الأوروبي.[1]

2. التعاون الأوروجزائري قبل مؤتمر برشلونة:

لم توقع الجزائر خلال الستينيات على إتفـــاقية شراكة مع المجموعة الاقتصاديـــة الأوروبية على غرار ما فعل كل من المغرب وتونس سنة 1969 واستمرت في الحصول على أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة وفقاً لقرار المجموعة الأوروبية الصادر في 28 مارس 1963، ذلك أن العلاقات بين الجزائر والمجموعة الأوروبية طبعتها خصوصية منذ أواخر الخمسينيات جعلتها لا تحتاج إلى قبول وضعية البلد المشارك بشكل قانوني، ولكن ومع نهاية الستينيات قررت بعض الدول كإيطاليا رفض مواصلة منح أفضليات للصادرات الجزائرية التي كانت تتلقاها في أسواق المجموعة، الأمر الذي أدى إلى إنطلاق المفاوضات الثنائية بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1972 قصد الوصول إلى إتفاق في إطار السياسة المتوسطية الشاملة التي كانت تتبعها المجموعة آنذاك، وفي 26 أفريل 1976 وقعت الجزائر على غرار باقي الدول المتوسطية على إتفاقية التعاون، والتي دخلت التنفيذ في نوفمبر 1978. وبناءاً على المادة 08 من إتفاق التعاون فقد كان هدفه في المجال التجاري هو تطوير المبادلات بين الأطراف المتعاقدة مع الأخذ بعين الاعتبار المستويات التنموية لكل منها، لذا فقد منحت الجزائر في إطار هذا الاتفاق الكثير من التفضيلات منها:[2]

- تخفيض الرسوم الجمركية ما بين 20 % إلى 100 % على بعض المنتجات الزراعية.

- السماح بدخول المنتجات الصناعية الجزائرية إلى الأسواق الأوروبية بكل حريـــة باستثناء بعض المواد الحساسة التي تدخل وفق نظام الحصص كما هو الحال بالنسبة للمنسوجات.

وبهدف تعميق مجالات التعاون مع دول الجنوب المتوسط قامت المجموعة الاقتصادية الأوروبية بوضع سياسة متوسطية متجددة الهدف من ورائها تعميق التعاون المـــالي والتقني مع هذه الدول وتسهيل نظـــام استيراد المواد الفلاحية

---

[1]- Ministère du commerce, principaux partenaires de l'Algérie, Depuis le Site Web: http://www.mincommerce.gov.dz, Consulté le 15/01/2015.

[2]- بعثـــة اللجنة الأوروبية بالجزائر، الإتحـــاد الأوروبي، الجزائر ربـــع قرن من التعاون، 2006، ص 4.

من دول جنوب المتوسط، وفي هذا الإطار تم إصدار النظام 95/1764 بتاريخ 29 جوان 1992 من طرف المجلس الأوروبي، والذي ينص في مادته الأولى على تسريع عملية إلغاء الرسوم الجمركية اتجـــاه دول جنوب المتوسط من خلال تخفيض التعريفة الجمركية إلى أقل من 2 %.

وقصد تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المدرجة ضمن التعاون الاقتصادي والتقني تم وضع آلية متمثلة في أربعة بروتوكولات مالية، والتي غطت الفترة (1996/1976)، حيث كانت قيمة هذه المساعدات في البرتوكول الأول 144 مليون (ECU)، أما في الثاني فكانت 155 مليون (ECU)، والثالث 239 مليون (ECU)، في حين كانت قيمتها في البروتوكول الرابع 350 مليون (ECU)، وقد استبدلت فيما بعد ببرنامج ميدا للمساعدات المالية.[1]

1.2 مؤتمر برشلونة ومسار العلاقات الأوروجزائرية: على غرار جميع دول حوض البحر المتوسط، كانت للجزائر مكانة مميزة بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، خاصة بعد تحركها الملحوظ منذ مؤتمر برشلونة نحو الشراكة الأورومتوسطية، إذ عبرت الجزائر إثر انعقاد المؤتمر على نيتها في توقيع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

إنعقد المؤتمر الأورومتوسطي في مدينة برشلونة في 27 و 28 نوفمبر سنة 1995 ليكون نقطة البداية لمسار برشلونة للشراكة الأورومتوسطية، والتي مثل إطاراً واسعاً للعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدول الخمس عشرة الأعضاء آنذاك في الاتحاد الأوروبي (بلجيكا، الدانمرك، ألمانيـــا، اليونان، اسبانيا، فرنسا، ايرلندا، إيطاليا، لكسمبورغ، بريطانيا، النمسا، البرتغال، فنلندا، السويد وهولندا) والشركاء في جنوب وشرق المتوسط، ولقد حدد هذا المؤتمر جوانب الشراكة الأورومتوسطية في ثلاثـــة جوانب أساسية هي المشاركة السياسية والأمنية، المشاركة الاقتصادية والمالية، والمشاركة الثقافية والإنسانية.

أ. مفاوضات الشراكة الأوروجزائرية: بدأت المفاوضات بشكل فعلي حـــول الشراكة الأوروجزائرية إنطلاقاً من تاريخ 14 مارس1997 وذلك بانعقاد أولى جولات التفاوض والتي تبعتها جولتين في أفريل وماي من نفس السنة، وقد تناولت بعض المسائل الإستراتيجية التي تخص الاتفاق غير أن المفاوضات لم تؤدي إلى نتائج ملموسة، ليتم إيقافها من قبل الطرف الجزائري، بعدما رأى أن الاتفاق الذي كان مقرراً لم يكن في مصلحة الجزائر معتبراً أن الطرف الأوروبي لم يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الاقتصاد الجزائري، كما أن المشاكل الأمنية التي عرفتها الجزائر خلال تلك الفترة والموقف الأوروبي منها ساهم إلى حد كبير في توقف المفاوضات.

إمتد توقف المفاوضات إلى غاية عقد ندوة بمشاركة الجزائر والاتحاد الأوروبي في 29 و 30 جوان 1999 بحضور رؤساء المؤسسات والشركاء الاجتماعيين الجزائريين والأوروبيين، وقد عقب ذلك إعلان السلطة السياسية الجزائرية بتاريخ 03 سبتمبر 1999 عن نية الجزائر في إعادة إحياء المفاوضات، وهو ما حدث فعلاً بتاريخ 14 أفريل سنة 2000. واستمرت المفاوضات منذ ذلك التاريخ، وبدون انقطاع وهذا بدراسة جميع المسائل المطروحة من قبل الطرفين،

[1]- فيصل بهلولي، مرجع سابق، ص 114.

ليتم التوقيع على الأحرف الأولى لمشروع الشراكة الأوروجزائرية في 19 ديسمبر 2001 ببلجيكا، وهو توقيع أولي وغير نهائي، وبعد ذلك تمّ التوقيع النهائي في 22 أفريل 2002 لدى افتتاح الندوة الأورومتوسطية بفالنسيا الاسبانية ليدخل بعدها المشروع قيد التنفيذ إبتداءا من 01 سبتمبر 2005.

وقد اعتبرت هذه الخطوة نقطة تحول كبيرة في مسيرة الجزائر التفاوضية، حيث تأمل من خلالها تحقيق أهداف تنموية عديدة، لاسيما وأن الاتحاد الأوروبي يعد من أهم الشركاء الاقتصاديين للجزائر، إضافة إلى عوامل أخرى عبر عنها نص الاتفاق الموقع والمتمثلة فيمايلي:[1]

- الروابط التاريخية والقيم المشتركة والرغبة في تدعيمها ضمن علاقات تتسم بالاستمرارية وتبادل المصالح والامتيازات.

- إقامة شراكة ترتكز على المبادرة الخاصة بما يخلق مناخـــاً ملائما لتطور العلاقات الاقتصادية والتجارية ويشجع الاستثمار في الجزائر، بما يسمح لها الاستفادة من التكنولوجيا الأوروبية ويعيد الهيكلة والبناء الاقتصادي لاقتصادها.

- الرغبة في إقـــامة تعاون وحوار منتظم في الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية العلميـــة، التكنولوجية، السمعية البصرية، والبيئيـــة.

- تقريب مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

- ضرورة احترام المبـــادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما ينص على ذلك الإعلان العـــالمي لحقوق الإنسان، وكذا ضمان الحريات السياسية والاقتصادية.

- بعث جو من التفاهم والتسامح بين الثقافـــات والحضارات، وتقريب الطرفين من بعضهمـــا في مختلف الميادين.

- إقامة إطار مناسب للحوار السياسي والأمني بما يعمق التوافق السياسي حول الجوانب والمسائل الثنائية والدولية ذات المصلحة المشتركة، ويضمن الاستقرار بالمنطقة المتوسطية.

ب. محتوى الشراكة الأوروجزائرية: يسعى اتفـــاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، من الناحية النظرية إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية والأسواق الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية، وذلك بإقامة منطقة تبادل حر خلال فترة انتقالية لمدة 12 سنة كحد أقصى بدءاً من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، وبالتناسق مع اتفاقيات (GATT) سابقاً والاتفاقيات المتعددة الأطراف حول تجارة البضائع الملحقة بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

إن هذا الاتفاق لا يشكل عائقاً أمام الإبقاء أو إقامـــة أي اتحاد جمركي أو منطقة تبادل حر من قبل الطرفين مع أطراف أخرى على ألا يؤثر ذلك على نظام المبادلات الخاص باتفاق الشراكة، وبذلك يسير هذا الاتفاق في نفس المسار الذي حددته المنظمة العالمية للتجارة التي رخصت بإقامة التكتلات الجهوية على ألا يضر ذلك بمصالح أعضائها. وبشكل عام فإنه يمكن تلخيص مضمون إتفاق الشراكة فيمايلي:

---

[1]- عبد الحميد زعباط، الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2004، ص 54، 55.

- يلغي التقييدات الكمية والإجراءات ذات الأثر المكافىء على الصادرات والواردات في المبادلات بين الجزائر وشركائها عند بدء سريان الاتفاق.

- بعد سريان الاتفاق لا يمكن تطبيق أي قيد جديد من قبل أي من الطرفين.

- كما لا يمكن تطبيق أي حق جمركي جديد أو رسم ذو أثر مكافىء على الصادرات والواردات بين الشركاء والجزائر، ولا يمكن رفع ما هو مطبق أثناء بدء سريان الاتفاق.

- عند انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن الحقوق التي تطبق على وارداتها من الشركاء ستكون معادلة للمعدل المثبت لدى المنظمة العالمية للتجارة أو بمعدل أقل مما هو مطبق فعلياً أثنـــاء الانضمام، وإذا حدث وتم تخفيض التعريفة بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن هذا المعدل هو الذي يطبق.

ولا تختلف إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية في جوهرها عن باقي اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها الدول المتوسطية الأخرى مع الاتحاد الأوروبي، لكن ما يميزها عن اتفاقيات الشراكة الأخرى تضمنها لملفين جديدين وهما العدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص وبند مكافحة الإرهاب والتعاون المشترك بين الطرفين في هذه المسألة، بحيث يحتوي هذا الاتفاق على 110 مادة تضمنت في البداية شق الحوار السياسي، أبعاده وأهدافه وأهميته ثم الجانب المالي والاقتصادي الذي يخص حرية تنقل السلع والخدمات وكذا حرية تنقل رؤوس الأموال ثم الجوانب الاجتماعية والتعاون الثقافي.

وعلى هذا الأساس، تم وضع إطار مؤسساتي وتنظيمي لهذه الاتفاقية من خلال إنشاء هيئتان مشتركان بين الطرفين، لهما مسؤولية وضع ميكانيزمات وآليات تنفيذ هذه الإتفاقية والمتمثلتين في مجلس الشراكة المكون من مسؤولين من الطرفين على مستوى الوزراء، والذي له سلطة أخذ القرارات فيما يخص المسائل المشتركة بين الطرفين، وكذا لجنة الشراكة وتتكون من موظفين وخبراء من الطرفين.

جـ منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي: لقد كان من بين أهم أهداف الاتفاق الذي طرحه الاتحاد الأوروبي، هو إقامة منطقة تجارة حرة، تضمن حرية حركة المبادلات التجارية بين الجزائر ودول الاتحاد دون تقييد، وتمّ في هذا الإطار وضع برنامج لعملية التخفيض الجمركي.

ويعني إقامة منطقة للتبادل الحر إلغاء جميع الحواجز الجمركية، والغير جمركية على جميع المنتجات المصنعة من قبل الطرفين في آفاق 2017، وهذا من خلال تنفيذ رزنامة للتفكيك التعريفي يقوم على التخفيض التدريجي للحواجز الجمركية اتفق بين الطريفين أن تكون وفق ثلاث قوائم من المنتجات المصنعة، مع تحرير جزئي للمبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الزراعية ووفق نظام أفضليات متبادل، مع اتفاق على تحرير تجارة الخدمات في إطار اتفاقية عند انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية.

ج.1 مبادئ منطقة التبادل الحر الأوروجزائرية: تقوم منطقة التبادل التجاري الحر الأوروجزائرية المزمع إنشاؤها في آفاق 2017 على جملة من المبادئ، أهمها:[1]

- مبدأ المعاملة بالمثل: بعدما كانت التسهيلات التجارية الخاصة بالمنتجات الصناعية بموجب اتفاقيات التعاون تمنح من قبل طرف واحد وهو الاتحاد الأوروبي الذي كان يسمح بدخولها إلى أسواقه بكل حرية ومن دون إجبار الطرف الجزائري على ذلك، غير أنه بموجب الانضمام إلى هذه المنطقة سيكون تحرير المبادلات التجارية الخاصة بهذه المنتجات من الطرفين أي وفق مبدأ المعاملة بالمثل.

- مبدأ التدرج: بمعنى أن هذه المنطقة لا يتم إقامتها بشكل مباشر بين الطرفين بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وإنما يتم ذلك بصورة تدريجية خلال فترة تقدر بـ 12 سنة، وهذا بغيـــة تمكين الطرف الجزائري من الاستعداد أكثر لعملية الانضمام التي سيتم تجسيدها في سنة 2017.

- مبدأ المرونة والتكيف: سمحت الاتفاقية للطرف الجزائري بإمكانية تغيير في جدول أو رزنامة التفكيك التعريفي الخاص بالمنتجات المصنعة وإحداث تعديلاً فيه خلال الفترة الانتقالية بعد الاتفـــاق مع الطرف الأوروبي، وهذا في حالة ما إذا تسببت عملية التفكيك هذه في أضرار كبيرة على أحد القطاعات الاقتصادية.

ج.2 التفكيك التعريفي في إطار منطقة التبادل الحر: توصلت الجزائر والاتحاد الأوروبي إلى اتفاق حول مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي الخاص باتفاق الشراكة بعد مشاورات دامت أكثر من سنتين، حيث أن الرزنامة تنص على تأجيل رفع الحواجز الجمركية حتى سنة 2020 أمام أصناف واسعة من المنتجات المصنعة التي تستوردها بلادنـــا.

كما ينص الاتفاق أيضا في شقه الفلاحي على إعادة النظر في بعض الأصناف التي يوليها الاتحاد الأوروبي الأفضلية لا سيما المنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية المصنعة، وهو ما تم تدعيمه بالمرسوم التنفيذي رقم 89/10 الصادر في 14 مارس سنة 2010، والذي يحدد كيفيات متـــابعة الواردات المعفـــاة من الحقوق الجمركية في إطار إتفاقيات التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي.[2]

وقد دخلت هذه الترتيبات الجديدة حيز التنفيذ في أول سبتمبر سنة 2012، وكانت الجزائر قد رفعت في سنة 2010 طبقاً لأحكام اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي عريضة هي الأولى من نوعها يتقدم بها بلد متوسطي وقع على مثل هذا الاتفاق لدى المفوضية الأوروبية تطلب فيها مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي لضمان حماية

---

[1] - محمد براق، سمير ميموني، الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية، الملتقى الدولي حول آثـــار وانعكاسات اتفـــاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كليـــة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جـــامعة فرحات عبـــاس، سطيف، 14/13 نوفمبر 2005، ص10.

[2] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 17، المرسوم التنفيذي رقم 89/10 المؤرخ في 24 ربيـــع الأول عام 1431 والموافق لـ 10 مارس سنة 2010، المتعلق بتحديد كيفيات متابعة الواردات المعفاة من الحقوق الجمركية في إطار إتفاقيات التبادل الحر، ص06.

أفضل لبعض الفروع الصناعية الوطنية النامية ولتمكين مؤسساتها من أن تهيئ نفسها بشكل أحسن لمرحلة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي المقررة في آفاق 2020.

وتعتبر هذه النتائج الايجابية التي توصلت إليها المشاورات والتي جرت في جو بناء ملؤه الثقة كفيلة بدعم علاقات التعاون والشراكة مع الاتحاد الأوروبي على أسس من المنفعة المتبادلة وتشهد على إرادة الشريكين في إعطاء دفع جديد لتنفيذ اتفاق الشراكة. حيث يعد هذا الاتفاق انجازاً جديداً للجزائر يجب استثماره واستغلاله من طرف مؤسسات القطاعين العمومي والخاص والتي هي مدعوة لدخول ميدان المنافسة. ومن هنا فقد قررت مصالح وزارة التجارة عقد سلسلة من اللقاءات الوطنية والجهوية هدفها شرح محتويات هذا الاتفاق وتوعية المتعاملين الاقتصاديين والجمعيات والمنظمات المعنية ومع وسائل الإعلام الوطنية.[1]

3. تقييم إتفاق الشراكة الأوروجزائري.

يتميز هيكل التجارة الخارجية الجزائري بسيطرة سلعة وحيدة وهي المحروقات. فالجزائر مصدرة لسلعة وحيدة، وأن هذه السلع تميز بكونها لا تخضع للقوانين التجارية التي تنظم التجارة العالمية، واتفاق الشراكة لا يخص هذه السلعة، بل تتم خارج نطاق الاتفاق، وعلى العكس فمن جانب الواردات نجد الجزائر تستورد مجمل غذائها والمواد الأولية والمواد المصنعة، وكل هذه الأصناف تسيرها قواعد الاتفاق. لذا فإنه ينتظر لأن تكون لهذا الاتفاق نتائج سلبية على المؤسسات الصناعية الجزائرية التي تبدو غير مستعدة لمنافسة السلع الأوروبية بعد التفكيك الجمركي.

إن أول ما يعاب على اتفاق الشراكة أنه سير من طرف وزارة الخارجية دون مشاركة الوزارات والهيئات الأخرى المختصة، والمفاوضون المشاركون فيها سياسيون أكثر منهم أهل اختصاص. ثم أنه عند اعتماد التفكيك الجمركي لم تقم وزارة التجارة بدراسة متأنية للموضوع، بل تم بمبادرة شخصية من للسلطة التنفيذية بالخارجية، وتحت ضغط الزمن قام وزير الخارجة اعتماد مقترح التفكيك الجمركي الذي تم إعداده سنة 1997.

لقد أثار التوقيع على هذا الاتفاق ردود فعل معارضة من طرف عدة جهات، النقابة، أرباب العمل العموميين والخواص، المؤسسات الوطنية، مما دفع الحكومة بعد شهرين من التوقيع إلى القيام بتعديل وإتمام قائمة بـ 110 تصنيف تعريفي في ملحق اتفاق الشراكة، وهذه الخطوة تتطلب موافقة الشريك الأوروبي

كما تم اعتماد هذه التعديلات بعد ملاحظة اللجنة الخاصة التي أسست تحت إشراف وزارة التجارة بالتنسيق مع المركزية النقابية ثغرات وأخطاء ارتكبت في تصنيف بعض المواد حسب المواقع التعريفية واعتبارها مواد أولية أو مواد مصنعة وتحديد النسب الملائمة، وشكلت هذه التصنيفات خطراً على صناعات وقطاعات عديدة خاصة الميكانيكية التي أصبحت مهددة بالزوال.

[1]-Ministère du commerce, Accord d'Association entre l'Algérie et l'union européenne, Depuis le Site Web: http://www.mincommerce.gov.dz, Consulté le 15/01/2015.

ثانياً. التجارة الخارجية الجزائرية ومنظمة التجارة العالمية.

إن المتتبع لتطور العلاقات والسياسات التجارية للجزائر، يجد أنها تتجه في إتجاهيين مختلفين، فمن جهة نجد أن الدولة تبحث عن إندماجها في التبادلات العالمية، وبالتالي فهي تعمل على ملاءمة سياستها التجارية مع ما تقتضيه العولمة وشروط الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ومن جهة أخرى فهي تسعى إلى التكتل في مجموعات جهوية وتعقد مختلف الإتفاقات التجارية كمناطق التبادل الحر.

إن سعي الدولة إلى التكتل يمكن تفسيره بمحاولتها مراقبة وتحكمها أكثر في مبادلاتها حتى لا تجرفها سيول التجارة العالمية، التى لا تستطيع أغلب الدول، خاصة النامية منها التحكم فيها منفردة ما لم تتكتل. ووفقاً لمتطلبات التنمية الوطنية وإستجابة لمتطلبات النظام الإقتصادي والتجاري الدولي، إستطاعت الجزائر أن ترفـــع الكثير من القيود على تجارتها الخارجية وهي الآن بصدد تحضير إنضمامها للمنظمة العالمية للتجارة. وبالموازاة مع ذلك فهي تحاول بعث عدة مشاريع تكاملية مع شركائها من أجل ضمان إندماج أفضل في النظام العالمي للتجارة.

1. علاقة الجزائر بمنظمة التجارة العالمية.

لقد كانت الجزائر قبل الاستقلال تابعة للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية (GATT)، لكن انطلاقاً من مارس سنة 1965 استفادت الجزائر من التطبيق الفعلي لقواعد هذه الاتفاقية من خلال نظام الملاحظ شأنه في ذلك شأن الدول النامية تطبيقاً للمادة 26 من الاتفاقية، ولم تتقدم بطلب التعاقد في الاتفاقية إلا في 30 أفريل سنة 1987، وانطلاقاً من ذلك تم تشكيل فوج عمل في جويلية سنة 1987 لدراسة ملف الجزائر، وشاركت الجزائر في جولة الأوروغواي كعضو ملاحظ ووقعت على القرار النهائي بمراكش في 01 جانفي سنة 1995، ولكن بتحول (GATT) إلى المنظمة العالمية للتجارة تحاول الجزائر منذ سنوات استيفاء الشروط اللازمة للانضمام إليها، ففي جوان سنة 1996 قدمت الجزائر رسميا طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

1.1 أهداف إنضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية: مما لاشك فيه أن سعي الجزائر للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، يقف وراءه مجموعة من الأهداف والدوافع التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها، والتي يمكن إيجازها فيمايلي:[1]

- إنعاش الاقتصاد الوطني: من خلال ارتفاع حجم وقيمة المبادلات التجارية خاصة عند ربط التعريفة الجمركية عند حد أدنى وحد أقصى، والامتناع عن استعمال القيود الكمية، مما قد ينتج عنه زيادة في الواردات من الدول الأعضاء وبالتالي زيادة المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني.

- تحفيز وتشجيع الاستثمارات: إن إنضمام الجزائر إلى المنظمة قد يفتح لها المجال ويمنحها فرصة أكبر لجلب المستثمرين الأجانب، وذلك من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة.

---

[1]- ناصر دادي عدون، محمد منتاوي، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة أسباب الانضمام النتائج المرتقبة ومعالجتها، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص 135.

-التأكيد على إرادة الجزائر في الإنفتاح على التجارة العالمية: وهو ما يعتبر في نفس الوقت وسيلة تسهل تحقيق الركائز الأساسية للسياسة التجارية الخارجية والمتمثلة في تنويع الصادرات من خلال ترقية الصادرات خارج المحروقات، الرفع من مستوى التنافسية في القطاع الصناعي، والتحكم في واردات الجزائر من الموارد الغذائية وبالتالي تقليص حجم فاتورة الواردات الغذائية.[1]

وقصد تحقيق هذه الأهداف تقدمت الجزائر رسمياً بطلب الانضمام إلى المنظمة العالمية في شهر جوان من سنة 1996 عندما قدمت مذكرة المساعدة لإدارة المنظمة التي أودعتها لدى سكرتاريتها تحتوي على دراسة وافية للأوضاع الاقتصادية وكذا السياسية ومعلومات عن التجارة الخارجية وسياسة الدعم الممنوح للمصدرين، كما تشمل جداول التعريفات الجمركية المعمول بها، وانطلقت بذلك مفاوضات الجزائر الماراطونية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

2.1 مسار إنضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية: منذ تأسيسه سنة 1995، عقد فوج عمل المنظمة العالمية للتجارة المكلف بانضمام الجزائر إثنى عشر اجتماعاً رسمياً واجتماعين غير رسميين أخرها كان في الجولة الثانية عشر في 31 مارس 2014. وقد تولى رئاسة فوج العمل خلال الفترة (1998/1994) سفير الأرجنتين (Sanchez Arnau)، وبعدها سفيري الأروغواي (Carlos Perez Del Castillo) خلال الفترة (2004/1998) و (Guillermo Valles) خلال الفترة (2010/2004)، ومنذ نوفمبر 2011 أسندت إلى سفير مملكة بلجيكا (François Roux)، ويرأسه حالياً سفير الأرجنتين (Alberto D'alotto). حيث يشارك في أعمال هذا الفوج أزيد من 40 عضواً[2]. وكان على الجزائر القيام بهذه الاجتماعات في شكل مفاوضات ثنـــائية وأخرى متعددة الأطراف، والتي يمكن وصف مراحلها بالتالي:

أ. المرحلة الأولى: جرت المفاوضات الأولى المتعددة الأطراف سنة 1998 وأجابت الجزائر في ذلك على 300 سؤال مطروح من طرف الهيأة الدولية، وتتناول طبيعة الأسئلة هيكلة الاقتصاد الوطني وتطوره، وهو إجراء تقليدي يسمح لأعضاء المنظمة التعرف أكثر إقتصاد الدولة التي تأمل في الانضمام.

ب. المرحلة الثانية: تواصلت المفاوضات سنة 1999 بالموازاة مع انعقاد مؤتمر سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية وكان على الجزائر بدأ المفاوضات الثنائية، وتم سنة 2001 تقديم مدونة تتضمن قواعد ومبادئ النظام التجاري واتجهت إلى تقديم الأجوبة الخاصة بالأسئلة المطروحة من أهم الشركاء وهم الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والذين طالبوا بتوضيحات أكثر. وأرسلت نسخة منها إلى أمانة المنظمة في يوليو 2001، كما تم تشكيل هيكل تنظيمي جديد لمتابعة ومعاينة مسار الانضمام، والذي هو كالتالي:

- عقد الاجتماع الثاني لفوج العمل في 7 فيفري 2002.

---

[1]-Mouloud Hedir, l'économie algérienne a l'épreuve de l'OMC, éditions ANEP, Algérie, 2003, p243.

[2]- Ministère du commerce, Processus d'accession de l'Algérie à l'Organisation Mondiale du Commerce (OMC), Depuis le Site Web: http://www.mincommerce.gov.dz, Consulté le 18/01/2015.

- تم تقديم العروض الأولية لأمانـــة المنظمة يوم 28 فيفري 2002، والمعلومـــات الإضافية أرسلت في مارس 2002.
- تعهدت الجزائر بإعداد برنامج واسع للتحولات القانونية والتنظيمية، والمتعلقة بمسألة الحقوق الملكية الفكرية، والإتاوات الجمركية، الحواجز التقنية للتجارة، الوسائل القانونية للحماية التجارية، إجراءات محاربة الغش والقرصنة.

وبعدها توقفت المفاوضات فيما بعد وتزامن ذلك مع بدأ المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي دون الإخلال بالقواعد التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة.

ج. المرحلة الثالثة: بعد توقيع الشراكة في 19 أفريل 2002 إتجهت الجزائر إلى خوض المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة، وإبتدأت المفاوضات الثنائية الأطراف والتي دامت 18 شهراً تحاول الجزائر من خلالها التوفيق بين عاملين وهما الإلتزام بتحرير الاقتصاد الوطني من جهـــة. وتوفير وسائل الحفـــاظ على المصلحة الوطنية من جهة أخرى.

د. المرحلة الرابعة: بدأت في 28 نوفمبر سنة 2003 بجنيف بوفد جزائري من 28 عضواً يمثلون الإدارة والقطاعات الاقتصادية ذات الأهمية في المنظمة العالمية للتجارة إضافة إلى الشركاء الاجتماعيين برئاسة وزير التجارة الجزائري، وقد تضمن جدول الأعمال:
- تأهيل الإطار التشريعي المنظم للتجارة الخارجية.
- محادثـــات متعددة الأطراف مرتبطة بالفلاحة.
- التطرق إلى المستجدات المتعلقة بمنع استيراد الخمور من قبل البرلمان الجزائري.

هـ. المرحلة الخامسة: تبدأ هذه المرحلة من أكتوبر سنة 2004 إلى يومنا هذا، وكان من المفروض أن يتم فيها الإعلان عن نهاية المفاوضات ومن ثم الإنضمام. ويجب التأكيد على أنه من صالح الجزائر أن تختتم المفاوضات مع المنظمة قبل افتتاح دورات المفاوضات الثنائية القادمة لأن الشروط ستتعقد وتقيد بعدة عوامل حسب رأي العديد من الخبراء.

وفي جانفي سنة 2008 درست مجموعة العمل مشروع التقرير المراجع حول التجارة الخارجية للجزائر وحول الإصلاحات التي شرعت فيها السلطات العمومية لجعل الإطار القانوني والمؤسساتي مطابقا لقواعد المنظمة. وعليه فقد صادقت الجزائر على قوانين جديدة في مجال العراقيل التقنية أمام التجارة وإجراءات صحية والصحة النباتية والملكية الثقافية والوقاية وإجراءات تعويضية وسياسة الأسعار والتقييم في قطاع الجمارك واستيراد المنتوجات الصيدلانية والمشروبات الكحولية وتصدير لحوم البقر والغنم والنخيل. علماً أن ما لا يقل عن 40 نصـــاً تمت إعادة النظر فيه.

غير أن الجزائر لا تزال تواجه عراقيل في هذا المسار لاسيما في قطاع الطاقة والمالية والاستثمار والثقافة أيضا. وخلال ندوة المنظمة العالمية للتجارة التي انعقدت مطلع ديسمبر 2013 بمدينة بالي دعت الجزائر إلى الإسراع أكثر في معالجة ملف انضمامها إلى هده المنظمة. من جهة أخرى اعتبرت الجزائر أن مسار الانضمام طويل ويتضمن شروطاً لأنه لم يتم وضع حد أقصى فيما يخص إجراءات الانضمام، مما لا يضمن توازناً في الحقوق والواجبات. ويتطلب المسار التزامات من المترشحين تفوق مستوى تنميتهم وقواعد المنظمة العالمية للتجارة. وقد اعتبرت

الجزائر أن المسار يفرض على البلدان النامية المترشحة تنازلات أهم من تلك التي خضعت لها الدول الأعضاء نفسها خاصة البلدان الأكثر تطوراً. وتفرض متطلبات صارمة أكثر على المترشحين بشكل يجعل كل انضمام مقيداً أكثر من الذي سبقه.

ولعل المسيرة الطويلة للجزائر من أجل الانضمام إلى هذه الهيئة ترجع إلى إرادة الحكومة الجزائرية في إجراء أولاً إصلاحات داخلية وإنجاح تأهيل بعض القطاعات التي قد تهددها المنافسة والتوصل إلى تنويع اقتصادها. حيث تم إرسال الجزائر مذكرة لأعضاء المنظمة العالمية للتجارة للمطالبة بفترات انتقالية قصد السماح لمؤسساتها بالاستعداد للانفتاح. وفي هذا الإطار تم إعداد دراسات وأبحاث حول الفروع الحساسة التي يجب حمايتها بدءاً من سنة 2002.

ويمكن تلخيص أهم مـــا ميز المرحلة الخامسة لمسار انضمام الجزائر للمنظمة العالميـــة للتجارة في النقاط التالية:[1]

- تقديم الجزائر لعروض مفاوضات وهي التعريفية الثالثة المقترحة للمنتجات الفلاحية والرابعة للخدمات تطبيقاً لخفض الرسوم الجمركية على المستوى المسموح به في المنظمة العالمية للتجارة أي من 0 % إلى 20% للقطاع الصناعي وما بين 0% و 25 % للقطاع الفلاحي، وهذا يبتعد كثيراً عن المدى الذي تطبقه الجزائر والذي يصل إلى 45 % وبالتالي يتنافى وقواعد المنظمة التي تنص على مبدأ المعاملة بالمثل الذي يغطي تعاملات كل الدول الأعضاء بالمنظمة العالمية.

- يمكن القول أن الجزائر وصلت مع كبرى الدول إلى مستويات عرض للتعريفات الجمركية بنسبة مرضية ولكنها ليست بنسبة كبيرة، وهو ما يحتم على الجزائر أن تنهي مفاوضاتها مع 22 دولة المفاوضة.

- إن التوقيع النهائي على إنضمام الجزائر إلى المنظمة يتوقف على حجم ومسار التفاوض مع الدول المفاوضة للجزائر، وكذا طبيعة التفاوض الذي يأخذ شكل أسئلة من هذه الدول وأجوبة من الجزائر.

إن الجولة الثانية عشر من المفاوضات متعددة الأطراف حول انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة التي جرت يوم 31 مارس 2014 بجنيف كانت متبوعة بسلسلة من المفاوضات الثنائية مع 11 بلدا عضوا. حيث سمحت هذه الجولة بدراسة الإصلاحات التشريعية والتنظيمية حيث كرست لعرض الإصلاحات التشريعية والتنظيمية التي تم القيام بها في الجزائر وبحث الأجوبة على أسئلة الدول الأعضاء في المنظمة. وكذا خطة عمل الإصلاحات التشريعية. ومنذ انعقاد الجولة 11 في أفريل 2013 تلقت الجزائر 170 سؤال جديد أو طلبات توضيح من طرف الدول الأعضاء. وسمحت الجولة 12 أيضا ببحث بالتوازي مع أجوبة الجزائر على الأسئلة الإضافية للدول الأعضاء مشروع التقرير المحين لمجموعة العمل المكلفة بملف انضمام الجزائر لهذه المنظمة، وكذا العروض الجزائرية المراجعة المتعلقة بدخول سوق السلع (العروض التعريفية)، وكذاسوق الخدمات التي أرسلتها الجزائر في نوفمبر سنة 2013.

---

[1]- قويدر عياش، عبد الله إبراهيمي، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، العدد الثاني، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2005، ص 63، 64.

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر أجابت إلى غاية نهاية 2013 على 1933 سؤال تتعلق أغلبيتها بمعلومات مرتبطة بالقوانين والتنظيمات المتعلقة بالتجارة السارية والتوضيحات الخاصة بنظام التجارة الخارجية الجزائرية بصفة عامة.

3.1 أسباب تأخر إنضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية: رغم مساعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والتنازلات التي قدمتها منذ سنة 1996 وهو تاريخ تقديمها ملف الانضمام، لم تفتح هذه الأخيرة الأبواب لها رغم إنضمام العديد من الدول التي باشرت المفاوضات بعد الجزائر، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب، من أهمها:[1]

أ. أسباب متعلقة بمصداقية الملف الجزائري: وتتمثل في غيـــاب إستراتيجية واضحة، وإرتكاز الجزائر على نفس النمط من المفاوضات التي جرت مع الاتحـــاد الأوروبي على الرغم من الرهانات والمعطيات المختلفة بالإضافة إلى:

- عدم تفويض المفاوض الجزائري صلاحيات كبيرة، وتضييق مساحات التفاوض وهوامش الحركة لديه وتبني النظرة المعتمدة على تغليب السياسة على الخبرة والاعتمادات الإيديولوجية السياسية على المعطيات التقنية، وهو ما يحول التفاوض إلى عمل سياسي أكثر منه إقتصادي.

- عدم تحديد أي رزنامة أو برنامج واضح، وعدم دقة المعطيات المقدمة خاصة منها الإحصائية، فتغيير الحكومات وتعاقب القوانين وتضارب المعطيات المقدمة من كل هيئة جزائرية أفقد الملف الجزائري مصداقيته نتيجة عدم الاستقرار المؤسساتي والإطار التشريعي وعدم تحديد خيارات اقتصادية واضحة ودقيقة.

- البطء المسجل في تجسيد الإصلاحات والتعهدات المقدمـــة، قلل من وزن الملف الجزائري للانضمام إلى المنظمة.

ب. أسباب متعلقة بشروط الانضمام الخاصة بالدول النامية: حيث أن الدول التي لم تنضم بعد تدفع ثمناً باهضاً، لأن الإنضمام في السابق كان أيسر وبشروط أسهل، وكلما تأخرت في الانضمام كلما أصبحت الشروط والالتزامات أقصى وأعسر، حيث تشترط معظم الدول الصناعية أن يكون مستوى التزامات الدول الطالبـــة للعضوية أعلى من تلك الالتزامات التي تعهدت بها الدول المؤسسة للمنظمة راغبة في إبقاء سيطرتها على التجارة العالمية، وهو ما يزيد من صعوبات انضمام الجزائر، كما لا يمكن الاستفادة من التدابير التفضيلية التي تمنحها المنظمة لصالح الدول النامية، حيث أنه من أهم النقاط التي تم استنتاجها من تجارب الانضمام والتي تمثل الصعوبات التي تتلقاها الدول المفاوضة بهدف الانضمام، هي صعوبة الحصول على صفة الدولة النامية أو الأقل نمواً حيث أصبحت هذه الصفة لا تمنح بسهولة حتى ولو كانت الدولة نامية فعلاً كما حدث مع الصين والمملكة العربية السعودية.

وفيما يخص الجزائر فالملاحظ هو تأخر بداية المفاوضات الثنائية إلى غاية بداية سنة 2002 نظراً للشروط التعجيزية التي فرضتها الدول المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف والتي صعب تنفيذها نظراً للأوضاع الاقتصادية للجزائر آنذاك، ولكن وانطلاقاً من سنة 2002 بدأت الجزائر تستجيب لشروط المنظمة، وهي في طريق مطابقة قوانينها وتشريعاتها

[1]- فيصل بهلولي، مرجع سابق، ص 116.

مع قواعد المنظمة، إلا أنه من الواضح أن الخطوات التي قامت بها الجزائر لحد الآن لم ترق بعد إلى مستوى المعايير الدولية المعتمدة والتي مكنت من انضمام العديد من الدول إلى المنظمة والتي منها من باشر المفاوضات بعد الجزائر.

ج. أسباب متعلقة بطبيعة الاقتصاد الجزائري: وتتعلق أساساً بالأزمة السياسية والأمنية في الجزائر، إذ أن المشاكل السياسية والأمنية التي عانت منها الجزائر خاصة في فترة التسعينيات أين عانت الجزائر من ظاهرة الإرهاب، والتي أدت إلى التغيير المستمر للحكومات والقوانين واختلاف المعطيات المقدمة إلى المنظمة، وكذلك عدم قدرتها على تحديد خيارات اقتصادية دقيقة، بالإضافة إلى التحرير الكامل للتجارة الخارجية، والأسعار الداخلية للغاز، قضية المؤسسات التجارية التابعة للدولة وحماية حقوق الملكية الفكرية، وإعادة النظر في بعض الضرائب المفروضة على عمليات الاستيراد واحتكار الدولة لقطاع الخدمات.

د. أسباب متعلقة بالقاعدة (51/49) الخاصة بالاستثمار الأجنبي: وتعتبر من الأسباب الرئيسية في طول مدة المفاوضات، حيث أنه هناك العديد من الملفات التي لم يتوصل الطرفان بشأنها إلى اتفاق يرجع السبب فيها إلى هذه القاعدة، إذ طلبت منظمة التجارة العالمية إلغاء قاعدة (51/49) المسيرة للاستثمار الأجنبي في الجزائر. وعليه فإنه يبقى مشكل قاعدة (51/49) الذي ينبغي تسويته في إطار موقف وسط يرضي الطرفين مع الإبقاء على موقف الجزائر السيد حول الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

4.1 الإنعكاسات المتوقعة لإنضمام الجزائر إلى (OMC) على سياسة التجارة الخارجية: إن إنضمام الجزائر المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة يطرح مجموعة من التساؤلات حول مدى الآثار والانعكاسات الإيجابية من جهة، والسلبية من جهة أخرى على قطاع التجارة الخارجية في الجزائر، هذه الانعكاسات ستمس بالدرجة الأولى السياسة الجمركية الوطنية في إتجاهين مختلفين، الأول إيجابي والثاني سلبي كما سيتم إبرازه فيمايلي:[1]

أ. الانعكاسات الإيجابية: إن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيكون له إنعكاسات إيجابية على النظام الجمركي الجزائري، نبرزها فيمايلي:

- إن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة لن يكون له أي أثر خاص على السياسة الجمركية للجزائر، وذلك كون أن كل الإجراءات المفروضة من طرف اتفاقيات المنظمة محتواة في النظام الجمركي الحالي كما هو الحال بالنسبة لتقييم البضائع على أساس القيمة التعاقدية، كما أن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سيسمح بإرساء سياسة تجارية دائمة من خلال ضبط الرسوم الجمركية وتحديد القيود والاستثناءات بشكل نهائي، بالإضافة إلى مبدأ الدولة الأولى بالرعاية الذي مازال في مرحلة التفاوض.

- ستلتزم الجزائر بتخفيض التعريفة الجمركية على السلع الزراعية بنسبة 24% على مدى عشر سنوات، وإستبدال كافة الإجراءات والعوائق التجارية بالتعريفة الجمركية، فانضمام الجزائر إلى الفضاء التجاري الدولي يزيد من حركة

[1]- فيصل بهلولي، نفس المرجع، ص 117.

السلع والخدمات على مستوى التجارة الخارجية، وبالرغم أن التنوع في السلع وزيادة نشاط الاستيراد، ودخول سلع جديدة بالرعاية الذي مازال في مرحلة التفاوض.

- فيما يتعلق بالإجراءات الجمركية فإن إندماج الاقتصاد الوطني في الفضاء التجاري يلزم إدارة الجمارك بتسهيل الإجراءات الجمركية للواردات، فتضطر هذه الأخيرة إلى الاعتماد على التقنيات الحديثة في التسيير، كتوسيع شبكة الإعلام الآلي على مستوى المكاتب الجمركية مثلاً، لأن عملية تسيير البضائع مهمة جداً، كما أن توسيع استعمال الإعلام الآلي بسهل من الإجراءات الجمركية للبضائع، ويساعد على اتخـــاذ قرارات سليمة وسريعة، وهذا بالإعتماد على المعلومات التي يتم الحصول عليها من قبل أنظمة العبور، وهكذا يتم تحديث إدارة الجمارك وتطويرها.

- يمكن تسهيل الإجراءات الجمركية بوضع برنامج عمل لتوفير المعلومات وتبسيط الإجراءات كالتقليل من الوثائق المطلوبة في ملفات التخليص الجمركي وتخفيض مدة بقاء البضائع في الموانئ والمستودعات، ووضع البضائع في متناول المستوردين في أقرب الآجال، وبالتالي تخفيض سعر تكلفة إقامة البضائع.

ب. الانعكاسات السلبية: ومن أهم السلبيات التي قد تنجم عن انضمـــام الجزائر إلى المنظمة العالميـــة للتجارة على السياسة الجمركية الوطنية مايلي:

- إن الإنضمام إلى المنظمة يعني الخضوع إلى قوانين التجارة الدولية وفقدان الحرية في وضع القوانين باستقلالية تامة.

- تصبح الجزائر سوق دولية للدول المصدرة لن كل الشروط التجارية تتوفر فيها، والمتعلقة بالموقع الجغرافي كونها تعد قلب إفريقيا وبوابة للقارة الأوروبية وكذا بسبب انخفاض حقوق ورسوم التصدير، وخاصة لأن المستهلك الجزائري يتميز بصفة المستهلك واسع الذواق ومتعدد النفقات، وهو ما يؤدي إلى إغراق السوق الوطنية بالمنتجات الأجنبية والتي قد تدخل إلى الوطن بطرق غير شرعية.

- تطبيق مبادئ المنظمة سيكون له نتائج سلبية على العوائد الجمركية بسبب التخفيض في الحقوق الجمركية، والتي تبلغ حوالي 02 مليار دولار سنوياً، وإن تخفيض وإلغاء الحواجز الجمركية يؤدي إلى الانخفاض في الإيرادات المالية لتغطية النفقات الحكومية.

- الامتيازات التعريفية تأثر سلباً على المخطط الجبائي، وذلك لإنعدام النسب عن حقوق الخزينة العمومية، وهذه الخسارة تخفض عن طريق تطوير التبادلات الخارجية كمثال لذلك المستثمرين الجانب والضرائب.

- المنافسة الكبيرة التي سوف تشكلها السلع الواردة إلى الإقليم الجزائري سوف تؤدي بالمنتوج الجزائري إلى التلاشي تدريجياً إن لم نقل زوال عملية التصنيع نهائياً، وتبقى المحروقات الصادرات الوحيدة التي تتميز بها الجزائر الشيء الذي سوف يزيد من هوة الأزمة خاصة لأنها تعتمد على كل عائدات المحروقات لتلبية الحاجيات الداخلية.

- زيادة العجز في ميزان المدفوعات بسبب انخفاض في الرسوم الجمركية وإنشاء المناطق الحرة، وكذا احتكار السوق الداخلي من طرف المؤسسات الأجنبية. بالإضافة إلى تحصيل إيرادات جمركية أقل بسبب مشكلتي التقييم وقواعد المنشأ.

المطلب الثاني: دراسة هيكلة التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2014/1999).

سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل تطور هيكل التجارة الخارجية للجزائر، وذلك بتقديم مختلف التطورات الرقمية التي مرّ بها الميزان التجاري وكذلك الهيكل السلعي للصادرات والواردات، بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية ومعرفة الشركاء التجاريين الأساسيين للجزائر، وذلك خلال الفترة الممتدة بين (2014/1999).

الفرع الأول: وضعية الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2014/1999).

يتميز الميزان التجاري الجزائري بعنصرين أساسيين، يتمثل أولهما في التبعية الكبيرة لإيرادات الصادرات من المحروقات، ويكمن العنصر الثاني في الأهمية البالغة لعمليات الإستيراد خاصة منها المنتجات الغذائية وسلع التجهيز.

أولاً. تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2014/1999).

تبين بيانات الجدول رقم (32) الموالي تطورات الميزان التجاري ومعدل تغطية الواردات بفترة الدراسة، حيث يمكن الحصول على معدل التغطية إنطلاقاً من المعادلة التالية: معدل التغطية = (الصادرات/ الواردات) x 100.

الجدول رقم (32): تطور الميزان التجاري الجزائري ومعدل تغطية الواردات خلال الفترة (2014/1999).

(الوحدة: مليار دولار)

السنوات	الصـــادرات		الـــواردات	رصيد الميزان التجاري	معدل تغطية الواردات (%)
	الكليـــة	النفطيـــة			
1999	11.3	10.9	9.1	2.2	124.1
2000	21.7	21.1	9.2	12.5	235.8
2001	19.2	18.5	9.9	9.2	192.9
2002	18.8	18.1	12.0	6.8	156.6
2003	24.6	24.0	13.5	11.1	182.2
2004	32.1	31.3	18.3	13.8	175.4
2005	46.2	45.3	20.4	25.9	226.9
2006	54.7	53.6	21.5	33.3	254.8
2007	60.5	59.2	27.6	32.9	219.2
2008	79.2	77.3	39.5	39.7	200.5
2009	45.4	44.4	39.3	6.2	115.7
2010	57.2	55.7	40.5	16.8	141.4
2011	73.7	71.6	47.2	26.4	155.9
2012	72.8	70.6	46.8	26.0	155.5
2013	65.4	63.4	55.0	10.4	104.9
2014	61.2	58.4	58.3	02.9	104.7

Source: - (2000/2014) Données du Ministère des Finances, Direction Générale de la Prévision et des Politique, Depuis le Site Web: www.dgppmf.gov.dz, Consulté le 22/03/2015.

- (1999) Direction Générale des douanes, Depuis le Site Web: www. douanes-cnis.dz, 23/01/2015.

من خلال تحليل بيانات الجدول، يتبين لنا أن الميزان التجاري سجل طيلة هذه الفترة فائضاً لكن بقيم متذبذبة، حيث يأخذ أكبر قيمة له سنة 2008 بمقدار 39.7 مليار دولار وأدنى قيمة له سنة 1999 بقيمة 2.2 مليار دولار، بالإضافة إلى إرتفاع معدل تغطية الواردات الذي بلغ أكبر نسبة له سنة 2006 بمعدل 254.8 %، ومرجع ذلك هو تواصل إرتفاع حجم الصادرات، ويفسر هذا الارتفاع بالزيادة المستمرة للصادرات النفطية المشكلة للجزء الأكبر من حجم الصادرات الكلية بما نسبته 97 %، وذلك بالموازاة مع الارتفاع النسبي في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية. في حين تسجل الصادرات خارج المحروقات نسب ضعيفة لا تتعدى 5%. وبلغت أحسن قيمة لها سنة 2014 بمبلغ 2.8 مليار دولار، وهذا راجع إلى ضعف تواجد المؤسسات الوطنية بالأسواق الدولية لضعف الإنتاج وعدم توافقه مع المقاييس العالمية إضافة إلى القيود التجارية من بعض الدول على غرار الاتحاد الأوروبي على المنتجات الوطنية.

وبالرغم من الفائض المسجل بالميزان التجاري بهذه الفترة، إلا أننا نشهد تقلص حجمه في السنوات الأخيرة نظراً للزيادة الكبيرة التي ميزت حجم الواردات إبتداءً من سنة 2009، وهي الفترة التي تزامنت مع المخطط الخماسي للفترة (2014/2010)، والذي زاد الطلب فيه على السلع والتجهيزات ذات الطابع الإنشائي لفائدة المشاريع الكبيرة المبرمجة بهذا المخطط. وهو ما زاد من حجم الواردات والتي شكلت فيها هذا النوع من السلع الجزء الكبير.

وبالنظر لمعطيات سنة 2013 على سبيل المثال، نجد أن الجزائر حققت فائضاً تجارياً قدر بـ 10.4 مليار دولار. حيث بلغت الصادرات قيمة 65.4 مليار دولار أي بإنخفاض طفيف قدر بـ 10.16% مقارنة مع سنة 2012، أما فيما يخص الواردات فقد وصلت إلى 55.0 مليار دولار أي بإرتفاع قدر بنسبة 17.52% مقارنة بنفس السنة. وهو ما يفسر إنخفاض معدل تغطية الواردات من نسبة 155.5 % سنة 2012 إلى نسبة 104.9 % سنة 2013. وقد أدى ذلك إلى إنخفاض فائض الميزان التجاري سنة 2013 بعد ما حقق قيمة 26 مليار دولار سنة 2012، أي بإنخفاض قدر بـ 60 %.

ومن التحليل السابق، يمكننا القول أن الفائض الذي عرفه الميزان التجاري لا يعكس الوضعية الحقيقية للإقتصاد الوطني، والذي لا زال يعاني مشاكل عديدة ومن أهمها طبيعة ومصدر المداخيل الناتجة عن التجارة الخارجية، والتي يغلب على صادراتها تزايد الصادرات من المحروقات، هذه الأخيرة المرتبطة بدورها بأسعار النفط العالمية، بالإضافة إلى ضعف مساهمة الصادرات خارج المحروقات. وبالتالي فوضعية الميزان التجاري تبقى مرهونة بصادرات المحروقات، وهي التي تعطي الرصيد الطبيعة السلبية أو الإيجابية.

الفرع الثاني: التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية بالفترة (2014/1999).

إن التجارة الخارجية الجزائرية رغم جملة الإصلاحات والتعديلات الهيكلية المنتهجة، فإنها تقوم بالأساس على فكرتي ترقية الصادرات من جهة ومن ثم البحث عن سبل الاندماج في السوق الدولية من جهة أخرى، ولدراسة مدى إمكانية تجسيد هاتين الفكرتين على أرض الواقع لابد من متابعة تطور التجارة الخارجية الجزائرية بمرحلة الدراسة من خلال مكانة وتركيبة وتوزيع الجغرافي للصادرات والواردات ضمن هذا القطاع.

أولاً. تطور التركيب السلعي للصادرات والواردات.

يمكن أن نبرز تطور الهيكل السلعي للتجارة الخارجية الجزائرية بالفترة (2014/1999)، وذلك إستناداً إلى التصنيف الذي جرت عليه العادة وهو التصنيف بواسطة الفئات الاقتصادية الكبرى (C.G.C.E)(*)، والذي تم إعداده تبعاً لتصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى المعتمد من طرف الأمم المتحدة منذ سنة 1971.

1. تطور التركيب السلعي للصادرات الجزائرية.

إن الحصيلة العامة للصادرات الجزائرية تضم بالإضافة إلى المحروقات العديد من السلع، منها المواد الغذائية، السلع الاستهلاكية، وسلع التجهيز الصناعية منها والزراعية، كما هي مبينة في الجدول رقم (33) التالي:

الجدول رقم (33): تطور التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2014/2000).

(الوحدة: مليون دولار)

السنوات	الصادرات الكلية	المواد الغذائية	الطاقة والزيوت	المواد الخام	منتوج نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع إستهلاكية
2000	21718	31	21106	44	465	11	47	14
2001	19177	28	18529	37	504	22	45	12
2002	18832	35	18098	51	551	20	50	27
2003	24646	49	23972	50	509	1	30	35
2004	32086	59	31305	90	571	0	47	14
2005	46232	67	45325	134	651	0	36	19
2006	54741	73	53557	195	828	1	44	43
2007	60529	88	59197	169	993	1	46	35
2008	79193	119	77256	334	1384	1	67	32
2009	45465	113	44399	170	692	0	42	49
2010	57249	315	55723	94	1056	1	30	30
2011	73570	356	71507	161	1496	0	35	15
2012	72772	313	70585	167	1660	1	30	16
2013	64974	402	62960	109	1458	0	28	17
2014	49234	231	47182	84	1720	0	10	7

Source: - Données du Ministère des Finances, Direction Générale de la Prévision et des Politique, Depuis le Site Web: www.dgppmf.gov.dz, Consulté le 27/01/2015.

(*) - التصنيف حسب الفئات الاقتصادية الكبرى (Classification Par Grandes Catégories Economique) هو أحد التصنيفات المستخدمة على أوسع نطاق لتحليل الإحصائيات الاقتصادية، وهو يتجاوز في كثير من الأحيان غايته الأصلية المتمثلة في عرض التجارة الدولية في السلع بشكل موجز. وهو يتيح تنظيم التجارة في السلع، بل ويتيح أيضاً تقسيم السلع إلى ثلاثة أصناف أساسية من إستخدام السلع في إطار نظام الحسابات الوطنية، وهي الاستخدام الإنتاجي والاستخدام الوسيط والاستخدام الاستهلاكي، كما أنه يشكل أداة قيمة للربط بين الإنتاج والإحصاءات التجارية لدعم السياسات الاقتصادية.

إن ما يمكن تسجيله من تحليل البيانات الواردة في الجدول رقم (33) والمتعلقة بهيكل الصادرات السلعية الجزائرية، هو الهيمنة الواسعة والقيم المرتفعة جداً لمجموعة صادرات الطاقة والزيوت والتي تقارب القيمة الإجمالية للصادرات الإجمالية. حيث شكل المعدل المتوسط لهذه المجموعة ما نسبته 97.84 % من إجمالي الصادرات على طول فترة الدراسة، وذلك على حساب باقي المنتجات المصدرة، والتي لا تزال مساهمتها محدودة ومحتشمة. وذلك بالرغم من اتجاه سياسة السلطات العمومية نحو تشجيع وتحسين الصادرات خـــارج المحروقات حتى ترقى إلى المستوى العالمي، وعلى هذا الأساس، يمكن تقسيم الهيكل والتركيب السلعـــي للصادرات الجزائريـــة إلى قسمين رئيسيين وهمـــا:

- الصادرات النفطية: تحتل الصادرات النفطية مكانة هـــامة في الاقتصاد الجزائري، ففضلاً عن كونها تمثل أكثر من 97 % من الصادرات الإجمالية، فإنها تشكل حوالي 60 % من إيرادات الميزانية كما تطرقنا له سابقاً، حيث تعتمد الحصيلة الضريبية في الجزائر على الجباية البترولية بشكل كبير إذ نادرا ما تقل حصتها عن 60 % من الإيرادات الجبائية، بالإضافة إلى ذلك فهي تساهم بما نسبته 25 % إلى 30 % من الناتج المحلي. وهو الأمر الذي عكس إختلالاً كبيراً في موازين الإقتصاد الجزائري، بالرغم من أن ثمة مخزون من الإحتياطي الهيدروكربوني الذي لم يستغل بعد.

وهو ما جعل الحكومة الجزائرية مصممة على دعم القطاع النفطي بشتى الوسائل والإمكانيات التي تنقصه، خاصة وأن هذه الإمكانات والوسائل تعد جد ضرورية في ظل السعي نحو توسيع القطاع في المستقبل. ولا تنحصر الأهداف في مجرد زيادة الإنتاج والكميات المخصصة للتصدير، بل تشمل أيضاً رفع الإستثمارات المخصصة لصناعات التحويل وبخاصة التكرير والبتروكمياء[1]، وبالأخص في ظل الإنخفاض الذي شهدته أسعار هذه السلعة في الأشهر الأخيرة من سنة 2014، إذ قاربت مستوى أقل من 50 دولار للبرميل في الأسواق الدولية.

- الصادرات غير النفطية: أما عن باقي المجموعات السلعية الأخرى والتي تمثل مجتمعة الصادرات خارج قطاع النفط، فإن التطور الحاصل في إنتاجها وتصديرها لا يوازي ذلك التطور الذي يحدث في القطاع النفطي، سواء كان ذلك على مستوى العوائد المتحصل عليها من العملة الصعبة أو على مستوى تطور الإنتاج.

فما يتضح من الجدول رقم (33)، هو أن الصادرات غير النفطية تبقى هامشية فأكبر قيمة لها سجلت سنة 2002 بمبلغ 734 مليون دولار أي ما نسبته 3.9 % من إجمالي الصادرات. وتمثل المنتجات نصف مصنعة أهم هذه الصادرات وكانت أكبر نسبة لها سنة 2002 والتي قدرت بـ 2.9 % من إجمالي الصادرات الجزائرية غير النفطية، أما أكبر قيمة حققتها فكانت سنة 2014، حيث بلغت 1720 مليون دولار، في حين أن المنتجات الأخرى (مواد التجهيز الصناعية والزراعية، والأغذية، والمنتجات الأولية) فكانت نسب تصديرها لا تتجاوز مجتمعة 2.5 %.

ومن هنا، يمكن القول أن القطاع الإنتاجي بالجزائر يواجه تحدياً قوياً في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات والذي لم يتمكن من تكوين نسيج صناعي قادر بالأساس على تلبيـــة الطلب المحلي بمواصفات تسمح له بالتصدير.

---

[1]- محمد حابيلي، الإقتصاد الجزائري تبعية متزايدة لقطاع المحروقات، مجلة الإصلاح الإقتصادي، العدد20، مصر، 2009. ص 56.

فإذا كان البعض في الجزائر ينظر بعين الرضى للظروف النفطية الجيدة التي تمر بها الجزائر في السنوات الأخيرة، وما نتج عنها من إحتياطات صرف ضخمة ساهمت في تحسين الظروف الاقتصادية للدولة، خاصة بعد ظروف أمنية وسياسية صعبة أثرت بشكل كبير على الفرد الجزائري. فإن الجانب الأعظم من ينظر عكس ذلك، ويتطلع بشكل حثيث إلى تطور إقتصادي يتحقق بشكل أساسي في تقليص حصة المنتجات النفطية في الناتج الإجمالي للبلد، وليس في تزايدها. أي يطمح إلى إحداث التحول من إقتصاد الريع إلى إقتصاد الإنتاج.

2. تطور التركيب السلعي للواردات الجزائرية.

بهدف توضيح هيكل وبنية الواردات الجزائرية، واستنباط بعض السمات وما يميز كل مجموعة عن الأخرى، تتبعنا في تقسيم هذه المجموعات نفس نمط تقسيم الصادرات، كما سندرس كل فئة من فئات السلع التي تكون الواردات الجزائرية ومساهمة كل منها في المجموع العام لهذه الواردات وهو ما نبينه في الجدول رقم (34):

الجدول رقم (34): تطور التركيب السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2014/2000).

(الوحدة: مليون دولار)

السنوات	الواردات الكلية	المواد الغذائية	الطاقة والزيوت	المواد الخام	منتوج نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع إستهلاكية
2000	9174	2416	129	428	1655	85	3068	1393
2001	9941	2396	139	478	1872	155	3435	1466
2002	2740	145	562	2336	148	4423	1653	12007
2003	2678	114	689	2857	129	4955	4423	1653
2004	18309	3597	173	784	3645	173	7139	2798
2005	20357	3587	212	751	4088	160	8452	3107
2006	21456	3800	244	843	4934	96	8528	3011
2007	27631	4954	324	1325	7105	146	8534	5243
2008	39479	7813	594	1394	10014	174	13093	6397
2009	39294	5863	549	1200	10165	233	15139	6145
2010	40473	6058	955	1409	10098	341	15139	6397
2011	47247	9850	1164	1783	10685	387	16050	7328
2012	46801	8983	1887	1824	10370	329	13453	9955
2013	55028	9580	4365	1841	11310	508	16194	11210
2014	43836	8632	1913	1442	9627	478	13924	7820

Source: - (2000/2012) Données du Ministère des Finances, Direction Générale de la Prévision et des Politique, Depuis le Site Web: www.dgppmf.gov.dz, Consulté le 27/01/2015.

- (2013, 9 mois 2014) Direction Générale des douanes, Centre National de l'informatique et des Statistiques (CNIS), Depuis le Site Web: www. douanes-cnis.dz, Consulté le 27/01/2015.

بالرغم من إنفاق الدولة الجزائرية أكثر من 286 مليار دولار منذ سنة 2001، في مسعى منها لإعادة بعث دينامكية الاقتصاد الجزائري، وإخراجه من مخاطر الإختلالات الهيكلية الناتجة عن الاعتماد الشبه كلي على قطاع المحروقات، وهذا في سياق ثلاث برامج استثمارية كلف الأول 16 مليار دولار، والثاني فتكلفته قاربت 124 مليار دولار، والثالث بتكلفة 155 مليار دولار، لكن هذه البرامج التنموية التي حددت لها أهداف كبيرة، كتشجيع الإنتاج المحلي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وإنعـــاش الفلاحة وخفض الواردات من الغذاء والدواء والتجهيزات الصناعية، لم تثمر في الواقع في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني وتحسين الأداء الإنتاجي له، إذ ارتفعت واردات الجزائر من الغذاء من 2416 مليون دولار سنة 2000 إلى 9580 مليون دولار في سنة 2013، بينما ارتفعت الواردات الاستهلاكية غير الغذائية من 1393 مليون دولار سنة 2000 إلى 11210 مليون دولار سنة 2013.

فمن الجدول رقم (34)، يلاحظ إرتفاع كبير في أغلب حاجيات المجتمع الجزائري واعتماده على الخارج في تلبيتها، إذ أن 75 % من حاجيات المجتمع الجزائري تتم عبر الواردات، من جهة أخرى عرفت فاتورة واردات الدواء ارتفاعاً حاداً إذ بلغت 2 مليار دولار سنة 2010، فيما لم تتجاوز هذه الفاتورة سنة 2000 ما قيمته 380 مليون دولار، كما يتوقع أن ترتفع هذه الفاتورة إلى 7 مليار دولار سنة 2015[1]، وهذا لغياب الاستراتيجية الصناعية الخاصة بتطوير قطاع الصناعات الدوائية. أما من ناحية الأهمية فيمكن ترتيب المواد المشكلة للواردات الجزائرية كالتالي:

- سلع التجهيز الصناعي: حيث تحظى سلع التجهيز الصناعية كل سنة بنسبة معتبرة من إجمالي الواردات لكونها ضرورية لمواصلة تنفيذ البرامج الاستثمارية، والمتمثلة أساســاً في الآلات ومعدات النقل...إلخ، إذ بلغت قيمتها سنة 2013 قيمة 16194 مليون دولار أي ما يعادل نسبة 29.42 % من إجمالي الواردات.

- منتجات نصف مصنعة: تحتل المنتجات النصف مصنعة والمتمثلة أساساً في قطع الغيار ومنتجات أخرى المرتبة الثانية في قائمة المواد المستوردة بعد سلع التجهيز، كونها منتجات تلزم لمواصلة تشغيل عجلات الإنتاج في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، إذ بلغت قيمتها 11310 مليون دولار سنة 2013 أي ما يعادل نسبة 20.55 % من إجمالي الواردات.

- المواد الغذائية والاستهلاكية غير الغذائية: وتحتل هذه المواد المرتبة الثالثة في قائمة المواد المشكلة لمجموع الواردات من حيث الأهمية، وتتمثل المواد الغذائية أساساً في الحبوب، السكر، والحليب بالإضافة إلى بعض الباقوليات، في حين تشمل السلع الاستهلاكية الأدوية ومنتجات إستهلاكية أخرى. فقد بلغ ما تم استراده من المواد الغذائية برسم سنة 2013 قيمة 9580 مليون دولار، أي مايعادل نسبة 17.40 % من إجمالي الواردات. أما المواد الإستهلاكية فحددت قيمتها بـ 11210 مليون دولار، أي بنسبة 20.37 % من إجمالي الواردات لنفس السنة.

---

[1]- عائشة خلوفي وأخرون، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2014/2001)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعـــة سطيف 1، 11/ 12 مارس 2013، ص24.

أما بقية المواد المستوردة كالمواد الخام الأولية والمنتجات التامة كالطاقة والزيوت، وسلع التجهيز الزراعية فتحتل آخر مرتبة من حيث الأهمية في السلم النسبي للواردات، إذ مثلت مجتمعة حوالي 12.26 % من إجمالي الواردات سنة 2013، وذلك نظراً لتوفر البترول من جهة، والمواد الأولية والمنتجات التامة بالإضافة إلى الطاقة والزيوت، ومن جهة أخرى يتضح أن القطاع الزراعي بات شبه مهمش، وذلك بالنظر لحجم المستوراد من التجهيزات الفلاحية التي لم يتجاوز متوسط معدل إستردادها 1 % من إجمالي الواردات. وهذا بالرغم من البرامج المسطرة لدعم هذا القطاع خلال هذه الفترة.

وإجمالا يُعزى التطور في إجمالي فاتورة الواردات الجزائرية خلال الفترة (2014/1999) إلى مجموعة من العوامل، أهمها:

- ضخ الأموال في قطاعات غير منتجة، وعدم توجيهها نحو الاستثمار في الرأسمال المتجدد، وهذا ما يلاحظ من خلال توجيه المخصصات الماليـــة للبرامج الاستثمارية نحو القطاعات غير المنتجة، وهذا بهدف شراء السلم الاجتماعي، الأمر الذي ساهم في تعطيل تطوير برامج الإنتاج خارج المحروقات.

- وجود جماعات ضغط في الحكومة الجزائرية تقاوم الإصلاحات الهادفة إلى تقليص الواردات والرفع من قدرات التصدير عبر ترقية الصادرات خارج المحروقات، كون مصالحهم مرتبطة بنشاط الاستيراد.

- غياب استراتيجية اقتصادية واضحة بخصوص البرامج التنموية، والتي من المفروض أن تكون مخصصاتها المالية موجهة نحو قطاعات منتجة للتخفيف من فاتورة الواردات، وضمان استمرارية هذه البرامج خاصة وأن مصدر تمويلها هو إيرادات الريع البترولي، والتي لا تضمن استمرار هذه البرامج في ظل التقلبات في الأسواق العالمية.

- تبقى مساهمة كل من قطاعي الصناعة والزراعة في الناتج الداخلي الخام ضعيفة على العموم، وذلك على الرغم من الاهتمام الكبير بهما في السنوات الأخيرة من خلال البرامج الاستثمارية العمومية، والشيء نفسه بالنسبة لمعدلات النمو لكل من القطاعين والتي مازالت دون المستوى المطلوب.[1]

ثانياً. تطور التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية خلال الفترة (2014/1999).

يتوزع التعامل التجاري الجزائري على شريحة واسعة من المتعاملين، إلا أن هذا التعامل يختلف في الأهمية من دولة لأخرى ومن منطقة لأخرى، وذلك تبعاً لعدة عوامل منها ما هو تاريخي ومنها ما هو جغرافي وسياسي واقتصادي.

1. تطور التوزيع الجغرافي للصادرات.

من السائد أن السوق الأوربية تمثل أهم المناطق التي تشكل سوقاً مهما لامتصاص الصادرات الجزائرية على مختلف المجموعات السلعية، ولمعرفة ما مدى مصداقية هذه الحقيقـــة، نقوم بتفحص معطيات الجدول رقم (35) الموالي، والذي يبرز النصيب النسبي لمجموعـــات من الدول والتكتلات الاقتصادية في إستيعـــاب الصادرات الجزائرية.

[1]- عائشة خلوفي وأخرون، المرجع نفسه، ص 25.

الجدول رقم (35): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2013/2008).

(الوحدة: مليون دولار)

المناطق الاقتصادية	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع	النسبة (%)
الاتحـــاد الأوروبي	41246	23186	28009	37307	39797	42773	212318	53.81
منطقة (O.C.D.E) (*)	28614	15326	20278	24059	20029	12202	120508	30.54
باقي الدول الأوروبية	10	7	10	102	36	51	216	00.05
آسيـــــا	3765	3320	4082	5168	4683	4241	25259	06.40
أمريكا الجنوبية	2875	1841	2620	4270	4683	4241	20530	05.20
الدول العربية	797	564	694	810	958	869	4692	01.18
دول المغرب العـــربي	1626	857	1281	1586	2073	2749	10172	02.57
باقي الدول الإفريقية	365	93	79	146	62	67	812	00.20
المجمـــوع	79298	45194	57053	73448	71866	65917	394507	100
الـــدول	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع	النسبة (%)
إسبانيـــا	9078	5402	5909	7188	7809	10194	45580	11.63
إيطاليـــا	12307	5702	8778	10432	11513	8781	57513	14.67
بريطانيـــا	2241	1142	1290	2857	3668	6988	18186	04.64
فرنســـا	6360	4424	3776	6508	6124	6332	33524	08.55
الو. م الأمريكية	18952	10365	13827	15038	10778	5981	74941	19.12
هولانـــدا	6150	3265	4164	4871	5257	4594	28301	07.22
كنـــــدا	5424	2439	2971	4399	5082	2925	23240	05.93
البرازيـــل	2639	1466	2415	3236	3395	2868	16019	04.08
تركيـــا	2918	2002	2704	2478	2625	2345	15072	03.84
الصيـــن	502	874	1173	1291	2597	2343	8780	02.24
المجمـــوع	79298	45194	57053	73489	71866	64974	391874	100

Source: - Données du Direction Générale des douanes, Centre National de l'informatique et des Statistiques (CNIS), Depuis le Site Web: www.douanes-cnis.dz, Consulté le 27/01/2015.

- Statistiques du Commerce Extérieur, Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur (ALGEX), Depuis le Site Web: www.algex.dz, Consulté le 27/01/2015.

-(*)(O.C.D.E): Organisation de coopération et de développement économiques.

كنتيجة للاتفاقيات والإجراءات التي اتخذتها الجزائر مع الأطراف الخارجية فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، تتجه غالبية الصادرات الجزائرية إلى الدول الأعضاء في هذه الاتفاقيات خاصة الدول التي وقعت معها على اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية ودول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بالإضافة إلى دول إفريقيا المنخرطة في إطار الشراكة الجديدة للتنمية الإفريقية، وباقي دول العالم في شكل إتفاقيات ثنائية.

وعلى هذا الأساس، قامت مصالح الجمارك الجزائرية ومن خلال الإحصائيات المتوفرة لديها بتصنيف أهم العملاء الخارجيين الذين يطلبون المنتجات الجزائرية، وإنطلاقاً من تبويبنا لهذه الإحصائيات ضمن معطيات الجدول رقم (35) تبين ترتيب الزبائن التجاريين للجزائر من حيث الأهمية كما يلي:

يتضح أن القارة الأوربية في مجملها استحوذت على الحصة الأكبر من الصادرات الجزائرية، حيث شكل الإتحاد الأوربي على وجه الخصوص منفذاً رئيسيا للصادرات الجزائرية، فقد بلغت حصتها من إجمالي الصادرات بفترة الدراسة ما نسبته 53.81 %، أي أن أكثر من نصف الصادرات الجزائرية موجهة إلى القارة الأوروبية وهي في تزايد مستمر، حيث إستقطبت هذه الأخيرة سنة 2013 قيمة 42773 مليون دولار من إجمالي الصادرات لنفس السنة. وهي معطيات تُبقي مجموعة دول الاتحاد الأوروبي أهم شريك تجاري للجزائر. ومرجعية ذلك تبقى تاريخية وجغرافية وإقتصادية. وقد إحتلت إيطاليا المرتبة الأولى للصادرات الجزائرية على المستوى الأوروبي بنسبة إجمالية للفترة قدرت بـ 14.67 % تليها إسبانيا بنسبة 11.63 % ثم فرنسا بنسبة 08.55 % وهولندا بنسبة 07.22 % وبريطانيا بنسبة 04.64 %.

وبالنسبة للصادرات نحو منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والتي شملت كل الدول المنضمة عدا الدول الأوربية، فقد صنفت في المرتبة الثانية من إجمالي الصادرات في فترة الدراسة، حيث حافظت الصادرات الجزائرية إلى هذه الدول على إستقرارها طوال الفترة (2013/2008) محققة نسبة إجمالية قدرت بـ 30.54 %، ومشكلة بذلك ثاني أهم الأسواق بالنسبة للجزائر بعد الاتحاد الأوروبي. ومثلت حصة الولايات المتحدة الأمريكية منها نسبة 19.12 %، محتلةً بذلك المرتبة الأولى على المستوى العالمي ضمن قائمة زبائن الجزائر بهذه الفترة.

أما الصادرات الجزائرية إلى دول أسيا بإستثناء الدول العربية فقد إحتلت المرتبة الثالثة بعد مجموعة دول الإتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، حيث قدرت نسبتها بـ 06.40 % من جملة الصادرات ضمن التصنيف الإجمالي للمناطق الاقتصادية، ويفسر هذا الإرتفاع بزيادة الطلب على الصادرات النفطية الجزائرية من الدول الآسيوية كالهند واليابان والصين وأندونيسيا والصين ...إلخ.

أما القارة الأمريكية الجنوبية فقد ساهمت بنسبة شبه مقبولة نسباً في امتصاص الصادرات الجزائرية، حيث سجلت نسبة إجمالية قدرت بـ 05.20 %، وقد شكلت حصة البرازيل الجزء الكبر منها بنسبة 04.08 %، إذ صنفتها هذه النسبة في المرتبة الثامنة ضمن قائمة زبائن الجزائر بهذه الفترة.

وقد تميزت حصة المناطق المتبقية الأخرى من إجمالي الصادرات الجزائرية بالضعف، حيث لم تتجاوز حصتها مجتمعة نسبة 5 %، إذ شكلت الصادرات الجزائرية إلى باقي الدول الأوروبية نسبة 00.05 %، وباقي الدول الإفريقية بنسبة 00.20 %، في حين قدرت الصادرات إلى الدول العربية دون دول المغرب العربي بنسبة 01.18 %، والصادرات إلى دول المغرب العربي فقد كانت ضعيفة جداً بنسبة 02.57 %، وذلك بالرغم من التقارب الجغرافي والثقافي واللغوي والديني لهذه المنطقة مع الجزائر.

وعليه، فالملاحظ على التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2013/2008) هو الهيمنة الكبيرة لأسواق كل من الإتحاد الأوربي ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على مجموع الصادرات من المنتجات الجزائرية، حيث شكلت أسواق هاتين المجموعتين استقطاباً لنحو 84.35 % من إجمالي الصادرات الجزائرية. وعلى إعتبار أن غالبية أعضاء منظمة التعاون والتنميـــة الاقتصادية هم دول أوروبية فإن أوروبا تبقى تمثل أهم زبـــون بالنسبة للجزائر.

كما يمكن أن نلاحظ تنامي صادرات الجزائر نحو آسيا بشكل مستمر خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى أمريكا وخاصة الو.م.أ. في حين أن مساهمة باقي دول العالم في استيعاب الصادرات الجزائرية لم تتعد حاجز 15.65 %،

ويمكن إرجاع طبيعة هذا التوزيع إلى النمط الهيكلي للصادرات الجزائرية، ذلك على اعتبار أن أهم صادرات الجزائر تمثله الصادرات البترولية والتي تسجل أعلى مستويات الطلب في الدول المتقدمة أي في كل من دول أوربا وآسيا وأمريكا خاصة الو. م. أ، إضافة إلى الموقع الهام للجزائر من خلال توسطها للساحل الجنوبي للبحر المتوسط ما يجعلها قريبة لأوربا وهو ما يسهل التبادل التجاري مع دول القارة الأوربية، بالإضافة إلى العامل التاريخي المتعلق بالاستعمار الفرنسي والذي لا يزال أثره تنعكس على هيكل المبادلات التجارية الخارجية للجزائر.

2. تطور التوزيع الجغرافي للواردات.

إن التركيز التجاري يظهر بصورة أكثر وضوحاً في مجال الواردات، ومنه سوف نتتبع التطور النسبي للأسواق المختلفة وأفضل الموردين بالنسبة للجزائر، وذلك من خلال تتبع نمط التوزيع الجغرافي حسب مختلف المجموعات الإقتصادية من جهة، ثم على مستوى الدول من جهة ثانية، والتي تعتمد عليها الجزائر في تموين أسواقها بمختلف السلع. والجدول رقم (36) التالي يوضح لنا هذا التوزيع خلال الفترة (2013/2008).

الجدول رقم (36): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2013/2008).

(الوحدة: مليون دولار)

المناطق الاقتصادية	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع	النسبة (%)
الاتحـــاد الأوروبي	20985	20772	20704	24616	26333	28582	141992	52.78
منطقة (O.C.D.E) (*)	4245	6435	6519	6219	6160	6958	36536	13.58
باقي الدول الأوروبية	659	728	388	579	1652	1213	5219	01.94
آسيـــــا	6916	7574	8280	8873	9538	10596	51777	19.24
أمريكا الجنوبية	2179	1866	2380	3931	3590	3468	17414	06.47
الدول العربية	705	1089	1262	1760	1555	2416	8787	03.26
دول المغرب العـــربي	395	478	544	691	807	1023	4208	01.56
باقي الدول الإفريقية	395	350	396	578	741	596	3056	01.13
المجمـــوع	39479	39292	40473	47247	50376	54852	268989	100

الـــدول	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع	النسبة (%)
الصـــين	4067	4751	4441	4740	5965	6835	30799	11.44
فرنســـا	6504	6160	6100	7119	6092	6252	38227	14.21
إيطاليـــا	4313	3695	4052	4679	4569	5680	26988	10.03
إسبانيـــا	2915	2971	2637	3429	4194	5119	21265	07.90
ألمانيـــا	2411	2765	2342	2560	2595	2867	15540	05.77
الو.م.أ	2182	2005	2089	2166	1651	2362	12455	04.62
تركيـــا	1346	1746	1515	1399	1798	2075	9875	03.67
الأرجنتين	1263	807	1216	1783	1803	1734	8606	03.19
البرازيل	736	884	902	1760	1344	1321	6947	02.58
الهنـــد	749	805	772	1093	1108	1308	5835	02.16
المجمـــوع	39479	39294	40473	47247	47490	55028	269011	100

Source: - Données du Direction Générale des douanes, Centre National de l'informatique et des Statistiques (CNIS), Depuis le Site Web: www.douanes-cnis.dz, Consulté le 27/01/2015.

- Statistiques du Commerce Extérieur, Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur (ALGEX), Depuis le Site Web: www.algex.dz, Consulté le 27/01/2015.

من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (36)، وبالتدقيق في المعدلات الإجمالية للواردات لكل مجموعة اقتصادية نجد أن الاتحاد الأوربي يحتل المرتبة الأولى من مجموع الأسواق الممونة للجزائر، وبالتالي فالسوق الأوربية تلبي أكثر من نصف حاجات الجزائر من السلع الأجنبية، حيث بلغت مساهمتها النسبية خلال فترة الدراسة إلى إجمالي الواردات الجزائرية 52.78 %. ويمكن إرجاع ذلك إلى ثلاث عوامل رئيسية، يتمثل الأول في كون القارة الأوروبية تضم أهم الدول الصناعية على المستوى العالمي، بالإضافة إلى أنها تضم أكبر التجمعات الاقتصادية قوة وفعالية على المستوى الدولي كالاتحاد الأوروبي، ويرجع العامل الثاني لأهمية الموقع الجغرافي الذي تحتله الجزائر بالقرب من القارة الأوروبية مما سهل عليها إجراء التعاملات في ظروف سهلة وميسرة وبأقل تكلفة. في حين يعود العامل الثالث إلى طبيعة الرصيد التاريخي الذي يربط الجزائر مع البلدان الأوروبية، خاصة تلك الواقعة في الجانب الجنوبي للقارة الأوروبية. حيث تعد فرنسا الممون الأول للسوق الجزائرية بنسبة إجمالية حددت بـ 14.21%، تليها أوروبياً كل من إيطاليا وإسبانيا وألمانيا محققة نسب إجمالية للفترة قدرت بـ 10.03 %، 7.90 %، 5.77 %، على التوالي.

أما بالنسبة للقارة الآسيوية (دون الدول العربية)، فقد إحتلت هذه المجموعة المرتبة الثانية ضمن مجموعة الموردين للجزائر، حيث مثلت حصتها نسبة 19.24 %، ويعود تصنيف هذه المجموعة ضمن المرتبة الثانية للدور الكبير الذي تلعبه الصين في تمويل السوق الجزائرية بمختلف السلع والتجهيزات بهذه الفترة، حيث قدرت نسبة تموينها لسوق الجزائرية بـ 11.44 %، وبذلك فهي ثاني ممون بعد فرنسا.

وقد حققت قيم الواردات من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المرتبة الثالثة من إجمالي واردات الجزائر بفترة الدراسة، حيث بلغت حصتها في تموين الاقتصاد الجزائري حسب المناطق النسبة 13.58 %، وشكلت حصة الولايات المتحدة الأمريكية منها نسبة 04.62 % من إجمالي واردات الجزائر من هذه المنطقة. وتمثلت أهم الصادرات الأمريكية نحو الجزائر في مجال السلع الاستهلاكية الغذائية كالحبوب وبالأخص القمح.

وفي ما يخص حصة المناطق المتبقية الأخرى من إجمالي الواردات الجزائرية، فإنها لم تكن أكثر إختلافاً عن وضعية صادرات الجزائر نحوها، فقد تميزت بالضعف كذلك، فبإستثناء الواردات من منطقة أمريكا الجنوبية والتي بلغت نسبتها 06.47 % لم تتجاوز حصة المناطق المتبقية مجتمعة نسبة 10 %، إذ شكلت الواردات الجزائرية من باقي الدول الأوروبية نسبة 01.94 %، وباقي الدول الإفريقية نسبة 01.13 %، في حين قدرت الواردات من الدول العربية دون دول المغرب العربي بنسبة 03.26 %، والواردات إلى دول المغرب العربي فقد كـــانت ضعيفة جداً بنسبة 01.56 %.

ويرجع ضعف التبادل التجاري بين الجزائر وهذه المناطق بالدرجة الأولى إلى تشابه الهيكل الاقتصادي والإنتاجي لبلدان هذه المناطق مع هيكل الاقتصاد الوطني، حيث نجد أن هذه البلدان تتخصص أساساً في إنتاج وتصدير المنتجات والسلع الأولية وتوجيهها نحو الخارج لاستيراد السلع الإنتاجية والمعدات التجهيزية الصناعية من الأسواق الرأسمالية للبلدان الصناعية، بالإضافة إلى غياب إستراتيجية تكاملية بين هذه الدول.[1]

[1]- آيات الله موحسان، مرجع سابق، ص 164.

الفرع الثالث: موقع تجارة الخدمات في السياسة التجارية الخارجية للجزائر خلال الفترة (2014/1999).

منذ سنة 2005 وهي الفترة النهائية لتحرير التجارة، أصبح تحرير تجـــارة الخدمات واقعاً عالمياً إلتزمت به العديد من الدول، إلا أنه وبالرغم من أهمية الأخيرة في تنشيط المبادلات السلعية وفي تعزيز إطلاق مشاريع تنموية عدة تحتاج إليها الجزائر في السياحة والصحة والبناء وغيرها، فإن هذا النوع من التجارة لا يزال شبه مغيب مقارنة مع الحجم الكلي للتجارة الخارجية في الجزائر.

أولاً. التجارة الخارجية للخدمات في الجزائر خلال الفترة (2014/1999).

يشمل مصطلح الخدمات جميع الخدمات في كل القطاعات باستثناء الخدمات التي تورد في إطار ممارسة السلطة الحكومية، ويقصد بالخدمة الموردة في إطار ممارسة السلطة الحكومية أية خدمة تورد على أساس غير تجاري أو بدون تنافس مع واحد أو أكثر من موردي الخدمة.

إن المتتبع للنتائج المسجلة فيما يتعلق بالتجارة الخارجية الجزائرية للخدمات، والتي يسميها البعض السلع غير المنظورة، يلاحظ أن هذا القطاع يشكل عبئـــاً ثقيلا على الاقتصاد الوطني، ويتبين ذلك من خلال نتائج ميزان الخدمات والتي تعتبر سلبية في معظمها. وهو ما تؤكده بيانات الجدول رقم (37) والخاصة بالفترة الممتدة بين (2010/1999).

الجدول رقم (37): تطور ميزان الخدمات ومعدل تغطية وارداتها خلال الفترة (2010/1999).

(الوحدة: مليار دولار)

السنوات	صادرات الخدمات	واردات الخدمات	رصيد ميزان الخدمات	معدل تغطية الواردات (%)
1999	2.22	0.74	1.48 -	33.33
2000	0.91	2.36	1.45 -	38.56
2001	0.91	2.44	1.53 -	37.29
2002	1.30	2.48	1.18 -	52.42
2003	1.57	2.92	1.35 -	53.77
2004	1.85	3.86	2.01 -	47.93
2005	2.51	4.78	2.27 -	52.51
2006	2.58	4.78	2.20 -	53.97
2007	2.89	6.93	4.09 -	40.98
2008	3.49	11.08	7.59 -	31.50
2009	2.99	11.69	8.69 -	25.58
2010	3.57	11.90	8.33 -	30.00

Source: - O.N.S, annuaire statistiques de l'Algérie, résultat (1997/1999) n: 19, édition 2001, p 345.

- Banque d'Algérie, rapport annule de la banque d'Algérie 2008.

- Banque d'Algérie, Balance des paiements évalué en dollars, p 174.

من خلال الجدول رقم (37)، يتضح لنا الخلل الكبير في ميزان الخدمات الجزائري خلال المرحلة محل الدراسة، حيث تبين بيانات الجدول أن حجم التدفقات الخارجية من الجزائر والمتمثلة أساساً في المدفوعات تفوق بكثير تلك الداخلة إليها والمتمثلة في المتحصلات من الخدمات. وهو ما يفسر الضعف الكبير في معدل تغطية واردات الخدمات.

ثانياً. تحليل وضعية ميزان تجارة الخدمات في الجزائر خلال الفترة (2014/1999).

إن الخلل واضح وبشكل مستمر في ميزان الخدمات الجزائري على مدى فترة الدراسة، حيث سجلت بداية الفترة عجزاً سنة 1999 بلغ قيمة 1.48 مليار دولار، ليستمر العجز ولكن بصورة متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض حتى سنة 2003 أين حددت قيمته بـ 1.35 مليار دولار، وذلك بمعدل تغطية ضعيف قدر بـ 53.77 %، ليعاود هذا العجز الارتفاع وبشكل مستمر إبتداء من سنة 2004 حتى يصل إلى قيمة 8.33 مليار دولار سنة 2010 وبمعدل تغطية متدني بلغ نسبة 30 %. وهو ما يقابله التزايد الكبير لحجم الواردات من الخدمات الذي وصل إلى 11.90 مليار دولار سنة 2010 والاستقرار الواضح في حجم الصادرات من الخدمات بنفس الفترة بمعدل متوسط بلغ 3 مليار دولار. ويمكن أن نرجع العجز المسجل في ميزان تجارة الخدمات بالجزائر خلال هذه الفترة من الدراسة إلى العوامل التالية:

- تزايد تكاليف النقل البري والجوي والبحري والمتعلقة بنقل البضائع وتأمينها، وخاصة منها نقل المحروقات عن طريق أساطيل الدول الأجنبية إلى جانب تكاليف الصيانة، وكذا تكاليف البعثـــات الدبلوماسية والطلابية والعسكرية على غيرها من المصاريف التي أثقلت كاهل الاقتصاد الوطني.

- خروج رؤوس الأموال لتسديد فوائد الديون التي تراجعت كثيرًا نتيجة الدفع المسبق للديون الذي انتهجته الجزائر من خلال اعتمادها على فوائض مالية نفطية معتبرة ناتجة عن ارتفاع سعر البترول بنفس الفترة المعنية بالدراسة، وهو الشيء الذي لم يسمح لمعدل التغطية بأن يتعدى 54 % في أحسن الحالات. حيث سجل أدنى قيمة له خلال سنة 2009 بمعدل 25.58 % وأعلى قيمة له سنة 2006 بمعدل 53.97 %، وهو ما يعني أن النسبة الباقية من الواردات والتي لم تغطى بعد سيتم تغطيتها بغير صادراتها، وذلك من خلال فائض إيرادات الصادرات المتطورة أو عن طريق الاستدانة.

ثالثاً. تقييم واقع القطاع التجاري الخدماتي في الجزائر.

من خلال ما سبق ذكره وتحليلنا للجدول رقم (37) السابق، يتضح لنا جلياً بأن قطاع الخدمات في الجزائر لم يحض بالاهتمام الكافي بل لا يزال يعاني من التهميش، حيث أنه ورغم القرارات والمواثيق السياسية التي إعتبرت القطاع من بين أهم القطاعات التي تساهم في تنمية التراكمات المالية إلا أن الأرقام لا تعبر إطلاقاً عن حقيقة الوضع المراد الوصول إليه حيث لا تزال الأفكار مجرد حبر على ورق.

أمام الوضع القائم يجب العمل على إصلاح مختلف قطاعات الخدمات وعلى رأسها قطاع السياحة الذي عانى من التهميش واللامبالاة، وذلك من خلال القيام بتشجيع المستثمرين في هذا القطاع من الخواص أو القطاع العام

بالإضافة، إلى تطوير الموارد البشرية الكفيلة بالنهوض بقطاع الخدمات في ظل ارتفاع الطلب على مثل هذه الكفاءات على المستويين العربي والإفريقي وحتى الأوروبي.

وبالتالي يجب بشكل عام معالجة الخلل في ميزان الخدمات من خلال الاهتمام بعناصر هذا الميزان التي تتأثر كثيراً بأسواق النفط العالمية، على اعتبار أن الصادرات من الخدمات لم يتحسن وضعها من خلال تسجيلها لأرقام متدنية، بينما سجلت الواردات من الخدمات أرقاماً معتبرة؛ وعليه يجب على المسؤولين وضع الخطط اللازمة وتطبيق الإصلاحات الملائمة التي تكون كفيلة بدرء الاختلالات التي يشهدها قطاع الخدمات الجزائري، خاصة فيما تعلق بالعجز المحقق في الميزان التجاري لهذا القطاع طيلة هذه الفترة.

كما أن تحرير تجارة الخدمات من شأنه تحقيق منافع كثيرة للدولة، حيث من المفروض أن يتيح للجزائر فرص نفاذ خدماتها إلى أسواق الدول المتقدمة، وكذلك الاستفادة من نقل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة لأسواقها، وأيضا الاستفادة من الخبرات الأجنبية في تدريب وتأهيل العمالة الوطنية في أسواق الدولة المستوردة للخدمة. إلا أنه نتيجة لتواضع إمكانيات الجزائر في مجـــال الخدمات بصفة عامة خاصة التقنيـــة منها، وانخفاض كفاءتها وقدرتها التنافسية، فضلاً عن كونهـــا مستورداً صافياً للخدمات، فإنها ستوضع في مواجهة عدة تحديـــات أهمها:

- حدة المنافسة خاصة في مجال الفنون الحديثة في العمل الخدماتي، مما يؤدي إلى خروج بعض الوحدات من سوق الخدمات، واحتكار سوق الأدوات الحديثة في العمل الخدماتي لفترة من الزمن في ضوء خبرة الوحدات الأجنبية نسبيا في هذه الأنشطة.

- هناك تخوف كبير بأن لا تقوم المؤسسات الأجنبية سوى بخدمة القطاعات المربحة من السوق فقط، والتي يشار إليها بالاختيار المفضل بما يحمله ذلك من مخاطر عدم وصول الخدمة إلى قطاعات وأقاليم معينة.

- إن الواقع يشير إلى أن المؤسسات الجزائرية غير مهيأة لمواجهة المنافسة نظراً لضآلة رؤوس أموالها و محدودية وصغر أحجامها وتواضع خدماتها بالمقارنة مع البنوك الخاصة والأجنبية المنافسة.

المطلب الثالث: الآليات الجديدة لترقية التجارة الخارجية الجزائرية.

لقد تعددت المحاولات والسبل التي إنتهجتها الجزائر بغرض ترقية تجارتها الخارجية وتفعيلها حتى تلعب دورها في دعم التنمية الاقتصادية، حيث تم في البداية إتباع سياسة التوجه نحو الداخل والتي تتمثل في إشباع الحاجات الأساسية أو الاعتماد على الذات، ثم إنتقلت إلى الأخذ بإستراتيجية التوجه نحو الخارج أو ما يعرف بسياسة تنمية الصادرات، إلا أنه هناك شبه إجماع من الباحثين الاقتصاديين على ضرورة التوجه نحو التصدير كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وعليه، سوف نتعرض إلى تحليل سياسة التوجه نحو الداخل(الإحلال محـــل الواردات) وسياسة التوجه نحو الخارج (تنمية الصادرات) بصفتهما آلياتين تقليدية وحديثة على التوالي لترقية التجارة الخارجية في بالجزائر.

الفرع الأول: سياسة التوجه نحو الداخل (إحلال الواردات).

تهدف هذه الإستراتيجية إلى تشييد مشاريع صناعية قصد إنتاج المواد التي كانت تستورد من قبل؛ وقد ظهرت هذه الإستراتيجية وانتشرت في دول أمريكا اللاتينية؛ ويرجع التوجه لمثل هذه الإستراتيجية إلى تعاظم العجز التجاري للدول النامية، وذلك لانخفاض أسعار موادها الأولية المصدرة، وأدى تزايد هذا العجز إلى الحد من استيراد المواد الاستهلاك وقيام صناعات محلية لإنتاج هذه المواد كليا أو جزئياً.

أولاً. مفهوم إستراتيجية إحلال الواردات.

يقصد بإستراتيجية الإحلال محل الواردات، قيام المجتمع بإنتاج سلع صناعية تحل محل ما كان يستورد منها أو ما كان سيقوم باستيراده لو لم يقم بهذا الإنتاج، وتوجه عدة طرق لقياس الإحلال، إلا أن المقياس الأكثر شيوعاً هو الذي يقيس الإحلال على أنه النسبة بين الواردات وبين العرض الكلي من السلعة. ويمكن القول بأن هذه السياسة تعتمد على مزيج من القيود الجمركية وغير الجمركية التي تحول دون منافسة الواردات الأجنبية المماثلة لصناعات الإحلال محل الواردات، ونجد أن هذه السياسة تبدأ بتصنيع السلع الاستهلاكية، والتي عادة ما تكون سلعـــاً كثيفة العمل، وذات مهارات فنيـــة متواضعة، ثم يتدرج بعد ذلك على الصناعات الوسيطية والرأسمالية والتي تحتاج على تقدم صناعي وحجم استثمارات أكبر.

ثانياً. مراحل تطبيق إستراتيجية إحلال الواردات.

وتمر هذه الإستراتيجية بثلاث مراحل، تتمثل المرحلة الأولى في إنتاج المواد الاستهلاكية الحقيقة (إحلال واردات بدائي)؛ والمرحلة الثانية إنتاج مواد استهلاكية معمرة (سيارات، أدوات كهرومترلية،... الخ) نتيجة للاختناقات الناتجة عن ضيق السوق التي تواجه المرحلة الأولى، وذلك بإعانة من الشركات المتعددة الجنسيات؛ أما المرحلة الثالثة فتشمل إنتاج المواد الوسيطية، أو البحث عن أسواق خارجية لمواجهة ضيق السوق الداخلية، ويكون نتيجة لذلك البلد حلقة في تقسيم العمل الدولي.

يهدف لجوء الدول النامية إلى التصنيع أساسًا إلى بناء قدرات إنتاجية ذاتية، والقضاء على التبعية للخارج، إلا أن هذه الإستراتيجية تعمل عكس هذا الاتجاه، لأن المتتبع لمراحلها الثلاث يلمس أنها كلما تقدمت في التطبيق ازدادت اختناقاً وبالتالي تبعية، وذلك نظرا للصعوبات التي واجهتها، ومنها:[1]

- انتقال استيراد هذه الدول من استيراد السلع الاستهلاكية بأنواعها إلى السلع الرأسمالية ذات التكاليف الباهظة.
- اعتماد هذه الاستراتيجية على إحلال السلع الاستهلاكية، وهذا لا يؤدي إلى تغيير البناء الصناعي في البلد، لأنه تصعب الانطلاقة من الصناعات الاستهلاكية إلى إقامة صناعات الأساس.

---

[1]- محمد زوزي، استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، العدد 08، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2010، ص 02.

- ضيق السوق الداخلية الذي يجعل مردود الصناعـــات محدودًا في الزمـــان والمكان، إلا أن هذه المشكلة يمكن أن تحل في اتجاه الدول النامية إلى التكامل في مختلف أطره (قاري، إقليمي،... الخ).
- عدم التمكن من تخفيف حدة مشكل البطالة الذي تعانيه الدول النامية، نظرا للطبيعة المرسملة للتكنولوجيا المستعملة، واستقرار البيئة الإنتاجية السائدة والمعتمدة على القطاعين الإستخراجي والزراعي التصديري.

ثالثاً. أسباب تطبيق إستراتيجية إحلال الواردات في الجزائر.

لقد كان الهدف من هذه الاستراتيجية إقامة صناعات إنتاجية للسلع في الدول النامية تحل محل ما كان يستورد، حيث قوبلت بالتشجيع من طرف الدول المتقدمة والنامية وكذا الجزائر، هذه الأخيرة التي تمثلت أهم الأسباب الدافعة لتبنيها هذه الاستراتيجية فيمايلي:
- تحسين مستوى النمو الاقتصادي، والذي من الممكن أن يكون مصاحباً لعملية التنمية الاقتصادية والتي تؤدي للتوسع في إنشاء الصناعات المحلية الجديدة لإشباع السوق المحلي.
- التخلص من العجز المحقق في ميزان المدفوعات خلال فترات تدهور حجم الصادرات وزيادة حجم الواردات، وهو ما أدى إلى إتباع هذه الإستراتيجية.

- وجود طلب متزايد على بعض السلع المستوردة، وهو ما عزز من إمكانية إتباع هذه الاستراتيجية دون الخوف من عدم وجود سوق للسلع المحلية الجديدة.

- التوجه العام الذي تفرضه السياسة الاقتصادية في رسم مخطط التنمية، وما يتطلبه ذلك من إقامة المزيد من الصناعات الوطنية وإلى خلق فرص للعمالة عن طريق إنتهاج هذه الاستراتيجية.

- السعي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي، حيث أدى إرتفاع أسعار المواد الأولية والإستهلاكية التي تستوردها الجزائر إلى انخفاض إيراداتها من العملة الصعبة، ووقوعها تحت شروط التبادل التجاري التي تفرضها الدول المتقدمة، مما أدى بها إلى تبني إستراتيجية الإحلال محل الواردات بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي.

- إحلال الصناعات المحلية محل الاستيراد، أي أنها تقيم هذه الصناعات لتغطية الاحتياجات المحلية، بدلا من الاعتماد على استيرادها من الخارج ؛ خاصة أنها تمثل احتياجا مطلوبا بشدة بعد مرحلة حرمان طويلة نسبيا، ويكون هذا على العموم من أجل تصنيع مواد خام متوفرة في محلياً بدلا من تصديرها خاما، ومن ثم استيرادها سلعا مصنعة. فبدلا من التصدير كمواد خـــام إلى البلدان الأجنبية، واستيراد الألبسة والأحذية المصنعة، يتم تحويل المواد الخام في الجزائر بصفتها البلد المنتج لهذه المواد.

- إقامة هذه الصناعات من أجل التخصص في التصدير وهي الحالة التي أخذت في الشيوع أكثر فأكثر في الآونة الأخيرة. فتقام صناعات تحويلية كاملة لا علاقة لها بالاحتياجات الداخلية ومتخصصة فقط، بالتصدير وخاصة في البلدان المتطورة الاستفادة من قوة العمل الرخيصة وتوفر المواد الخام المحلية.

ويمكن القول أن هذه السياسة لم تحقق المأمول منها وأنها لم تتعدى مرحلتها الأولى والمتمثلة في إنتاج السلع الاستهلاكية ولم تنجح إلى الانتقال إلى المرحلة الثانية في إنتاج السلع الصناعية الوسيطية الإنتاجية، كما أنها لم تتمكن من الانتقال بصناعاتها إلى مرحلة إرتياد الأسواق الخارجية[1]، مما دفع بالدولة إلى تبني والمضي في إستراتيجية التوجه إلى الخارج من خلال تشجيع الصادرات.

الفرع الثاني: سياسة التوجه نحو الخارج (تنمية الصادرات).

ظهرت أهمية تنمية الصادرات في الجزائر بعد الصدمة البترولية لسنة 1986، فأصبح من الضروري اتخاذ إجراءات صارمة للتصدي للأزمة والتخفيف من هشاشة الاقتصاد الوطني المعتمد بشكل شبه كلي على المحروقات، وذلك بتنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات والذي يعتبر أمراً ضرورياً من أجل إندماج الجزائر بشكل ناجح في التجارة العالمية وتحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع لا يهدد توازن ميزان المدفوعات، فسبب التأخر في تحرير النظام الاقتصادي والتجاري للجزائر ضعف حركية الصادرات الناتج بدوره عن ضعف الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الوطني والذي يعتبر السبب الرئيسي لعدم كفاية وفعالية سياسة الجزائر في التجارة الخارجية.

أولاً. دوافع اللجوء إلى تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر.

يمكن حصر أهم العوامل الدافعة نحو تبني الدولة الجزائرية لاستراتيجية تنميـــة وتنويع الصادرات في النقاط التالية:

1. مخاطر الاعتماد الشبه الكلي على الصادرات النفطية: إذ أنها تشكل 97 % من الصادرات و 3/4 من موارد الخزينة العمومية، ومن هنا يتبين أن الجزائر تعتمد على النفط للحصول على العملة الصعبة، ومن ثم استعمالها في تسديد فواتير الواردات المتزايدة من عام لآخر، ما يهدد اقتصاد البلد في حالة تدهور عوائد هذه الصادرات والعودة إلى سنوات الثمانينات.

2. الأهمية التي تكتسيها عملية التصدير في الاقتصاديات الوطنية: إذ تلعب الصادرات دورا مباشرا في معالجة الإختلالات الاقتصادية على المستوى الكلي، فهي تساهم في خلق فرص عمل جديدة، إصلاح العجز في ميزان المدفوعات، جذب الاستثمار المحلي والأجنبي، وتحقيق معدلات نمو مطردة.

3. مبررات ودوافع أخرى: ونذكر منها:[2]

- زيادة النزعة الحمائية للدول الصناعية المتقدمة أمام وارداتها من مختلف السلع الأولية والصناعية.
- تزايد أعباء الديون الخارجية نتيجة لتزايد العجز في موازين المدفوعات.
- تدهور معدلات التبادل الدولية بسبب ارتفاع مستويات الأسعار خاصة السلع الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة.

---

[1]- محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، الناشر قسم الاقتصاد، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 406.

[2]- وصاف سعيدي، تنميـــة الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلـــة الباحث، العدد 02، جامعة ورقلة، 2002، ص 9.

ثانياً. الإطار القانوني والمؤسساتي لتشجيع الصادرات خارج المحروقات.

تُعرف تنمية الصادرات من الناحية القانونية والتنظيمية بأنها مجموعة من الوسائل والإجراءات المختلفة، التي يتم إتباعها لتحفيز جميع السلع المصدرة دون اقتصار على سلعة واحدة. ومن بين أهم الإجراءات والهياكل التي اتخذتها الدولة الجزائرية لتحقيق هذا الهدف، هي:

1. الإجراءات القانوني لتنمية الصادرات:

وقصد بلوغ هدف تنمية الصادرات تم وضع إطار قانوني ينظم قطاع التصدير خارج المحروقات يتم من خلاله حصر مختلف العراقيل التي تواجه المصدر وترجمتها بعد ذلك في شكل تسهيلات على المستوى المالي والضريبي والجمركي.

1.1. التسهيلات الماليـــة: بداية من القانون رقم 02/90 المؤرخ في سبتمبر 1990، والذي ينص في مادته السابعة على أن يسمح للمصدر التصرف في جزء أو في كل المبالغ المحصل عليها بالعملة الصعبة من خلال قيامه بعملية تصدير منتجات خارج المحروقات، وتمس هذه المادة أيضاً مصدري الخدمات، ومن جانب آخر تم إقرار عملية التوطين والتسوية المالية للصادرات خارج المحروقات.

أما فيما يخص البنوك التجارية، فقد منح لهذه الأخيرة حرية أكبر في إدارة النقد الأجنبي من حصيلة الصادرات خارج المحروقات. وتم تجسيد إعـــادة تأهيل تشريعاتنا وتنظيماتنا عبر إصدار الأمر رقم 04/03 المؤرخ في 17 جويلية سنة 2003، والمتعلق بالقواعد العامة المطبقة على تصدير واستيراد السلع. ويكرس هذا الأمر مبدأ تحرير استيراد وتصدير السلع، ويذكر الأمر نفسه أنه يمكن لكل شخص معنوي أو طبيعي ممارسة التجارة الخارجية شرط خضوعه لمراقبة الصرف.

ومع إنشاء سوق صرف ما بين البنوك في الجزائر، كان من المهام الأساسية لهذا السوق هو تغطية العمليات الجارية للبنوك وعمليات زبائنهم المتعلقة أساساً بإعادة تمويل وتقديم تسبيقات حول الحصيلة المتأتية من الصادرات خارج المحروقات والمنتجات المنجمية. إضافة يتم تقديم الدعم للمصدرين بعض المواد لاسيما منها التمور، حيث أن تصديرها يستفيد من دعم مزدوج طبق للقرار الوزاري المشترك بين وزارة التجارة والفلاحة سنة 2001 والمتمثل في التكفل بـ 80 % من نفقات النقل ومنح 5 دينار جزائري لكل كلغ كمكافئة لتشجيع الإنتاج والتصدير.

وبموجب المادة 129 من قانون المالية لسنة 1996 تم إنشاء حساب خاص تحت رقم 084/302 بعنوان الصندوق الوطني الخاص بترقية الصادرات وغرض إنشائه هو تقديم المساعدات المالية التي تتمثل في قيمة 80 % للمعارض الدولية و 80 % لتكاليف النقل، بالإضافة إلى تقديم المساعدات في خصوص دراسات الأسواق وتحسين النوعية.[1]

[1]-Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur (ALGEX), Depuis le Site Web: www.algex.dz, Consulté le 27/01/2015.

2.1. التسهيلات الضريبية: تعتبر الضرائب عنصرا هاماً في عملية ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال إعفاء المؤسسات المصدرة إعفاءاً كلياً أو جزئياً من دفع الضرائب، ومن أمثلة هذه الإعفاءات هي:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، حيث تعتبر كل المبيعات الموجهة نحو التصدير معفاة باستثناء بعض العمليات المتعلقة ببيع الأشياء الفنيـــة.

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، من خلال المادة 12 من قانون المالية لسنة 1996 ويتمثل هذا الإعفاء لمدة 5 سنوات بالنسبة للمؤسسات التي تحقق عمليات تصديرية من السلع والخدمات إلى الخارج، أما بالنسبة لخدمات مدة الإعفاء 3سنوات لفائدة وكالات السياحة والأسفار، كما قدم تحفيزات ضريبية لقطاع الفنادق.

- الإعفاء من الدفع الجزافي (VF)، زمن الرسم على النشاط المهني (TAP)، حيث أدرج إعفاء الصادرات خارج المحروقات ضمن المادة 19 من قانون المالية لسنة 1996 وهذا باستثناء خدمات النقل البري والجوي والخدمات البنكية وخدمات إعادة التأمين كذلك استفادة قطاع السياحة من إعفاء 3 سنوات يمس فقط رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة. وتم تدعيم هذا عن طريق المـــادة 6 من قانون المالية لسنة 2006.

3.1. التسهيلات الجمركية: لجأت السلطات العمومية في بادئ الأمر بهدف تدعيم الصادرات إلى إجراء تخفيضات على الحقوق الجمركية إلى أن وصلت النسبة إلى 0 %، وفي خطوة ثانية وبموجب القانون الجمركي رقم 10/98 المؤرخ في 22 أوت 1998، والذي نص على جملة من التسهيلات الجمركية والحد من التعقيدات في إجراءات التصدير، ونذكر منها تسهيلات مراقبة البضائع؛ وتسهيلات تحديد الحقوق والرسوم، وتسهيلات في نمط تحصيل الحقوق والرسوم؛ وتسهيلات في الإجراءات الجمركية.

ويمكن القول أنه بالرغم من أهمية هذه الإجراءات وضرورتها إلا أنها تقدر أن تكون إلا إجراءات كلاسيكية تستمدها معظم الدول لتنمية صادراتها، وبالتالي الحديث اليوم أصبح أكثر حول إجراءات جديدة يمكن أن يعول عليها، مثل تقديم المعلومات حول الأسواق الأجنبية، وتكثيف النشاطات التسويقية عبر الدبلوماسيات الموجودة في الخارج.

2. الهيئات المساهمة في تنمية الصادرات غير النفطية:

أنشأت السلطات العمومية بغيـــة تنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات جملة من المؤسسات والتي من شانها العمل على خلق ديناميكية جديدة لقطاع التصدير خارج المحروقات، سواء في مجـــال التمويل أو التأمين والتسويق.

1.2. إعادة تنظيم دور وزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية: حيث أعادت سلطة التعديل الهيكلي تنظيم دور وزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية بمقتضى المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 207/94 المؤرخ في 16 جويلية 1994، حيث تم تكليف الوزارة بمهمة ترقية التبـــادل مع الخارج. ولتحقيق هذه المهمة تساهم الوزارة في وضع التصورات الجديدة للأدوات التنظيمية والهيكلية المتعلقة بالتجارة الخارجية، كما تعمل على تنشيط هذا القطاع في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف بالإضافة إلى كونها شريك أساسي في التحضير والتفاوض حول

الاتفاقات التجارية مع الشركاء الأجانب. وتعمل السلطة على تجنيد الوزارة لخدمة سياسة ترقية الصادرات خارج المحروقات، وإذا لم تعد الوزارة لهذا المعنى جهاز محايد، بل أصبحت أداة في يد الدولة لتوجيه الأعوان الاقتصاديين نحو التصدير، وبما يتماشى وانشغالات السلطة في تحقيق التوازن المنشود للميزان التجاري الجزائري.

2.2. إنشاء الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية (promex): وأنشأ هذا الديوان بموجب المرسوم التنفيذي 327/96 المؤرخ في 6 أكتوبر 1996[1]، وهي هيئة عامة ذات طابع إداري، حيث يتكفل الديوان بإعداد برنامج لترقية وتحليل أوضاع السوق العالمية لتسهيل دخول المنتجات الجزائرية إلى هذه الأسواق والزيادة من حجمها، وتكوين وتسيير شبكة المعلومات التجارية وبنك المعطيات لخدمة جميع المعنيين بالتجارة الخارجية؛ وضع ونشر البيانات المتعلقة بالوضع الاقتصادي فيما يخص التجارة الخارجية للمؤسسات والإدارات؛ وانجاز الدراسات المستقبلية وتحريك كل المساعدات التقنية الضرورية في ميدان التجارة الخارجية. ويتكفل بكل الأعباء الخاصة بدراسة الأسواق الأجنبية ونقل البضائع وتمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد.

3.2. إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI): أنشأت هذه الغرفة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93/96 المؤرخ في 03 مارس 1996[2]، وقد كيفها المشرع على أنها هيئة عامة ذات طابع صناعي وتجاري وهي تعمل على ترقية وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية وتوسيعها نحو الأسواق الدولية بتنظيم الملتقيات والتظاهرات الاقتصادي وانجازات الدراسات الخاصة بترقية المنتوجات الوطنية في الأسواق الخارجية، وتقديم الاقتراحات بتسهيل عمليات التصدير وكذا إبرام اتفاقيات ثنائية مع الغرف التجارية الأجنبية وتتدخل أيضا في حل النزاعات المتعلقة بالتبادل التجاري وتضم ثلاث أجهزة، وهي الجمعية العامة ومجلس الغرفة واللجان التقنية للغرفة.

4.2. إنشاء الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات (CAGEX): تأسست الشركة الجزائرية للتأمين وضمان خدمات الصادرات وفق مقتضيات الأمر رقم 06/96 المؤرخ في 10 جانفي 1996، وهي شركة تتشكل من مساهمات مجموعة من المؤسسات المصرفية وشركات التأمين، والهدف من إنشاء هذه الشركة يتمثل في ترقية الصادرات الوطنية خارج المحروقات، وكذا تدعيم القدرات التصديرية الغير مستغلة والعمل على دفع المصدرين على اقتحام الأسواق الدولية وذلك بفضل الضمانات التي تقدمها والتمويل المقدم من طرف البنوك كما تساهم في تقريب المصدرين الجزائريين من التعاملين الأجانب، مع تزويدهم بالمعلومات عن الزبائن والأسواق الدولية بصفة دورية وذلك لتحسين عمليات التصدير وتفادياً لوقوع خسائر.

---

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 58، المادة رقم 04، المرسوم التنفيذي رقم 327/96 المؤرخ في 23 جمادى الأولى عام 1417 الموافق 1 أكتوبر سنة 1996، المتضمن إنشاء الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية، ص 10.

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، المرسوم التنفيذي رقم 93/96 المؤرخ في 14 شوال عام 1416 الموافق 03 مارس سنة 1996، المتضمن إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، ص 19.

5.2. إنشاء صندوق خاص لترقية الصادرات: أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 205/96 المؤرخ في 5 جوان 1996 المحدد لكيفيات سير حساب التخصيص الخاص رقم 84/32 المفتوح لدى الخزينة ويتدخل هذا الصندوق لتمويل الأبحاث المتعلقة بالأسواق الدولية، والتي تهدف إلى توفير المعلومات للمصدريين وتحسين نوعية المواد المخصصة للتصدير. وقد تم توسيع مجال تدخل الصندوق بمقتضى المادة 129 من قانون المالية لسنة 1997، حيث أصبح في الواقع أشبه بمؤسسة مالية تضمن السير الحسن لعمليات التصدير، وذلك عن طريق قانون المالية لسنة 2007 وتم تنظيمه عن طريق مرسوم وزاري المعدل والمتمم لسنة 2009، الذي يوضح إيرادات ونفقات وطرق الدعم للصندوق، وتم إنشاء مجلس وطني لترقية الصادرات يشرف عليه رئيس الحكومة تتمتع بصلاحية إنشاء مكاتب ربط (ALGEX) وكذا إنشاء هيئة وطنية تتكلف بترقية التجارة الخارجية وتمثيل وتوسع تجاري في الخارج بغرض مساعدة دخول شركاتنا إلى الأسواق الخارجية.

6.2. الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين (ANEXAL): تم إنشاء هذه الجمعية في 10 جوان 2001 من أجل الدفاع عن حقوق ومصالح المصدرين الجزائريين وتضم أكثر من 100 مصدر، وأهم وظائفها المساهمة في تطوير إستراتيجية التصدير، وإيجاد مساحة للتواصل بين المصدرين وتجميع ونشر المعلومات ذات الطابع التجاري والاقتصادي وتوفير المساعدة التقنية لتطوير القدرات التصديرية للمتعاملين.

7.2. إنشاء مناطق حرة: تم إنشاء هذه المناطق في إطار قانون ترقية الاستثمار حيث يتكفل المستثمرون المقيمون بها بإنتاج سلع مخصصة للتصدير، كما يمكن تصريف بعض منها داخل التراب الوطني شريطة أن لا تتعدى نسبة التصريفات 20% من الإنتاج.

الفرع الثالث: إنعكاسات إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية على الأداء التصديري بالجزائر.

إن الحديث عن دور إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في ترقية الصادرات خارج المحروقات تقتضي إبراز مدى مساهمتها على مستوى التصدير منذ بداية تطبيقها إلى يومنا هذا. وكذا مدى تنافسية المنتجات المحلية في الأسواق الأجنبية وبالتالي الوقوف أمام حقيقة الوضع فيما يخص نقاط القوة والضعف التصديرية لمؤسساتنا في مجال الصادرات خارج المحروقات في ظل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر. إلا أنه ونظراً لمحدودية فترة الدراسة سوف نتطرق لذلك خلال الفترة (2014/1999).

أولاً. تطور قيمة الصادرات غير النفطية خلال الفترة (2014/1999).

إن هيكلية الصادرات بالنسبة للجزائر بصفة عامة تبقى نفسها من سنة لأخرى، من حيث التركيبة أو الحجم، إذ أن المحروقات ما زالت تشكل ما نسبته أكثر من 97% من إجمالي الصادرات، وهذا خلال الفترة (2014/1999)، مما يعني أن ما يقارب 3% فقط من إجمالي الصادرات هي صادرات خارج المحروقات، وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية لتنمية هذا النوع من الصادرات، إلا أن هذه الأخيرة لم تتجاوز 5% في أحسن

الأحوال، فالحكومات المتوالية خلال هذه الفترة عملت على تسطير مجموعة من البرامج الاستثمارية، بغرض تنمية الصادرات غير النفطية واستهدفت أكثر من 3 مليار دولار، إلا أن الهدف لم يجد طريقه إلى التحقيق، وبقيت قيمة هذا النوع من الصادرات تتراوح بين 600 مليون دولار وأكثر بقليل من مليارين ونصف المليار دولار، وفيما يلي الجدول رقم (38) يوضح تطور قيمة الصادرات غير النفطية للجزائر.

الجدول رقم (38): تطور قيمة ومعدل الصادرات خارج المحروقات بالجزائر خلال الفترة (2014/1999).

(الوحدة: مليار دولار)

السنوات	إجمالي الصادرات	الصادرات النفطية		الصادرات غير النفطية	
		القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
1999	11.3	10.9	96.5	0.4	3.5
2000	21.7	21.1	97.3	0.6	2.7
2001	19.2	18.5	96.4	0.7	3.6
2002	18.8	18.1	96.3	0.7	3.7
2003	24.6	24.0	97.6	0.6	2.4
2004	32.1	31.3	97.6	0.8	2.4
2005	46.2	45.3	99.0	0.5	1.0
2006	54.7	53.6	98.0	1.1	2.0
2007	60.5	59.2	97.9	1.3	2.1
2008	79.2	77.3	97.7	1.9	2.3
2009	45.4	44.4	97.8	1.0	2.2
2010	57.2	55.7	97.4	1.5	2.6
2011	73.7	71.6	97.2	2.1	2.8
2012	72.8	70.6	97.0	2.2	3.0
2013	65.4	63.4	97.0	2.0	3.0
2014	61.2	58.4	95.5	2.8	4.5

Source: - (2000/2014) Données du Ministère des Finances, Direction Générale de la Prévision et des Politique, Depuis le Site Web: www.dgppmf.gov.dz, Consulté le 12/02/2015.

- (1999) Direction Générale des douanes, Centre National de l'informatique et des Statistiques (CNIS), Depuis le Site Web: www. douanes-cnis.dz, Consulté le 23/01/2015.

من خلال الجدول رقم (38)، يلاحظ ارتفاع طفيفاً في قيمة الصادرات غير النفطية من سنة لأخرى، وقد سجلت أعلى قيمة لها سنة 2014، حيث قدرت بـ 2.8 مليار دولار، إلا أنها تبقى غير مقنعة وذلك بالنظر إلى حجم المجهودات المبذولة من طرف الدولة لترقية هذا النوع من الصادرات منذ بداية عملية التحرير التجاري.

حيث عملت الجزائر في إطار إصلاحات صندوق النقد الدولي بانتهاج إصلاحات على مستوى التجارة الخارجية على غرار الخوصصة وإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل إعطاء دفعة للاستثمارات الخاصة لترقية الصادرات خارج المحروقات، وذلك بتدعيم تواجد المؤسسات الوطنية بالأسواق الدولية بإصدار عدة قوانين تعطي امتيازات مالية وضريبية للمؤسسات المصدرة وإنشاء عدة مؤسسات تقوم بهذا الدور. ولكن الجزائر لم تنجح في هذه السياسة لضعف حجم الصادرات خارج المحروقات من بداية التحرير إلى يومنا هذا.

فبالرجوع للنتائج المحققة ضمن الفترة (2014/1999)، نستطيع الجزم بأن الصادرات غير النفطية للجزائر قد شهدت فعلاً تطوراً من حيث القيمة، أما من حيث النسبة فهي ظلت نفسها تتراوح بين 2 % وإلى أقل من 5 % في أحسن الأحوال على الرغم من التحسن في القيمة، وهذا ما يمكن إرجاعه إلى كون هذا التطور كان مصاحباً بتطور مماثل على صعيد الصادرات الإجمالية كنتيجة لتحسن أسعار النفط بهذه الفترة. بالإضافة إلى العوامل التالية:[1]

- المنافسة القوية لمنتوجات الدول المتقدمة، بالإضافة إلى التحديات الداخلية التي تواجه العديد من الشركات الاقتصادية.

- نقص فعالية البرامج الاستثمارية العمومية المنفذة خلال الفترة (2014/1999) في الرفع من نسبة الصادرات خارج المحروقات، إذ أن قطاع المحروقات لا يزال يمثل أحد المكونات الرئيسة للناتج الداخلي الخام، وأن النمو خارج قطاع المحروقات على الرغم من معدله الهام إلا أنه يبقى هامشياً.

- عدم القدرة على تنويع التركيبة السلعية خارج المحروقات، إذ أنها ما زالت التركيبة نفسها تطغى عليها المواد الطاقوية، الزيوت، التمور.

- ضعف مساهمة كل من قطاعي الصناعة والزراعة في الناتج الداخلي الخام بصفة عامة، وهو ما انعكس على ضعف قدرتها التصديرية بالمقابل.

ثانياً.مؤشرات أداء الصادرات غير النفطية الجزائرية خلال الفترة (2014/1999).

يمكن قياس أداء الصادرات الجزائرية خارج المحروقات من خلال المؤشرات التالية:

1.مؤشر القدرة على التصدير خارج المحروقات: ويحسب بقسمة قيمة الصادرات على الناتج الداخلي الخام، ويُعبر عن مدى قدرة الدولة على التصدير خارج المحروقات، ويمثل هذا المؤشر نصيب الصادرات خارج المحروقات من الناتج الداخلي الخام، أي أن: مؤشر القدرة على التصدير خارج المحروقات = (الصادرات خم/ PIB) x 100.

2.معدل التغطية خارج المحروقات: يحسب بقسمة قيمة الصادرات غير النفطية على إجمالي الواردات، ويُعبر عن معدل تغطية الواردات الإجمالية بالصادرات غير النفطية. أي يمكن الحصول على معدل التغطية إنطلاقاً من المعادلة التالية: معدل التغطية خارج المحروقات = (الصادرات خارج المحروقات / إجمالي الواردات) x 100.

---

[1]- عائشة خلوفي وأخرون، مرجع سابق، ص 25.

3. مؤشر الانفتاح التجاري خارج المحروقات: ويحسب بقسمة قيمة الصادرات غير النفطية مضافاً إليها الواردات على قيمة الناتج الداخلي الخام، ويقيس هذا المؤشر مدى الانفتاح الدولي على العالم الخارجي في المجال غير النفطي. ومنه فإن مؤشر الانفتاح التجاري خارج المحروقات = (الصادرات خارج المحروقات + الواردات / PIB) x 100.

الجدول رقم (39): مؤشرات التصدير خارج المحروقات للجزائر خلال الفترة (2013/2000).

(الوحدة: (%))

السنوات	مؤشر القدرة على التصدير	معدل التغطية خارج المحروقات	مؤشر الانفتاح التجاري
2000	01.09	02.76	17.88
2001	01.27	03.64	19.37
2002	01.23	03.72	22.35
2003	00.88	02.43	20.76
2004	00.93	02.49	22.39
2005	00.48	01.08	20.27
2006	00.94	02.01	19.31
2007	00.96	02.14	21.43
2008	01.11	02.39	24.21
2009	00.72	02.20	29.51
2010	00.93	02.62	26.05
2011	01.05	02.84	24.72
2012	01.05	03.02	23.58
2013	00.95	03.05	27.31

Source: Préparé par le chercheur à travers:

- (2000/2013) Données du Ministère des Finances, Direction Générale de la Prévision et des Politique, Depuis le Site Web: www.dgppmf.gov.dz, Consulté le 22/12/2014.

إن ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم (39)، هو أن مؤشر القدرة على التصدير بقي متدنيًا للغاية، وذلك بمتوسط عام بلغ 0.97%. وهذا بسبب تدني نسبة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات، وأيضًا لتأثر المؤشر بالارتفاع الكبير في الناتج الداخلي الخام نتيجة لارتفاع في أسعار النفط بفترة الدراسة.

أما مؤشر التغطية، فهو الآخر عرف تدهورًا بسبب تدني الصادرات غير النفطيـــة من جهة، وارتفاع الواردات من جهة ثانية، كنتيجة لتحسن المداخيل واستجابة لمتطلبات البرامج التنموية الضخمة المسطرة منذ بداية سنة 2000. حيث لم يتجاوز معدل التغطيـــة خارج المحروقات نسبة 4 % في أحسن أحواله على مدى الفترة المعنيـــة بالدراسة.

أما التحسن الوحيد الذي كان قد سُجل في مؤشرات أداء الصادرات غير النفطية للجزائر بهذه الفترة، فكان على مستوى مؤشر الانفتاح التجاري خارج المحروقات، إذ انتقل من سنة 2000 من 17.88 % إلى 29.51 % سنة 2009 ليعود إلى الانخفاض بشكل طفيف سنـــة 2013 حيث بلغ 27.31 %، ويعـــود هذا التحسن الحاصل في هذا المؤشر إلى تزايد الواردات الجزائرية وبدرجة أقل لتحسن الحاصل على مستوى الصادرات غير النفطية.

وعليه، فإنه من خلال العرض والتحليل السابق لنتائـــج إستراتيجية الجزائر في ترقيـــة تجارتها الخارجية وتفعيلها، فإننا نرى أنه من الضروري إعادة النظر في السبل الكفيلة بتطوير هذا القطاع وتسهيل نشاطه على المستوى المحلي في البداية من خلال دعم تسييره بجملة من التنظيمات واللوائح والقوانين تستقطب الاستثمارات الأجنبية وتشجع المحلية، وهو ما يكفل نمو هذا القطاع وزيادة مساهمته في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية.

وبالإضافة إلى ذلك فإنه لابد من تدعيم هذه البرامج والإستراتيجية المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية من كل الفاعلين الاقتصاديين من قريب أو بعيد لمزيد من الفعالية على الأنشطة التصديرية. وكذلك عن طريق تدعيم كل آليات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر الكمية منهـــا والنوعية للمساهمة أكبر في تنشيط العمل التصديري.

وبصفة عامة، يمكن إجمال أهم الميزات التي من الممكن أن نستخلصها من دراسة سياسة التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة (2014/1999) فيما يلي:

- يعتبر قطاع التجارة الخارجية الجزائري من أهم القطاعات الاقتصادية وذلك استناداً إلى عدة مؤشرات أهمها أن الجزائر دولة بترولية، لذلك فالتجارة الخارجية الجزائرية تشهد جملـــة من الإصلاحات والتعديلات الهيكلية المنتهجة والتي تقوم بالأساس على فكرتي ترقية الصادرات ومن ثم البحث عن سبل الاندماج في السوق الدولية.

- لا تزال الصادرات البترولية تحضى بحصة الأسد من إجمالي الصادرات الجزائرية على اعتبار أن الجزائر دولة نفطية، وهذا ما يفسر بالدرجة الأولى مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بالسوق العالمية للبترول وأنه رهن الظروف التي قد تطرأ على هذه السوق، أما عن باقي الصادرات (صادرات غير نفطية) فهي لم تبلغ حتى نسبة 5% من إجمالي الصادرات موزعة بين عدة مجموعات سلعية محددة.

- تتميز الواردات الجزائرية بالتركز السلعي، حيث تعتبر سلع التجهيز الصناعي أهم السلع المستوردة من الخارج، أما بالنسبة لقيمة الواردات فقد شهدت تزايداً مستمراً طوال فترة الدراسة، وذلك نتيجة لدخول الجزائر مرحلة اقتصاد السوق وحتمية الانفتاح الاقتصادي على الخارج.

- إن السوق الأوربية تمثل أهم المناطق التي تشكل سوقاً مهما لامتصاص الصادرات الجزائرية أو في تموين السوق الجزائرية بمختلف السلع. في حين تبقى صادرات القطاع الخدماتي الأضعف فهو قطاع لا يزال يعاني من التهميش.

خلاصة الفصل:

إن الملاحظ للنتائج المحققة يحكم بإيجابية وفعالية هذه السياسة الكيترية التوسعية المدعمة للطلب الكلي في التأثير الإيجابي على النشاط الاقتصادي، لكن الملاحظ لهذه النتائج مقارنة مع ما أنفق من مبالغ من جهة وما تسرب إلى القطاع الخارجي من جهة أخرى يجزم بمحدودية هذه السياسة ونقص فعاليتها.

فمن منطلق التحليل العام لواقع السياسة الاقتصادية في الجزائر، فإننا نرى بأن السلطة النقدية بالجزائر قد حاولت الاستجابة لمتطلبات التغيرات الاقتصادية المالية منها والنقدية، ساعية في نفس الوقت إلى أن تتوافق مع التحديات الداخلية الجديدة، حيث تمحورت أهدافها حول العمل على تحقيق الاستقرار النقدي والحفاظ على مستوى ملائم لسعر صرف الدينار الجزائري واستقرار المستوى العام للأسعار كهدف نهائي والعمل على تنشيط الاستثمار، ودفع عجلة التنمية، إلا أنه يلاحظ أن السياسة النقدية لم تستطع تحقيق كل النتائج المرجوة من هذه الأهداف، كما أن ما تحقق من إنجازات خلال هذه السنوات لا يمكن إرجاعه بصفة أساسية إلى نجاح السياسة النقدية. فالجزائر عرفت أوضاعاً اقتصادية حرجة في بداية العشرية الماضية، تميزت بضعف النمو الاقتصادي بشكل عام واختلال التوازنات الداخلية والخارجية، فضلاً عن المعدلات العالية للبطالة.

كما أن السياسة المالية العامة في الجزائر لا تكاد تتأثر بمختلف التوازنات الخارجية لكون الإيرادات تخضع بدرجة كبيرة لما يطرأ على السوق النفطية كون الإيرادات ترتكز بنسب عالية على الجباية البترولية، واعتبارا لما تمثله الميزانية في تمويل الاقتصاد وإنعاشه، يظهر واضحا مدى تبعية وتيرة الإنعاش لمستوى مداخيل الجزائر من إيرادات المحروقات، أما موارد الميزانية الأخرى (الجباية العادية) فهي مرتبطة بوتيرة النشاط الاقتصادي وهذا الأخير تتحكم فيه المتغيرات الخارجية بدرجة كبيرة وبالأخص سعر النفط وسعر الصرف.

في حين لاتزال سياسة التجارة الخارجية الجزائرية تشهد جملة من الإصلاحات والتعديلات الهيكلية المنتهجة، والتي تقوم بالأساس على فكرتي ترقية الصادرات خارج المحروقات ومن ثم البحث عن سبل الاندماج في السوق الدولية. إلا أن الهاجس الرئيسي أمام الإخفاق المحتمل في كل مرة هو تزايد حجم الواردات خلال هذه الفترة، وهو ما يعني أن نسبة كبيرة من الزيادة في الطلب الكلي المتولدة عن البرنامج التنموية قد تم تلبيتها من القطاع الخارجي عن طريق الإستيراد ولم يتم تلبيتها من طرف جهاز الإنتاج المحلي، وهو ما يعني ضياع العديد من فرص الإنتاج والعمالة والمداخيل، أي أنه لو تم تلبية تلك الزيادة في الطلب أو على الأقل جزء كبير منها محلياً لشهدت معدلات النمو ارتفاعا أكبر.

الفصل الرابع:

دراسة قياسية للعلاقة بين السياسات الاقتصادية والنمو الإقتصادي في الجزائر.

تمهيـــــد:

من خلال تتبعنا لتطورات السياسة الاقتصادية في الجزائر بهذه الفترة ضمن الفصل الثالث، لاحظنا الدور الهام الذي تحاول أن تؤديه السلطة النقدية والمالية والتجارية في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي. وللوقوف على حقيقة هذا الدور، سيتم في هذا الفصل إجراء تحليل قياسي كمي للتعرف على مدى تأثير السياسة المالية والنقدية والتجارية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2014/1999)، أملاً في التوصل الى نتائج مساعدة في تحديد العلاقة بين السياسات الاقتصادية الملائمة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

ومن هذا المنطلق، أردنا أن نتطرق في البداية إلى إعطاء نظرة شاملة للإطار النظري الخاص بالاقتصاد القياسي قبل الدخول في تفاصيل الدراسة القياسية المتعلقة بالبحث، وبخصوص هذه الأخيرة فقد تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي الإسمي كمقياس للنشاط الإقتصادي أو النمو الاقتصادي، والقيمة الإسمية لعرض النقد الواسع لتمثيل السياسة النقدية. أما السياسة المالية فقد تم تمثيلها بالقيم الإسمية للنفقات العامة، وبالنسبة للسياسة التجارية فقد تم تلخيصها في نمو الصادرات الكلية، ووفقاً لذلك تم تشكيل النموذج المعني بدراسة العلاقة السببية بين هذه المتغيرات والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، وباعتبار أن هذا الأخير أحد أهم مقياس النمو الاقتصادي. وقد جاءت محتويات هذا الفصل في ثلاثة مباحث رئيسية كمايلي:

المبحث الأول: الأسس النظرية للإقتصاد القياسي.

المبحث الثاني: مدخل عام لنماذج الانحدار الخطي.

المبحث الثالث: نموذج قياسي لتحديد أثر السياسات الاقتصادية على النمو الإقتصادي في الجزائر بالفترة(2014/2000).

المبحث الأول: الأسس النظرية للإقتصاد القياسي.

سنحاول في هذا المبحث تقديم إطـــار نظري خـــاص بالاقتصاد القياسي، الذي أصبح من العلوم البـــالغة الأهمية في الوقت الحاضر، باعتباره الأداة الأساسية التي تقدر مكونات النظرية الاقتصادية وغيرها من العلوم، بإعطائها تقديرات عدديه تقربها إلى الواقع لتكون أكثر منطقية وقبولاً، فغالبية العلاقات التي تقدمها لنا النظرية الاقتصادية يمكن صياغتها في صورة نماذج رياضية تقدر من واقع البيانات العملية، وهذا ما يمكننا من وضع التنبؤات على الآثار الكمية على أحد المتغيرات الاقتصادية، التي يمكن أن تترتب على التغير في أحد أو بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى. حيث أن أغلب المتغيرات الاقتصادية قابلة للقياس الكمي وبالتالي فإن استخدام أسلوب الرياضي يساعدنا في شرح العلاقات الاتجاهية بين المتغيرات الاقتصادية.

لهذا يحاول الاقتصاد العـــالمي الجمع بين النظرية الاقتصادية والأساليب الرياضية والطرق الإحصائية للحصول على تقديرات كمية يمكن استخدامها في التنبؤ والتحليل وإتخاذ القرارات، فيمكن القول أن الاقتصاد القياسي أصبح بمثابة مختبر النظرية الاقتصادية. وسوف نلم في هذا الجزء بالإطار العام للاقتصاد القياسي من حيث مفهومه أهدافه ومنهجية البحث فيه، وكذا سيتم التعرف على مشاكل الاقتصاد القياسي التي يواجهها كل باحث وطرق معالجتها.

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي.

يعد الاقتصاد القياسي أحد فروع علم الاقتصاد المستخدمة للأساليب الكمية في تحليل الظواهر الاقتصادية، وله علاقة وثيقة بالرياضيات والطرق الإحصائية وهناك كثير من الالتباس بينه وبين الاقتصاد الرياضي والإحصاء الاقتصادي، وسنحاول في هذا المطلب أن نوضح مفهوم الاقتصاد القياسي ومدى اختلافه عن بقية علوم المعرفة مع إعطاء فكرة مركزة عن أهداف ومنهجية البحث في الاقتصاد القياسي.

الفرع الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي.

قبل التطرق إلى الاقتصاد القياسي إرتئينا إعطاء ولو بصورة مختصرة نبذة تاريخية حول الاقتصاد القياسي.

أولاً. نبـــذة تـــاريخيـــة:

إن أول ظهور للاقتصاد القياسي جاء مع إنشاء جمعية القياس الاقتصادي (Society econometric) سنة 1930 [1]، ومن إصدار المجلة الدورية (econometrica) سنة 1933، حيث نشر محرر هذه المجلة رانجر فريش (Ranger frisch) مقالا حدد فيه الإطار والطرائق التي تستخدم في الاقتصاد القياسي[2]، وقد أكد فيها على أن النظرية الاقتصادية والطرائق الإحصائية والعلوم الرياضية هي الأركان الرئيسية في الاقتصاد القياسي.

---

[1]- تومي صالح، مدخل لنظرية القيـــاس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1999، ص 2.

[2]- وليد إسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص 21.

لقد جرت محاولات عديدة لإيجاد قيم عددية لبعض المتغيرات النظرية الاقتصادية أهمها محاولات الاقتصادي باريتو V.Pareto (1923/1848) في توزيع الدخول في ضوء البيانـــات الدولية كذلك أرنست أنجـــل Ernest Engel في إيجاد العلاقة بين الدخل والاستهلاك في ضوء تحليل بيانات ميزانية الأسرة 1821.

وفي بداية القرن التاسع عشر كانت هناك محاولة للاقتصاد هنري مورا H.L.Moora في تحديده لقيم عددية لبعض العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، وقد طور كل من كوب دوكلاس معادلتهما المشهورة عام 1928 والتي عرفت باسم دالة الإنتاج كوب دوكلاس Cobb Douglas.

وبعد الثلاثينيات بدأ الاقتصاديون في تقدير العلاقـــات الاقتصادية التي تتكون من مجموعة من المتغيرات بـــدلاً من متغيرين مثل: أعمـــال آيرفنج فيشر Irving Frisher (1967/1947) في تحديده لأثـــر المتغيرات التي تؤثر على سعر الفائدة وكمية النقود.

وبدأت الصورة تكتمل في تكوين علم الاقتصاد القياسي بشكل واضح عبر كتاب طرق الاقتصاد القياسي للبرفسور ج. جونستن J.Johinston وبعده الكتاب النظرية القياسية للبروفسور كوستيانس، وتوالت بعدها الأبحاث والكتب في هذا المجال حتى وقتنا الحاضر.

ثانياً. تعريف الاقتصاد القياسي.

إن أصل مصطلح الاقتصاد القياسي يوناني وهي كلمة مكونة من جزئين أي Economic اقتصادي، و metrics وتعني قياس أي القياس الاقتصادي، والذي يهتم بقياس المتغيرات الاقتصادي في حين يرى البروفسور أوسكار لانكة Osker long بأن أصل هذا المصطلح مشتق من مفهوم Bio matrics الذي ظهر في القرن التاسع عشر في حقل الدراسات البيولوجية، وقد أصبح فيما بعد علما مستقلا بحد ذاته.[1]

كذلك ترى كوتسيانيس بأن علم الاقتصاد القيـــاسي هو جمع علمي متنـــاسق لطرائق ومفاهيم وتقنيات الرياضيات والإحصاء والاقتصاد وعلاقتها، ويجده آوتس وكيلنجين Oates et H. Kelejian بأنه التحليل الكمي للسلوك الاقتصادي.[2]

أما ج. جونستن J.Johinston فقد حدده بعلم يهتم بتقييم واختبار المعلمات a .b وغيرها للنماذج الاقتصادية، ويحدده ساموبلسون Samuelson بأنه فرع من علم الاقتصاد يبحث في التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الحقيقيةمستعينا بتطور النظرية الاقتصادية والطرائق الإحصائية، ويجده ثايل H.Thiel بأنه علم يتعامل مع التحديد العددي للقوانين الاقتصادية.

---

[1]- وليد إسماعيل محمد السيفو، أحمد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 22.

[2]- وليد إسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف وآخرون، مرجع سابق، ص 23.

أما البروفسور لانج lange عرف بأنه العلم الذي يبحث في تحديد قوانين كمية ثابتة بالطرق الإحصائية لمتغيرات الحياة الاقتصادية.

كما عرفه الباحث A.S.gldberge أن القياس الاقتصادي يستخدم أدوات النظرية الاقتصادية والرياضيات والإحصاء لتحليل الظواهر الاقتصادية.[1]

نلاحظ ما سبق أن كل التعاريف متشابهة، ومتفقـــة على أن الاقتصاد القياسي هو ذلك العلم الذي يدمج بين النظرية الاقتصادية، واستخدام الطرق الإحصائية والرياضيـــات للوصول إلى تقييم كمـــي للمتغيرات الاقتصادية.

الفرع الثاني: علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى.

يعتبر الاقتصاد القياسي محصلة لثلاث فروع من المعرفة، هي الإحصاء والنظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي، حيث تتكامل هذه الفروع من أجل توفير قيم عددية لمعلمات المتغيرات الاقتصادية المختلفة، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

أولاً. النظرية الاقتصادية والاقتصاد القياسي.

يعتبر الاقتصاد القياسي انعكاس كمي للنظرية الاقتصادية اللفظية فهو لا يختلف عن النظرية الاقتصادية إلا في تقنية تعبيره عن العلاقات الاقتصادية بين الظواهر وتحويلها إلى علاقات كمية يمكن قياسها بالتقنيات الرياضية والإحصائية، فالتعابير اللفظية لا يمكن التعبير عنها عدديا إلا عبر تحويلها الكمي.[2]

ثانياً. الاقتصاد القياسي والإحصاء.

ينقسم الإحصاء إلى إحصاء اقتصادي وإحصاء رياضي، ويختلف كل منهما عن الاقتصاد القياسي فالإحصاء الاقتصادي يتناول الجانب الوصفي الذي يتعلق بجمع البيانات الواقعية عن المتغيرات الاقتصادية، وجدولتها ومحاولة وصف المتغيرات الحاصلة فيها خلال فترة زمنية معينة، واشتقاق بعض العلاقات بين المتغيرات بدون اللجوء إلى تقيم المتغيرات الاقتصادية[3]، أي لا يقيس معلمات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات المختلفة.

في حين نجد الاقتصاد القياسي يستخدم البيانات التي يقدمها الإحصاء الاقتصادي في قياس تلك المعلمات الاقتصادية إضافة إلى ذلك يقدم تفسيرا للتغير في سلوك المتغيرات الاقتصادية مستخدما هذه المتغيرات.[4]

---

[1]- وليد إسماعيل السيفو، محمد أحمد مشعل، مرجع سابق، ص 23.

[2]- وليد إسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف وآخرون، مرجع سابق، ص 24.

[3]- وليد إسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف وآخرون، المرجع نفسه، ص 24.

[4]-عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2005،ص 4.

أما الإحصاء الرياضي فهو يقـــوم باستخدام طرق تقييم مؤشرات التغيرات الاقتصادية التي تتم الحصول عليها من التجارب المختبرية، بعد تثبيت العوامل المؤثرة بها، في حين يبحث التحليل الإحصائي في الوسائل المناسبة لتقييم العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية غير المحددة وغير المختبرية.

يستخدم الاقتصاد القياسي الطرق الإحصائية بعد تكييفها مع المشاكل والعلاقات الاقتصادية التي تتحول إلى الطرق القياسية تتلائم مع طبيعة العلاقات الاقتصادية بعد إدخال العنصر العشوائي عليها إذ ويهتم بالمتغيرات العشوائية المحددة باستخدام العينات العشوائية.

ثالثاً. الاقتصاد القياسي مع الرياضيات.

يمثل الاقتصاد الرياضي الانعكاس الكمي للعلاقات الاقتصادية التي تناولتها النظرية الاقتصادية ولهذا فهما متطابقان فكل منهما يعكس ويقيس العلاقات الاقتصادية بصورة كمية وبصورة لفظية وكلاهما علم دقيق ليس للعنصر العشوائي مكانا بينهما.

لكن الاقتصاد القياسي لا يهتم بقياس معلمات العلاقات الاقتصادية بل يتناولها على أنها معطاة أو مستخرجة بطرق إحصائية أو قيـــاسية، كما يوجد في هذا الأخير العنصر العشوائي، لأنه في الرياضيات لا يوجد عنصر العشوائي إن كان ذلك في منحنى أو دالة، حيث لا مجال لانحراف المشاهدات الظاهرة عن القيم المعتمدة، الفرق بينهما إن وجد فيمثل العنصر العشوائي.[1]

المطلب الثاني: أهداف الاقتصاد القياسي.

لكل علم أهداف معرفية نظرية وتطبيقية، وللاقتصاد القياسي ثلاثة أهداف رئيسية نوجزها فيما يلي:

الفرع الأول: الاختبار للنظرية الاقتصادية.

وهو اختبار للنظرية الاقتصادية، حيث قام الاقتصاديون ببنائها على مجموعة من الفرضيات وتم استخدام فيها السببية والتحليل المنطقي لدعم نظرياتهم وإثباتها من واقع الظواهر الاقتصادية المدروسة، وبدون محاولة اختبار صحة تلك النظريات واتساقها، لهذا يهدف الاقتصاد القياسي إلى اختبار مدى صحة تلك النظرية عن طريق التقييم والتحليل للوصول إلى قيـــم عددية لاختبار قـــوة المتغير المستقل في تأثيره على سلوكية المتغير التـــابع.[2]

الفرع الثاني: إتخاذ القرارات ورسم السياسات.

يساهم الاقتصاد القياسي برسم السياسات واتخـــاذ القرارات عن طريق الوصول على قيم عددية لمعلمات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات لتساعد رجال الأعمال والحكومات في اتخاذ القرارات الحالية من حيث توفيره للصيغ

---

[1]- وليد إسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف وآخرون، مرجع سابق، ص 25.

[2]- وليد إسماعيل السيفو، محمد احمد مشعل، مرجع سابق، ص 28.

وأساليب مختلفة لتقدير قيم تلك المعلمات التي تساعد في عملية المقارنات، واتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.[1]

الفرع الثالث: التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية.

يقوم الاقتصاد القياسي على إيجاد القيم العددية لمعلمات المتغيرات الاقتصادية التي تساعد متخذي القرار في رسم السياسات والتنبؤ عن اتجاهات هذه المتغيرات مستقبلا.[2]

إن هذه الأهداف ليس بالضرورة مكملة لبعضها، ولكن البـــاحث القياسي في دراسته التطبيقية عليه أن يعمل على دمج أو التوفيق بين هذه الأهداف.

المطلب الثالث: منهجية البحث في الاقتصاد القياسي.

يهتم الاقتصاد القياسي بقياس معلمات النموذج المستخدم في التقدير والتنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية، وهذا يتطلب إتباع منهجية معينة في البحث لأن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية سببية أي بمعنى أن التغير في بعض المتغيرات يحدث أثراً في المتغيرات الأخرى، ويمكن تحديد هذه المنهجية بالخطوات التالية:

الفرع الأول: مرحلة تعيين النموذج.

تعد مرحلة صياغة النموذج من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما تتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه[3]، ويتم صياغة للنموذج انطلاقا من الفرضيات التي توفرها النظرية الاقتصادية عن العوامل التي تتحكم في الظاهرة وعلاقة التأثير فيما بينها (المستقل والتابع).

بعد ذلك تحدد العلاقة الرياضية التي تربط بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة في شكل علاقة دالية عامة أو معادلة أو مجموعة معادلات ($y = f(x_1\ x_2 \ldots x_n)$، بحيث يرمز لكل عنصر أو عامل بمتغير.

من أجل تحديد أنسب الصيغ الرياضية التي تعتبر عن هذه العلاقة بين هذه المتغيرات تعبيرا دقيقاً (خطية أو غير خطية، بسيطة أو متعددة) يجب إتباع الخطوات التالية:[4]

- إجراء تحليل تمهيدي بتعريف الظاهرة الناتجة أو المفسرة y، ثم تحديد العوامل المؤثرة فيها (الظواهر المفسرة أو المسببة)، مع تحديد وحدات القياس التي يقاس بها تلك الظاهرة وكل العوامل المؤثرة فيها على حدى؛

- التأكد من أن هناك علاقة جدلية واضحة بين الظاهرة المدروسة والعوامل المؤثرة فيها؛

---

[1]- حسين على بخيت، سمر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار البازوري، عمان، الأردن، 2007، ص 20.

[2]- وليد إسماعيل السيفو، محمد احمد مشعل، مرجع سابق، ص 28.

[3]- حسين على بخيت، سمر فتح الله، مرجع سابق، ص 28.

[4]- علي مكيد، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولـــة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص 12، 13.

- جمع المعلومات الأولية مثل جمع المعطيات عن كل العوامل المرتبطة بالظاهرة المدروسة بواسطة إجراء القياسات اللازمة لكل منهم مع مراعاة أن تكون القيم متقابلة مع بعضها البعض من حيث المكان والزمان، ثم يقوم بترتيب هذه المعلومات في جدول خاص؛

- التعرف على الشكل البياني الحقيقي للعلاقة محل الدراسة، ويتم ذلك بواسطة الرسم البياني للمعطيات المتعلقة بالمتغير التابع وكل متغير مستقل على حدى، عن طريق إسقاط أزواج المتغيرات على إحداثيات معينة ورسم الشكل الانتشاري الذي يمكن أن يؤكد لنا وجود علاقة بين المتغيرات أو عدم وجودها، والقوة التقديرية لهذه العلاقة وبناء النموذج الاقتصادي على ضوئها؛ [1]

- اختبار أنسب الصيغ الرياضية التي تتلائم مع الشكل الانتشاري فقد تكون العلاقة خطية أو غير خطية، في شكل معادلة من الدرجة الثانية أو ثالثة، معادلة واحدة أو عدة معادلات؛

- بعد استكمال تحديد النموذج الرياضي، يتم إدخال المتغير العشوائي (U_i) لتقدير الأخطاء المعيارية للمعادلة ولصياغة النموذج القياسي؛

الفرع الثاني: مرحلة تقدير معلمات النموذج.

في هذه المرحلة يتم معالجة المعلومات المتوفرة عن المجتمع والعينة رياضيا وإحصائيا لاستخراج قيم المعلمات والمتغير العشوائي والتي تتفق منطقيا مع الفروض الاقتصادية ومنها نحصل على الصياغة الرقمية للنموذج باستخدام عدة تقنيات بحيث تكون مناسبة للنموذج. وتتكون هذه المرحلة من خطوات التالية:

أولاً. تجميع البيانـــات:

يتم تجميع البيانات المتغيرات التي يحتويها النموذج وهنا نجد عدة أنواع من البيانات فقد تكون البيانات على شكل سلاسل زمنية تعطي قيم المتغيرات في فترات زمنية متتالية، أو بيانات مقطعية تعطي قيم معلومات عن المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بوحدات اقتصادية مختلفة في نقطة زمنية معينة.

أو قد تكون بيانات مقطعية زمنية (سلسلة مقطعية) تحتوي على بيانـــات السلسة الزمنية وعلى البيانات المقطعية في نفس الوقت، إضافة إلى وجود بيانات أخرى، أين توجد بعض المتغيرات النوعية التي تؤثر على المتغير التابع، ويتم تكميمها بإعطائها قيماً عددية عادة ما تكون الصفر أو الواحد الصحيح وتعرف بالمتغيرات الصورية أو ما يسمى بالمتغيرات الصماء. [2]

---

[1]- وليد إسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف وآخرون، مرجع سابق، ص 33.

[2]- نعمة الله إبراهيم، مقدمـــات في مبادئ الاقتصاد القيـــاسي، مؤسسة الشبـــاب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 23.

ثانياً. اختيار طريقة القياس المناسبة:

تتعدد الطرق القياسية التي يمكن استخدامها في قياس العلاقات الاقتصادية المختلفة، ومن بين تلك الطرق نجـــد:[1]

- طريقة المربعات الصغرى وهي أشهر طريقة والأكثر استعمالا؛
- طريقة المربعات الصغرى غير المباشرة؛
- طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين؛
- طريقة المربعات الصغرى على ثلاث مراحل؛

الفرع الثالث: مرحلة تقييم المقدرات.

بعد عملية تقدير معلمات النموذج، تأتي المرحلة الموالية وهي تقييم تلك المعلمات ونقصد بها تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية، ومن الناحية الإحصائية، وهناك ثلاثة معايير أساسية التي تأخذ كأساس لعملية التقييم:[2]

- معايير اقتصادية؛
- معايير إحصائية؛
- معايير القياسية أو الاقتصاد القياسي؛

أولاً.معايير اقتصادية:

تتحدد المعايير الاقتصادية التي تستخدم في تقييم المعلمات من خلال مبادئ النظرية الاقتصادية، وتتعلق المعايير بحجم وإشارة المعلمات المقدرة، فالنظرية الاقتصادية تضع قيودا مسبقة على حجم وإشارة المعلمات وهي تعتمد في ذلك على منطق معين؛

ثانياً. معايير إحصائية:

تهدف المعايير الإحصائية إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية بالمتغيرات الخاصة بمعلمات النموذج، ومن أهمها معامل التحديد واختبارات المعنوية، يسميها البعض باختبارات من الدرجة الأولى؛

ثالثاً. معايير القياسية أو الاقتصاد القياسي:

تهدف هذه المعايير إلى التأكد من أن الإفتراضات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية منطبقة على الواقع، حيث أن المعايير القياسية تستخدم المعايير الإحصائية نفسها، لهذا سميت باختبارات من الرتبة الثانية ومن بين هذه المعايير نجد معايير الارتباط الذاتي، ومعايير الامتداد الخطي المتعدد، ومعايير التعرف، ومعايير الثبات التباين وغيرها؛

---

[1]- حمودي حاج صحراوي، قيـــاس أثر الإصلاحات الاقتصادية على المؤسسة العمومية الاقتصادية باستعمال النماذج القياسية الاقتصادية دراسة ميدانية لبعض المؤسسات العمومية الاقتصادية، رسالة دكتوراه دولـــة غير منشورة، جامعة فرحات عباس، 2007، ص 217.

[2]- عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 44.

الفرع الرابع: مرحلة تقييم القوة التنبؤية للنموذج.

بعد التأكد من جودة الأداء العام للنموذج المقدر، يتم تطبيق النتائج التي تم التوصل لها على الواقع واستخدامها في العملية التنبؤ [1]. ويمكن توضيح منهجية البحث في الاقتصاد القياسي ملخصة كمـــا هو مبين في الشكل التالي:

شكل رقم (14): منهجية البحث في الاقتصاد القياسي.

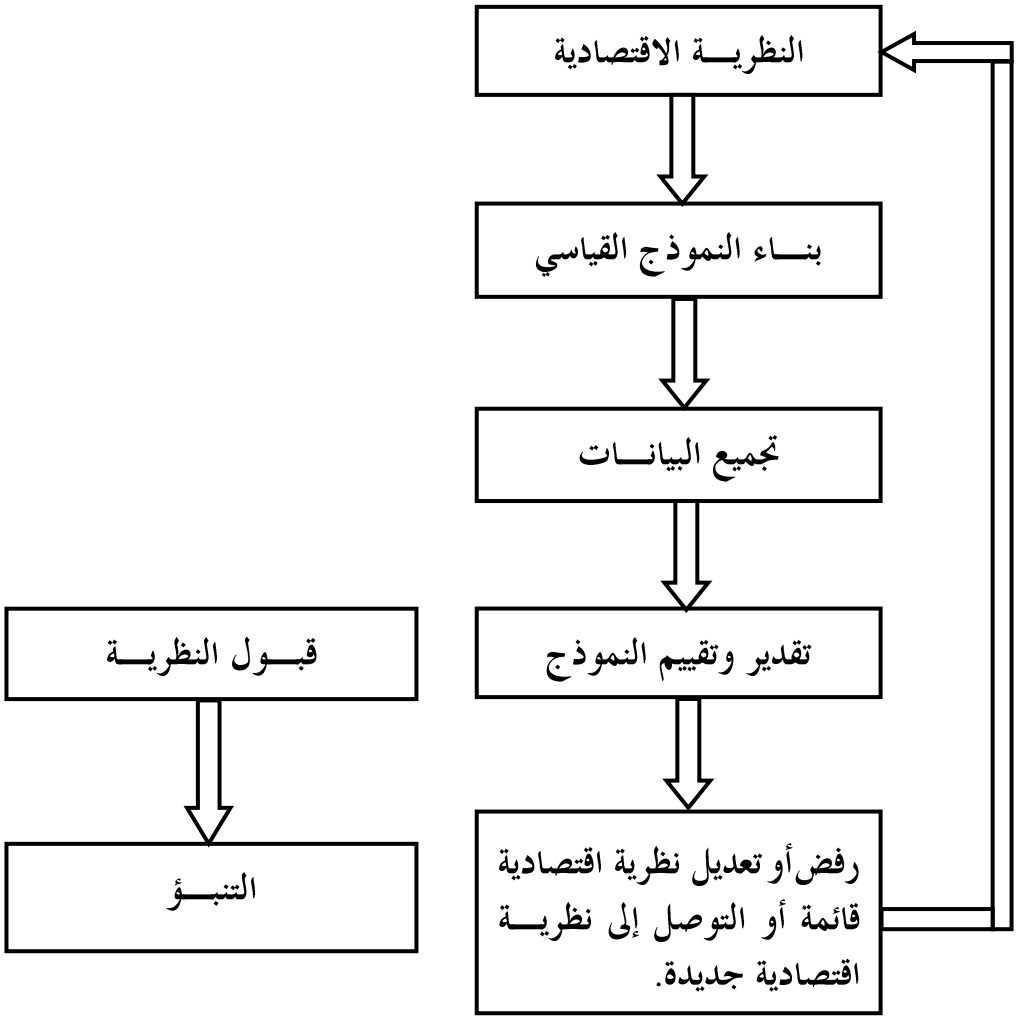

المصدر: حسين على بخيت، سمر فتح الله، مرجع سابق، ص 30.

[1]- حسين على بخيت، سمر فتح الله، مرجع سابق، ص 30.

المبحث الثاني: عرض عـــام لنمـــاذج الانحدار الخطـــي.

تنقسم نماذج الانحدار بصفة عامة إلى قسمين، نماذج الانحدار البسيط، ونماذج الانحدار المتعدد، فبالنسبة لنماذج الانحدار البسيط فهو عبارة عن نموذج يتكون من متغير مستقل واحد، قد يكون هذا النموذج خطياً إذا كانت العلاقة بين المتغيرين المدروسين معبر عنها في شكل معادلـــة خط مستقيم ويكون غير خطـــي إذا كانت العلاقة من نوع آخر.

أما نماذج الانحدار المتعدد هو الذي يتكون من أكثر من متغير مستقل، يكون نماذج الانحدار المتعدد بدوره خطياً أو غير خطي، وقبل تقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل (أو المتغيرات المستقلة)، يجب أولاً البحث عن أنسب الصيغ الرياضية التي تعبر عن هذه العلاقة تعبيرا دقيقا ولتحقيق ذلك يجب إجراء ما يلي:

- التعرف على الشكل البيـــاني الحقيقي للعلاقة محل الدراسة بين المتغيرات ويتم ذلك بواسطة النظرية الاقتصادية أو الدراسات التطبيقية السابقة أو الرسم البياني للمتغير التابع وكل متغير مستقل على حدى؛
- اختيار أنسب للصيغ الرياضية التي تتلائم مع الشكل البيـــاني الحقيقي للعلاقة محل الدراسة؛

وقبل التطرق إلى نماذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، إرتئينا التعرف أولاً على مختلف الصيغ الرياضية التي يمكن للبحث القياسي الاختيار منها، وسوف يتم استخدام معادلة (دالة)، ذات متغير مستقل واحد لعرض ست صيغ رياضية مختلفة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (40): مقـــارنة بين الصيغ الرياضية المختلفة لنماذج الانحدار.

نـــوع الصيغـــة	الصيغة غير الخطية	الصيغـــة الخطيـــة	الميـــل ($\frac{\Delta y}{\Delta x}$)	الأثـــر النسبي ($\frac{\Delta y/y}{\Delta x/x}$)
الصيغة الخطيـــة	.....	$y= B_0 +B_1 X$	B_1	$B_1\left(\frac{y}{x}\right)$
الصيغة العكسية	.....	$y= B_0 +B_1\left(\frac{1}{X}\right)$	$B_1\left(\frac{1}{x^2}\right)$-	$B_1\left(\frac{1}{xy}\right)$-
الصيغة التربيعية	.....	$y= B_0 +B_1 X +B_2 X^2$	$B_1 +2B_2 X$	$(B1+2B_2 X)\left(\frac{y}{x}\right)$
الصيغة اللوغاريتيمة المزدوجة	$y= B_0 + X^{b}_1$	$Liny = LinB_0+B_1Linx$	$B_1\left(\frac{y}{x}\right)$	B_1
الصيغـــة نصف اللغوريتمية	$e^y= e^{B0+ X b1}$	$y= B_0 +B_1 Linx$	$B_1\left(\frac{1}{x}\right)$	$B_1\left(\frac{1}{X}\right)$
الصيغة الأسيـــــة	$y= e^{B0+B_1 X}$	$Liny = B_0+B_1x$	$B_1e^{B0+B_1 X}$	$B_1 x$

المصدر: أموري هادي كاظم الحسناوي، طرق القياس الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2002، ص 60.

حيث:

B_0: معدل ثابت، وهو عبارة عن مقدار y عندما $x = 0$؛

B_1: معامل الانحدار العلاقة بين x كمتغير مستقل و y متغير تابع العلاقة بين x و y وهو يقيس الأثر الحدي لـ x على y ومن ثم فهو عبارة عن التغير في x نتيجة لتغير y بوحدة واحدة؛

حتى يمكن إجراء التقدير بدقة، يتوجب تحويل الصيغة الرياضية غير الخطية المختارة إلى خطية باستخدام وحدات اللوغاريتم الطبيعي.

المطلب الأول: نموذج الإنحدار الخطي البسيط.

يعتبر هذا النموذج من أكثر النماذج شيوعاً في الممارسة القياسية وذلك لسهولة استخدامه وحساب معلماته وتطبيقاته، إلى جانب ذلك فإن هناك العديد من العلاقات الاقتصادية التي يمكن قياسها باستخدام هذه النماذج، ونموذج الانحدار الخطي البسيط هو نموذج قياسي يصف العلاقة الخطية بين المتغيرين التابع y_i والمتغير المستقبل x_i ويأخذ الشكل الرياضي التالي: [1]

$$y = a + b\,xi + ui$$

ويمكن كتابته بصفة عامة كالتالي:

$$Y = f(x) + u$$

حيث:

x: المتغير المستقل؛

y: المتغير التابع؛

u: الحد العشوائي أو حد الخطأ؛

يعود إدخال حد الخطأ u أو كما يطلق عليه بعنصر التشويش **élément de perturbation** أو خطأ المعادلة[2]، **erreur de l'équation** في المعادلة إلى الأسباب التالية[3]:

- حذف أو إهمال بعض المتغيرات الاقتصادية من الدالة الانحدارية؛
- صعوبة التنبؤ بسلوك الأفراد وتصرفاتهم تتخذ طابع عشوائي؛
- عدم دقة صياغة الشكل الرياضي للنموذج؛
- حدوث أخطاء ناجمة في كل من تجميع البيانات وقياس المتغيرات الاقتصادية؛

---

[1]- **Cadoret. I et benjamin. C et autre, économétrie appliquée: méthodes, application corrigés, De Boeck, bruxelles, 1 ère édition, 2004, p 15.**

[2]- **Johnston. j, méthodes économétriques. Economicas, 3 ème édition, paris, 1985, p17.**

[3]- وليد إسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف وآخرون، مرجع سابق، ص 61.

الفرع الأول: فرضيات النموذج الخطي البسيط.

لتقدير العلاقة بين المتغيرات بالدقة المرغوبة من خلال نموذج الانحدار الخطي، فإن الأمر يتطلب فروضا عملية واجبة التحقق، وتتعلق بعض تلك الفروض بتوزيع قيم المتغير العشوائي والبعض الآخر بالعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة[1]، وتتمثل في ما يلي:

- توزيع حد الخطأ يخضع للتوزيع الطبيعي ($U_i \sim N(0.\sigma^2)$ بمعنى:

- U_i هو متغير عشوائي حقيقي، أي أن كل قيمة من قيم U_i وفي أي فترة زمنية تعتمد على الصدفة[2]؛

- $E(u_i) = 0$ التوقع الرياضي للأخطاء معدوم: هذا يعني أن القيمة المتوقعة لحد الخطأ مساوية للصفر فكل عنصر عشوائي قد يكون نتيجة للعديد من الأسباب ذات التأثير الضئيل والتي تميل إلى إلغاء الحد الأقصى[3]:

- تجانس تبيان الأخطاء: $VAR(u_i) = E(u_i - E(u_i))^2 = E(u_i^2) = a^2$، وهذا يعني أن تباين قيم u_i حول متوسطها يكون ثابت في كل فترة زمنية بالنسبة لجميع قيم المتغير المستقل؛

- عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء المرتكبة $COV(u_i\, u_j) = E(u_i\, u_j) = 0 \;/\; i \neq j$ أي أن القيم المختلفة للمتغير العشوائي u_i تكون مستقلة عن بعضها البعض وبعبارة أخرى التباين المشترك لأي قيمة من u_i مع أي قيمة لـ u_j مساوية للصفر، فقيمة العنصر العشوائي في أي فترة لا تعتمد على قيمته فترة أخرى؛

إن تحقق تلك الفرضيات السابقة تجعل U_i تمثل ضجة بيضاء أو تشويش **bruit blanc**[4]:

- عدم وجود ارتباط بين u_i و x_i وهذه الفرضية تتعلق بقيم المتغير المستقل x_1 بحيث[5]:

$$\begin{aligned} Cov(u_i\, x_i) &= E(u_i - E(u_i)) = E(x_i - E(x_i)) \\ &= E(u_i - (x_i - E(x_i)) \\ &= E(u_i\, x_i) - E(u_i)\, E(x_i) \\ &= E(u_i\, x_i) \\ &= 0 \end{aligned}$$

---

[1]- وليد إسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف وآخرون، مرجع سابق، ص 119.

[2]- أموري هادي كاظم الحسناوي، مرجع سابق، ص 12.

[3]- **Bendib. R, économétrie: théorie et applications, OPU, Alger, 2001, p 33.**

[4]- **Cadoret. I et benjamin. C et autre, Op.cit, p 13.**

[5]- **Gujarati. N. D, économétrie; De Boeck, bruxelles, 1 ère édition, 2004, p73.**

الفرع الثاني: تقدير معاملات النموذج الخطي البسيط.

توجد في الممارسة العملية عدة طرق لقياس وتقدير العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في المشاهدات الإحصائية، إلا أن أبرزها وأكثرها شيوعا هي طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (MCO) (Les Moindres Carrés Ordinaires).

وقد شاع استخدام هذه الطريقة في التحليل والبحوث الإحصائية والقياسية انطلاقاً من المعالجة الرياضية لدالة الهدف لنموذج الانحدار الخطي البسيط ألا وهي تصغير مجموع مربع انحرافات قيم المشاهدة عن وسطها الحسابي، وذلك باعتبار أن دالة الهدف عند تقدير الدالة الانحدارية هي الحصول على أدنى تباين ممكن أو أدنى مجموع مربع انحرافات أو أدنى انحراف معياري للقيم المشاهدة عن متوسطاتها.

يعود سبب شيوع استخدام هذه الطريقة للأسباب التالية:[1]

- تقدير المعاملات باستخدام MCO أكثر فعالية من الطرق الأخرى؛
- سهولة حساب القيم العددية لهذا المقدرات؛
- منطقية النتائج المستخلصة بطريقة MCO؛
- سهولة فهم ميكانيكية عمل MCO؛
- معظم الأساليب القياسية مبنية على MCO باستثناء طريقة المعقولية العظمى؛

نرمز للقيم المقدرة لـ y_i بـ $\hat{y}_i$ حيث نفترض وجود علاقة بين x و y مصاغة في شكل معادلة التالية: $y_i = a + bx_i + u_i$

إن أسلوب الحل في طريقة المربعات الصغرى يعتمد في استخدام منظومة من المعدلات الآتية حسب كل حالة، وذلك انطلاقا من دالة الهدف الرئيسية وهي تصغير أو تدنية مجموع مربعات الخطأ الناجم عن معادلة الانحدار المستخدمة في إيجاد المعلمات (أنظر إلى الشكل الموالي رقم (15)) أي:[2]

$$\sum_{i=1}^{n} e_i^2 \rightarrow Min$$

حيث أن:

$$e_i = y_i - \hat{y}_i = y_i - \hat{a} + \hat{B} X_i \ , \ i = 1, 2, 3 \ \ldots, n$$

---

[1]- وليد إسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف وآخرون، مرجع سابق، ص 62.

[2]- وليد إسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف وآخرون، نفس المرجع، ص 96.

شكل رقم (15): العلاقة المقدرة بين المتغيرات الاقتصادية في الإنحدار الخطي البسيط.

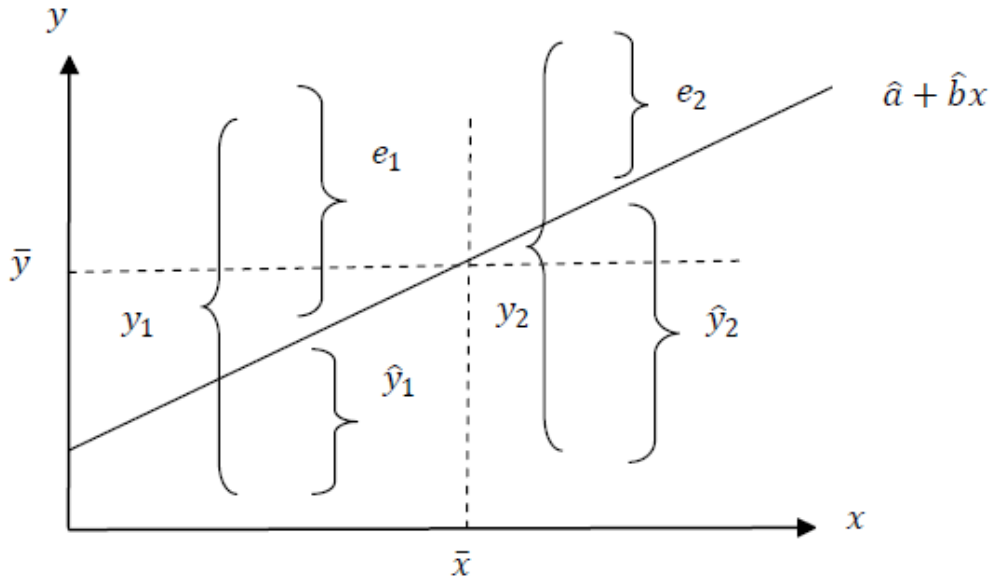

المصدر: عبد المحمود محمد عبد الرحمان، مقدمة في الاقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1995، ص 12.

نسمي القيمـــة: $\sum_{i=1}^{n} = e_i^2$ بـ SCR حيث: $SCR = \sum_{i=1}^{n} = e_i^2 = f\ (a, b)$

الشرط اللازم لتدنية قيمة SCR هو أن تكون المشتقات الجزئية لـ a, b معدومة أي:[1]

$$\begin{cases} \frac{\delta(\sum e_i^2)}{\delta a} = -2\sum(y - \hat{a} - \hat{b}x) = -2\sum e_{i=0} \\ \frac{\delta(\sum e_i^2)}{\delta b} = -2\sum(y - \hat{a} - \hat{b}x) = -2\sum e_{i=0} \end{cases}$$

بعد حل جملة المعادلتين السابقتين نتحصل على تقدير معلمتي النموذج:

$$\begin{cases} \hat{a} = \hat{y} - b\hat{x} \\ \hat{b} = \frac{\sum x_i y_i}{\sum x_i^2} \end{cases}$$

وتكون معادلة الانحدار المربعات الصغرى MCO هي:

$$\hat{y} = \hat{a} + \hat{b}x_i$$

إن معلمات النموذج القياسي المقدرة باستخدام طريقة المربعـــات الصغرى تتميز بالخصائص الإحصائية تمثلت في:

[1]- Johnston. jet Dinardo, méthodes économétriques. Economicas, 4 ème édition, paris, 1985, p 21.

- خاصية عدم التحيز: التحيز هو ذلك الفرق بين مقدرة ما ووسط توزيعها، فإذا كان هذا الفرق يختلف عن الصفر نقول عن ذلك المقدر بأنه محيز، وإذا عدنا إلى مقدريّ المربعات الصغرى فإننا نجد: $E(\hat{a}) = a$ ، $E(\hat{b}) = b$ ومنه نقول أن $\hat{a}, \hat{b}$ هما مقدرتين غير متحيزتين لـ a , b على التوالي.

- أفضل مقدر خطي غير متحيز (blue): تنطلق هذه الفكرة من نظرية غوس ***Gausse-Markov*** والتي تقول: "من بين المقدرات الخطية غير المتحيزة تكون مقدريّ المربعات الصغرى $\hat{a}, \hat{b}$ أفضل مقدرتين خطيتين وغير متحيزتين حيث أنها لها تباين أقل ممكن مقارنة مع بقية المقدرات الخطية وغير المتحيزة الأخرى".

- خاصية الاتساق: إذا واجهنا مشكلة تحيز مقدرة ما فإننا ننظر إلى الخاصية التقاربية لذلك المقدر ويحدث ذلك لما يكون المتغير المستقل x عبارة عن متغير تابع ومتأخر بفترة زمنية ما ونقول عن $\hat{B}$ بأنه مقدر متسق لـ B كلما اقترب توزيع المعاين لـ $\hat{B}$ من القيمة الحقيقية لـ B ونقول أن النهاية الاحتمالية للمقدر $\hat{B}$ هي B ونكتب:[1]

$$Plim_{n\to\infty}\hat{B} = B$$

لكن هذا الشرط غير كاف للحصول على مقدر متسق بل يجب أن يكون قيمتي التحيز والتباين تقتربان أو تساويان الصفر كلما اقترب ***n*** من لا نهاية أي:

$$lim_{n\to\infty}\ E(\hat{b}) = Plim_{n\to\infty}\hat{B} = B$$

$$lim_{n\to\infty}\ Var(\hat{b}) = Plim_{n\to\infty} Var = B$$

وبتحقق هذين الشرطين نقول عن المقدر $\hat{B}$ بأنه مقدر متسق للمعلمة الحقيقية B .

الفرع الثالث: اختبار فرضيات النموذج الخطي البسيط.

يوجد نوعان من الاختبارات في الاقتصاد القياسي، اختبارات إحصائية وأخرى قياسية وسنعتمد في تقييم معلمات النموذج الخطي البسيط على الاختبارات الإحصائية وتتمثل في اختبارات معنوية لقياس درجة الثقة في المعلمات المقدرة من العينة كأساس جيد للوصول إلى معلمات المجتمع من خلال اختبار قيمة ***t***، اختبار إحصائية ***F***، حدود الثقة لمعلمات الانحدار، وإختبار جودة الارتباط الحكم على مدى المقدرة التفسيرية للنموذج بواسطة R^2.

أولاً. اختبار المعنوية:

يختبر النموذج الانحدار قبل كل شيء العلاقة بين المتغير المستقل x والتابع y وذلك للتثبت من وجودها من خلال اختبار المعنوية الإحصائية للمعلمات المقدرة $\hat{B}_0$ و $\hat{B}_1$ كلا على إنفراد وفي هذا المجال توجد فرضيتان:

- فرضية العدم: وتنص على وجود علاقة بين متغيرين x و y أي أن: $H_0: B_0 = B_1 = 0$

- الفرضية البديلة: وتنص على وجود علاقة بين متغيرين x و y أي أن: $H_1: B_0 \neq B_1 \neq 0$

---

[1]- تومي الصالح، مرجع سابق، ص 45.

1. اختبار قيمة t-Value Test, t [1]: ولأجل اختبار الفرضيتان السابقتان يستخدم اختبار *t* عند مستوى معنوية معينة ودرجة حرية *n -k* والصيغة الرياضية لهذا الاختبار هي:

- بالنسبة لـ $\hat{B}_1$: فـــإن:

$$t\hat{B}_1 = \hat{B}_1 / S_{\hat{B}_1}$$

$$S_{\hat{B}_1}\sqrt{S^2_{\hat{B}_1}} = \sqrt{S^2_{e_i}/\sum x_i^2}$$

$$S^2_{e_i} = \sum e_i^2 / (n\text{-}2)$$

حيث أن:

t: هو اختبار *t* عند مستوى معنوية ودرجة حريـــة *n-k* حيث *n* عدد المشاهدات في العينـــة و *k* عدد المعالم.

$S_{\hat{B}_1}$: الانحراف المعياري لـ $\hat{B}_1$.

$S_{\hat{B}_2}$: تبـــاين $\hat{B}_1$.

$S^2_{e_i}$: تبـــاين الخطأ.

- بالنسبة لـ $\hat{B}_0$ فإن:

$$t\hat{B}_0 = \hat{B}_0 / s_{\hat{B}_0}$$

حيث أن:

$$S_{\hat{B}_0}\sqrt{S^2_{\hat{B}_0}} = \sqrt{S^2_{e_i}}\left[\frac{1}{n} + \frac{\hat{x}^2}{\sum x_i^2}\right]$$

$$S^2_{e_i} = \sum e_i^2 / (n\text{-}k)$$

بعد احتساب قيم *t* تقارن بين قيمتها الجدولية المعطاة في الجداول الخاصة بها عند درجات حرية *n-2* ومستوى المعنوية المطلوب (5%, 1%) لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم فإذا كانت قيمة *t* المحتسبة أكبر من *t* الجدولية نرفض فرضية العدم بمعنى أن المعلمة ذات معنوية إحصائية وبالعكس في حالة كون *t* المحتسبة أقل من قيمتها الجدولية تقبل فرضية العدم أي عدم معنوية المعلمة المقدرة.

2. اختبار إحصائية *F- STATISTICS F*: لاختبار معنوية معادلة الانحدار ككل يستخدم اختبار *F* ويعتمد هو الآخر على نوعين من الفرضيات.[2]

- فرضية العدم: وتنص على عدم معنوية أو جوهرية العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، أي أن: $H_0: B_1 = 0$.

- الفرضية البديلة: وتنص على عدم جوهرية من النـــاحية الإحصائية بين المتغير التابع والمتغير المستقل، أي أن: $H_1: B_1 \neq 0$.

---

[1]- حسين على بخيت وسمر فتح الله، مرجع سابق، ص 82.

[2]- حسين على بخيت وسمر فتح الله، نفس المرجع، ص 91.

والصيغة الرياضية لهذا الاختبار هو:

$$F = \frac{\sum \hat{y}_i^2 / k}{\sum e_i^2 / (n-k-1)}$$

ما يعني أن اختبار F هو عبارة عن نسبة الانحرافات الموضحة من قبل خط الانحدار مقسومة على عدد المتغيرات المستقلة k إلى الانحرافات غير الموضحة مقسومة على درجات الحريـــة التي تتمثل بين المشاهدات n مطروحاً منها k ناقصا واحد.

بعد احتساب قيمة F تقارن مع قيمة F الجدولية المعطاة في الجداول الخاصة بها عند مستوى المعنوية المطلوب (5%, 1%) ودرجة حرية (n-k-1 ,k) للبسط والمقام لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم، فإذا كانت قيمة F المحتسبة أكبر من قيمة F الجدولية نرفض فرضية العدم أي معنوية العلاقة المقدرة وبالعكس في حالة كون قيمة F المحتسبة أقل من قيمة F الجدولية نقبل فرضية العدم أي عدم معنويـــة العلاقة المقدرة أو معنوية معادلة الانحدار.

3. حدود الثقة لمعلمات الانحدار: نعني بحدود أو فترات الثقة لمعاملات الانحدار، تقدير مدى الثقة التي تقع ضمنها القيمة الحقيقية للمعلمة أي المعلمة المجتمع، ويراد بحدي الثقة الحد الأدنى الذي يرمز له بالرمز L والحد الأعلى الذي يرمز له بالرمز U، ويعني تحديد مدى تتراوح فيه قيمة B بين هذين الحدين، والصيغة الرياضية لتقدير حدود الثقة وهي:

المعلمة المقدرة = معلمة المجتمع $\mp$ ($t\alpha$/2) الانحراف المعياري

تتراوح قيمة الثقة بين 100 % و 90 % كما أن مستوى المعنوية هو احتمال تكميلي لمعامل الثقة، هذا يعني حاصل جمع معامل الثقة ومستوى المعنوية يساوي واحد فإذا كان معامل الثقة 95 % فإن مستوى المعنوية يكون 5 % وهكذا.

وبناءاً عليه يمكن تعريف فترة الثقة بأنها: "الفترة التي توجد فيها القيمة الفعلية لـ B بين الحد أدنى وأعلى وباحتمال معين".

ثانياً. اختبار جودة الارتباط بواسطة R^2:

يعتبر معامل R2 من أهم المعاملات التي تقيس علاقة الارتباط بين المتغيرين ووجود مثل هذه العلاقة يعني ضمنيا أن أحد هذين المتغيرين يعتمد في تغيره أو في حدوثه على المتغير الأخر فهو مقياس يوضح نسبة التغير في المتغير التابع y والمشروحة بواسطة تغيرات المتغير المستقل x. ويتم حسابه رياضيا كما يلي:

إذا كـــان: $y_i = \hat{y} + e_i$ فـــإن: $y_i - \bar{y} = \hat{y}_i - \bar{y} + e_i$

وبتربيع طرفي المعادلة أعلاه وجمعها بالنسبة لكل i نجد:

$$\sum (y_i - \bar{y})^2 = \sum (\hat{y}_i - \bar{y})^2 + \sum e_i^{\,2}$$

تعد هذه المعادلة مفيدة جدا لخدمة أغراضنا فيما يتعلق بقياس المقدرة التفسيرية ولذا فإنه من المهم أن تفحص معنى كل حد من الحدود:[1]

$\sum(Y_I - \bar{Y}_I)^2$ هو مجموع مربعات الانحرافات في المتغير TSS y: (*Total Sum of Squares*)

$\sum(\hat{Y}_i - \bar{Y}_I)^2$ هو مجموع مربعات الانحرافات المشروحة ESS: (*Explained Sum of Squares*)

$\sum e_i^2$ هو مجموع مربعات البواقي RSS: (*Residual Sum Squares*)

ومنه نجد صياغة المعادلة السابقة على الشكل[2]: TSS = ESS + RSS

وبتقسيم كل الأطراف على الانحرافات الكلية TSS نجد:

$$1 = \frac{ESS}{TSS} + \frac{RSS}{TSS}$$

ومنه نعرف معامل التحديد R^2 كما يلي:

$$R^2 = \frac{ESS}{TSS} = 1 - \frac{RSS}{TSS}$$

ويمكن كتابة صيغة R^2 بالشكل التالي:

$$R^2 = \frac{\sum \hat{y}_i^2}{\sum y_i^2} = 1 - \frac{\sum e_i^2}{\sum y_i^2}$$

حيث: $\sum(\hat{y}_i)^2 = \sum(\hat{y}_i - \bar{y})^2$

وما دام RSS محصوراً ما بين الصفر (قانون المربعات الصغرى) والقيمة TSS فإن R^2 يكون معروفاً وينتمي إلى المجال التالي: $0 \leq R^2 \leq 1$ ، ونميز ما يلي:

- لما يكون RSS=0 هذا معناه أن R^2 يأخذ أكبر قيمة وهي1، عندما تقع كل نقاط الملاحظات (x, y) على الخط المقدر $\hat{y}_i = \hat{B}_0 + \hat{B}_1 X$ ، ويكون التوفيق جيد الارتباط قوي بين المتغير التابع والمتغير المفسر.

- أما لما ESS=0 أي (ESS=RSS)، فإن R^2 يأخذ أصغر قيمة له وهي 0، أي أنه لا توجد أي علاقة خطية بين المتغيرين (x, y).

الفرع الرابع: نماذج الانحدار البسيط في التنبؤ.

إن أحد الأهداف الرئيسية لتطبيق بحق الاقتصاد القياسي هو استخدام النموذج المقدر للتنبؤ بقيمة المتغيرات استناداً إلى قيم المتغيرات المستقلة من أجل التعرف على مسار الظاهرة موضوع البحث في المستقبل حيث يعرف التنبؤ بأنه تحليل بيانات الماضي وتطبيق نتائجها على المستقبل من خلال استخدام نموذج رياضي مناسب، أي أن $\hat{Y}_i$ تستخدم للتنبؤ بقيمة y_i الجديدة ولتكن y_{t+1} في حالة الاعتماد على قيمة x_i الجديدة ولتكن x_{t+1}.

---

[1]- هاري كليجان أوتس، مقدمة في الاقتصاد القياسي المبادئ والتطبيقات، دار النشر العلمي والمطابع ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1995، ص 80.

[2]- Bendib. R, Op.Cit, p 37.

للتنبؤ أخطاء وقد ينشأ بسبب خطأ التقدير $y_{t+1} - E(y_{t+1})$ ، وخطأ المعاينة $E(y_{t+1}) - yP_{t+1}$، وعليه فإن الخطأ الحاصل في التنبؤ عن قيمة المفردة الواحدة هو مجموع نوعين من الانحراف أي:[1]

$$y_{t+1} = yp_{t+1} = [y_{t+1} - E(y_{t+1})] + [E(y_{t+1}) - yp_{t+1}]$$

مع إفتراض أن قيمة المراد التنبؤ بها تقع خارج قيم x_i المشمولة بالعينة أي المحاولة الجديدة تكون مستقلة عن القيم التي إستخدمت في تحليل الانحدار، حيث أن معادلة الخطأ المتغير الحقيقية هي: $y_i = B_0 + B_1 x_i + u_i$

المعادلة التقديرية بها: $\hat{y}_i = \hat{B}_0 + \hat{B}_1 x_i$

المعادلة الحقيقية في الفترة t +1 هي: $y_{t+1} = B_0 + B_1 x_{t+1} + u_{t+1}$

فالمعادلة التنبؤية في الفترة t +1 تكون: $yP_{t+1} = \hat{B}_0 + \hat{B}_1 x_{t+1}$

وعليه فإن خطأ التنبؤ يكون: $y_{t+1} - yP_{t+1} = B_0 + B_1 x_{t+1} + u_{t+1} - \hat{B}_0 - \hat{B}_1 x_{t+1}$

إن مقدرات MCO هي أفضل مقدرات خطية غير متحيزة وأن قيمة خطأ التنبؤ يعتمد على عنصر الخطأ العشوائي أي u_{t+1}، ونفترض أن قيمة الخطأ العشوائي u_{t+1} مستقل عن القيم $u_1, u_2, \ldots u_n$ وأنها تتوزع توزيعا طبيعيا بوسط حسابي يساوي الصفر وتباين ثابت مقداره $\sigma^2 P$.

المطلب الثاني: نموذج الانحدار الخطي المتعدد أو الخطي العام.

إتضح لنا مما سبق أن الانحدار يركز على دراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما المتغير المستقل x والأخر المتغير التابع y غير أن واقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية مبني بشكل عام على تأثر أية ظاهرة بأكثر من متغير مستقل لذلك لابد من توسيع نموذج الانحدار السابق ليشمل على انحدار التابع y مع العديد من المتغيرات المستقلة $x_1, x_2, \ldots x_k$ ويسمى هذا النموذج بنموذج الانحدار الخطي المتعدد أو العام.

الفرع الأول: طبيعـــة النموذج وفرضياته.

يستند نموذج الانحدار المتعدد على افتراض وجود علاقة خطيـــة بين المتغير التابع y_i وعدد من المتغيرات المستقلة $x_1, x_2, \ldots x_k$ وحد عشوائي u_i ويعبر عن هذه العلاقة بالنسبة لـ n من المشاهدات و k من المتغيرات المستقلة بالشكل الآتي:[2]

$$y_i = B_0 + B_1 x_{i1} + B_2 x_{i2} + \ldots + B_k x_{ik} + u_i$$

---

[1]- حسين على بخيت وسمر فتح الله، مرجع سابق، ص 108.

[2]- حسين على بخيت وسمر فتح الله، نفس المرجع، ص 135.

إن هذه المعادلة هي واحدة من جملة معادلات يبلغ عددها n تكون نظام المعادلات الآتية ومجمل هذه المعادلات تشكل نموذج الانحدار الخطي العام.

$$y_i=B_0 + B_1x_{i\,1} + B_2x_{i\,2} + \ldots + B_kx_{i\,k} + u_i$$

. .
. .
. .

$$y_n=B_0 + B_1x_{n\,1} + B_2x_{n\,2} + \ldots + B_kx_{1\,k} + u_n$$

ويمكن تمثيل هذه المعادلات باستعمال المصفوفات في الشكل التالي:

$$\begin{pmatrix} yi \\ \vdots \\ yn \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 1 & x_{11}x_{12}\cdots x_{1k} \\ \vdots & \ddots \ \vdots \\ 1 & x_{n1}x_{21}\cdots x_{nk} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} B_0 \\ \vdots \\ B_n \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} U_1 \\ \vdots \\ U_n \end{pmatrix}$$

وباختصار الصيغة السابقة نحصل على ما يلي:[1]

$$Y_{(n,\,1)} = X_{(n,\,k+1)} \cdot B_{(k+1,\,1)} + U_{(n+1)}$$

حيث أن:

Y: شعاع عمودي أبعاده $(n,1)$ يحتوي على n مشاهدات المتغير العشوائي التابع Y.

X: مصفوفة أبعادها $(n,k+1)$ تحتوي على مشاهدات المتغيرات المستقلة يحتوي عمودها الأول على قيم الواحد الصحيح ليمثل الحد الثابت.

B: شعاع عمودي أبعاده $(k+1,1)$ يحتوي على المعالم المطلوب تقديرها.

U: شعاع عمودي أبعاده $(n,1)$ يحتوي على الخطأ العشوائية.

إن الصيغة السابقة تعبر عن العلاقـــة الحقيقية المجهولة والمراد تقديرها باستخدام الإحصاءات المتوفرة عن المتغير التابع Y والمتغيرات المستقلـــة $x_1, x_2, \ldots . x_k$ لذلك يتوجب تحقيق الفروض الأساسية، والتي تمثلت في مـــايلي:

- وجود علاقة خطية بين المتغير التابع Y والمتغيرات المستقلة[2]، أي أن Y هو دالة خطيـــة في المتغيرات المستقلة؛
- يجب أن يكون عدد المعلمات المطلوب تقديرها أقل من عدد المشاهدات، حيث لا يوجد علاقة خطية تامة بين المتغيرات المستقلة؛

---

[1]- Bourbonnais. R, économétrie, dunod, 5 ème edition, paris, 2004, p 50.

[2]- Greenes. W, économétrie, Pearson, francien, 5 ème edition, 2005, p 10.

- تكون قيم المتغيرات المستقلة غير عشوائية أي أنها تحتوي على قيم ثابتـــة.

- القيمة المتوقعة للخطأ العشوائي يساوي الصفر $E(U_i) = 0$؛

- ثبـــات تباين المتغيرات العشوائية والتباين المشترك لها مساوي للصفر أي:

$$cov\,(U) = E(UU') = \sigma^2 In \quad / \quad Var\,(U_i) = E(U_i)^2 = \sigma_u^2$$

حيث:

In: مصفوفة الوحدة.

$\grave{U}$: مقلوب المصفوفة.

$\sigma^2 In$: تسمى هذه المصفوفة بمصفوفة التباين والتباين المشترك لحد الخطأ[1]:

- إستقلالية حد الخطأ عن جميع قيم المتغيرات أي أن التباين المشترك لحد الخطأ U_i وكل متغير من المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار يساوي للصفر أي[2]:

$$cov\,(u_i, x_{ij}) = 0$$

- شعاع U_i توزيع طبيعي.

يمكن كتابة الفروض السابقة بالشكل التالي[3]: $U_i \backsim N\,(0\ .\sigma^2 In)$ والذي يعني أن U_i يتوزع توزيعاً طبيعياً، متعدد المتغيرات لمتجه ووسطه صفري ومصفوفة تباين وتباين مشترك عددية هي $\sigma^2 In$.

الفرع الثاني: تقدير معلمات النموذج الخطي المتعدد:

لتقدير معلمات النموذج الخطي المتعدد نستعمل المربعات الصغرى العادية MOC ويمكن كتابة النموذج المقدر للصيغة السابقة الذكر بالشكل التالي:

$$Y = \hat{Y} + U = X\hat{B} + U$$

حيث أن:

$\hat{Y}$: شعاع عمود من الدرجة $n.1$، يحتوي على القيم المقدرة للمتغير التابع Y.

$\hat{B}$: شعاع عمود من الدرجة $(k+1).1$، يحتوي على مقدرات المربعات الصغرى العادية $(\hat{B}_0 \hat{B}_1 \cdots \hat{B}_k)$، حيث يتم الحصول على قيم $\hat{B}$ بجعل مجموع مربعات البواقي أقل ما يمكن أي : $Min \sum_{i=1}^{n} U_i^2$

حيث أن[4]: $Min \sum_{i=1}^{2} U_i^2 = Min\ \grave{U}U$

---

[1]- حسين على بخيت وسمر فتح الله، مرجع سابق، ص 138.

[2]- هاري كليجان أوتس، مرجع سابق، ص 203.

[3]- Johnston. j et Dinardo, Op.cit, p 202.

[4]- Bourbonnais. R, Op.cit, p 51-52.

وباستعمال تفاضل المصفوفات فإن شرط النهاية الصغرى سيكون كما يلي: $\delta\frac{\sum U_i^2}{\hat{B}} = -2X'Y + 2X'X\hat{B} = 0$

إذاً: $\hat{B} = (X'X)^{-1}X'Y$

وحتى يكون لهذه المعادلة حل يجب أن تكون المصفوفة $X'X$ ذات البعد **(k+1, k+1)** قابلة للقلب، حيث يجب أن تكون المصفوفة غير شاذة، أي أن محددها لا يساوي الصفر $|X'X| \neq 0$. ويطلق على المعـــادلات $X'X\hat{B} = X'y$. إسم المعادلات الطبيعية (***Equations Normales***).

إذا النموذج المقدر يكتب من الشكل: $y_t = \hat{B}_0 + \hat{B}_1 x_{1t} + \hat{B}_2 x_{2t} + ... + \hat{B}_k x_{kt} + e_t$

حيث أن: $e_t = y_t - \hat{y}_t$ ، و e_t يمثل البواقي، أي الفرق ما بين القيمة الحقيقية والمقدرة.

وتتميز مقدرات المربعات الصغرى المتحصل عليها من النموذج الخطي العام بالخواص السابق ذكرها حيث تبقى مقدرات النموذج الخطي المتعدد محافظة على تلك الخصائص أي تتصف بعدم التحيز، أفضل مقدر، وخطية المتغيرات.

الفرع الثالث: اختبار فرضيات نموذج الانحدار المتعدد.

عادة عند اختبار فرضيات نموذج الانحدار المتعدد يتم الأخذ بمجموعة من المعايير القياسية وأخرى معايير إحصائية، وسيتم التركيز على هذه الأخيرة والتي تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، حيث يتم اختبار معنوية المعلومات باستخدام إحصائية ستودنت T، واختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية فيشر R^2 و F معامل التحديد المتعدد والمعدل $\overline{R^2}$. إضافة إلى هذه الاختبارات هناك اختبار خاص باستقرارية معلمات النموذج.

أولاً. اختبـــار معنوية المعـــالم:

تستخدم إحصائية ستودنت T لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المقدرة على المتغير التابع[*].

لكي نختبر مدى الثقة في المعلمات يتعين إتباع الخطوات التالية:

- يفترض أن المتغير التابع u_i موزع توزيعاً طبيعياً وبتوفر الفرضيات السابقة الذكر فإن:[1]

$\hat{B} \sim N\left(B, \sigma^2(X'X)^{-1}\right)$ حيث أن القيمة المتوقعة لـ $\hat{B}$ هي B أي $E(\hat{B}) = B$ وتباينها $Var(\hat{B}) = \sigma^2(X'X)^{-1}$

وهذا يعني أن كل عنصر $\hat{B}_j$ من عناصر شعـــاع المقدرات $\hat{B}$ يتبـــع توزيع طبيعي لمتوسط يســـاوي الصفر المقابل لـ $\hat{B}_j$ من شعاع المعالم الحقيقية وتباين يساوي ضرب σ^2 في العنصر المقابل من قطـــر المصفوفة $(X'X)^{-1}$ أنـــه $\hat{B}_j \sim N\left(B_j, \sigma^2(X'X)^{-1}\right)$

(*) - تستخدم إحصائية T عندما يكون تباين المجتمع مجهول وحجم العينة صغيراً أقل من 30 وذلك بشرط أن يكون مجتمع المعلمات المقدرة موزعة توزيعا معتدلا.

(1)- عبد المحمود محمد عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 96.

حيث أن $\sigma^2(\dot{X}X)^{-1}$ هو العنصر رقم واحد في قطر المصفوفة والتباين المشترك الخاص بـ $\hat{B}$، وبما أن σ^2 مجهولة فإنه يتم استعمال تباين البواقي σ^2 لنحصل على إحصائية الاختبار T_{Cal} .

$$T_{cal} = \frac{\hat{B}_i - B_j}{SE(\hat{B}_J)}$$

حيث أن:

$$SE(\hat{B}_J) = \sqrt{var\ (\hat{B}_j)} = \sqrt{\sigma^2(\dot{X}X)^{-1}} = \sigma^2\sqrt{(\dot{X}X)^{-1}}$$

تستعمل هذه الإحصائية لإجراء اختبارات الفروض لكل معلمة، وبما أن $\hat{B}_j$ تساوي الصفر تصبح:

$$T_{cal} = \frac{\hat{B}_i - B_j}{SE(\hat{B}_J)} = \frac{\hat{B}_i}{\sigma^2\sqrt{(\dot{X}X)^{-1}}} \rightsquigarrow T_{n-k}$$

حتى يمكن إجراء اختبار معنوية للمعلمات المقدرة لابد من استخدام نوعين من الفرضيات الخاصة بمعلمات المجتمع على النحو التالي:

فرضية العـــدم: $H_0: B_0 = B_1 ... = B_k = 0$

فرضية البديلة: $H_1: B_0 \neq 0, B_1 \neq 0 ..., B_k \neq 0$

- بعد احتساب قيمة T_{cal} يتم مقارنتها مع قيمتها الجدولية T_{cab} لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم، فإذا كانت: $T_{tab} < T_{cal}$ عند مستوى معنوية معين وعند درجة حرية $(n-k)$ نرفض فرضية العدم أي أن $\hat{B}_j$ لها معنوية إحصائية، وبالتالي فإن المتغير المستقل X_j يؤثر على المتغير التابع Y، أما إذا كان $T_{tab} > T_{cal}$ ، سنقبل بفرضية العدم، أي أن $\hat{B}_j$ ليست لها معنوية إحصائية وبالتالي فإن المتغير المستقل X_j ليس له تأثير على المتغير التابع Y.

ثانياً. اختبار المعنوية الكلية للنموذج.

يستعمل معامل التحديد R^2 واختبار فيشر F لاختبار جودة توفيق النموذج الخطي العام ولقياس القوة التفسيرية للنموذج، وبمعنى أخر اختبار المعنوية الكلية للنموذج.

1. معامل التحديد R^2:

يشرح هذا المعامل العلاقة الموجودة بين المتغير التابع مع عدة متغيرات مستقلة مرة واحدة، كما أنه يبين العلاقة الموجودة بين المتغير التابع مع عدة متغيرات مستقلة أخرى، يسمى عندئذ بمعامل الارتباط المتعدد، إذن معامل التحديد نعتمد عليه لمعرفة النسبة المئوية التي تفسر بها المتغيرات المستقلة المتغير التابع، ويعرف بأنه عبارة عن نسبة التغيرات المفسرة إلى المتغيرات الكلية.[1]

[1]- Bourbonnais. R, Op.cit, p 53.

ويمكن إشتقاق صيغته باستخدام المصفوفات كمايلي:[1]

$$Y = X\hat{B} + U$$

إذا:

$$U = Y - X\hat{B}$$

$$UU' = (Y - X\hat{B})'(Y - X\hat{B})$$

$$= YY' - Y'X\hat{B} - X'\hat{B}Y' + \hat{B}'X'X\hat{B}$$

بما أن:

$$Y'X\hat{B} = X'\hat{B}'Y$$

فـــإن:

$$UU' = Y'Y - 2\hat{B}'X'Y + \hat{B}'X'X\hat{B}$$

لدينا: $\hat{B} = (X'X)^{-1}X'Y$ ومنه فإن $\hat{B}(X'X) = X'Y$ وبتعويضها في المعادلة نجد: $UU' = Y'Y - 2\hat{B}'X'Y + \hat{B}'X'Y$

$$= Y'Y - \hat{B}'X'Y$$

إذن معادلة الانحرافات الكلية تكتب من الشكل: $Y'Y = \hat{B}'X'Y - UU'$

حيث أن:

$Y'Y$: مجموع مربعات الانحرافات الكلية للمتغير التابع عن وسطه، ويرمز لها بـ ***SCT***، أي $\sum Y_i^2$.

$\hat{B}'X'Y$: مجموع مربعات الانحرافات المشروحة للمتغير التابع المقدر $\hat{y}$ عن وسطـــه الحسابي $\overline{Y}$ ويرمز لها بـ ***SCE***.

UU': مجموع مربعـــات البواقي $\sum e_i^2$، أي ***SCR***، ومنه فإن العبـــارة السابقة يمكن كتابتهـــا كما يلي:

$$SCT = SCE + SCR$$

وكما هو الحال في نموذج الانحدار الخطي البسيط فإن الصيغـــة الرياضية لمعامل التحديد تكتب على النحو التالي:

$$R^2 = \frac{SCR}{SCT} = 1 - \frac{SCE}{SCT}$$

علما أنـــه: $0 \leq R^2 \leq 1$

إذا كان: $R^2 = 0$: هذا يعني عدم وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة.

$R^2 = 1$: هذا يعني أن النموذج صالح أي يؤخذ بعين الاعتبار.

يجب عدم التسرع في الحكم عن العلاقة المقدرة من خلال معامل التحديد وحده، فقد تكون القيمة المرتفعة لمعامل التحديد راجعة إلى وجود اتجاه عام قوي بين المتغيرات الموجودة في النموذج المقدر، كما يمكن إرجاع إنخفاض قيمة R^2 إلى الصياغة الخاطئـــة للنموذج، وعدم إدراج متغيرات تفسيرية هـــامة في النموذج عند تقدير العلاقة.

ولذا وجب استخدام معامل التحديد المعدل $\overline{R^2}$، وتأخذ درجات الحرية التفسيرية ويحسب معامل عن طريق المعادلة التاليـــة:[2]

$$\overline{R^2} = 1 - \frac{n-1}{n-k-1}(1 - R^2)$$

---

[1]- حسين على بخيت وسمر فتح الله، مرجع سابق، ص 165.

[2]- **Bourbonnais. R, Op.cit, p 56.**

حيث:

$\overline{R^2}$: معامل تحديد المعدل؛

R^2: معامل التحديد؛

n: عدد السنوات؛

k: عدد المعلمات المقررة؛

في الاقتصاد القياسي هناك العديد من المعايير للاختبار والمقارنة بين النماذج من أبسطها هو معامل التحديد المعدل، حيث يتم اختبار النموذج الذي يكون فيه معامل التحديد أكثر ارتفاعاً.

2. إختبار إحصائية F:

كما هو الشأن بالنسبة للنموذج الخطي البسيط، يتم اختيار المعنوية الإحصائية لكل المقدرات في آن واحد وذلك بالاعتماد على إحصائية F التي تهدف إلى قياس مدى معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أي معنوية الانحدار ككل من خلال الفرضيتين التاليتين:

- فرضية العدم: تنص على انعدام العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع أي: $H_0: B_0 = B_1 \ldots = B_k = 0$

- فرضية البديلة: تنص على وجـــود على الأقل معامل من بين المعاملات التي يتضمنها النموذج غير معدوم أي:

$H_1: B_0 \neq 0, B_1 \neq 0 \ldots, B_k \neq 0$

دون الأخذ بعين الاعتبار الحالة التي يكون فيها الحد الثابت B_0 معدوم، وهذا لأن الذي يهم هو المتغيرات التفسيرية وأن النموذج الذي يحتوي على الحد الثـــابت فقط معنوي وليس له أي معنى من النـــاحية الاقتصادية.

نعتمد على إحصائية F لإختبار الفرضيتين السابقتين بدرجات حرية $n-k-1$ و k للبسط والمقام عند مستوى دلالة معين[1]، وتعطي الصيغة الرياضية للإحصائية F كما يلي:

$$\acute{F} = \frac{\sum(\hat{Y}_1 - \hat{Y}_1)2/k}{\sum e_i^2/(n-k-1)} = \frac{R^2/K}{(1-R^2)/(N-K-1)} \rightsquigarrow F_{n-k-1}^{k}$$

بعد احتساب قيمة F تقارن مع قيمتها الجدولية، فإذا كانت قيمة F المحتسبة أكبر من قيمتها الجدولية نرفض فرضية العدم ما يعني أن النموذج تفسيري كلياً، أي أن هناك متغير مفسر واحد على الأقل له علاقة بالمتغير التابع.

أما إذا كانت قيمة F المحتسبة أقل من قيمتها الجدولية نقبل بفرضية العدم ما يعني أنه لا توجد أي علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة أي مجموع مربعات الانحرافات التفسيرية معنوياً إحصائياً.

[1]- Bourbonnais. R, Op.cit, p 66.

ثالثاً. اختبار صلاحية النموذج لكل فترة (اختبار *chow*):

بعد التعرف على نماذج الانحدار التي تفترض استقرار النموذج خلال كل الفترة الزمنية، يتوجب علينا اختبار ما إذا كان صالحا لكل الفترة، خاصة إذا تعلق الأمر بالبيانات في شكل سلاسل زمنية، حيث غالباً ما يحدث تغيرات جوهرية اقتصادية كانت أم سياسية من شأنها أن تؤثر على معلمات النموذج.

ومن ثم يصبح النموذج المتحصل عليه غير صالح من النقطة الزمنية التي حدث فيها التغيرات[1]، وتسمى هذه النقطة بنقطة الانعطاف فيصبح من الغير الممكن الاعتماد على نموذج واحد لتمثيل كل فترة، لهذا فإن اختبار **chow** [*]، يسمح لنا بالإجابة عن السؤال التالي: هل بنية النموذج تتغير بفعل تلك التغيرات أو الأحداث أم أنها تبقى ثابتة ؟.

ويمر هذا الاختبار بالمراحل التالية:

- يفترض وجود نموذج مقدر خلال طول الفترة، ويتم تقديره وحساب مجموع مربعات البواقي **SCR**.
- تقسيم الفترة المدروسة إلى فترتين، عند نقطـــة الانعطاف أي عند النقطة التي من الممكن أن يطرأ التغيير خلالها.
- نقوم بحساب مقدرات معلمات النموذج للفترة الأولى والثانية؛
- يتم حساب مجموع مربعات البواقي للعينتين: SCR_1 ؛ SCR_2؛
- نقوم بحساب الإحصائية F^* كما يلي:

$$F^* = \frac{(SCR^* - SCR_1)/k}{SCR/(n-2k)} \rightsquigarrow F^*_{(k,n-2k)}$$

حيث أن:

k: تمثل عدد المعالم المقدرة في النموذج؛

n: تمثل عدد المشاهدات؛

تقارن قيمة F^* مع F الجدولية وذلك عند مستوى معنوية معين ودرجة حرية $(k, n-2k)$ فإذا كان F^* المحسوبة أقل من F الجدولية فإن النموذج مستقر على طول الفترة مـــا يعني أن مقدرات تبقى ثابتة ويمكن الاعتماد عليه في التنبؤ، أما إذا تبين أن F^* المحسوبة أكبر من F الجدولية فإن النموذج مستقر معنى أن بنيته تغيرت بين الفترتين وبالتالي لابد من تفريق النموذجين:

الفرع الخامس: التنبؤ.

بعد تقييم معالم النموذج وقبوله، تأتي مرحلة التنبؤ به للمستقبل، ليكن النموذج الخطي العـــام المقدر كما يلي: $\hat{Y} = X\hat{B}$ يكون التنبؤ بالفترة m في المستقبل كما يلي[2]: $\hat{Y}_{n+m} = \hat{B}_0 + \hat{B}_1 X_{1(n+m)} + \cdots + \hat{B}_k X_{k(n+m)}$

---

[1]- حمودي حاج صحراوي، مرجع سابق، ص 232-233.

[*]- يسمى هذا الاختبار باختبار المساواة ما بين مجموعات من معالم الانحدار أو التغيير الهيكلي أو اختبار **chow**.

[2]- تومي بن صالح، مرجع سابق، ص 146.

ويمكن كتابة النموذج الخطي العام المتنبأ به كما يلي: $Y_n^m = X_n^m B + U_n^m$

حيث أن:

Y_n^m: شعاع عمود من الدرجة **(m, 1)**؛

X_n^m: هي مصفوفة من الدرجة **(m, k)**؛

U_n^m: شعاع عمود من الدرجة **(m, 1)**؛

كما أن النموذج المتنبأ به يمكن كتابته من الشكل: $\hat{Y}_n^m = X_n^m \hat{B}$

ويكون هذا التنبؤ أفضل تنبؤ خطي غير متحيز حيث أن وسطـــه:

$$E(Y_n^m) = E(\hat{Y}_n^m) = X_n^m B$$

أما التباين: $Var(\hat{Y}_n^m) = E\left[(\hat{Y}_n^m - X_n^m B)(\hat{Y}_n^m - X_n^m B)'\right]$

يتزايد تبـــاين التنبؤ تباين حـــد الخطـــأ σ_u^2 ويمكن الحصول على فترة ثقـــة **% (1- α)** للتنبـــؤ $\hat{Y}_n^m$ كما يلي[1]:

$$\hat{Y}_n^m \mp t_{\alpha/2} SE\left(\hat{Y}_n^m\right)$$

أي: $X_n^m \hat{B} \mp t_{\alpha/2}\sigma_u \sqrt{X_n^m \left(X'X\right)^{-1} X_n'^m}$

الفرع السادس: اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ.

يعتبر قياس دقة التنبؤ من أهم المراحل في تقيم النموذج لأغراض المستقبلية، ومن بين المعايير المستخدمة نجد معيار معامل عدم التساوي لثايل ***Test de Tgeil***.

يعرف معامل عدم التساوي لثايل ***U*** بالصيغة التالية:

$$U = \frac{\sqrt{\frac{1}{N}\sum_{i=1}^{n}(\hat{Y}_t - Y_t)2}}{\sqrt{\frac{1}{N}\sum_{i=1}^{n}(\hat{Y}_t)2}\sqrt{\frac{1}{N}\sum_{i=1}^{n}(Y_t)2}} / t = 1.2.3\ldots N$$

حيث أن:

$\hat{Y}$: القيم المقدرة للمتغير التابع؛

N: عدد المشاهدات؛

Y : لقيم الفعلية للمغير التابع؛

تتراوح قيمة ***U*** بين الصفر والواحد الصحيح فإذا كانت قيمة ***U*** تساوي الصفر فإن قدرة النموذج الانحدار المقدر على التنبؤ تكون جيدة، أما إذا كانت قيمة ***U*** تساوي الواحد فإن هذا يدل على قدرة النموذج على التنبؤ غير جيدة.

[1]- عبد المحمود محمد عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 109.

المطلب الثالث: مشاكل الإنحدار الخطي.

تم في النقاط السابقة دراسة بعض الأساليب التي تستخدم في قياس العلاقات الاقتصادية وقد رأينا بوجه عام أن تلك الأساليب تعتمد على مجموعة من الفروض الإحصائية، حيث أن بعض هذه الأخيرة قد لا تتحقق وينتج عن ذلك بعض المشاكل القياسية التي تقتضي تطوير أساليب القياس حتى تكون قادرة على معالجة المشاكل القياسية، وسنحاول في هذا المطلب دراسة تلك المشاكل التي تتعلق بنموذج الانحدار العام وكيفية علاجها، وتتمثل هذه المشاكل في:

- مشكل التعدد الخطي (تعدد العلاقات الخطية)؛
- مشكل الارتباط الذاتي؛
- مشكل عدم ثبات التباين الأخطاء؛

الفرع الأول: مشكل التعدد الخطي.

يشير مصطلح الانحدار الخطي المتعدد إلى وجود ارتباط خطي بين عدد من المتغيرات التفسيرية في نموذج الانحدار، وبذلك يتم خرق أحد فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد أي أن لا يكون هناك ارتباطا خطياً متعدداً بين المتغيرات المستقلة، ومن ثم فإن مشكلة الامتداد الخطي المتعدد لا توجد في حالة الانحدار البسيط وإنما توجد فقط في حالة الانحدار المتعدد.[1]

تظهر مشكلة التعدد الخطي عندما تكون قيمة أحد المتغيرات المستقلة متساوية في كافة المشاهدات أو عندما تعتمد قيمة أحد المتغيرات المستقلة على قيمة أحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة في النموذج، علماً بأن مثل هذه المشكلة تواجه الباحث سواء في ظل تحقق فرضية التجانس أو عدم التجانس وسواء أخذت البيانات في شكل سلاسل الزمنية أو المقطعية.[2]

أولاً. أسباب التعدد الخطي وآثاره.

ينشأ التعدد الخطي من عدة أسباب نذكر أهمها:

- تميل المتغيرات الاقتصادية لأن تتغير معا عبر الزمن نظرا لأنها تتأثر جميعها بنفس العوامل.[3]
- استخدام متغيرات ذات فترة إبطاء في المعادلة المراد تقديرها؛
- التغير المتداخل لعدم جمع بيانات كافية من عينات كثيرة؛
- التحرك باتجاه واحد أو متعاكس بمعدل متزامن أو واحد ولنفس الفترة الزمنية؛

---

[1]- عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 468.

[2]- أموري هادي، كاظم الحسناوي، مرجع سابق، ص 12.

[3]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 468.

- عدم إمكانية التحكم ببيانات المشاهدات لأنها لا تخضع للسيطرة والتجربة؛

يترتب على وجود امتداد الخطي الآثار التالية:

- زيادة تباين وتغاير مقدرات الانحدار لدرجة كبيرة.[1]

- الأخطاء المعيارية للقيم المقدرة لمعلمات الانحدار تصبح كبيرة جداً؛

- قيم المعلمات المقدرة تكون غير محددة وغير دقيقة؛

ثانياً. اختبارات الكشف عن الارتباط الخطي.

هناك عدة اختبارات للكشف عن وجود الارتباط الخطي المتعدد نذكر منها:

1. طريقة التحليل الترافدي لـ (*frich*).

تكمن هذه الطريقة في إجراء انحدار للمتغير التابع على كل متغير مستقل على حدى، ومنه نحصل على كل الانحدارات الأولية، ثم نختار الانحدار الأولي الذي يعطي أفضل النتائج وفق المعايير المتفق عليها، ثم نضيف تدريجيا متغيرات مفسرة أخرى ونختبر آثاره على الأخطاء المعيارية وعلى R^2.

ويكون المتغير المضاف للانحدار ذا معنوية إذا تحققت فيه الشروط التالية:[2]

- إذا حسن المتغير المستقل المضاف قيمة R^2 بدون أن يؤثر في دقة المعلمات، نحتفظ بهذا المتغير ونعتبره كمتغير مستقل، أما إذا لم يحسن قيمة R^2 ولا يؤثر على قيم معاملات الانحدار فإن المتغير يجب حذفه من معادلة الاختبار؛

- إذا أثر المتغير المستقل المضاف بشكل واضح على إشارات وقيم معلمات الانحدار لتكون قيم غير مقبولة اقتصادياً فإنه يمكننا القول بأن هذا مؤشر على وجود التعدد الخطي بشكل معقد؛

إن التحليل الترافدي لـ (*frich*) ينص على تقدير كل الانحدارات الممكنة من بين المتغيرات الموجود بالعلاقة المدروسة آخذين كل متغير بالترتيب كمتغير تابع واعتبار كل الانحدارات الممكنة لكل متغير في بقية المتغيرات والتي ندخلها تدريجيا في التحليل، ومن الواضح أن التحليل الترافدي لـ (*frich*) يتطلب منا حسابات كثيرة ومنه تكون المقارنات ما بين النتائج معقدة أكثر.

2. اختبار فارار-كلوبير (*farrar-glauber*).

تقوم هذه الطريقة على ثلاث اختبارات أساسية هي[3]: اختبار مربع كاي χ^2؛ اختبار إحصائية F؛ إختبار إحصائية T؛

---

[1]- إمتثال محمد حسن، محمد علي محمد أحمد، مبادئ الاستدلال الإحصائي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 354.

[2]- وليد إسماعيل السيفو، فيصل مفتاح وآخرون، مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية، 2007، ص 101.

[3]- حسين على بخيت وسمر فتح الله، مرجع سابق، ص 245.

1.2. اختبار مربع كاي χ^2:

يستخدم لتحديد وجود أو عدم وجود مشكلة التعدد الخطي في النموذج المقدر، ولتطبيق هذا الاختبار يتم حساب قيمة محدد الارتباط الخطي $|R|$، حيث تمثل معلمات الارتباط البسيطة بين كل متغيرين من المتغيرات المستقلة على حدى وعليه يتم اختيار الفرضيتين التاليتين:

H0: تنص على أن المتغيرات مستقلة.

H1: تنص على أن المتغيرات غير مستقلة.

حيث الصيغة الرياضية لهذا الاختبار هي: $$x^2 = -\left[n-1-\frac{1}{6}(2k+5)\right] In|R|$$

n: تمثل عدد المشاهدات.

k: تمثل عدد المتغيرات.

$In|R|$: اللوغاريتم الطبيعي لمحدد المصفوفة معاملات الارتباطات الجزئية الآتية:

$$R = \begin{vmatrix} 1 & r_{12} & r_{13} \dots & \dots r_{1k} \\ r_{21} & 1 & r_{23} \cdots \cdots & r_{21} \\ \cdots\cdots & \cdots & \cdots\cdots & \cdots\cdots \\ r_{k1} & r_{k2} & r_{k3} \cdots \cdots & 1 \end{vmatrix}$$

حيث إذا كان:

0 = $|R|$ فإنه يعني وجود تعدد خطي تام بين المتغيرين؛

1 = $|R|$ فإنه يعني عدم وجود ارتبـــاط بين المتغيرين؛

$0 \geq |R| \geq 1$ فإن قيمة $In|R|<0$ وفي هذه الحالة يتم اختبار الفرضيات وإيجاد قيمة χ^2 المحسوبة، ومقارنتها مع قيمتها الجدوليةعند مستوى معنوية معين ودرجة حرية ***k(k-1)/2***، فإذا كانت χ^2 المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية نرفض فرضية العدم أي أن هناك مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج.

أما إذا χ^2 المحسوبة أقل من القيمة الجدولية نقبل فرضية العدم وبالتالي ليست هناك مشكلة التعدد الخطي، وكلما كبرت القيمة المحسوبة مقارنة بنظريتها الجدولية كلما دل ذلك على أن مشكلة التعدد الخطي أشد.

2.2. اختبار إحصائية F: [1]

يتطلب هذا الاختبار احتساب معامل التحديد المتعدد R^2 بين كل متغير في النموذج x_j وبقية المتغيرات المستقلة ***k*** لتحديد المتغير المستقل الذي إرتبط خطياً مع غيره من المتغيرات المستقلة وذلك باستخدام الصيغة الرياضية التالية:

$$F_j = \frac{(R^2 X_j X_1 X_2 \dots X_k)/(k-1)}{(1-R^2 X_j X_1 X_2 \dots X_k)/(n-k)} \quad / \quad j = 1,2,\dots . k$$

[1]- حسين على بخيت وسمر فتح الله، نفس المرجع، ص 250.

بعد احتساب قيمة F_j تقارن مع قيمتها الجدولية بدرجة حرية ***(k-1)***، ***(n-k)*** للبسط والمقام وبمستوى معنوية معين بهدف اختبار أحد هاتين الفرضيتين:

$\mathbf{H_0}$: $R^2 x_i x_1 x_2 \ldots\ldots x_k = 0$

$\mathbf{H_1}$: $R^2 x_i x_1 x_2 \ldots\ldots x_k \neq 0$

فإذا كانت F المحسوبة أكبر من الجدولية نقبل فرضية العدم وهذا يعني ان المتغير المستقل x_j يرتبط خطيا مع باقي المتغيرات المستقلة، أما إذا كانت F المحسوبة أقل من القيمة الجدولية نرفض فرضية العدم أي أن المتغير المستقل x_j لا يرتبط خطيا مع باقي المتغيرات المستقلة ما يعني عدم وجود مشكلة التعدد الخطي.

وتكرار العملية لكل متغير من المتغيرات المستقلة في النموذج حتى يتم تشخيص المتغيرات المستقلة المتداخلة خطياً كلا على إنفراد.

3.2. إختبار إحصائية T:

يعتمد هذا الاختبار بدوره على قيمة معاملات الارتباطات الجزئية ما بين كل اثنين من المتغيرات المستقلة r_{ij} بصورة منفردة بافتراض أن بقية المتغيرات المستقلة في النموذج ثابتة، لتحديد المتغيرات المستقلة المسؤولية عن المشكلة ويتم استخدام الصيغة الرياضية التالية:

$$T_{ij} = \frac{\left(r_{ij} x_1 x_2 x_3 \ldots\ldots x_k\right)\sqrt{(n-k)}}{\sqrt{\left(1 - r_{ij} x_1 x_2 x_3 \ldots\ldots x_k\right)}}$$

تقارن قيمة T بعد احتسابها مع القيمة الجدولية بدرجة حرية ***(n -k)*** ومستوى معنوية لاختبار الفرضيتين التاليتين:

$\mathbf{H_0}$: $r_{ij} x_i x_1 x_2 \ldots\ldots x_k = 0$

$\mathbf{H_1}$: $r_{ij} x_i x_1 x_2 \ldots\ldots x_k \neq 0$

فإذا كانت T المحسوبة أكبر من الجدولية نقبل فرضية العدم وهذا يعني ان هناك ارتباط جزئي بين المتغيرين x_i ، x_j، أما إذا كانت T المحسوبة أقل من القيمة الجدولية نرفض فرضية العدم، مما يعني عدم وجود ارتباط جزئي بين المتغيرين.

وتكرار العملية لكل متغير من المتغيرات المستقلة في النموذج حتى يتم التشخيص المتغيرات التي تسببت في حصول مشكلة التعدد الخطي.

3. اختبـــار كلاين.

يذكر كلاين أن وجود الامتداد الخطي المتعدد يمثل مشكلة صعبة فقط إذا تحقق الشرط التـــالي:[1]

$$r^2 X_i X_j \geq r^2 y X_i X_j$$

[1]- عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 478.

حيث:

$r^2X_iX_j$: معامل الارتباط بين المتغيرين المستقلين.

$r^2yX_iX_j$: معامل التحديد المتعدد لمعادلة الانحدار.

وفقاً لهذا الاختبار إذا كان لدينا عدد من المتغيرات المستقلة k فإن مشكلة الارتباط الخطي تكون خطيرة إذا كان مربع معامل الارتباط البسيط بين أي متغيرين مستقلين أكبر من معامل التحديد الكلي لمعادلة الانحدار.

ثالثاً. طرق معالجة مشكلة التعدد الخطي.

تتمثل طرق معالجة مشكلة التعدد الخطي عموماً في:[1]

-محاولة توسيع حجم العينة من خلال إضافة بيانات كافية عن المتغيرات الظاهرة المدروسة لأنه يساعد على تخفيض حجم التباينات نظرا لوجود علاقة عكسية بين حجم العينة وقيمة التباين.

- حذف المتغير المستقل أو المتغيرات المستقلة التي تتسبب في ظهور المشكلة لكن غالبا ما يستبدل هذا الحل بمشكلة أخرى، إذ يوقع الباحث بمشكلة التوصيف (عدم إدخال المتغيرات المهمة في النموذج).

- تحويل شكل الدالة باستعمال النسب والفروقات عوضاً عن المتغيرات الأصلية فعلى سبيل المثال النموذج التالي:

$$y_i = B_0 + B_1x_1 + B_2x_2 + u_i$$

يمكن اختبار أحد المتغيرات المستقلة ولتكن مثلاً x_2 كمقام وتضرب في المعادلة فتحصل على متغيرات جديدة:

$$\frac{y_i}{x_2} = B_0\frac{1}{x_2} + B_1\frac{x_1}{x_2} + B_2 + \frac{u_i}{x_2}$$

غير أنه نلاحظ أن النموذج الجديد لا يستوفي أحد فروض طريقة المربعات الصغرى أي أنه لا يمتلك تباين ثابت لحدود الخطأ $\frac{u_i}{x_2}$ حيث أن:

$$E\left(\frac{u_i}{x_i}\right)^2 = \frac{E(u_i{}^2)}{x_2^2} = \frac{\sigma^2}{x_2^2} \neq \sigma^2$$

- استخدام أسلوب الدمج بين البيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية.[2]

الفرع الثاني: مشكلة عدم تجانس تباينـــات الأخطاء.

من بين فرضيات نموذج الانحدار الخطي هو ثبات التباين لحدود الخطأ: $Var(U_i) = E(U_i^2) = \sigma^2$

---

[1]- حسين على بخيت وسمر فتح الله، مرجع سابق، ص 253.

[2]- حسين على بخيت وسمر فتح الله، نفس المرجع، ص 254.

ويترتب على إسقاط هذا الفرض حدوث عدم ثبات تباين حد الخطأ.

أولاً. أسباب وجود مشكلة عدم تجانس تباينات الأخطاء وأثارها.

من أهم الأسباب المؤدية حدوث عدم ثبات تباين حد الخطأ ما يلي:[1]

- وجود علاقة ذات اتجاهين بين المتغيرات المستقلة؛

- استخدام البيانات المقطعة بدلاً من بيانات السلسلة الزمنية؛

- استخدام بيانات جزئية بدلاً من البيانات التجميعية، فعند استخدام بيانات تجميعية تختفي الاختلافات بين المفردات حيث يلي بعضها البعض فلا يكون مجال لتشتت القيم بدرجة كبيرة، أما في حالة البيانات الجزئية المتاحة عن الأفراد أو المنشآت الفردية فعادة ما يكون تشتت كبير بين القيم للاختلافات الكبيرة بين سلوك المفردات.

من أهم الآثار المترتبة عن مشكلة عدم التجانس التباين ما يلي:

- تبقى معلمات المقدرة باستخدام المربعات الصغرى العادية غير المتحيزة ومتسقة لكن تصبح غير فعالة (تفقد خاصية الكفاءة).[2]

- انحرافات المعاملات المقدرة متحيزة، وبالتالي يسوء الوضع عند استعمال اعتبارات فيشر وستودنت المعتمد أساسا على فرضية ثبات التباين؛

- تصبح فترات الثقة أكثر اتساعاً كما تقل قوة الاختبارات المعنوية نظرا لاختفاء خاصية أدنى تباين؛

- التنبؤ باستخدام نتائج تقدير يكون فيه التباين غير ثابت لن يكون ممكناً.[3]

ثانياً. اختبارات الكشف عن عدم ثبات التباين.

للكشف عن مشكلة اختلاف التباين هناك مجموعة من الاختبارات نذكر أهمها:

1. اختبار معامل الرتب لسبيرمان (*spearman*).

من أبسط هذه الاختبارات هو اختبار معامل ارتباط الرتب التي يعتمد على القيم المستقلة للأخطاء وقيم المتغير المستقل ويتطلب احتساب هذا المؤشر ما يلي:[4]

---

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 496.

[2]- Khedhiri. S, cours d'introduction a l'économétrie; centre de publication, universitaire Tunis, 2005, p 62.

[3]- هاري كليجان أوتس، مرجع سابق، ص 226.

[4]- حسين على بخيت وسمر فتح الله، مرجع سابق، ص 271.

- بعد تقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى نحصل على $y_i = \hat{B}_0 + \hat{B}_1 x_1$ ومن ثم يمكن الحصول على البواقي أو القيـــم المقدرة أو القيم المقدرة لحـــد الخطأ e_i حيث: $e_i = y_0 + \hat{y}_1$.

- إهمال إشارة e_i أي أخذ القيمة المطلقة لـ e_i، ثم ترتيب كل من قيم المتغير المستقل والانحرافات تصاعدياً أو تنازلياً وإعطاء كل منها رتباً معينة وفق تسلسل القيم ثم نحسب الفروقات بين الرتب ومن ثم يستخرج معادل ارتباط الرتب وفق قانون سبيرمان كما يلي:

$$r_s = 1 - \left[\frac{\sigma \sum D_i^2}{n(n^2 - 1)} \right]$$

D_i : يمثل الفرق بين كل رتبتين متناظرتين.

n: عدد المشاهدات.

- إيجاد القيمة المحسوبة لاختبار T كما يلي:

$$T_c = \frac{r_s \sqrt{n-2}}{\sqrt{1 - r_s^2}}$$

- إيجاد القيم الجدولية لاختبار T عند درجات الحريـــة $(n\text{-}k\text{+}1)$، وعليه إذا كانت المحسوبة T_c أكبر من T الجدولية يتم قبول الفرضية البديلة H_1، والتي تنص على وجود مشكلة تباين أي: $H_1 = \sigma_1^2 \neq \sigma_2^2 \neq ... \neq \sigma_n^2$، أما إذا كانت قيمة المحسوبة T_c أقل من T الجدولية فسيتم قبول الفرضية العدم H_0، التي تنص على عدم وجود مشكلة تجانس التباين أي: $H_0 = \sigma_1^2 = \sigma_2^2 = ... = \sigma_n^2$.

إذا كان نموذج الانحدار يتضمن أكثر من متغير مستقل واحد يتم تقدير r_s بين $|e_i|$ وكل متغير مستقل على حدى، ثم القيام باختبار المعنويـــة الإحصائية بواسطة اختبـــار T للحكم على وجود أو عدم وجـــود افتراض ثبات التباين حد الخطـــأ.[1]

2. اختبار جولد فيلد وكواندت (*gold feld et quandt*).

يعد من الاختبارات المهمة لفرض الكشف عن مشكلة عدم تجانس تباين الخطـــأ، ويتم تحديد استخدامه في حالة العينـــات الكبيرة. حيث يجب أن تكون عدد المشـــاهدات أكبر بمرتين من عـــدد المتغيرات المطلوبـــة تقديرها.[2] يفترض هذا الاختبار أن u_t موزعة توزيعاً طبيعياً من جهة ومستقلاً من جهة أخرى، حيث يقترح جولد فيلد وكواندت لاختبار الفرضية التالية:

- ثبات التباين $H_0 : \sigma_2^2 = \sigma^2$.

- عدم ثبات التباين $H_0 : \sigma_2^2 \neq \sigma^2$

بإتباع الخطوات التالية:

- ترتيب المشاهدات الخاصة بالمتغير المستقل ترتيباً تصاعدياً.

---

[1]- حسين على بخيت وسمر فتح الله، مرجع سابق، ص 272.

[2]- Bendib. R, Op.cit, p 109.

- استبعاد المشاهدات الوسطى لكل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ويفضل حذف 1/4 المشاهدات[1]، ثم تكوين مجموعتين من المشاهدات متساويتان، بحيث يكون لكل مجموعة على حدى معادلة خاصة كما يلي:

- المجموعة الأولى: تمثلت في المشاهدة الخاصة بكل من y، x الواردة قبل المشاهدات التي تم استبعادها $y_{1i} = a + bx_{1i} + u_{1i}$.

- المجموعة الثانية: تمثلت في المشاهدة الخاصة بكل من y، x الواردة بعد المشاهدات التي تم استبعادها $y_{2i} = a + bx_{2i} + u_{2i}$.

- تقدير معلمات معادلة الانحدار لكل مجموعة باستعمال طريقة المربعات الصغرى.

$$\begin{cases} y_{1i} = a + b\,x_{1i} + u_{1i} \\ y_{2i} = a + b\,x_{2i} + u_{2i} \end{cases}$$

- يتم احتساب تباين الخطأ للمجموعتين بموجب الصيغ التالية:

بالنسبة للمجموعة الأولى: $s_i^2 1 = \frac{\sum e_i^2}{T_1 - 2}$ بالنسبة للمجموعة الثانية: $s_i^2 2 = \frac{\sum e_i^2}{T_2 - 2}$

حيث:

$\sum e_i^2$: مجموع مربعات البواقي في المجموعة؛

T_2, T_1: حجم العينة في المجموعة الأولى والثانية على الترتيب؛

2: ثوابت النموذج.

- يتم حساب احصائية $\hat{F}$ وفق الصيغة التالية: $\hat{F} = \frac{s_i^2 2}{s_i^2 1}$

- ايجاد القيمة الجدولية لـ F عند درجات الحرية لكل من البسط والمقام T_1 -2 و T_2 -2 ومستوى معنوية معين، فإذا كانت $\hat{F}$ المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية نقبل الفرضية البديلة وهذا ما يدل على وجود مشكلة عدم ثبات التباين للأخطاء، أما إذا كانت $\hat{F}$ المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية نقبل بفرضية العدم وهذا ما يدل على عدم وجود مشكلة تجانس التباين.

3. اختبار جليسر (*gleyser*):

وهو اختبار يسمح بالكشف عن وجود عدم التجانس التباين من جهة وتقدير العلاقة المفروضة ما بين σ^2 والمتغير المفسر من جهة أخرى:[2]

حيث يتم:

-تقدير معلمات العلاقة الخطية ومن ثم ايجاد قيم الانحرافات الناتجة من الفرق بين القيم الحقيقية والتقديرية للمتغير التابع؛

[1]- Bourbonnais. R, Op.cit, p 146.
[2]- Bendib. R, Op.cit, p 110.

-أخذ القيمة المطلقـــة للبواقي، $|e_i|$ كمتغير تـــابع في الانحدار، حيث يكون المتغير المستقل هو x_i، الذي نعتقد بارتباطه مع σ^2، ومن الأمثلة على مثل هذه الصيغ:[1]

$$|e_i| = B_0 + B_1 X_I$$

$$|e_i| = B_0 + B_1 \sqrt{X_I}$$

$$|e_i| = B_0 + B_1 / X_I$$

- اختبار معنوية معلمات العلاقة المقترحة B_0, B_1 من الناحية الإحصائية فإذا أعطيت إحدى الصيغ أعلاه قيماً جوهرية لمعلمات الانحدار عندئذ يجب تحويل متغيرات النموذج وفقاً للصيغة المذكورة، بعبارة أخرى يمكن عن طريقها تحديد صيغة العلاقة بين الأخطاء العشوائية والمتغير المستقل.

4. اختبار وايت (*Test de white*):[2]

تتمثل خطوات إجراء هذا الاختبار فيما يلي:

- تقدير انحدار مساعد بين e_i^2 من ناحية والمتغيرات $X_{1t}, X_{2t}, \ldots X_{kt}$ و $X_{1t}^2, X_{2t}^2, \ldots X_{nt}^2$ ومن ناحية أخرى أي تقدير الصيغة التالية: $e_i^2 = B_0 + B_1 x_{1t} + B_2 x_{2t} + \ldots + B_k x_{kt} + B_1^{'} x_{1t}^2 + B_2^{'} x_{2t}^2 + \ldots + B_n^{'} x_{nt}^2$

- حساب معامل التحديد R^2 للانحدار المساعد.

- نقوم باختيار فرضية العدم: $H_0 : B_0 = B_1 \ldots = B_k = B_1^{'} = B_2^{'} = B_n^{'} = 0$

نقوم بمقارنة القيمة ($WH=nR^2$) مع x^2 عند مستوى معنوية معين 5 % أو 1 % ودرجات حرية تساوي $k=5$ وهي عدد المعلمات الانحدارية في صيغة الانحدار المساعد (متغيرين + مربعاتهما + جداء المتغيرات)[3]، حيث إذا كان: $nR^2 \rangle x_{k,0.05}^2$ أو $nR^2 \rangle x_{k,0.02}^2$ ترفض فرضية العدم، وهذا يعني وجود مشكلة عدم ثبات التباين، وإذا كان العكس لا توجد مشكلة ثبات التباين، وإذا قبلنا فرضية العدم فإن هذا يعني أن $s_t^2 = B_i$ ثابت.

ثالثاً. طرق علاج عدم تجانس التباين.

بعد إجراء الاختبارات والتأكد من وجود (عدم التجانس التباين) ونوعيته، فالحل يكمن في تحويل النموذج الأصلي بطريقة ما تضمن الحصول على نتائج تحمل التباين ثابتاً ومتجانساً، ومن ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى لتوفيق النموذج المحول، ويمكن تحويل النموذج بالاعتماد على نوع عدم التجانس ومنه على علاقة

---

[1]- حسين علي بخيت وسمر فتح الله، مرجع سابق، ص 279.

[2]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 507-508.

[3]- Khedhiri. S, Op.cit, p 46.

البواقي e_{ui}^2 مع المتغير المفسر حيث أنه دالة لهذا المتغير، أي $\sigma_{ui}^2 = f(x_i)$ ويتم التحويل بشكل عام عن طريق قسمة النموذج الأصلي على الجذر التربيعي لقيم المتغير المسبب لعدم التجانس.[1]

بفرض أن النموذج الأصلي كان كما يلي: $y_i = B_0 + B_1 x_i + u_i$ وأن هناك مشكل عدم التجانس التباين، فيمكن أن يكون لدينا عدة افتراضات لعدم ثبات التباين الأخطاء ويختلف النموذج المحول من إفتراض إلى آخر:[2]

- الافتراض الأول: تباين قيم U_i تتناسب تربيعياً مع قيم المتغير المستقل: $E(U_i^2) = \sigma^2 x^2$ طبقاً لهذا الغرض يتم تحويل النموذج الأصلي إلى الشكل التالي:

$$\frac{y_i}{x_i} = \frac{B_0}{xi} + B_1 + \frac{u_i}{x_i} = \frac{1}{x_i} B_0 + \nu_i$$

v_i: هو حد الخطأ المحول ويحقق فرض ثبـــات التباين: $v_i = \frac{u_i}{x_i}$

حيث أن: $$E(\nu_i^2) = E\left(\frac{u_i}{x_i}\right)^2 = \frac{1}{x_i^2} E(u_i^2) = \sigma^2$$

بهذا يتم إدخال متغيراً عشوائياً ثابتاً وهو σ^2 والذي يتحدد من النموذج، بعد ذلك نقوم بتطبيق طريقة المربعات الصغرى على النموذج المحول.[3]

- الإفتراض الثاني: في هذا الفرض تباين هذه الصيغة عندما يزداد تباين المتغير التابع y_i بشكل تناسبي مع الزيادة في x_i، $E(u_i^2) = \sigma^2 x_i$.

وعليه يتم تحويل النموذج الأصلي إلى الشكل التالي:

$$\frac{y_i}{\sqrt{x_i}} = \frac{B_0}{x_i} + B_1\sqrt{x_i} + \frac{u_i}{\sqrt{x_i}} = B_0\frac{1}{x_i} + B_1\sqrt{x_i} + \nu_i$$

يبقى الحـــد الأخير كما هو لأنه دليل قسمة، وهو يمثـــل $\nu_i = \frac{u_i}{\sqrt{x_i}}$ تبـــاين تجانس مع تباين ثـــابت يساوي:

$$E(\nu_i^2) = E\left(\frac{u_i}{\sqrt{x_i}}\right)^2 = \frac{1}{x}.E(u_i^2) = \frac{1}{x_i}\sigma^2 = \sigma^2$$

بشكل عام عندما يكون بأخذ عدم تجانس الصيغة التالية[4]: $E(\nu_i^2) = \sigma_{u_i}^2 = \sigma^2 \int(x_i)$

حيث:

σ: هو ثابت محدد؛

---

(1)- وليد إسماعيل السيفو وفيصل مفتاح وآخرون، مرجع سابق، ص 77.

(2)- Gujarati. N. D, Op.cit, p73.

(3)- وليد إسماعيل السيفو وفيصل مفتاح وآخرون، مرجع سابق، ص 78.

(4)- وليد إسماعيل السيفو وفيصل مفتاح وآخرون، نفس المرجع، ص 79.

$f(x_i)$: تمثل دالة في x_i فإن النموذج المحول سيكون بتقسيم النموذج الأصلي على $\sqrt{f(x_i)}$ وتعليل هذا التحول هو باستخدام الأوزان للحصول على متوسط مرجع للتباين ويكون متجانساً باستخدام طريقة المربعات الصغرى المرجحة وهي حالة خاصة لطريقة المربعات الصغرى العامة، تتمركز فكرتها الأساسية في ترجيح التباين بأوزان معينة تعطيناتباينـــاً ثابتاً كنتيجة.

الفرع الثالث: الارتباط الذاتي للأخطاء.

من بين الفرضيات التي تم وضعها من قبل لتقدير معلمات نموذج الانحدار هو استقلال القيمة المفسرة لحد الخطأ في فترة زمنية معينة عن القيمة لحد الخطأ في فترة زمنية سابقة أي أن $cov(u_i, u_j) = 0 / \ u_i \neq u_j$، وإذا تم إسقاط هذا الفرض فإن ذلك يدل على وجود ما يسمى بالارتباط الذاتي للأخطاء، وعليه يمكن تعريف الارتباط على أنه الارتباطبين عناصر لسلسلة من المشاهدات رتبت في بيانات سلسلة زمنية أو في بيانات المقطع العرضي.[1]

أولاً. أسباب ظهور الارتباط الذاتي وآثـــاره.

يمكن حصر أسباب ظهور ارتباط الذاتي في النقاط التالية:[2]

- إهمال بعض المتغيرات المطلقة المستقلة من النموذج المراد تقديره؛
- الصياغة الرياضية غير الدقيقة لنموذج الانحدار المراد تقديره؛
- سوء التوصيف المتغير العشوائي؛
- عدم دقة البيانات السلاسل الزمنية؛

- أثر الارتباط الذاتي، حيث أن لحيز الارتباط الذاتي دور في ظهور مشكلة الارتباط الذاتي خاصة في بيانات المقطع العرضي مثل الأزمات أو الاضطرابات التي تحدث في أحـــد الأقاليم هذه الأخيرة تؤثـــر على الميزانية الاقتصادية في الأقاليم الأخرى المجاورة. ويترتب على وجود الارتباط الذاتي مجموعة من الآثار نوجزها فيما يلي:[3]

- تكون المعاملات المقدرة غير دقيقة، وتكون لها تباينات كبيرة نسبياً.
- يكون تباين القيم لمعلمات نموذج الانحدار متحيزا نحو الأسفل.
- عدم دقة التنبؤات المستحيلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

---

[1] - مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار، الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق، الطبعة العربية، دار اليازوزي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 447.

[2]،[3] - مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار، مرجع سابق، ص 448.

ثانياً. طرق الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي.

للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي هناك مجموعة من الاختبارات أهمها:

- اختبار ديربن واتسون (Test de Durbin-Watson).
- اختبار فان نيومـــان (Test de Van-Neuman).

1. اختبار ديربن واتسون (Test de Durbin-Watson).

يعتبر اختبار ديربن واتسون من أكثر الاختبارات الخاصة بالارتباط الذاتي شيوعـــاً ودقة، حيث يستعمل للتأكد من وجود أو عدم ارتباط ذاتي للأخطاء من الرتبة الأولى، وهو عبارة عن النسبة بين مجموع مربع هذه الأخطاء: [1]

يأخذ اختبار إختبار ديربن واتسون الشكل التالي:[2]

$$e_t = Pe_{t-1} - u_t$$

$$P = \frac{e_t}{e_{t-1}} + u_t \,/\, t = 1,2.....n$$

حيث يمثل P معامل الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى، ويهدف إلى اختبار الفرضيات التالية:

- فرضية العدم: وتنص على انعدام الارتباط الذاتي: $H_0: P = 0$

- فرضية البديلة: وتنص على وجود الارتباط الذاتي: $H_1: P \neq 0$

من أجل ذلك يجب حساب إحصائية داوسن واتسن DW من الصيغة التالية:[3]

$$D'W = \frac{\sum_{t=2}^{n}(e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=2}^{n} e_t} = \frac{\sum_{t=2}^{n} e_t^2 + \sum_{t=2}^{n} e_{t-1}^2 - 2\sum_{t=2}^{n} e_t^2 e_{t-2}^2}{\sum_{t=2}^{n} e_t^2}$$

حيث:

e_t: القيمة المقدرة لعامل المتغير العشوائي.

بما أن $e_{t-1}e_t$ متساوية تقريباً في حالة القيم الكبيرة n فإن $D'W = 2(1-\hat{P})$، وتمثل $D'W$ القيمة المحسوبة للاختبار وتكون قيمتها بين 0 و 4 حيث:

$$P = 1 \rightarrow DW = 0$$

$$P = 0 \rightarrow DW = 2$$

$$P = -1 \rightarrow DW = 4$$

---

[1]- جيلالي جلاطو، الإحصاء التطبيقي مع تمارين ومسائل محلولة، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص 103.

[2]- Johnston. j et Dinardo, Op.cit, p 186.

[3]- Bendib. R, Op.cit, p 123.

مقارنة $D'W$ المحسوبة وقيمة DW المستخرجة من جدول ديربين واتسون، حيث أن القيمة الجدولية لـ DW يتم استخراجها بالأخذ بعين الاعتبار عدد المشاهدات n وعدد المتغيرات المستقلة k، ومن خلال الجدول يمكن تحديد قيمتين هما dl و du تتراوح قيمتهما بين 0 و 2واللتين تحددان مساحة مـــابين 0 و 4 كما هو موضح في الشكل:

شكل رقم (16):مناطق القبول والرفض لديربين واتسون (Durbin-Watson).

0	dL	dU	2	4 − dU	4 − dL	4
P > 0	؟	P = 0	P = 0	؟	P < 0	
ارتباط ذاتي موجب	منطقة غير محددة	عدم وجود ارتباط ذاتي	عدم وجود ارتباط ذاتي	منطقة غير محددة	ارتباط ذاتي سالب	

Source : Bourbonnais. R, (2004), p 123.

بالاعتماد على الشكل يمكن أن نستخرج نتيجة إختبـــار ديربين واتسون على النحو التـــالي:

- إذا كانت $0 < DW < dL$ أو $4 > DW > 4 - dL$ نرفض بفرضية العدم أي: $H_0: P = 0$

- إذا كانت $4 - du > DW > dU$ نقبل بفرضية العدم أي: $H_0: P = 0$

- إذا كانت $4 - dL < DW < 4 - dU$ أو $dL > DW > dU$ في هذه الحـــالة نكون في منطقة غير محددة أو هي في منطقة الشك، أي أنه لا يمكن أن نستنتج إن كان هناك ارتباط أم لا.

2. اختبار فون نيومان (Test de Van-Neuman). [1]

ينص اختبار معدل فون نيومان على الصيغـــة التـــالية:

$$\frac{\sigma^2}{S^2} = \frac{\sum_{t=2}^{t}(u_t - u_{t-1})}{\sum_{1}^{t} u_t^2} \cdot \frac{n}{n-1}$$

بحيث: $\frac{\sigma^2}{S^2}$: هو النسبة بين متوسط مجموع مربعات الفروقات والتباين.

ثالثاً. طرق معالجـــة الارتباط الذاتي.

هناك عدة طرق للتخلص من الارتباط الذاتي أهمها طريقة التحويل والطرق التكرارية.

1. طريق التحويل لكوكران-أوركات (*Cochrane-Orcutt*)[2]:

وهي من أسهل الطرق إستخداماً، ويمكن توضيحها باستخدام النموذج الخطي البسيط لتوضيح المعالجة القياسية للارتباط الذاتي، حيث يقترح ضمنها كوكران أوركات أجراء انحدار ذاتي من الدرجة الأولى على البواقي كما يلي:

---

[1]- وليد إسماعيل السيفو وفيصل مفتاح وآخرون، مرجع سابق، ص 159.

[2]- وليد إسماعيل السيفو وفيصل مفتاح وآخرون، نفس المرجع، ص 325.

- افتراض وجود نموذج خطي بسيـــط: $y_i = B_0 + B_1 x_i + u_i$.

- افتراض u_t تخضع للارتباط الذاتي من الدرجة الأولى أي أن: $U_t = PU_{t-1} + \varepsilon_t$

حيث أن $p \leq 1$ وأن ε_t متغير عشوائي له الفرضيات التاليـــة: $E(\varepsilon_t) = 0, E(\varepsilon_t, \varepsilon_{t-1}) = \sigma_t^2$

من أجل التخلص من الارتباط الذاتي نقوم بتحويل بياناته كما يلي: $y_t = B_0 + B_1 x_t + U_t$

- نأخذ التبـــاطؤ الزمني: $y_{t-1} = B_0 + B_1 x_{t-1} + U_{t-1}$

- نضرب المعادلة بـ P حيث: $Py_{t-1} = PB_0 + PB_1 x_{t-1} + PU_{t-1}$

$$y_t - Py_{t-1} = B_0(1-P) + B_1(x_t - Px_{t-1}) + (U_t + U_{t-1})$$

نلاحظ أن الحد الأخير هو عبارة عن: $U_t = PU_{t-1} + \varepsilon_t$

لتبسيط الصيغة نكتبها كما يلي: $\hat{y}'_t = B'_0 + B'_1 x'_t + \varepsilon_t$

$$\hat{y}'_t = y_t - Py_{t-1}$$

$$\hat{x}'_t = x_t - \hat{P}x_{t-1}$$

$$\varepsilon_t = (U_t - PU_{t-1})$$

نستعمل طريقة المربعات الصغرى MCO فنحصل على $\hat{B}_1, \hat{B}_0$

حيث: $\hat{B}_0 = \hat{B}_0 / (1-p)$

2. طريقـــة التكرار:

بموجب هذه الطريقة يتم التقدير على مرحلتين:[1]

- تقدير معادلة الانحدار البسيط: $y_t = a + B\, x_t + e_t$ ومن ثم تقدير البواقـــي $e_t = y_t - \hat{y}_t$.

- نحسب قيمة الارتباط الذاتي التقديري وفـــق القانـــون الآتي: $\hat{P} = \dfrac{\sum_{t=2}^{n} e_t e_{t-1}}{\sum_{t=2}^{n} e_t^{\,2}}$

- يتم تحويل بيانات كل من المتغير التابع y_t والمستقل x_t إلى القيمتين الجديدتين y'_t ، x'_t كما يلي:

$$y'_t = y_t - \hat{P}y_{t-1}$$

$$x'_t = x_t - \hat{P}x_{t-1}$$

[1]- حسين على بخيت وسمر فتح الله، مرجع سابق، ص 204.

وعليه فإن النموذج سيأخذ الصيغة التاليـــة: $y'_t = a' + B'x'_t + e'_t$

- نحسب البواقي الجديدة e'_t كما يلي: $e'_t = y'_t - \hat{y}'_t$

- نحسب قيمة DW مرة أخرى بموجب الصيغـــة الآتيـــة: $DW = \frac{\sum (e'_t - e'_{t-1})^2}{\sum e'^2_t}$

- تقارن مع القيمة الجدولية لقبول أو رفض فرضية العدم، ففي حالة قبول H_0 يعني إنعدام الارتباط الذاتي والتوقف عند هذا الحد، أما في حالة H_1 عندها نجري عملية تنقية للبيانات مرة أخرى باتباع الخطوات السابقة، أي تكرار ما قمنا به وبالأسلوب ذاته لرؤية مدى تنقص الارتباط الذاتي، ويمكن الاستمرار في عملية التصحيح والتقدير إلى أن تتقارب القيم التقديرية لكل a' من B' وللنموذج المدروس بين المرحلة وأخرى.

المبحث الثالث: نموذج قياسي لتحديد أثر السياسات الاقتصادية على النمو الإقتصادي في الجزائر (2014/1999).

نهدف من خلال هذه الدراسة التطبيقية إلى بناء نموذج قياسي لحجم النمو الاقتصادي، وذلك بتحديد المتغيرات الإقتصادية الكلية الأكثر فاعلية في التأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2014/1999)، كذلك من أجل تحديد الوزن النسبي للمتغيرات المؤثرة في النمو الاقتصادي، وترتيب مدى فاعليتها في التأثير في هذه المشكلة حتى يتأتى لصانع القرار الإقتصادي من وضع السياسات الإقتصادية البديلة المختلفة لعلاجها، وفي هذا السياق سنتطرق ضمنياً بهذا المبحث إلى النقاط التالية:

- المتغيرات الإقتصادية التي يمكن أن تؤثر في نمو الاقتصادي؛
- صياغة النموذج وتقديره؛
- الدراسة الإحصائية والإقتصادية للنموذج الأول؛
- الدراسة الإحصائية والقياسية والإقتصادية للنموذج الثاني؛
- تحليل نتائج تقدير النموذج القياسي للنمو الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول: المتغيرات الإقتصادية التي يمكن أن تؤثر في نمو الاقتصادي.

إن عملية إختيار المتغيرات الإقتصادية التي تؤثر في الظاهرة محل الدراسة (حجم النمو الاقتصادي)، كما أشرنا إليها سابقاً تعتمد على النظرية الإقتصادية بالدرجة الأولى وعلى الدراسات السابقة بالدرجة الثانية.

حيث إستنتجنا من خلال تحليلنا السابق أن حجم النمو الاقتصادي والمتمثل في حجم الناتج المحلي الإجمالي يتأثر بمتغيرات عديدة منها: القيمة الإسمية لعرض النقد وتمثلت في النقود بالمعنى الضيق (M1) والنقود بالمعنى الواسع (M2) الواسع لتمثيل السياسة النقدية (*La Masse monétaire*) والقيم الإسمية للنفقات العامة (*Dépenses publiques*) لتمثيل السياسة المالية، وحجم نمو الصادرات الكلية لتمثيل السياسة التجارية (*Les exportations*).

حيث نعتمد على هذه المتغيرات فقط في دراستنا التطبيقية، وإقتصارنا على هذه المتغيرات فقط راجع إلى عدة أسباب ومن أبرزها عدم توفر المعطيات لبعض المتغيرات (منها الإستثمار الحقيقي؛ النشاطات غير الرسمية؛ الأجور الحقيقية؛ درجة الإنفتاح الإقتصادي...)، والتي يمكن أن تعطينا أكثر تفسير لتطور حجم النمو الاقتصادي في الجزائر، إضافة لصعوبة قياس بعض المتغيرات الأخرى لكونها كيفيـــة منها (الميول للعمل أو التشغيل، الإستقرار، ....).

من خلال المتغيرات المذكورة سابقاً، سيتم توضيح أثر هذه المتغيرات في حجم النمو الاقتصادي، وفقاً لمنطق النظرية الإقتصادية، حيث يتم تحديد العلاقات المتوقعة مبدئياً أو قبلياً بين كل من النمو الاقتصادي والمتغيرات التفسيرية سالفة الذكر، هذا في ظل افتراض ثبات المتغيرات التفسيرية الأخرى على النحو التالي:

الفرع الأول: أثر الكتلة النقدية في النمو الاقتصادي.

اتفقت جميع المدارس والنظريات الاقتصادية على أن هناك علاقة طردية بين السياسة النقدية والنمو في الناتج المحلي الإجمالي في الآجال القصير والطويل. حيث توصلت العديد من الدراسات التطبيقية إلى التأكيد على أنه هناك علاقة ارتباط تام ووثيق بين التغيرات في العرض النقدي والتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن زيادة أحدهما يؤدي إلى زيادة الآخر بنفس الاتجاه والعكس صحيح.

فمن المعلوم أن الائتمان المحلي الممنوح لكافة القطاعات الاقتصادية من أهم العوامل المؤثرة في تغيرات العرض النقدي لاسيما أن مساهمة السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية وزيادة معدل النمو الاقتصادي تكـــون عن طريق التغيرات التي تدخلها على العرض النقدي من حيث الزيـــادة أو التقليص حسب ما يتطلبه الوضع الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة[1].

كما يرى النقديون أن العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وحجم النقود المتاحة في الاقتصاد تتجه من كمية النقود (M) إلى الناتج (Y). مما يعكس الأثر الذي يتركه التغيير في كمية النقود المعروضة على الناتج المحلي الإجمالي. وفي الواقع، إن هذه الفرضية تعود في الأصل إلى المدرسة الكلاسيكية ولاسيما إلى فيشر (Fischer)، حيث يرون أن التغيير في عرض النقود هو السبب الرئيسي للتقلبات في مستوى الإنتاج والعمالة في الأجل القصير، وإلى تقلبات الأسعار في الأجل الطويل.

الفرع الثاني: أثر النفقات العامة في النمو الاقتصادي.

يعُد النموذج الكيتري والنموذج النيوكلاسيكي من بين النماذج التي قامت بشرح العلاقة بين الإنفاق الحكومي ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، حيث أقر الكيتريون أن الإنفاق الحكومي متغير خارجي يؤثر على نمو الناتج المحلي في الأجل القصير والمتوسط، وحسب النموذج الكيتري فإن تخفيض الإنفاق الحكومي يؤدي إلى التأثير سلباً على مجملات الطلب وعلى حجم الدخل مباشرةً.

أما على المدى الطويل، فتقوم الدولة بنوع من الإنفاق الحكومي يهدف إلى تغيير هيكل الاقتصاد الوطني عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية الأمر الذي ينعكس بعد فترة طويلة على الدخل الوطني نحو الزيادة، ويترتب على هذا النوع من الإنفاق توجيهاً مباشرًا للموارد الإنتاجية إلى جانب هذا قد يكون توجيه الدولة للموارد الإنتاجية غير مباشر عن طريق التأثير على كيفية استخدام الأفراد لهذه الموارد. أما فيما يتعلق بالتوجيه المباشر فيتم ذلك عن طريق الاستثمار العام، إما عن طريق استغلال بعض الموارد الطبيعية، أو الإنفاق على البنيـــة التحتية، وفيما يتعلق بالتوجيه غير المباشر للموارد الإنتاجية فيتم عن طريق التأثير على معدل الربح في نوع من الإنفاق أو في مكان معين.

ولقد تناولت النماذج الاقتصادية الحديثة شرح العلاقة بين الإنفاق الحكومي ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل والتي ارتبطت بنظريات النمو الحديثة، وفي إطار هذه النظريات فإن مختلف الدراسات أضافت الإنفاق الحكومي كعامل مفسر لنمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، وهذا بتأثير مختلف أنواع هذا الإنفاق على الإنتاجية ونمو الناتج.

---

[1]-محمد صالح جمعـــة، مرجع سابق، ص 192.

الفرع الثالث: أثر الصادرات الكلية في النمو الاقتصادي.

لقد أشارت دراسات النظرية الاقتصادية إلى أن النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الاقتصادي. حيث أثبتت تجارب الدول النامية التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كإحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية، أن تنمية الصادرات تهيئ وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات أو السياسات الأخرى. ولقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بسياسة تشجيع الصادرات، وتركزت جهودهم في بحث وتحليل العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي، وتوضيح أسباب هذه الظاهرة. وأجريت العديد من الدراسات التجريبية لبحث أثر النمو في الصادرات على نمو اقتصاديات الدول النامية من جوانب متعددة. ولقد توصلت هذه الدراسات إلى فعالية نمو الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي للدول النامية مع أخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية العالمية الحالية والمستقبلية.

المطلب الثاني: صياغة النموذج وتقديره.

لمعرفة الصياغة المناسبة للنموذج الخاص بالظاهرة المدروسة (حجم النمو الاقتصادي)، حيث أنه في البداية نشير إلى رموز المتغيرات الداخلة في تركيبة النموذج، إذ تعد هذه الخطوة بالخطوة الأساسية عند صياغة النموذج قبل الخوض في عملية تقديره، وعليه نقدم في البدء مدلول الرموز المستخدمة في النموذج المعني، وهي على النحو التالي:

الفرع الأول: صياغة النموذج.

إن نموذج دراستنا مستقى من النموذج القياسي (Douzounet, 2009) الذي استخدم لدراسة تأثير السياسة الاقتصادية من خلال تأثير السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في دول المجموعة الاقتصادية والنقدية لإفريقيا الوسطى (CEMAC)[1]، وكذا نموذج القياسي (Kone, 2000) الذي استخدم لدراسة تأثير السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في دول الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا (UEMOA).

وبالإعتماد على النموذج السابق، والذي نحاول أن نطبق دراسته على الاقتصاد الوطنين وبعد التعرف على المتغيرات التي سوف يحتويها النموذج القياسي، وبعد تجميع البيانات الخاصة بكل المتغيرات، يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج، إذ يعد من أولى وأهم مراحل بناء النموذج القياسي وشكل الدالة هو كمايلي:

$$y_t = f(Mi, CG, Ex)$$

سيتم إستخدام أسلوب الانحدار المتعدد الخطي في تقدير النموذج القياسي الخاص بمعدل النمو الاقتصادي، ولمعرفة الصيغ الرياضية المناسبة لتقديره سنقوم بتجريب الصيغة الرياضية لمعادلة النموذج وهي الصيغة الخطية التالية:

$$PIB_t = \beta_0 + \beta_1 EX_t + \beta_2 Mi_t + \beta_3 CG_t + \varepsilon_t$$

[1]-Douzounet Mallaye, , Op.cit.

حيث أن:

المتغير التابع: ويتمثل في حجم النمو الاقتصادي والمعبر عنه بالناتج المحلي الخام ورمزه y: هو حجم الناتج الداخلي الخام *(PIB)* الحقيقي أو الاسمي.

المتغيرات التفسيرية: بناءاً على ما أشرنا إليه سابقاً فإن المتغيرات التفسيرية تتمثل في:

Mi: هو حجم الكتلة النقدية $(i = 1$ من أجل M_1 و $i = 2$ من أجل $M_2)$ الحقيقية أو الاسمية.

CG: هو حجم النفقات العامة الحقيقية أو الاسمية.

Ex: هو حجم الصادرات الحقيقة أو الاسمية.

ε: يمثل العوامل الأخرى المؤثرة على النمو الاقتصادي.

وبصفة عامـــة فإن النموذج يهدف إلى مـــا يلي:

- التحقق من أن المعاملات β_0، β_1، β_2، β_3 موجبة.

- معرفة تأثيرات السياستين النقدية والمالية والتجارية على الناتج الداخلي الخام ومنه على النمو الاقتصادي بالجزائر.

وقد تم الاعتماد في إعداد البيانات على نشرات الموقع الإلكتروني لوزارة المالية الجزائرية من خلال بيانات المديرية العامة للتنبؤ والسياسات، وإمتدت السلسلة الزمنية خمسة عشر سنة (2014/2000) وقد أدى غياب بيانات بعض المؤشرات في السنة الأولى لفترة الدراسة (1999) إلى استبعادها من الدراسة.

كما تم استخراج البيانات الحقيقية من البيانات الاسمية بعد تخليصها من آثار التضخم باستخدام مؤشر الأسعار، بالإضافة إلى إستخدام تطور متوسط سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار (الجدول رقم (29)) لتحويل قيم بعض المؤشرات من الدولار إلى الدينار. والجدول التالي يلخص مجموع البيانات المستخدمة في النموذج المعني بالدراسة:

الجدول رقم (41): بيانات المتغيرات الإقتصادية المستخدمة في الدراسة القياسية.

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	النفقات العامة (*CG*)	النقود (M_1)	الكتلة النقدية (M_2)	الناتج المحلي الخام (*PIB*)	الصادرات (*Ex*)
2000	1199.8	1048.2	2022.5	4123.5	21718
2001	1471.7	1238.5	2473.5	4227.1	19177
2002	1540.9	1416.3	2901.5	4522.8	18832
2003	1730.9	1630.4	3354.4	5252.3	24646
2004	1859.9	2165.6	3644.3	6149.1	32086
2005	2105.1	2437.5	4070.4	7562.0	46232
2006	2543.4	3177.8	4827.6	8501.6	54741
2007	3194.9	4233.6	5994.6	9352.9	60529
2008	4188.4	4964.9	6956.0	11043.7	79193
2009	4199.7	4944.2	7173.1	9968.0	45465
2010	4657.6	5756.4	8280.7	11991.6	57249
2011	6085.3	7141.7	9929.2	14526.6	73569
2012	7054.4	7681.8	11013.3	16115.4	72632
2013	6514.7	8252.8	11945.7	16569.3	65493
2014	6980.2	7140.3	12514.6	17647.5	61243

Source: Données du Ministère des Finances, Direction Générale de la Prévision et des Politique, Depuis le Site Web: www.dgppmf.gov.dz, Consulté le 12/02/2015.

الفرع الثاني: تحديد شكل إنتشـــار دالـــة النموذج.

لمعرفة مدى مناسبة الصيغة الرياضية لتقدير النموذج للظاهرة محل الدراسة، سنقوم بتحديد خطية (*Linear*) الدالة المتضمنة لنموذج الدراسة عن طريق عرض شكل الإنتشار للمتغيرات والمتمثلة في المتغيرات المفسرة والمتغير التابع المتمثل في الناتج المحلي الخام، وباستخدام بيانات الجدول رقم (41) السابق تحصلنا على الشكل الخاص بالنموذج على النحو التالي:

شكل رقم (17): نـــوع العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التـــابع.

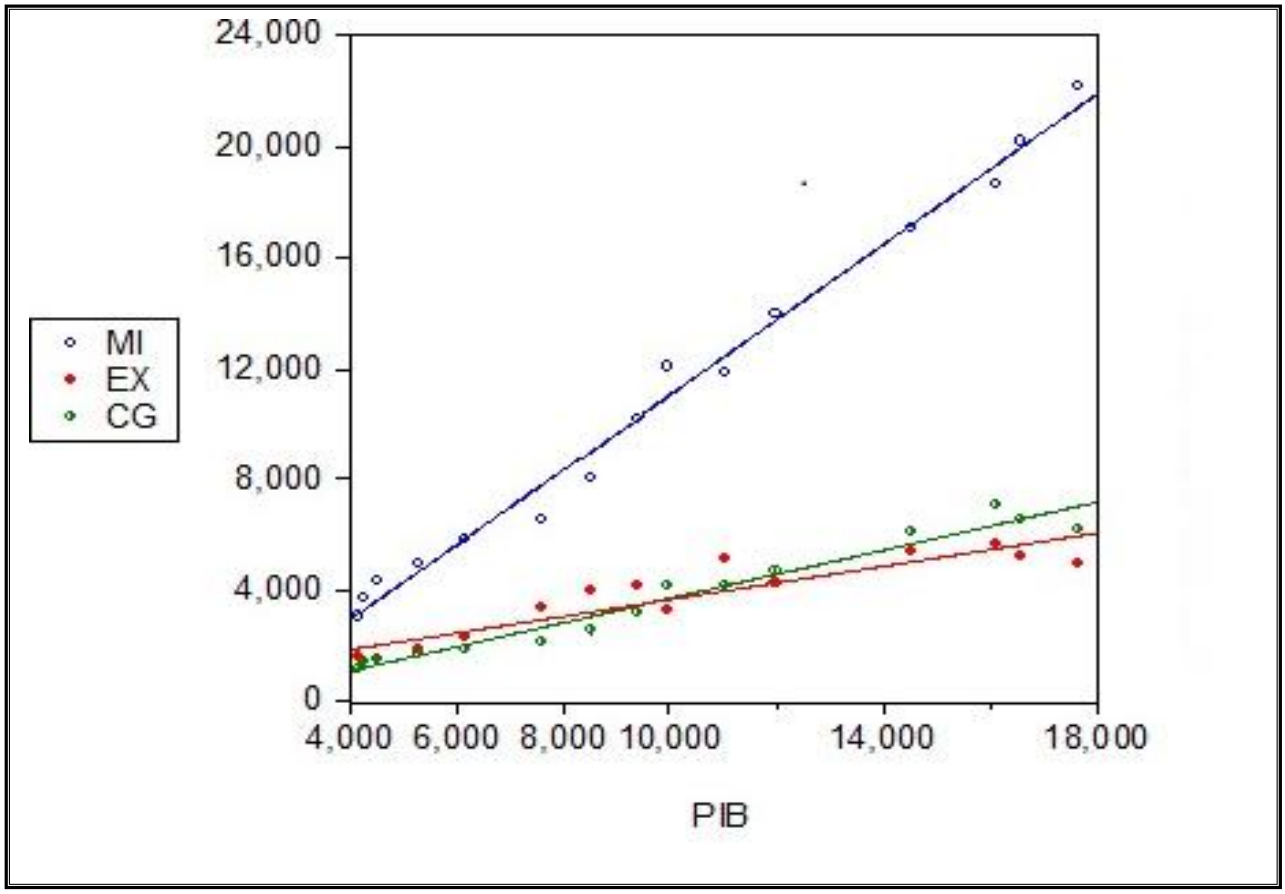

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (*EVIEWS8*).

إن ما يمكن أن يوضحه لنا الشكل السابق لإنتشار المتغيرات المفسرة والمتغير التابع، هو تأكيده للعلاقة الخطية (*Linear*) بين هذه المتغيرات، أي أن المتغير التابع والمتمثل في حجم النمو الاقتصادي والمعبر عنه بالناتج المحلي الخام (*PIB*) تربطه علاقة خطية بين المتغيرات المفسرة المدمجة في النموذج السابق المعني بالدراسة. والمتمثلة في حجم الكتلة النقدية (*mi*) وحجم النفقات العامة (*CG*) وحجم الصادرات (*Ex*).

الفرع الثالث: تقدير النموذج القياسي.

فيما يخص تقدير النموذج الخطي، فقد تم إعتماد طريقة المربعات الصغرى العادية (*MCO*) والتي تعد الأفضل من وجهة نظر المعايير الإقتصادية والإحصائية والقياسية، وذلك لما تمتاز به من خصائص كما سبق توضيحها في المبحث السابق، وتم ذلك بالإستعانة بالبرنامج الإحصائي (*EVIEWS 8*).

أولاً. نتائج تقدير النموذج الخطي.

بعد إدخال البيانات في البرنامج الإحصائي (*EVIEWS8*)، تظهر نتائج تقدير النموذج الخطي ضمن الجدول رقم (42):

الجدول رقم (42): نتائج تقدير النموذج الخطي لمعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2014/2000).

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 02/27/15 Time: 20:58
Sample: 2000 2014
Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1137.673	224.1405	5.075717	0.0004
EX	0.579609	0.125293	4.626039	0.0007
MI	0.619971	0.064781	9.570276	0.0000
CG	-0.034479	0.212691	-0.162108	0.8742

R-squared	0.996633	Mean dependent var	9836.893
Adjusted R-squared	0.995715	S.D. dependent var	4690.592
S.E. of regression	307.0492	Akaike info criterion	14.51507
Sum squared resid	1037071.	Schwarz criterion	14.70388
Log likelihood	-104.8630	Hannan-Quinn criter.	14.51306
F-statistic	1085.379	Durbin-Watson stat	1.070767
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (*EVIEWS8*).

ووفقاً للجدول رقم (42)، كانت نتائج تقدير النموذج الخطي لمعدل النمو أو الناتج المحلي الخام على النحو التالي:

$$PIB_t = 1137.673 + 0.579609EX_t + 0.619971Mi_t - 0.034479CG_t + \varepsilon_t$$

(5.075717)(*) (4.626039) (0.162108 -) (9.570276)

R^2 **= 0.996633** ***N*** **=15** ***F*** **= 1085.379**

$\overline{R}^2 = 0.995715$ ***DW*****= 1.070767** ***Prob= 0.000000***

حيث أن:

(*): هي عبارة عن قيم إحصائية لـ *T*. ***DW*** **: إحصائية ديربين واتسون (Durbin-Watson).**

R^2**: معامل التحديد.** ***Prob*** **: إحتمال الخطـــأ.**

$\overline{R}^2$**: معامل التحديد المعدل.**

N**: عدد المشاهدات.**

F**: إحصائيـــة فيشر.**

ثانياً. الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج المقدر.

لدراسة مدى صلاحية النموذج القياسي المقدر والخاص بمعدل النمو أو الناتج المحلي الخام في الجزائر، لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحية النموذج من منظور منطق النظرية الاقتصادية ومدى صلاحيته من الناحية الإحصائية، ويتم بعد ذلك انتقاء أفضل نموذج للقيام باختباره من الناحية القياسية.

1. الدراسة الاقتصادية: من خلال الجدول رقم (42)، السابق نلاحظ مايلي:

- بالنسبة لمعامل الصادرات (β_1)، نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (الناتج المحلي الخام) والمتغير المفسر (حجم الصادرات)، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة الذكر ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا زاد حجم الصادرات الإجمالي بوحدة واحدة فإن الناتج المحلي الخام سيزداد بـ 0.579609 وحدة، إذن معامل (β_1) لها معنوية إقتصادية.

- بالنسبة لمعامل الكتلة النقدية أو العرض النقدي (β_2)، نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (الناتج المحلي الخام) والمتغير المفسر (حجم الكتلة النقدية المتداولة)، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة الذكر ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا زاد حجم الكتلة النقدية بوحدة واحدة فإن حجم الناتج المحلي الخام سيزداد بـ 0.619971 وحدة، إذن معامل (β_2) لها معنوية إقتصادية.

- بالنسبة لمعامل النفقات العامة (β_3)، نلاحظ أن إشارته سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع (الناتج المحلي الخام) والمتغير المفسر (النفقات العامة)، ولا تتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة الذكر ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا زاد حجم النفقات العامة بوحدة واحدة فإن حجم الناتج المحلي الخام سينخفض بـ 0.619971 وحدة، إذن معامل (β_3) ليست لها معنوية إقتصادية.

2. الدراسة الإحصائية:

كما سبق ذكره، فإنه عادة عند اختبار فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد يتم الأخذ بمجموعة من المعايير القياسية وأخرى معايير إحصائية، وسيتم اختبار النموذج المقدر باستعمال معايير إحصائية التي تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، حيث يتم اختبار معنوية المعلمات باستخدام إحصائية ستودنت (T)، واختبار المعنوية الكلية للنموذج بإستخدام إحصائية فيشر (F) و (R^2) معامل التحديد المتعدد، ثم يتم اختبار بعد ذلك مدى استقرارية معلمات النموذج المتحصل عليه، ليتم بعد ذلك اختباره باستعمال المعايير القياسية لهدف اختبار إذا كان النموذج القياسي يحقق الفرضيات السابقة الذكر أم لا، لاكتشاف إن كان هناك المشاكل التي تصادفنا في الاقتصاد القياسي والتي سبق ذكرها.

1.2. إختبار معنوية المعـــالم:

تستخدم إحصائية ستودنت (T)، لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي:

فرضية العدم: $H_0 : B_0 = B_1 = B_2 = B_3 = 0$

فرضية البديلة: $H_1 : B_0 \neq B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq 0$

يمكن توضيح نتائج اختبار ستودنت للنموذج من خلال الجدول الموالي الذي نوضح من خلاله القيم المحسوبة (T_{cal}) للمعلمات المقدرة والقيم الجدولية (T_{tab}) وأدنى مستوى معنوية ***Prob*** وذلك عند مستوى معنوية 5%.

القيمة الجدولية (T_{tab}) نستخرجها من جدول ستودنت (ملحق رقم 1) عند نفس مستوى معنوية أي 5 % وبدرجة حرية (***n-k***) وتساوي (11 = 4 - 15) أي: $T_{n-k}^{\alpha} = T_{11}^{0.05} = 2.201$.(*)

الجدول رقم (43): نتـــائج إختبـــار ستودنت للنموذج المقـــدر.

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة (T_{cal}) (**)	القيم الجدولية (T_{tab})	أدنى مستوى معنوية ***Prob***
الثـــابت	β_0	5.075717	2.201	0.0004
EX	β_1	4.626039	2.201	0.0007
MI	β_2	9.570276	2.201	0.0000
CG	β_3	0.162108	2.201	0.8742

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (42).

من خلال الجدول أعلاه رقم (43)، يمكن أن نلاحظ مايلي:

- بالنسبة للمعامل الثابت (β_0)، نلاحظ أن القيمة المحتسبة (T_{cal}) أكبر من القيمة الجدولية (T_{tab}) أي: ($T_{tab} < T_{cal}$)، وبهذا سنرفض بفرضية العدم H_0، ونقبل بفرضية البديلة H_1، أي أن (β_0) معنوي، وحيث أن أدنى مستوى معنوية ***Prob*** = 0.0004، ما يدل على أنه يمكن قبول الثـــابت في النموذج بخطأ قدره 0.04 % عند مستوى معنوية 5 %.

(*)- إن كل القيم تقريباً المستخرجة من جدول ستودنت (T_{tab}) تكون بالتقريب تساوي 2، أي ($T_{tab} \approx 2$)، وعليه فإن أغلب الباحثين يقومون بمقارنة القيم المحسوبـــة بالقيمة المطلقـــة مباشرة مع القيمة 2.

(**)-سيتم أخذ القيمة المحتسبة (T_{cal}) بالقيمة المطلقة في جميع المراحل الإختبارية.

- بالنسبة لمعامل حجم الصادرات (β_1)، نلاحظ أن القيمة المحتسبة (T_{cal}) أكبر من القيمة الجدولية (T_{tab}) أي: ($T_{cal} > T_{tab}$)، ولدينا أدنى مستوى معنوية $Prob = 0.0007$ وهو أقل من 5%. وعليه نرفض فرضيـــة العدم H_0، ونقبل بفرضية البديلة H_1، أي أن (β_1) معنوي، ومنه يمكن القول أن حجم الصادرات له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، في تفسير الناتج المحلي الخـــام خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإن المتغير المستقل (حجم الصادرات) يؤثر على المتغير التابع (الناتج المحلي الخام).

- أما فيما يخص معامل حجم الكتلة النقدية (β_2)، نلاحظ أن القيمة المحتسبة (T_{cal}) لـ (β_2) أكبر من القيمة الجدولية (T_{tab}) أي: ($T_{cal} > T_{tab}$)، ولدينا أدنى مستوى معنوية $Prob = 0.0000$ وهو أقل من 5%. وعليه نرفض فرضية العدم H_0، ونقبل بفرضية البديلة H_1، أي أن (β_2) معنوي، ومنه يمكن القول أن حجم الكتلة النقدية لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% في تفسير حجم الناتج المحلي الخام خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإن المتغير المستقل (حجم الكتلة النقدية) يؤثر على المتغير التابع (الناتج المحلي الخام).

- وبالنسبة لمعامل حجم النفقات العامة (β_3)، نلاحظ أن القيمة المحتسبة (T_{cal}) لـ (β_3) أقل من القيمة الجدولية (T_{tab}) أي: ($T_{cal} < T_{tab}$)، ولدينا أدنى مستوى معنويـــة $Prob = 0.8742$ وهو أكبر من 5%. وعليه نقبل بفرضية العـــدم H_0، أي أن (β_3) ليس معنوي، ومنه يمكن القول أن حجم النفقات العامة ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% في تفسير حجم الناتج المحلي الخام خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإن المتغير المستقل (حجم النفقات العامة) ليس له تأثير على المتغير التابع (الناتج المحلي الخام).

من خلال ما سبق، يمكن القول أن حسب اختبار إحصائية ستودينت، تبين أن المعاملات β_0 ، β_1 ، β_2 تختلف عن الصفر، أما المعامل β_3 فهي تساوي الصفر، ما يستنتج من ذلك أن المتغيرين حجم الصادرات وحجم الكتلة النقدية هما المتغيران الذين لهما معنوية إحصائية وبمستوى ثقة 95% في تفسير حجم الناتج المحلي الخام خلال الفترة (2014/2000).

2.2. إختبار المعنويـــة الكلية للنموذج:

نستعمل معامل التحديد (R^2) وإختبار فيشر (F) لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المدروس انطلاقاً من الجدول رقم (42).

أ. معامل التحديد (R^2):

إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر بـ $R^2 = 0.996633$ وهي قريبة من الواحد، حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 99.66% من التغيرات التي تحدث على حجم الناتج المحلي الخـــام، مما يدل على أن هناك إرتباط

قوي بين حجم الناتج والمتغيرات المفسرة، أما الباقي **0.34** % تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ ε_t.

ب. إختبار فيشر (F): كما سبق وأشرنا، يهدف هذا الاختبار إلى معنوية الانحدار ككل من خلال الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم: تنص على إنعدام العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع أي: $H_0 : B_0 = B_1 = B_2 = B_3 = 0$

فرضية البديلة: تنص على وجـــود على الأقل معامل من بين المعـــاملات التي يتضمنها النموذج غير معدوم، أي:

$H_1 : B_0 \neq B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq 0$

يتم مقارنة القيمـــة المحسوبة (F_{cal}) والمقـــدرة بـ $F = 1085.379$ مع القيمـــة الجدولية (F_{tab})، حيث يتم استخراجها من جدول فيشر (F) (ملحق رقم 2)، عند مستوى معنوية 5% ودرجة الحرية للبسط والمقام، كما تبينه العلاقة التالية:

$$F_{n-k-1}^{k} = F_{15-3-1}^{3} = F_{11}^{3} = 3.59$$

ومنه نلاحظ أن القيمة المحتسبة (F_{cal}) أكبر من القيمة الجدولية (F_{tab})، أي: ($F_{cal} > F_{tab}$)، ولدينا أدنى مستوى معنوية ***Prob*** (***F-Statistic*** = **0.0000**) وهو أقل من 5%. وعليه سنرفض فرضية العدم والتي تنص على أن كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر ما عدا الثابت، ونقبل بالفرضية البديلة والتي مفادها انه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي إلى الصفر، مايدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، إذن النموذج ككل له معنوية.

من خلال الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج الخطي المقدر، نلاحظ أن كل من حجم الصادرات والكتلة النقدية له معنوية اقتصادية وإحصائية، بينما النفقات العامة ليس لها معنوية إحصائية، ومع وجود ارتباط قوي بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، ربما دل ذلك على إمكانية وجود إرتباط بين المتغيرات المفسرة، وعليه ولتخلص من مشكلة الإرتباط بين المتغيرات يجب حذف المتغير المسؤول عن حالة الإرتباط.

المطلب الثالث: تقدير النموذج بعد إزالـــة متغير مفسر.

لمعالجة مشكلة الارتباط السابقة فإنه تم إزالة متغير حجم النفقات العامة من النموذج. وبعد تقدير عدة نماذج قياسيةبعد إزالـــة هذا المتغير تبين أن أحسنها من النـــاحية الإحصائية والقياسية والاقتصادية، هو النموذج التالي:

الفرع الأول: نتـــائج تقدير النموذج.

بعد إدخال البيانات في البرنامج الإحصائي (*EVIEWS 8*)، تظهر نتائج تقدير النموذج الخطي ضمن الجدول رقم (44):

الجدول رقم (44): نتائـــج تقدير أحسن نموذج بعد حذف متغير النفقـــات العامـــة.

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 02/28/15 Time: 20:23
Sample: 2000 2014
Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1140.326	214.2809	5.321644	0.0002
EX	0.572627	0.112783	5.077238	0.0003
MI	0.610499	0.026814	22.76787	0.0000

R-squared	0.996625	Mean dependent var	9836.893
Adjusted R-squared	0.996063	S.D. dependent var	4690.592
S.E. of regression	294.3282	Akaike info criterion	14.38412
Sum squared resid	1039549.	Schwarz criterion	14.52573
Log likelihood	-104.8809	Hannan-Quinn criter.	14.38262
F-statistic	1771.828	Durbin-Watson stat	1.051357
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (*EVIEWS 8*).

ووفقاً للجدول رقم (44)، كانت نتـــائج تقدير أحسن نموذج بعد حذف متغير النفقات العامة على النحو التالي:

$$PIB_t = 1140.326 + 0.572627EX_t + 0.610499Mi_t + \varepsilon_t$$

(5.321644)(*) **(5.077238)** **(22.76787)**

R^2 **= 0.996625** ***N* =15** ***F* = 1771.828**

$\overline{R}^2 = 0.996063$ ***DW*= 1.051357** ***Prob= 0.000000***

الفرع الثاني: الدراسة الاقتصادية والإحصائية والقياسية للنموذج المقدر.

لدراسة مدى صلاحية النموذج القياسي المقدر والخاص بمعدل النمو أو الناتج المحلي الخام في الجزائر، وذلك بعد حذف متغير النفقات العامة لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحية النموذج من منظور منطق النظرية الاقتصادية ومدى صلاحيته من الناحية الاقتصادية الإحصائية والقياسية.

أولاً. الدراسة الاقتصادية: من خلال الجدول رقم (44)، السابق نلاحظ مايلي:

- بالنسبة لمعامل الصادرات (β_1)، نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (الناتج المحلي الخام) والمتغير المفسر (حجم الصادرات)، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة الذكر ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا زاد حجم الصادرات الإجمالي بوحدة واحدة فإن الناتج المحلي الخام سيزداد بـ **0.572627** وحدة، إذن معامل (β_1) لها معنوية إقتصادية.

- بالنسبة لمعامل الكتلة النقدية أو العرض النقدي (β_2)، نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (الناتج المحلي الخام) والمتغير المفسر (حجم الكتلة النقدية المتداولة)، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة الذكر ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا زاد حجم الكتلة النقدية بوحدة واحدة فإن حجم الناتج المحلي الخام سيزداد بـ **0.610499** وحدة، إذن معامل (β_2) لها معنوية إقتصادية.

ثانياً. الدراسة الإحصائية:

إن اختبار فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد الجديد بعد إزالة متغير النفقات العامة كمتغير مفسر من النموذج السابق، سوف تتم عن طريق مجموعة من المعايير القياسية وأخرى معايير إحصائية، كما يلي:

1. إختبار معنوية المعالم:

تستخدم دائماً إحصائية ستودنت (T)، لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي:

فرضية العدم: $H_0 : B_0 = B_1 = B_2 = 0$

فرضية البديلة: $H_1 : B_0 \neq B_1 \neq B_2 \neq 0$

ويمكن توضيح نتائج اختبار ستودنت للنموذج من خلال الجدول الموالي الذي نوضح من خلاله القيم المحسوبة (T_{cal}) للمعلمات المقدرة والقيم الجدولية (T_{tab}) وأدنى مستوى معنوية ***Prob*** وذلك عند مستوى معنوية **5%**. القيمة الجدولية (T_{tab}) نستخرجها من جدول ستودنت عند نفس مستوى معنوية أي **5 %** وبدرجة حرية (***n-k***) وتساوي (**12 = 3 - 15**) أي: $T_{n-k}^{\alpha} = T_{12}^{0.05} = 2.1788$.

الجدول رقم (45): نتائج إختبار ستودنت للنموذج المقدر.

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة (T_{cal})	القيم الجدولية (T_{tab})	أدنى مستوى معنوية ***Prob***
الثـــابت	β_0	5.321644	2.1788	0.0002
EX	β_1	5.077238	2.1788	0.0003
MI	β_2	22.76787	2.1788	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (44).

من خلال الجدول أعلاه رقم (45)، يمكن أن نلاحظ مايلي:

- بالنسبة للمعامل الثابت (β_0)، نلاحظ أن القيمة المحتسبة (T_{cal}) أكبر من القيمة الجدولية (T_{tab}) أي: ($T_{tab} < T_{cal}$)، وبهذا سنرفض بفرضية العدم H_0، ونقبل بفرضية البديلة H_1، أي أن (β_0) معنوي، وحيث أن أدنى مستوى معنوية *Prob* = 0.0002، ما يدل على أنه يمكن قبول الثـــابت في النموذج بخطأ قدره 0.04 % عند مستوى معنوية 5 %.

- بالنسبة لمعامل حجم الصادرات (β_1)، نلاحظ أن القيمة المحتسبة (T_{cal}) أكبر من القيمة الجدولية (T_{tab}) أي: ($T_{cal} > T_{tab}$)، ولدينا أدنى مستوى معنوية *Prob* = 0.0003 وهو أقل من 5%. وعليه نرفض فرضيـــة العدم H_0، ونقبل بفرضية البديلة H_1، أي أن (β_1) معنوي، ومنه يمكن القول أن حجم الصادرات له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، في تفسير الناتج المحلي الخـــام خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإن المتغير المستقل (حجم الصادرات) يؤثر على المتغير التابع (الناتج المحلي الخام).

- أما فيما يخص معامل حجم الكتلة النقدية (β_2)، نلاحظ أن القيمة المحتسبة (T_{cal}) لـ (β_2) أكبر من القيمة الجدولية (T_{tab}) أي: ($T_{cal} > T_{tab}$)، ولدينا أدنى مستوى معنوية *Prob* = 0.0000 وهو أقل من 5%. وعليه نرفض فرضية العدم H_0، ونقبل بفرضية البديلة H_1، أي أن (β_2) معنوي، ومنه يمكن القول أن حجم الكتلة النقدية لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% في تفسير حجم الناتج المحلي الخام خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإن المتغير المستقل (حجم الكتلة النقدية) يؤثر على المتغير التابع (الناتج المحلي الخام).

إذن حسب اختبار إحصائية ستودينت، تبين أن المعاملات β_0 ، β_1 ، β_2 تختلف عن الصفر، ما يستنتج من ذلك أن المتغيرين حجم الصادرات وحجم الكتلة النقدية هما متغيران لهما معنوية إحصائية وبمستوى ثقة 95% في تفسير حجم الناتج المحلي الخام خلال الفترة (2014/2000).

2. إختبار المعنويـــة الكلية للنموذج:

نستعمل معامل التحديد (R^2) وإختبار فيشر (F) لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المدروس انطلاقاً من الجدول رقم (44).

1.2. معامل التحديد (R^2):

إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر بـ $R^2 = 0.996625$ وهي قريبة من الواحد، حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 99.66% من التغيرات التي تحدث على حجم الناتج المحلي الخـــام، مما يدل على أن هناك إرتباط قوي بين حجم الناتج والمتغيرات المفسرة، أما الباقي 0.34 % تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ ε_t.

2.2. إختبار فيشر (F): والذي سوف ندرس عن طريقه معنوية الانحدار ككل من خلال الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم: تنص على إنعدام العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع أي: $H_0 : B_0 = B_1 = B_2 = 0$

فرضية البديلة: تنص على وجـــود على الأقل معامل من بين المعـــاملات التي يتضمنها النموذج غير معدوم، أي:

$H_1 : B_0 \neq B_1 \neq B_2 \neq 0$

يتم مقارنة القيمـــة المحسوبة (F_{cal}) والمقـــدرة بـ $F = 1771.828$ مع القيمـــة الجدولية (F_{tab})، حيث يتم استخراجها من جدول فيشر (F)، عند مستوى معنويـــة 5% ودرجة الحرية للبسط والمقام، كما هو مبين في العلاقة التاليـــة:

$$F^{k}_{n-k-1} = F^{2}_{15-2-1} = F^{2}_{12} = 3.89$$

ومنه نلاحظ أن القيمة المحتسبة (F_{cal}) أكبر من القيمة الجدولية (F_{tab})، أي: ($F_{cal} > F_{tab}$)، ولدينا أدنى مستوى معنوية ($F\text{-}Statistic = 0.0000$) $Prob$ وهو أقل من 5%. وعليه سنرفض فرضية العدم والتي تنص على أن كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر ما عدا الثابت، ونقبل بالفرضية البديلة والتي مفادها انه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي إلى الصفر، مايدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، إذن النموذج ككل له معنوية.

وفقاً للدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج الخطي المقدر بعد إزالة متغير النفقات العامة، نلاحظ أن كل من حجم الصادرات والكتلة النقدية له معنوية اقتصادية وإحصائية، وهو ما يدفعنا إلى دراسة للنموذج من الناحية القياسية.

ثالثاً. الدراسة القياسية:

بعد أن تأكدنا من مدى صلاحية النموذج من الناحية الاقتصادية والإحصائية، سنقوم باختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى انسجامه وتطابقه مع الفرضيات الخاصة به، ومن أهم الإختبارات القياسية لنموذج الإنحدار الخطي المتعدد نجد: اختبار إكتشاف عدم تجانس تباين حد الخطأ (اختبار وايت)، تشخيص البواقي (اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي من خلال حساب إحصائية ***Berra***، تحليل دالة الإرتباط الذاتي من خلال إحصائية ***LM***).

1. اختبار عدم تجانس تباين الخطأ:

إعتمد على إختبار وايت (*White*) للكشف ما إذا كان هناك تجانس لعنصر الخطأ أم لا، والذي يعتمد بالدرجة الأولى على تقدير إنحدار مساعد بين مربعات البواقي لأحسن نموذج مقدر (e_t^2) من ناحية، والمتغيرات المفسرة المدرجة به من ناحية أخرى[1]، وفقـــاً للصيغة التالية:

$$e_t^2 = \beta_0 + \beta_1 EX_t + \beta_2 Mi_t + \beta_1' EX_t^2 + \beta_2' Mi_t^2 + \varepsilon_t$$

وإختبار فرض العدم: $H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_1' = \beta_2' = 0$

وفقاً لهذا الاختبار وباستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews8) نحصل على انحدار مساعد كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (46): نتائج إختبار وايت لأفضل نموذج مقدر خاص بالناتج المحلي الخام.

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.105401	Prob. F(5,9)	0.4210
Obs*R-squared	5.706962	Prob. Chi-Square(5)	0.3358
Scaled explained SS	2.551793	Prob. Chi-Square(5)	0.7687

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 02/28/15 Time: 21:04
Sample: 2000 2014
Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-237804.2	179168.6	-1.327265	0.2171
EX^2	-0.026737	0.060204	-0.444109	0.6675
EX*MI	0.001618	0.023092	0.070066	0.9457
EX	196.0582	230.4255	0.850853	0.4169
MI^2	-0.000479	0.002400	-0.199355	0.8464
MI	0.303666	54.66421	0.005555	0.9957

R-squared	0.380464	Mean dependent var	69303.27
Adjusted R-squared	0.036278	S.D. dependent var	84797.02
S.E. of regression	83244.70	Akaike info criterion	25.78613
Sum squared resid	6.24E+10	Schwarz criterion	26.06935
Log likelihood	-187.3960	Hannan-Quinn criter.	25.78311
F-statistic	1.105401	Durbin-Watson stat	3.118981
Prob(F-statistic)	0.420950		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (*EVIEWS 8*).

من خلال الجدول رقم (46) السابق، نقوم بحساب إحصائية وايت (*WH*) عند مستوى معنوية معين 5% ودرجات حرية تساوي (*k = 4*)، وذلك وفقاً للعلاقة التاليـــة: $WH = n \times R^2 = 15 \times 0.380 = 5.70$

نقارن إحصائية وايت مع إحصائية كاي تربيع عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية (*k = 4*)؛ (*k* تمثل عدد المتغيرات المستقلة في الانحدار المساعد)، ونتيجتها من خلال جدول توزيع قيم كـــاي تربيع هي: $x^2_{k,0.05} = x^2_{4,0.05} = 9.48$

وبما إحصائية كاي تربيع أكبر من إحصائية وايت $WH \langle x^2_{4,0.05}$، فإننا نقبل بفرضية العدم؛ وهذا يعني ثبات تباين الأخطاء.

---

[1]- Regis Bourbonnais, Econométrie Manuel et Exercices Corrigés, DUNOD, 7 eme Edition, France, 2009, P 150.

2. إختبار الارتباط الذاتي للأخطاء.

يتفق الكثير من الإحصائيين بأن استخدام إحصائية داربين واتسون (***Test de Durbin-Waston***) للكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء، لا يُمكن من اختبار وجود ارتباط بين الأخطاء من الدرجة الثانية، ولا يعطي نتائج دقيقة تتمتع بمصداقية إحصائية عالية للعينات الصغيرة [(1)]، وعليه وللتأكد من هذا النموذج إن كان يحوي على مشكلة ارتباط ذاتي للأخطاء سيتم اعتماد اختبار بريش قودفري (**Breusch-Godfrey**)، الذي يعطي نتائج دقيقة حتى للعينات الصغيرة ويُمكن من اكتشاف حتى الارتباط الذاتي للأخطاء حتى من الدرجة الثانية وأكثر، والذي يعتمد بالدرجة الأولى على تقدير انحدار مساعد بين البواقي (e_t) كمتغير تابع من ناحية، والمتغيرات المفسرة المستعملة في النموذج إضافة إلى البواقي للسنوات السابقة في حدود درجة الارتباط المراد اختبارها كمتغيرات مفسرة من ناحية ثانية.[(2)]

ولهذا النموذج ستكون صيغة الانحدار لاختبار الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة (γ) لأفضل نموذج مقدر كالتالي:

$$e_t = \beta_0 + \beta_1 EX_t + \beta_2 Mi_t + \rho_1 e_{t-1} + ... + \rho_\gamma e_{t-\gamma} + \nu_t$$

نقوم باختبار فرض العدم التالي: $H_0 : \rho_1 = \rho_2 = ... = \rho_\gamma = 0$

وينص هذا الفرض على غياب إرتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة (γ) ضد الفرض المقابل الذي ينص عكس ذلك.

ووفقاً لهذا الاختبار وباستعمال البرنامج الإحصائي (**Eviews8**) نحصل على انحدار مساعد كما يوضح الجدول الموالي:

الجدول رقم (47): نتائج اختبار بريش قودفري (Breusch-Godfrey) للارتباط الذاتي للأخطاء.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.885493	Prob. F(1,11)	0.1175
Obs*R-squared	3.117094	Prob. Chi-Square(1)	0.0775

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 02/28/15 Time: 20:39
Sample: 2000 2014
Included observations: 15
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-16.62421	199.4421	-0.083354	0.9351
EX	0.002562	0.104857	0.024436	0.9809
MI	0.001118	0.024936	0.044821	0.9651
RESID(-1)	0.463254	0.272715	1.698674	0.1175

R-squared	0.207806	Mean dependent var	-2.05E-12
Adjusted R-squared	-0.008247	S.D. dependent var	272.4950
S.E. of regression	273.6162	Akaike info criterion	14.28451
Sum squared resid	823524.2	Schwarz criterion	14.47332
Log likelihood	-103.1338	Hannan-Quinn criter.	14.28250
F-statistic	0.961831	Durbin-Watson stat	1.707702
Prob(F-statistic)	0.444929		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (***EVIEWS 8***).

[(1)]-علي مكيدة، الاقتصاد القياسي دروس و مسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 301.

[(2)]- **Regis Bourbonnais, Op.cit, p 129.**

من خلال الجدول رقم (47) السابق، نقوم بحساب إحصائية (*LM*) (***Multiplicateur De Lagrange***)، وذلك وفقاً للعلاقة التالية: حيث (R^2) يمثل معامل التحديد للإنحدار المقدر، و (N) تمثل عدد المشاهدات للنموذج الأصلي المقدر.

$$LM = N \times R^2 = 15 \times 0.207 = 3.10$$

نقارن إحصائية (*LM*) مع إحصائية كـــاي تربيع (ملحق رقم 3) عند مستوى معنوية 5% ودرجة حريـــة (**k = 1**)؛ (**k** تمثل درجة الارتباط وفي هذا الاختبار سنقوم باختبار الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى)، ونتيجتها من خلال جدول توزيع قيم كاي تربيع هي: $x^2_{k,0.05} = x^2_{1,0.05} = 3.84$ ، وبما إحصائية كاي تربيع أكبر من إحصائية (*LM*) ($x^2_{1,0.05} \rangle LM$)، فإننا نقبل بفرضية العدم؛ وهذا يعني انعدام الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى.

3. اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر (*Test de Normalité*):

من أجل التحقق من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي يمكن الإستعانة بإختبار جاك بيرا (***Jarque Bera***)، الذي يعتمد على معاملي (***Skewness***) التناظر و (***Kurtosis***) التفلطح.

1.3. اختبارات (***Skewness***) و (***Kurtosis***):

يمكن دراسة التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المعني عن طريق اختبار فرضيتي التناظر والتفلطح على الترتيب كمايلي:

- معامل (***Skewness***) يعطى بالعلاقة: $\beta_1^{\frac{1}{2}} = \frac{\mu_3}{\mu_2^{\frac{3}{2}}} \rightarrow N\left(0, \sqrt{\frac{6}{n}}\right)$

- معامل (***Kurtosis***) يعطى بالعلاقة: $\beta_2 = \frac{\mu_4}{\mu_2^2} \rightarrow N\left(3, \sqrt{\frac{24}{n}}\right)$

حيث أن: μ_4 يمثل العزم الممركز من الرتبة ***k***. والشكل البياني رقم (18) يوضح معاملات التوزيع الطبيعي للبواقي.

شكل رقم (18): معاملات التوزيع الطبيعي لبواقي أفضل نموذج مقدر.

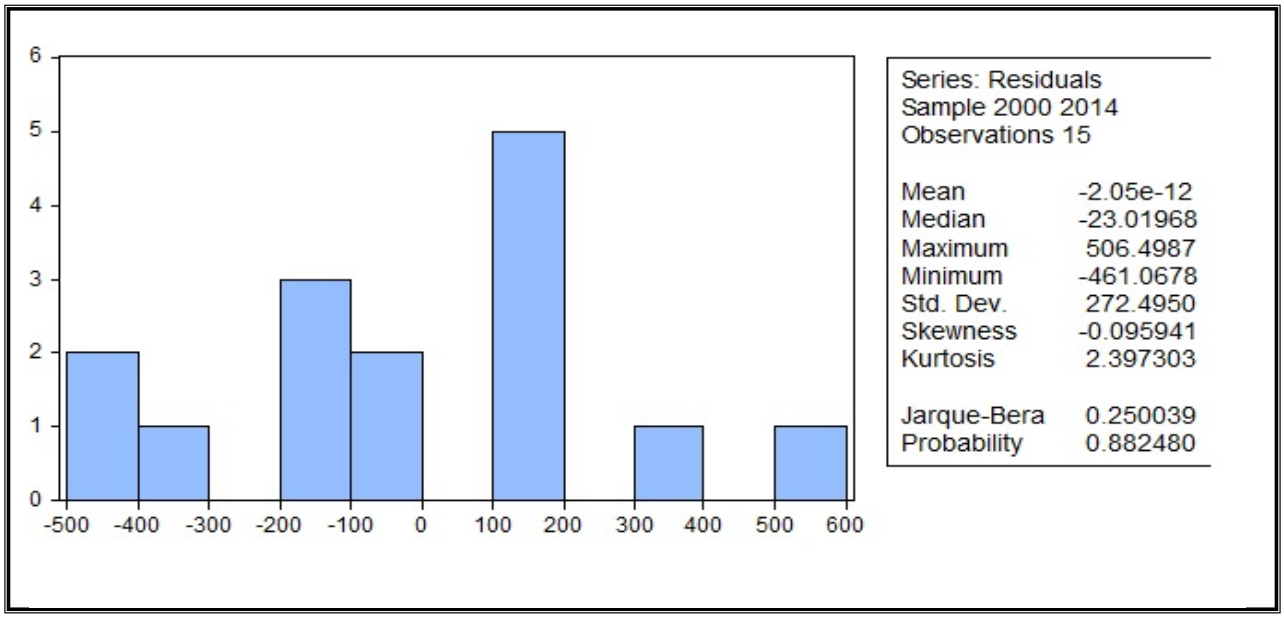

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (***EVIEWS 8***).

أ. اختبـــار (*Skewness*): لإختبار فرضية العدم (فرضية التناظر): $H_0 : \nu_1 = 0$ ، سوف نقوم بحساب الإحصائية:

$$\nu_1 = \left| \frac{\beta_1^{\frac{1}{2}} - 0}{\sqrt{\frac{6}{n}}} \right| = \left| \frac{0.095941 - 0}{\sqrt{\frac{6}{15}}} \right| = 0.15$$

حيث تأخذ القيمة $\beta_1^{\frac{1}{2}}$ من الشكل رقم (18) أعلاه، وهي تساوي: ($\beta_1 = 0.095941$).

لدينا: $\nu_1 < 1.96$ ومنه نقبل فرضية العدم ($H_0 : \nu_1 = 0$)، أي نقبل فرضية التنـــاظر لقيم البواقي للنموذج المقدر.

ب. اختبار (*Kurtosis*): في هذه الحالة نختبر فرضية التفلطح حيث لإختبار فرضية التفلطح الطبيعي: $H_0 : \nu_2 = 0$ نقوم بحساب الإحصائية:

$$\nu_2 = \left| \frac{\beta_2 - 3}{\sqrt{\frac{24}{n}}} \right| = \left| \frac{2.397303 - 3}{\sqrt{\frac{24}{15}}} \right| = 0.47$$

حيث تأخذ القيمة β_2 من الشكل رقم (18) أعلاه، وهي تساوي: ($\beta_2 = 2.397303$).

لدينا: $\nu_2 < 1.96$ ومنه نقبل فرضية العدم ($H_0 : \nu_2 = 0$)، أي نقبل فرضية التفلطح لقيم البواقي للنموذج المقدر.

وعليه، بما أن فرضيتـــا العدم (التنـــاظر) ($H_0 : \nu_1 = 0$) و (التفلطح) ($H_0 : \nu_2 = 0$) محققـــة أي: ($\nu_1 < 1.96$) و ($\nu_2 < 1.96$)، فإننا نقبل بفرضية التوزيع الطبيعي للنموذج PIB_i .

2.3. اختبار جاك بيرا (*Jarque Bera*):

هو اختبار يجمع بين نتائج الإختبارين السابقين فإذا كانت β_2 و $\beta_1^{\frac{1}{2}}$ تتبعان التوزيع الطبيعي فإن قيمة (*S*) تتبع توزيع كاي تربيع χ^2 بدرجة حرية تقدر بـ 2 حيث أن:

$$S = \frac{n}{6} \cdot \beta_1^{\frac{1}{2}} + \frac{n}{24}(\beta_2 - 3)^2 = 0.25$$

نقارن إحصائية (*S*) المستخرجة من الشكل رقم (18) أعلاه مع إحصائية كاي تربيع عند مستوى معنوية 5% ودرجة حريـــة (*k* = 2)؛ ونتيجتهـــا من خلال جدول توزيع قيم كـــاي تربيـــع هي: $x^2_{k,0.05} = x^2_{2,0.05} = 5.99$ ، وبما إحصائية كاي تربيع أكبر من إحصائية (*S*) ($x^2_{2,0.05} \rangle S$)، فإننـــا نقبل بفرضية العدم H_0 ؛ أي فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي بمعنوية 5%.

4. إختبار التشويش الأبيض (*Test de bruit blanc*):

من الشكل رقم (19) أدناه الممثل لدالة الإرتباط الذاتي والجزئي لبواقي النموذج المقدر لحجم الناتج المحلي الخام، نلاحظ أن الأعمدة (*PICS*) داخل مجال الثقة ومنه نقول أن البواقي تشكل تشويشاً أبيضاً (*Bruit Blanc*) وللتأكد من ذلك نستعين بإختبار (*Ljung-Box*).

شكل رقم (19): دالة الإرتباط الذاتي لبواقي التقدير للنموذج.

Date: 02/28/15 Time: 20:59
Sample: 2000 2014
Included observations: 15

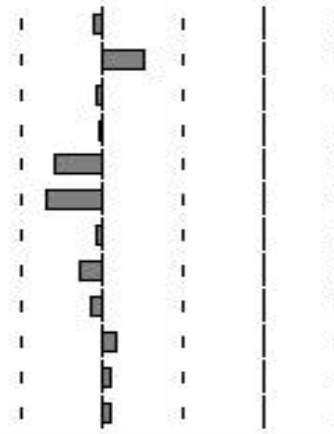

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.05...	-0.05...	0.0484	0.826
		2	0.273	0.271	1.5142	0.469
		3	-0.03...	-0.01...	1.5456	0.672
		4	-0.02...	-0.10...	1.5569	0.817
		5	-0.29...	-0.31...	3.8092	0.577
		6	-0.35...	-0.42...	7.3980	0.286
		7	-0.04...	0.052	7.4491	0.384
		8	-0.15...	0.103	8.2833	0.406
		9	-0.08...	-0.12...	8.5582	0.479
		1...	0.093	-0.04...	8.9968	0.532
		1...	0.055	-0.17...	9.1893	0.604
		1...	0.046	-0.19...	9.3657	0.671

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (*EVIEWS 8*).

- إختبار (*Ljung-Box*):

يستخدم هذا الإختبار لدراسة المعنوية الكلية لمعاملات دالة الارتباط الذاتي للنموذج المقدر. حيث يأخذ هذا الاختبار الشكل التالي:

فرض العدم: $H_0 : P_1 = P_2 = ... = P_{15} = 0$

الفرض البديل: $H_1 : P_1 \neq P_2 \neq .... \neq P_{15} \neq 0$

ويكون النموذج مشكلاً لتشويش أبيض إذا كـــان: $P_1 = P_2 = ... = P_h = 0$

حيث توافق إحصائية الإختبـــار المحسوبة (*Q'*) آخر قيمـــة في العمود (*Q-Stat*) في الشكل رقـــم (19) أعلاه أي:

$$Q' = n(n+2)\sum_{k=1}^{h}\frac{\hat{P}_k^2}{n-k} = 15(15+2)\sum_{k=1}^{15}\frac{\hat{P}_k^2}{15-k} = 9.365$$

بعد قيامنا بحساب إحصائية (*Ljung-Box*) وجدنا أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة لإحصائية كاي تربيع عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية (*k*=15)؛ والتي نتيجتها من خلال الجدول هي: $x^2_{k,0.05} = x^2_{15,0.05} = 25.00$ **، وبما إحصائية كاي تربيع أكبر من إحصائية (*Q'*)** ($x^2_{15,0.05} \rangle Q'$)**، فإننـــا نقبل بفرضية العدم** H_0 **؛ ونرفض الفرض البديل** H_1 **أي أن: البواقي في النموذج تشكل تشويش أبيض (*Bruit Blanc*)، ومعناه أن النموذج مقبول (مستقر).**

المطلب الرابع: تحليل نتـــائج تقدير أفضل نمـــوذج.

بالدراسة الاقتصادية الإحصائية والقياسية لمتغير النمو الاقتصادي والممثل في شكل حجم الناتج المحلي الخام في الجزائر تمكنا من تقدير أفضل نموذج قياسي يربط بين أدوات السياســـة الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2014/2000)، وبالاعتماد على نتائج التقدير والمتغيرات المفسرة الداخلة في تركيبه، سيتم تحليل النتائج المتوصل لها انطلاقاً من معلمات المتغيرات المقدرة، وفيما يلي أهم النتائج:

$$PIB_t = 1140.326 + 0.572627EX_t + 0.610499Mi_t + \varepsilon_t$$

- خلال الفترة (2014/2000)، كانت أهم العوامل الأكثر تأثيراً على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر هي حجم الكتلة النقدية المتداولة بمعامل 0.610499، وحجم الصادرات الكلية بمعامل 0.572627، ويعني أن أي زيادة في حجم الكتلة النقدية بمقدار 1 مليار دينار جزائري سوف يؤدي إلى زيادة في حجم الناتج الداخلي الخام بمقدار 0.610499 مليار دينار جزائري، وأي زيادة في قيمـــة الصادرات الكلية بمقدار 1 مليار دينـــار جزائري سوف يؤدي إلى زيادة في حجم الناتج الداخلي الخام بمقدار 0.572627 مليار دينار جزائري.

- يرجع ظهور المتغير حجم الصادرات الكلية في النموذج القياسي إلى أن الصادرات تعتبر جزء مهم في تحديد حجم الميزان التجاري والذي بدوره تعتبر نتيجته الإيجابية مصدر هام لدعم الناتج المحلي الخام، ومنه فإن تغيرات حجم الصادرات له الثر كبير في تحديد حجم الناتج المحلي الخام، وفي الجزائر وخلال هذه الفترة شهدت حجم الصادرات الكلية نمو كبيرة، وهو ما تم دراسته وتحليله في الفصل الثالث من البحث. وقد فسر هذا الارتفاع بالزيادة المستمرة للصادرات النفطية المشكلة للجزء الأكبر من حجم الصادرات الكلية.

- أما بالنسبة للعامل الثاني والمتمثل في متغير الكتلة النقدية، فسبب ظهوره في النموذج القياسي يرجع إلى الإرتفاع المسجل لنمو هذه الكتلة خلال فترة الدراسة والناتج عن التراكم المتزايد للادخار المـــالي لمؤسسات قطاع المحروقات، بسبب ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية من جهة، والتغيرات في سلوك الطلب على العملة من طرف الأعوان الاقتصاديين من جهة ثانية، وقد إنعكس هذا الارتفاع على تطور معدل السيولة (الكتلة النقدية PIB/M2) الذي يعبر عن وضعية السيولة في الاقتصاد، فهو عموماً في اتجاه تصاعدي سنوياً. حيث بلغ متوسط معدل السيولة بهذه الفترة 63.11 %، وكان متوقع من هذه الوضعية التي يشهدها حجم الكتلة النقدية أن تخلق حركية جديدة لدعم النشاط الاقتصادي الوطني، ومن خلاله دعم النمو الاقتصادي.

- أما بالنسبة لعدم ظهور عامل النفقات العامة، يمكن إرجاع ذلك لعدم تأثر حجم النمو الاقتصادي في الجزائر بهذا العامل، وذلك بعكس ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، فبالرغم من أن حجم هذا المتغير في ارتفاع مستمر ضمن الفترة المعنيـــة بالدراسة بحسب ما جـــاء في التحليل بالفصل الثالث من البحث، إلا أنه لم يخلق دافع لتأثير في النمو الاقتصادي بهذه الفترة، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الجزء الكبير من هذه النفقات كان يغطي الجانب

الإجتماعي أكثر منه في الجانب الاقتصادي، وهو ما لم يكن له تأثر على دعم الحركية الإنتاجية الوطنية المولدة للقيمة المضافة، والمساهمة بدورها في دعم حجم الناتج ومنه النمو الاقتصادي.

- تبين من خلال دراسة إستقرارية النموذج السابق خلال الفترة، أنه نموذج مستقر. كما أن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد، تشير إلى أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 99.66% من التغيرات التي تحدث على حجم الناتج المحلي الخام،مما يدل على أن هناك إرتباط قوي بين حجم الناتج والمتغيرات المفسرة، أما الباقي 0.34 % تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ ε_t.

ومنه فقد تبين بعد قياس أثر كل من السياسة النقدية والمالية بالإضافة إلى سياسة التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2014/2000)، أنه هناك تأثيرا حقيقيـــاً للسياستين النقدية وسياسة التجـــارة الخارجية على النمو الاقتصادي الحقيقي لكن وفي ظل اعتماد النفقات على المحروقات واعتماد موارد الميزانية على الجباية البترولية، وتوجيهها للقطاعات الأقل إنتاجية من جهة والقاعدية التي يميزها طول فترة إسترداد العائد، فهذا يجعل هذا النمو هشاً وعرضة للتغيرات الخارجية خاصة المتعلقة بأسعار النفط.

خلاصة الفصل:

يعتبر الوقوف على الإطار النظري للاقتصاد القياسي من الأمور الهامة، كونه علم يترجم العلاقات الاقتصادية المختلفة في صيغ رياضية قابلة للقياس، حيث تطرقنا على مستوى هذا الفصل كمحاولة منا للإلمام والإحاطة بالطرق القياسية، وذلك في مبحثين على ما حسب استدعته الدراسة.

حيث تضمن المبحث الأول مفهوم الاقتصاد القياسي وعلاقته بالعلوم الأخرى وهذا باعتبار أن الاقتصاد القياسي علم تتكامل في النظرية الاقتصادية مع الرياضيات والأساليب الإحصائية، إذ يجمع بينهما للحصول على تقديرات كمية لاستخدامها في عمليات اتخـــاذ القرار، التنبـــؤ، والتحليل ودراسة التغيرات الهيكلية، ثم التعرف بعد ذلك على منهجية الاقتصاد القياسي المتبعة لبناء النماذج القياسية.

وتم التطرق بعد هذه المفاهيم في المبحث الثاني إلى تحليل الانحدار الخطي البسيط بطريقة المربعات الصغرى واختبار الفرضيات، غير أنه وما تمليه الحياة الاقتصادية ومختلف التطورات المرافقة لها فإن أغلب الظواهر الاقتصادية تحددها عدة تغيرات، هذا ما دفعنا للقيام بتحليل الانحدار المتعدد واختبار فرضياته. بالإضافة إلى ذلك تم عرض مشاكل النموذج القياسي الخطي والمتمثلة بمشكلة التعدد الخطي ومشكلة عدم تجانس التباين والارتباط الذاتي للأخطاء وطرق معالجتها.

أما المبحث الثالث من الفصل، فقد حاولنا تقديم دراسة قياسية للعلاقة بين السياسات الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الجزائر، والذي من خلاله تم تطبيق منهجية الاقتصاد القياسي وطرقه القياسية مع دمج ما تعرفنا عليه في الفصول السابقة لإعطاء صورة قياسية لأثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك بالكشف عن أهم العوامل أو المتغيرات الاقتصادية المفسر المؤثرة على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر. وتعد أهم نتيجـــة تمكنا من التوصل لها من خلال الدراسة القياسية هو أن النمو الاقتصادي في الجزائر تأثر بشكل كبير بحجم الكتلة النقدية والصادرات الكلية، ومنه على صانعي القرار على مستوى الإقتصاد الكلي، في حالة اتخاذ قرارات فيما يخص السياسة الإقتصادية بغية تحقيق نوع من الإستقرار مراعاة هذين العاملين.

الخـــاتمـــة:

في هذه الأطروحة، تم تحليل ومناقشة وإختبار محددات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2014/1999)، مرتكزين في ذلك على محددات السياسة الاقتصادية (المـــالية والنقدية والتجارة الخارجية) وأثرها على هذا النمو، وفيما يلي أهم النتائج التي تم التوصل إليها من إختبار أثر السياسات الاقتصادية المعنية بالدراسة:

- بينت النتائج أن الاقتصاد الجزائري لم يشهد تغيراً ملحوظاً في التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي، حيث زاد التركيز الإقتصادي في تكوين هذا الناتج على الإيرادات النفطية وخاصة خلال فترة الدراسة، وذلك بسبب زيادة الصادرات المهمة من المحروقات في ظل إرتفاع أسعار هذه السلعة بالأسواق الدولية من جهة، ومن جهة ثانية الزيادة التي شهدتها الاكتشافات النفطية بالجزائر مؤخراً.

- كانت السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة - والتي تم التعبير عنها بمتغير النفقات العامة في النموذج - غير متوافق مع فرضيات البحث الذي نحن بصدده ومع ما تنص عنه فروض النظرية الاقتصادية، هاته الأخيرة التي تؤكد على العلاقة الطردية بين حجم النفقات العامة ومعدل النمو الاقتصادي المتمثل في حجم الناتج المحلي الخـــام، في الوقت الذي أظهرت نتائج الدراسة أن تأثير السياسة الإنفاقية غير معنوي في النمو الاقتصادي بالجزائر بهذه الفترة.

وفي هذا الصدد، يمكن أن نفسر العلاقة السلبية بين الإنفاق الحكومي ونمو الناتج في الجزائر بعدة عوامل، نذكر منها غلبـــة الإنفاق العسكري والإجتماعي (التعليم، الصحة،...إلخ) على بقيـــة الأنواع الأخرى من الإنفاق، بالإضافة إلى معدل أجر لا يتماشى مع إنتاجية العمال، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي على قطاعات غير منتجة لن يساهم في زيادة معدل النمو الناتج. وهو ما يبقي الإنفاق العام في الجزائر دون الفعالية المطلوبة. مما يستدعي تكثيف الجهود لرفع إنتاجية القطاعات المنتجة عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري بهذه القطاعات، بما ينعكس ذلك بآثار ايجابية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

- إن السياسة النقدية في الجزائر لها تأثير معنوي إيجابي في النمو الاقتصادي. فقد أوضحت نتائج قياس العلاقة بين متغيرات السياسة النقدية والنمو الاقتصادي أو الناتج المحلي الخام، أن هناك علاقة طردية بين نمو كل من (M1) و (M2) من جهة ونمو الناتج من جهة ثانية، وهذه النتائج تتفق مع فرضيات البحث ومنطق النظريات الاقتصادية التي تناولت العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، وبالإضافة لنتـــائج الدراسات السابقة التي بحثت في هذه العلاقة.

- بالنسبة لتأثير السياسة التجارية الخارجية، فإنه قد تبين أن حجم الصادرات كان له تأثير إيجابي في النمو الاقتصادي. وتعني هذه النتيجة أن تصنيع المواد الأولية والخام وزيادة المكونات المصنعة في هيكل الصادرات الجزائرية سوف يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي. وهذه النتيجة تتفق مع فرضيات البحث ومع مقولات النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة التي أشرنـــا إليها في مضمون هذه الأطروحة.

إلا أن هذه النتيجة تبين أن قيمة أو حجم الصادرات هو الذي كان له تأثير أو معنوية في النمو الاقتصادي، فهي تخفي في مضمونها طبيعة هيكل الصادرات الجزائرية ومدى تأثيره في الناتج. حيث شهدت الفترة المدروسة ارتفاع قياسي في الاعتماد على صادرات النفط التي قاربت نسبة 98% من الحجم الكلي للصادرات، إذ لا تصدر الجزائر في الغالب خارج النفط سوى 2 % من مجموع صادراتها، وما زاد الأمر سلبية هو أن الوفرة المـــالية التي تمتعت بها الخزينة العمومية نتيجة ارتفاع أسعار النفط شجعت على الاستيراد والتوجه إلى اقتصاد الحاويات. وتبرز هذه الأرقام الفشل في تحقيق برامج الإنعاش الاقتصادي وعدم جدية السياسات المنتهجة من قبل الحكومات المتعاقبة منذ 1999 وضعف التخطيط والاستشراف وحالة التخبط الاقتصادي في القرارات، وهو ما يضع الجزائر في مأزق التأثر سريعا بأي هزات في الأسواق الدولية وغارقة في مستنقع النفط وتحت رحمة بورصات القمح والحليب والسكر في العالم. ويمثل هذا، أكبر تهديد للسلم الاجتماعي للجزائر، ويبرز أيضاً حاجتها إلى إعادة النظر في توجهات السياسة الاقتصادية.

وعليه، فإن الأثر العام للسياسة الاقتصادية على النمو لم يكن قويـــاً بالدرجة المتوقعة، إذ تبين أن قطاع المحروقات لا زال يمثل أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام؛ وأن النمو خارج المحروقات، وعلى الرغم من معدله الهام نسبيا، بقي هشاً، باعتباره منشطاً إلى حد كبير بواسطة الاستثمارات العمومية في مجال البنى التحتية خاصة؛ وأن مساهمة قطاع الإنتاجي الذي يعد الأساس لكل نمو حقيقي ودائم في هذا النمو كانت على العموم ضعيفة.

ومنه، يبدو جليا أن السياسة الإقتصادية في الجزائر تتجه ولا تزال تتجه نحو تكريس سياسة إقتصادية توسعية وانتعاشية، وذلك لأنها ارتكزت بشكل واضح على دعم الطلب الكلي وليس العرض الكلي، خصوصاً بعد الإستمرار في التوسع في الإنفاق العام. غير أن ذلك يقابله الغياب شبه التام للجهاز الإنتاجي المحلي، مما يعزز من تزايد حجم الإستيراد مستقبلا مع تواصل تنفيذ البرنامج الخماسي ليبلغ مستويات قصوى قد يصعب تحملها مستقبلا، وذلك مع تآكل احتياطي الصرف وتزايد الخسائر التي تتحملها الخزينة في مختلف النشاطات ومع عديد القطاعات في مشهد يعود بنا إلى فترة الإشتراكية الصرفة التي كانت تسود الإقتصاد الجزائري والتي كانت الخزينة فيها هي كل شيء، وبالتالي فصناع القرار ملزمون بالإهتمام أكثر بموضوع إعداد وتنفيذ السياسة الإقتصادية، والعمل على توجيهها وفق ما يمليه المنطق الإقتصادي وليس على أساس ما تمليه الحسابات الشخصية والحزبية وغير الإقتصادية، لأن الوقائع أثبتت أن السياسة الإقتصادية في الجزائر تسير في الطريق غير الصائب اقتصاديا مما يحتم من ضرورة تصحيح مسارها لأن هذا هو مايهم البلاد والأفراد في المستقبل، رغم أنها تسير في طريق ليس بالخاطئ على الأقل اجتماعيا في المدى القصير وهذا لن يدوم طويلا لأن عواقبه جد سلبية ووخيمة مستقبلا على جميع الأصعدة.

التوصيـــات:

إستناداً إلى النتائج التي رصدناها عبر مباحث هذه الأطروحة، من أجل تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر، يمكن أن نقدم التوصيات التاليـــة:

- تطوير السياسة المالية في الجزائر لكي تعكس حاجات النمو الاقتصادي. وفي هذا الصدد، وحسب النتائج المعروضة في مضمون الأطروحة، نوصي بزيادة حجم الإنفاق الإستثماري، لما لهذا الإنفاق من دور بارز في تحسين أداء القطاع الإنتاجي، وتعزيز النمو واستدامته.

- على الرغم من عدم معنوية الإنفاق العام، كمحدد للنمو الاقتصادي في الجزائر، إلا أن الإنفـــاق الاستثماري على البنية التحتية بشكل خاص، له دور أساسي في تحسين البيئة الاستثمارية كشرط أولي، ولكن غير كافي للنمو. لذا فإن الدراسة توصي بزيادة الإنفاق العام لتطوير البنية التحتية وخاصة في قطاع النقل وبناء المدن الصناعية.

- تطوير السياسة الضريبية بما ينسجم مع أهداف النمو الاقتصادي. ومن أولويات هذا التطوير، تعديل معدل العبء الضريبي بما يتمـــاشى مع تحقيق مزيـــد من العدالة في توزيع العبء الضريبي على المكلفين الطبيعيين والاعتباريين.

- إعتماد سياسة نقدية منسجمة مع أهداف النمو الاقتصادي. وتعني هذه التوصية، أنه على راسم السياسة النقدية وضع هدف النمو الاقتصادي في مقدمة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها. وإنسجاماً مع النتائج المبينة في مضمون الأطروحة، فإن التشدد في زيادة الكتلة النقدية وتطوير إمكانيات خلق أشباه النقود، سيكون له دور مهم في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي.

- إتخاذ كافة الإجراءات، وتبني سياسات إقتصادية وإدارية تهدف لتنويع مصادر الدخل في الجزائر، ومن أهم أدوات تنويع الاقتصاد وتطوير هيكل الناتج المحلي الإجمالي، بما يخدم أهداف النمو الاقتصادي، التركيز على قطاع الصناعة التحويلية والقطاعات الحيوية الأخرى كالخدمات والفلاحة وقطاع السياحة...إلخ.

- تشجيع التصنيع ذي الكثافة التكنولوجية بهدف التصدير. حيث أن تحسين حدي التجارة الخارجية، التي تتأتى من زيادة الكثافة الرأسمالية في الصادرات، يعد من العوامل الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر. وتقضي هذه التوصية التأكيد أنه على راسم السياسة الاقتصادية المعني بقطاع التجارة الخارجية وترابطاته مع القطاعات الأخرى، التركيز على دعم الصادرات المصنعة وتصنيع المواد الأولية، ودعم تصنيعها لتصديرها خارج الحدود كمنج للاستهلاك النهائي.

- إستمرار البحث في الجوانب التي أغفلنا عليها في بحثنا الحالي، ولا سيما ما يتعلق بالعلاقة بين متغيرات جانب الطلب (الاستهلاك والادخار)، والمتغيرات الإجتماعية-الإقتصادية وبخاصة الفقر والبطالـــة ومؤشرات عدالـــة التوزيع وبين النمو الاقتصادي.

قـائمــة المراجــع

1: المراجع باللغــة العربيــة:

أ. الكتـــــب:

- إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، مبادئ المالية العامة، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن، 1997.

- أحمد الأشقر، الإقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

- أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران، عمان، 1993.

- أحمد زهير شامية، خالد الخطيب، المالية العامة، دار زهران، عمان، 1991.

- أحمد زهير شامية وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، دار الثقافة، عمان، 1998.

- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعية، مصر، 1989.

- أسامة محمد باحنشل، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، ط 1، النشر العلمي والمطابع، الرياض، السعودية، 1999.

- إسماعيل عبد الرحمن، محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الكلي، دار وائل، عمان، الأردن، 1999.

- إسماعيل محمد هاشم، المدخل إلى مبادئ الاقتصاد الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2000.

- إسماعيل محمد بن قانة، إقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

- إكرام عبد العزيز، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيارات البديلة، بيت الحكمة، بغداد، 2002.

- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

- إمتثال محمد حسن، محمد علي محمد أحمد، مبادئ الاستدلال الإحصائي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

- أموري هادي كاظم الحسناوي، طرق القياس الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002.

- باهر محمد عتلم، المالية العامة أدواتها الفنية وآثارها الاقتصادية، مكتبة الآداب، مصر، 1998.

- بلقاسم العباس، تحليل البطالة، مجلة جسر التنمية، العدد 58، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2006.

- ب.برنيه و إ.سيمون، أصول الإقتصاد الكلي، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1989.

- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، د م ج، الجزائر، 2006.

- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثالثة، د م ج، الجزائر، 2008.

- بول ساموبلسون، وليام دي نوردهاوس، علم الإقتصاد، الطبعة العربية، مكتبة لبنان، بيروت، 2006.

- جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.

- جمال لعمارة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

- جورج نايهانز، تاريخ النظرية الاقتصادية، ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1997.

- جيلالي جلاطو، الإحصاء التطبيقي مع تمارين ومسائل محلولة، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.

- حربي محمد عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار زهران، عمان، 1997.

- حربي محمد عريقات، مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1992.

- حسان خضر، مؤشرات أداء التجارة الخارجية، منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005.

- حسين سلوم، موجز المبادئ الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1990.

- حسين على بخيت، سمر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار البازوري، عمان، الأردن، 2007.

- خالد واصف الوزني، أحمد-حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، 2006.

- رياض الشيخ، عمرو محي الدين، المالية العامة دراسة الاقتصاد العام والتخطيط المالي، دار النهضة العربية،مصر، 1974،

- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1998،

- رمزي زكي، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول العربية، دار المستقبل العربي، مصر، 1996،

- رجاء عزيز بندر، استهداف التضخم دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق، 2005،

- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999،

- زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1999.

- زكريا محمد بيومي، مبادئ المالية العامة، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة، 1978.

- سلوى على سليمان، السياسة الاقتصادية، الطبعة الأولى، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973،

- سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2008،

- سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002،

- صالح تومي، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1999،

- طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار الصفاء للنشر، عمان، 1998،

- طاهر حيدر حردان، مبادئ الاقتصاد، المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 1977،

- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية وتقييمية، د. م .ج، الجزائر، 2006،

- عبد الله عقيل جاسم، المدخل إلى التخطيط الاقتصادي، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1997،

- عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997،

- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، د.م.ج، الجزائر، 2003،

- عوف محمد الكفوري، السياسة المالية في ظل الاقتصاد الإسلامي، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2006،

- عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000،

- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003،

- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005،

- علي كنعان، النظام النقدي والمصرفي السوري (مشكلات واتجاهات إصلاحه)، دار الرضا للنشر، دمشق، 2000،

- عبد السلام أديب، السياسة الضريبية وإستراتيجية التنمية، الطبعة الأولى، إفريقيا الشرق، الرباط، 1998،

- عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الحالة للنشر والتوزيع، عمان، 2002،

- عبد المحمود محمد عبد الرحمان، مقدمة في الاقتصاد القياسي، الطبعة 1، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، 1995،

- عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 401.

- عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005،

- علي مكيد، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007،

- غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب اليوم، الإسكندرية، 2000،

- فلح حسين خلف، المالية العامة، الطبعة الأولي، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2008،

- كارل ماركس، رأس المال، ترجمة راشد البراوي، الجزء الثاني، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1947،

- كنعان علي، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، دار الحسنين، دمشق، 1997،

- محمد الطاهر سعودي، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار قانة، باتنة، الجزائر، 2009،

- محمد شوقي الفنجري، ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية، مكتبة الإسكندرية، القاهرة، 1993،

- محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار غداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011،

- منى عويس، عبلة الأفندي، التخطيط للتنمية الإجتماعية، دار النهضة المصرية، القاهرة، 1997،

- منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية للفعالية الاقتصادية في مجتمع يتبنى النظام الاقتصادي الإسلامي، دار القلم، الكويت، 1979،

- مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1998،

- ناجي التوني، أدوات السياسة النقدية الحديثة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002،

- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 1999،

- محمد يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000،

- منى الطحاوي، اقتصاديات العمل، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1995،

-محمد مدحت مصطفى، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، الإشعاع للطباعة والنشر، مصر، 1998،

- مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، الشعاع الفنية، مصر، 1999،

- مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، 1980،

- محمد عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية: مفهومها؛ نظرياتها، الدار الجامعية، القاهرة، 2001،

- مالكوم جبلز وآخرون، اقتصاديات التنمية، ترجمة: طه عبد الله منصور وآخرون، دار المريخ، السعودية، 1995،

- محمد عبد الشفيع، قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد، دار الوحدة، بيروت، دون تاريخ،

- محمود عوض الخطيب، التنمية والتخطيط، منشورات جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، الرياض، 2003،

- محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010،

-محمد عمران، أداء ومصادر النمو الاقتصادي، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2002،

- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996،

- محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، الناشر قسم الاقتصاد، الإسكندرية، 2003،

- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار، الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق، الطبعة العربية، دار اليازوزي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007،

- نعمت الله نجيب إبراهيم، نظرية اقتصاد العمل، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001،

- نعمت الله نجيب وآخرون، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1990،

- نعمت الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000،

- نعمة الله إبراهيم، مقدمات في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002،

- ناصر دادي عدون، محمد منتاوي، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة أسباب الانضمام النتائج المرتقبة ومعالجتها، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003،

- هوشيار معروف، تحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005،

- هاري كليجان أوتس، مقدمة في الاقتصاد القياسي المبادئ والتطبيقات، دار النشر العلمي والمطابع ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1995،

- وديع شرايحة، دراسات في التنمية الاقتصادية، شقير وعكشة للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1987،

- وليد إسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006،

- وليد إسماعيل محمد السيفو، أحمد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003،

- وليد إسماعيل السيفو، فيصل مفتاح وآخرون، مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007،

- يونس أحمد البطريق وآخرون، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000،

ب. المجــلات العلميــة:

- أحمد الكواز. التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، مجلة جسر التنمية، العدد 73، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2008،

- أحمد الهيتي، دور السياسات النقدية والمالية في النمو الاقتصادي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية، المجلد 4، العدد 08، العراق، 2012،

- الجيلالي عجة، الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والمال، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 04، 2006،

- حميد بوزيدة، الضغط الضريبي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جوان 2006،

- زايري بلقاسم، كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الجزائري، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة وإقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 07، 2009،

- شريفي براهيم، دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية في الفترة (2010/1964)، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 8، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2012،

- شعيب بونوة، خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر نمذجة قياسية للدينار الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد الخامس (05)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2011،

- صالح تومي، راضية بختاش، أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، العدد 07، جانفي 2006،

- عابد بن عابد العبدلي، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد 27، جامعة الأزهر، القاهرة، 2005،

- عبد الحق بوعتروس، أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 06، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010،

- عبد الحق بوعتروس، آثار تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، العدد 27، 2007،

- عبد الحميد زعباط، الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2004،

- عبد العزيز طيبة، فعالية بنك الجزائر في تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2011/2000، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 12، جوان 2014،

- عبد اللطيف مصيطفى، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، العدد 06، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2008،

- عبد القادر بابا، السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية، مجلة دراسات مصرفية ومالية، العدد 23، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، السودان، جانفي 2014،

- علي لزعر، فضيل رايس، الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 2009/1999، مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، مخبر مالية بنوك وإدارة أعمال، العدد الافتتاحي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014،

- علي المزروعي، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد 28، العدد 01، دمشق، 2012،

- فضل مصطفى النقيب وآخرون، العلاقة بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية، مجلة المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 19، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، فلسطين، 2010،

- فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، العدد 11، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2012،

- فضيل رايس، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 2011/2000، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 61، 62، بيروت، شتاء وربيع 2013،

- قويدر عياش، عبد الله إبراهيمي، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، العدد الثاني، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2005،

- كمال رزيق، سمير عمور، تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جانفي 2008،

-محمد حابيلي، الإقتصاد الجزائري تبعية متزايدة لقطاع المحروقات، مجلة الإصلاح الإقتصادي، العدد 20، مصر، 2009.

- محمد كريم قروف، محمد الطاهر سعودي، السياسة الاقتصادية في الجزائر وإنعكاسها على الأداء الاقتصادي. دراسة تحليلية للفترة (2011/1999)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 19، العدد 12، العراق، ديسمبر 2012،

- محمد كريم قروف، السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2011/1999)، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 14، الأكاديمية العربية في الدنمارك، الدنمارك، 2014،

- محمد كريم قروف، تحليل السياسة النقدية في الجزائر وإمكانية تطبيق سياسة استهداف التضخم (2011/1999)، مجلة دراسات مصرفية ومالية، العدد 23، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، السودان، جانفي 2014،

- محمد زوزي، استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، العدد 08، جامعة ورقلة، 2010،

- نبيل بوفليح، فعالية صناديق الثورة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 04، 2010،

- ناصر مراد، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، سوريا، 2009،

- وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة ورقلة، 2002،

ج. الأطروحات العلميـــة:

- آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر، مصر)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لحاج لخضر، باتنة، 2011/2010،

- حمودي حاج صحراوي، قياس أثر الإصلاحات الاقتصادية على المؤسسة العمومية الاقتصادية باستعمال النماذج القياسية الاقتصادية دراسة ميدانية لبعض المؤسسات العمومية الاقتصادية، رسالة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة فرحات عباس، 2007،

- خالد عبدو الزامل، دور السياسة النقدية في رسم معالم السياسة الاقتصادية الكلية في سورية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2005،

- صالح تومي، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة (2000/1988)، أطروحة دكتواره، فرع القياس الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002،

- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة 2000/1990، رسالة دكتوراه كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، الجزائر، 2003،

- عبد الرحيم شيبي، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013،

- عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى تحقق أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005/2004،

- عبد الحميد طالب، الضروريات الرئيسية لإصلاح السياسة الاقتصادية وتفعيل دورها في عملية التنمية في سورية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2005،

- عبد الرزاق سلام، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012/2011،

- عماد الدين احمد المصبح، محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 2004/1970، أطروحة دكتوراه في فلسفة العلوم الإقتصادية، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والتخطيط، جامعة دمشق، سورية، 2008،

- محمد صالح جمعة، السياسة النقدية في سورية وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000/1970)، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والتخطيط، جامعة دمشق، سورية، 2005،

- مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (2004/1990)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006،

- مراد زايد، الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006/2005،

د. التقـارير والوثـائق الرسميـة:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. مجموعة أعداد.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة آثار برامج التعديلات الهيكلية الاقتصادية على الزراعة العربية، الخرطوم، 1993.

- صندوق النقد الدولي (FMI)، " ميثـاق الممارسات السليمة في مجال شفافية الماليـة العامة "، تم تحديثه سنة 2012،

- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي (CNES)، الدورة العامة 15، تقرير حول المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط عائق أمام التنمية الأورو متوسطية، 2001،

- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي (CNES)، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والإجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني لسنة 2001،

- التقرير الإقتصادي العربي الموحد، تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية، الفصل السادس: التطورات المالية، صندوق النقد العربي، 2010،

- التقرير الإقتصادي العربي الموحد، تطور السوق البترولية وتأثيرها على الاقتصاديات العربية، الفصل السادس: التطورات المالية، صندوق النقد العربي، 2011،

- تقرير بعثة اللجنة الأوروبية بالجزائر، الإتحاد الأوروبي، الجزائر ربع قرن من التعاون، 2006،

- حسين عبيد، الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، سلسلة أوراق إقتصادية، مركز البحوث والدراسات الإقتصادية والمالية، كلية الإقتصاد، جامعة القاهرة، 2002،

- بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الوطني الشعبي، الجزائر، ديسمبر 2013،

هـ. الملتقيـات العلميـــة:

- رمزي زكي، الراهن والمحتمل في تأثير برامج التثبيت والتكيف الهيكلي في التنمية البشرية، ورقة مقدمة ضمن بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان: التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995،

- بتول شكوري، الترابط بين السكان والتنمية والفقر على صعيد الاقتصاد الكلى، ورقة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى العربي للسكان، بيروت، 2004/11/19،

- مروان عوض، دور الاستقرار السياسي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية، ورقة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر المصرفي العربي، بيروت، لبنان، 17/16 تشرين الثاني 2012،

- محمد كريم قروف، تقدير فعالية سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (2012/2001)، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2014/2001)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013،

- الحواس زواق، تقييم آثار البرامج الاستثمارية على الميزانية العامة - نمو وتطور الحصيلة الضريبية-، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2014/2001)، كلية العلوم الاقتصادية. جامعة سطيف 1، 11/ 12 مارس 2013،

- العياشي عجلان، تحليل وتقييم فعالية الحسابات الخاصة في تعزيز قدرات التمويل العمومي المستدام للتنمية بالجزائر للفترة 2012/2000، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2014/2001)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 11/ 12 مارس 2013،

- ماجدة مدوخ، وصاف عتيقة، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والاقتصاد، جامعة ورقلة، 2005،

- سليمان ناصر، مشكلة فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية أسبابها ومقترحات لتصريفها، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: إشكالية إستعمال السيولة النقدية في المعاملات التجارية وإنعكاساتها على الخدمات المصرفية الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس ، 07/06 ماي 2014،

- صالح لخضاري، فعالية نظام إستهداف التضخم كنظام للسياسة النقدية، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الخامس حول: السياسات النقدية والمؤسسات المالية، جامعة 20 أوت 55 سكيكدة، 10/09 نوفمبر 2010،

- محمد براق، سمير ميموني، الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 14/13 نوفمبر 2005،

- عائشة خلوفي وأخرون، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2014/2001)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 11/ 12 مارس 2013،

2: المراجع باللغــة الأجنبيـة:

A. *Les livers*:

- Ahmed Silem, J.M Albertini et d'autres, Lexique d'économie, 8ème éd. Dalloz, France, 2004.

- P. Chandra, Finance Sense, Tate McGraw-hill Publishing, Company Limited, 1994.

- Bernard Guillochon, Kawecki Annie, économie internationale :commerce et macroéconomie, 5ème édition, DUNOD, Paris, 2006.

- Benissad Hocine, La réforme économique en Algérie, Alger, OPU, 1991.

- Bendib. R, économétrie: théorie et applications, OPU, Alger, 2001.

- Bourbonnais. R, économétrie, dunod, 5 ème edition, paris, 2004.

- Christian Jiménez, économie générale, Nathan, paris, 1993.

- Cadoret. I et benjamin. C et autre, économétrie appliquée: méthodes, application corrigés, De Boeck, bruxelles, 1 ère édition, 2004.

- David Begg, Stanley Fischer & Rudiger Dornbusch: Macroeconomie, Ed. Dunod, Paris, 2002.

- Edward Shapiro, Macroeconomic Analysis, Thomson Learning, New York, 1995.

- Gbewopo Afitila et autres, Corruption et mobilisation des recettes fiscales, CERDES, CNRS, Université d'Auvergne, France, juillet 2006.

- Gujarati. N. D, économétrie; De Boeck, bruxelles, 1 ère édition, 2004.

- Greenes. W, économétrie, Pearson, francien, 5 ème edition, 2005.

- Johanson, Hary, Essays in Monetary Economics, 2nd ed, London, George Allen, 1964.

- Joan Robinson, The Accumulation of Capital, Macmillan, London, 1956.

- Johnston. j, méthodes économétriques. Economicas, 3 ème édition, paris, 1985.

- Johnston. j et Dinardo, méthodes économétriques. Economicas, 4 ème édition, paris, 1985.

- K. Peter B, The international economy, Cambridge university Press, 1994.

-Khedhiri. S, cours d'introduction à l'économétrie; centre de publication, universitaire Tunis, 2005.

- Longatte et Vanhove, Economie Générale, Dunod, Paris, 2001.

- Mouloud Hedir, l'économie algérienne a l'épreuve de l'OMC, éditions ANEP, Algérie, 2003.

- P. Chandra, Finance Sense, Tate McGraw-hill Publishing, Company Limited, 1994.

- R.A Madgrave, Public finance in théory and praitice, Third édition, McGraw hill Tokyo, 1980.

- R.P. Kent, Money and banking wenston INC, 6th ed, 1972.

- Robert Barro, Sala Martin, Economic Growth, McGraw-Hill Advanced Series in Economics, New York, 1995.

- Ritter, Lawrence S et l'autres, Principles of Money, Banking, and Financial Markets, 9th ed, Addison-Wesley, New York, 1997.

-Regis Bourbonnais, Econométrie Manuel et Exercices Corrigés, DUNOD, 7 eme Ed, France, 2009.

- S. Kuzantes, Underdevelopment Countries and the Pre-industrial Phase in Advanced Countries in; A.N. A grawala and S.P. Sigh, Economics of Underdevelopment, OUP, London, 1996.

- Yahia Denideni, La pratique du système budgétaire de l'état en algérie, OPU, Alger, 2002.

B. *les Revues*:

- Keesing D.B, The impact of research and development on United States trade, The journal of Political Economy, vol. 75, February 1967.

- Alan M. Taylor, Mark P. Taylor, The Purchasing Power Parity Debate, Journal of Economic Perspectives, American Economic Association, Volume 18, Number 4, 2004.

- Vittorio Campanelli, Le capital humain dans les politiques pour la croissance économique. Revue Recherches Sociologiques, vol. 36, n°2/3, Université catholique de Louvain, Belgique, 2005.

- Georgio Karrs, The Optimal Government Size: Further International Evidence on The Productivity of Government Services. Economic Inquiry, vol xxxiv, April 1996.

- Barro Robert J, Unanticipated Money, Output, and the Price Level in the United States, Journal of Political Economy, University of Chicago Press, vol. 86 (4), 1978.

- Solomane Kone, L'impact des Politiques Monétaire et Budgétaire sur la Croissance Economique dans les pays de L'UEMOA, Revue Etudes et Recherches, N°: 509, Union Monétaire Ouest Africain, Ouagadougou, Décembre 2000.

- Mohammed Karim Guerrouf, Mohammed El Taher Saoudi, L'orientation De Politique Economique en Algerie et Son Impact Sur La Croissance Economique Période (1999/2012), Revue Valaque D'Etudes Economiques, Volume 3(17), N°: 1/2012, Les Annales de l'Université Valahia de Targoviste, Roumanie, Décembre 2012.

- Daniel solano, Algérie construire l'avenir, Le moniteur du commerce international (le MOCI), N^0 1706, juin 2005.

C. *les rapports*:

- Dalia S Hakura, Growth in the Middle East and North Africa, IMF Working paper No. Wp /04/56, International Monetary Fund, 2004.

- Vito Tanzi, Howell Zee, Une politique fiscale pour les pays en développement, Dossiers économiques, Fonds Monétaire International, Washington, 2001.

- Santiago herrera, public expenditure and growth ,Policy research working paper, N° 4372, world bank, 2007.

- Slok Torsten et Ramana Ramaswamy, The Real Effects of Monetary Policy in the European Union: what are the Differences ?, International Monetary Fond Staff Papers, vol 45, N°: Washington, 1998.

- Rapport d'Ambassade de France en Algérie; Le plan d'investissements publics 2010/2014, publication service économique régional d'Alger, DG. Trésor, Novembre 2012, Hydra, Alger.

- Fond monétaire international .Rapport du FMI n°: 12/20 janvier 2012.

- Banque d'algérie, Evolution Economique et monétaire en algérie, rapport 2009.

- Banque d'algérie, Evolution Economique et monétaire en algérie, rapport 2005, 2009, 2010, 2011.

- MEDA et le Fonctionnement du partenariat euro-méditerranéen, étude réalisée par L'Institut de la Méditerranée, Marseille, 2000.

- O.N.S, annuaire statistiques de l'Algérie, résultat (1997/1999) n: 19, édition 2001.

- Banque d'Algérie, rapport annuel de la banque d'Algérie 2008.

D. *Les conférences scientifiques*:

- Menna K, Soutenabilité de la Dette Publique: Quelle Politique Budgétaire Pour L'Algérie ?, Colloque intitulé: Politiques Economiques, Université de Tlemcen, 2004.

3. *Site d'internet*.

- www.ons.dz. (الديوان الوطني للإحصائيات)

- www.andi.dz. (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار)

- www.joradp.dz. (الجريدة الرسمية للجمهورية الشعبية الديمقراطية الجزائرية)

- www.ilo.org. (منظمة العمل الدولية)

- www.un.org. (منظمة الأمم المتحدة)

- www.banquemondiale.org. (البنك الدولي)

- www.iipdigital.usembassy.gov. (برنامج الإعلام الخارجي لوزارة الخارجية الأمريكية)

- www.dgppmf.gov.dz. (وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة للتنبؤ والسياسات)

- www.premier-ministre.gov.dz. (بوابة الوزير الأول)

- www.imf.org. (صندوق النقد الدولي)

- www.oapecorg.org. (منظمة الدول العربية المصدرة للبترول)

- www.bank-of-algeria.dz. (بنك الجزائر)

- www.enpi-info.eu. (مركز المعلومات الجوار الأوروبي)

- www.mincommerce.gov.dz. (وزارة التجارة الجزائرية)

- www.douanes-cnis.dz. (المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء)

- www.Algex.dz. (الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، وزارة التجارة)

- www.wto.org. (المنظمة العالمية للتجارة)

- www.ara–bency.com.(الموسوعة العربية)

- www.kantakji.org. (مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية)

الملاحـــــق.

Table de la Loi de Student – Test *t*

	Seuil de risque *alpha* (bilatéral)													
	0,9	0,8	0,7	0,6	0,5	0,4	0,3	0,2	0,1	0,05	0,02	0,01	0,005	0,001
DDL														
1	0,1584	0,3249	0,5095	0,7265	1	1,3764	1,9626	3,0777	6,3137	12,706	31,821	63,656	127,32	636,58
2	0,1421	0,2887	0,4447	0,6172	0,8165	1,0607	1,3862	1,8856	2,92	4,3027	6,9645	9,925	14,089	31,6
3	0,1366	0,2767	0,4242	0,5844	0,7649	0,9785	1,2498	1,6377	2,3534	3,1824	4,5407	5,8408	7,4532	12,924
4	0,1338	0,2707	0,4142	0,5686	0,7407	0,941	1,1896	1,5332	2,1318	2,7765	3,7469	4,6041	5,5975	8,6101
5	0,1322	0,2672	0,4082	0,5594	0,7267	0,9195	1,1558	1,4759	2,015	2,5706	3,3649	4,0321	4,7733	6,8685
6	0,1311	0,2648	0,4043	0,5534	0,7176	0,9057	1,1342	1,4398	1,9432	2,4469	3,1427	3,7074	4,3168	5,9587
7	0,1303	0,2632	0,4015	0,5491	0,7111	0,896	1,1192	1,4149	1,8946	2,3646	2,9979	3,4995	4,0294	5,4081
8	0,1297	0,2619	0,3995	0,5459	0,7064	0,8889	1,1081	1,3968	1,8595	2,306	2,8965	3,3554	3,8325	5,0414
9	0,1293	0,261	0,3979	0,5435	0,7027	0,8834	1,0997	1,383	1,8331	2,2622	2,8214	3,2498	3,6896	4,7809
10	0,1289	0,2602	0,3966	0,5415	0,6998	0,8791	1,0931	1,3722	1,8125	2,2281	2,7638	3,1693	3,5814	4,5868
11	0,1286	0,2596	0,3956	0,5399	0,6974	0,8755	1,0877	1,3634	1,7959	2,201	2,7181	3,1058	3,4966	4,4369
12	0,1283	0,259	0,3947	0,5386	0,6955	0,8726	1,0832	1,3562	1,7823	2,1788	2,681	3,0545	3,4284	4,3178
13	0,1281	0,2586	0,394	0,5375	0,6938	0,8702	1,0795	1,3502	1,7709	2,1604	2,6503	3,0123	3,3725	4,2209
14	0,128	0,2582	0,3933	0,5366	0,6924	0,8681	1,0763	1,345	1,7613	2,1448	2,6245	2,9768	3,3257	4,1403
15	0,1278	0,2579	0,3928	0,5357	0,6912	0,8662	1,0735	1,3406	1,7531	2,1315	2,6025	2,9467	3,286	4,0728
16	0,1277	0,2576	0,3923	0,535	0,6901	0,8647	1,0711	1,3368	1,7459	2,1199	2,5835	2,9208	3,252	4,0149
17	0,1276	0,2573	0,3919	0,5344	0,6892	0,8633	1,069	1,3334	1,7396	2,1098	2,5669	2,8982	3,2224	3,9651
18	0,1274	0,2571	0,3915	0,5338	0,6884	0,862	1,0672	1,3304	1,7341	2,1009	2,5524	2,8784	3,1966	3,9217
19	0,1274	0,2569	0,3912	0,5333	0,6876	0,861	1,0655	1,3277	1,7291	2,093	2,5395	2,8609	3,1737	3,8833
20	0,1273	0,2567	0,3909	0,5329	0,687	0,86	1,064	1,3253	1,7247	2,086	2,528	2,8453	3,1534	3,8496
21	0,1272	0,2566	0,3906	0,5325	0,6864	0,8591	1,0627	1,3232	1,7207	2,0796	2,5176	2,8314	3,1352	3,8193
22	0,1271	0,2564	0,3904	0,5321	0,6858	0,8583	1,0614	1,3212	1,7171	2,0739	2,5083	2,8188	3,1188	3,7922
23	0,1271	0,2563	0,3902	0,5317	0,6853	0,8575	1,0603	1,3195	1,7139	2,0687	2,4999	2,8073	3,104	3,7676
24	0,127	0,2562	0,39	0,5314	0,6848	0,8569	1,0593	1,3178	1,7109	2,0639	2,4922	2,797	3,0905	3,7454
25	0,1269	0,2561	0,3898	0,5312	0,6844	0,8562	1,0584	1,3163	1,7081	2,0595	2,4851	2,7874	3,0782	3,7251
26	0,1269	0,256	0,3896	0,5309	0,684	0,8557	1,0575	1,315	1,7056	2,0555	2,4786	2,7787	3,0669	3,7067
27	0,1268	0,2559	0,3894	0,5306	0,6837	0,8551	1,0567	1,3137	1,7033	2,0518	2,4727	2,7707	3,0565	3,6895
28	0,1268	0,2558	0,3893	0,5304	0,6834	0,8546	1,056	1,3125	1,7011	2,0484	2,4671	2,7633	3,047	3,6739
29	0,1268	0,2557	0,3892	0,5302	0,683	0,8542	1,0553	1,3114	1,6991	2,0452	2,462	2,7564	3,038	3,6595
30	0,1267	0,2556	0,389	0,53	0,6828	0,8538	1,0547	1,3104	1,6973	2,0423	2,4573	2,75	3,0298	3,646
31	0,1267	0,2555	0,3889	0,5298	0,6825	0,8534	1,0541	1,3095	1,6955	2,0395	2,4528	2,744	3,0221	3,6335
32	0,1267	0,2555	0,3888	0,5297	0,6822	0,853	1,0535	1,3086	1,6939	2,0369	2,4487	2,7385	3,0149	3,6218
33	0,1266	0,2554	0,3887	0,5295	0,682	0,8526	1,053	1,3077	1,6924	2,0345	2,4448	2,7333	3,0082	3,6109
34	0,1266	0,2553	0,3886	0,5294	0,6818	0,8523	1,0525	1,307	1,6909	2,0322	2,4411	2,7284	3,002	3,6007
35	0,1266	0,2553	0,3885	0,5292	0,6816	0,852	1,052	1,3062	1,6896	2,0301	2,4377	2,7238	2,9961	3,5911
36	0,1266	0,2552	0,3884	0,5291	0,6814	0,8517	1,0516	1,3055	1,6883	2,0281	2,4345	2,7195	2,9905	3,5821
37	0,1265	0,2552	0,3883	0,5289	0,6812	0,8514	1,0512	1,3049	1,6871	2,0262	2,4314	2,7154	2,9853	3,5737
38	0,1265	0,2551	0,3882	0,5288	0,681	0,8512	1,0508	1,3042	1,686	2,0244	2,4286	2,7116	2,9803	3,5657
39	0,1265	0,2551	0,3882	0,5287	0,6808	0,8509	1,0504	1,3036	1,6849	2,0227	2,4258	2,7079	2,9756	3,5581
40	0,1265	0,255	0,3881	0,5286	0,6807	0,8507	1,05	1,3031	1,6839	2,0211	2,4233	2,7045	2,9712	3,551
41	0,1264	0,255	0,388	0,5285	0,6805	0,8505	1,0497	1,3025	1,6829	2,0195	2,4208	2,7012	2,967	3,5443
42	0,1264	0,255	0,388	0,5284	0,6804	0,8503	1,0494	1,302	1,682	2,0181	2,4185	2,6981	2,963	3,5377
43	0,1264	0,2549	0,3879	0,5283	0,6802	0,8501	1,0491	1,3016	1,6811	2,0167	2,4163	2,6951	2,9592	3,5316
44	0,1264	0,2549	0,3878	0,5282	0,6801	0,8499	1,0488	1,3011	1,6802	2,0154	2,4141	2,6923	2,9555	3,5258
45	0,1264	0,2549	0,3878	0,5281	0,68	0,8497	1,0485	1,3007	1,6794	2,0141	2,4121	2,6896	2,9521	3,5203
46	0,1264	0,2548	0,3877	0,5281	0,6799	0,8495	1,0482	1,3002	1,6787	2,0129	2,4102	2,687	2,9488	3,5149
47	0,1263	0,2548	0,3877	0,528	0,6797	0,8493	1,048	1,2998	1,6779	2,0117	2,4083	2,6846	2,9456	3,5099
48	0,1263	0,2548	0,3876	0,5279	0,6796	0,8492	1,0478	1,2994	1,6772	2,0106	2,4066	2,6822	2,9426	3,505
49	0,1263	0,2547	0,3876	0,5278	0,6795	0,849	1,0475	1,2991	1,6766	2,0096	2,4049	2,68	2,9397	3,5005
50	0,1263	0,2547	0,3875	0,5278	0,6794	0,8489	1,0473	1,2987	1,6759	2,0086	2,4033	2,6778	2,937	3,496
60	0,1262	0,2545	0,3872	0,5272	0,6786	0,8477	1,0455	1,2958	1,6706	2,0003	2,3901	2,6603	2,9146	3,4602
70	0,1261	0,2543	0,3869	0,5268	0,678	0,8468	1,0442	1,2938	1,6669	1,9944	2,3808	2,6479	2,8987	3,435
80	0,1261	0,2542	0,3867	0,5265	0,6776	0,8461	1,0432	1,2922	1,6641	1,9901	2,3739	2,6387	2,887	3,4164
90	0,126	0,2541	0,3866	0,5263	0,6772	0,8456	1,0424	1,291	1,662	1,9867	2,3685	2,6316	2,8779	3,4019
100	0,126	0,254	0,3864	0,5261	0,677	0,8452	1,0418	1,2901	1,6602	1,984	2,3642	2,6259	2,8707	3,3905
110	0,126	0,254	0,3863	0,5259	0,6767	0,8449	1,0413	1,2893	1,6588	1,9818	2,3607	2,6213	2,8648	3,3811
120	0,1259	0,2539	0,3862	0,5258	0,6765	0,8446	1,0409	1,2886	1,6576	1,9799	2,3578	2,6174	2,8599	3,3734
130	0,1259	0,2539	0,3862	0,5257	0,6764	0,8444	1,0406	1,2881	1,6567	1,9784	2,3554	2,6142	2,8557	3,367
140	0,1259	0,2538	0,3861	0,5256	0,6762	0,8442	1,0403	1,2876	1,6558	1,9771	2,3533	2,6114	2,8522	3,3613
infini	0,1257	0,2533	0,3853	0,5244	0,6744	0,8416	1,0364	1,2816	1,6449	**1,96**	2,3264	2,5759	2,8072	3,2908

Variable de FISHER : $F \approx F(n_1, n_2)$

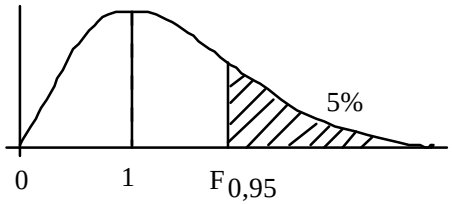

$$F = \frac{Y_1/n_1}{Y_2/n_2} \quad \text{où } Y_1 \approx \chi^2(n_1) \text{ et } Y_2 \approx \chi^2(n_2) \text{ indépendants}$$

Table du quantile $F_{0,95}$ en fonction de n_1 et n_2 : $P(F > F_{0,95}) = 5\%$

n_2 \ n_1	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	12	16	20	24	30	40	50	100	200	∞
1	161	200	216	225	230	234	237	239	241	242	244	246	248	249	250	251	252	253	254	254
2	18,5	19,0	19,2	19,2	19,3	19,3	19,4	19,4	19,4	19,4	19,4	19,43	19,4	19,5	19,5	19,5	19,5	19,5	19,5	19,5
3	10,1	9,55	9,28	9,12	9,01	8,94	8,89	8,85	8,81	8,79	8,74	8,69	8,66	8,64	8,62	8,59	8,58	8,56	8,54	8,53
4	7,71	6,94	6,59	6,39	6,26	6,16	6,09	6,04	6,00	5,96	5,91	5,84	5,80	5,77	5,75	5,72	5,70	5,66	5,65	5,63
5	6,61	5,79	5,41	5,19	5,05	4,95	4,88	4,82	4,77	4,74	4,68	4,60	4,56	4,53	4,50	4,46	4,44	4,40	4,38	4,37
6	5,99	5,14	4,76	4,53	4,39	4,28	4,21	4,15	4,10	4,06	4,00	3,92	3,87	3,84	3,81	3,77	3,75	3,71	3,69	3,67
7	5,59	4,74	4,35	4,12	3,97	3,87	3,79	3,73	3,68	3,64	3,57	3,49	3,44	3,41	3,38	3,34	3,32	3,28	3,25	3,23
8	5,32	4,46	4,07	3,84	3,69	3,58	3,50	3,44	3,39	3,35	3,28	3,20	3,15	3,12	3,08	3,04	3,03	2,98	2,96	2,93
9	5,12	4,26	3,86	3,63	3,48	3,37	3,29	3,23	3,18	3,14	3,07	2,98	2,94	2,90	2,86	2,83	2,80	2,76	2,73	2,71
10	4,96	4,10	3,71	3,48	3,33	3,22	3,14	3,07	3,02	2,98	2,91	2,82	2,77	2,74	2,70	2,66	2,64	2,59	2,56	2,54
11	4,84	3,98	3,59	3,36	3,20	3,09	3,01	2,95	2,90	2,85	2,79	2,70	2,65	2,61	2,57	2,53	2,50	2,45	2,42	2,40
12	4,75	3,89	3,49	3,26	3,11	3,00	2,91	2,85	2,80	2,75	2,69	2,60	2,54	2,51	2,47	2,43	2,40	2,35	2,32	2,30
13	4,67	3,81	3,41	3,18	3,03	2,92	2,83	2,77	2,71	2,67	2,60	2,51	2,46	2,42	2,38	2,34	2,32	2,26	2,24	2,21
14	4,60	3,74	3,34	3,11	2,96	2,85	2,76	2,70	2,65	2,60	2,53	2,44	2,39	2,35	2,31	2,27	2,24	2,19	2,16	2,13
15	4,54	3,68	3,29	3,06	2,90	2,79	2,71	2,64	2,59	2,54	2,48	2,39	2,33	2,29	2,25	2,20	2,18	2,12	2,10	2,07
16	4,49	3,63	3,24	3,01	2,85	2,74	2,66	2,59	2,54	2,49	2,42	2,33	2,28	2,24	2,19	2,15	2,13	2,07	2,04	2,01
17	4,45	3,59	3,20	2,96	2,81	2,70	2,61	2,55	2,49	2,45	2,38	2,29	2,23	2,19	2,15	2,10	2,08	2,02	1,99	1,96
18	4,41	3,55	3,16	2,93	2,77	2,66	2,58	2,51	2,46	2,41	2,34	2,25	2,19	2,15	2,11	2,06	2,04	1,98	1,95	1,92
19	4,38	3,52	3,13	2,90	2,74	2,63	2,54	2,48	2,42	2,38	2,31	2,21	2,16	2,11	2,07	2,03	2,00	1,94	1,91	1,88
20	4,35	3,49	3,10	2,87	2,71	2,60	2,51	2,45	2,39	2,35	2,28	2,18	2,12	2,08	2,04	1,99	1,96	1,90	1,87	1,84
21	4,32	3,47	3,07	2,84	2,68	2,57	2,49	2,42	2,37	2,32	2,25	2,15	2,10	2,05	2,01	1,96	1,93	1,87	1,84	1,81
22	4,30	3,44	3,05	2,82	2,66	2,55	2,46	2,40	2,34	2,30	2,23	2,13	2,07	2,03	1,98	1,94	1,91	1,84	1,81	1,78
23	4,28	3,42	3,03	2,80	2,64	2,53	2,44	2,37	2,32	2,27	2,20	2,10	2,05	2,01	1,96	1,91	1,88	1,82	1,79	1,76
24	4,26	3,40	3,01	2,78	2,62	2,51	2,42	2,36	2,30	2,25	2,18	2,09	2,03	1,98	1,94	1,89	1,86	1,80	1,76	1,73
25	4,24	3,39	2,99	2,76	2,60	2,49	2,40	2,34	2,28	2,24	2,16	2,06	2,01	1,96	1,92	1,87	1,84	1,77	1,74	1,71
30	4,17	3,32	2,92	2,69	2,53	2,42	2,33	2,27	2,21	2,16	2,09	1,99	1,93	1,89	1,84	1,79	1,76	1,69	1,66	1,62
40	4,08	3,23	2,84	2,61	2,45	2,34	2,25	2,18	2,12	2,08	2,00	1,90	1,84	1,79	1,74	1,69	1,66	1,59	1,55	1,51
50	4,03	3,18	2,79	2,56	2,40	2,29	2,20	2,13	2,07	2,02	1,95	1,85	1,78	1,74	1,69	1,63	1,60	1,52	1,48	1,44
100	3,94	3,09	2,70	2,46	2,30	2,19	2,10	2,03	1,97	1,92	1,85	1,75	1,68	1,63	1,57	1,51	1,48	1,39	1,34	1,28
200	3,89	3,04	2,65	2,41	2,26	2,14	2,05	1,98	1,92	1,87	1,80	1,69	1,62	1,57	1,52	1,45	1,42	1,32	1,26	1,19
∞	3,84	3,00	2,60	2,37	2,21	2,10	2,01	1,94	1,88	1,83	1,75	1,64	1,57	1,52	1,46	1,40	1,35	1,24	1,17	1,00

Chi-Square Distribution Table

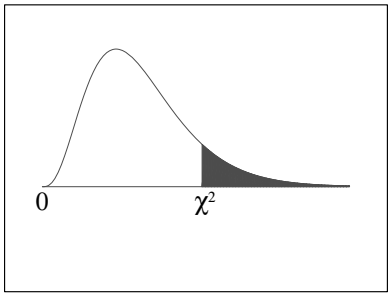

The shaded area is equal to α for $\chi^2 = \chi^2_\alpha$.

df	$\chi^2_{.995}$	$\chi^2_{.990}$	$\chi^2_{.975}$	$\chi^2_{.950}$	$\chi^2_{.900}$	$\chi^2_{.100}$	$\chi^2_{.050}$	$\chi^2_{.025}$	$\chi^2_{.010}$	$\chi^2_{.005}$
1	0.000	0.000	0.001	0.004	0.016	2.706	3.841	5.024	6.635	7.879
2	0.010	0.020	0.051	0.103	0.211	4.605	5.991	7.378	9.210	10.597
3	0.072	0.115	0.216	0.352	0.584	6.251	7.815	9.348	11.345	12.838
4	0.207	0.297	0.484	0.711	1.064	7.779	9.488	11.143	13.277	14.860
5	0.412	0.554	0.831	1.145	1.610	9.236	11.070	12.833	15.086	16.750
6	0.676	0.872	1.237	1.635	2.204	10.645	12.592	14.449	16.812	18.548
7	0.989	1.239	1.690	2.167	2.833	12.017	14.067	16.013	18.475	20.278
8	1.344	1.646	2.180	2.733	3.490	13.362	15.507	17.535	20.090	21.955
9	1.735	2.088	2.700	3.325	4.168	14.684	16.919	19.023	21.666	23.589
10	2.156	2.558	3.247	3.940	4.865	15.987	18.307	20.483	23.209	25.188
11	2.603	3.053	3.816	4.575	5.578	17.275	19.675	21.920	24.725	26.757
12	3.074	3.571	4.404	5.226	6.304	18.549	21.026	23.337	26.217	28.300
13	3.565	4.107	5.009	5.892	7.042	19.812	22.362	24.736	27.688	29.819
14	4.075	4.660	5.629	6.571	7.790	21.064	23.685	26.119	29.141	31.319
15	4.601	5.229	6.262	7.261	8.547	22.307	24.996	27.488	30.578	32.801
16	5.142	5.812	6.908	7.962	9.312	23.542	26.296	28.845	32.000	34.267
17	5.697	6.408	7.564	8.672	10.085	24.769	27.587	30.191	33.409	35.718
18	6.265	7.015	8.231	9.390	10.865	25.989	28.869	31.526	34.805	37.156
19	6.844	7.633	8.907	10.117	11.651	27.204	30.144	32.852	36.191	38.582
20	7.434	8.260	9.591	10.851	12.443	28.412	31.410	34.170	37.566	39.997
21	8.034	8.897	10.283	11.591	13.240	29.615	32.671	35.479	38.932	41.401
22	8.643	9.542	10.982	12.338	14.041	30.813	33.924	36.781	40.289	42.796
23	9.260	10.196	11.689	13.091	14.848	32.007	35.172	38.076	41.638	44.181
24	9.886	10.856	12.401	13.848	15.659	33.196	36.415	39.364	42.980	45.559
25	10.520	11.524	13.120	14.611	16.473	34.382	37.652	40.646	44.314	46.928
26	11.160	12.198	13.844	15.379	17.292	35.563	38.885	41.923	45.642	48.290
27	11.808	12.879	14.573	16.151	18.114	36.741	40.113	43.195	46.963	49.645
28	12.461	13.565	15.308	16.928	18.939	37.916	41.337	44.461	48.278	50.993
29	13.121	14.256	16.047	17.708	19.768	39.087	42.557	45.722	49.588	52.336
30	13.787	14.953	16.791	18.493	20.599	40.256	43.773	46.979	50.892	53.672
40	20.707	22.164	24.433	26.509	29.051	51.805	55.758	59.342	63.691	66.766
50	27.991	29.707	32.357	34.764	37.689	63.167	67.505	71.420	76.154	79.490
60	35.534	37.485	40.482	43.188	46.459	74.397	79.082	83.298	88.379	91.952
70	43.275	45.442	48.758	51.739	55.329	85.527	90.531	95.023	100.425	104.215
80	51.172	53.540	57.153	60.391	64.278	96.578	101.879	106.629	112.329	116.321
90	59.196	61.754	65.647	69.126	73.291	107.565	113.145	118.136	124.116	128.299
100	67.328	70.065	74.222	77.929	82.358	118.498	124.342	129.561	135.807	140.169